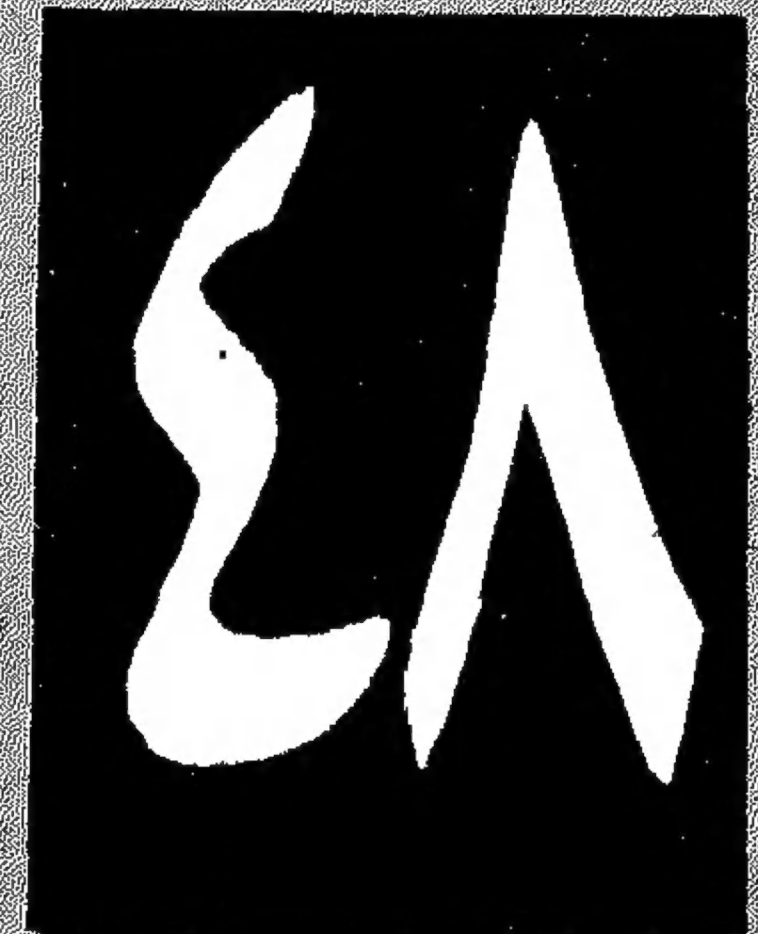


الساحة الدولية

■ الوجود السوقي في البحر الأبيض المتوسط
■ الوظيفة واستراتيجية العمل العربي المشترك
■ السلاح الاقتصادي في تحرك بون السياسي
■ نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية
■ الموقف الفلسطيني من مؤتمر جنيف
■ الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في افريقيا



أبريل
١٩٧٧

السياسة الدولية

العدد [٤٨]

أبريل ١٩٧٧

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٨

السنة الثالثة عشرة

أبريل ١٩٧٧

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير
د. عبد الملك عوي

سكرتير التحرير
محمد يوسف القرعي
نجية الأصغراني

الإدارة والتحرير والإعلانات

شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٢٨ / ١)
- المراسلة العربية (١ بالمائة)
- المراسلة الأجنبية (٦ بالمائة)
- المراسلة الأجنبية (١ بالمائة)
- المراسلة الأجنبية (٤ بالمائة)
- المراسلة الأجنبية (١ بالمائة)
- المراسلة الأجنبية (١ بالمائة)

الشمس ٣٠ قرشاً

صفحة

■ الافتتاحية : البترول العربي أداة للتنمية أم للتجزئة ؟ ٤

■ الدراسات :

- الوجود السوفيتي في البحر المتوسط ٦
- الوظيفة والمهمل العربي المشترك ٢٦
- السلاح الاقتصادي في تحرك بون السياسي ٥٤
- نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية ٧٨

■ التقارير :

- الموقف الفلسطيني من مؤتمر جنيف ٩٥
- الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في أفريقيا ١٠٠
- الأصول القارية والفقهية للوفاق الدولي ١٠٥
- آراء مسؤولين في الوفاق الدولي ١١٢
- كوييك والحركة الانفصالية في كندا ١١٧
- لبنان بين الهدنة والسلام المسدائم ١٢٢
- الانتفاضة المستمرة في الضفة الغربية ١٢٩
- موقع التنمية في الدستور الجزائري ١٣٤

■ في الاستراتيجية العسكرية :

- مقارنة بين جولتين [١٩٥٦ - ١٩٦٧] ١٣٧
- مؤتمرات وسدوات دولية : ١٣٧

- الندوة العربية الأفريقية في الشارقة ١٤٥
- دورة الأكاديمية العالمية للسلام ١٥٤
- ندوة البصر المتوسط في أثينا ١٥٥
- مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول ١٥٧

■ مكتبة السياسة الدولية :

- الثورة والثقافة في الجزائر : عرض - د بطرس بطرس غالي ١٦٠
- مناهج دراسة العلاقات الدولية : عرض - د. اسماعيل صبري مقلد ١٦١
- التغييرات الاجتماعية الاقتصادية في غرب أفريقيا : عرض - عبد المعطي سمرة ١٦٧
- قرنان من الحروب والثورات : عرض - بسوسن حسين ١٧٤
- المؤلفات العربية السياسية ١٨٠

■ مجلات السياسة الدولية :

- شهريات الأحداث السياسية : ١٨٨
- شهريات الأحداث السياسية : ١٩٩

■ المنظمات الدولية :

- الوثائق الدولية : وثائق مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول ٢٢٢
- الوثائق الدولية : وثائق مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول ٢٢٦



البتروال العربى أداة للتنمية أم للتجزئة ؟

ان البترول العربى كالمارد الذى انطلق من القمقم ، فهل يستطيع الوطن العربى أن يروض هذا المارد ويخضعه لارادته ، ويجعل منه خادما أميناً يعاونه على تحرير الوطن العربى وانمائه وتعزيز أو اصر ترابطه ، أم أن الدول الصناعية الكبرى هى التى ستتحكم فى هذا المارد وتتحكم بالتالى فى مصير العالم العربى ؟

فمنذ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد مضى نحو أربع سنوات ، لم تتقدم الدول العربية بأى مشروع كبير على مستوى مشروع مارشال عقب الحرب العالمية الثانية ، أو مشروع الفحم والصلب الذى ربط بين الدول الأوروبية الغربية ، أو مشروع الكومينكون الذى أنشأ سوقاً مشتركة بين الدول الشيوعية الأوروبية والاتحاد السوفييتى . . لتجعل من البترول أداة للاتحاد والترابط والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

فهل تستطيع الدول العربية أن تعمل مشروعا كبيرا مماثلا يستخدم الموارد الهائلة الناتجة عن رفع سعر البترول ، علما بأن البترول العربى اذا كان يستطيع أن يساعد على بناء الوطن العربى وأخراجه من تخلفه ووضع أسس تكامله ، فإنه قد يسهم فى الوقت نفسه فى تقسيمه وتعطيل مسيرته الوحدوية ، إذ أن من آثار البترول العربى تقسيم البلاد العربية الى مجموعتين :

دول عربية تزدد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره ، ودول عربية فقيرة تزدد فقرا بسبب ارتفاع سعر البترول وارتفاع سعر المواد المصنوعة فى أوربا وأمريكا نتيجة ارتفاع سعر البترول . . وكلما اتسعت الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية ، كلما زادت التناقضات بينها ، وزادت احتمالات التفكك والتسيب فى الجبهة العربية .

ومن الواجب أن نواجه بصراحة هذه القضية الجديدة ، لان هذه الصراحة قد تساعدنا جميعا على جعل البترول العربى أداة للتنمية والوحدة بدلا من أن يصبح أداة للتفرقة والتجزئة .

وفى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية دراستان تحاولان معالجة جانب من جوانب هذه القضية الجديدة التى تواجه الوطن العربى :

فالدراسة الاولى للاستاذ الدكتور عزيز شكرى ، أستاذ القانون الدولى بجامعة دمشق الذى يدرس حاليا بجامعة الكويت ، فقد اقترح فى دراسته إعادة تنظيم الهيئات الدولية العربية الفنية والعمل على تنسيق أوجه نشاطها حتى تصبح المرافق العامة المشتركة لجميع الدول العربية ، وحتى تستوعب فائض الاموال البترولية من أجل التنمية العربية الشاملة .

« .. ان امريكا تقدمت بمشروع مارشال فى اوروبا افادت جنة اوروبا .
ولكن استفادت منه امريكا ايضا ، وارىد من اخواننا العرب مشروعا لمصر مثل
مشروع مارشال .. وانا لا اطلب معونات بدون مقابل ، انا اطلب قروضا
فقط ، وادعو اخواننا العرب ان باتوا ليشاركوننى .. كما شساركت امريكا
اوروبا ، اقول لهم تعالوا احيوا كل شئ وانتم شركائى ... هذا كل ما اطلبه »

من الحديث الصحفى للرئيس السادات
لمجلة الصياد فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٦

أما الدراسة الثانية فهي للدكتور جودة عبد الخالق ، الاقتصادى الشاب ، الذى
يقترح انشاء صندوق تنمية واحد لتفادى الازدواج والارتجال الذى يسود حاليا
سياسة الصدايق العربية المتعددة الموزعة فى مختلف البلاد العربية المنتجة للبتروى ،
والتي ليس بينها ارتباط حقيقى ولا سياسة مشتركة وبالتالي تعجز عن أن يكون لها
برنامج شامل للتنمية العربية الشاملة .

وسوف تحاول مجلة السياسة الدولية فى الاعداد القادمة أن تولى اهتماما خاصا
لقضايا السياسة الناتجة عن رفع اسعار البترول العربى ، لان الاوساط السياسية
والاكاديمية لم تهتم الا بالنتائج الاقتصادية المترتبة على البترول العربى ، ناسية أو
متناسية ان البترول العربى فى البداية وفى النهاية قضية سياسية لا يمكن ان تعالج الا
بقرار سياسى .



ويحوى هذا العدد من السياسة الدولية دراسة عن الوجود السوفيتى فى البحر
المتوسط وأخرى عن السياسة الخارجية لمانيا الاتحادية باعتبارها العملاق
الاقتصادى الجديد الذى ظهر على مسرح السياسة الاوربية خاصة وعلى مسرح
السياسة الدولية عامة كما يتضمن هذا العدد ايضا مجموعة من التقارير المتعلقة
بأهم القضايا الدولية ، لان مجلة السياسة الدولية مع تركيزها على القضايا العربية ،
تهدف أيضا الى الاهتمام بالقضايا العالمية التى تتأثر بها وتؤثر فيها .

وثمة ملاحظة أخيرة ، فقد صودر العدد السابق من مجلة السياسة الدولية فى بعض
البلاد العربية على الرغم من محاولة المجلة أن تكون موضوعية علمية وبعيدة كل البعد
عن أى ايديولوجية يمينية أو يسارية أو وسطية .

وتأسف المجلة لهذه العقبات التى تقف فى طريق توزيعها ، لان هدفها الاول أن تكون
المجلة المتخصصة الاولى للوطن العربى كله ، بل لسان الوطن العربى فى الشؤون
الدولية .

ان مجلة السياسة الدولية تعرف أن هذه التطلعات ليست سهلة التحقيق فى عالم
عربى منقسم على نفسه ، الا أنها ستحاول وستحاول أن تتخطى ، تلك العقبات لتبقى
دائما مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط .

رئيس التحرير

الوجود السوقي في البحر المتوسط

د. اسماعيل صبري مقلد

أستاذ ورئيس قسم العلوم
السياسية بجامعة أسيوط

يدل

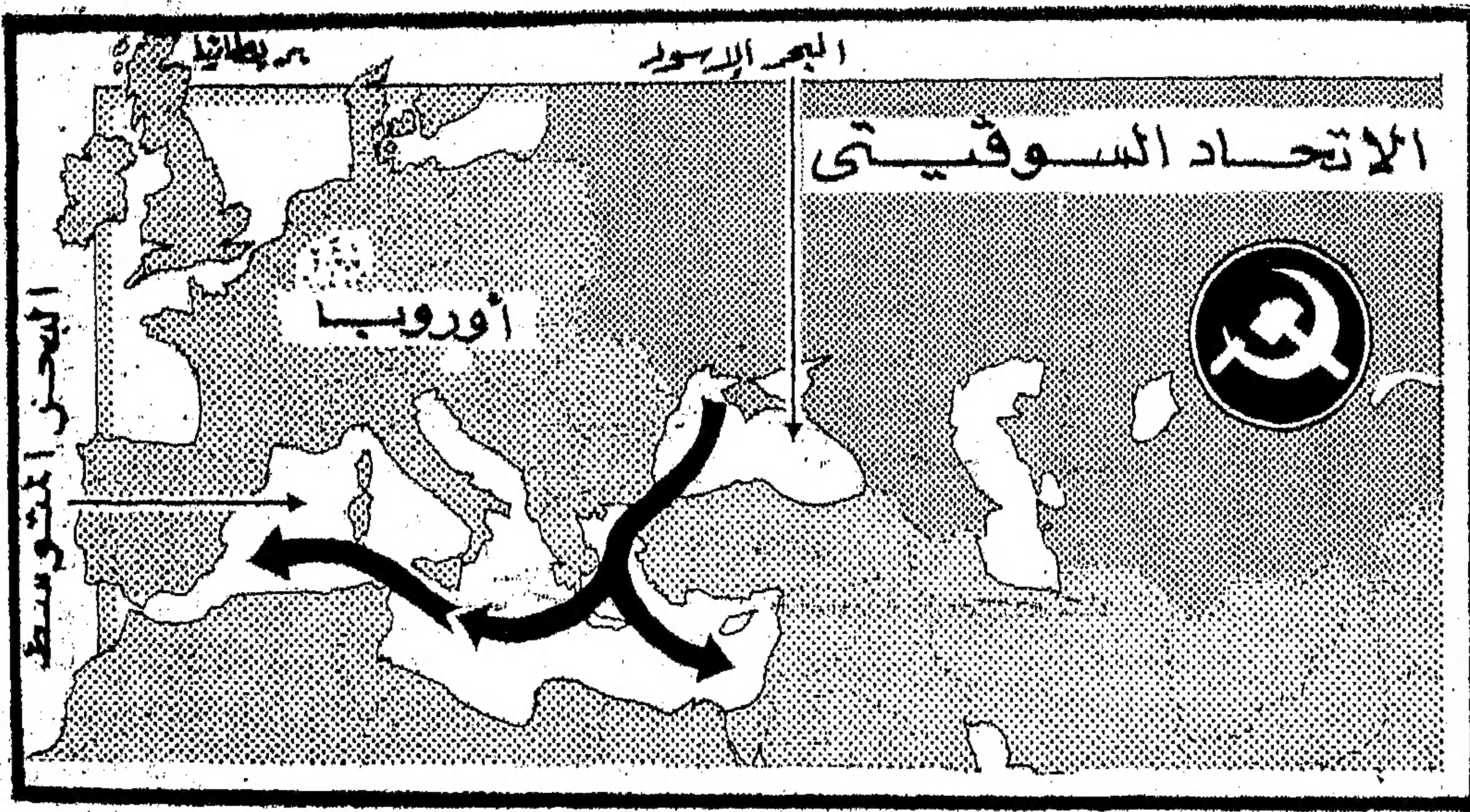
الوقت الحاضر . ولم يحدث أن فقدت هذه المنطقة في يوم من الأيام وضعها كبوتقة هائلة للتفاعل الثقافي والحضاري الذي تغذيه أربعة روافد حضارية رئيسية هي جنوب أوروبا والشرق الأوسط وشبه جزيرة البلقان وشمال إفريقيا ، فضلاً عن احتكاكها الذي لم ينقطع أبداً بحضارات العالم الواسع من حولها .

وأما الحقيقة الثانية فترجع إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الفريدة التي تمثلها هذه المنطقة في علاقات المجتمع الدولي ، وفي صراعات القوى الدولية . وقد اتضحت هذه الأهمية بصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية

تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط أن هذه المنطقة قد توافرت لها خاصيتان أساسيتان تضاهقان معاً في تشكيل معالم شخصيتها الدولية المتميزة ، وفي جعلها قادرة على أن تترك بصمتها القوية على مجريسات التطور الإنساني العام ، وعلى تاريخ العلاقات الدولية لعدة قرون .

أما الخاصية الأولى فترجع إلى الأهمية الحضارية الرائعة التي قدمتها منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى العالم بدءاً بالحضارتين الإنسانيةين العريقتين الهلينية والرومانية ، ومروراً بعصر النهضة والأحياء الأوربي حتى

في هذه الدراسة فضل من "كتاب البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية" . المقرر صدوره قريباً ضمن سلسلة مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .



على طريق الاقتراب الى الشرق الأوسط ، وهو
معتبر الى قارات ثلاث متصلا عن أنه هو الذي يغذي
شرايين التجارة بين شمال أفريقيا وشمال
أوروبا .

ومن الناحية الجغرافية ، تنقسم السيطرة على
البحر الأبيض المتوسط الى السيطرة على شرقه
والسيطرة على غربه ، وأساس ارتكاز هذه
السيطرة كلها ، شرقيه وغربه ، هي المناطق
السياحلية المحيطة بهذا البحر ، ويشكل المضيق بين
صقلية ومالطة وتونس حلقة الاتصال الهامة بين
المنطقتين الشرقية والغربية ، فممر هذا الممر الضيق
يمكن تدفق المساعدات والتعزيزات الى أعضاء
لناتو في الجنوب الشرقي ، تركيا واليونان ، كما
متهد دول شرق البحر الأبيض المتوسط ، وبخاصة
سرايل وأغلب الدول العربية في الشرق الأوسط .

الثانية ، عندما أصبحت منطقة البحر المتوسط
مخفوزا رئيسيا من المضايق التي تتحرك تحتها
ضراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها ،
ومن ثم فقد عمدت الى تخصيص أولوية بارزة لهذه
المنطقة في كافة أشكال تخطيطها الاستراتيجي
والدبلوماسي اقتناعا منها بأن ما يحدث فيها من
تطورات يؤثر مباشرة وبجسهم على ظروفيها
ومصالحها الامنية .

ولكى ندرك القيمة الجيوبوليتيكية للبحر
المتوسط في الاستراتيجية الدولية ، يكفي أن نذكر
أنه كممر بحري فهو يؤدي الى انهماق قلب الارض
في جنوب أوراسيا عن طريق البحر الاسود ، كما
يقع على جانب شبه جزيرة أوروبا ، وبالأضافة الى
ذلك ، فهو يؤدي الى اقصر طريق بحري يصل الى
المحيط الهندي عبر قناة السويس ، كما أنه يسيطر

على هذا المنبر للخروج الى المحيط الاطلسي عبر البحر المتوسط .

ومن هذا ، فان لصقلية ومالطا وتونس أهمية واضحة في استراتيجية البحر المتوسط ، فالطائرات والسفن والغواصات التي تعتمد على مواعيد لها في هذه المناطق تستطيع مراقبة واستكشاف السفن التي تمر في هذا المضيق كما تستطيع نعتبها وازعاجها ، وهي اذا انتشرت بشكل واسع فيه فإنه يمكنها قتل المضيق ومنع الملاحة البحرية فيه .

كما ان هناك ثلاثة ممرات مائية أو طرقا ملاحية لها أهمية أساسية في استراتيجية البحر المتوسط هي مضيق جبل طارق ومضيق الدردنيل والبوسفور اللذان يؤديان الى البحر الاسود ، والى جانب هذه الممرات الأساسية يوجد طريقان أهميتهم أقل وهما قناة السويس التي هي الطريق البحري القصير والمباشر الى الثروة البترولية في شبه الجزيرة العربية السعودية ، والى البحر الأحمر والمحيط الهندي والشرق الأقصى ، ثم مضيق أترانتو الذي يصل بين بحر الادرياتيک وشاطئ يوغسلافيا .

واذا كانت تلك الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط قد وعتها واستوعبتها الأجهزة المسئولة عن التخطيط سواء لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أو لاستراتيجية الناتو الخاصة بالدفاع الأوربي ، فان الاتحاد السوفيتي كان قد بدأ بتنبيه هو الآخر الى تلك الأهمية اعتبارا من أوائل الستينات وبخاصة في ضوء ما أسفرت عنه مواجهته مع الولايات المتحدة في البحر الكاريبي في عام ١٩٦٢ حيث أخذ يحور في مفاهيمه وتصوراته حول دور القوة البحرية في استراتيجية العالم . وبعد فترة لم تستغرق طويلا من المراجعة وإعادة التقييم لعناصر الارتكاز في استراتيجية العالم ، أخذ يتحول عن مبدئه السابق الذي يقوم على الاعتماد الكامل على قوته البحرية والجوية وعلى قوته الضاربة من الاستراتيجية النووية الاستراتيجية فيها والفكرية ، وبدأ يخطط لبناء قوة بحرية عالمية ونفا لحدث اساليب التطور التكنولوجي في قطاع التسليح البحري .

وتد حظي الاسطول السوفيتي في البحر

المتوسط ، للعديد من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية الهامة بالجانب الأكبر من ذلك الدعم حتى لقد أصبح منذ عام ١٩٦٧ ، وبالتحديد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، قوة عسكرية وسياسية يحسب حسابها في هذه المنطقة ، والى الحد الذي جعل الجمعية العامة لاتحاد غرب أوروبا تصدر بيانا في عام ١٩٦٧ ذكرت فيه أن البحر الأبيض المتوسط لم يعد بحيرة غربية كما كان من قبل ، ثم نقول « لقد أصبح من الخطأ الكلام عن خطر التفاف الاتحاد السوفيتي حول الجناح الايمن للناتو ، لان هذا الخطر أصبح حقيقة جعلت أعضاء الحلف يتدارسون حول كيفية مقابلة هذا التطويق وليس منعه » .

والى جانب اعتبارات الاستراتيجية الدولية التي أدت الى تزايد الجشود البحرية لكل من القوتين العظميين في البحر المتوسط ، نجد ان ثمة تطورات سياسية هامة ظهرت الى حيز الواقع في السنوات الأخيرة ، على الصعيدين العالمي والإقليمي ، وكانت لها آثار ضخمة ومباشرة على ما يجري في هذه المنطقة ومن ذلك مثلا :

١ - أنه منذ انبثقت الى الواقع سياسات الوفاق بين الشرق والغرب ، وهي السياسات التي أخذت تفرض نفسها على علاقات الطرفين وبخاصة منذ انعقاد مؤتمر القمة الأمريكي السوفيتي ، والأمريكي الصيني في عام ١٩٧٢ وما تلاهما من مؤتمرات ، وأيضا مع التحسن الواضح في العلاقات السياسية المتبادلة بين شطري القارة الأوربية كنتيجة لهذا المناخ الدولي الجديد ، وهو التحسن الذي مكن لعقد مؤتمر موسع لسلامة والتعاون الأوربي الذي تبلورت أعماله في أستان وثيقة مبادئ هلسنكي في أغسطس ١٩٧٥ التي تحاول أن تضع أساسا جديدا للعلاقات الأوربية ، نقول مع هذه التطورات أخذت تتضح ، أكثر من أي وقت مضى ، أهمية منطقة البحر المتوسط في تدعيم الأمن الأوربي وتوثيق التعاون بين أعضائه المعنية . ومن ثم فقد أصبحت القضية المثارة هي : ما السبيل الى التحول بهذه المنطقة من وضع المجابهة والصراع بين القوتين العظميين ومن ورائهما شركاؤهما في حلفي الأطلسي ووارسو ، الى منطقة للسلام والتعاون الأوربي والدولتي الفعال ؟

ومن الواضح أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب جهدا دبلوماسيا مكثفا على الجانبين يحاول على قدر

اسبانيا وبريطانيا وحل مضيق جبل طارق الذي تدعى اسبانيا ملكيتها له وتحاول ضمه اليها وهو ما تعارضه بريطانيا بكل شدة . . الخ .

ولعله من بين الاعتبارات الرئيسية والبهمة والتي يمكن ان تخدم كحافز نحو تدارك هذه الصراعات عند المرحلة الحاضرة من تطورها ، الدرجة العالية جدا من اعتماد الدول الاوربية الكائنة في منطقة البحر الابيض المتوسط وكذلك غيرها من دول الكتلة الغربية ، على البترول العربي وعلى قناة السويس « وان كان بصورة أقل » ، وهو ما يجعل من الضروري تأمين المنطقة بمصادرها الهائلة من الطاقة البترولية ، سواء تلك التي تذهب مباشرة أو التي تقع على مقربة منها ، ضد وقوع انفجارات عسكرية هنا أو هناك يترتب عليها فقدان هذه الدول لمصادرها الرئيسية من البترول والطاقة . . الخ .

٢ - تكمن تحت السطح حاليا في منطقة البحر المتوسط ، جذور صراعات عنيفة محتملة ، وهي وان كانت كلها أو معظمها صراعات محلية داخلية ، إلا أن بعضها أخذ يحدث أضداد دولية مسموعة . وهذه الظاهرة في ذاتها تلتقي بمسئوليات مصاعفة على عاتق القوتين العظميين وعلى دول الوفاق الاوربي ، وذلك من حيث الحاجة الى معالجة ردود الفعل التي تنتج عنها بالدرجة القصوى من الحرص وضبط النفس ، والا كان معنى ذلك أن تلك الصراعات مضافا اليها التهديد الذي تمثله الصراعات الاخرى التي أوردنا مجرد أمثلة لها ، سوف تجعل من منطقة البحر المتوسط برميلا من البارود المشتعل ، ومن أمثلة هذه الصراعات المحتملة :

أ - أما المصدر الاول المحتمل للصراع فينبع من ظروف التغير السياسي العميق الذي يحدث في كل من اسبانيا والبرتغال ، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لدفاعات حلف الاطلس في البحر المتوسط واوروبا الغربية .

فلقد ترتب على انهيار قبضة الدكتاتورية اليمينية المتطرفة في كلتا الدولتين ، دكتاتورية سالازار وكيناثو في البرتغال ودكتاتورية فرانكو في اسبانيا ، أن ظهرت على السطح القوة التي ظلت كامنة لقوى اليسار المتطرف منها والمعتدل ، وكاد الوضع السياسي الداخلي المتفانم في الدولتين

الامكان احتواء أسباب الصراع الدولي في المنطقة وتطويق مصادره وبالصورة التي تقلل من احتمال تورط القوى الكبرى فيها . وبالطبع فان ذلك لا يمكن أن يتم الا من خلال التنسيق الكامل مع الأطراف المباشرين أو المعنيين في هذه الصراعات من غير تلك الدول الاوربية . ولا يخفى أن الاختفاق في مواجهة صراعات المنطقة بالدرجة المطلوبة من القوة والحسم ، سينتهي على أرجح الاحتمالات بتدمير الإطار الوفاقي الجديد الذي تحاول الدول الاوربية من خلاله ، وعلى اختلاف معتقداتها السياسية والمذهبية ، معالجة قضايا الأمن المعقدة والملحة فيها والتي كان لتقاعسها في حلها في الماضي السبب المباشر وراء اندلاع حربين عالميتين مدمرتين .

ومن البديهي أن حلا كهذا لا يمكن أن يكون فعالا ومتكاملا ومستمر الا اذا عملت هذه الدول الاوربية ، ومن ورائها القوتان العظميان ، على خلق ترتيبات جديدة ومحددة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي مع دول المنطقة في إطار من الفهم المشترك لدوافعها واحتياجاتها ، أو بكلمة أخرى من خلال ارضاء تطلعاتها المشروعة في الأمن والرفاهية والاستقرار .

ويمكن الإشارة باختصار الى نماذج من هذه الصراعات السياسية الاقليمية التي تقتضي ، كما قلنا ، التوصل بشأنها الى ضوابط دولية فعالة تستطيع كبح جماحها وامتصاص توتراتها الخادة ، كبقية نحو التحول بهذه المنطقة من اوضاع الصراع والمجابهة الى اوضاع من السلام والتعاون والاستقرار . ومن هذه الامثلة : الصراع العربي الاسرائيلي الذي يندرج بادخال الاسلحة النووية الى المنطقة مما يعنى التصاعد به الى مستوى اعلى من العنف والتهديد ، والصراع بين دول المغرب العربي ، وهي المغرب وموريتانيا والجزائر ، حول مشكلة الصحراء الغربية وما كان معروفا في السابق بالصحراء الاسبانية ، ثم الصراع الداخلي في لبنان والذي تفجر على شكل حرب أهلية دموية استمرت نحو عامين وشاركت فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أطراف عربية ودولية وما تزال مشحونة بكل عوامل العنف والاثارة ، ثم الصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتي حول مستقبل مالطا السياسي وهو صراع ليس بالهين نظرا لما ترمز اليه مالطا من أهمية استراتيجية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وأخيرا فهناك الصراع بين

أن يدفع بهما إلى نقطة الحرب الأهلية ، وما يزال الصراع السياسي والحزبي الداخلي فيهما على أشده .

وعلى الرغم من أن الحكومة البرتغالية التي تقع الآن تحت سيطرة اليسار المعتدل قد عبرت عن اتجاهها إلى الإبقاء على عضوية البرتغال في الناتو ، إلا أنه مما لا شك فيه أن ولاء البرتغال لهذا الحلف وارتباطها به لم يعودا على نفس المستوى الذي كانا عليه في الفترة السابقة على حدوث تلك التغيرات . ومن ثم ، فإنه يصبح من المحتمل تماما أن تقدم البرتغال على فض ارتباطها نهائيا بالناتو فيما إذا تمكنت قوى اليسار المتطرف من السيطرة على الحكومة فيها مستقبلا .

وينطبق نفس الاحتمال على إسبانيا إذا ما سيطرت عليها قوى اليسار المتطرف ، إذ أنه في هذه الحالة لن تتوانى عن طرد أمريكا والناتو من القواعد العسكرية التي يحتفظان بها في أراضيها « جدير بالذكر أن إسبانيا ليست عضوا في حلف الأطلسي » .

وفيما إذا تحقق ذلك الاحتمال ، الذي لا يبدو بعيدا بحال ، فإن الوضع الجديد لابد له وأن يترك آثارا عميقة ، ليس فقط بالنسبة لاستراتيجية الناتو الدفاعية أو بالنسبة لمصالح أمريكا الأمنية ، وإنما على الموقف الدولي برمته ، إقليميا وعالميا .

نت - أن صورة مماثلة لهذه يمكن أن تحدث في إيطاليا التي هي عضو مهم في الناتو كما أنها عضو في أكثر لجان حاسوبية وخطورة مثل لجنة التخطيط النووي التي تتوفر لها أدق المعلومات عن استراتيجية الحلف النووية ، وعن قسدراته وإمكاناته الدفاعية والهجومية بهذا النوع من الأسلحة .

وقد كشفت تطورات الموقف السياسي الداخلي أخيرا في إيطاليا عن التزايد الضخم في نفوذ الحزب الشيوعي الإيطالي ، مما يقطع بأنه ليس بعيدا عن إمكانية الوثوب إلى مقعد السلطة ، سواء حدث ذلك في شكل ائتلاف أو بصورة منفردة . وعندئذ سيكون التساؤل هو : ماذا عن إيطاليا الشيوعية بالنسبة للناتو والغرب ، وماذا عن النتائج السياسية التي يمكن أن يتسبب فيها فراغ القوى والتدخل السياسي والمعنوي الهائل الذي

سيظهر في المنطقة بعد غقدان إيطاليا من المعسكر الغربي إلى المعسكر المضاد ؟ وماذا عن أوضاع الصراع الداخلي الذي يحتمل أن يحدث بين قوى اليمين المتطرف وبين هذا النظام الشيوعي ؟ وإلى أي نتيجة يمكن أن تنتهي مثل تلك المجابهة ؟ ثم ماذا عن احتمال تدخل أطراف خارجيين عسكريا في ذلك الصراع السياسي الداخلي ؟ .. الخ ..

ان هذه وغيرها أسئلة على قدر بالغ من الخطورة بتعين التحسب لها والتفكير فيها من الآن بدلا من أن تصبح مجاباتها بصورة متعقبة في حينها أمرا مستحيلا .

ج - ثم يأتي مصدر التوتر الآخر من تطور العلاقات - بطفرة فجائية هائلة - بين الاتحاد السوفيتي وليبيا ، ببترونها الضخم وبنظامها الحاكم الذي يقوم على نوع خاص من الديكتاتورية السياسية التي تمثل بالقطع قوة حضارة للاستقرار في المنطقة .

فالإتحاد السوفيتي الذي يريد أن يجعل من ليبيا قاعدة ارتكاز بديلة له عن نفوذه الذي فقده في مصر ، لا يألو جهدا في تحريضها على القيام بحملات من الاشارة المنظمة والمكثفة ضد الأنظمة المجاورة ، مستخدمة في ذلك كل ما هو متاح لديها من وسائل التشهير السياسي والتضييق الدعائي والتأمر العسكري والتخريب من الداخل .. الخ ، وقد ثبت ذلك بأدلة قاطعة للسودان بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي سادتها ومولتها ليبيا في يوليو ١٩٧٦ ، ثم مع محاولات التخريب المتكررة في مصر وتونس وغيرها .

ولا يخفى أن تسليح النظام الليبي بأحدث أنواع المعدات السوفيتية وبما يفوق كثيرا كل مقدرة للجيش الليبي على استيعابه ، مع ما تسرده التقارير الدولية عن حصول الإتحاد السوفيتي على قواعد عسكرية له في ليبيا تخدم تحركات أسطوليه في البحر المتوسط وتسد له بعض النقص في إكبات قوته الجوية في المنطقة ، هذا الوضع - ممثلا في مختلف حقائقه وأبعاده - سيحدث آثارا عنيفة لدى الدول التي يستهدفها مثل هذا التآمر السوفيتي - الليبي المشترك ، فهذه الدول ستجد نفسها بعد فترة غير قادرة على ضبط نفسها أو التحكم في ردود أفعالها من ذلك الذي يجري حولها وعلى حدودها . ومن هنا ، يبتنى احتمال

تنتج معظم الاحتياجات السوفيتية من الفحم ، وما يزيد عن ٥٠ في المائة من الانتاج السوفيتي من الحديد النضام ، و٤٠ في المائة من الصلب ، و٢٥ في المائة من المنجنيز ، و٢٤ في المائة من الفحم . كما ان المواني الهامة وغيرها من المراكز السكانية الكبيرة واحواض بناء السفن الرئيسية في اوديسا ونيكولاييف ، وسيفاسبول ، ويالقا ، وكييف ، وروستو ، وفولجاغراد ، هذه المراكز كلها ، اما انها متاخمة للبحر الاسود ، واما انه يمكن الوصول اليها من خلال الطرق الممتدة من انهار الدينبر والدون الى البحر الاسود .

٢ - الاهمية الاستراتيجية القصوى التي تمثلها المضائق التركية والبحر الاسود بالنسبة للمصالح الامنية السوفيتية ، وهو الدرس التاريخي المرير الذي استوعبه الاتحاد السوفيتي ووعاه من خلال حروبه الكثيرة السابقة ابتداء من حرب القرم في عهد روسيا القيصرية حتى الحرب العالمية الاخيرة . ولعل أكثر ما يزعج الاتحاد السوفيتي هو ان الذي يسيطر على هذه المضائق الاستراتيجية ويتحكم فيها هي تركيا ، وهي ليست دولة محايدة ، وانما هي دولة عضو في حلف الاطلنطي الذي هو موجه بالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفيتي . او بمعنى آخر ، فان ضغوط الاستراتيجية العسكرية الغربية ومتطلباتها ستأخذ في اى مواجهة غربية - سوفيتية ، الاولوية على اية حقوق قد تكفلها المواقف الدولية للاتحاد السوفيتي بشأن حرية استخدام هذه المضائق التركية .

٣ - انه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اصبح البحر الابيض والشرق الاوسط من اهم المناطق التي تركز عليها الاستراتيجية الغربية ، بوسيلة التواجد العسكري الضخم ، وفي مقاومة المخططات السوفيتية واحباط اهدافها .

ومن هنا فقد وجد الاتحاد السوفيتي ان وسيلة العملية الى التقليل من فاعلية هذا الحصار الغربي المضروب عليه من مناطق متاخمة جغرافيا وتحتلها امينا واستراتيجية في الصميم ، لا تكون الا بكمس بعض حلقات هذا الحصار ، واستثمار مراكز قوته الجديدة كنقطة وثوب نحو تخريب هذه الاستراتيجية الغربية او تعويق مقدراتها على انجاز اهدافها . ولما كان من غير الممكن في مثل الظروف السياسية التي سادت الشرق الاوسط في اواخر الخمسينات واول الستينات ان ينفذ الى غايته من

نشوب مواجهات عسكرية عنيفة بين ليبيا التي يظاهرها الاتحاد السوفيتي مرحليا ويستعملها كمخاض قحط ، وبين مجموعة الدول المجاورة لها . وبعد هذه المقدمة الضرورية ، تنتقل الى تحليل معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر المتوسط .

معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط

من طواهر الاستراتيجية الدولية التي جذبت انتباه المحللين العسكريين وخبراء العلاقات الدولية في العالم ، اقدام الاتحاد السوفيتي على دعم وتكثيف تواجد البحر في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وهي الظاهرة التي اخذت ابعادها لتتضح في صورتها الكاملة منذ عام ١٩٦٧ . واذا كانت القوة الامريكية في هذه المنطقة ما تزال تعد بمقاييس القدرات الاستراتيجية والتكتيكية العامة اكبر في مجموعها من ميليتها السوفيتية ، الا ان ذلك لا ينفي ان الانحسار السوفيتي قد برز من خلال هذا التعاطف المستمر في طاقاته العسكرية ، وهي طاقات بحرية اساسا ، كقوة شرق او سطية ينبغي اخذها في اعتبار مخططي الاستراتيجية الامريكية بل والغربية عموما باقصى درجة من الجدية والحذر .

واذا كان الاتحاد السوفيتي لم يغلب بصورة كاملة بعد على مشكلته الخاصة بعدم حصوله على قواعد جوية تكفي لتأمين اهداف استراتيجيته التي ينفذها في الشرق الاوسط ، وهي الاستراتيجية التي تشكل بدورها حلقة رئيسية في مخطط عالمي محكم الابعاد ، الا انه يبدو من خلال اتجاهه في السنوات الاخيرة الى التوسع في تنفيذ مشاريع بناء حاملات الطائرات التي تعمل في البحر الابيض المتوسط ، انه بصدد التوصل الى حل مناسب يدارك من خلاله هذه المشكلة العسكرية الحيوية .

ويتضح اهتمام الاستراتيجية السوفيتية بمنطقة البحر المتوسط من عدة نواح لعل ابرزها واحدها اطلاقا :

١ - ان البحر المتوسط يعتبر الطريق البحري الرئيسي المؤدي الى البحر الاسود ، وايضا نحو منطقة اخرى من اهم المناطق الزراعية والصناعية في الاتحاد السوفيتي وهي منطقة اوكرانيا التي

خلال الحصول على قواعد ثابتة له نفسى شول المنطقة ، لذا فإنه لم يكن ثمة بديل آخر من تطوير أمامه سوى الاندفاع بقوة بحرية ضارية ومتطورة . تكنولوجيا بدرجة عالية ، فى اتجاه البحر المتوسط ، وهو ما اقتنع به وتسنى له أن يحققه فى مدى زمنى قياسى وبصورة أثارت إعجاب المراقبين العسكريين ودهشتهم .

وهذه القوة البحرية الدائمة فى البحر الأبيض ، بالإضافة الى كونها قاعدة مهمة للعمل العسكري المباشر ضد الاستراتيجية الغربية فى المنطقة ، فإنه كان من الممكن أيضا أن توظف وبكفاءة كبيرة كإداة للدبلوماسية السوفيتية على المستوى العالمى .

ولعله قد يكون من المفيد والمناسب هنا أن نورد هنا رأى الذى عبر عنه الأدميرال السوفيتى سميرنوف وأوضح فيه حقيقة الأسباب التى دفعت بالاتحاد السوفيتى الى تكثيف وجوده البحرى فى المتوسط ، يقول سميرنوف :

« ان الاسطول الأمريكى السادس يتركز فى هذه المنطقة ، على بعد آلاف الأميال من شواطئ الولايات المتحدة ، ليسيطر على خطوط المواصلات التى تمر من منطقة البحر الأسود الى المضائق التركية ، الى البحر الأبيض المتوسط ، وتتوفر له أيضا المقدرة على ضرب الأهداف المعادية من البحر والبر بالأسلحة النووية والتقليدية . ولا يخفى أن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية هى العدو المستهدف بكل قوات الاستعدادات .

« ومن ثم ، فقد استلزمت الاحتياجات الأمنية السوفيتية تعزيز المقدرة الدفاعية للاتحاد السوفيتى الى أقصى حد تسمح به إمكاناته وكذا الظروف المحيطة به باعتبار أن ذلك تأمين لمركزه كقوة فى البحرين الأسود والمتوسط . وإذا كان من غير المقبول أن يسمح للبحر الأبيض بأن يتحول الى بؤرة صراع تقود الجنس الإنسانى الى كارثة الحرب النووية ، فإن وجود الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط يخدم هذه الغاية ويساعد على تحقيقها . . »

ويقال ان بداية دخول الاتحاد السوفيتى بقرته البحرية فى البحر المتوسط يرجع فى أرجح الاحتمالات الى عام ١٩٥٨ بعد فترة وجيزة من انتهاء الولايات المتحدة من تجهيز حاملات

الطائرات التابعة للاسطول السادس بقاذفات القنابل بعيدة المدى من طراز A-8 D'S التى تستطيع حمل قنابل نووية . فمن أجل مجابهة الخطر الناتج عن هذا التزايد فى إمكانات القوة الأمريكية الهجومية من قواعدها المتحركة فى البحر الأبيض المتوسط ، أقدم الاتحاد السوفيتى على تحريك ثمان غواصات من طراز ويسكى Whisky الى قاعدة فالونى البحرية الجديدة فى البانيا . وتلازم مع ذلك الاجراء ، العمل على زيادة مهام المراقبة والاستطلاع التى تقوم بها سفن جمع المعلومات السوفيتية من طراز AGIS ، وكان المغزى الواضح لرد الفعل السوفيتى فى صورته تلك ، ان السوفيت كانوا يربقون بقلق شديد كل بادرة زيادة تطراً على حجم القوة الأمريكية فى هذه المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة لمصالحهم الامنية .

وفى بداية الستينات قامت الغواصات السوفيتية بالاشتراك مع مجموعة سفن الاستطلاع وجمع المعلومات باجراء مناورات عسكرية مكثفة فى بحر ايجة للتدرب على كيفية مهاجمة حاملات الطائرات الأمريكية اذا ما دخلت فى بحر ايجة لتضرب الاتحاد السوفيتى بأسلحتها النووية .

ثم بدأ هذا الاهتمام الشديد يدفع السوفيت الى مراجعة أسس الاستراتيجية البحرية السوفيتية والتحوير فى معالمها كى تجيء أكثر اتفقا ومقتضيات التطور فى مضمون الاستراتيجية الدولية وذلك بعد فترة من السوخت كانت الاستراتيجية البحرية السوفيتية فيها قد تراجعت او بالأحرى تجمدت فى إطار دور ثانوى بالمقارنة مع القوتين البرية والجوية اللتين كانت لهما الاولوية شبه المطلقة من برامج التسليح السوفيتى وميزانياته الهائلة .

وقد نتج عن هذا التحول الجديد بالنسبة لمفهوم الاستراتيجية السوفيت حول دور القوة البحرية فى الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفيتى أن بدأ السوفيت يتوسعون فى تنفيذ برنامج بناء اسطولهم البحرى ، وبصورة لم يسبق لها مثيل .

الا ان هذه التطورات الجديدة والضخمة فى برنامج التسليح البحرى السوفيتى قدواكبتها واحاطت بها بعض الظروف غير المواتية ومنها مثلا أن سوء

البحرية ، على أن بداية التواجد السوفيتي الدائم في البحر المتوسط يرجع الى يونيو عام ١٩٦٤ على وجه التحديد ، وان كان مستوى التسليح البحري السوفيتي لم يصل الى النقطة التي شددت اهتمام خبراء الاستراتيجية في العالم اجمع الا منذ سنة ١٩٦٧ .

ففي عام ١٩٦٤ أرسل الاتحاد السوفيتي خمس عشرة سفينة حربية الى البحر المتوسط ، وجاء ذلك اثر قيام الولايات المتحدة بأرسال قوة من غواصات بولاريس لتعمل في البحر الابيض في عام ١٩٦٣ ، وهو الامر الذي كان له أكبر الاثر كما يقال ، في تنشيط الدافع السوفيتي نحو تدعيم وجوده البحري في البحر الابيض بصورة يستطيع بها أن يوازن هذا الخطر الجديد ، ويقلل ما أمكن من الاحتمالات القائمة والمنتظرة لهذا التهديد .

وقد اتخذ رد الفعل السوفيتي في بدايته مظهرين : الاول هو التركيز بصورة واضحة وقوية على وسائل الحرب المضادة للغواصات ASW في البحر الابيض ، والثاني وقد تمثل في محاولة البحث عن قواعد بحرية وجوية جديدة للاتحاد السوفيتي في بعض دول هذه المنطقة ، وكان في مقدمتها مصر .

عناصر القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط :

تكاد تتفق التقديرات من مختلف المصادر الدولية ذات الصلة بأمور التسليح البحري ، على أن حجم القوة البحرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط يصل الى ٥٥ سفينة ، منها عشرون أو خمسة وعشرون سفينة حربية موزعة على النحو التالي : طرادان ، وأربع مدمرات بعضها مجهز بصواريخ أرض جو ، واثنان عشرة غواصة بعضها غواصات نووية ، وأربع سفن برمائية تحمل على ظهرها قوات من مشاة البحرية السوفيتية ، ثم يكمل هذا ويتكامل معه مجموعة سفن خدمات الإصلاح والصيانة ، وسفن التموين بالوقود ، وسفن الامداد ، وسفن التجسس وجمع المعلومات . وفيما يلي فكرة تفصيلية عن كل سلاح من هذه الاسلحة البحرية السوفيتية :

١ - حاملات طائرات هليكوبتر : يضم الاسطول البحري السوفيتي في البحر المتوسط حاملات طائرات هليكوبتر من طراز موسكفا

العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والبنانيا ابتداء من عام ١٩٦١ - بسبب مصيدة الاستقطاب التي وقعت فيها البنانيا الى جانب الصين في الصراع العقائدي الذي كان يشتد ويتفاقم بين قطبي العالم الشيوعي العملاقين - أدى بالاتحاد السوفيتي لان يفقد وبصورة مفاجئة واحدة من أكبر قواعد غواصاته التي تقع بالقرب من البحر الابيض المتوسط . وكان معنى ذلك أنه كان من الضروري توفير قدر ضخم من التسهيلات والمساعدات الفنية حتى تستطيع الغواصات التي تعمل بالديزل أو بالطاقة الكهربائية أن تنطلق من قواعدهما لتعمل على مسافات بعيدة من المياه السوفيتية . ولم يكن الاتحاد السوفيتي يملك في ذلك الوقت عددا كافيا من القطع البحرية الكبيرة العائمة أو فائضا من الغواصات التي يمكن تخصيصها للبحر المتوسط . فالغواصات السوفيتية كان عليها أن تقطع رحلة طويلة من بحر البلطيق وبحر الشمال وصولا الى البحر الابيض وذلك نظرا لان مثل هذه الغواصات كانت ممنوعة بمقتضى اتفاقية مونترو من الدخول الى البحر الابيض عبر مضيق سي دردنيل والبوسفور .

ويضيف الى جملة الاعتبارات السابقة انه وحتى عام ١٩٦٤ بالتحديد فقد قامت تقديرات مخططي الاستراتيجية الدفاعية السوفيتية على افتراض ان حماية الحدود البحرية السوفيتية المتاخمة لبحري الشمال والبلطيق كانت تحتل مركز الصدارة في ترتيب الاولويات الدفاعية والامنية للاتحاد السوفيتي . وقد ساعد على تعميق هذا الاقتناع أو بالاصح تثبيت هذا التصور الاستراتيجي في اذهان الاجهزة السوفيتية المسؤولة عن التخطيط لمشكلات الامن القومي ، أن منطقة وسط أوربا كانت مسرحا لتوترات سياسية حادة ومن أهمها اطلاقا في ذلك الوقت النزاع الأمريكي السوفيتي الخطير حول مشكلة برلين في عام ١٩٦١ ، ثم انتقلت بعدها دائرة الصراع بين الطرفين الى الكاريبي على نحو ما حدث بينهما في عام ١٩٦٢ ابان أزمة الصواريخ الشهيرة في كوبا والتي كادت تفجر حربا نووية عالمية لولا تدخل الاتحاد السوفيتي بدرجة عالية من ضبط النفس واثارة التراجع مؤقنا على الدخول في مثل تلك الحروب الانتحارية الميؤس منها .

وتتفق معظم المصادر العالمية الموثوقة بها في أمور التسليح البحري والاستراتيجية

Moscow ، وهذه الطائرات الهليكوبتر تستعمل كسلاح مضاد للغواصات . ويقال أن هذه الحاملة تعد من قطع السلاح البحري الفريدة من نوعها في العالم كله ، وهي تمثل سلاحا وسطا بين الطراد وحاملة الطائرات العادية .

وتستطيع حاملة الهليكوبتر موسكو أن تنفذ العديد من المهام والتكليفات العسكرية ، فبالإضافة إلى اثنتي عشرة طائرة التي تحملها على ظهرها والمحصنة كما أسلفنا القول للحرب المضادة للغواصات « ASW » ، تجهز هذه الحاملة بعدد من أنابيب تخزين الصواريخ المضادة للغواصات ، وزوارق الطوربيد ، وصواريخ سام « أرض - جو » بمجموعاتها المختلفة ، وأيضا مجموعة أجهزة اتصالات إلكترونية متقدمة للغاية ، وهي كلها الاعتبارات التي تجعل من تلك الحاملة في النهاية سفينة قيادة في هذه المنطقة . ويبلغ طاقم الحاملة حوالي ثمانمائة بحار ، وتربو سرعتها في الظروف المعتادة على ثلاثين عقدة بحرية في الساعة .

أما عن الطائرات الهليكوبتر المحمولة نفسها ، فهي من طراز كاموف وتوضع في مخابئ أسفل المهر المخصص لاقلاعها من على ظهر الحاملة والذي تبلغ مساحته ما يقرب من ثمانمائة قدم مربع تقريبا . وتجهز هذه الطائرات بوسائل إسقاط إلكتروني متطورة ، وبها مخازن لزوارق الطوربيد ، ويبلغ متوسط سرعتها حوالي ثلاثمائة وخمسين ميلا بحريا في الساعة ، أي حوالي ١٠٤ عقدة بحرية .

وتشتمل البحرية السوفيتية على حاملة طائرات هليكوبتر أخرى مماثلة هي الحاملة لينجراد .

٢ - الطرادات : وأحدث أنواع الطرادات التي تقطنها البحرية السوفيتية في البحر المتوسط هو الطراد السوفيتي من طراز كارا Kara الذي دخل إلى الخدمة العاملة في هذه المنطقة اعتبارا من مارس عام ١٩٧٣ ، ويعكس هو الآخر آخر ما وصل إليه التطور التكنولوجي في أساليب التصميم السوفيتية في هذا القطاع من قطاعات بناء السفن الحربية .

ويستطيع الطراد كارا أن يحمل على ظهره وفي داخله أي نوع معروف من أنواع الأسلحة البحرية باستثناء الطائرات المثبتة Fixed-Wing aircraft

وكان الطراد نيكولايف هو أول الطرادات التي أنتجت من هذا الطراز ، وهو مسلح بثمانية قذائف لإطلاق الصواريخ أرض - أرض « من نوع س - ن - ١٠ » ، وثمانية قذائف للصواريخ أرض - جو ، أربعة منها من نوع س - ١ - ن - ٣ ، وأربعة أخرى من نوع س - ١ - ن - ٤ ، وثمانية مدافع تعمل بوسيلة التوجيه الراداري ، وثمانية وأربعون قاذفا من النوع ذي المواسير المتعددة والمخصص لإطلاق الصواريخ المضادة للغواصات ، وعشر أنابيب لإطلاق زوارق الطوربيد ، كما أن هذا الطراد مجهز بوسائل إلكترونية لاستكشاف الأعماق ، وبطائرة واحدة هليكوبتر مضادة للغواصات . ويعمل الطراد بتوربينات الغاز مما يساعده على الارتفاع بسرعة إلى حوالي ٢٤ عقدة بحرية .

ومثل هذا التجهيز الضخم والمتنوع ، يجعل من طرادات كارا سلاحا بحريا ليس له مثيل من حيث إمكاناته وقدراته ، كما تقول موسوعة جينس البحرية ، وهو بكل هذه الأسلحة والتجهيزات الفنية والإلكترونية يكون في وضع يساعده على تنفيذ عمليات ممتدة في مناطق أعالي البحار . وإلى جانب هذا النوع المتطور جدا من طرادات كارا ، يضم الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط نوعين آخرين من الطرادات هي الطرادات من نوع كريستا ٢ ، والطرادات من طراز كيندا . وهذان النوعان من الغواصات يتشابهان إلى حد كبير وذلك من حيث قدرتهما على حمل مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة ، تماما مثلما هو الحال مع الطراد كارا ، وأن كان الطراد كريستا ٢ أصغر بعض الشيء في حجمه من الطراد كيندا .

فبالنسبة لتسليح الطراد كريستا ٢ نجد أنه مجهز بثمانية قذائف للصواريخ س - ن - ١٠ ، وبأربعة قذائف للصواريخ س - ١ - ن - ٣ ، وذلك بالإضافة إلى مجموعة الأسلحة المضادة للغواصات والمدفعية الموجهة بالرادار . كما يستطيع أن يحمل طائرة هليكوبتر من طراز كاموف المضادة للغواصات .

أما الطراد كيندا فهو مجهز بثمانية قذائف للصواريخ أرض - أرض من طراز س - ن - ٣ .

وفي الحقيقة أن هذه الطرادات المتطورة من الطرادات السوفيتية - بمقياس التصميم

السوفيتية في البحر المتوسط ، وهي الغواصات التي باتت تشكل بلا منازع خطرا حقيقيا على قوة الاسطول السادس الامريكى وعلى البحريات الغربية الاخرى في هذه المنطقة . وليس الذى يفرع هؤلاء الخبراء هو عدد تلك الغواصات السوفيتية على ضخامته فحسب ، وانما ذلك المستوى البالغ التطور من التسليح والتجهيز التكنولوجى والالكترونى .

وتنقسم الغواصات السوفيتية الى نوعين رئيسيين : الغواصات التقليدية والغواصات النووية التي تستخدم كقواذف لاطلاق الصواريخ فضلا عن أنها مسلحة بعدد من زوارق الطوربيد التي تتحدد مهمتها في مهاجمة حاملات الطائرات وتدميرها او اغراقها وكذلك مهاجمة الغواصات الامريكية التي تحمل صواريخ بولاريس وبوسيدون . ولعل اهم تلك الغواصات هي الغواصة من طراز شارلى Charlie التي تعمل بالطاقة النووية والتي تتمتع بالمقدرة على اطلاق الصواريخ البحرية القصيرة المدى التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وهي في الاعماق . ومن هنا ، وكما تقول موسوعة جين البحرية العالمية ، ان الغواصة شارلى بمقدرتها الخاصة على التحكم في اطلاق الصواريخ تشكل تهديدا بالغ الخطورة لاي قوة بحرية عاثمة .

اما عن تسليح هذه الغواصة فانه يتمثل على شكل تجهيزها بثمانية انابيب لاطلاق زوارق الطوربيد وبثمانية انابيب اخرى لاطلاق صواريخ سي سي - ن - ٧ ، وهي تستطيع حمل زوارق طوربيد تقليدية ونووية في نفس الوقت . وهي بسرعتها العالية قد صممت بحيث تستطيع الاغلات من دائرة التهديد بالدمار الذي تواجهها به اسلحة الحرب المضادة للغواصات ، او على الاقل فهي تستطيع ان تدور وتناور حتى تتمكن من اطلاق مجموعة الصواريخ التي تسليح بها على الاهداف المحددة لها .

ومن الانواع الاخرى من هذه الغواصات السوفيتية في البحر المتوسط الغواصة ايكو ٢ Echo-11 وهي تعمل ايضا بالطاقة النووية ، ويبلغ مدى الصواريخ التي تطلقها والتي يمكن ان تزود برؤوس نووية ، حوالي اربعمائة ميل ، وهي مجهزة بعشرة انابيب لاطلاق زوارق طوربيد ، وذلك بالإضافة الى تسليحها بعدد آخر

التكنولوجى والتجهيز الالىكترونى والتسليح المتنوع الاعراض . الخ - تمثل تقدما كبيرا للغاية اذا ما قورنت بطرادات سفردلوف التي بنى الاتحاد السوفيتى اثنتى عشرة واحدة منها في فترة الخمسينات والتي لم تعد لها نفس الصلاحية الفنية والعسكرية التي كانت لها في السابق . ومن هنا فقد اقتصر استخدام هذه الطرادات التقليدية من طراز سفردلوف على استعمالها كحاملات للصواريخ ارض - جو او كسفن احتياطية للقيادة ، او كسفن لبث اللغام . وقد استغنى الاتحاد السوفيتى عنها بالتدريج من اسطولها في البحر الابيض المتوسط الذي أصبح يضم أحدث ما في جعبة الترسانة البحرية السوفيتية من اسلحة .

٢ - المدمرات : وأول أنواع المدمرات السوفيتية هي المدمرة من طراز كريفاك Krivak التي تعمل بتوربينات الغاز ، وهو عامل مساعد على زيادة السرعة عند الحاجة .

وهذه المدمرة تتشابه الى حد بعيد مع الطرادات السوفيتية من طراز كارا وذلك من حيث اشتمالها على مجموعة واسعة ومتنوعة من الاسلحة ، بما في ذلك قواذف لصواريخ ارض ارض ، وارض - جو ، وزوارق الطوربيد .

والى جانب النوع السابق ، توجد المدمرة السوفيتية من طراز كاشين Kashin التي تعمل هي الاخرى بتوربينات الغاز ، وهي مجهزة بأربعة قواذف لصواريخ سام ، وبعدد من الاسلحة المضادة للغواصات ، والمدفعية التقليدية . أما المدمرة الاخرى من طراز كوتلين Ootlin فهي تستخدم بصورة ملحوظة في البحر المتوسط ، وهي مجهزة بقاذفين لصواريخ سام وبعض اسلحة الحرب المضادة للغواصات .

وأما آخر هذه الانواع من المدمرات السوفيتية وأصغرها في نفس الوقت ، فهي المدمرة فانوشكا المستخدمة بصورة رئيسية في اطلاق الصواريخ ، وهي بشكلها هذا مسلحة بستة قواذف لصواريخ سي سي - ن - ٩ وقاذفين لصواريخ سام . وبصواريخ سي سي - ن - ٩ وهي بطبيعتها صواريخ ارض - ارض ويبلغ مداها حوالي مائة وخمسين ميلا .

٤ - الغواصات : من بين الامور التي تستقطب بشدة اهتمام خبراء الاستراتيجية البحرية في الغرب ، ذلك العدد الضخم من الغواصات

من الانابيب المخصصة لاطلاق صواريخ سي - ن - ٣ .

والى جانب ذلك توجد الغواصة جوليت Juliet التي تعمل بالطاقة الكهربائية ، وهى أصغر بالمقارنة من الغواصتين السابقتين ، وتستطيع ان تعمل لمسافة ١٥ ألف ميل دون حاجة بها الى اعادة التزود بالوقود . وتشتمل هذه الغواصة على تسليحها على أربعة صواريخ أرض - أرض من طراز سي - ن - ٣ ، وثمانية انابيب لزوارق الطوربيد .

ويدعم من مجموعة قوة الغواصات السابقة بطرازاتها المختلفة ، ما يطلق عليه بالغواصة المضادة التى تشاهد كثيرا فى البحر الأبيض المتوسط ، وأهم نوع منها هى الغواصة من طراز فيكتور ، وهى غواصة تعمل ببطانة النووية وتبلغ سرعتها أكثر من ثلاثين عقدة بحرية فى الساعة ، وقد وصفتها موسوعة جين أنها بسرعتها العالية هذه تمثل خطرا أكيدا على كافة القطع البحرية فيما عدا القطع ذات السرعات الاعلى والتى تساعد على الافلات منها .

ومهمة هذه الغواصة بالذات فى البحر المتوسط هى رصد مواقع غواصات بولاريس وبوسيدوف الأمريكية ومهاجمتها . وتجهز غواصة فيكتور المضادة هذه بثمانية انابيب لزوارق الطوربيد ، وبعض هذه الزوارق لها رؤوس نووية ، وفى مقدور هذه الغواصة مهاجمة السفن القائمة سواء كانت مجهزة بأسلحة تقليدية او نووية .

٥ - السفن البرمائية ومجموعة السفن المعاونة : تعتبر مقدرة الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط على الهجوم بوسائل الانزال البرمائى محدودة نسبيا . وتتكون تلك المقدرة أساسا فى قىلق صغير من مشاة الاسطول ومن مجموعة دبابات PT-76 البرمائية ، وايضا من مجموعة العقاد المستخدم فى عمليات الانزال من فوق ظهر بعض السفن من طراز اليجيتور Allegator وبولنوكنى

وحتى الان فانه لم يتم استخدام مشاة البحرية السوفيتية فى أية عمليات قتالية فى منطقة حوض البحر الأبيض على الرغم من أنها قامت وتقوم بعمليات تدريب على تنفيذ المهام التى يمكن ان تسند اليها فى ظروف القتال الحقيقى .

ويضيف الى ذلك مجموعة سفن الامداد ، وسفن التموين بالوقود ، والسفن التى تخدم كورس عائمة لخدمات الاصلاح والصيانة ، وغير ذلك من أنواع الخدمات المعاونة .

٦ - حاملات الطائرات الاخرى : بالإضافة الى حاملتى الطائرات الهليكوبتر موسكفا ولنجراد ، وهى الطائرات المخصصة لاغراض الحرب المضادة للغواصات ، كما اتضح من سياق هذا العرض ، فان القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط كان من المقرر أن تضم بعض حاملات الطائرات الضخمة فور الانتهاء من بنائها ، وأولى هذه الحاملات هما الحاملتان كييف ومينسك Minsk وتقول موسوعة جين عن وصفهما : « ان هذا النوع من حاملات الطائرات يمثل تقدما باهرا للبحرية السوفيتية ، وقد جاء هذا التوسع بناء على توجيهات الاميرال جورشكوف الذى يرى فى دعم قوة النيران التكتيكية للاسطول البحرى السوفيتى قيمته المحققة فى توسيع نطاق النفوذ السياسى للاتحاد السوفيتى خارج أراضيه » .

وفيما يختص بتجهيز هذه المدمرة نجد أنها مسلحة بمجموعة من قواذف صواريخ سي - ن - ١٠ وصواريخ سي - ن - ٣ ، وس ١ - ن - ٤ ، وصواريخ مضادة للغواصات ومدفعية ٥٧ ملميمتر ، كما تستطيع هذه المدمرة ان تحمل خمس وعشرين طائرة هليكوبتر طراز KA-25 المضادة للغواصات ، وكذلك بعض الطائرات الاخرى التى تستطيع الاقلاع عموديا من طراز يك - ٢٦ التى ظهرت لأول مرة فى عام ١٩٦٧ والتى لم يتسنى تجميع معلومات كافية عن نوعية تجهيزها الاليكترونيا او عن قدراتها القتالية .

ويوجه عام ، فان من شأنها ظهور مثل هذه الحاملات السوفيتية ان ينهى احتكار الاسطول السادس لميزه القواعد الجوية العائمة او المتحركة وهو الاحتكار الذى طالما انفرد به وتمتع بكل عوائده الاستراتيجية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى .

وبالرغم من ضخامة هذه القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط ، الا أنه وكما يقول العديد من خبراء الاستراتيجية البحرية ، فان ثمة عوامل هامة ستقف حائلا بين الاتحاد السوفيتى

سلاح حاملات الطائرات ، يعتبر في مجموعه من اعقد نظم الاسلحة في العالم كله . الخ .
ومن هنا ، فان الاهمية التي يحققها بناء حاملات للطائرات من طراز كييف ، تتركز اساسا في الجانبين السيكلوجي والسياسي وما يحتمل ان يتولد عن ذلك من آثار في سياسات الدول الواقعة ضمن منطقة البحر الابيض المتوسط . أما فيما يتعلق بالآثر العسكري لهذه الحاملات على درجة أو مستوى فاعلية القوة البحرية الأمريكية ، فان ذلك الآثر يعد محدودا بالمقياس الاستراتيجي البحث .

القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط : بعض اعتبارات أساسية

الى جانب الاعتبارات الفنية السابقة والتي تتصل بالقدرات القتالية وبمستوى التجهيز التكنولوجي للأسطول السوفيتي في البحر الابيض المتوسط ، فان ثمة اعتبارات رئيسية ومهمة تحيط بهذه الجوانب الفنية ويتعين أخذها في الحسبان .
وتعتبر هذه الاعتبارات في مجملها عوامل متيدة للمقدرات العسكرية والسياسية المرتبطتين بتواجد الاتحاد السوفيتي البحري على هذه الصورة المكثفة في البحر المتوسط ، ومن أهم هذه الاعتبارات :

١ - قلة عدد القواعد البحرية للاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة : فالعامل المقيد الأول يتمثل على شكل الافتقار الى وجود شبكة قوية ومتراصة من القواعد والتسهيلات البحرية للاتحاد السوفيتي مما يجعل من موقف أسطوله في البحر المتوسط اقل قوة بالمقارنة مع التسهيلات والقواعد المتاحة للأسطول الأمريكي السادس . أو بعبارة أكثر تحديدا فان البحرية السوفيتية يعوزها الاعتماد على خطوط طويلة وآمنة للاموين والامداد وبما يساعدها على العمل بقوتها الكاملة وكفترة طويلة في عمق هذا البحر .

ولعل هذا الاعتبار بالذات هو ما يدفع ، في اعتقاد بعض الخبراء المعنيين ، بالاتحاد السوفيتي الى التركيز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط حيث يكون بذلك قريبا على قدر الامكان من القواعد البحرية السوفيتية في البحر الاسود ومن التسهيلات البحرية المحدودة التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي في تلك المنطقة بصورة عامة . ومن هنا

وبين مقدرته على الوصول الى نقطة التكافؤ مع الغرب في مجال القوة البحرية حتى وبافتراض انه سيسطيع أن يشيد عددا كبيرا من حاملات الطائرات الضخمة مستقبلا . وهم يقدمون عددا من الاسباب الجوهرية التي تكمن وراء هذا الاعتقاد .

فمن ناحية نجد أن طائرات ياك - ٣٦ وما يماثلها من طراز $V/stol$ ، والتي صممت حاملتا الطائرات السوفيتية كييف ومينسك لتناسب خصيصا معها ، لا يمكن أن تتماثل أو حتى تقترب بإمكاناتها القتالية من طائرات ف - ٤ أو ف - ١٤ الأمريكية ، وبالإضافة فان الطيارين السوفيت العاملين على طائرات $V/stol$ يفتقرون الى السرعة والقدرة على المناورة بنفس درجة كفاءة الطيارين الأمريكيين العاملين على طائرات ف - ٤ و ف - ١٤ ، وهو ما يمكن أن يضعف في التحليل الأخير من الميزة القتالية لتلك الحاملات كسلاح مضاد لحرب الغواصات .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أن عدد هذه الحاملات السوفيتية ما يزال محدودا جدا بالمقارنة مع عدد هذه الحاملات في الترسانة الأمريكية ، وحيث تستطيع الولايات المتحدة في ظروف الازمات أن تبعث بأربع حاملات أو أكثر الى البحر الابيض المتوسط . فضلا عن ذلك ، فانه من ناحية عدد الطائرات وقوة النيران لحاملتي طائرات كييف ومينسك ، فانه يمكن التغلب عليهما من قبل الحاملات الأمريكية ذات التجهيز الأقوى . وإذا كان من المحتمل أن يقدم الاتحاد السوفيتي على بناء عدد جديد من الحاملات لتدعيم قوته في البحر المتوسط ، الا أن ذلك لن يتم بحسب ما تقطع به المؤشرات الراهنة قبل بداية الثمانينات .

ومن ذلك يستطرد خبراء الاستراتيجية البحرية الغربية الى القول بأنه لا يجوز الادعاء بأن خبرة البحرية السوفيتية في ميدان استخدام سلاح حاملات الطائرات ، وهي الخبرة التي لا يزيد عمرها عن عامين أو ثلاثة أعوام ، يمكن أن تتأرن بالحصيلة الضخمة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها حاملات الطائرات الأمريكية والأطقم العاملة عليها خلال ما يزيد على ستين عاما وغير أربعة حروب كبرى . وتوضح صحة هذا الادعاء في رأيهم من واقع أن هذا السلاح بالذات ، وهو

البحار وتراقبها وتجمع كل ما هو ضروري من معلومات عنها .

ومن ناحية ثانية ، فإن مثل هذه المراسي لا يمكن أن تسد تماما النقص الناتج عن عدم وجود قواعد كافية للبحرية السوفيتية في المنطقة ، وذلك بعكس الولايات المتحدة وبريطانيا حيث أن لهما من إمكانات الاستطلاع الجوي والمراقبة المنتظمة على ما يجري من نشاط في البحر المتوسط من خلال قواعدهما الكثيرة هناك ما يعطيها مميزات استراتيجية مهمة في هذا المجال ، ومثل هذه المهام الاستطلاعية الغربية ، في صورها الكثيرة وبأدواتها المختلفة ، لا تستهدف مجرد رصد تحركات الاسطول السوفيتي ، إذ أن ذلك يمكن بغير استخدام كل تلك الوسائل ، وإنما هي إحدى الوسائل الرئيسية للحرب المضادة للغواصات في البحر الأبيض حيث توجد غواصات بولاريس وبوسيدون الأمريكية المجهزة بالصواريخ النووية المأهبة للانطلاق إلى أهدافها داخل الاتحاد السوفيتي في حالة الحرب ، وهو ما يجعل من تأمينها وحمايتها ضد خطر الهجوم المفاجيء مسؤولية كبرى يتعين تحقيقها بكل وسيلة ممكنة .

وأخيرا يقال أنه يصبح من المتعذر على وحدات البحرية السوفيتية أن تبقى في هذه المراسي في حالة اندلاع عواصف شديدة في البحر الأبيض حيث تؤثر مثل تلك العواصف في كفاءة أداء بعض هذه القطع وبخاصة سفن جمع المعلومات والمدمرات .

وترتبطا على الاعتبارات السابقة مجتمعة ، فإنه يمكن القول بأن عدم وجود قواعد للاتحاد السوفيتي ثابتة ومحصنة وتتوفر فيها كل التسهيلات الأساسية المطلوبة وتكون جاهزة لاستخدام بحريته في كل وقت ، يجعل من الموقف الحالي بالنسبة للاسطول السوفيتي في البحر المتوسط موقفا غير مريح بالمرة .

٣ - اتفاقية مونترو : أما العامل الآخر فيصرف إلى القيود التي تضعها اتفاقية مونترو على استخدام السفن الحربية السوفيتية للمضائق التركية ، ومثل هذه القيود تحرم الاتحاد السوفيتي من ميزات ضخمة كان يمكن أن يحصل عليها لولا لو لم تكن تلك الاتفاقية مطبقة بهذه الصورة . ويختلف الحال بالنسبة للغرب ، ومن ذلك أن قطع

فقط بدأ الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يعتمد ، وحتى وقت قريب جدا ، على الاستفادة من التسهيلات التي أتاحت له بشكل منتظم في مصر ، وبالأخص في موانئ الاسكندرية ومرسى مطروح والسلوم . كما أنه في سوريا قدمت لهذا الاسطول بعض التسهيلات الضرورية في موانئ اللاذقية وبنياس وطرطوس ، بل ذهب الأمر إلى أن ثمة مناطق محددة خصصت في تلك الموانئ السورية لاستخدامات وحدات الاسطول السوفيتي .

وبالإضافة ، توجد بعض خدمات الإصلاح والصيانة التي تقدم للغواصات السوفيتية في ميناء تيفان اليوغوسلافى وهو الميناء الذى يقع بالقرب من الحدود اليوغوسلافية - اللبنانية ، ويضم هذا الميناء حوضا واسعا لبناء السفن بكل ملحقاته من الخدمات الفنية المتنوعة .

وفي الجزائر يتمتع الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط ببعض التسهيلات في ميناء المرسى الكبير فضلا عن وجود محطات سوفيتية للتزود بالوقود في مدينتي الجزائر ووهران وذلك حسب ما جاء في التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى . ولكن لما كانت الجزائر من الدول القيادية في مجموعة عدم الانحياز ، كما أنه بالنظر إلى قوة المشاعر القومية فيها ، فإنه يصبح من المشكوك فيه تصور أن تكون مثل تلك التسهيلات المتاحة للبحرية السوفيتية غير مشروطة بقيود وتحددات تنال من فاعليتها ، أو على الأقل فإنها تجعل من استمرار الحصول عليها أمرا معلقا في دائرة الاحتمالات التي تنصرف إلى ظروف المستقبل غير المرئى ، وإلى ظروف العلاقة الثنائية بين الطرفين .

٢ - المراسي Anchorages : ثم تأتي المشكلة المتعلقة بطبيعة المراسي التي يستخدمها الاسطول السوفيتي ، فالنقص في الموانئ التي يمكن أن تكون مفتوحة له أو أن يعتمد عليها في المنطقة الواقعة غربى وشمال البحر المتوسط ، هذا النقص يدفعه إلى استخدام بعض المناطق الضحلة في المياه الدولية كما كان يرسو فيها ، وهو مضطر إلى ذلك اضطرارا .

ومن مخاطر هذا الوضع غير الطبيعي ، هو أنه يجعل من السهل على سفن التجسس وجمع المعلومات المعادية أن ترصد تحركات القطع البحرية السوفيتية في تلك المناطق في أعالي

المضادة للغواصات . ولم تشأ تركيا أن تعترض على هذا التحايل .

أما الغواصات السوفيتية فأنها نادرا ما تدخل البحر الأبيض عن طريق البحر الأسود والمضائق التركية ، ويرجع ذلك إلى أنه بموجب شروط اتفاقية مونترو ، فإنه لكي يسمح للغواصات بحق المرور ، فإنها تحصل عليه بصورة فردية « بمعنى أنه لا يجوز لها العبور من المضائق التركية في صورة مجموعات أو قوافل » ، ويشترط أن تطفو على السطح ، ويتعين في كل الأحوال أن تكون وجهتها النهائية كما تتعهد بذلك عند طلب التصريح لها بالمرور ، هي الوصول إلى أحواض بناء السفن بغرض الإصلاح .

يضيف إلى جملة الاعتبارات السابقة ، أن اتفاقية مونترو تتضمن مادة أخرى تنص على أنه في الحالات التي تشعر فيها تركيا بأن هناك خطرا مماثلا عليها ، أو في الحالات التي تكون فيها تركيا طرفا في حرب ضد غيرها من الدول ، فإنه يكون من حقها أن تمنع عبور السفن الحربية في مضائقها . وإذا لم تستجب الدول المعنية لإجراءات الحظر ، فإنه يكون من حق تركيا أن تغلق هذه المضائق في وجه الملاحاة عن طريق إنشاء الألغام فيها .

ويقال أن اتفاقية مونترو بكل ما تتضمنه من شروط وتحديدات ، تقود في النهاية إلى بعض الآثار الفعلية الهامة من وجهة نظر المصالح العسكرية الأمريكية والغربية ، منها أنها تمكن الولايات المتحدة - من خلال علاقة التحالف الوثيقة التي تجمعها بتركيا - من أن تعرف أولا بأول كل المعلومات التي تهمها عن القطع الحربية السوفيتية التي تعترض المرور من المضائق إلى البحر الأبيض ، وهو ما يوفر للأسطول السادس برهة من الوقت يستطيع خلالها أن يكمل استعداداته وأن يدعم من قدرته على المواجهة . . الخ ، كما أن طول الفترة التي تسبق إعلان الاتحاد السوفيتي عن نيته إرسال بعض قطعه الحربية للمرور من المضائق ، تهيئ الفرصة أمام الولايات المتحدة لأعداد بعض سفن التجسس أو جمع المعلومات لكي تكون جاهرة للرصد والاستطلاع ، أو من الناحية الأخرى إعطاء أوامر لغواصات بولاريس وبوسيدون لتغيير مواقعها تجنباً لاحتمال أن تكون تلك الغواصات واقعة بالقرب من خط سير هذه القطع السوفيتية . . الخ .

الأسطول الأمريكي السادس تستطيع أن تدخل إلى البحر الأبيض وتخرج منه عبر مضيق جبل طارق حيث لا فيود ولا تحديدات على حركة هذه القطع البحرية كما هو الحال مع اتفاقية مونترو .

ولعله يبدو غريبا أنه عندما وقعت هذه الاتفاقية في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ أظهر الاتحاد السوفيتي اتجاهات إيجابية منها بل وعبر عن حماسه لها وترحيبه بها حيث كانت تمثل حينئذ ومن وجهة نظره إحدى التدابير الفعالة التي تحول بين القوى الأجنبية ، وبخاصة ألمانيا النازية ، وبين تجميع قوة بحرية ضخمة لها في البحر الأسود « وهو ما كان يعنى في التحليل الأخير تهديدا عسكريا مباشرا لامن روسيا السوفيتية التي كانت مستهدفة بقسط وافر من عدااء النظام النازي لها » . إلا أن الوضع اختلف فيما بعد ، وعلى الأخص في السنوات الأخيرة التي شهدت هذا التوسع الهائل وغير المسبوق في إمكانات القوة البحرية السوفيتية ، فما كان ينظر إليه في الماضي على أنه إجراء وقائي ضروري لتأمين المصالح الأمنية السوفيتية وكفالتها ، أصبح الآن عقبة كأداء في طريق الدفاع عن تلك المصالح .

فاتفاقية مونترو تقوم على الزام مجموعة دول البحر الأسود بما فيها الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ورومانيا بأن تقدم أخطارا قبل ثمانية أيام على الأقل ، إلى الحكومة التركية تعلنها فيه بعزمها على إرسال قطع بحرية تابعة لها لتمر عبر المضائق التركية . ولا بد من أن يتضمن الأخطار اسم السفينة الحربية ونوعها ورقمها ، والتاريخ المزمع للعبور . وبالنسبة لعملية العبور من المضائق نفسها ، فإنه يشترط ألا تتكون قافلة الحراسة من أكثر من مدمرتين وأن يتم العبور أثناء النهار . ولا يسمح بحال أن يزيد عدد السفن الحربية التي تمر من المضائق في وقت واحد عن تسع سفن وعلى ألا تتجاوز حمولتها الإجمالية ١٥ ألف طن . وبمقياس الوزن المجرد ، فإن هذا يعنى أنه لا يمكن أن يسمح إلا بدمرة سوفيتية واحدة من طراز كريفاك أو طراد من طراز كارا بالمرور في يوم واحد .

ومن ناحية أخرى ، فإنه يفهم بسبب الصياغة غير المحددة لاتفاقية مونترو ، أن الاتفاقية تستبعد حاملات الطائرات من ضمن السفن الحربية التي يسمح لها بحق المرور في المضائق التركية . وللتحايل على هذا المأزق فإن الاتحاد السوفيتي يلجأ إلى تسميته حاملات الطائرات كفيف وحاملتي الهليكوبتر موسكفا وليننجراد ، بالطرادات

ويجب بعض الخبراء بأن الدبلوماسية السوفيتية وأن ظلت محتفظة بطابعها السرى فى التعامل الا أنه من الواضح أنها تعمل جاهدة فى منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط للحصول على تسهيلات بحرية جديدة تخدم مركزها وتعينها على بلوغ جانب كبير من الاهداف التى ترمى اليها من وراء تواجدها البحرى المكثف فى هذا الجزء من العالم .

وقد تفرعت تلك المحاولات السوفيتية فى عدة اتجاهات ، فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتحديد عندما قررت مصر اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، لم يشأ الاتحاد السوفيتى أن يتخلف عن المشاركة فى عمليات تطهير القناة من العوائق والالغام الغارقة فيها ، وقد استهدفت من تلك المشاركة التقرب من مصر فى وقت كانت فيه العلاقات بين الدولتين قد وصلت الى مرحلة من التنازم الشديد « وهى الازمة التى تفجرت مع قرار مصر انهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت فى يوليو ١٩٧٢ ، ثم تفاقمت فيما بعد بسبب المشكلة الخاصة بتعويض مصر عن خسائرها العسكرية فى حرب اكتوبر » .

ورغم هذا التفسير الواضح والمباشر للدوافع الكامنة وراء هذه المبادرة السوفيتية ، الا أن بعض المصادر الامريكية تختلف مع وجهة النظر هذه ، وهى ترى أن تلك المشاركة السوفيتية فى عمليات تطهير قناة السويس لم تحدث بقصد التخفيف من حدة التوتر فى العلاقات المصرية السوفيتية ، وانما كان الهدف هو انتشار حطام الاسلحة السوفيتية الغارقة فى القناة ، ومن ثم الحيلولة بين الغرب وبين الوصول اليها والتعرف على خواصها .. الخ . ونحن اميل الى ترجيح التفسير الاول وذلك لان الغرب لم يكن بحاجة الى فحص الحطام الغارق ، فى مثل هذه الظروف ، ليزيد من معرفته بهذه الاسلحة السوفيتية ، لان هذه المهمة لم تكن لتستعصى عليه بوسائل أخرى غير هذه الوسيلة ، ولكنها وجهة نظر أمريكية على أى حال .

الا أن التطورات السلبية التى تعرضت لها العلاقات المصرية السوفيتية والتى بلغت ذروة تأزمها فى مطلع عام ١٩٧٦ مع القرار الذى اتخذته مصر بالغاء معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧١ ، ثم اقدامها بعد ذلك على الغاء كافة

ولا يبدو أن مثل هذه النتائج قد خفيت على الاتحاد السوفيتى ، وقد حاول أن يخفف منها على قدر الامكان بأن لجأ الى مناورة تقوم على تقديم جملة اخطارات مسبقة عن المواعيد التى يعتزم فيها عبور الضائق ، مما يخلق نوعاً من الارتباك وعدم التيقن وهو ما يحول بدوره دون تحديد موعد العبور النهائى على نحو قاطع . ولكن مرة ثانية ، فقد لوحظ أن هذا الاجراء السوفيتى على ذكائه ليس بضمان كاف ، وذلك لان سفن التجسس الامريكية تستطيع بوسائلها الاليكترونية والرادارية الخاصة أن ترصد حركة الاسطول السوفيتى فى البحر الاسود ، وبالتالي فهى تستطيع أن تكون لنفسها فكرة شبه محددة عن الوقت الذى تعبر فيه تلك القطع السوفيتية من المضائق . ويضيف الى ذلك ، أنه من الممكن اعطاء الامر للمدمرات الامريكية بالتحرك فى مهام استطلاعية فى غضون زمنية محدودة نسبياً وهو ما يفوت على الاسطول السوفيتى فرصة الاخفاء أو التموهيه .

الاسطول السوفيتى فى البحر الاسود : فمقدرة
هذا الاسطول على تعزيز القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط تعد ضعيفة ومحدودة ويرجع ذلك فى المقام الاول الى حجم أسطول البحر الاسود وطبيعته الخاصة ، فهو أسطول ذو طبيعة دفاعية فى الاساس ، وفى حالة اندفاعه فى ظروف الازمة أو الحزب الى البحر المتوسط فانه يكون عرضة لاحتجازه أمام المضائق التركية فى طريق العودة الى قواعده ، وهو ما تستطيع تركيا أن تفعله مستندة الى الحق الذى تخوله اياها اتفاقية مونترو ، ومثل هذا الاحتمال لا بد وأن يتسبب فى خلق فراغ كبير يؤثر فى مقدرة السوفيت على تأمين مصالحهم الامنية الاستراتيجية فى منطقة البحر الاسود .

ومن هنا يطرح هذا التساؤل نفسه : هل سيقنع الاتحاد السوفيتى بالوضع القائم على الرغم من وجود تلك العوامل المقيدة التى تنتقص من فاعلية قوته البحرية الضخمة الجديدة فى منطقة حوض البحر الابيض المتوسط ، أم أنه سيلجأ الى احداث تغييرات فى الوضع القائم ، بصورة أو أخرى ، للانتقال بالموقف فى شكله الحالى الى شكل يكون أكثر ملائمة لمصالحه وأكثر مقدرة على تمكينه من التصرف فى ظروف الطوارئ والمجابهات بدرجة اعلى من القوة والحسم ؟

الدولية قيمته بما يربو على عدة بلايين من الدولارات خلال السنوات العشر القادمة .

ولتفسير دوافع هذا التقارب من جانب ليبيا فإنه يمكن القول بأن التقارب تم - على أرجح الاحتمالات - تحت ضغط التوتر الشديد في دائرتي العلاقات المصرية الليبية والمصرية السوفيتية ، وهو ما حفز ليبيا كنوع من رد الفعل إلى إقامة محور ليبيا سوفيتي يمكن من خلاله التحرك ضد مصر التي كانت قد أخذت تبني لنفسها أساسا جديدا من علاقات المصالح المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية . يضيف إلى ذلك بالتأكيد الضغط الذي تمثله تطلعات الزعامة الليبية الحاكمة ، وهي التطلعات التي تتخطى حدود ليبيا إلى العالم العربي كله ، وقد تصورت هذه الزعامة أنها بإحراجها لمصر ، وبإنحيازها إلى جانب قوة عظمى كالاتحاد السوفيتي ، فإنها يمكن أن توفر بعض المقومات التي تسهل عليها أرضاء هذه التطلعات الزعامية . وطبعاً فنحن لسنا بحاجة إلى القول بأنه من الناحية الموضوعية المجردة ، فمن ليبيا تفتقر تمسها إلى كل الصلاحيات التي تهيئها لمثل هذا الدور القيادي وذلك بحكم تعدادها السكاني الضئيل وقوتها العسكرية المحدودة ووزنها السياسي غير المؤثر . الخ .

على أنه إذا تجاوزنا تلك الاعتبارات التي ربما تكون قد أملت جانباً مهماً من دوافع التقارب السوفيتي الليبي ، فإنه يصبح من الواضح أن الظروف حازت قد تهيأت أمام الاتحاد السوفيتي لأن يحصل على قاعدة لنفوذه تعوضه ولو إلى حد ما عن تلك التي فقدها في مصر .

وعندما تكشففت أنباء صفقة الأسلحة الليبية السوفيتية ، تسربت بعض التقارير وبالأخص من أوساط الصحافة العالمية ، تقول بأن ليبيا قبلت أن تمنح الاتحاد السوفيتي حق استخدام بعض القواعد فيها في مقابل أن يقوم بتلبية كل احتياجاتها من الأسلحة المتطورة . وقد نفت صحيفة البرافدا السوفيتية تلك التقارير الغربية وأعلنت أن الاتحاد السوفيتي لا يخطط من أجل الحصول على قواعد له في ليبيا . وعلى الرغم من انقضاء ما يزيد على السنتين منذ أذيعت أخبار هذه الصفقة ، فإنه ما تزال هناك سحابة كثيفة من الغموض تحيط بحقيقة التواجد العسكري السوفيتي في ليبيا ، وما إذا كان هذا التواجد مستنداً إلى قواعد بحرية وجوية وخبراء

التسهيلات البحرية التي كانت مكفولة للاتحاد السوفيتي فيما مضى في الموانئ المصرية ، كل هذه التطورات أدت إلى تجميد المحاولات السوفيتية مع مصر حول هذا الموضوع .

وفي اتجاه سوريا ، وكما تقول بعض المصادر الدولية المطلعة ، فقد حاول الاتحاد السوفيتي توسيع نطاق الخدمات والتسهيلات التي يحصل عليها في الموانئ السورية ، بل الأكثر من ذلك أنه حاول أن يصل إلى اتفاق معها بشأن استخدام المطارات السورية في أغراض المراقبة والاستطلاع البحري . وعلى الرغم من أن الطيارين السوفيت اعتادوا الإقلاع بطائراتهم من طراز ميغ - ٢٣ من هذه المطارات الحربية السورية إلا أن تلك المهام كانت من القصر وعدم الانتظام بحيث لا يمكن الادعاء بأنها كانت مخصصة أساساً لعملية الاستطلاع فوق البحر الأبيض المتوسط .

وأما بالنسبة للتسهيلات البحرية التي تقدم للأسطول السوفيتي في يوغسلافيا ، والتي أتينا على ذكرها في موضع سابق من هذا العرض ، فإنه مما لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتي يرغب في مد نطاق هذه الخدمات وتدعيمها ثم الانطلاق من ذلك إلى البحث في إمكانية إقامة قاعدة بحرية له هناك بموجب اتفاق بينه وبين الحكومة اليوغسلافية . غير أن هذا الاحتمال الأخير يبدو بعيداً مع وجود الرئيس تيتو على رأس النظام اليوغسلافي وذلك بالنظر إلى مكانة يوغسلافيا الكبيرة في داخل مجموعة عدم الانحياز ، ولأن إجراء كهذا سيفسر على أنه ارتداد من جانب يوغسلافيا في اتجاه ربط نفسها بعجلة النفوذ والمصالح السوويتية ، وهو وضع لا تكسب منه يوغسلافيا في المديين القريب والبعيد بقدر ما تخسر . على أن ذلك لن يمنع الاتحاد السوفيتي من أن يحاول وعلى أمل أن يتغير الحال أو أن تلين مقاومة يوغسلافيا في مرحلة ما بعد تيتو .

ثم تأتي عملية التقارب السوفيتي الليبي كأحد المعالم البارزة في تطور هذه الجهود والمحاولات السوفيتية ، فبعد مرحلة من التوتر والعداء الشديدين في العلاقات السوفيتية الليبية حتى بعد قيام الثورة الليبية في عام ١٩٦٩ ، أخذت هذه المرحلة تختفي لتحل محلها مرحلة جديدة من التقارب والتفاهم الذي تطور بسرعة مذهلة إلى تنفيذ برنامج ضخم جداً من المساعدات العسكرية لسوفيتية ليبيا والذي قدرت بعض المصادر

ومستشارين عسكريين يخدمون أهداف استراتيجية بحرية في المنطقة باعتبارها حلقة بالغة الأهمية من حلقات استراتيجية العالم ، أو أن هذا التواجد قاصر على تقديم الأسلحة وتدريب الليبيين على استخدامها فقط . الخ .

وعلى أي حال ، فسواء تمثل الوجود السوفيتي في ليبيا على شكل قواعد أو اتخذ لنفسه صورة مختلفة ، فإنه يمثل بمقياس الواقع تطوراً بارزاً لا يمكن إغفاله في مجهودات الدبلوماسية السوفيتية الرامية إلى تعزيز الوجود العسكري السوفيتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

الاستخدامات السياسية للأسطول السوفيتي في البحر الأبيض

سبق أن أوضحنا عندما تناولنا بالدراسة طبيعة الدور السياسي للأسطول الأمريكي السادس في منطقة البحر المتوسط ، أن هذا الأسطول يخدم كاحتياطي استراتيجي قابل للتحرك والضرب في الظروف التي تتعرض فيها المصالح الحيوية للولايات المتحدة - من أمنية وسياسية واقتصادية - للتهديد أو للتحدي الذي لا يمكن الأدعان له أو السكوت عليه . وقد ميزت الولايات المتحدة هذا الدور السياسي في المنطقة من خلال أسطولها السادس لفترة تريبو على الثلاثين عاماً كان أغلبها في ظروف من احتكار هذا البحر لفترة الأمريكية وحدها .

أما بالنسبة للأسطول السوفيتي ، فإن الوضع يختلف بعض الشيء ليس من حيث المبدأ المتعلق باستخدامه سياسياً وذلك على اعتبار أنه يشكل هو الآخر احتياطياً استراتيجياً ضخماً لقوة الاتحاد السوفيتي في منطقة البحر الأبيض والشرق الأوسط ، ولكن ما نعنيه ينصرف إلى طبيعة الظروف التي ينجر فيها هذا الدور السياسي . فالتواجد البحري السوفيتي في البحر المتوسط في صورته المكثفة التي أشرنا إليها لا يتجاوز عمره العشر سنوات ، ومن الطبيعي أن يكون هذا الاستخدام السياسي في ظروف التحدي الذي ينتج عن وجود الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط ، مقروناً بدرجة عالية جداً من الحرص والحذر .

فإذا كانت الولايات المتحدة قد أمكنها في السابق أن تنهض بعض التدابير العسكرية العنيفة أو

المتطرفة في المنطقة ، فإن ذلك ثم أو بالأحرى ساعد عليه عدم وجود قوة بحرية عالمية مناوئة بحسب حسابها ، وهذه الحقيقة هي التي كفلت لتصرفاتها نوعاً من الأمان بالنسبة لرد الفعل المنتظر .

إلا أن معالم هذا الوضع أخذت تختلف بشكل جذري ابتداء من عام ١٩٦٧ ، وقد ولد التغيير أثره على كل من الجانبين ، كما أن علاقات التوازن في المنطقة ، بفعل هذه المتغيرات الجديدة ، اتسمت بنوع من التعقيد والحساسية على نحو غير مسبوق ، ومن الأمثلة الواقعية التي تبرهن على هذا الحذر - من جانب الاتحاد السوفيتي في حالتي هذه - الكيفية التي أسهم بها الانحسار السوفيتي في نقل بعض القوات المغربية إلى سوريا بواسطة أسطوليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم موقف الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط أثناء حرب أكتوبر . وسنتناول كل واحدة من هاتين الواقعتين هنا بشيء أكبر من التفصيل .

١ - الأسطول السوفيتي ونقل القوات المغربية إلى سوريا قبل حرب أكتوبر :

كان من أولى العمليات المهمة التي نفذها الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط ، نقل بعض القوات المغربية إلى الجبهة السورية في مطلع عام ١٩٧٣ ، وكان ذلك يعنى اسهاماً من جانب البحرية السوفيتية في تعزيز المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل في مرحلة ما قبل حرب أكتوبر مباشرة .

ولقد كان الاتحاد السوفيتي حريصاً في تنفيذ إجراء نقل هذه القوات على أن يتم ذلك دون أن يلفت النظر أو بالأحرى دون أن يستثير رد فعل غاضباً على الجانب الآخر . يمكن أن يكون نقطة البدء في تصعيد تدخل القوتين العظميين وتوريطهما فيما وراء ذلك المستوى من التدخل أو المساندة الذي كنتما قد حددناه أنفسهما عند تلك المرحلة من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي ، وهو ما يبدو أنهما كانتا قد اتفقتا عليه بشكل مباشر في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأول في موسكو في مايو ١٩٧٢ بين الزعيمين بريجنيف ورتشارد نيكسون ، والذي دعا ضمن ما دعا إلى كفالة مناخ من الاسترخاء العسكري في المنطقة .

أما عن الكيفية التي نفذت بها عملية نقل القوات المغربية إلى سوريا في ضوء الاعتبار الذي ألحنا

لاستهلاك الأسلحة في تلك الحرب ؟ وهي الظاهرة التي انفردت بها دون غيرها من الحروب العالمية أو المحدودة السابقة ، كادت أن تجهز تماما على ما في حوزة الاطراف المتحاربة من أسلحة بعد أيام معدودة في بدء القتال . وكان معنى ذلك بالنسبة لدولة كالاتحاد السوفيتي هو ضرورة تزويد مصر وسوريا بكميات ضخمة من الأسلحة التي تستطيع بها أن تواصل الحرب وحتى تحقق لهما جانبا من مريضيا من الاهداف التي خطط لها من وراء دخولهما في هذه الحرب ، والا كان معنى ذلك أن تتحول الحرب لمصلحة الطرف الاخر بكل ما يتفرع عن ذلك من آثار عسكرية وسياسية بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة لاطرافها العربية المباشرة وغير المباشرة ، وإنما أيضا بالنسبة لصميم الأساس الذي يتركز فوقه التواجد السوفيتي في المنطقة برمتها .

وبالاضافة الى الاعتبار السابق على اهميته ، فإن الاتحاد السوفيتي في مواجهة عملية الامدادات الأمريكية الهائل لإسرائيل بالأسلحة ، لم يشأ أن يبدو بمظهر المتعاطف في نظر الشعوب والحكومات العربية عن تقديم العون العسكري اللازم في ظروف القتال الفعلي ، حتى وإن كانت له بعض التحفظات على هذا الاجراء ، وهي تحفظات نابعة من شكوكه وتخوفاته وسبق أن غير عنها في كانه المباحثات الدبلوماسية التي جرت معه في المرحلة السابقة على وقوع حرب أكتوبر . ومن هنا لحظ أن الاتحاد السوفيتي لم يشأ أن يجاري الولايات المتحدة في تزويد الدول العربية المحاربة بأسلحة الحرب الهجومية كما فعلت هي بالنسبة لإسرائيل ، وإنما ركز امداداته في نطاق الأسلحة الدفاعية وحدها اعتقادا منه أن ذلك كان يكفي لأغراض الدفاع الذاتي عن النفس في مواجهة هذه الدفعة الجديدة من امكانيات القوة الإسرائيلية الهجومية .

وفي إطار ما سلف من اعتبارات يرجع بعضها الى تقييم السوفيت الذاتي للموقف على حين أن بعضها الآخر والاهم قد فرضته ضغوط ذلك الموقف عليهم ، قام الاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٧٢ بعمل جسر جوي كبير لامداداته من الأسلحة مع كل من مصر وسوريا ، وقد حصل لطائراته العملاقة من طرازى يوغسلافيا بالمريون عبر إجوائها AN-125, AN-225 ثم زاد الموقف التهابا عندما استطاعت إسرائيل أن تنفذ من ثغرة الدفرسوار الى الضفة الغربية

اليه ، فأنها اتخذت أولا صورة نقل تلك القوات بعثادها بواسطة اللوريات الى الجزائر ، ومن الجزائر قام الاسطول السوفيتي بنقلها الى الموانئ السورية ، على أن هذه القوات المغربية لم تزد في مجموعها عن الف وثمانمائة جندي ، وهذه الحقيقة في حد ذاتها ربما تكون قد أسهمت كثيرا في التخفيف من حدة رد الفعل المضاد لمثل هذا الاجراء ، فالتظرة السائدة كانت أميل الى اعتبارها قوة رمزية أكثر من كونها قوة قتالية حصارية .

وقد علق أحد الخبراء المختصين على هذه العملية البحرية السوفيتية بقوله : « أنه لأول مرة يقوم الاتحاد السوفيتي بنقل قوات عسكرية أجنبية من دولة الى دولة أخرى . وإذا كانت هذه العملية قد نفذت بأقل درجة ممكنة من المخاطرة فأنها استطاعت مع ذلك أن يكون لها وقع كبير من الناحية السياسية على دول المواجهة العربية » .

٢ - الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط وحرب أكتوبر ١٩٧٣ : ثم يجيء الاعتبار السياسي الأكبر والأهم لمقدرة الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط على أن يقوم بدور فاعل ومؤثر في أحداث المنطقة مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الأوسط .

وقد بدأ التسلسل في سنجل أحداث ووقائع هذه الحرب على شكل نجاح القوات المصرية في اقتحام قناة السويس وتدمير خذ بارليف من الاستحكامات العسكرية الإسرائيلية وذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات السورية قد استطاعت أن تخرب بنجاح المواقع الإسرائيلية في جبهة الجولان .

وهنا بدأ الموقف في قمة تازمه بسبب الانهيار الكامل والفجائي لنظرية الامن الإسرائيلية ، وبكل ما كان من المحتمل أن يدفع اليه ذلك الانهيار من تدخل عسكري أمريكي مباشر أو غير مباشر ، وهو ما حدث فعلا فيما بعد عندما نصبت الولايات المتحدة جسرا جويا ضخما بينها وبين إسرائيل وأخذت تنقل اليها عن طريقه أحدث ما في ترسانة الحزب الأمريكية من أسلحة الحرب الاليكترونية وبالصور التي أثرت على مخزون الجيش الأمريكي من بعض الأسلحة الحيوية اللازمة لأغراض الامن القومي الأمريكي نفسه ، وقد قدرت قيمة هذه الأسلحة وقتها بما يزيد على بليونى دولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن المعدلات العالية جدا

للقناة ومنها عملت على قطع خطوط الامداد للجيش
المصرى الثالث المتمركز على الضفة الشرقية للقناة
فى مواجهة السويس .

وعند هذه المرحلة كانت قد صدرت قرارات الامم
المتحدة فى ٢٢ أكتوبر و ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣
« القرارات ٢٣٨ و ٢٣٩ » التى تدعو الى وقف
اطلاق النار بين المتحاربين ، غير أن اسرائيل
رفضت الانصياع لهذه القرارات واستمرت فى
هجومها على السويس ، وهنا طلب الرئيس
السادات دعوة مجلس الامن الى اجتماع خاص ،
كما طلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى
ارسال قواتهما الى الشرق الاوسط لوضع هذه
القرارات موضع التطبيق بقوتهم العسكرية
المشتركة .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ارسل الزعيم السوفيتى
ليونيد بريجيف مذكرة الى الرئيس الأمريكى
ريتشارد نيكسون يقترح عليه فيها الاستجابة لطلب
مصر بارسال قوات أمريكية - سوفيتية مشتركة
الى المنطقة لتنفيذ قرارات وقف اطلاق النار ، ثم
يردف انه فيما اذا امتنعت الولايات المتحدة عن
المشاركة فى مثل هذا الاجراء العسكرى المقترح ،
فان الاتحاد السوفيتى سيجد نفسه مضطرا ،
ويدون ابطاء ، الى اتخاذ ما يراه ضروريا ومناسبا
من التدابير الانفرادية .

وكرد فعل لما فسر بأنه تهديد سوفيتى ، أمر
الرئيس نيكسون باعلان حالة التأهب القصوى بين
القوات الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم « وهو
الاجراء المعروف كوديا بـ DEFCON III » ، وعلى
الجانب الاخر وضع الاتحاد السوفيتى بعض قواه
التي كانت منقولة جنوا فى اتجاه منطقة الشرق
الاوسط فى حالة قصوى من التأهب هى الاخرى .
وفى هذه اللحظة بالذات بدا أن الموقف بين
الطرفين السوفيتى والأمريكى دخل مرحلة بالغة
الخرج من التقييد والتصعيد المتبادل وهو ما كان
يمكن أن يقترب بهما من نقطة الانفجار النووى .

ولم يجد الطرفان مفرأ أمامهما من الدخول فى
مباحثات دبلوماسية مكثفة بقصد احتواء تلك
الازمة ومحاصرتها وتوقي مضاعفاتها القريضة
والبعيدة وذلك بممارسة درجة اعلى من درجات
ضبط النفس وأيضا عن طريق كبح جماح الاطراف
المتحاربة . ونعلا أخذت حدة الموقف فى الهبوط
التدرجى مع اعلان الاتحاد السوفيتى عدوله عن
فكرة ارسال قوات سوفيتية الى منطقة الشرق

الاوسط وذلك فى مقابل تعهد من جانب الولايات
المتحدة بأن تمارس ضغطها على اسرائيل لكي
تجعلها تنهى حصارها للجيش المصرى الثالث .

وفى تلك الاثناء ، كان الاسطول الأمريكى
السادس ، والاسطول السوفيتى الخامس يقومان
بتعزيز جمعياتهما وقوتهم المضاربة - من خلال
وصول وحدات جديدة اليهما - فى منطقة الخوض
الشرقى للبحر الابيض المتوسط . ومن أمثلة هذا
التدعيم ، أن الولايات المتحدة قامت بارسال حملة
بحرية بقيادة حامله الطائرات نجون كنيدى من
المحيط الاطلنطى الى البحر الابيض ، وفى الوقت
نفسه دفع الاتحاد السوفيتى باثنى عشرة قطعة

بحرية عبر المضائق التركية فى الفترة ما بين ٢٦
أكتوبر ١٩٧٣ ، ومرة اخرى فقد حصر من
الطرفان بوضوح على تجنب كل ما من شأنه أن
يثير احتمال وقوع التحام أو صدام مباشر بينهما ،
وذلك فى الوقت الذى ظل فيه كل منهما يرقب
تحركات الاخر ويصرفاته بأقصى درجة من الحذر
والاهتمام .

ويقول بعض خبراء الاستراتيجية البحرية
الأمريكية ممن تابعوا تحركات الاسطولين الأمريكى
والسوفيتى فى البحر المتوسط خلال حرب أكتوبر
١٩٧٣ ، أن قيادة الاسطول السوفيتى حددت له
وضعا قتاليا يكون قادرا منه على أن يقوم بتوجيه
ضربة احباط أو اجهاض Pre-emptive Strike

ومن ثم فإنه كان مستعدا لفتح النار على حاملات
الطائرات الأمريكية اذا ما بدرت عن هذه الطائرات
المحمولة أى بادرة تنبئ بانها ستعرض لجسر
الامدادات السوفيتية لمصر من الاسلحة
والقوات . الخ .

بل يذهب هؤلاء الخبراء الى تقديم التفاصيل عن
الوضع القتالى للاسطول السوفيتى الى حد القول
بأن كل واحدة من حاملات الطائرات الأمريكية
الثلاث التى يضمها الاسطول السادس كانت
محاصرة بثلاث قطع بحرية سوفيتية ، مدمرتين
وسبينة اطلاق صواريخ سبطح سبطح او سفينة
صواريخ سبطح جو . وعلى مسافة غير بعيدة من
هذه القطع البحرية التى دخلت ضمن نطاق
المواجهة المباشرة ضد أضخم قطع الاسطول
السادس ، كانت توجد أربع غواصات لاطلاق
الصواريخ تتحرك باستمرار فى دائرية استطلاع .
وبالاضافة الى ذلك فإن بعض الجيالات التابعة

وهم يجيبون على هذا بقولهم انه لم تكن ثمة شبهة في أن الهدف من وراء إعلان الولايات المتحدة حالة التأهب القصوى بين قواتها في العالم ، بما فيها الاسطول السادس في البحر المتوسط ، كان يتمثل في الحيلولة دون ارسال قوات سوفيتية الى مصر . أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه كان على استعداد لان يتحمل النتيجة المترتبة على ارسال قواته الى مصر وذلك فيما اذا وصل الى حد الاقتناع بأن الجيش المصري الثالث المحاصر كان معرضا لخطر الإبادة ، أو اذا ما شعر بأن القاهرة كانت معرضة لهجوم مباشر تقوم به اسرائيل ضدها .

ويخلصون من ذلك الى القول بأن ذلك المناخ ربما كان القدر من غيره على تفسير الدافع من وراء دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مباحثات دبلوماسية مكثفة وعلى ذروة المستويات المسئولة بينهما في الوقت الذي كانتا تقومان فيه بتعزيز خشودهما البحرية ، وإلى أقصى حد ممكن ، في البحر المتوسط . ولقد كان لاحتساس الاطراف المحليين في ذلك الصراع المسلح بالخطورة المتناهية لهذا الوضع الذي كان من الممكن ان يتحول الى حرب ثووية عالمية وينطبق ذلك بصورة خاصة على اسرائيل التي لا بد وأن تكون امريكا قد نقلت اليها فهمها عن خطورة الوضع في أبعاده القاتمة والمحتملة هذا الاحتساس هو الذي جعل اسرائيل تنقيد في النهاية بقرارات وقف إطلاق النار ■

للاسطول السادس « الحملتان ٦١ و ٦٢ » التي كانت تقوم بهما الدورية والاستطلاع في مجموعات من مواقعها جنوبى جزيرة كريت اليونانية ، هذه الحملات كانت تنحرك وبالقرب منها خمس بارج سوفيتية بعضها مسلح بصواريخ سطح سطح .

وقد تبييت قيادة الاسطول الأمريكى السادس الخطورة الكامنة في مثل هذه التدابير والاجراءات السوفيتية المضادة ، ولذا بادرت الى تكثيف دوريات الاستطلاع الجوى حتى يمكن لهذه الدوريات ان تبلغ في الوقت المناسب عن احتمالات وقوع هجوم سوفيتي مفاجئ . كما ان نظم الدفاع في حاملات الطائرات الامريكية وضعت في أقصى حالات الاستعداد لمواجهة احتمال الهجوم عليها بالصواريخ ، وذلك كاجراء وقائي اضافي فيها لو فشلت طائرات الاستطلاع في ان تبلغ عن قرب وقوع هجوم سوفيتي بالصواريخ على بعض وحدات الاسطول السادس ، وايضا فقد وضعت الفواصات الامريكية في حالة استعداد للهجوم والضرب فور صدور الامر لها بذلك .

ومن خلال هذه الدراسة الواقعية لسيناريو العمليات الامريكية السوفيتية في البحر المتوسط خلال حربي أكتوبر يطرح هؤلاء الخبراء العسكريون السؤال الاتي : ما هي بالتحديد الظروف التي كان يمكن ان تؤدي الى اندلاع مواجهة بحرية امريكية سوفيتية خلال حرب أكتوبر ؟

من اهم مصادر البحث :

- 1 — Jesse W. Lewis, The Strategic Balance in the Mediterranean, (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D.C. 1976). [١]
- 2 — Stockholm International Peace Research Institute World Armaments and Disarmament. (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1976). [٢]
- 3 — Norman Polmar, Soviet Naval Power, Challenge for the 1970s, (Macdonald and Jane's, 1974). [٣]
- 4 — Jonathan T. Howe, Multicrisis, Sea Power and Global Politics in the Missile Age, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1971). [٤]
- 5 — John C. Garnett, The Defence of Western Europe, (Macmillan, New York, 1974). [٥]
- 6 — Y. Nalin and A. Nikolayev, The Soviet Union and European Security, (Progress Publishers, Moscow, 1973). [٦]

[٧] د. اسماعيل صبرى مقلد : الزاوة والاستراتيجية البحرية السوفيتية مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٠ .

[٨] هانسون و. بالدوين : استراتيجية اللغد ، الاستراتيجية الامريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ ترجمة د. محمود خيرى بنونة [دار الدراسات الاستراتيجية والدولية بالقاهرة - مكتبة الانجلو المصرية]

الوظيفية واستراتيجية العمل العربي المشترك

د. محمد عزيز شكري

استاذ القانون الدولي والمنظمات
الدولية في جامعتي دمشق والكويت ،
والعميد المساعد للشئون العلمية في
كلية الحقوق بجامعة الكويت

خاصة ، وفق المعاهدة المنشئة لكل منها . هذا
إضافة للهيئات ذات الطابع المتخصص التي كانت
الجامعة قد أنشأتها كفروع تابعة لها بشكل إداري
ومالي أو بآخر « كمركز التنمية الصناعية للدول
العربية » ، والمركز الاحصائي العربي ...
الخ « ١ » .
في الوطن العربي الآن - على ما نعلم -

مطلع الخمسينيات بدأت
العلاقات الدولية العربية ،
تشهد انشاء منظمات
ومجالس واتحادات ومراكز
فنية في اطار جامعة الدول العربية ، ولكن
بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عن الجامعة
كمظلة أم ، متمتعة بشخصية معنوية وإرادة ذاتية

مع

[١] في دراستنا هذه ، نركز على المنظمات المتخصصة : المشاقب معاهدات دولية مستقلة ، وليس على الهيئات التي
تعتبر فروعاً للجامعة ، منشأة بقرارات من هيئاتها ، ولو كانت من حيث طبيعة عملها تخصصية ، كمركز التنمية
الصناعية للدول العربية ، والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية ، وصندوق المعونة الفنية للدول العربية ،
وكذلك لا تدخل في هذه الدراسة ، الشركات أو المشروعات التجارية العربية المشتركة ، كالشركة العربية للملاحة
البحرية ، والاتحاد العربي للصناعات البتروكيمياوية وشواها . فهذه مرافق تجارية مشتركة ، وليست وكالات
متخصصة بالمعنى المعروف للتعبير ، وبالتالي فهي مظهر من مظاهر نشاط الجامعة العربية وهيئاتها ووكالاتها
التخصصية . في المشروعات المشتركة المشتركة من هذا النوع ، انظر إبراهيم شحاته « المشروعات المشتركة في إطار
التعاون العربي » في التنشئة الدولية عدد ٤ [أبريل ١٩٧٥] من ٢٢ - ٤١ .



- المنظمات المتخصصة المستقلة التالية « ٢ ١ »
- الاتحاد العربية للمواصلات السلكية واللاسلكية .
- « ٢ » الاتحاد البريدي العربي . « ٢ » اتحاد
- اذاغات الدول العربية . « ٤ » المنظمة العربية
- للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة . « ٥ » المنظمة
- العربية للعلوم الادارية . « ٦ » منظمة العمل
- العربية « ٧ » المنظمة العربية للتربية والثقافة
- والعلوم . « ٨ » المجلس العربي المشترك لاستخدام
- الطاقة الذرية « وهو لم يمارس نشاطه بعد » .
- « ٩ » مجلس الطيران المدني للدول العربية .
- « ١٠ » المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس .
- « ١١ » المركز العربي لدراسات المناطق الجافة
- والاراضي القاحلة . « ١٢ » المنظمة العربية للتنمية
- الزراعية . « ١٣ » الصندوق العربي للانماء
- الاقتصادي والاجتماعي . « ١٤ » المنظمة العربية
- للصحة « وقد حل محلها عمليا مجلس وزراء
- الصحة العرب » . « ١٥ » الاكاديمية العربية للثقافة
- البحرية . « ١٦ » المصرف العربي للتنمية

[٢] في تفاصيل انشاء هذه المنظمات واغراضها وهيئاتها ، راجع محمد عزيز شكري « جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع » ، دار ذات السلاسل الكويت ١٩٧٥ ص ٨٩ وما بعدها . اما بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فتراجع « الاعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية » ، القاهرة ١٩٧٥ ، مطبوعات الامانة العامة للمجلس . وفي شأن المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربي ، تراجع المجلة الرسمية لدولة الكويت « الكويت اليوم » العدد ١١٣-١٢-١٩٧٦ ص ١٨ - ٢٥ .

٢٠٠
الاقتصادية في أفريقيا . « ١٧ » مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية « ٣ » « ١٨٠ » المؤسسة العربية
للاتصالات الفضائية . « ١٩ » صندوق النقد
العربي .

الى هذا كله ، يضاف عدد أكبر من المنظمات
والمجالس والاتحادات والمراكز العربية الحكومية
وشبه الحكومية التي تعمل في ميدان التعاون
الاقتصادي والاجتماعي العربي بمعناها
الاشمل « ٤ » . كذلك تجرى حاليا محاولات لانشاء
المزيد من المنظمات المتخصصة « كمحاولة تحويل
مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى منظمة
مستقلة بميثاق منشئ خاص بها ، واقامة اتحاد
مجالس البحث العلمي العربية ، وتحسين
الاتحاد العربي للسياحة الى منظمة متخصصة ،
وانشاء صندوق للتنمية الاجتماعية ... وغير ذلك
كثير » .

واذن فنحن نشهد في الوطن العربي ظاهرة
الوظيفية Functionalism التي تبنى عليها
فلسفة الوكالات المتخصصة المعروفة حاليا في نظام
الامم المتحدة مع ان تاريخ الوظيفية أقدم من
ذلك « ٥ » .

وغير خاف ان لظاهرة الوكالات المتخصصة

العربية دوافعها ، ومحاسنها ، وأخطارها . أما
دوافعها ، فتتجلى في تأكيد عدم كفاية جامعة
الدول العربية كمنظمة ذات أهداف شاملة ،
وذات طابع سياسي واضح ، في التصدي لمشكلات
التنمية العربية ، ومعالجتها بما تستحق من رعاية
واهتمام ، مع أن الواقع العملي أثبت أن مثل هذا
الدافع ، لم يكن وحيدا في الساحة العربية ، فقد
رافقته دوافع أخرى ، لعلها كانت من الاسباب
المباشرة في انشاء بعض الوكالات العربية
المتخصصة على الاثر ، كما سيرد فيما بعد .

ومحاسن الوكالات العربية المتخصصة ، تكمن
في أنها ، نظريا ، وبفضل تخصصها الدقيق ،
وبعدها عن التيارات السياسية الى حد ما « وهي
التيارات التي عصفت وتعصف بهيئات الجامعة
ونشاطها » ، قادرة على القيام بمسؤولياتها الفنية
بكفاية وفاعلية أكبر . مع أن الواقع العملي ، أثبت
أن مثل هذه القدرة محدودة في عدد من هذه
الوكالات ، لان التخصص فيها يكاد يكون مقصورا
على الاسم ، اما لان ملاكاتها الفنية غير متخصصة
كما ينبغي لاسباب شتى ، واما لان هذه الملاكات
تشكل جزءا يسيرا من ملاكها العام كادرسها
الذي يغلب فيه الموظفون الاداريون والماليون ٦ ،
واما لان تمثيل الدول الاعضاء فيها ، لا يتم على

[٢] في مناقشة طبيعة مجلس الوحدة الاقتصادية ، انظر بحثنا « التكامل الوظيفي في العالم العربي » في السياسة
الدولية العدد ٢٨ [ابريل ١٩٧٢ ص ٤٦ وما بعدها .

[٤] من ذلك مثلا ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال المنشأة في ٩-١-١٩٦٨ ، وهي من حيث الطبيعة ،
منظمة متخصصة ، لكنها اقيمت خارج نطاق جامعة الدول العربية ، كما أن العضوية فيها ، ليست مفتوحة لجميع
الاقطار العربية ، وانما لتلك التي يشكل البترول مصدرا هاما لدخلها القومي ، ويوافق على قبولها بشروط معينة [المادة
٧ من الاتفاقية] . أما الهيئات شبه الحكومية التي تندرج في هذه الفئة ، فيمكن التمثيل لها باتحاد الناشئين العرب
واتحاد الجامعات العربية .

[٥] في فكرة الوظيفية والمنظمات المتخصصة عموما راجع :

E.B. Hass : Beyond The Nations States, Functionalism and International Orgaul-
zation (Stanford Univ Press) 1965.

A. Loveday : Reflections on International Adminjstration, London Oxford.

وكتابنا « التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع » - ط ١ - دار الفكر - دمشق - ١٩٧٣ ص ٣٠١ - ٣١٥ .
[٦] مثال ذلك الاتحاد المصري للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الذي لا يزيد الفنيون فيه - في علمنا - على
سنة مهندسين يعملون بعض اوقات النهار فقط ، لتعذر تعيين مهندسين متفرجين ، في ضوء الرواتب
المحدودة المرصودة لهم في الموازنة ، كما أفاد بذلك أمين عام الاتحاد . أما الاداريون والماليون في منظمة المواصلات
والمقاييس ، فيشكلون ضعف عدد الفنيين [٨ فنيين مقابل ١٦ اداريا] في حين تبلغ موازنة المنظمة الاجمالية لعام
١٩٧٥ : ٢٤٤٧٣٨ دولارا ، فان مبلغ ١٨٦٩٠٨ منها يصرف مرتبات فقط . ومثل ذلك مع فارق هنا وهناك يمكن
قوله في عدد آخر من المنظمات الاخرى [انظر المحاضر التفصيلية للجنة الخبراء السباعية التي نظرت موضوع المنظمات
المتخصصة في دورتها الاولى بين ٢١ فبراير [شباط] ١٩٧٦] .

مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الدولي ، أو منظمة الدول الأمريكية ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الاقليمي ، اللهم الا في نقطة واحدة لا تغير من واقع الامر شيئا ، رغم بريقها الظاهر ، ونعني أن المنظمات العربية ذات طابع اقليمي قومي ، من حيث أنها تضم دولاً تنتمي إلى أمة واحدة ، بخلاف غيرها من المنظمات الدولية . ولكن ما قيمة ذلك حين نصل إلى اختصاصات المنظمة وصلاحياتها ؟ فمن هذه الزاوية ، ليست المنظمات العربية كالجماعة الاقتصادية الأوروبية تهدف إلى توحيد أنشطة أعضائها ، على أساس تجاوز السيادة أو تخطينها ، فهذه الأخيرة هي ما نسميه منظمات فوقية Super National ، لأنها سبيل نحو الفدرالية الأوروبية ، وهذا ما نفتقده في التنظيم العربي حالياً « ٨ » . وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء ، نتناول في أولها الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، ونتناول في الجزء الثاني ، التداخل الوظيفي بين الوكالات المتخصصة ذاتها ، لنكتبين مدى الحاجة لتلافيه ، أما الجزء الثالث من الدراسة ، فيعني بعرض المحاولات التي جرت حتى الآن لتوثيق الصلة بين الجامعة العربية ووكالاتها ، ولتلافي الازدواجية الوظيفية بينها . وأما الجزء الأخير ، فيعرض الحلول المطروحة حالياً ، ونخلص في النتيجة إلى تصور موضوعي لمستقبل الوظيفة العربية في ضوء المعطيات الراهنة .

الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

الحقيقة أن جامعة الدول العربية ، لم تكن بعيدة عن المنظمات العربية المتخصصة . فهي إما أسهمت إيجابياً في أنشطتها ، وإما شجعت على

أساس تخصصي « ٧ » . أما أخطار الوكالات العربية المتخصصة ، فتتمثل في عدم وجود أداة للتنسيق بين نشاطاتها من جهة ، وبين نشاطاتها ونشاطات الجامعة العربية من جهة أخرى ، مما فتح - ويفتح - الباب واسعاً أمام الازدواجية في العمل ، أو ضياع المسؤوليات بينها . وهي في ذات الوقت ، أخطار نظرية الوظيفية في التنظيم الدولي العالمي ، مضاعفة هنا لعدم وجود أداة تعاون وتنسيق تربط الجامعة العربية بكل من هذه الوكالات المتخصصة ، التي يفترض أن تدور في فلكها ، وتتعاون معها لتحقيق غرض مشترك هو ، كما يؤكد الجميع ، التقدم العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بمعناه الأوسع .

ودرستنا هذه ، ستركز على هذا الجانب بالدرجة الأولى « أي جانب العلاقة التنظيمية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وبين هذه الأخيرة » لأنه ، في تقديرنا المتواضع ، يشكل المسألة الرئيسية في استراتيجية العمل العربي المشترك كما هو قائم حالياً ، بغض النظر عن حلم الحاليين الذين يصرون ، أما من باب الطموح القومي وأما من قبيل التغافل ، على أن المنظمات العربية ، سواء تمثلت في الجامعة العربية ، أو منظماتها ، أو ما نفضل أن نسميه ووكالاتها المتخصصة ، هي منظمات وحدوية ، في حين أن الواقع المر لا يؤيد هذا أبداً . إن المنظمات العربية القائمة ، هي في التحليل العلمي المجرد ، منظمات دولية اقليمية قائمة بين دول ذات سيادة ، كل همها هو تحقيق تعاون وتنسيق أفضل بين أعضائها ، على أساس احتفاظ كل عضو بسيادته كاملة ، فهي إذن ما يمكن تسميته منظمات بينية مثلها في ذلك

[٧] شبكة معظم المدراء العاملين للمنظمات المتخصصة ، من أن أغلب الدول تمثل في جمعياتها العامة أو مجالسها التنفيذية ، بمندوبيها الدائمين لدى الجامعة العربية ، وأحياناً بمن هم أدنى مرتبة ، ناهيك عن انعدام التخصص [انظر المرجع السابق ، وخاصة شهادة الأمين العام لمنظمة المواصفات والمقاييس والأمين التنفيذي للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، وممثلي المنظمة العربية للعلوم الإدارية] . وهذه الحقيقة كانت ومازالت موضع شكوى مزمنة في أغلب الجهات المتخصصة داخل الجامعة وخارجها .

[٨] في تفاصيل هذا التمييز ، انظر كتابنا التنظيم الدولي العالي « ذات المرجع ص ٧٠ - ٧٢ » .

أقامتها ، وأما أقرت وجودها . فالجامعة العربية
مثلا ، أسهمت ايجابيا في انشاء اتحاد البريد
العربي في شكله الاول عام ١٩٤٦ ، والاتحاد
العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام
١٩٥٣ ، والمنظمة العربية الدولية للدفاع الاجتماعي
عام ١٩٦٠ ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ،
والؤسسة العربية للاتصالات الفضائية عام
١٩٧٩ . وشجعت الجامعة على اقامة المنظمة
العربية للتربية والثقافية والعلوم عام ١٩٦٤ ،
والمنظمة العربية للعمل عام ١٩٦٥ ، واتحاد
اذاغات الدول العربية عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، كما أن
الجامعة أقرت مبادرة وزراء الصحة والزراعة
بانشاء المنظمة العربية للصحة عام ١٩٧٠ ،
والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في العام نفسه ،
وباركت أخيرا مبادرة وزراء المال والاقتصاد
العرب ، بانشاء صندوق النقد العربي عام
١٩٧٦ . « ٩ » .

ولكن الذي حصل - ويحصل - انه ما أن تولدت
المنظمة المتخصصة ، حتى تبدأ العلاقة القانونية
بينها وبين الجامعة العربية ، تأخذ طابع الغنور
والجفاء ، أو حتى التصادم . . فالجامعة العربية
تحاول ممارسة رقابة معينة ، على ما تعتبره
وليدها الجديدة ، تتفاوت شدة ويسرا بحسب
النصوص القائمة أو الامزجة المسيطرة ، والمنظمة
المخصصة ، تحاول بدورها الانفلات من الجامعة ،
وتؤكد شخصيتها واستقلالها الساميين ، أو كما
يقول خصوم الوظيفة « سيادتها » قبيل
الجامعة « ١٠ » وحتى نكون في الصورة الحقيقية
لطبيعة العلاقة بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ،
قد يكون مناسبا أن نعرض بإيجاز معقول ، لنوعية
الصلة القانونية القائمة بين المنظمات العربية
المخصصة وجامعة الدول العربية كمنظمة أم « ١١ »

لا يخلو واحد من المواثيق الاساسية للمنظمات

العربية المتخصصة من نص أو نصوص ، تبين
الصلة التي تربط بينها وبين نظام جامعة الدول
العربية ، لكن هذه المواثيق تتفاوت في تحديد مدى
هذه الصلة .

فبعض هذه المواثيق ، كاتفاقية انشاء الاتحاد
البريدي العربي ، واتفاقية انشاء الصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واتفاقية انشاء
صندوق النقد العربي مثلا ، لا تحوي أكثر من
نصوص ، من شأنها جعل العضوية في المنظمة
المعنية مفتوحة حكما لأعضاء الجامعة العربية ، أو
تكلف ادارات المنظمة بإبلاغ الجامعة بانضمام
البلاد العربية الاخرى اليها ، أو لتسحاب الدول
الاعضاء منها ، أو تنص على أن المنظمة وفروعها ،
والممثلين لديها وموظفيها ، يتمتعون بالامتيازات
والحصانات التي للجامعة وهيئاتها . والواقع ان
مثل هذه النصوص موجودة في كل المواثيق المنشئة
للكالات العربية المتخصصة القائمة تقريبا ، لكنها
كلها لا تشرح مدى الصلة القانونية بين الجامعة
وهذه الوكالات ، أو لنقل تجاوزا انها تحدد هذه
الصلة في حدودها الدنيا .

وإذا كانت الاتفاقيات المنشئة للاتحاد البريدي
العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي
والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، تشكل
استثناء من القاعدة ، فالحال في مواثيق الاكثريّة
الساحقة من المنظمات المتخصصة ، هي خلاف
ذلك ، بمعنى أنها تحوي على أكثر من نص يبين
صلة ما بينها وبين الجامعة .

فالنص على أن المنظمة المتخصصة أنشئت
لتحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، أو

[٩] محمد عزيز شكري : جامعة الدول العربية ص ٨٩ - ١٢٥ من أجل مزيد من التفاصيل .
[١٠] شوارز نبرغر A Manual of International Law 4th ed. 1960 Vol. 1 p. 249 et seq.

وانيس كلود « من السيف الى المحراث » ترجمة للعربية عبد الله المريان بعنوان النظام الدولي والسلام العالمي ص ٣٠ -

[١١] محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ص ١٢٦ وما بعدها . لتفاصيل أكثر مع أرقام المواد في هوامشي
الصفحات .

المنظمة الأخيرة ، يفوضه دون جمعيتها العامة ، في
أقرار التعديل ، وينحصر دور الجمعية العامة في
اقتراح هذا التعديل .

والمواثيق الأساسية للمركز العربي لدراسات
المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، والمجلس
العربي لاستخدام الطاقة الذرية ، تفوض مجلس
جامعة الدول العربية في البت في المنازعات التي
قد تقوم بين أعضائها حول تفسير الاتفاقية المنشئة
للهيئتين . كما تنص الاتفاقية المنشئة لصندوق
النقد العربي ، على حق الأمين العام للجامعة ، في
تعيين المحكم الفيصل للبت في النزاعات التي قد
تنشأ بين الصندوق ودولة زالت عنها العضوية أو
انسحبت منه ، أو بين الصندوق وأحد أعضائه ،
خلال تصفية أعمال الصندوق ، إذا فشل الطرفان
المتنازعات في اختيار هذا المحكم الفيصل
وتذهب بعض المواثيق إلى منح جامعة الدول
العربية ، بعض السلطة في إدارة المنظمة والرقابة
المباشرة عليها ، أو تسخيرها في خدمة أغراض
الجامعة ذات الصلة باختصاصات المنظمة .
فالأمين العام للجامعة ، هو الذي يرشح الأمين
العام ومساعديه في المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم ، ليتولى تعيينهم المؤتمر العام
للمنظمة . والأمين العام للجامعة ، هو الذي يرشح
مديري المكاتب التي تشكل الجهاز الإداري في
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، ويعينهم مجلس
الجامعة ، وليس مجلس المنظمة . أكثر من هذا ،
فإن مجلس الجامعة العربية ، هو الذي يحدد مقر
هذه المنظمة ومقار مكاتبها .

ومجلس الجامعة هو الذي يسمح بإنضمام
البلاد العربية غير الأعضاء فيها إلى عضوية
المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، كما يسمح في
موازنتها .

وللجامعة العربية أن تطلب من الاتحاد العربي
للمواثيق الأساسية والالتزامات والاختصاصات
والبيانات اللازمة لأعمالها ، وعلى الاتحاد أعداد
هذه الاختصاصات والبيانات وتقديمها للجامعة .
كما أن الاتحاد يضع شروط استخدام موظفيه ،
مراعياً انسجامها مع شروط استخدام المعمول بها
في الجامعة ، ويجوز عند الانضمام الاتفاق على
تبادل هؤلاء الموظفين .

لتعمل في نطاقاتها ، ورد مثلاً في مواثيق المنظمة
العربية للضحة ، والمنظمة العربية للتنمية
الزراعية ، والمنظمة العربية للعمل ، والمنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية
للعلوم الإدارية ، والمنظمة العربية للدفاع
الاجتماعي ، واتحاد إذاعات الدول العربية ،
والمنظمة العربية للمواثيق والمقاييس ، ومجلس
الطيران المدني للدول العربية ، والمركز العربي
لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ،
والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية في
الأغراض السلمية ، والصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسة
العربية للاتصالات الفضائية .

والنص على أن المنظمة انشئت كوكالة
متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، ورد
في مواثيق المنظمة العربية للعمل ، والمنظمة
العربية للثقافة والتربية والعلوم ، والاتحاد العربي
للمواثيق السلوكية والالتزامية . وهو مفهوم
ضمننا من مواثيق المنظمة العربية للضحة ،
والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي
لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ،
ومجلس الطيران المدني العربي ، والمؤسسات
العربية للاتصالات الفضائية .

وهناك نصوص تجعل للجامعة على المنظمات
المتخصصة ، نوعاً من الرقابة والإشراف .
فالمواثيق الأساسية للمنظمة العربية للضحة ،
والمنظمة العربية للعلوم الإدارية ، والمنظمة العربية
للتربية الزراعية ، والمجلس العربي لاستخدام
الطاقة الذرية ، تحتم على إدارة هذه المنظمات ،
تقديم تقرير سنوي عن أعمالها لعرضه على مجلس
جامعة الدول العربية ، بعد إقراره من الجمعية
العامة للمنظمة . والمواثيق الأساسية للاتحاد
العربي للمواثيق السلوكية والالتزامية ، واتحاد
إذاعات الدول العربية ، تنص على تبادل التمثيل
في الاجتماعات ، أو على منح الجامعة حق التمثيل
والمنافسة وتقديم المقترحات في اجتماعات
المنظمة .

والمواثيق الأساسية للمنظمة للضحة ، والتنمية
الزراعية ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،
تتضمن على أن يصدق مجلس جامعة الدول العربية
على مشروع تعديلها كشرط لنفاذه ، بل إن ميثاق

وثمة نتائج يمكن التوصل اليها منها تقدم من أمثلة :

اولا ، ليس هناك تكييف دستوري واخذ ، يمكن تعميمه على الصلة بين جامعة الدول العربية وجميع وكالاتها المتخصصة القائمة حولها . ففى بعض الحالات ، ينحصر دور الجامعة فى رعاية قيام المنظمة ، واستكمال عناصر وجودها ، ثم تتجهد الصلة نظريا ، فلا يعود للجامعة دور ، اللهم الا عند انقضاء المنظمة ، حيث تودع لديها شهادة الوفاة « من أحدث الامثلة على ذلك ومع الفارق فى الحالىن - حالة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى » وفى حالات اخرى ، يعظم دور الجامعة ، حتى يصل الى حد الرقابة المباشرة على أعمال المنظمة وتوجيهها ، لكن تلك مجرد استثناءات ، أما القاعدة التى لاحظناها وجودها فى غالبية الحالات ، فهى قيام الجامعة بممارسة اشراف ورقابة غير مباشرة ، تتمثل فى الاطلاع على أعمال المنظمة « من خلال تقريرها السنوى » او توجيهها من بعيد ، من خلال المصادقة على موازنتها ، او الاسهام فيها ، او تعديل ميثاقها الاساسى . وهذه القاعدة تعنى أن المنظمات المتخصصة ، هى فى التحليل النهائى ، وكالات متخصصة تدور فى فلك نظام الجامعة العربية الذى جعل منها منظمة . أما تشرف على نشاطات وكالاتها من بعيد او قريب ، حسب طبيعة عمل هذه الوكالة . انها كالأم ترعى ابناءها ، كل حسب مزاجه وطبيعته .

ثانيا : على أن الصلة القائمة حاليا بين الجامعة وعدد من المنظمات ، تحتاج لاعادة نظر ، سواء لتدعيمها او لتخفيف وظائفها . ففى حالة الاتحاد البريضى العربى ، والصندوق العربى لسلانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق النقد العربى ، لابد من تدعيم رقابة الجامعة . وعلى العكس ، ففى حالة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، لابد من تخفيفها « وهناك مشروع بذلك تم اقراره فى سبتمبر الماضى » لأن الشكل الحالى يجعلها اقرب للتبعية عنها للتعاون المكافى او شبه المكافى .

ثالثا : ان الصلة القائمة بين الجامعة واغلبية المنظمات المتخصصة ، والتى صورناها فيها سبق يتعاون مشترك فى الناحية الوظيفية واشراف غير مباشر فى الناحية الدستورية ، غير واضحة تماما . فما هو مدى سلطان الجامعة فى شأن تصديق موازنات بعض المنظمات المتخصصة ، او الاطلاع على تقارير مديريها ؟ هل تملك الجامعة رفض هذه الموازنات ؟ وعندها الا تكون قد أضحت سلطة مباشرة ، فوق السلطة العليا فى المنظمة « الجمعية العامة او ما يماثلها » ويكون اشرافها عليها ، قد أصبح مباشرا ، وتكون الصلة قد اقتربت من التبعية ؟ ام أن التصديق على الموازنات من قبل الجامعة ، يعنى ابداء التوصيات بشأنها ، وعندها تكون سلطة الجامعة سلطة وصاية محدودة ، ويكون اشرافها اشرافا غير مباشر ، وتكون الصلة قد اقتربت من تلك القائمة بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . اننا من الرأى الثانى ، ولكن النصوص الواردة حاليا فى موثيق بعض المنظمات ، قد تؤول بما يؤيد الرأى الاول .

وذاث الشئ يمكن أن يقال فى حق الجامعة العربية ، بالاطلاع على تقارير مديري المنظمات ، فلا تحدد الموثيق التى تنص على تقديم مثل هذه التقارير مآلها . هل تناقش فى مجلس الجامعة ، ويصدر فيها قرارات توجيهية ، أم يكتفى بقراءتها ، واخذ العلم بها ، واقتراح توصيات عامة بشأنها ؟ ان النصوص الحالية لا تؤيد بصورة حاسمة أحد الرايين .

كل هذا يجعل من الضرورى ايجاد صيغة دستورية معينة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، تحدد لكل ما له وما عليه فى اطار استراتيجىة مجدية .

٢ - التداخل الوظيفى بين الوكالات العربية المتخصصة

فى بداية هذه الدراسة ، عددنا ما اعتبرناه منظمات عربية متخصصة تشملها الدراسة ، وحين فعلنا ذلك ، انطلقنا من اعتبارات عدة لغوية وعلمية وعملية « ١٢ » .

متخصصة ، تستحق اوضاعها الدرس ، كما أن ممثلى المنظمات السبع عشرة الاولى «اى باستثناء مؤسسة الاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى ، باعتبارها منظمين حدين» كانوا مازالوا يحضرون اجتماعات لجنة التنسيق القائمة حتى الان فى رحاب جامعة الدول العربية كمنظمة ام تدعى ، وليس بدون سبب ، ان لها الحق فى اشراف ما على الوكالات العربية المتخصصة .

واذا كان بعض ممثلى المنظمات ، رغم حضوره اجتماعات التنسيق ، يعترض على اعتبار منظمته متخصصة لاسباب يتأولونها «كممثلة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى» فاننا نرى استنادا للمعايير السالفة الذكر ، ان واحدة منها فقط ، هى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يمكن ان يكون وصفها التخصصى بالمعنى الدقيق للتعبير قابل للمجدد . وهو على أية حال ، جدل اكاديمى اكثر من عملى ، لان ما تهتم به هذه الدراسة ، وبخاصة فى هذا الجزء منها ، هو بيان أوجه التداخل والتضارب فى الاغراض والانشطة بين المنظمات القائمة . وسيتضح بعد قليل ، ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، سواء اعتبر منظمة متخصصة علميا أم لا - ونحن نميل الى عدم اعتباره كذلك - يتداخل عمليا فى اختصاصاته ، مع اختصاصات عدد من المنظمات المتخصصة بالمعنى العلمى وبالتالى فالنفسى بينه وبين غيره من المنظمات يطرح نفسه كمسألة ملحة (١٣) .

واذا كانت نظرية الوظيفة التى تنبنى عليها المنظمات المتخصصة العالمية ، ظاهرة قديمة راسخة الجذور «باعتبارها كما نعلم اقدم حتى من عصبة الأمم ١٤» فانه من المؤكد ، ان الوطن العربى استوردها كما أشرنا سابقا من نظام الأمم المتحدة وفى الوقت الذى قد لا تختلف فيه النظرة العامة لدوافع النظرية الوظيفية ومشتقاتها دوليا وعربيا من حيث منح ارباب الاختصاص القبول الفصلى فى اختصاصاتهم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى بمعناه

١ - فعبارة المنظمة المتخصصة ، تعنى لغة المنظمة المنفردة بشئ ما ، او المختصة به «يقال خص فلانا بالشئ» ، فضله وأفرده له ، وتخصيص الشئ ضد تعميمه ، وتخصيص بالشئ انفراد به وعلى هذا الأساس ، درج الفقه على التمييز بين المنظمات الدولية العامة ، اى المنظمات ذات الاهداف المتعددة ، كهيئة الأمم المتحدة فى النطاق العالمى وجامعة الدول العربية فى النطاق الاقليمى ، وبين المنظمات المتخصصة ، اى المنظمات ذات الاهداف المحددة او المختصة ، كمنظمة الاغذية والزراعة F.O.W. او منظمة التنمية الزراعية العربية على سبيل المثال .

٢ - اما السبب العلمى ، فيتمثل فى ان نظام الأمم المتحدة «الذى استوردنا منه فى الوطن العربى ظاهرة المنظمات المتخصصة» عرف الوكالة المتخصصة على انها الوكالات المؤسسة باتفاقات حكومية ، والتى تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية ، بتبغات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بذلك من الشؤون ، ويوصل بينها وبين الأمم المتحدة اتفاق خاص «م ٥٧ من الميثاق» . وواضح من هذا النص ، ان الميثاق تصور لقيام المنظمة المتخصصة شرطين رئيسيين أحدهما موضوعى والاخر شكلى . واذا كان الشرط الشكلى ، ونعنى به تكون المنظمة المتخصصة المعنية مرتبطة بالمنظمة الام باتفاق تعاون وتنسيق ، غير متوفر فى التنظيم الدولى العربى «الا فى منظمين او ثلاث» فان الشرط الموضوعى ، ولعله الاهم ، ونعنى به تفرد المنظمة التى تقوم على معاهدة بين حكومات ، بتبغات واسعة فى أحد ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة او التعليم او الصحة . الخ ، هذا الشرط الموضوعى متوفر فى مجموعة المنظمات التى عددناها فى مقدمة دراستنا .

٣ - واما السبب العلمى ، فيتمثل فى ان المنظمات التسع عشرة التى عددناها ، هى المنظمات التى يتضح من تاريخ علاقتها بالجامعة العربية ، انها المعنية من قبلها كمنظمات

[١٢] انظر رأينا فى هذا منذ العام ١٩٧٠ فى التكمال الوظيفى فى العالم العربى «الرجع السابق ص ٥٩ - ٦١»

[١٤] اذا اعتبرنا الاتحاد التلغرافى العالمى [١٨٦٥] واتحاد البريد العالمى [١٨٧١] من اولى هذه المنظمات

وكانت تعرف باسم الاتحادات الدولية العامة Public International Unions انظر فى تفاصيل ذلك كتابنا التنظيم

الدولى المرجع السابق ص ٢٠ وما بعدها .

الاشمل ، فانه من غير شك ، ان الوطن العربى
تقل ظاهرة الوظيفية بقلا عشوائيا ، وبدون تعمق
او دراسة كافية تحول دون بروز مثالها ، كما
عرفها وعانى منها المجتمع الدولى ، وحاول ، وما
يزال ، علاجها» نشير هنا بصورة خاصة الى
اتجاه الامم المتحدة للحد من انشاء وكالات
متخصصة جديدة منذ نهاية الستينات من جهة ،
والى مساعى خرائها المستمرة للتنسيق بين عمل
هذه الوكالات من جبهه ، وبينها وبين اجهزة الامم
المتحدة الاخرى من جهة ثانية « ١٥ » فالملاحظ فى
المنظمات العربية المتخصصة القائمة ، انها ليست
فقط منقولة عن نظائرها الدولية ، من حيث الشكل
العام والاهداف فحسب ، بل وحتى من حيث
البنيان التنظيمى فى بعض الحالات ، دون مراعاة
لواقع الوطن العربى ، او المحدودية العضوية فى
المنظمة العربية المناظرة للمنظمة الدولية «مثل
ذلك ، البيان التنظيمى للمنظمة العربية للعمل ،
ومنظمة التربية والثقافة والعلوم .. الخ » .

كذلك يلاحظ ان المتخصصين العرب ، لسبب او
لاخر ، بالغوا فى انشاء المنظمات المتخصصة ،
لدرجة انهم انشأوا منظمات لا نظائر دولية حكومية
لها « مثال ذلك منظمة العلوم الادارية ، الاكاديمية
العامه للنقل البحرى ، منظمة المواصلات
والمقاييس ، واخيرا وليس آخر المؤسسة العربية
للاتصالات الفضائية » ، بل هى فى المجتمع
الدولى ، اما مؤسسات حكومية وطنية واما
مشتركة ، واما منظمات أهلية مختلطة « ١٦ » .

ولقد كان ذلك فى جزء منه على الأقل ، نتيجة
عدم وجود جهاز مركزى تمثلى مختص ، يمحس
مشروعات انشاء المنظمات العربية ، مما أدى الى
تكاثرها وحتى توالدها ، دون تخطيط دقيق ، بكل
ما فى ذلك من بعثرة واهدار للجهد والمال العربى
« مثال ذلك ، جنوح المنظمة العربية للعلوم الادارية
لتشجيع منظمة جديدة لدواوين المحاسبة وقيام
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، فى حين
انه كان من الممكن أن تكون هذه المؤسسة مشروعا
مشتركا بين الاتحاد العربى للمواصلات السلكية

واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية ،
ومجلس الطيران المدنى » . حتى أنه يمكن القول ،
ان انشاء المنظمة المتخصصة أضحى فى بعض
الاحايين غاية فى حد ذاتها ، دون النظر الى
المردود العام لهذه المنظمات ، او مدى تعاونها ، او
حتى تعارض او تداخل اهدافها .

ويتبين لكل من درس أوضاع المنظمات العربية
المتخصصة ، ونحن ، منهم ان التعاون النشط
المتسق بين هذه المنظمات ، يكاد يكون مفقودا ،
رغم تجاور مقار غالبيتها ، وان ما قد يظهر أحيانا
من صلات بينها إنما يتم عن طريق اتصالات فردية
او شخصية . حين تتوافر اسبابها ، والا فلا
اتصال . بل ليس مبالغه البتة ، التقرير بأن الفتور
والجفاء اللذين نوهنا عنهما كسمة مميزة لعلاقات
الجامعة بالمنظمات ، متوفران فيما بين هذه
المنظمات ذاتها ، ولو بصور أخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجانب السلبى من
الموضوع ، ونعنى جانب الازدواجية والتداخل فى
الاختصاصات بين المنظمات القائمة ، فاننا نجد
انفسنا امام ما يستحق التأمل فعلا .

ولو أردنا الدخول فى تفاصيل هذا التداخل
وتلك الازدواجية ، لاحتجنا لصفحات كثيرة لا نرى
انها ضرورية ، لذا فاننا سنكتفى بتقديم نماذج
واضحة لها .

من دراسة اهداف ووسائل وبرامج المنظمات
العربية المتخصصة ، يتبين لكل ذى عينين ، ان
الازدواجية والتداخل حاصلان فيما بين معظمها
بصورة او بأخرى ، وفى الوقت الذى يتعاضم فيه
هذا التداخل وتلك الازدواجية لدرجة مفرطة ،
فانهما أحيانا يظهران بصورة أقل شأنًا ، وفيما يلى
الدليل .

اولا - الازدواجية او التداخل المفرط :

يظهر هذا الازدواج او التداخل فى
الاختصاصات ، فى قصاعات معينة من قطاعات
التعاون العربى المشترك ، تمثلها مجموعة من
المنظمات القائمة جنباً الى جنب .

[١٥] نشير خاصة الى تقرير الامم المتحدة رقم E/5524 وملاحقه بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٤ .

[١٦] التقرير النهائى للجنة دراسة أوضاع المنظمات ، المرجع السابق ص ٢٤ .

لأن رب البيت أدري بما فيه . وخبراء التوضيف والتقنيين العاملون في منظمة المواصفات والمقاييس حاليا ، يمكن أن يجدوا أماكنهم في تلك المنظمات ، بل أن ذلك يمكنهم في نظرنا من الفعالية أكثر ، مع توفير النفقات الإدارية المستهلكة في منظمة المواصفات والمقاييس ، وهي كبيرة بالمقاييس إلى نفقات البرامج .

ج - في قطاع الزراعة والبحث الزراعي : نجدنا هنا أمام منطقتين عربيتين متخصصتين ، هما المنظمة العربية للتنمية الزراعية «أصبح يتبعها معهد الغابات» ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . وليس بخفى أن أهداف المنظمة الأولى أعم وأشمل وأعمق من أهداف المركز ، الذي قد تكون دراسته وبحوثه لازمة لقيام المشاريع التي تدير عليها المنظمة في قطاع الأراضي الجافة والقاحلة ، في حين أن مشروعات هذه الأخير «تتعدى ذلك إلى غيرها من الأراضي العربية . والمقصود هنا ، ليس كما قد يتوهم بعض الناس ، إلغاء المركز أو نقل مقره أو حتى تغيير أسلوب عمله أو ملاكته الفني ، وإنما المقصود هو جعل أنشطته جزءا لا يتجزأ من أنشطة المنظمة الأعم أهدافا ، ولو في المدى البعيد ، إذا كان المقصود حقا هو دفع عجلة التنمية العربية الزراعية .

د - في القطاع المصرفي : نجدنا هنا أمام عدة هيئات أساسية هي : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، صندوق المعونة العربية للدول العربية والأفريقية .

وفي حين تختص الهيئة الأولى بالسمية في الوطن العربي ، فإن الهيئة الثانية أقيمت لدفع عجلة التنمية في القارة الأفريقية ، توثيقا لعري الصداقة بين الوطن العربي والدول الصديقة في هذه القارة . وعلى هذا فلا تعارض أو ازدواجية بين هاتين الهيئتين .

أما صندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية ، فاختصاصه يتجه إلى أقطار الوطن العربي والقارة الأفريقية معا ، مما جعله في موقف يتداخل فيه اختصاصه مع اختصاص الهيئتين السابقتين ، لأن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، يقوم فعلا بتقديم المعونة

أ - في قطاع العلوم والثقافة : شمة تداخل كبير جدا بين اختصاصات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واختصاصات المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ينصيح من مطالعة أهداف ووسائل المنطقتين ، كما أنه ثابت بشهادة مندوبيهما . وفي حالة كهذه ، يعتبر صهر أنشطة المنظمة الثانية في الأولى «باعتبارها أعم وأشمل من حيث الأهداف أمرا يستحق التسامح الموضوعي ، والتفكير العلمي الصحيح . ونحن حين نقول بصهر أنشطة منظمة في أنشطة أخرى ، لا نعني أبدا إلغاء أنشطة الأولى ، أو التقليل من أهميتها ، ولكن نعني توفير الجهد والمال المهدورين بسبب ازدواج الجهاز البيروقراطي بلا سبب علمي مقنع . وإذا كنا نرى هذا في شأن المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، فأنه من باب أولى أن يكون الرأي كذلك بالنسبة للإدارات والفروع والمعاهد والمراكز التي تتبع الجامعة ، أو تعمل مستقلة ، إذا لم يصح على نقلها فعليا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «مثال ذلك الاتحاد العلمي العربي ، المجمع الموسيقي العربي ، اتحاد الجامعات العربية ، اقتصاد ومجالات البحث العلمي العربية» .

ب - في قطاع الصناعة والتصنيع : نرانا هنا أمام هيئة متخصصة تابعة للجامعة «تجرى حاليا محاولة تحويلها لمنظمة متخصصة» هي مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومنظمة عربية متخصصة قائمة فعليا ، وهي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . وإذا طالعنا أهداف المركز ، يتجلى لنا أنه لا يمكن تحقيقها إلا بتنسيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالصناعة والتجارة القائمة عليها . واذن فالتداخل بين أهداف هذا المركز الأعم ، ومنظمة المواصفات والمقاييس كبير ، لدرجة تستحق إعادة النظر في الصلة العضوية بين الهيئتين ، خاصة إذا ما تحول المركز بدوره إلى منظمة متخصصة مستقلة . ولا يرد على ذلك موضوعيا ، بأن أهداف منظمة المواصفات والمقاييس ، تتعدى حدود الصناعة إلى الزراعة وشواها ، لأن ما أنجزته المنظمة حتى الآن ، يقع في قسمه الأعظم ، في ميدان الصناعة ، حسبما تفيد بياناتها . وإذا كان لا بد من تنسيق المواصفات والمقاييس في المجالات الزراعية والعلمية والثقافية ، فقد يكون من الأولى أن تتولى ذلك المنظمات المتخصصة القائمة على هذه الأمور ، ذلك

الفنية ضمن الوطن العربي . ومن جهة أخرى ، فإن اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، تتضمن تقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية ، وعلى هذا لا يصبح هناك الفنية للدول الأفريقية ، وعلى هذا لا يصبح هناك ما يدعو لبقاء « الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية » الذى أنشئ عقب حرب رمضان ، كتدبير مؤقت لكسب تأييد الدول الأفريقية ، التى وقفت من قضيتنا موقفا سليما .

وفى ضوء إنشاء صندوق النقد العربى ، واحتمال تداخل اختصاصاته مع اختصاصات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، لابد من شكل من أشكال التعاون بينهما ، حتى يعتبر « كنهيهما الدوليين » هيئتين متكاملتين .

ثانيا : - الازدواجية أو

التداخل القابلين للتنسيق :

هذا الشكل من الازدواجية والتداخل نفس الاختصاصات ، ظاهرة ملموسة فى مسوئيات ، وبالتالي أنشطة معظم المنظمات العربية المتخصصة . وقد رصدتها أكثر من دراسة علمية صدرت حتى الآن « ١٧ » . لذلك نكتفى فيها بمثلين اثنين :

فمثلا - تتداخل نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع غيرها على النحو التالى .

١ - مع مركز التنمية الصناعية ، فى مجال المصطلحات العلمية وتوحيدها ، وفى مجال تدريب العاملين على المستوى العربى ، وفى مشكلات استخدام اللغة العربية للحاسب الالكترونى ، فى اختزان المعلومات ، وفى إنشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٢ - مع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، فى مجال توحيد المواصفات العلمية ، وفى التفتيش الدولى للوصف الهندسى .

٣ - مع منظمة العمل العربية ، فى التدريب أثناء الخدمة للعاملين فى مجال التعليم ، وفى إنشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٤ - مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فى مجال توحيد المصطلحات العلمية ، وفى إنشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٥ - مع اتحاد اذاعات الدول العربية فى قضايا تعزيز روح الاخاء العربى ، وتعريف شعوب العالم بواقع الأمة العربية وقضاياها . . . الخ .

٦ - مع الجامعة العربية ، فى مجال مكافحة أمية النساء ، وفى مجال دراسة البيئة البشرية .

ب - تتداخل نشاطات منظمة العمل العربية مع غيرها على النحو التالى :

١ - مع الجامعة العربية « الإدارة العمالة للشئون الاجتماعية والثقافية » ، لجنة خبراء الشئون الاجتماعية - لجنة خبراء التعساون العربى ، الحلقة الدراسية عن المعوقات التى تحول دون تمتع المرأة العربية بحقوقها فى مجال العمل والانتاج . ما تفرع عن اجتماعات هجرة العقول والكفاءات العلمية العربية .

٢ - مع اتحاد الاذاعات العربية : برامج المرأة فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، ومشروع إنشاء مؤسسة عربية فى مجال انتاج البرامج التعليمية لبثها عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية .

٣ - مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع ما ورد ذكره فى البند ٣ سابقا .

ونحن اذ نضع امام القارئ هذين المثلين من التداخل والازدواجية القائمة أو المحتملة بين المنظمات العربية والمتخصصة ، نسارع للقول بأنها من النوع الذى يمكن تلافيه أو الحد من أخطاره بوسائل تسمى ممكنة عمليا ودستوريا ، كما سنرى فيما بعد من هذه الدراسة .

نأتى الان لواجهة التداخل بين نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات العربية الأخرى . وفيما يلى نماذج لها ، كما تبين « للجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية » من شكاوى رؤسائها التنفيذيين .

هناك على سبيل المثال لا الحصر ، تداخل بين نشاطات المجلس من جهة والمنظمة العربية للتنمية

[١٧] وخاصة دراسة الدكتور مسارع الراوى المدير العام المساعد للمنظمة العربية والتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بعنوان « نحو تخطيط متكامل للمنظمات والوكالات المتخصصة » . وقبلها دراسة الكاتب « التكامل الوظيفى فى العالم العربى » ص ٧٤ - ٩٠ ، وقد سجلت فى تقرير اللجنة المشار إليها ص ٢٢ وما بعدها .

كان قد ولد فعلا وبدأ ، نظريا على الأقل ، يمارس أعماله « ١٩ » . وذلك قد يعود لاحد الاسباب التالية أو كلها مجتمعة : أما أن لا تكون هذه المنظمات قد نشطت فعلا ، مما يثير ضرور التنسيق بينها ، أو بينها وبين الجامعة ، وأما أن لا تكون الجامعة العربية قد تنبعت لضرورة مثل هذا التنسيق ، وأما أن لا تكون قد تبلورت بعد فكرة وجود استراتيجية واحدة للعمل العربي المشترك .

المهم أنه في شهر ديسمبر «كانون الأول» ١٩٦٩ ، وبينما كانت اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية تدرس مشروع اتفاقين بانتشار منطمتين متخصصتين «المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للصحة» ، لغت نظري - كمنقرر لهذه اللجنة في تلك الدورة ومندوب سورية فيها - امران : أولهما وجود تفاوت بين فسي الاحكام المتعلقة بالشكل الدستوري للمنطمتين دون سبب تخصصي مبرر ، وثانيهما تفاوت نصوص المشروعين في مدى صلة المنطمتين بالجامعة العربية ، مع أنهما معا منطمتان فئيتان . ومن خلال النقاش ، تبين أن سبب التفاوت في الحالين ، يعود لاختلاف الجهة التي تولت صياغة الافكار الأساسية لكل من المشروعين ، ونعني وزراء الصحة ووزراء الزراعة من ناحية ، ولانعدام وجود جهة مركزية تختص بأكثر من الصياغة القانونية لافكار اعتبرت نهائية من ناحية أخرى . وبناء على اقتراح تقدمت به ، وافقت اللجنة القانونية على أنه لا بد من وضع حد لما لاحظناه من خلل ، وكان أن أقرت اللجنة القانونية الدائمة ، توصية « بتكليف الامانة العامة بدراسة الانظمة الأساسية للمنظمات العاملة في نطاق الجامعة ، وذلك بغية توحيد احكام هذه الانظمة ، وتنسيق وسائل تعاونها مع جامعة الدول العربية . ولها أن تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء ، وعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة القانونية الدائمة ، توطئة لسرخص الامر على مجلس الجامعة » . وقد وافق مجلس الجامعة على هذه

الزراعية ، ومجلس الطيران المدني والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة العمل العربية من جهة أخرى .

واذن ، وبغض النظر عن التكييف القانوني والوظيفي لمجلس الوحدة الاقتصادية « ١٨ » ، لا بد من التنسيق بين نشاطاته ونشاطات المنظمات العربية المتخصصة ، للحيلولة دون استمرار الازدواجية بينها ، وهي ازدواجية قائمة فعلا .

٣ - محاولات الضبط والربط بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

في ضوء ما عرضنا من حقائق في الاجزاء السابقة من هذه الدراسة ، يطرح السؤال التالي نفسه علينا : هل النظام الوظيفي الحالي ، بمختلف أجهزته ، وطرق عمله ، يحقق الحد المعقول من تنسيق الحد الأدنى من متطلبات العمل العربي المشترك حاضرا ومستقبلا ؟ الجواب هو الذي ليسيبين رئيسيين : -

أولهما : - عدم وجود أداة للضبط والربط بين الجامعة العربية كمنظمة أم ووكالاتها المتخصصة ، أو بين هذه الأخيرة وبعضها بعضا .

وثانيهما : - كثرة هذه المنظمات المتخصصة دون تخطيط ، مما أدى - ويؤدي - إلى بعثرة الجهود ، وتداخل وازدواج النشاطات ، وما يترتب على ذلك بصورة طبيعية ، من اهدار الجهد والمال العربيين ، بدون نتائج ملموسة في ميدان العمل العربي المشترك ، اذا أريد له النجاح بأكثر من مجرد البيانات المدبجة ! . فها هي المشاورات التي جرت لتلافي النقص ، ورأب الصدع في التنظيم الوظيفي العربي ؟

يمكن القول - باطمئنان - أنه قبل نهاية عام ١٩٦٩ لم تجر أية محاولات جادة للربط بين الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة أو بين هذه الأخيرة ، رغم أن عددا كبيرا من هذه المنظمات ،

[١٨] من أجل فكرة أوسع عن نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، انظر الكتاب الصادر عن أمانته العامة « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المسكرة ، التطبيق ، الانجازات » طبعة أولى سنة ١٩٧٥ ، وخاصة ص ٢٧ - ٧٧ .

[١٩] فيما عدا الاتفاق الخاص بين الجامعة العربية والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٥٢ ، انظر نصه في مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الصادرة عن الجامعة العربية ص ٩٩ وما بعدها .

التوصية في شهر مارس ١٩٧٠ « ٢٠ » ويتكليف الادارة القانونية للجامعة ، أجريت الدراسة المطلوبة ، وقد وافقت عليها اللجنة القانونية الدائمة في دورتها المتعددة في الفترة من ٢٥ يناير «كانون الثاني» وحتى ٣ فبراير «شباط» ١٩٧١ كما وافق عليها مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢٢ - ٢ - ١٩٧١ «٢١» ويتكليف آخر من الادارة القانونية لجامعة الدول العربية ، أعددت مسودتين احدهما تمثل مشروعا نموذجيا لإنشاء منظمة متخصصة ، والاخرى تمثل مشروعا نموذجيا لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة وبين المنظمات ، وقد راعت في النموذج الثاني وهو وحده ما يدخل في صلب هذه الدراسة «المبادئ» التي توصلت اليها نتيجة الدراسة الاولى «التي بنيت أصلا على تفحص عميق لنظام الأمم المتحدة والواقع العربي ، ويمكن اجمال هذه المبادئ فيما يلي :

١ - الاعتراف بالوكالة كهيئة متخصصة في مجال عملها ، بما يحقق الأغراض الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاقها الخاص ، والقرار بالتالي بحرية عملها في هذا المجال .

٢ - الاعتراف بحق جامعة الدول العربية في مبادئ رئاسية غير مباشرة على نشاط الوكالة ، عن طريق توصيات يصدرها

مجلس الجامعة اليها ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات عن الاجراءات المتخذة من قبلها ، تنفيذ التوصيات الجامعة .

٣ - لا تتدخل الجامعة في أعمال الوكالة ، وتنحصر توصياتها لها في التنسيق بين أعمالها وأعمال الجامعة ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، ولغت نظر الوكالة الى ما قد تسبب عنه أو تهمله من أغراض نص عليها ميثاقها .

٤ - واجب المنظمة في تقديم تقرير سنوي عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية ، ثم دراسته والتعليق عليه من قبل لجنتها المختصة ، ثم يقدم لمجلس الجامعة بقصد اصدار توصيات فيه ، ضمن الحدود الواردة في الفقرة السابقة .

٥ - واجب المنظمة المتخصصة في تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة المجلس ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقياسها بمهامها كمنظمة ذات أهداف عامة .

٥ - تتشاور الجامعة والوكالات المتخصصة في شتى المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودها ، بغية تحقيق الأغراض المشتركة . ويدخل في ذلك حق كل منهما في اقتراح مواد تدرج في جدول أعمال مجالسها وهيئاتها المعنية .

٧ - تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة التمثيل في هيئاتها دون حق التصويت .

٢٠١ القرار رقم ٢٦٤١ / د ٥٢ / ج

٢٠٢ القرار رقم ٢٧٣٧ / د ٥٥ / ج ٢ - ١ .

١١ - مناقشة الدول الاعضاء في الجامعة - والتي هي أعضاء في المنظمات المتخصصة - وحث الجمعيات أو المجالس في تلك المنظمات ، على اتخاذ قرارات تشترك وفقا لها أجهزة تلك المنظمات مع جهاز الجامعة ، في بحث توحيد أنظمتها ، وتنسيق قواعد التعاون بينها وبين الجامعة ، عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة الأمين العام للجامعة ، وعضوية مديرو رؤساء أو أعضاء (سكرتارية) المنظمات ومن يقع عليهم الاختيار من الخبراء القانونيين وغيرهم ، وذلك بعد الحصول على الموافقة المبدئية لمجلس الجامعة وجمعيات أو مجالس المنظمات المذكورة ، على أساس وقواعد هذا التوحيد ، وذلك بالتنسيق . وتحدد مهمة هذه اللجنة طبقا لما يأتي :

١ - في مجال توحيد الأنظمة الأساسية للمنظمات المتخصصة :
اعداد مشروع نموذجي للمواثيق المنشئة للمنظمات المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة .
٢ - في مجال تنسيق التعاون بين الجامعة والمنظمات :
اعداد مشروع نموذجي لاتفاقات التعاون بين الجامعة وبين المنظمات .
٣ - ان تسترشد اللجنة في البذل المتقدمين ، بالمبادئ والاسس التي اقترحتها اللجنة القانونية الدائمة في هذا الشأن .

١٢ - عرض ما تعده اللجنة من مشروعات نموذجية ، سواء اوائق المنظمات أو اتفاقات التعاون ، على كل من مجلس الجامعة والاجهزة التشريعية للمنظمات ، استهدافا لما يأتي :

١ - تعديل مواثيق إنشاء المنظمات القائمة حاليا ، كي تتواءم قدر الإمكان والمشروع النموذجي .
٢ - اللزام المشروع النموذجي المذكور فيما يتقرر أنشاؤه مستقبلا من منظمات متخصصة .
٣ - تعديل اتفاقيات التعاون القائمة حاليا بين الجامعة والمنظمات ، بما يتفق والمشروع النموذجي لها .
٤ - التزام هذا المشروع النموذجي عند عقد هذه الاتفاقات مستقبلا .

ذلك تفسير بنود الاتفاق ، من قبل لجنة تحكيم ثلاثية تتولى تحديد إجراءاتها ، وتبت في الاعتراضات المثارة حول اختصاصها .

١٤ - يتم تعديل الاتفاق بين الجامعة والوكالة المتخصصة بالرضا المتبادل ، وذلك بعد اعلان أحدهما برغبته في التعديل .

١٥ - يصبح الاتفاق نافذا بعد اقراره من مجلس الجامعة والهيئة المختصة في الوكالة المتخصصة ، ويودع الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

١٦ - من الممكن ان يعهد باختصاصات الجامعة الى المجلس الاقتصادي المنشأ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، شريطة تعديل وضعه الدستوري وتسليمه بالاختصاصات اللازمة .

١٧ - يبقى للجامعة الحق في ممارسة الاختصاصات الوظيفية التي لا تقع ضمن اختصاصات الوكالات ، وتأخذ الجامعة المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات أخرى حسبما تدعو الحاجة .

١٨ - عند حل الوكالة المتخصصة تؤول أموالها الى الجامعة العربية « ٢٢ » .

وفي مطلع عام ١٩٧٢ انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد المشار اليها في قرار مجلس الجامعة برئاسة الامين العام المساعد الاستاذ سليم اليافى ، وعضوية جميع الامناء والمديرين العامين للمنظمات المتخصصة « بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية الذي أصر ممثله الدكتور حيدر غيبة على أن يحضر بصفته مراقبا فحسب » وقمت فيها بدور الخبير القانوني . وتمكنا بعد مناقشات مسهبة ، من التوصل الى مشروع نموذجي لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة ومنظماتها ، يعكس الخطوط العامة السابقة . وقد اتفق ممثلو الجامعة والمنظمات على عرضه على الهيئات والمجالس المختصة لابراره حسب الاصول القانونية في المواثيق الأساسية للجامعة ، وكل منظمة متخصصة . والحق أن مسدري المنظمات المتخصصة في ذلك الوقت ، اظهروا من التفهم « رغم التردد والحذر ، ما كان يشير الى امكانية

٨ - تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة والتمثيل العربي فيها ، ويصدق مجلس الجامعة على أى اتفاق تعقده الوكالة المتخصصة مع نظيرتها الدولية . أم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وغروها الرئيسية ، فمن حق الجامعة وحدها ، بالتشاور مع الوكالة العربية المتخصصة .

٩ - جواز اتفاق الجامعة والوكالات المتخصصة على القيام بمشروعات مشتركة بقصد تحقيق أهداف ذات فائدة متبادلة ، وتحديد الاتفاقات شروط اسهام كل منهما في هذا النشاط وفي النفقات المالية الناجمة عنه .

١٠ - ينظر مجلس الجامعة في أية ترتيبات مالية أو متصلة بالموازنة مع الوكالات المتخصصة ويصدق عليها ، كما يدرس الموازنات الادارية لتلك الوكالات ، لكي يقدم لها توصياته بشأنها . والمقصود هنا ان يكون لمجلس الجامعة الحق في رفض التصديق في الجوانب المالية التي تسهم الجامعة فيها ، في موازنة الوكالة ، مع حقه في تقديم اقتراحات وتوصيات بشأنها فحسب ، في شأن الموازنة ككل . وحسن ممارسة مجلس الجامعة لمراقبته هذه ، تقتضى أن تتقدم الوكالات المتخصصة بموازناتها للامانة العامة للجامعة في وقت محدد من كل عام ، حتى يتم عرضها على المجلس في موعد واحد .

١١ - تضع الوكالة المتخصصة شروط استخدام موظفيها ، مراعية انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة ، تجنباً للتناقض . ويمكن للطرفين الاتفاق على تبادل الموظفين الاختصاصيين عند الاقتضاء .

١٢ - يختص الامين العام لجامعة الدول العربية ونظيره في الوكالة المتخصصة ، باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة ، كل في ميدان اختصاصه ، لوضع اتفاق التعاون موضع التنفيذ .

١٣ - الى أن تقوم محكمة العدل العربية ، يتم الفصل في أى خلاف بين الجامعة والوكالات المتخصصة حول تفسير أية مسألة قانونية ، بما في

[٢٢] تراجع نص النموذجي للاتفاق النموذجي المبني على هذه المبادئ في كتابنا جامعة الدول العربية ذات المرجع

التوصل الى اتفاقيات تعاون وتنسيق تفي بالغرض في حدود المعطيات القائمة للاطراف المعنية .
وبتاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٧٢ « ٢٣ » أخذ مجلس الجامعة العربية علماً بما توصلت اليه لجنة التنسيق والتوحيد هذه ، وأحال الامر للدول الاعضاء والمنظمات المعنية ، لاستطلاع رأيها النهائي في المشروع النموذجي ، كما تم الاتفاق المبدئي عليه .

ولكن فجأة تبدلت الصورة بشكل درامى ، فإذا بنا أمام موقف جديد ومختلف الجامعة ، تجلى في قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ - د ٥٨ ج ٢ الصادر في ١٣ - ٩ - ١٩٧٢ . وقد ورد في هذا القرار ما يلي :

« أولاً - اشراف مجلس الجامعة على المنظمات العربية من الناحية الفنية والمالية ، على أن تقوم الدول الاعضاء في هذه المنظمات ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ثانياً - أن تقدم كل منظمة ، تقارير دورية عن نشاطها الى مجلس الجامعة ، تتضمن ما قامت به من انجازات في مجال التعاون العربي .

ثالثاً - للامين العام للجامعة ، أن يطلب في أي وقت ، تقارير أو بيانات من هذه المنظمات .

رابعاً - أن تشكل لجنة مؤقتة . . . وتكون مهمتها تقييم أعمال هذه المنظمات ومراجعة أوضاعها من جميع الوجوه ، واقتراح ما تراه مناسباً من الوسائل التي تحقق أغراض الميثاق ، وأن تعرض مقترحاتها على مجلس الجامعة ، وتنتهي مهمتها بانتهاء عملها » .

وبتاريخ ١٠ - ١٢ - ١٩٧٢ أصدر المجلس الاقتصادي للجامعة ، قراراً رقم ٥٦٣ - د ١٨ - ج ٢ حاول فيه التفصيل فيما جاء في قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ - د ٥٨ ، فقسم المنظمات العربية الى مجموعتين .

المجموعة « أ » وتضم : الاتحاد البريدي العربي ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، مجلس الطيران المدني للدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدامات الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة . الاكاديمية العربية للنقل

البحري ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
المجموعة « ب » وتضم : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الشركات العربية المشتركة القائمة أو التي تنشأ بناء على قرارات من المجلس الاقتصادي .

أما بالنسبة للمنظمات المدرجة في المجموعة « أ » فقد قرر المجلس .

١ - أن تقدم كل منظمة الى المجلس الاقتصادي ، قبل شهرين من تاريخ انعقاده ، تقريراً سنوياً عن نشاطها ، يتضمن على الاخص ما اتخذته من قرارات ، وما اقامته او ترمع اقامته من مشروعات ، وذلك لدراساتها ، واصدار ما يراه من توصيات بشأنها .

٢ - أن يحضر الامين العام أو من ينيبه ، اجتماعات المنظمات ، كما يدعوها الى الاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي ، واجتماعات مجلس الجامعة المتصلة بمجالات عمل المنظمات ، ويبلغ الامين العام ، المنظمات ، القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلسان في النواحي المتعلقة بالمنظمات .

٣ - للمجلس الاقتصادي أن يوجه توصيات الى المنظمات ، وأن يطلب منها تقديم مشورات ، وتقديم كل منظمة بياناً الى المجلس عما اتخذته من اجراءات بشأن التوصيات وتقديم المشورات .

٤ - أن تقوم المنظمات باحالة تقاريرها موازناتها الى الامين العام للجامعة ، قبل اجتماع المجلس الاقتصادي بشهرين على الاقل ، حتى يتمكن من عرضها على المجلس ، مع ما يضيفه اليها من ملاحظات وتعليقات يراها ضرورية .

٥ - أن تتخذ المنظمات ، الاجراءات اللازمة لاتباع الاسس والقواعد الادارية والمالية المعمول بها في الجامعة .

٦ - أن تشكل لجنة استشارية برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، وذلك لتنسيق التعاون وتعزيزه بين هذه المنظمات من ناحية ، وبينها وبين سائر أجهزة الجامعة من ناحية أخرى . وتقدم اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها الى مجلس الجامعة والمجلس

موقف الجامعة ازاء منظماتها ؟ وهل نجح هذا الموقف الجديد للجامعة ازاء هذه المنظمات ؟
أولا : ذكرنا فيما سبق ، أن من مثالب نظرية الوظيفة عموما ، محاولة المنظمات المتخصصة ، أن تنأى عن أية رقابة مباشرة «أو حتى غير مباشرة إذا تسنى لها ذلك» من أية منظمة عامة الاهداف ، اعتقادا منها بأنها وحدها سيدة اختصاصها ، وأن أى تدخل من جانب هذه المنظمة الأخرى ، يعتبر اغتيا علىها ، أو بتعبير أنيس كلود «خرقا لسيادتها» .

وإذا كان هذا الوضع قائما في التنظيم الوظيفي العائى ، وأنه لذلك ، فهو قائم أيضا في التنظيم الوظيفي العربى ، بل وبصورة أكثر وضوحا ، بسبب الطابع الشخصى والمزاجى للإدارة فى كثير من الهيئات العربية !! ولقد شهدته شخصيا على الطبيعة ، حين انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد عام ١٩٧٢ فى ظل أمانة عامة للجامعة ، كان همها الأول الوصول الى تفاهم متكافئ مع المنظمات المتخصصة ، مع محاولة واضحة من جانبها ، لطبائنة هذه المنظمات وكسب ثققتها ، والبرهنة على أنها لا تريد احتواءها ، ولا تفكر فى المساس باستقلاليتها ، وأن كل مرادها هو التنسيق بين أنشطتها . ومع هذا كله ، كان موقف غالبية الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات متسما بالتردد والحذر ، ولم تتوصل اللجنة الى المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، إلا بعد جدل وأخذ ورد ، أكد بصورة حية ، أن خصوم نظرية الوظيفية عموما على حق فى هذه النقطة على الأقل .

والذى حدث بعد انتهاء اللجنة من إعداد مشروعها النموذجى ، هو أن تبدلت القيادة فى الأمانة العامة للجامعة الدول العربية ، وحاول الأمين العام الجديد ، أن ينفذ ما اعتقد أنه أسلوب أفضل للرقابة على الوكالات المتخصصة ، ونعنى الرقابة المباشرة ، وبقرارات من هيئات الجامعة . فحسب فكان أن وجد المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، مكانا له فى الملفات المنسية للجامعة ، واستعصى عنه بالقرارات التى أشرنا إليها فيما سبق . ولقد فأت الأمانة العامة للجامعة على أسلوبها الجديد ، أنه إضافة لوهم مستنده القانونى ، كما سنلاحظ فى الجزء التالى من دراستنا ، استثار المخاوف الدفينة للمنظمات المتخصصة ، وزاد من شعورها بعدم الثقة بينها وبين الجامعة ، بل وخلق شكوكا لديها ، بأن الجامعة متجهة لاحتوائها ، وبالتالي حفرها على

الاقتصادى والمنظمات الاعضاء ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، وتضع نظام عملها فى لائحة يهدها الأمين العام للجامعة .

وأما بالنسبة للمجموعة «ب» :

فتسرى فى شأنها أحكام البنود المبينة بالمادة «ثانيا» باستثناء البندين رقم «٤» ورقم «٥» .
وقرر المجلس كذلك أنه عند انشاء منظمة جديدة فى نطاق العمل الاقتصادى ، يقرر المجلس الاقتصادى ادراجها ضمن احدى المجموعتين الموضحتين فى المادة الأولى من هذا القرار «٢٣» .

وبعد أقل من عام على صدور هذين القرارين ، أقر مجلس الجامعة نظاما داخليا جديدا للأمانة العامة ، فيه مادتان خاصتان بموضوعنا .

المادة التاسعة : ١ - تؤلف فى نطاق الجامعة ، لجنة برئاسة الأمين العام وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، تتولى متابعة الأنشطة المبذولة فى نطاق الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة والأجهزة الملحقة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها ، وتخطيط وتنظيم وتنسيق هذه الأنشطة . وتضع اللجنة نظاما لاسلوب عملها .

٢ - يقدم الأمين العام الى المجلس والمجلس الاقتصادى ، تقريرا سنويا عن أعمال اللجنة وتوصياتها ، مشفوعا بمقترحاته لتنفيذ هذه التوصيات .

المادة التاسعة : «يتم تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وفق اتفاقات يعقدها الأمين العام بناء على موافقة المجلس» .

وواضح من استعراض هذه القرارات ، أن الاتجاه لدى الجامعة ، تبديل معها جذريا ، من مجرد القناعة بممارسة رقابة غير مباشرة بموجب اتفاقات يعقدها مع المنظمات المتخصصة على أساس فكرة التعاون والتنسيق

Cooperation & Cooperation
الرقابة الاممية ، وهو الاسلوب المتبع فى النظام الوظيفى للامم المتحدة .
مع بعض الفوارق ، الى محاولة ممارسة رقابة مباشرة ، وبموجب قرارات وحيدة الطرف يصدرها مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادى ، على أساس فكرة التوجيه والمركزية

Centralization & Directed
«الرقابة الشاقولية» فماذا يا ترى كان الدافع وراء هذا التحول الذى طرأ على

الاحتفاء لخلف مواثيقها الأساسية ، للحيلولة دون قيام الجامعة بأي دور تنسيقي فعال .

ومما زاد الاشكال ، أن تغييرات أخرى حدثت في قيادات عدد من المنظمات القائمة ، وأن منظمات جديدة ولدت بعد الاتجاه الرقابي المركزي للجامعة . وكل ذلك زاد في حجم الهوة بين المنظمة الأم وأبنائها ! وبالذات بين الجامعة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي تعتقد إمانته الحالية « ولها في الواقع من الرصيد في الانتاج ، ما يبرر ذلك من وجهة نظرها على الأقل » أنها أكفأ على معالجة شئون وشجون الوطن العربي الاقتصادية والاجتماعية من أية جهة أخرى ، وبالذات من جامعة الدول العربية . لذا فسان الحساسيات بين الهيئتين ، وهي لا تحتاج الى بيان ، انعكست - وتنعكس - على تصرفاتهما المتبادلة .

ثانياً ، وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول - من غير تجاوز - أن أسلوب الرقابة المركزية الذي عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي سالف الذكر ، لم يؤت ثماره - لجنة التنسيق التي نص عليها النظام الداخلي للإمانة العامة ، في ظل اللائحة الداخلية المتواضعة التي تعمل بموجبها ، « لجنة مجاملات » ليس أكثر . ولا أدل على ذلك ، من أن المجلس الاقتصادي بقراره رقم ٦٤١ لعام ١٩٧٥ حاول شحذ همته للعمل أكثر جدية واستمراراً ، ولكن بدون فائدة على ما يبدو . كل هذا اضطر مجلس الجامعة ، على أن يتصدى للموضوع من جديد ، وبروح جديدة ، فاستصدر قراره رقم ٣٣١٨ - د ٦٤ - ج ٣ الذي اعترف فيه أنه لم يتم تنسيق وتعاون فعال بين الجامعة ومنظماتها من خلال لجنة التنسيق العتيدة . ولذا وجد ضرورة تشكيل لجنة خاصة من ممثلي بعض الدول العربية « على مستوى عال من التخصص والمسئولية » لدراسة أوضاع هذه

المنظمات وارسائها على قاعدة واضحة من التعاون والتنسيق ، وإزالة ما هو ملاحظ من تشابه وازدواجية وتعارض ... » .

وبتاريخ ٢١ - ١٠ - ١٩٧٥ قرر المجلس تشكيل هذه اللجنة ، من مرشحين من كل من المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية العراقية ، وجمهورية مصر العربية ، وفلسطين ، والكويت . والحلول التي قدمتها هذه اللجنة وردود الفعل عليها ، هو ما يشكل محور الجدل حالياً حول مستقبل الوظيفة العربية ، سواء في هيئات الجامعة أو المنظمات المتخصصة ، لذا فهي بحاجة لوقفة تأمل عميق .

٤ - هل تحقق الحلول المطروحة وظيفية افضل في الوطن العربي؟

اجتمعت لجنة بحث اوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ الصادر في ٢١ - ١٠ - ١٩٧٥ في دورتين اولاهما في مطلع شهر فبراير (شباط) ١٩٧٦ . والثانية في أواخر شهر يونية (حزيران) ١٩٧٦ (٢٤) . وقد حاولت اللجنة توخي الموضوعية الكاملة في دراستها ، فاتفقت على اعتماد طريقة التاني المتزن الذي « لا يشوبه تسرع من شأنه أن يفضي الى نتائج مبتسرة ، ولا تقاعس من شأنه أن يزيد في مثالب ظاهرة الوظيفية التي تقوم عليها فكرة المنظمة المتخصصة ، وهي مثالب أضحت في غير حاجة للشرح ، حتى بشهادة أرباب الوظيفة في الوطن العربي ، ونعني الازدواجية بين المنظمات ، أو انعدام التعاون بينها بصورة أو بأخرى .

في ضوء الدراسات التي قامت بها اللجنة للمواثيق الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة ، والآراء التي استمعت اليها من الامانة العامة للجامعة العربية ، ومن مديري المنظمات العربية

[٢٤] فسيت اللجنة نخبه من الاخصائيين في التنظيم الدولي والعربي ، فقد مثل العراق فيها السفير عصمت الكتاني الذي شغل لفترة طويلة منصب الامين العام المساعد للامم المتحدة لشئون المنظمات المتخصصة وسكرتير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، ومثل الكويت السفير عبد المحسن الدويسان الذي أصبح من خبراء شئون الجامعة العربية المعدودين وخاصة بصفته رئيساً للجنة المالية والإدارية الدائمة للجامعة ، ومثل تونس السفير المنصف الماي مسئول الجامعة العربية في وزارة الخارجية التونسية منذ عام ١٩٦٤ ، وممثلها الدائم لديها حالياً . وكان لكاتب هذه الدراسة شرف عضويتها أيضاً عن دولة الكويت ، كما كلف في الدورتين أعداد مسودة التقرير الأولى والنهائي للجنة ، اللذين تم اقرارهما بدون أية تعديلات جوهرية

لما كان مجلس الجامعة بقراره رقم ٣٣٧٥ قد شكل لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية ؟ !

ثانياً : احياء المشروع النموذجي لاتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وهو المشروع الذي كانت قد أعدته لجنة برئاسة الأمين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة في مطلع عام ١٩٧٢ . وقد رأت اللجنة أن تستبعد هذا الحل ، على وجهته في حينه ، لآخر من سبب ، من ذلك أنه أضحي قديماً لا يتناسب مع تطورات الجامعة كمنظمة أم ، أو تطورات المنظمات المتخصصة ، وأيضا فإن تبني فكرته ، تعنى دخول الجامعة في اتفاق تعاون وتنسيق مع كل من منظماتها المتخصصة ، التي يتجاوز عددها حتى الآن ١٩ منظمة ، بما في ذلك من حساسيات وتعقيد .

ثالثاً : قيام مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستويات أو رئاسة معينة (كرؤساء الحكومات) ، بالاشراف على المنظمات العربية المتخصصة ، بما يضمن التنسيق بين الجامعة وبينها وبين بعضها بعضاً . ولهذا الحل ميزة تحديد جهة مركزية تتولى مهمة الضبط والربط بين الجامعة ومنظماتها ، لكنه في الواقع ، يحتاج لتعديل في ميثاق الجامعة ، بما يمنح مجلسها مثل هذا الحق تجاه منظمات تصح بمواثيقها الدولية قبل الجامعة . ولا يخفى أن تعديل الميثاق ، حتى في هذه النقطة يحتاج لإجراءات طويلة ومعقدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن مجلس الجامعة ، مهما روعي مستوى التخصص فيه ، يبقى الجهاز السياسي للجامعة ، فقيامه والحالة هذه بالاشراف على نشاطات الوظيفية ، لا يلائم وفلسفتها أصلاً ، لذا رأت اللجنة أن تستبعده أيضاً .

رابعاً : تخويل جهة مركزية تمثيلية في الجامعة ، مهمة الضبط والربط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، وبين هذه بعضها بعضاً ، انطلاقاً من فرضين أساسيين : أولهما ، أن الجامعة العربية تبقى المنظمة الأم ، التي يفترض أن تدور في فلكها كل المنظمات العربية المتخصصة ، خاصة وأن بين هذه المنظمات ، ما بينها من حساسيات وحذر . وثانيهما ، أنه وإن اهتزت الثقة بين الأمانات العامة للمنظمات والأمانة العامة للجامعة ، فهناك ثمة أجماع على أن المنظمات ينبغي أن تنصل بالجامعة بطريقة ما . وقد وجدت اللجنة أن المجلس الاقتصادي المنشأ

المتخصصة ، وفي ضوء المحاولات السابقة والقائمة للربط بين هذه المنظمات فيما بينها أو بينها وبين الجامعة ، وفي ضوء مساهماتها المحددة ، والتي تحول دون تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك (أي دون تعديل ميثاق الجامعة) في ضوء ذلك كله ، رأت اللجنة نفسها أمام خيارات عدة ، كحل لازمة العلاقة بين الجامعة العربية ووكالاتها بأبعادها التنظيمية .

أولاً : استمرار لجنة التنسيق المؤلفة من أمين عام الجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين في عملها (وفق اللائحة التي استقرت عليها بعد جدل طويل) بتخطيط وتنظيم وتنسيق أنشطة الجامعة والمنظمات ، كما يجري حالياً . لكن الدراسة التي قامت بها اللجنة لمحاضر اجتماعات لجنة التنسيق هذه ، وللآراء التي استمعت إليها من ممثلي الجامعة والمنظمات ، جعلها تنتهج بأن لجنة التنسيق ربما تشكل ، في صورتها الراهنة ، الحد الأدنى لتعارف المنظمات ببعضها وبالجامعة . لكنها لا تقدم الحل الناجع لمعضلة التعاون البناء بين هذه الهيئات ، لأن المستند القانوني للجنة التنسيق هذه (وهو في تحليل النهائي ، نص في قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والمادة ٨ من النظام الداخلي للأمانة العامة) ليس بالمستند الكافي لاستصدار قرارات ملزمة حين يجد الجد ، وتتجاوز المجاملات إلى العمل الفعّال ، ولأن لائحته الداخلية التي تعمل بها ، لا تمكن من استصدار هذه القرارات . وبالتالي فإن اللجنة وإن لم تعترض على استمرار لجنة التنسيق هذه إلى حين أن تستبدل بها صيغة أقوى وأمتن ، إلا أنها وجدت أنه لا ممدى من ضرورة هذا الاستبدال . أما ما طرح أمام اللجنة من قبل بعض مديري المنظمات العربية (وبالذات الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية) من إمكانية إحلال لائحة داخلية أقوى تقوم على أساس اتفاق يبرم بين أمين عام الجامعة ، ومندري المنظمات ، فهو اقتراح وجيه لكن يرد عليه بأن اللائحة الحالية ، تمثل الحد الأعلى الذي أمكن أن يجمع عليه مديرو المنظمات . وليس أدل على ذلك ، من أنهم رفضوا مشروع لائحة أفضل ، كانت قد تقدمت به الأمانة العامة للجامعة ، وكذلك مشروع لائحة أخرى تقدمتها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مما يدل على استحالة الاعتماد على مجرد اتفاق بين الأمانة العامة للجامعة ، ومديري المنظمات ، كسبيل سوى للتنسيق والتعاون . والحق أنه لو كانت لجنة التنسيق هذه ، أمت وأجبتها كما ينبغي ،

بالمادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ ، هو الجهة الأكثر مواءمة لتمثيل الجامعة كمنظمة أم ، في مهمة الضبط والربط بين المنظمات المتخصصة ، وبين هذه والجامعة ، شريطة تسليحه بالاداة الدستورية اللازمة ، بحيث يصبح بصريح العبارة « المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية » ، وبحيث يكون فعلا المجلس المختص بكل الامور غير السياسية في الجامعة ، بمرتبة تكافئ مجلس الجامعة الذي يبقى الرجوع المختص بممارسة كل الشئون السياسية والمتفرعة عنها .

وعلى هذا اقترحت اللجنة ، ان يتم تعديل نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٥٠ ، على النحو التالي :

أ - ينشأ في جامعة الدول العربية ، مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء ، تكون مهمته تحقيق اغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتصل بها ، مما نص عليه في ميثاق الجامعة ، أو هذه الاتفاقية .

ب - يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مهمة الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة ، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في موثيقها ، وذلك وفق الاحكام التي يقررها لذلك .

والحقيقة أن اللجنة في طرحها لهذا التصور ، وتفضيلها له ، انطلقت من اعتبارات عدة .

١ - أن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة عام ١٩٥٠ التي انشأت المجلس الاقتصادي ، اعتبرت سواء داخل الجامعة أو في الاوساط الفقهية ، تعديلا واقعيا للميثاق ، ارتضته الدول الاعضاء على (ما يمكن ان يكون فيه من غلات) ، وبالتالي فالمجلس الاقتصادي ، أصبح فعليا واحدا من هيئات الجامعة ، مختصا بالشؤون غير السياسية فيها .

٢ - أن هذا المجلس ، بالصورة التي افترضتها اللجنة ، هو الهيئة التمثيلية المركزية الأكثر ملاءمة لربط المنظمات ببعضها بعضا ، ولربط هذه بالجامعة ، نظرا لكونه يضم جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية من جهة ، ولكونه هيئة تخصصية تبتعد عن السياسة - نظريا على الأقل - من جهة أخرى . وهذا ما يجعله الاقرب لفكرة

الوظيفية ، التي تبني عليها المنظمات المتخصصة ، خاصة في ضوء مرتبة التمثيل المشترطة فيه ، أي تشكيله من الوزراء المختصين الذين يفترض أن يمثلوا قمة الوظيفية في بلادهم .

٣ - أن التعديل الذي اقترحتته اللجنة على نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، التي انشأت هذا المجلس ، إنما هو شكل من اشكال التحسين للتعديل القديم الذي أجرته الاتفاقية في ميثاق الجامعة ، اذ من شأنه أن يضع الامور في انصبابها ، باعطاء المجلس الاقتصادي الاسم الحقيقي له ، وعلان ما يقوم به فعلا من مهام ، وتكريس روح ونص الاتفاقية التي انشأته ، والتي لم يرد فيها ذكر لخضوع قراراته لرقابة مجلس الجامعة ، خاصة وأن التعامل عبر السنوات الماضية ، أثبت أن هذا المجلس كثيرا ما أصدر قرارات مباشرة دون عرضها على مجلس الجامعة ، فالتعديل المقترح ، والحالة هذه ، إنما هو تدوين Codification لعرف قائم ، وذلك بالافصاح عنه بنص صريح . ثم ان تبني هذا التعديل ، اذا ما اقترن بموافقة الدول الاعضاء في الجامعة ، من شأنه أن يتجاوز شكليات وتعقيدات تعديل الميثاق في المرحلة الراهنة ، ومضى هذا الموضوع بالذات .

٤ - والحكمة القانونية في اقتراح اللجنة ، تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، تكمن في أنه اذا استكمل اسباب ابرامه يعتبر ، بموجب قانون المعاهدات ، تعديلا لاحقا لمواثيق كل المنظمات العربية المتخصصة ، بما يمنح الجامعة العربية ، ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي ، سلطة التنسيق والضبط والربط ، دون حاجة لتعديل مواثيق كل هذه المنظمات ، ودون أن يشير لدى ادارتها أية حساسيات تجاه الجامعة أو أمانتها .

والواقع أن التعديل الذي اقترحتته اللجنة ، إنما انطلق من الناحية الوظيفية ، من نظرة جديدة الى هذا المجلس ، عبر عنها أحد أعضائها البارزين ، السفير عصمت الكتاني بالجملة التالية « المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ » . فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة ، سيتولى رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي ، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، تاركا ، مهمة التنفيذ لاجهزة الجامعة المختصة والمنظمات المتخصصة ، كل في الإطار الخاص به . كذلك سيتولى النظر في إنشاء أية

الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لكي يكون جهازا فعالا ومواكبا للنشاطات العربية المشتركة في الميدان غير السياسي .

ب - ان تكون قرارات المجلس نهائية دون حاجة لعرضها على مجلس الجامعة . والحقيقة ان عرض قرارات المجلس الاقتصادي على مجلس الجامعة (وهو ما يتم حاليا في بعض الاحيان) ، لا يجد مستندا قانونيا له في النصوص الدستورية النافذة ، وانما هو عرف درجت عليه الجامعة العربية في بعض الحالات .

ج - ان تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية الاعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت .

د - ان يتولى المجلس مهمة رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، وأن يتابع تنفيذها من قبل الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، مع تقويمها في كل مرحلة . وهذه المتابعة والتقويم ، لا تجعل من المجلس هيئة مركزية في مرحلة التنفيذ ، كما قد يتوهم ، وانما تجعل منه هيئة تنسيق ورقابة افقية ، تحقيقا لمبدأ لم يفارق اللجنة ، وهو انه لا بد من جعل دور الهيئة المركزية المتمثلة في النطاق العربي ، اقوى من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نظام الامم المتحدة ، على اساس جعل العمل العربي المشترك ، فعلا وليس قولاً ، عملا يتجاوب مع التطلعات القومية للامة العربية ، في حدود المعطيات الراهنة ، وخاصة السياسية منها .

هـ - تنبثق عن المجلس لجان من خبراء الدول في المواد المعروضة على كل دورة ، تتولى دراسة هذه المواد ، وتقديم للمجلس توصيات بشأنها ، وبذا يكون المجلس مختصا وتخصصيا في ذات الوقت .

و - ان تتولى أجهزة الامانة العامة للجامعة (بعد تطويرها وتحسين ملاكاتها) بمهمة السكرتارية للمجلس ، بحيث لا يعمل في عزلة عن بقية هيئات الجامعة ، لتحقيق تنظيم متكامل ، وبحيث لا تخلق أجهزة جديدة عانت من مثلها الجامعة ما عانت من تشتت الجهد والازدواجية التي لا مبرر لها .

منظمة عربية جديدة ، وكذا التنسيق بين المنظمات القائمة من مرحلة رسم البرامج ، الى انتهاء تنفيذها ، مع تقويمها في كل مرحلة .

وفي ضوء الدور الرئيسي الذي سيلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار اختصاصاته الجديدة ، لا بد من تعديل جوهرى في هيكله الدستوري ، وطريقة ادائه لعمله ، وذلك سواء من حيث مستوى التمثيل فيه ، او من حيث صلاحياته ، او من حيث ادوار انعقاده ، او من حيث الزامية قراراته ، او من حيث الاغلبية اللازمة لصدور هذه القرارات . الخ . كما انه لا بد كذلك من دراسة علاقته بمجلس الجامعة الذي مازال ، من الناحية الدستورية ، يمثل قمة الهرم في بنيان الجامعة العربية . واخيرا وليس آخرا ، لا بد من دراسة تعامل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات المتخصصة في ضوء صلاحيته ازاءها

ولقد درست اللجنة هذه الجوانب جميعها في دورتها الثانية وتوصلت الى مجموعة من القناعات يمكن تفريعها كما يلي (٢٥) :

تعديل النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي :

اذا كان النص المقترح لتعديل المادة (٨) من ميثاق انشاء هذا المجلس ، يحقق التعديل المطلوب في البنيان الدستوري له في نقطتين هامتين هما : مستوى التمثيل فيه ، وصلاحياته ، من حيث الاصرار على كون مستوى التمثيل فيه للوزراء المختصين ، أي وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع ، ومن حيث اختصاصاته بالنظر في كل ما يتعلق بتنفيذ اهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها ، فانه لا بد من اعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس ، تحقيقا للمطلوب فيما عدا ذلك . وقد اقترحت اللجنة اخذ البادىء التالية بعين الاعتبار ، عند وضع نظام داخلي جديد للمجلس ، تمشيا مع دوره المركزي الجديد ، وتنظيما لطريقة عمله على الشكل الامثل :

١ - ان يعقد المجلس دورتين عاديتين على الاقل خلال السنة ، على مستوى وزراء الخدمات

العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية :

واضح من نص التعديل المقترح للمادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، أنه سيصبح للجامعة العربية ، جهاز مركزي يشرف على كل أوجه التعاون العربى المشترك فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة (الذى ليس كما توهم بعضهم هيئة جديدة تقترحها اللجنة) ، بل هو صورة منقحة واضحة المعالم والاختصاص لهيئة قائمة حالياً باسم المجلس الاقتصادى .

وهذا الوضع الجديد ، يطرح مسألة التنسيق بين مجلس الجامعة من جهة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة من جهة أخرى ، مادام سيعملان على قدم المساواة ، كل فى مجاله ، مع القارق فى مستوى التمثيل ، من حيث اشتراط كونه على مستوى الوزراء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وهو أمر لا تحتمسه نصوص ميثاق الجامعة النافذة بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبل الدخول فى هذا الجانب الهام من الموضوع ، لابد من التركيز على الملاحظات التالية ، وهى ملاحظات أوصت ببعضها اللجنة ، وتبناها مجلس الجامعة فى دورته الخامسة والسنتين :

١ - ضرورة وجود تنسيق على المستوى الوطنى ، بمعنى ان يكون لكل دولة من الدول الاعضاء ، موقف شمولى متنسق أمام جميع الهيئات فى الجامعة والمنظمات ، وبالتالى ضرورة قيام جهاز مركزي واحد ، تحدده المراجع الدستورية فى كل قطر عربى ، يتولى تسويد مواقف هذا القطر ازاء نشاطات الجامعة ومنظماتها المتخصصة ، للحيلولة دون أى تفاوت أو تعارض فى هذه المواقف ، وهو ما يحصل حالياً فى العديد من الحالات .

٢ - ضرورة كون تمثيل الدول فى الهيئات والمنظمات على المستوى المطلوب من ناحية الدرجة والتخصص معاً ، وهذا أمر غير واقع حالياً بكل أسف فى العديد من المجالات ، كما شكا من ذلك عدد لا بأس به من مديري المنظمات المتخصصة . ولو استمر هذا الأمر كما هو ، فلا بد ان نشأ : أين أصبح مبدأ الوظيفية أو التخصص الذى تبنى عليه فكرة المنظمة المتخصصة أصلاً ؟

٣ - ضرورة وجود الامانة العامة للجامعة فى

المجلسين ، بجهاز كفاء ويقتض ، ليتولى مهمة التنسيق بمعناه الاشملى بينهما . فمثل هذا الدور للامانة العامة ، يشكل صمام أمان لا غنى عنه فى أى تصور من تصورات التنسيق بين المجلسين .

فى ضوء هذه الملاحظات المبدئية ، وجدت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية نفسها أمام احتمالات متعددة :

الاحتمال الاول : وبموجبه يعتبر التنسيق بين المجلسين أمراً مسلماً به ، دونما حاجة لحمل لسببين اثنين : ١ - أن التنسيق على المستوى الوطنى قائم (أو يفترض أنه قائم) ٢ - اشتراط وجود وزراء الخارجية ، أو من ينوب عنهم ، فى عضوية وفد كل دولة لاجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى . والحق ان هذا الاحتمال سليم ، اذا تحقق سبباه بالجدية المتصورة .

لكننا ونحن فى دور التخطيط المستقبلى لحسن قيام هذا العمل المشترك بدوره المطلوب ، لا يمكن أن نترك الأمور للظروف وحدها .

الاحتمال الثانى : وبموجبه يتولى مؤتمر القمة العربى (حتى ولو لم يصبح هيئة دائمة) رسم الاستراتيجية العامة للوطن العربى ، بشسقيها السياسى وغير السياسى ، ويتابعها كل مجلس حسب اختصاصاته . وعند حدوث أى اشكال ، يحتكم الى مؤتمر القمة فى دور انعقاده التالى . ولعل هذا الاحتمال معقول فى شقه الاول ، لكنه صعب فى شقه الثانى ، مادام مؤتمر القمة لم يصبح دورياً ، أو يعطى صفة قمة الهرم فى بنيان الجامعة بشكل دستورى .

الاحتمال الثالث : ويقضى بأن يعمل كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ضمن اختصاصاته المحددة فى النصوص ، على أن يبقى مجلس الجامعة قمة الهرم فى البنيان التنظيمى للجامعة ، مع احترام تخصص المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وهذا يقضى بأن يقوم هذا الأخير كل عام ، بتقديم تقرير سنوى لمجلس الجامعة ، طالباً اذا وجد ذلك مناسباً ، موافقته على ما يعتقد أنها قرارات يغلب عليها الطابع السياسى ، أما فيما عدا ذلك ، فتتصرف مهمة مجلس الجامعة ، فى ابداء ملاحظات وتوصيات عامة على التقرير السنوى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

واللجنة اذ رجحت هذا الحل ، لم تكن غافلة عما قد يثار عليه من نقد بالنسبة للتفاوت المحتمل

٢ - تلافى الازدواجية فى العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، أو بين هذه المنظمات ، وذلك بالتعاون الايجابى ، والتنسيق الافقى المحدد بينها ، على أساس هو اقرب للتعاون والتنسيق منه الى التوجيه المركزى .

٣ - المحافظة على الوحدة العامة للتنظيم العربى ، باعطاء الجامعة ، ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى ، سلطات تحقق بموجبها التنسيق بين مختلف المنظمات الدائرة فى فلكها ، وبصورة خاصة ، للحد من جموح هذه المنظمات نحو الاستقلالية ، وعدم التعاون النمطى البناء ، وهذا المبدأ بالذات ، يفترض ان يكون مصدر ارتياح لأولئك الذين يصرون على ضرورة أخذ الصفة القومية للتنظيم العربى ككل كعامل رئيسى فى أى تحسين لوجه عمله . ولتحقيق ذلك ، وجدت اللجنة ما يلى :

١ - دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى انشاء منظمات متخصصة جديدة :

مع عدم انكار أهمية الاراء التى يبديها المتخصصون العرب فى شتى المجالات ، والتى هى من العوامل الفعالة وراء انشاء المزيد من المنظمات ، بصورة أضحت تدعو للقلق والتساؤل ، فإن من الواجب تسجيل اتجاه هؤلاء المتخصصين للتركيز على مجالات اختصاصهم ، دون النظر بجدية الى الدور الذى يمكن أو يجب أن يكون للمنظمة الجديدة فى اطار العمل العربى المشترك ، فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . فهم يفترون انشاء منظمة فنية ، دون أن يأخذوا فى حسابهم ، ما هو موجود فعلا من منظمات تتضارب اختصاصاتها مع اختصاص المنظمة الجديدة . كما أنهم يغالون أحيانا فى النظرة المتخصصة ، لدرجة تحملهم على اقتراح انشاء منظمة جديدة ، قد لا تكون ضرورية أو أساسية لفعالية تخصصهم . ونظرا لعدم تخصص مجلس الجامعة (بسبب طابعه السياسى الغالب) فإن كثيرا من مشاريع انشاء هذه المنظمات ، تمر عليه دون ايلائها ، تستحق من تمحيص ودرس ، فإذا بنا أمام منظمة جديدة ، سرعان ما ينمو عودها الادارى (دون أن تنشط وظيفيا كما يجب) وتتذرع بسيادتها واستقلاليتها ، حتى أمام الهيئات التى ساعدت على انشائها ، مما يؤدى بالضرورة الى :
١ - ضياع ميزة الوظيفة التى تبنى عليها المنظمة الجديدة أساسا .

فى مستوى تمثيل بين المجلسين كما سلفت ، لكنها كانت مضطرة لقبوله ، باعتبار أن صلاحيتها محدودة بالنصوص القائمة وهى ، تكرارا يجعل من مجلس الجامعة أعلى سلطة دستورية فيها ، ما لم يعدل الميثاق . لكن اللجنة انطلقت من الامل فى أن يكون مستوى تمثيل الدول فى مجلس الجامعة لدى مناقشة تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (على الأقل) بشكل يستبعد أية حساسيات ، ويحقق نجاح النهج المقترح للعمل العربى المشترك فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك راعت اللجنة ، انه بموجب نصوص الميثاق (المادتان ١٣ ، ١٦) يختص مجلس الجامعة دون سواه ، باقرار موازنة الجامعة لذا فإنها اقترحت ان يقدم الأمين العام تقريرا سنويا لهذا المجلس ، يتضمن ما قد يترتب على قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أعباء مالية فى موازنة الجامعة ، حتى يتم اقرارها من قبل مجلس الجامعة .

كيفية التعامل بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمنظمات العربية المتخصصة :

إذا كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى صورته المقترحة ، سيكون الجهة المركزية التمثيلية التى توافق على انشاء أية منظمة عربية متخصصة جديدة ، وتتابع قيام المنظمات الحسالية بمهامها المبينة فى موثيقها الأساسية ، فإن ذلك يطرح على بساط البحث ، الكيفية التى سيمارس المجلس الاقتصادى والاجتماعى مهامه هذه ، بشكل يحقق الغرض من اسناد هذه المهام اليه بالصورة الامثل .

وقبل الدخول فى التفاصيل ، لابد من التوكيد على مبادئ ثلاثة ، رأت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية ، أنها تشكل العمود الفقرى لهذه الكيفية :

١ - السماح للوظيفية كمنهج عمل فى التنظيم العربى ، بايتاء ثمارها ، وذلك بتمكين المنظمات المتخصصة من حرية العمل والتصرف فى مجال اختصاصها الدقيق ، ولكن ضمن اطار السياسة العامة للتعاون العربى ، كما يرسمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بالتشاور مع هذه المنظمات .

ب خلق اضطراب في صورة العمل العربي المشترك ، الذي يفترض أن تبقى خدمته هي الغاية .

وهنا يبرز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي (وبخاصة عن طريق لجانه المتخصصة) . فعلى هذا المجلس أن يمحس بموضوعية وشمولية ، جدوى اقامة المنظمة الجديدة من عدمها ، فان وجد ان المنظمة المقترحة ضرورية فعلا ، وانها لا تتعارض أو تزدوج صلاحياتها ، مع ما هو قائم من هيئات ومنظمات ، أقرها وأوصى بها ، والا أوصى بعدم ضرورتها ، أو قدم لأربابها الرأي في شكلها ومهامها ، بحيث تعدل لتتلاءم مع الحاجة الفعلية

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اذ يقوم بهذه المهمة ، لا يعتدى على اختصاص المتخصصين (فهو هيئة تخصصية في حد ذاته) ، وانما يضع الامور في انصبها ، فيحقق بذلك الانسجام اللازم بين ما هو قائم ، وما يقترح أن يقوم .

٢ - دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة قيام المنظمات المتخصصة بعملها :

رات اللجنة هنا ، ان يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق الخطوط العامة التالية ، التي يصح أن يتضمنها قرار يصدره ، مادام التعديل المقترح يمنحه السلطة الدستورية في متابعة نشاطات المنظمات المتخصصة :

١ - الاعتراف بكل منظمة كهيئة متخصصة في مجال عملها ، بما يحقق اغراض الواردة في ميثاق الجامعة العربية ، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وميثاقها الخاص ، وبالتالي الاقرار لها بحرية العمل في هذا المجال ، وفق الخطة العامة التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - الاعتراف بحق الجامعة العربية (ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في متابعة نشاط الوكالة ، عن طريق توجيهات يصدرها المجلس ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات دقيقة عن الاجراءات المتخذة من قبلها حول هذه التوجيهات .

٣ - تنصب توجيهات الجامعة (ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي) على التنسيق بين أعمالها وأعمال الوكالات ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، وبفت نظر

الوكالات الى أي ازدواج محتمل ، وكذلك الى ما قد تسببه عنه أو تهمله من اغراض نص عليها ميثاقها ، أو تكليف الوكالة القيام بمهام تدخل في الاطار العام لاختصاصها ، ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ، مادامت تعتبر من الاهداف العامة للعمل العربي المشترك .

٤ - قيام المنظمة المتخصصة ، بتقديم تقرير سنوي عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ، بقصد اصدار توجيهاته فيها ، ضمن الحدود الواردة في الفقرة السابقة . ولا بد أن تتضمن التقارير السنوية للوكالات المتخصصة ، بيانات وافية عن النشاطات المبذولة من قبلها ، والنشاطات والمشروعات القائمة والمستقبلية ، مع بيان بأفضليتها مرفقة بأسبابها ونفقاتها التقريبية . وكذلك لا بد أن يقدم الأمين العام للجامعة ، تقريراً سنوياً يبين فيه النشاطات المبذولة من قبل ادارات الامانة العامة غير السياسية القائمة والمستقبلية ، مع تقديرات مبدئية لحجمها ودوافعها والعاملين عليها من فنيين واداريين .

٥ - واجب المنظمة المتخصصة ، في تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة مجلسها ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كم المنظمة أم ذات أهداف عامة وشاملة .

٦ - تتشاور الجامعة والمنظمة المتخصصة ، بشأن كل المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودهما ، بغية تحقيق الاهداف المشتركة . ويدخل في ذلك ، حق كل منهما في اقتراح مواد تدرج بجداول أعمال مجالس وهيئات أخرى (يقتصر حق المنظمة على طلب ادراج مواد بجداول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي) .

٧ - تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة ، التمثيل في هيئاتها المعنية ، فيدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة ، الوكالة لارسال مندوبين عنها يشاركون في أعماله أو أعمال لجانه ، وتدعو الوكالة الجامعة ، لارسال مندوبين عنها يشاركون في أعمال هيئاتها . وذات الشيء ينطبق على تبادل التمثيل بين الوكالات المتخصصة .

ولا بد أن يفهم مبدأ التبادل في التمثيل وللمعلومات بمفهومه الواسع الايجابي ، فالقصد من تبادل التمثيل ، ليس مجرد المشاركة في الاجتماعات شكلياً ، بل طرح وجهات النظر المتقابلة ، حتى تكتمل الصورة لدى كل الاطراف ،

المبادرة لإنشاء ما يلزم من وكالات أخرى ، حسبما تدعو اليه حاجات التعاون العربي .

وأصح من هذه الخطوط العامة المقترحة (وهي ليست بالضرورة جامعة مانعة) أنها تجعل العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة ، أقرب ما تكون لاسلوب اللامركزية منها لاسلوب المركزية في التنفيذ ، وذلك في قناعتنا أقرب لمنطق الأشياء وواقع الأمور . أنه أقرب لمنطق الأشياء ، لأن اسلوب اللامركزية في التنفيذ ، هو أكثر انسجاماً من حيث المبدأ مع النظرية الوظيفية ، التي تنبئ عليها فلسفة المنظمات المتخصصة . أما أنه أقرب للواقع ، فلأن المنظمات المتخصصة التي يراد ربطها بالجامعة ، منظمات قائمة فعلاً بمواثيقها وأغراضها وهيئاتها وإدارتها . ولن يكون من السهل أو الحكمة ، تحويلها إلى هيئات تابعة أو شبه تابعة للجامعة العربية ، خاصة وأن الاتجاه (في لجنة الخبراء ، وبالتالي في مجلس الجامعة العربية والدول الاعضاء) يميل للحفاظ عليها كمنظمات متخصصة .

على أن اسلوب اللامركزية في التنفيذ ، الذي اقترحه اللجنة لتحديد طبيعة العلاقة الدستورية بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، يتلأى في رأينا ، مشكلة التنسيق الأفقي البحت ، الذي قد يؤخذ حجة على اللامركزية المطلقة ، دون أن يستبدل به اسلوب التنسيق الشاقولي المخلق ، الذي يؤخذ حجة على المركزية . فلتقد جعلت الجامعة (ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي) مركزاً فعالاً لتنسيق أعمال الوكالات العربية ، وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة ، بشكل يجعل من الجامعة ، موجهة ومتابعة لهذه الاعمال ، بحيث تجدى المتابعة ، في منع الازدواج ، وشيوع المسؤوليات ، ودفع عجلة التعاون الى الامام دون أن تضل المتابعة هذه الى حد الاشراف المباشر على الدقائق والتفاصيل ، أو التدخل فيها هو أصلاً من مميزات المنظمة الدولية ، كشخص دولي كامل الشخصية القانونية . فمثل هذه الاشكال من الرقابة والتدخل ليست ، في نظرنا ، لازمة لانجاح مبدأ الوظيفية ، ولا هي ضرورية للحفاظ على مبدأ الوحدة في التنظيم الاقليمي العربي .

يبقى أن نحاول معالجة مسألة أخيرة على جانب كبير من الاهمية ، ونعني بها الاجراءات المقترحة - لوضع العلاقة بين الجامعة ووكالاتها في

عن كل موضوع يهم المصلحة المشتركة . وكذلك فإن تبادل المعلومات والبيانات والاحصاءات بين الجامعة والوكالات ، أو بين هذه الاخيرة ، ينبغي أن يتم بدون حدود ، فذلك شرط لا محيص عنه لجدوى العمل العربي المشترك .

٨ - تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة لها ، ومسألة التمثيل العربي بينها الذي يتبقى من حق الوكالة ، على أن يصدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أي اتفاق تنظيمي تعقده الوكالة المتخصصة العربية مع نظيرتها الدولية ، كشرط لازم لنفاذه (وذلك تحقيقاً لوحدة استراتيجية العمل العربي أمام العالم الخارجي) . أما التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وفروعها ، فيبقى من حق الجامعة العربية وحدها ، وذلك بالتشاور مع الوكالات العربية المتخصصة المعنية .

٩ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أن يدعو الوكالات المتخصصة ، للاتفاق على القسام بمشروعات مشتركة ، بقصد تحقيق أهداف ذات نفع ملحوظ على العمل العربي المشترك . وتحدد الاتفاقات المشار اليها ، شروط اسهام كل جهة في هذا النشاط ، وفي النفقات المالية الناجمة عنه . مثل هذه المشروعات المشتركة ، قائمة على المستوى الدولي ، فمن باب أولى ، أن تقوم على المستوى القومي العربي ، إذا لم نقل أن تقوم بصورة أقوى وأمتن . كذلك يراعى المجلس ، أن لا تلجأ وكالة عربية متخصصة الى خبراء أو بيوت خبرة اجنبية ، مادام الحصول على الخبرة المطلوبة ، ممكناً عن طريق الوكالات أو المؤسسات العربية الاخرى ، إذ الملاحظ ، مع الاسف ، أن بعض المنظمات ، تلجأ أحياناً الى بيوت خبرة اجنبية ، رغم وجود الخبرة المطلوبة عربياً (مثال ذلك لجوء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الى الخبرة الاجنبية ، مقتصرًا على عدد محدود جداً من خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، في مشروع أقيم في دولة مقر هذه الاخيرة ؟)

١٠ - ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في موازنة الوكالات المتخصصة ، ويقدم لها توجيهاته بشأنها . ويستحسن لهذا الغرض ، أن توحد الوكالات مواعيد نفاذ موازنتها .

١١ - ينبغي للجامعة العربية ، الحق في ممارسة الاختصاصات الوظيفية التي لا تقع ضمن اختصاص إحدى الوكالات المتخصصة ، وتأخذ الجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

موضعها الصحيح ، وفق الخطوط العامة التي سلفت الإشارة إليها ، وفي هذا المجال ، أوصت لجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية بما يلي :

١ - تشكل لجنة للتنسيق تسمى « لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية » والتسمية هنا مقصود منها ، توكيد دور الجامعة في التخطيط والمتابعة ، وتضم هذه اللجنة الأمين العام للجامعة العربية (رئيسا) والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة شخصيا ، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتنولي الأمانة العامة للجامعة ، مهمة سكرتارية اللجنة ، ممثلة في إدارة المنظمات فيها .

ب - تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية ، مع حق المجلس أو الأمين العام للجامعة في دعوتها لاجتماعات استثنائية ، ويفضل أن تكون اجتماعات هذه اللجنة قبل مواعيد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفترة مناسبة ، حتى يتسنى لها تقديم توصياتها للمجلس ، بصورة تسمح له بمناقشتها والبت فيها .

ج - تعد لجنة التنسيق المشروع الأولى للخطط العامة المتكاملة للوكالات ، وبزمامج العمل العربي المشترك من خلالها ، تمهيدا لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتقراره .

د - تنظر لجنة التنسيق في كل ما يحيله اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أمور تتعلق بصلاحياته ، في شأن العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ، أو بين هذه الأخيرة ، وتقدم توصياتها له حولها ، كما تنظر اللجنة في كل ما قد يثيره أحد أعضائها من أمور أخرى ، وترفع فيها توصيات للمجلس .

هـ - تتفرغ عن اللجنة ، لجان في القطاعات المختلفة ، تتألف من ممثلين عن الإدارات المعنية في الجامعة والوكالات ، كلما دعت الحاجة اليها ، وذلك بقصد تحقيق التنسيق ، وتجنب الازدواجية ، وتداخل الاختصاصات في أعمال الجامعة والوكالات أو الوكالات فيما بينها ، وتسرع توصياتها إلى لجنة التنسيق .

و - تقوم لجنة التنسيق ، بدراسة شروط استخدام العاملين في الجامعة والوكالات المتخصصة ، واللوائح الإدارية والمالية الخاصة بذلك ، بغية تحقيق الانسجام المرغوب وتجنبها للتنافس بينها ما أمكن ذلك .

ز - قد يرى المجلس ، لحسن قيامه بأعماله ، تخصيص إحدى دوراته السنوية ، لبحث تقرير لجنة التنسيق ، والتقارير السنوية المقدمة من

الأمين العام للجامعة والوكالات المتخصصة ، على أن يقوم الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للوكالات ، بتقديم تقاريرهم شخصيا ، أو المشاركة في مناقشتها من قبل المجلس .

بقي أن نتساءل عن امكانية التضارب المحتمل في مركزي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . لقد تدارست لجنة أوضاع المنظمات العربية في هذا الموضوع مليا ، وخاصة في ضوء المذكرات والدراسات المسهبة التي تقدمت بها الأمانة العامة للمجلس الثاني ، حول تصوراتها لاستراتيجية العمل العربي المشترك ، لكنها رأت في النهاية ، أن لا تدخل في مقترحاتها أية حلول أو آراء في الموضوع لسببين رئيسيين .

أولهما : ان عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم تكتمل بعد (١٣ دولة عربية حتى اعداد هذه الدراسة) : وبالتالي فهي لا تستطيع حسب اختصاصها : ان تتكهن بما سيكون مستقبلا .

وثانيهما : ولعله الأهم ، أنه حتى ولو اكتملت العضوية العربية في مجلس الوحدة الاقتصادية ، فإن التنسيق بينه وبين المجلس الاقتصادي ، أو حلول أحدهما محل الآخر ، يبقى أمرا يتعلق بالسياسة العربية العليا ، ونعني بذلك ما اذا كانت الدول العربية ستسعى في العمل العربي المشترك ، منطلقا من مجرد التعاون بين السيادة ، أم تتخطى ذلك إلى تجاوز هذه السيادة في وحدة اقتصادية واجتماعية . ان ذلك وحده ، في الحقيقة ، سيقرر بقاء المجلسين مع التنسيق بينهما ، أو زوال أحدهما ليحل الآخر محله ، مع كل ما يؤديه ذلك الزوال من نتائج على هياكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم في الوطن العربي .

وقد أحيل التقرير النهائي للجنة بحث أوضاع المنظمات العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، فدرسه في دورته السادسة والستين ، وأرجأ البت فيه إلى الدورة التالية ، انتظارا لردود أفعال الدول الأعضاء والمنظمات العربية عليه ، وعهد إلى اللجنة ، بيان رأيها فيما يرد من البيانات التي تصلها حتى ٣١ - ١ - ١٩٧٧ لكن المجلس أكد قراره المتخذ في الدورة الخامسة والستين بناء على توصية اللجنة بإيقاف انشاء أية منظمة متخصصة جديدة ، أو ادخال تعديلات على مواثيق المنظمات القائمة ، ريثما يبت في جوهر الموضوع

اثنين : أولهما تفاوت العضوية بين المجلسين ، من حيث أن كل الدول الراغبة في التكامل ، ماضية في طريق التعاون أيضا ، والعكس ليس صحيحا ، بدليل عدم انضمام جميع الدول العربية للمجلس الذي يعبر عن التكامل . وثانيهما : وبالتالي فإن تنتهى حدود التكامل ، ويكتفى بالتعاون فحسب .

تلك هي المسألة ، وهي مسألة لا بد من حسمها بالإرادة السياسية للدول المعنية أولا وقبل كل شيء ، وبعد ذلك لا بد لها من نصوص قانونية واضحة ، تحدد ما لهذا المجلس وما لذلك ، فالنصوص القائمة حاليا مثلا ، لا يمكن أن تفسر على أن اختصاص المجلس الاقتصادي ، يتحصص في شؤون السياسة الاقتصادية العربية الدولية ، وأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يتفرغ لشؤون التكامل الاقتصادي العربي .

ثانيا : أن تفضل جميع الدول العربية الأعضاء ، أسلوب التعاون على أسلوب التكامل . وفي حالة كهذه ، لا بد أن ينحسر دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، إذا لم نقل يزول (لا سمح الله) ليحل محله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المنقحة ، بحيث تدور المنظمات العربية المتخصصة كلها في فلكه ، كممثل للجامعة العربية ووفق آلية Mechanism وضعت اللجنة شكلا معيناً لها قابلاً للنقاش والنقد البناء ، بكل ما في الكلمة من معنى . ونحن إذ نطرح هذا الخيار ، لا يعني أننا نحبه بحال من الأحوال ، فليس من عربي واع ، يرضى أن ترجع الدول العربية عن خطوة وحدوية تستحق ، رغم ما في ميثاقها من شغرات ، كسل تأييد . ولكن مرة أخرى ، ليس كاتب هذه الدراسة ، ولا أعضاء لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، ولا الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ولا الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ، يملكون البت في هذا الأمر . إنها مرة أخرى ، الإرادة السياسية ، والتطلعات القومية للدول العربية .

ثالثا : أن تفضل جميع الدول العربية الأعضاء ، أسلوب التكامل على أسلوب التعاون ، وفي حالة كهذه ، لا بد أن يزول المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ليحل محله مجلس الوحدة الاقتصادية ، ولا يعود للمنظمات المتخصصة ، الدور الذي تمارسه الآن كمنظمات تعاون ، بل تصبح هيئات ملحقة ، إذا لم نقل إدارات متخصصة في منظمة فدرالية ، تعمل لتحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية عربية ، بسلطات تلقائية

(وهذا في حد ذاته ، يعتبر في نظري إنجازا مرحليا مطلوبا) وكان المجلس في الدورة ذاتها ، قد أوصى الدول الأعضاء ، بدراسة تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، على النحو الذي اقترحتة اللجنة وفي الفترة الواقعة بين ٢١ - ٣ - ١٩٧٦ ومطلع عام ١٩٧٧ كانت ثلاث دول عربية (غير السبع الممثلة في لجنة الخبراء) قد وافقت على هذا التعديل ، وهي سوريا والسودان ومصر العربية ، في حين لم تعترض على مبدأ التعديل رسميا ، في علمنا ، أية دولة عربية . ومع هذا سيمضي وقت ليس بالقصير ، حتى تتضح الصورة التي سيؤول إليها هذا الموضوع من حيث الجوهر . ومن يدري فقد نعود فيه من حيث بدأنا ، أو قد يجد تقرير اللجنة محلا له في أحد ملفات الجامعة ، انتظارا لفورة أخرى ، ولن يكون ذلك غريبا ، لمن ألف العمل في مجال العمل العربي !!

خاتمة

الظاهر أن التعليل الثاني لموقف لجنة دراسة أوضاع المنظمات ازاء التضارب المحتمل بين مركزي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، أثار لبسا في بعض الأوساط فتصور بعضهم أن اللجنة تضع الدول العربية أمام « خيار رهيب بين أن تحتفظ بسيادتها إذا اختارت التعاون ، أو أن تضحي بهذه السيادات إذا اختارت الوحدة . وهذا الفهم ، في تقديرى ، لا محل له ، لو أن التصورات التي تراءت للجنة في هذا الصدد ، وهي للحقيقة ثلاثة تصورات وليست تصورين ، درست بالعناية والموضوعية اللازمين . أن من أبجديات العمل التنظيمي ، أنه لا يمكن وصف الدواء قبل تشخيص الداء . وهذا التشخيص لا يكون إلا بالرؤيا الموضوعية الواضحة ، أما التصورات التي تراءت للجنة في شأن المجلسين العتيسدين ، فهي في تقديرى كما يلي :

أولا : أن تستمر الدول العربية ، كما هي الآن ، تنهج أسلوبين متوازيين في العمل العربي المشترك ، أحدهما أسلوب التعاون ، الذي يمثله حاليا المجلس الاقتصادي والذي سيمثله لو أخذ برأي اللجنة ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي . وثانيهما أسلوب التكامل الذي يمثله مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وفي حالة كهذه ، لا بد من تنسيق بين المجلسين ، يأخذ في الاعتبار عاملين

فوقية Super National لا يحد منها شرط « مراعاة الأصول الدستورية » في الاقطار الاعضاء . ونحن اذا طرح هذا الخيار ، ونأمل ان نراه حقيقة واقعة ، لا نملك الا ان نتساءل ليس تقريره مرتبطا بالارادة السياسية والتطلعات القومية للدول العربية ذاتها ؟

واذن فالتعبير الأكثر دقة ، للتصور الذي شكلت من اجله لجنة دراسة اوضاع المنظمات في شأن التضارب بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، هو أنه - في قناعتى - يضع الدول العربية أمام خيار تاريخي فحسب .

أما الجدل حول ما اذا كان التكامل الذي تحدثنا عنه ، يعنى التضحية بسيادات الدول الاعضاء ، او يجزء منها لصالح المنظمة الفوقية ، في حين ان مجرد التعاون من خلال المنظمات البيئمة القائمة Inter state organization يعنى الاعتراف بهذه السيادة مع التنسيق بينها ، فهو لا ينهض أصلا ، لأنه من مسلمات نظرية التنظيم الدولي (٢٦) .

وثمة انتقاد آخر اثر حول اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المنقحة ، يتلخص في أنه بالمهام التي سيمارسها ازاء المنظمات المتخصصة ، يتجاوز حدود المركزية في التخطيط ، الى المركزية حتى في التنفيذ (٢٧) .

والواقع ان هذا الانتقاد ليس في محله ، لان مراجعة عميقة لهذه الاختصاصات ، كما عرضناها في الصفحات السابقة ، تؤكد أن دور المجلس خلال مرحلة التنفيذ ، يبقى في اطار الاشراف الامقى ، ولا يتعداه الى التدخل في أعمال المنظمات التي تبقى حرة في تصرفها ، ضمن اطار الاستراتيجية العامة ، التي رسمها المجلس للعمل العربي المشترك بالتعاون معها . أما دوره في المتابعة والتقويم المرحلي ، وهو ما يمكن ان يكون الحجة الرئيسية لأصحاب هذا الانتقاد ، فيبرر بضرورة

وجود جهة تمثيلية مركزية ما ، تمارس دورها في الحفاظ على وحدة التنظيم الوظيفي العربي ، وذلك من خلال الاشراف على حسن تنفيذ هذه الاستراتيجية العامة ، التي بدونها نعود لازدواجية اوضاع المسئوليات وتششت الجهود . والطريف في هذا الانتقاد ، أن أصحابه ينسبون أن المجلس الاقتصادي بصورته الراهنة ، يمارس مباشرة أو من خلال لجنة التنسيق التي أنشأها (بقراره رقم ٥٦٣ لعام ١٩٧٥ وثبتها المادة ٨ من النظام الداخلي للأمانة العامة) سلطات رقابية على المنظمات المتخصصة ، لا تختلف في جوهرها عما اقترحت له لجنة دراسة اوضاع المنظمات لهذا المجلس في ثوبه الجديد . ان الفرق بسيط لكنه هام ، ففي الحالة الراهنة ، يمكن لاية منظمة متى عن لها أن ترفض التعاون مع المجلس الاقتصادي ، أو حتى مجلس الجامعة (ناهيك عن لجنة التنسيق) بحجة عدم الزامية صلاحياتها عليها ، مادام الوضع الدستوري للمجلس ، ووضعها الدستوري يمكنها من ذلك . أما اذا عدلت المادة ٨ من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي على النحو المقترح ، فإن حجج المنظمات تسقط ، وتجد نفسها مضطرة للتعاون ، والتنسيق ، لان الوضع الدستوري الجديد ، يحتم عليها ذلك . وهنا بيت القصيد . ولهذا السبب يوجه الانتقاد الذي نحن بصددده ، وهو سبب مفهوم من أرباب المنظمات ، لكنه غير مقبول من وجهة النظر القومية التي نتبارى في طرحها .

أمر أخير قد يقال في اقتراحات لجنة دراسة اوضاع المنظمات ، وهو أنها أتت بحلول جزئية ، في حين ان طبيعة المرحلة الراهنة من العمل العربي المشترك ، تحتم حلا جذريا ، يتلخص ببساطة في ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (٢٨) . بل ولقد ذهب بعضهم ، بدافع قومي لا تشريب منه ، الى اقتراح تعديل الهيكل الدستورية للاقطار العربية ، للمماشى مع

[٢٦] انظر بخاصة الشامي محمد بشير « المنظمات الدولية » ١٩٧٠ ص ٥١ ، ومحمد حافظ غانم « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٦٧ ص ٤٨ ، وعائشة راتب « المنظمات الدولية » ١٩٦٤ ص ٣٨ ، ومحمد عزيز شكري « التنظيم الدولي العالى » ذات المرجع ص ٧١ - ٧٢ ، ومفيد شهاب « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٤٩ ر ١٠٩ وما بعدها .

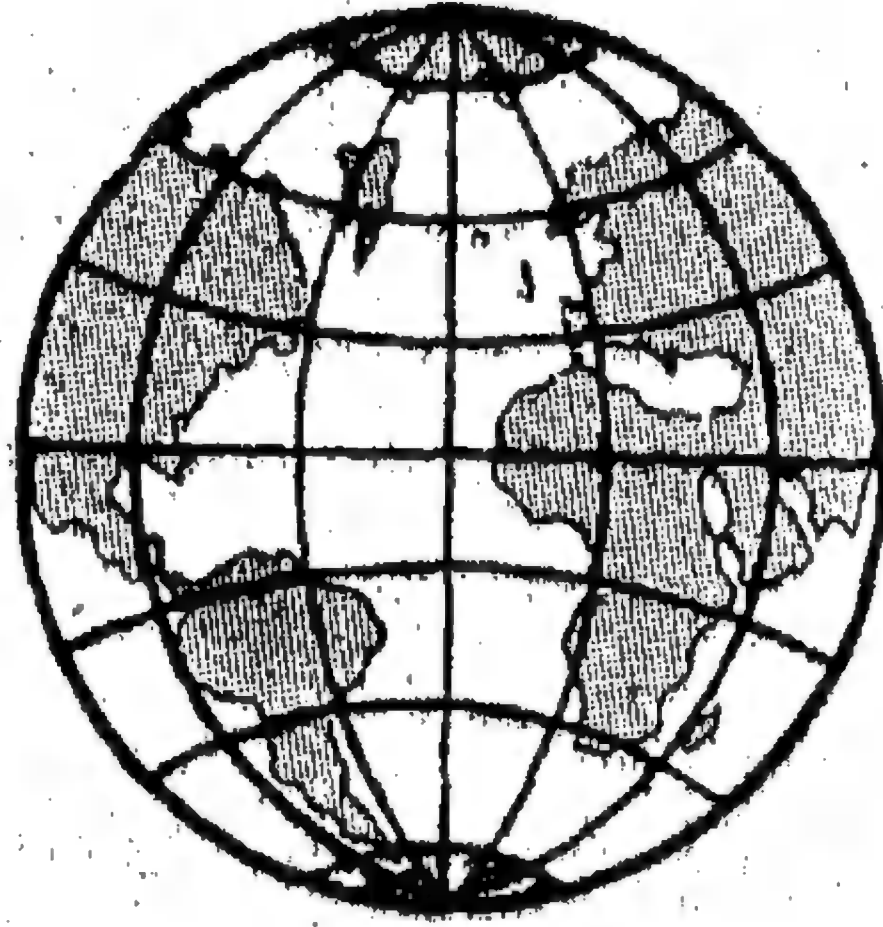
[٢٧] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ذات المرجع ١٨ - ٢٢ ، ومذكرة الامانة العامة لمنظمة العلوم الادارية ص ٥ - ٩ مع الفارق في الاراء بين المنظمين .

[٢٨] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، ذات المرجع ص ١٠ و ٢٢ .

تصحيح الواقع ، وليس تبديله « مع قناعة بعض أعضاء اللجنة ، اذا لم أقل معظمهم » بأنه بالتبديل ، وليس بمجرد التصحيح ، يمكن تحقيق الحل الاكمل . ولكن هل كل ما يتمناه المرء يدركه ؟ من هذه الزاوية ، اختلف مع بعضهم الذين يرون أنه مادامت الحال هكذا ، فإن الإبقاء على ما نحن عليه في صدد التعاون والتنسيق « أى إبقاء لجنة التنسيق الحالية » خير وأبقى من الحيلولة الجزئية ، التي لن يكون لها من أثر ، في رأيهم ، سوى « المزيد من الاحباط لجهد العاملين في المنظمات العربية » (٣١) الذي أراه - وبسبب الاجتهاد مفتوح على ما اعتقد - أن بقاء الأمور على حالها ، هو الذي سيؤدي الى منتهى الاحباط لعلوميات كل عربي ، لأن ما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال ، والا نكون ، كمفكرين ، قد وضعنا الأمة العربية امام أمرين : أخذ كل مساتريده « ونحن نعلم تعذره » أو رفض حتى بعض ما تحتاجه « ونحن نعلم ضرورته » ذلك في قناعة هو الخيار الرهيب حقاً !! ■

استراتيجية التنمية العربية ، وتنظيم العمل العربي المشترك (٢٩) . والحقيقة أن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، يشكل مطلباً جماهيرياً ملحاحاً لمجموعة من الأسباب ، منها بل وقد يكون من أهمها ، ما فيه من ثغرات ومآخذ في ضبط العمل العربي المشترك . لكن ملفات الجامعة تشهد أن جميع مشروعات التعديل ، قد انتهت إليها للحفظ ، رغم ما أثير ويثار حول ضرورة التعديل من جانب الحكومات العربية (٣٠) والواقع المر ، هو أن الرغبة الرسمية الحقيقية في التعديل ، غير متوفرة لدى العديد من الدول العربية ، والا لما استمر الجدل حول الموضوع من منتصف الخمسينات الى يومنا هذا ، دون دليل واحد ، يشير الى أننا مخطئون في هذه النتيجة . واذا كانت الحال هذه بالنسبة لتعديل معاهدة دولية ، فكيف نتصور إمكانية تعديل الهياكل الدستورية للدول الأعضاء بهذه السهولة ؟

وعلى هذا الاساس ، كانت اقتراحات لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، منطلقة من محاولة



٢٩. الدكتور عبد المال المسكبان « تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك » القاهرة ٢ يناير [كانون ثان] ١٩٧٦ [غير منشور] ص ١٨ [المخطوط] .
٣٠. محمد عزيز شكري جامعة الدول العربية ، ذات المرجع ص ٣٧ ، ولتفاصيل محاولات التصديل وبعض المقترحات حوله ص ١٤٩ - ١٧٧ ، ومقالتنا في السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو [تموز] ١٩٧٥ ص ١٢٧ - ١٤٦ وتقدير لجنة الخبراء التي اجتمعت في القاهرة برئاسة الدكتور صلاح الدين الطرزي [عضو محكمة العدل الدولية حالياً] بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ [تقرير غير منشور صادر عن الامانة العامة] حيث علقت اللجنة اجتماعاتها ، انتظارا لتوجيهات وزراء الخارجية ، في ضوء المصاعب السياسية التي واجهها حول المبادر المنظمة للتصديل المطلوب .
٣١. مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ذات المرجع ص ٢٣ .

السلح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى

نزيرة الأفندى

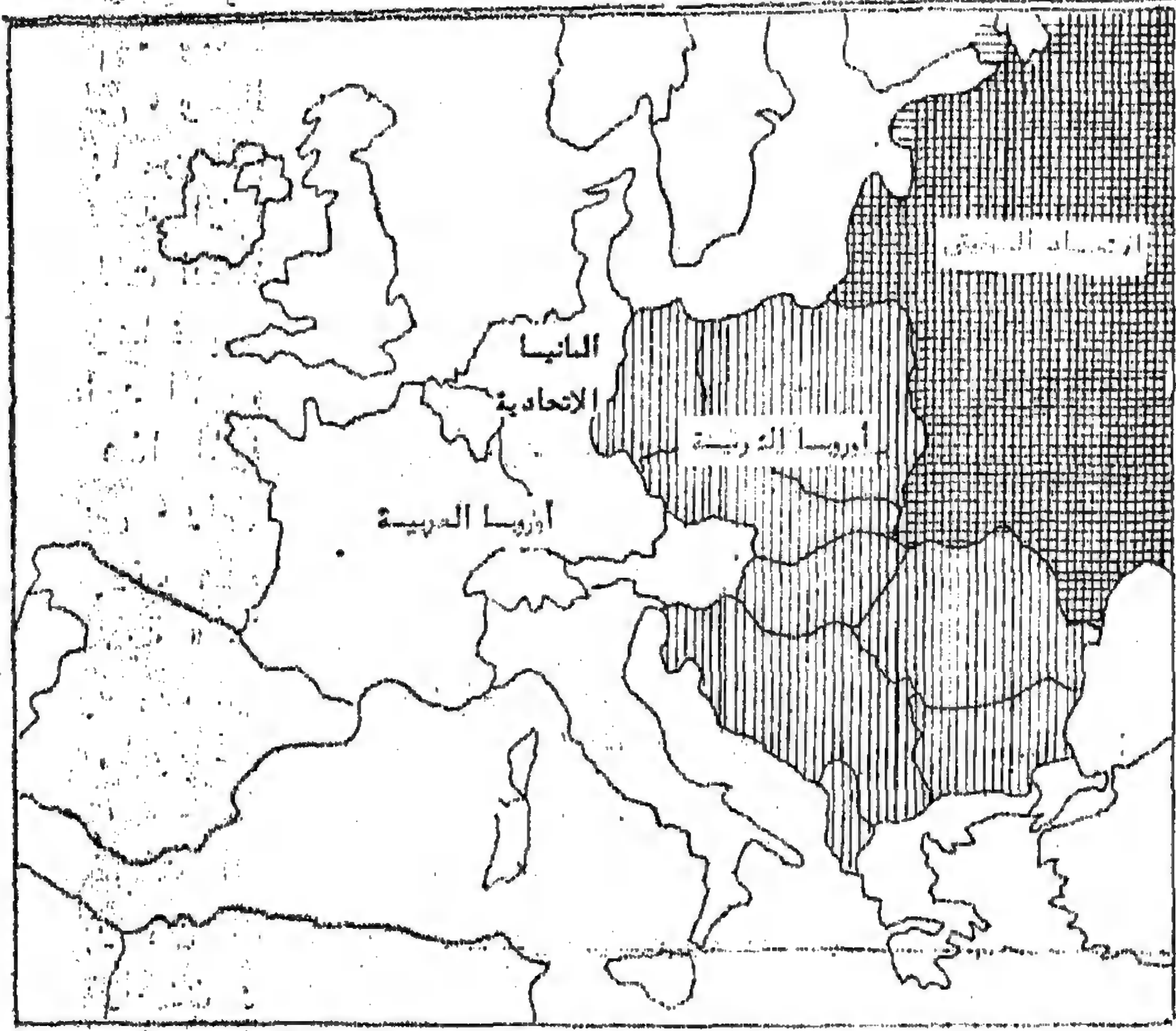
محررة الشؤون الدولية
بمجلة الاهرام الاقتصادى

إن

كارتر « حالما تولى مهام منصبه ، بحيث يضم كلا من الولايات المتحدة ، والمساكن الاتحادية ، واليابان . فمحور « بون - واشنغتون » لم يعد يعنى مظلة الحماية السياسية والوقاية العسكرية ، الى جانب الاستثمارات المالية المتدفقة الى الاولى من جانب الثانية ، لتضميد جراح الهزيمة ومرارة الانقسام . بل اصبح هذا المحور ، يعنى حاليا ان « بون » أصبحت القوة الاقتصادية الاوروبية الوحيدة التى يمكن « ل واشنطون » الاعتماد عليها . كما انها الحليف الذى يمكن الوثوق به سياسيا ، بالإضافة الى انها تحتل المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكرى داخل حلف الاطلنطى » (١) .

المتبع لتطور دور المساكن الاتحادية ، على صعيد الدولية فى الفترة الاخيرة ، لنتمثل له حقيقة اساسية

قد تبدو مستترة وراء غلاله من الحذر والحيلة ، وهى « أن « بون » قد نضت عن نفسها ، ثوب القزم السياسى ، لتصبح فى حجمها الطبيعى ، قوة اقتصادية راسخة ، وسياسية متعظمة ، وعسكرية نامية . أما غلالة الحذر والحيلة ، فنسيجها من خيوط تحالف الاطلنطى والسوق الأوروبية المشتركة . ويؤكد هذه الحقيقة ، مؤتمر القمة الاقتصادى الغربى ، الذى دعا الى عقده الرئيس « جيمى



على الصعيد الدولي ؟ كما أنها تملك من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية ، ما يتسم بالتنوع والتشعب ، وفي مقدمتها « القوة الاقتصادية » ، التي تعد في نفس الوقت ، سببا ونتيجة لهذا « الدور الجديد » الذي تحاول جاهدة إخفاؤه ، وراء اجتماعات حلف الاطلسي ، ومباحثات ومتاعب السوق الأوروبية المشتركة . وبمعنى آخر ، أصبحت « بون » تملك سلاح « دبلوماسية المارك » لخوض العديد من المعارك الدولية ، سواء في نطاق إطلاق حرية التجارة الدولية ... حتى تخفيف التوتر بين الشرق والغرب « ٢ » .

ولاشك ان موقف « المانيا الاتحادية » اراء

كما استقطع الدفاع ٣.٢٤ في المائة من إجمالي الاتفاق العام المحدد في ميزانية عام ١٩٧٧ « ١٧٨.٠٠ مليون مارك » .

ومن هنا يمكن القول ، بأنه اذا كانت سياسة « Ostpolitik » « الانفتاح على الشرق » قد طرا عليها من التغيرات ما أفقدها « الصبغة الألمانية » التي أضفاها « فيلي برانت » عليها ، ابان قيامه بمبادراته النشطة تجاه الشرق ، والتي توجت بتوقيع العديد من المعاهدات ، وبحيث أصبحت تندرج في إطار أعم وأشمل ، من خلال الرؤية الأوروبية والاطلنطية . لسياسة « Détente » « الانفراج » ، الا ان « بون » استقطبت لنفسها دورا سياسيا جديدا

يحق لنا أن نتساءل : ما هي ملامح دور « بون » فيها بعد « Ostpolitik » ؟ بعد أن انضهر هذا المفهوم في إطار « Détente » الخاصة بالتحالف الغربي ككل من جانب ، واتخاذ المفهوم الأول مضمونا أكثر اقتصاديا ، منه سياسيا أو أيولوجيا ، وذلك في إطار :

« أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية لمانيا الاتحادية أولا ، ثم العلاقات الألمانية الأمريكية ما بين التحالف والتنافس ، ثانيا ، يليهما دور بون على الصعيد الأوروبي السياسي ، ورؤيتها الراهنة للانفتاح على الشرق . إلى جانب موقفها من دول العالم الثالث ، ورؤيتها للنزاع في الشرق الأوسط » .

أولا : المؤثرات الاقتصادية في السياسة الخارجية

اتسمت الانتخابات العامة الأخيرة « الثامنة منذ إعلان جمهورية المانيا الاتحادية » بأنها كانت بطيئة في إيقاعها ، وبأنه ليس ثمة « نقاط » ساخنة للصراع بين الأحزاب خلال الحملة الانتخابية ، وقد انعكس هذا بدوره في تقارب النتائج التي حصلت عليها الأحزاب الرئيسية المتنافسة « ٢ » .

ويعزى السبب الأساسي إلى ضيق النفوذ أمام الأحزاب الثلاثة الرئيسية في البوندستاج « وكما يتضح من الجدول المرفق رقم ١ فقد حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٢١٢ مقعدا ، مقابل « ٢٢٠ في انتخابات عام ١٩٧٢ » ، بينما حصل الحزب الديمقراطي المسيحي على ١٩١ مقعدا مقابل ١٧٧ عام ١٩٧٢ » ، والحزب المسيحي الاجتماعي المتحالف معه على ٥٣ مقعدا « ٤٨ مقعدا في السنة المقارنة » . أما الحزب الديمقراطي الحر المتآلف مع « الاشتراكي » في الحكومة ، فقد انخفضت مقاعده أيضا من ٤١ عام ١٩٧٢ ، إلى ٣٩ في عام ١٩٧٦ إلى أن الاقتصاد لم يكن الفيصل الأساسي في هذه المعركة ، فنظرا لاحتلاله موضع الصدارة في كافة الانتخابات المتتالية من ناحية ، والانحياز النفسي

احتمال وصول الحزب الشيوعي في إيطاليا إلى الحكم ، ومساندتها بريطانيا في نطاق الاقراض الدولي ، وكذلك بالنسبة للبرتغال . بالإضافة إلى موقفها من الاوضاع في جنوب القارة الأفريقية ، ومكانة الإرهاب . حتى صادرات الأسلحة ومحطات الطاقة النووية ، كلها أمثلة واضحة عن تركزها في موقع « القوى المؤثرة » ، ليس على الصعيد الأوروبي فحسب ، وإنما تتلمس طريقها إلى هذا الموقع - أيضا - على صعيد التحالف الغربي ، وفي المجال الدولي .

وتهدف هذه الدراسة ، إلى تتبع دور « المانيا الاتحادية » على صعيد العلاقات الدولية ، خلال الفترة منذ تولي هلموت شميدت مهام منصبه في ١٦ مايو ١٩٧٤ ، في أعقاب استقالة « فيلي برانت » ، حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، إذ أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في الثالث من أكتوبر من العام الماضي ، عن استمرار تحالف الاشتراكيين والاحرار ، برئاسة « شميدت » لمدة أربع سنوات أخرى .

وموضع اهتمامنا بهذه الفترة - على قصرها - ينبع من طبيعة التطورات السريعة التي شهدها العالم ، واتسامها بتشاكك أحداثها ذات الصبغة الاقتصادية بالدرجة الأولى « من أزمة الطاقة ، إلى الحوار بين الشمال والجنوب ، ثم متاعب التضخم والركود العالمي » ، مما يقتضى ضرورة استعراض مواقف « بون » ، بوصفها قوة اقتصادية راسخة إزاء هذه الأحداث وكيف توهبتها في سياستها الخارجية .

ومع تعدد الكتابات ، وتنوع الدراسات التي تناولت باستفاضة « المانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية » ، من الهزيمة .. إلى التقسيم .. وباعتبارها المسرح الأساسي لسياسة الحرب الباردة ، ووجود نفس القدر من الاهتمام والاستفاضة في تناول دور « المانيا الاتحادية » في ظل سياسة الانفتاح على الشرق ، لما ارتبط بها من نتائج إيجابية على صعيد « الانفتاح » في القارة الأوروبية ، والتي ظلت لسنوات ، معلقة بهيكل الرعب النووي ، خشية حدوث مواجهة بين الدول الأربع ، تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة .

الجدول رقم (١)
توزيع المقاعد في مجلس النواب الألماني الاتحاد (البونستاج)
منذ ١٩٤٦ - ١٩٧٦ (بالنسبة للحزب الرئيسي)

الحزب	١٩٤٦	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٦
المسيحي الديمقراطي	١١٥	١١١	٢١٥	١٩٢	١٩٦	١٩٣	١٧٧	١٩١
المسيحي الاجتماعي	٢٤	٥٢	٥٥	٥٠	٤٩	٤٩	٤٨	٥٣
الاشتراكي الديمقراطي	١٣١	١٥١	١٦٩	١٩٠	٢٠٢	٢٢٤	٢٣٠	٢١٣
الديمقراطي الحر	٥٢	٤٨	٤١	٦٧	٤٩	٣٠	٤١	٣٩

The Bulletin I4,9,I976 &6,I0;I976

القومي ، فقد زادت الصادرات بنسبة ١١٥ في المائة مقابل ٩ في الولايات المتحدة .

١ - أهمية قطاع التصدير :

وقولنا بأن زيادة صادرات ألمانيا الاتحادية خلال عام ١٩٧٦ ، كان بمثابة طوق النجاة الذي تشبثت به الحكومة الائتلافية ، ليس موضع مبالغة . ومصدر هذا القول نقطتان أساسيتان ، أحدهما خاصة بحجم العمالة التي تتدرج في قطاع التصدير ، والثانية خاصة بدور التجارة الخارجية في رسم السياسة الخارجية لألمانيا الفيدرالية «٥» .

أ - وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، نجد أن ٤ ملايين عامل ، أو بما يعادل ١٧٤ في المائة من إجمالي القوة العاملة ، يندرجون تحت قطاع التصدير . وبالتالي فإن أيةذبذبة سلبية أو إيجابية في هذا القطاع ، تترجم على الفور في أوامر الإنتاج والتشغيل ، إلى جانب تحجيم الاستثمارات وفرص التشغيل . ويلاحظ أن هذه العمالة تعد من أمهر وأعلى درجات الكفاءة ، طبقا لتوزيعها في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة : المتاجم ١.٢٠٠.٠٠٠ المعنادن ١٥٣.٠٠٠ المنسوجات ١٥٣.٠٠٠ الحديد

الذي حققته بون في خضم الركود العالمي للاقتصادات الصناعية من ناحية أخرى ، تقاربت الفجوة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة . وأصبح المسرح السياسي والحزبي في ألمانيا الاتحادية ، أقرب إلى الوسط ، لا يمين بارز ، ولا يسار واضح . ومن ناحية أخرى ، نجد أن سياسة الانفتاح على الشرق التي استقطبت تأييد الناخبين الألمان عام ١٩٧٢ ، قد خبت جذوتها ، بعد أن رفعت «ميلي برانت» إلى القمة ، ثم أطيح به من منصبه .

وقد كان من أهم الأسباب التي أدت إلى التقليل من حدة «الاقتصاد» «كبد» في المعركة الانتخابية ، وعلى الرغم من ارتفاع البطالة التي تجاوزت ٩.٠٠٠.٠٠٠ متعطل «٤» ، أن الاستثمارات تزايدت بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ١٩٧٥ ، بينما لم تتجاوز النسبة في الولايات المتحدة واليابان ٥ ، ٢ في المائة على التوالي ، كذلك ارتفع الناتج القومي الحقيقي بنسبة ٦ في المائة . ولكن «الصادرات» تعد بصفة أساسية ، الميزان الذي كان معلقا به مصير الحكومة الائتلافية خلال الانتخابات الأخيرة ، والذي استطاعت عن طريقه النجاة من مأزق الانتقال إلى المعارضة . ومن هنا تبرز أهمية التجارة في تنفيذ أهداف الاقتصاد

German International, October, 1976: p. 16-17

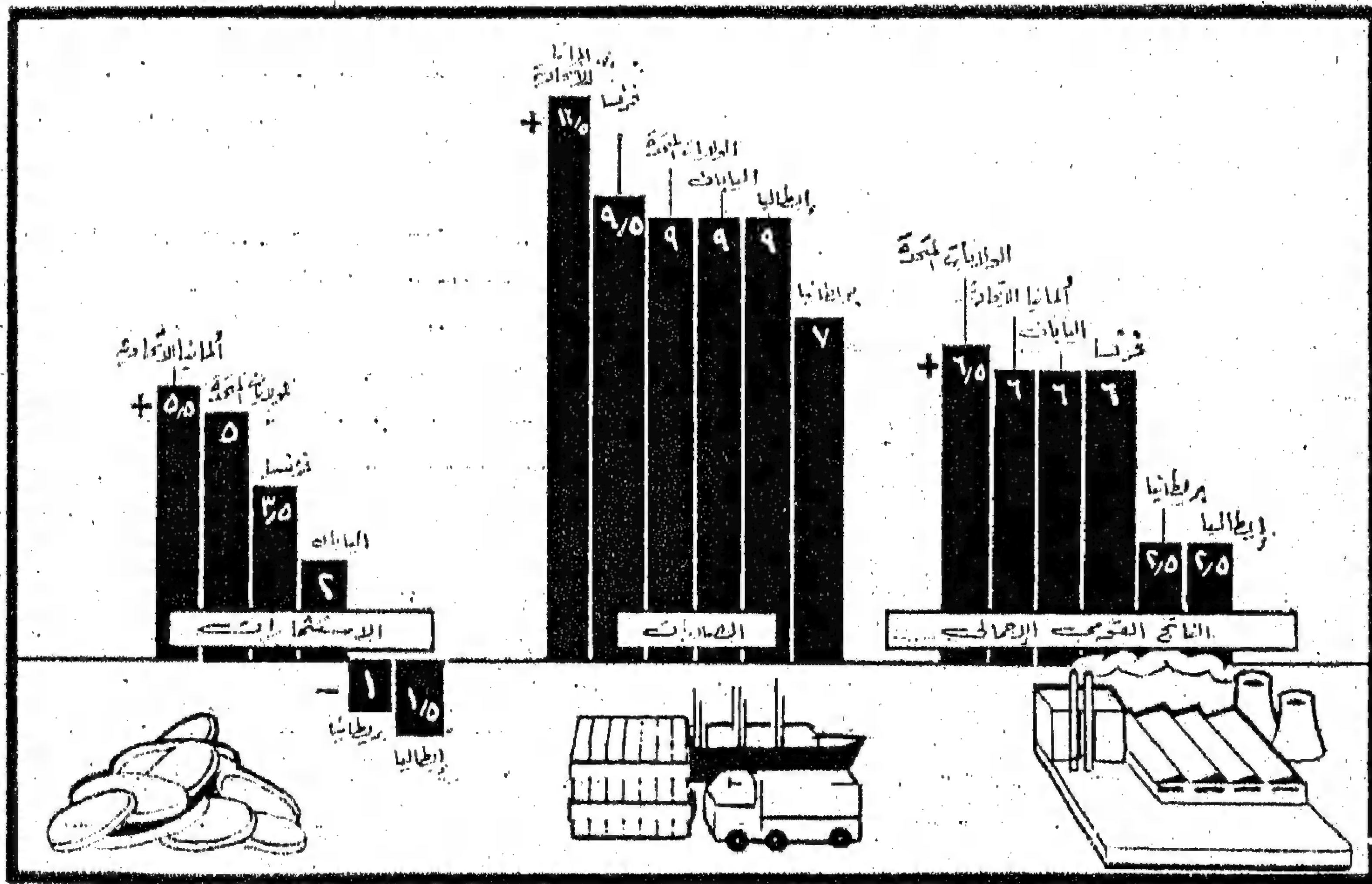
[٤] نشر معهد DIW للأبحاث الاقتصادية ، أنه خلال عام ١٩٧٥ بلغت قيمة الصادرات ٢٦١.٥٠٠ مليون مارك منها ٢١٣.٩٠٠ مليون صادرات صناعية وتساعدت أرقام العمالة المتصلة بالقطاع من ٤٨٠ إلى ٤٤٥ ، ٤٥٠ مليون على التوالي خلال ٧٢ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالي . وخلال الفترة من [١٩٦٢ - ١٩٧٢] زادت قيمة الصادرات من ٥٣.٠٠٠ مليون مارك إلى ١٤٩.٠٠٠ مليون . بينما زادت قيمة الصادرات في عام ١٩٧٥ بنسبة ٥ في المائة عن عام ١٩٧٢ ونفس مستوى الأسعار ، وبما يعادل ٢ في المائة بأسعار ١٩٦٢

٢٣٠
٢٠٤٠٠٠ ، الزراعة ٢٥٢٠٠٠ ، التجارة
٢٥٤٠٠٠ ، الكيماويات ٣٠٩٠٠٠ ، السيارات
٣٣٥٠٠٠ ، الأليكترونات ٤٣٤٠٠٠ ، الهندسية
٦٦٢٠٠٠

واهتمام سانع القرار السياسي الألماني
في «بون» كما سنشير فيما بعد ، بقطاع
التصدير ، وكذلك «سخونة» هذا القطاع في إطار
الاقتصاد ككل في مجال الصراع الحزبي ، ينبع من
عدة اعتبارات اقتصادية محضة ، ولكنها ذات
ارتباط بالعوامل الديمغرافية .

— فمن الأمور المسلم بها ، أن الاقتصاد
الألماني ، باعتباره سوقا استهلاكية ، قد تشبع ،
وبالتالي فإن قدرته على استيعاب مقادير اضافية
من الانتاج ، تعد محدودة للغاية . ومن ثم يكون
فتح أسواق جديدة ، هو المنفذ الأساسي لتصرف
الكميات المتعاطمة ، والأنواع الجديدة من
الانتاج .

— يضاف الى ما سبق ، أن ألمانيا الاتحادية —
متفقة في ذلك مع الاتجاه العام السائد في الدول
المتقدمة صناعيا ، وبخاصة الأوروبية — في تنازل
مستمر في عدد سكانها الذين يتوقع انخفاضهم الى
حوالي ٥٤٥ مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٠ ،
ومع حلول القرن الحادي والعشرين ، سيصل
عددهم الى ٢٥ مليون تقريبا ، وما يرتبط بذلك من
تعقيدات اجتماعية واقتصادية «٦» . ومن هنا
نجد السبب وراء معارضة كل من المعارضة ،
متضامنة مع قضاة المحكمة العليا ، والكنيسة
الكاثوليكية لقانون «إباحة الاجهاس» الذي
تقدمت به الحكومة الائتلافية «الحزب الديمقراطي
الاشتراكي» والديمقراطي الحر» . ذلك انه من
وجهة النظر الحزبية والدينية ، ينطوي السماح
بهذا العمل ، على جانب كبير من الأهمية السياسية
خلال العقد القادمين .
وأخيرا وليس آخرا ، فإن الصادرات الألمانية
المتعاطمة ، هي السبب الأساسي في تعاضم احتياطي



تقديرات عام ١٩٧٦ مقارنة بعام ١٩٧٥

مع تصور نموها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن زيادة أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة ، أصبح الاتصال بين أجل مد « النفوذ » الى العالم الثالث ، من اجلات الجديدة للنشاط الدبلوماسي « لبون » ، مع تعظيم أهمية الدبلوماسية المتعددة « (٨) » .

ـ أما رؤية الدبلوماسية الألمانية لدول العالم ، كما تعكسها هذه اللجنة ، فهي قائمة على أسس اقتصادية محضة ، إذ تنقسم الى الدول المتقدمة صناعيا في أوروبا وخارجها ، ثم الجزء المتبقى من الدول الأوروبية ذات المستويات المتوسطة ، في التطور الاقتصادي . وتأتي بعدها الدول التي ينتمى فيها قطاع التجارة على التنمية للدولة « الدول الاشتراكية بصفة خاصة » ، وأخيرا بقية دول العالم . وطبقا لاسس التقسيم السابقة ، يترأخ نشاط الدبلوماسية الألمانية الاتحادية ، ابتداء من متابعة السياسة الاقتصادية الشاملة لهذه الدولة ، وعلاقتها في هذا المجال على الصعيدين الثاني والمتعدد ، والعمل على حماية المصالح الألمانية عن طريق استمرارية الاتصال بصانعي الرأي العام المحلي من ناحية ، ومراكز اتخاذ القرار من ناحية أخرى حتى استخدام المساعدات الألمانية كأداة أساسية في تنفيذ السياسة الخارجية الألمانية ، على شريطة أن تكون سياسة الدولة المضيفة الألمانية ، تتفق ومفاهيم السياسة الألمانية لالمانيا الفيدرالية . . . وبين هذين البعدين ، تتراوح السياسات الألمانية تجاه دول العالم .

وسيتضح لنا بجلاء ، التطبيق العملي لهذه المبادئ العامة ، من واقع استعراضنا لسياسة الانتشار الاقتصادي ، وفتحات تدعيم النشاط والتأثير السياسي بين « لبون » وعواصم العالم ، سواء داخل التحالف الغربي ، أو في دول الجوار الشرقي ، أو جسور الاتصال بعواصم العالم الثالث ، في النقاط القادمة .

٢ ـ زهدف الاستثمارات الخارجية :

وامتدادا لأهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد في السياسة الخارجية ، تأتي الاستثمارات الخارجية

بون ، الذي قدر بحوالي ٨.٠٠٠ مليون مارك خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٦ « حوالي ٢٥ بليون دولار في أبريل ١٩٧٦ » .

ب ـ أما النقطة الثانية الخاصة بأهمية التجارة الخارجية ، فتتصرف من تقسيم اللجنة « Her Worth » التي تشكلت في عام ١٩٦٨ من جانب « فيلي برانت » ، إبان توليه منصب وزير الخارجية - برئاسة السفير الألماني السابق لدى بريطانيا - لدول العالم الى أربع مناطق رئيسية ، طبقا لدرجة النمو الاقتصادي الذي حققته ، والقواعد التي تحكم التجارة الخارجية لهذه الدول « (٧) » .

وبالنظر الى تشكيل هذه اللجنة - قبل استعراض تقريرها - نلاحظ أنها على الرغم من تحديد هدفها الأساسي في تطوير مسار السياسة الخارجية الألمانية ، إلا أنها لم تشمل من العاملين في القطاع الدبلوماسي سوى رئيسها ، بالإضافة الى عضو ، مقابل ثلاثة أعضاء ممثلين للأحزاب السياسية الثلاثة ، وعضو عن الصناعة ، ثم التجارة ، وأربعة عن الخدمات المدنية ، وعضوين أكاديميين .

ـ ويستشف من تقرير هذه اللجنة الذي قدمته في عام ١٩٦٩ ، أن السياسة الاقتصادية لالمانيا الاتحادية بأبعادها المختلفة « تجارية ، أو مساعدات انمائية ، أو قروض مالية » تجاه العالم الخارجي ، كانت محكومة بتطورات السياسة الخارجية من ناحية ، وتطورات العالم سياسيا واقتصاديا من ناحية أخرى .

فخلال الخمسينات ، كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية ، يقوم على « استعادة الثقة في النوايا الحسنة لالمانيا ، وفتح الأسواق العالمية أمام الصناعة الوطنية ، الى جانب دفع التعويضات التي كانت بمثابة الهدف الرئيسي للتقاضي لهذه السياسة » .

« وبحلول الستينات ، وما صاحبها من حدوث استقطاب في موازين القوى على الصعيد العالمي ، وتعظيم حركة الاستقلال بين المستعمرات السابقة ،

الى ١٩٧٥ . فبعد أن كانت ٨٥ في المائة، وصلت الى ١٦٨ في المائة . وبهذا تضاعفت الاستثمارات المحلية ، نجدد الاستثمارات الخارجية ، تضاعفت من ٢٠.٢ الى ٣٣.٥ ألف مليون مارك .

- ومع تزايد أهمية الاستثمارات الخارجية من جانب الصناعة الألمانية ، هناك سمات أساسية تتميز بها هذه الاستثمارات ، وتبرز في هذا النطاق ، منها تغليب اعتبارات المصلحة الخاصة لها ، على أية اعتبارات أخرى ، وبغض النظر عن احتياجات الأسواق والصناعة في الدول النامية « ١ » ، ذلك أن ١١ دولة ، تمتص ٨٠ في المائة من هذه الاستثمارات . وتأتي في مقدمة هذه الدول : الولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب حوالي ١٤ في المائة ، تليها فرنسا ، أي أن الاستثمارات تذهب بالدرجة الأولى الى الدول المتقدمة اقتصاديا بالدرجة الأولى ، أو الدول ذات الأسواق المتسعة ، ومعدلات النمو الصناعي المرتفعة « مثال البرازيل » .

وبصفة عامة ، لوحظ من واقع دراسة المعهد الألماني لالبحاث الاقتصادية ، أن هذه

الألمانية الاتحادية ، والتي تعكس من جهة ، الزحف المضاد أمام الاستثمارات الأجنبية ، التي كانت تجرم في هذه الدولة ، مرتعا خصيا لها خلال الخمسينات والستينات ، ثم انقلبت الآية منذ السبعينات بصورة حادة . كما أنها تعكس من جهة أخرى ، عمق الحافز والدافع الذي تستند اليه ألمانيا الاتحادية ، لتعظيم أهمية قطاع الصادرات . حيث ارتفع اجمالي الاستثمارات الألمانية في الخارج من ٥٠٠ مليون مارك عام ١٩٧٤ الى ٢٠٠ مليون في عام ١٩٧٥ ، كما يبلغ اجمالي الشركات الألمانية الاتحادية التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في أنشطة اقتصادية في حوالي مائة دولة من العالم ، ١١٠٠ شركة . وقد بلغ صافي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات منذ عام ١٩٥٢ ، حتى نهاية ١٩٧٥ ، أكثر من ٢٠٠٠ مليون مارك « ٩ » .

ويتضح من الجدول رقم « ٢ » مدى الطفرة التي تحققت في الاستثمارات الخارجية للصناعة الألمانية ، مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية لنفس هذه القطاعات ، إذ أن نسبة الأولى الى الثانية ، زادت ثلاثة أمثال على مدى الفترة من عام ١٩٧٠

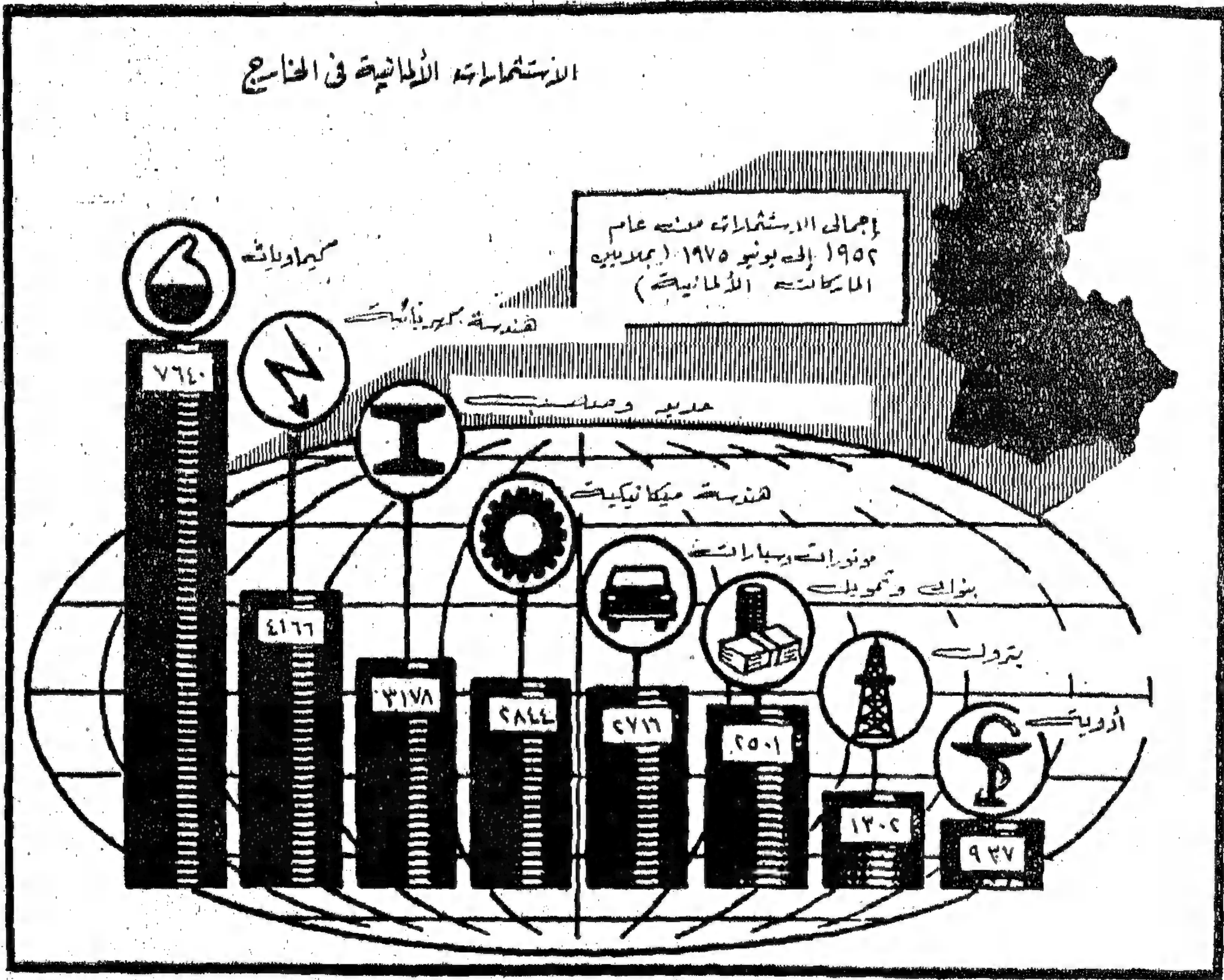
جدول رقم (٢)

الاستثمارات المحلية والخارجية
للصناعة الألمانية (ألف مليون مارك)

السنة	صافي الاستثمارات المحلية (١)	صافي الاستثمارات الخارجية (٢)	نسبة (١) / (٢)
١٩٦٣ - ١٩٧٠ (المتوسط السنوي)	٣٤٨٠٠	٢٠٢٠	٥٨
١٩٧١	٥٩٣٥٠	٢٦٧٠	٤٥
١٩٧٢	٥٢٧٦٠	٢٨٢٠	٤٩
١٩٧٣	٥٥٢٣٠	٥٦٤٠	١٠٠
١٩٧٤	٤٠٦٢٠	٤٥٣٠	١١٢
١٩٧٥	٣١١٣٠	٥٢٣٠	١٦٨

German International , October , 1976

المصدر :



بحماية المؤسسات المستثمرة - من طريق توقيع الاتفاقيات الثنائية ، من أجل اقرار الحماية المتبادلة للاستثمارات بين بون والدول الأخرى « ١١ » .

والى جانب سوء اتجاهات الاستثمارات الخارجية ازاء دول العالم الثالث ، هناك ملحوظة أخرى ، تتعلق بتوزيعها بين القطاعات الصناعية المختلفة ، فيما بين ١٩٥٢ ، يونيو ١٩٧٥ :

الكيمويات ٧٦٤٠ ، الصناعات الكهربائية ٤١٦٦ ، الحديد والصلب ٣١٧٨ ، الهندسة الميكانيكية ٢٨٤٤ ، السيارات ٢٧١٦ ، البنوك ٢٥٠١ ، البترول ١٣٠٢ ، الدوائية ٩٣٧

الاستثمارات ، تتركز في الدول التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٤٠٠ دولار ، وأن تكون قدرات هذه الدولة ، ليس مجرد الانتاج ، وانما أيضا استهلاك هذه المنتجات أيضا . وقد عبر عن ذلك رجال الأعمال الألمان بقولهم « انه حالما ينجحون في اقامة مصنع كامل في الدولة الأجنبية ، يكون واجبهم الرئيسي ، تشجيع الطلب على منتجات الشركة الأصلية أو الام ، القائمة في ألمانيا الاتحادية » . أما الدول النامية ذات الثورة في المواد الأولية ، وذات الحظ الضئيل في معدل النمو ، والاكثر احتياجا الى هذه الاستثمارات ، فلا تستفيد منها . وقد تلاقى هذا الاتجاه مع رغبة الحكومة في ألمانيا الاتحادية في التخفيف من الاعتماد على الصادرات . ومن هنا كان الاهتمام

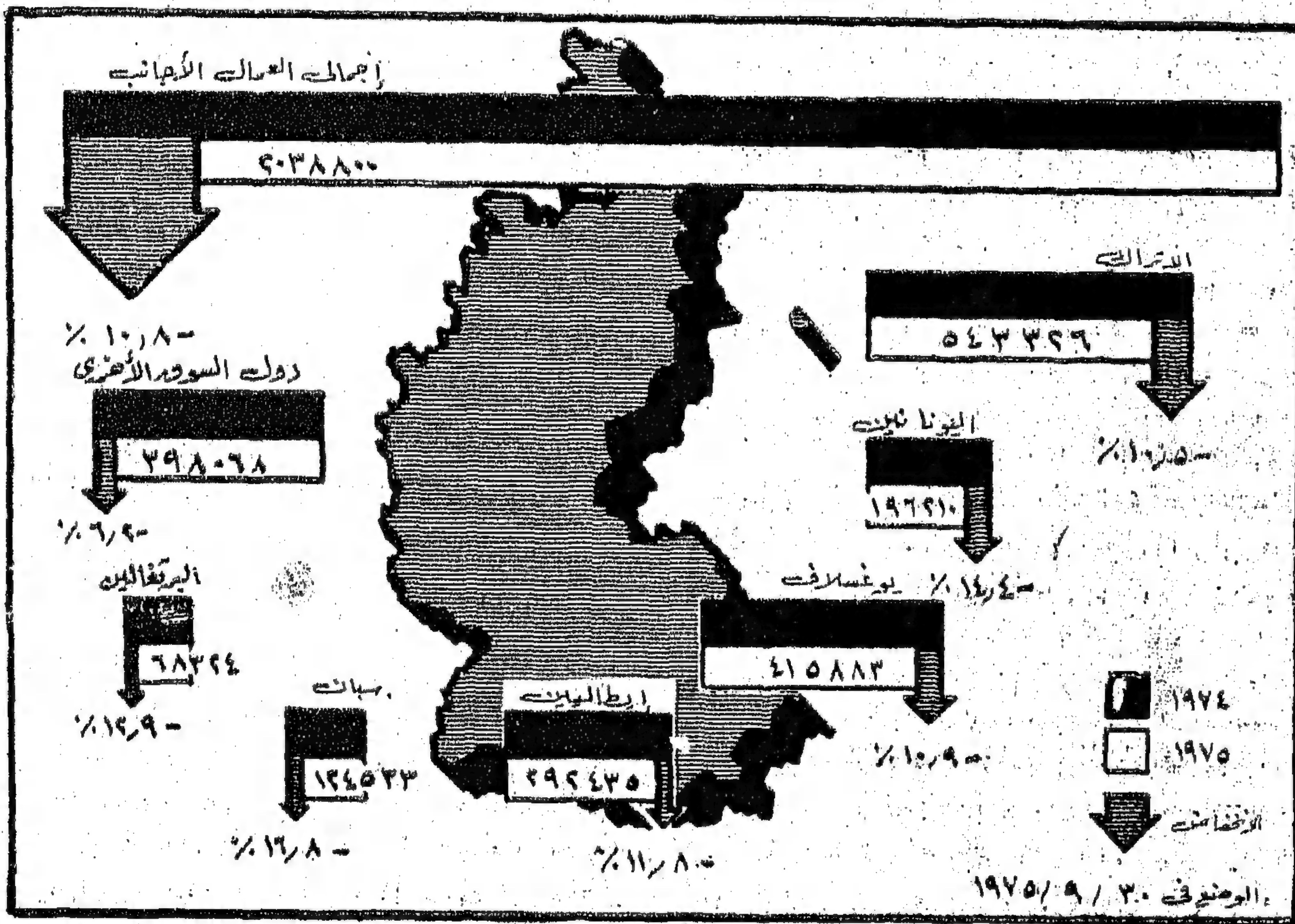
٣ - العمالة الأجنبية :

ألمانيا الاتحادية ، فبينما كان عددهم مليون عامل في نوفمبر ١٩٦٩ ، نجده قد وصل إلى ٢٦ مليون في سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد كانت هذه العمالة موزعة « أبان أقصى ارتفاع لها » على أساس ٢٥ في المائة من تركيا ، ٢٠ في المائة من يوغوسلافيا ، ١٤ في المائة من إيطاليا ، ١٠ في المائة من اليونان ، ٦ في المائة من أسبانيا ، ٣٥ في المائة من البرتغال ، والنسبة الباقية جنسيات متنوعة .

أكثر المتضررين من هذا القرار ، ويشكلون وبالتالي عقبة أمام اقتصادياتهم المحلية الوطنية ، أزاء إمكانية استيعابهم من جديد في سوق العمل ، وبالتالي كان ذلك موضع نقاش بين « بون » والعواصم المعنية .

وتعد العمالة الأجنبية بمثابة مؤثر اقتصادي آخر ، تتجاوز أبعاده حدود القرارات الداخلية ، لتصل إلى السياسة الخارجية الألمانية . فعلى سبيل المثال كانت للقرارات المتعلقة بفرض القيود على حجم العمالة الأجنبية في الولايات الألمانية ، والتي سرت ابتداء من أبريل ١٩٧٥ « ١٢ » ، ردود فعل من جانب العديد من الدول غير الأعضاء في السوق الأوروبية من جهة ، وكذلك رجال الصناعة الألمان أو المستثمرين الأجانب في ألمانيا الاتحادية من جهة أخرى . فلماذا ؟

إن الرد على الشق الأول ، يتمثل في الاتجاه التصاعدي الذي أخذته أعداد العمالة الأجنبية في



نقل عدد العمال الأجانب في ألمانيا الاتحادية

[١٢] بلغ حجم العمال الأجانب أكثر من ٦٪ من حجم العمالة الكلي ، يحق للولاية الامتناع من قبول عمال أجانب . وإذا وصلت النسبة إلى أكثر من ١٢٪ يكون التفضي تلقائياً .

البرلماني لشؤون العمل ، الاولوية عن العمال الاجانب القادمين من خارج نطاق الدول التسع . يضاف الى ما سبق ، احتمال اتساع نطاق السوق الاوروبية ، لتضم كلا من تركيا واليونان ، وكذلك اسبانيا والبرتغال . وهذا يعنى مليون عامل جديد ، بالاضافة الى اكثر من اربعة ملايين عامل وعائلاتهم فى ألمانيا الاتحادية حاليا . ونظرا لارتفاع معدل المواليد بين هؤلاء ، على عكس الاتجاه السائد فى البلاد ، تكون الدولة مكلفة بتوفير ٤٠٠٠٠٠ فرص عمل جديدة ، مما يتطلب بدوره معدلا للاستثمار لا يقل عن ٨ فى المائة سنويا «١٢» ، والخوف من التوترات الاجتماعية التى قد يسببها هؤلاء العمال المتمركزون فى مجال الخدمات الاساسية فى المدن والعواصم .

وخاتما نشير الى قول لجنة اصلاح السياسة الخارجية الالمانية الاتحادية « ان تقوية وتدعيم نفوذ ألمانيا فى العالم المعاصر ، يعتمد على القوة الاقتصادية بالدرجة الاولى ، اذا لم يكن اكثر اهمية من القوة العسكرية » .

ثانيا : محور بون - واشنطن

بين التفاعل والتنافس

فى السابع والعشرين من اكتوبر ١٩٧٦ اى بعد اعلان نتائج الانتخابات العامة فى ألمانيا الاتحادية ، أجرى معهد فيكرت الالمانى «Wickert» لاستطلاع الرأى العام ، استطلاعا حول « اكثر دولة صديقة من حيث الاهمية بالنسبة لألمانيا الاتحادية » ، فجاءت نتيجته ٦٦ فى المائة الى جانب الولايات المتحدة ، تليها فرنسا ١٨ فى المائة ، ثم بريطانيا ١٣ فى المائة ، ثم الاتحاد السوفيتى ٣ فى المائة .

وقد تكون هذه النتيجة مجرد تحصيل حاصل ، والاشارة اليها ، لا يعدو كونه تقرير حقيقة قائمة لا تحتاج الى تأكيد ، لانه بغض النظر عن اية تغيرات تحدث فى البيت الابيض ، فان ذلك لا يعنى على حد تعبير «كلادس» بولينينج «المتحدث الرسمى لبون» التأثير ولو بصورة طفيفة فى العلاقات بين الدولتين ، كما ان استمرارها امر مضمون بصورة مطلقة .

اما الشق الثانى ، فيتمثل فى قول احدى المجالات الالمانية «١٣» حول اهمية العمالة الاجنبية فى الاقتصاد الالمانى « والحقيقة التى يعتمد دائما عدم نولها ، هى المتعلقة بكون العمال الاجانب ، يقومون فى الغالب ، بالاعمال التى يفضل الالمان تجنب القيام بها ، والتى تتسم بانخفاض اجرها ودرجة المهارة المطلوبة فيها ، وبصفة عامة ، الاعمال التى توصف بأنها « قذرة » . ومن هنا نجد ان ٩٠ فى المائة من هؤلاء العمال القادمين ، لا يملكون مهارات ، كما انهم اقل من ٣٥ سنة ، وهى السن التى تفضلها معظم المنشآت لامتناع الطاقه البشرية العاملة » .

ومن هنا ايضا ، وفى ظل الاحتمالات المتزايدة للانقراض الاقتصادى ، اثبتت قضية مغبة ابعاد العمال الاجانب ، بالنسبة للاقتصاد الالمانى الاتحادى ، فعلى سبيل المثال ٩٥٠٠ من عمال شركة فورد اجانب من خارج السوق الاوروبية المشتركة ، منهم ٨٠٠٠ من تركيا بمفردها .

يضاف الى ما سبق ، عامل ديمغرافى ، يتمثل فى ارتفاع نسبة الزواج بين العمال الاجانب والالمانيات ، اذ كانت النسبة ٤ فى المائة عام ١٩٦٠ ، ووصلت الى ٩ فى المائة عام ١٩٧٤ ، او ما يعادل ١ : ١١ بالنسبة لعدد الزيجات التى تتم فى ألمانيا الاتحادية بصفة عامة ، ومن ثم يكون وجود العمال الاجانب اقتصاديا ، عنصرا ايجابيا فى المدى القصير كقوى انتاجية ، وفى المدى الطويل كعامل مؤثر فى مواجهة التنافس السكاني .

واذا كانت العمالة الاجنبية ، تمثل ذلك القدر من الاهمية بالنسبة للاقتصاد الالمانى ، فلماذا اتخذ القرار السابق ؟

ان الرد على هذا التساؤل ، يبرز على الفور الطبيعة المتشابكة للعوامل السياسية وتلك الاجتماعية المتضافرة مع الاقتصادية . ففى ظل الاتفاقية الموقعة مع بولندا يتوقع نزوح ما يقرب من ١٢٥٠٠٠ نسمة على مدى السنوات الاربع القادمة . وهؤلاء يجب ان تكون لهم ، من وجهة نظر «هيرمان بيسشفورت» سكرتير الدولة

الا أنه لابد من الإشارة الى أن وجود « هلموت شميديت » في منصب المستشارية ، على الرقم من انتماؤه الى الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، كان له من قوة الدفع لهذه العلاقات ، ما ينشأه في كثير من ملامحه مع فترة تولي « كونراد أديناور » منصب المستشارية ورئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي ذي العلاقات الوثيقة مع واشنطن ، والتي كانت بمثابة شهر عسل طويل ، امتد طوال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٣ ، ثم أعقبها فترة من الركود في أهمية دور بون « إبان تولي إيرهارد ثم كيسنجر » ، ثم جاء برانت بريح جديدة .

وموضع هذا التقارب الشديد ، يعزى الى عوامل متعددة ، قد تكون بحكم تولي « شميديت » مناصب وزارية سابقة « المالية ، والدفاع » ، وهي مجالات ذات اهتمام مشترك بين الدولتين ، على صعيد التحالف الغربي ، والتوجيه والتأثير في الاقتصاد الدولي الحر . ومن ثم كان للاتصالات السابقة أثرها في خلق التفاهم والثقة الشخصية التي أشار اليها « شميديت » نفسه ، في مجال حديثه عن أثر هذه الثقة بينه وبين الرئيس السابق « فورد » ، وكذلك بين « هنري كيسنجر » ونظيره الألماني الفيدرالي « جينشر » ، اذكاء روح التعاون والتقارب الشديد بين الدولتين « ١٤ » .

ولا شك أن انتماء « شميديت » الى الجناح اليميني في الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، بالإضافة الى اهتمامه الاساسي بالتعامل مع « الموضوعات » ذات الصبغة السياسية العامة ، بمنأى عن تكميل نفسه بقيود حزبه ، أو ارضاء أجندته ومجموعاته المختلفة ، كحل له المناخ الملائم لتوثيق العلاقة بين الدولتين ، والتي كانت قد تعرضت لسحابة من الشك ، إبان الايام الاولى لمبادرات « فيلي برانت » تجاه الشرق . Ostpolitik فعلى الرغم من وصف برانت سياسته الجديدة بأنها « محاولة للحاق بالركب محسوب » ، إذ أن لكل دولة من حلفائنا علاقات طبيعية مع الكتلة الشرقية ، وبدرجة اكبر مما نتمتع نحن « ، إلا أن الدوائر الغربية ، وفي مقدمتها واشنطن ، كانت تتوجس خيفة من تضائل نفوذها لدى « بون » ، أو توقيع معاهدة على غرار « اتفاقية رابالو » مع الاتحاد السوفيتي . وإذا كانت هذه السياسة ، قد ظلت بعد ذلك مباركة الحلفاء الغربيين ، وتوجت

بعقد مؤتمر الامن الاوروبي في صورته الموسعة «شاملا كندا والولايات المتحدة الامريكية» ، إلا أن اطلاق هذه السياسة ذاتها «برانت» عن منصبه ، ثلاثت مع الاتجاه اليميني « لشميديت » ، ونظرتة غير الايديولوجية للانفتاح على الشرق ، مبلورة التقارب الشديد في العلاقات بين بون واشنطن .

وعلى مدى الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ - ١٩٧٦ » حيث بدأت بتولي هلموت شميديت منصبه في مايو من العام الاول ، وانتهت بتولي « جيمي كارتر » منصب القادم الجديد الى البيت الابيض الامريكي ، كان هناك من نقاط التقارب السياسي ما يتلاءم ويتفق ومقتضيات التحالف الغربي عامة ، وطبيعة العلاقات بين الدولتين خاصة . بيد أنه كان هناك من نقاط التنافس في المجال الاقتصادي ، ما يمكن أن تنعكس آثاره على السنوات القادمة ، وبخاصة في ظل المواقف الاولى التي أعلنها الرئيس كارتر فيما يتعلق بها ، وهو ما سنتناوله في موجز سريع .

[١] التقرب السياسي والعسكري :

برزت خلال العامين الماضيين ، من المفاهيم والمشاكل الدولية ، ما يعتبر مجالات جديدة ، مارست فيها واشنطن وبون ، اختبارات التأكيد لطبيعة العلاقة الخاصة بينهما في المجال السياسي .

● فيالنسبة لسياسة الانفتاح على الشرق « Ostpolitik » ، ومع التسليم مقدما باختلاف المنطلق الايدلوجي بين « شميديت » و « برانت » إلا أن هناك اتفاقا مع وجهة النظر الامريكية ، التي كان يمثلها « هنري كيسنجر » ، وبخاصة بأن الزعامة الحالية في الكرملين ، ليس فقط متقدمة في السن ومحافضة ، ولكنها تتميز أيضا بكونها أقل استعدادا للأقدام على انتهاج سياسة أكثر ايجابية ، أو ذات طبيعة بناءة تجاه الغرب .

وبصفة عامة ، يمكننا تلخيص موقف « شميديت » ازاء هذه السياسة ، بأنه ذو شقين : أحدهما حذر ، والآخر محافظ . أما الشق الاول ، فنفس تبلور في انصهار مفهوم « Ostpolitik »

دوليا وجزء منها في إطار العلاقات الثنائية بين الجانبين . وبالنسبة للشطر الاول ، فقد كان موضع قلق شديد من جانب الرئيس الأمريكي السابق « نيكسون » اذ رأى في سياسة « Ostpolitik » تهديدا لنفوذ الغرب والحلفاء اذ « بون » في البداية ، بيد أنه عندما قدمت الأخيرة من امارات ودلائل التطهر وصدق النوايا ازاء حلفاءها الغربيين ، رأى الرئيس السابق ، ان مخاطر الحرب قد تضاعفت ، بينها المنافسة الاقتصادية قد تزايدت ، فاصدا بذلك العلاقة بين الولايات المتحدة ومجموعة السوق الأوروبية « ٢٠ » .

وقد كانت رؤية « نيكسون » في هذه الاونة - عام ١٩٧١ - صادقة بدرجة كبيرة اذ سرعان ما تلاحت الاحداث ، وشهد العالم الركود الاقتصادي الذي كان مجالا لصراعات متعددة في الصناعات ، بل والمنتجات الزراعية بين الطرفين ، والأمثلة متعددة في هذا الصدد ، « فول صويا » سياسة الاغراق من جانب الدول الأوروبية بالنسبة لصادراتها من السيارات ومنتجات الصلب الى السوق الأمريكية . . حتى الاحذية » .

ولكن على صعيد العلاقات الثنائية بين الدولتين ، تبلورت مؤخرا نقاط محددة للمنافسة ، تحيل في وجهها الاخر قوة العملاقين اقتصاديا ، ويتوقع ان تكون بداية حكم الرئيس « كارتر » مسرعا لهذه المنافسة بصورة اوضح ، سواء في مجال السياسة الاقتصادية بصورة عامة ، او في نطاق بعض الصادرات التنافسية .

فبالنظر الى قوة « المارك » المتزايدة مقارنة بالعملات الرئيسية في العالم ، وفي مقدمتها الدولار ، ومع استبعاد « الين » الياباني ، نجد ان هناك ضغوطا مستمرة تهدف الى دفع المانيا الاتحادية الى اعادة تقويم المارك بما يساوي قيمته الحقيقية ، اي على الاقل رفع قيمته بنسبة عشرة في المائة . وقد أوضح المستشار الاقتصادي للرئيس « جيمي كارتر » امام اللجنة الاقتصادية للكونجرس في فبراير ١٩٧٧ ، ان هذا الاجراء امر لا مفر منه ، سواء بالنسبة لحكومة « بون » او « طوكيو » مع ضرورة انتهاز الاولى سياسة تهدف

وكالمادة دائما ، اتخذ « هنري كيسنجر » نقطة انطلاق بتحريك الدبلوماسية السريع . والذي شهدت المانيا الاتحادية جزءا منه ، فقد التقى في مقاطعة « بافاريا » في يونيو ١٩٧٦ ، وزير الخارجية الأمريكي ، مع رئيس وزراء « جنوب أفريقيا » جون فورستر ، كما ان « بون » شغلت - خلال هذه الفترة - عضوية مجلس الامن ، ومن ثم كانت واشنطن ترى فيها صمام الامن على الصعيد الدولي ، الذي يمكن ان يحول دون صراع دموي شامل في جنوب القارة الافريقية .

اما الدور الذي اختطته « بون » لنفسها ، وبما يكمل الجهود الأمريكية في هذا الصدد ، فهو التأكيد على أهمية المفاوضات والحل السلمي ، باعتبارهما اساسا للتغيير في الوضع الراهن ، وبما يحقق المساواة وحكم الاغلبية الافريقية ، مع الاحتفاظ بحقوق الاقلية . على ان تحدد جنوب أفريقيا وبصورة ملزمة لها ، تاريخ الاستقلال بالنسبة لناميبيا . وان تتولى الامم المتحدة ، الاشراف خلال الفترة الفاصلة بين المرحلتين ، وبذلك يكون موقفها امتدادا للموقف الذي اتخذته المجموعة الأوروبية ، والذي تبلور في البيان الصادر في ٢٣ فبراير ١٩٧٦ .

ويبرز هنا أيضا « دور الاقتصاد » في تزايد قوة « بون » على الصعيد السياسي الدولي ، فقد أبرز وزير خارجيتها « هانز ديتريتش جيتشر » ، ان الحكومات الافريقية ذات الاهتمام « بالحل التفاوضي » والتي لا تستهدف التعايش مع الدول ذات « الحكومات الراديكالية » ، موضع اهتمام من جانب حكومة « بون » التي اخذت في اعتبارها ، توفير وسائل تدعيمها ، بما في ذلك تقوية هيكلها الداخلية ، ومساعدتها على حل مشاكلها الخاصة » .

[٢] التنافس الاقتصادي :

الواقع ان المنافسة الاقتصادية بين بون وواشنطن ، يدخل جزء منها في إطار جانبي خلف الاطلنطي المتصارعين على المستوى الجماعي ،

الى التوسع فى الانفاق العام فى مجالات « رأس المال الاجتماعى » ، لان الانتقاد الاساسى الموجه الى « بون » وكذلك الى « طوكيو » هو انتهاجهما سياسة « افقار الجار » عن طريق التوسع فى الصادرات وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان « بون » تحملت طويلا عبء المضاربات فى الاسواق المالية ضد الدولار ، ولا زال ماثلا فى الازدهان ، قيام البنك المركزى الالماني الفيدرالى بشراء ٨٠٠ مليون دولار خلال يوم واحد « ١٤ يوليو ١٩٧٢ » حتى يدعم الدولار ، ولا يلجأ الى اعادة تقويم المارك

والنقطة الاساسية فى مضاربات العملة الدولية وحروب الدول النقدية ازاءها ، تتلصور - أولا وأخيرا - فى المزايا التجارية على المصنعين الدولى ، التى يمكن ان تحققها دولة على حساب الاخرى . وهذا هو السبب الذى ترفض من أجله « بون » رفع قيمة المارك ، والى جانب هذه الرؤية الاقتصادية المتباينة ازاء الاوضاع العامة ، نجد ان هناك نقاطا محددة للتنافس يمكن ان تسبب شروخا فى العلاقة بين بون وواشنطن فى ظل رئاسة « كارتر » .

صادرات محطات الطاقة النووية :

فى يونيو ١٩٧٥ وقعت المانيا الاتحادية عقدا مع البرازيل تبلغ قيمته ١٠ بلايين مارك ، لامداد الاخيرة بثمانى محطات للطاقة النووية ، الى جانب توفير التكنولوجيا الكفيلة بتشغيلها . بالاضافة الى اتفاقها على تصنيع « البلايونيوم » بالنسبة لايران ايضا ، وان كانت قد رفضت توقيع عقد مماثل مع « جنوب افريقيا » التزاما منها بسياسة ادانة التفرقة العنصرية

وقد اثار العقد الاول حفيظة الولايات المتحدة حدة وكانت موضع مناقشة خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكى « والتر مونديل » لبون مؤخرا . وينبع مبعث المخاوف الامريكية من أن التوسع فى هذه الصادرات يتعارض ونصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التى التزمت بون بأحكامها ، كما أن احتمالات الاستخدام غير

السلمى لهذه الطاقة أو التكنولوجيا مطروحة بالحاح فى ظل انضمام « الهند » الى النووى العالمى ، من خلال المساعدة التى حصلت عليها من الدول الاخرى .

ولكن ما هى رؤية « بون » لهذه الصادرات ؟

يبرز على الفور تشابك الاعتبارات الاقتصادية ، وبخاصة تنمية الصادرات مع تحديد معالم السياسة الخارجية « لبون » لان الامر الاساسى بالنسبة لها ، هو التقليل من اعتمادها على واردات الطاقة من البترول . بحيث تسهم محطات الطاقة النووية بما يعادل ٤٥ فى المائة من الطاقة الكهربائية لالمانيا الاتحادية بحلول عام ١٩٨٥ ، ١٥ فى المائة من اجمالى استهلاك الطاقة بصفة عامة خلال نفس العام ، وذلك مقابل ٢٠ فى المائة على التوالى فى عام ١٩٧٥ .

والاهمية الثانية لبرنامج الحكومة فى مجال الطاقة النووية ، هى توفير فرص عمالة أمام العمال ومن هنا كان التوسع فى عملية الانشاء « من ١٢ محطة تعمل بالفعل ، و ١٢ محطة تحت الانشاء . و ٧ محطات فى مرحلة الدراسة والتخطيط ، بالاضافة الى التصدير ، وذلك على الرغم من اتساع حركة المعارضة الشعبية ، وبروز هذه النقطة كقضية سياسية بين الحكومة والمعارضة ، وكذلك بين السلطات الفيدرالية والمحلية ،

فقد اتضح من دراسة اجريت مؤخرا ، ان عملية بناء محطتين توفر ٧٠٠٠ فرصة عمل . وان تحقيق العمالة الكاملة فى هذا القطاع والتى تصل الى اربعين الف يقتضى ببناء ثمانى محطات قوة سنويا ، تستخدم منها اثنتان او ثلاث محطات محليا . ويذهب الى التصدير المتبقى بعد ذلك « ٢١ » .

فاذا كانت صفقة بون مع البرازيل ، قد كفلت للدولى عشرة آلاف فرصة عمل ، فكيف يعنى التراجع عن هذه السياسة ، التى خصص لها من ناحية اخرى سبعة عشر بليون مارك للأبحاث النووية بالاضافة الى انعكاساتها الايجابية فى المجالات الاقتصادية ؟

ظلالاً من الشك حول صدق « نوايا » بون ، في ألا تحل محل « واشنطنون » في هذا المجال .

وجاءت أنباء الصفقة المعلن عنها مؤخراً بين « بون » و « جاكارتا » والتي تقدر بحوالي مائتي مليون دولار ، والمساعدة العسكرية المقدمة الى اثينا في يوليو ١٩٧٦ ، والبالغ قيمتها ٦٠ مليون مارك والتي سيستخدم جزء منها في شراء معدات عسكرية من إنتاج المانيا الفيدرالية لتؤكد هذا الاتجاه « ٢٢ » .

واذا علمنا أن صادرات « بون » من الدبابة طراز « Leopard I » ، بالإضافة الى الـ ١٥٢ دبابة التي تتفاوض بشأنها مع تركيا ، هي ٦٠ دبابة الى استراليا ، و ١٣٠ الى كندا ، و ١٢٠ الى الدانمارك ، مع وجود ما يقرب من ٣٠٠٠ دبابة من هذا الطراز لدى الجيش الالماني الفيدرالي ، لبدت لنا الصورة بدرجة أوضح ... لقد تغلب العامل الاقتصادي في التحرك الدولي « لبون » ، ولو على حساب المنافسة مع أقرب حلفائها ... الولايات المتحدة الأمريكية .

ان « التحالف الغربي » ذاته ، يشهد حالياً صراعاً صامتاً بين الشركاء في مجال الفوز بصفقة القرن بالنسبة لتسليح حلف الاطلنطي بالدبابات الحديثة ، الكفيلة بمقابلة اتجاه « حلف وارسو » الى تعميم استخدام الدبابة السوفيتية « T72 » ، وهي أحدث أنواع الدبابات المنتجة على الصعيد الدولي .

وينحصر الصراع بين الولايات المتحدة التي تنتج الدبابة « XM-I » ، والمانيا الاتحادية التي تنتج « Leopard II » النموذج المتطور لليوبارد بالإضافة الى منافسة الأخيرة ، أيضاً ، مع بريطانيا فيما يتعلق بنوعية المدفع الذي سيتم اضافته الى أي من الدبابات التي سيتم اختيارها .

وتبدولنا حدة المنافسة ، اذا علمنا ان « الصفقة الاولى » الخاصة بدبابات الحلف ، ستكون حوالى ٣٣٠٠ دبابة ، بتكلفة قدرها ١٥٠ مليون دولار للواحدة من طراز « XM-I » ، و ٢٠ مليون مارك بالنسبة للامانية . بالإضافة الى ثلاثمائة مليون تكاليف تطوير اجمالية للدبابة الأخيرة .

صفقات الاسلحة الاجنبية :

ومن ملامح التغير الذي طرأ على العلاقات بين الدولتين ، والتي ستتضح تراكماته فيما بعد ، نفقات وجود القوات الامريكية في الراين ، من ناحية وصادرات الاسلحة من جانب « بون » الى العديد من دول العالم من ناحية أخرى ، ثم التنافس على الاستئثار بجزء من معدات التسليح لقوات حلف الاطلنطي من ناحية ثالثة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، لم يعد ينظر الى اتفاقيات المقاصة بين بون وواشنطن ، على انها تعاون في نطاق الحلفاء ، وانما نفقات تدفع الى « قوات الاحتلال » وكان هذا المطلب موضع الحاح من جانب الشباب الاشتراكي في حزب « برانت » منذ سنوات ، في ظل التورط الكامل للقوات الامريكية في فيتنام ، بيد أن حكومة « بون » لم تلجأ الى اتخاذ القرار في ظل حكومة « شهيدت » الا نتيجة الاعتبارات الاقتصادية بالدرجة الاولى . وتعظيم الاحساس داخل الدوائر السياسية وكذلك الاقتصادية في « بون » بأنها دائماً تتحمل العبء الأكبر بين شركائها ، في الوقت الذي اسهمت فيه الولايات المتحدة ، عن طريق حربها الباهظة في فيتنام ، وبرامجها الخاصة بالتنمية الحضرية ، التي أدت الى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها ، يقدر بـ ٣٠ بليون دولار الى دفع العالم نحو الخطوة الاولى للتضخم .

وتأتى صادرات الاسلحة من جانب « حكومة بون » لتشكل مجالا اضافيا لامكانية التصادم بين مصالح الدولتين . فبينما كان النزاع على أشده بين واشنطن وانقرة ازاء صفقات الاسلحة الى الأخيرة ، نتيجة تأثير جماعة الضغط اليونانية الامريكية ، نجد أنه تم بالفعل في اغسطس ١٩٧٥ توقيع اتفاقيتين بين « بون » وكل من انقرة واثينا ، تنص لهما هذا الحق جنباً الى جنب .

وجاءت الاتفاقية الموقعة مؤخراً بين تركيا والمانيا الاتحادية ، والمتعلقة بصفقة اسلحة تقدر بـ ١٥٠ بليون مارك ، بينما لازالت اتفاقية الاولى مع الولايات المتحدة والتي تقدر قيمتها بـ ١٣ بليون دولار تتعثر في ظل عدم موافقة الكونجرس لتضفى

[٢٢] بلغ اجمالي ما حصلت عليه اليونان من المانيا الاتحادية في صورة مساعدات عسكرية ٢١٠ ملايين مارك منذ سقوط الحكم العسكري .

كما أن النظام الأمريكي الجديد في مجال الإنذار والدفع — الجسوى « ذو تكاليف باهظة ، تتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار للطائرة الواحدة من طراز بوينج المجهزة بالمعدات الحديثة ، وبالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي تجتازها العديد من الدول الغربية ، يستشف الحذر الذي تشعربه « بون » من احتمال تكفلها بجزء كبير من تكلفة تعميم هذا التطوير .

الاتجاه المضاد لحركة الاستثمارات :

على الرغم من أن الاستثمارات الأمريكية في ألمانيا الفيدرالية تقدر بحوالي ١٦٥٠٠ مارك ، أي بما يعادل أكثر من أربعة أمثال الاستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة ، إلا أن حركة الاستثمارات اتخذت اتجاهها معاكساً لمسيرتها خلال سنوات ما قبل السبعينات . فحتى منتصف الستينات ، لم تكن الاستثمارات من جانب بون ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، تتجاوز ٢٦٠٠ مليون مارك . إلا أنه بحلول عام ١٩٧٤ حدثت الطفرة الكبرى ، إذ زادت خلال ذلك العام بمفرده ، بمقدار ٨٧٥ مليون مارك . وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات في منتصف عام ١٩٧٥ ، وبعد استبعاد الأرباح المعاد استثمارها ٣٨٠٠ مليون . وأصبحت بون تحتل المركز الخامس بعد في سوق الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية « ٢٣ » .

وطبقاً للإحصاءات الصادرة عن غرفة التجارة الألمانية الأمريكية ، هناك مائة وخمسون شركة من ألمانيا الاتحادية ، تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأرباح لصالح الشركات الأصلية في الدولة « الأم » ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انتعاش حركة الاستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة ، أن هناك بعض الصناعات مثل الصناعة الكيماوية ، كان لا يمكن لها أن تدخل سوق المنافسة في الأسواق المحلية الأمريكية ، في ظل الرسوم الحمائية التي فرضتها الأخيرة ، وتتفق مع هذه الرؤية ، وجهة نظر « اتحاد الصناعة في ألمانيا الاتحادية » .

أما الحافز الثاني ، فقد نجم من تقلب أسعار العملات الدولية ، مما أدى إلى زيادة قيمة المارك بالنسبة للدولار الأمريكي خلال عام ١٩٧٦ بمفرده ، بما يقرب من ٧٦ في المائة . وبالتالي في حالة إعادة التقويم للمارك ، بهدف المساواة بين قيمته الفعلية والرسمية ، ستكون قيمة المنتجات الألمانية في الأسواق الأمريكية مرتفعة ، وغير قادرة على المنافسة ، ومن ثم يكون من الأفضل بالنسبة لها ، الاستثمار في السوق الاستهلاكية ذاتها ، بدلاً من التصدير .

ثالثاً : الأسواق الشرقية . ومناعب أوروبا الغربية :

وإذا كانت رؤية « بون » الزاهنة لواقع الأحداث في القارة الأوروبية لا زالت محكومة بالخطتين الأساسيين اللذين اختطهما لنفسها حكومة الائتلاف الاشتراكي - الحر ، الأولى عام ١٩٦٩ . وهما تعزيز وتدعيم السوق الأوروبية والوحدة السياسية لدول أوروبا الغربية ، إلى جانب الاستقرار في سياسة الانفتاح على الشرق لتخفيف التوتر في وسط القارة .

إلا أن طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في « بون » ، بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الدولية ، وتلك التي شهدتها القارة خلال الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ - ١٩٧٦ » ، وأخيراً بروز ألمانيا الاتحادية في مجال التأثير السياسي من منطلق الرسوخ الاقتصادي ، أدت إلى أحداث نوع من التعديلات الضمنية ، وإضفاء نوع من التفسيرات الاقتصادية ذات الصبغة اليمينية على هذه المسالك الأساسية لسياسة « بون » في القارة الأوروبية .

تزايد الأهمية الاقتصادية للشرق :

دائماً وأبداً ، تدفع القاعدة الاقتصادية الصلبة ، بالدولة المعنية ، إلى انتهاج سياسة خارجية تستهدف توسيع الأسواق الخارجية ، وجعلها مجالا ربحيا لصادراتها الإنتاجية ، سواء بالطرق الدبلوماسية ، أو عن طريق الاتفاقيات التجارية ، أو في إطار التسهيلات المالية

المشارك من جانب بون وشريكها في الجانب الآخر ، للمواد الخام ممتلئة في النحاس والذهب والغاز الطبيعي .

فبالنسبة للفائض الذي تحققه « بون » ، نشير الى أن حجم التجارة مع الشرق خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ ١٧ بليون مارك . وكان الفائض لصالح بون يمثل ٨.٤٠٠ مليون على المستوى الكلى ، وبما يعادل ٢٣٦ في المائة من إجمالي فائض التجارة لبون (٢٤) . كما أن ٩٦ في المائة من القروض الائتمانية المقدمة لهذه المجموعة من الدول « بلغ ١٨٩٩ بليون مارك في عام ١٩٧٥ » تأتي من القطاع الخاص ، بينما لا يتجاوز اسهام الحكومة ٤ في المائة .

مما انعكس في ارتفاع مدفوعات الفائدة من جانب الدول الاشتراكية ، أي أن تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الأخيرة ، أدى الى توسيع دائرة المعاملات المصرفية للجهاز المالي في ألمانيا الاتحادية ، ومن ثم انتعاشه وارتفاع أرباحه . وعندما شعرت « بون » بافتهاج الدول الغربية الأخرى أسلوب التحويل الائتماني لصادراتها الى الدول الاشتراكية « قدمت ثلاث دول غربية ١٥ بليون مارك حتى نهاية عام ١٩٧٥ في صورة قروض » ، طالبت بأن يكون الحد الأدنى لمعدل سعر الفائدة ٧.٧٥ في المائة بالنسبة للائتمان المقدم من جانب حكومات الدول الصناعية الغربية بصفة عامة .

وتعد الاتفاقية الموقعة مع بولندا عام ١٩٧٥ متضمنة تقديم ١.٠٠٠ مليون مارك على ثلاثة أقساط سنوية « ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ مليون مارك حتى عام ١٩٧٧ حيث يلاحظ أن هذه الاتفاقية موقعة على صعيد الحكومات ، كما أنها تضمنت الى جانبها ، بروتوكولا خاصا بأعطاء « تأثيرية الخروج » لأعداد تتراوح بين ١٢٠ ، ١٢٥ ألف مواطن من بولندا للعودة الى ألمانيا الاتحادية . يضاف الى ما سبق ، أن اتجاه المعاملات التجارية بين الدولتين ، كان يتسم بالركود ، على عكس الاتجاه العام في المعاملات مع الدول الاشتراكية . ومن هنا كان حرص حكومة « بون » على توقيع هذه الاتفاقية ، والبحث عن مجالات تنمية العلاقات

والائتمانية « وفي التسايرخ الضديث أمثلة متعددة » .

منذ سنوات طويلة ، كانت دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، محط أنظار رجال الصناعة في ألمانيا الفيدرالية ، باعتبارها سوقا متباعدة رغبة . فعلى سبيل المثال ، على مدى السنوات العشر منذ ١٩٦٦ - ١٩٧٦ ، تزايدت التجارة مع هذه المجموعة بنسبة ٣٨٠ في المائة ، وبما يتجاوز الزيادة المحققة في معاملات « بون » التجارية مع دول السوق الأوروبية المشتركة . حيث بلغت بالنسبة للأخيرة خلال نفس الفترة ٢٦٣ في المائة .

وقد ارتفعت قيمة التجارة بين الجانبين من خمسة بلايين مارك عام ١٩٧٠ الى ١٧ بليون في عام ١٩٧٥ ، كانت النقطة الأساسية في اهتمام كافة الدوائر السياسية المسئولة في ألمانيا الاتحادية ، بحيث أصبح مفهوم « Ostpolitik » « Détente » على صعيد الاستراتيجية الغربية ازاء دول الكتلة الاشتراكية ، وأصبح بالنسبة « لبون » ذا صبغة اقتصادية بارزة . الى جانب التركيز على مشكلة « برلين » ، وتأكيد حق ألمانيا الاتحادية في تمثيلها على صعيد الحافل والمنظمات الدولية .

وقد عبر عن هذا الجوهر الاقتصادي ، قول هلموت شبيدث أمام البوندستاج الجديد ، في مجال تدليله على التطور الايجابي في العلاقات بين بون وموسكو ، الى أن التجارة بينهما زادت بما يعادل أربعة أمثال منذ توقيع معاهدة ١٩٧٠ . وهذه الملحوظة تنطبق على علاقة بون مع الدول الاشتراكية بصفة عامة ، بما في ذلك الصين .

وموضع الأهمية في هذا التطور ، ليس الزيادة المطلقة في أرقام التبادل التجاري فحسب ، وإنما الاتجاهات المواتية لصالح « بون » ، أمثلة في الفائض المستمر لصالحها ، بحيث أصبح هذا الفائض يشكل في الوقت نفسه عقبة كؤود أمام احتمال استمرار هذا التزايد ، الى جانب التوسع في حجم العمليات الائتمانية التي تمارسها مضارفا وبنوك ألمانيا الاتحادية ، في مجال تسهيل هذا النمو من ناحية أخرى . وأخيرا الاستغلال

الاقتصادية بين الطرفين ، ولعل في تعليق المتحدث باسم «بون» على هذه الاتفاقية ، بقوله « في حالة الوفاء بالامكانيات المتاحة في المجال الاقتصادي بين الدولتين ، فان هذه الخطوة ستعتمد عنصرا ديناميكيا بصورة خاصة ، في العلاقات بين النظم الاقتصادية المختلفة في القارة الأوروبية » تعبيراً آخر عن المحرك الاساسي للسياسة الخارجية لحكومة « بون » .

ولا تشذ علاقة « بون » التجارية مع « بكن » ، عن القاعدة السابقة ، فهذه انشاء العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين في أكتوبر ١٩٧٢ ، وتوقيع اتفاقية التجارة والمدفوعات في يوليو ١٩٧٣ . ارتفعت صادرات بون من ٥٣٢٤ مليون مارك عام ١٩٧٢ ، الى ١٢٩٣ مليون مارك عام ١٩٧٥ . بل ان الاشهر التسع الاولى من عام ١٩٧٦ سجلت ١٣٤٧ مليون مارك ، بزيادة قدرها ٤٨ في المائة عن مستوى الصادرات خلال نفس الاشهر من عام ١٩٧٥ ، كما بلغ الفائض التجاري لصالح بون ٧٢٩ مليون عام ١٩٧٥ ، ٨٤٢ مليون مارك خلال الاشهر موضع المقارنة من عام ١٩٧٦ .

تعاظم متاعب أوروبا الغربية !

وعلى النقيض من الاتجاه السابق ، كانت علاقة « بون » مع شركائها الاوروبيين ، فعلى الرغم من حرص الحكومة الائتلافية ، بصورة واضحة ، على تأكيد أهمية الوحدة السياسية الأوروبية ، الا ان المتاعب الاقتصادية التي تعرضت لها بعض شريكاتها في السوق المشتركة ، انعكست على امكانية الاسراع بتحقيق هذا الهدف من ناحية ، وزادت من الابعاء التي تتحملها ألمانيا الاتحادية ازاء المجموعة من ناحية أخرى ، في سبيل المحافظة على وجودها ، والعمل على تطويرها مستقبلاً .

وقد كانت هذه الحقيقة ، موضع العديد من الانتقادات الصادرة عن السلطات المحلية ، بل وعن البنك المركزي في ألمانيا الاتحادية ، وحتى أجهزة الاعلام والصحافة ، ومن ثم لم يستطع « شهيدت » في بداية الفترة الثانية للرئاسة ، أن يتجاهل هذه

الحقيقة ، فأشار الى أنه في ظل الاستقرار والطاقة الانتاجية المرتفعة التي تتمتع بها « المانيا الاتحادية » ، تولدت الامل الضخمة التي يعقدها عليها شركاؤها . واذا أرادت « بون » أوروبا ، يتعين عليها ضرورة تحمل مسئولياتها ، الى الحد الذي تسمح به طاقتها وامكانياتها « ٢٥ » .

ولكن ما هي المتاعب الأوروبية التي أصبحت تثير التبرم على صعيد الدوائر الاقتصادية ، بل والشعبية والصحفية في ألمانيا الاتحادية ؟ .

سنركز في مجال حديثنا على عدة نقاط أساسية : اسهام « بون » في ميزانية السوق الأوروبية ، بالإضافة الى التفاوت البيني في القيمة الرسمية والحقيقية للمارك الألماني ، ازاء الوحدة الحسابية الأوروبية ، ثم الاسهام في القروض الاستثنائية والطارئة للعديد من هذه الدول ، ومن بين ذلك ، اتفاقيات المقاصة لوجود القنوات العسكرية البريطانية في « الراين » .

ان وجهة النظر الرسمية الألمانية ، تنصرف الى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، يعد ضرورة أساسية ، يتعين تحقيقها ابتغاء توفير استقرار سياسي نهائي داخل السوق الأوروبية .

ولتحقيق هذا الهدف السياسي ، والدور المتعاظم « لبون » في الدائرة الأوروبية ، كان « الثمن » الاقتصادي الباهظ الذي تدفعه على مستوى العلاقات الثنائية والجماعية .

وقد أوضح التقرير الصادر عن « البنك المركزي » لألمانيا الفيدرالية في شهر يناير ١٩٧٧ ، أن بون قدمت ٧ بلايين مارك اسهاماً منها في ميزانية السوق ، بينما لم تستفد الا بما يعادل ٣ بلايين خلال نفس العام « ١٩٧٦ » ، كما بلغ الفرق لصالح السوق خلال عام ١٩٧٥ : ٣٢٠٠ بليون مارك ، أي أن تحمل « بون » لابعاء ميزانية السوق ، أخذ في التصاعد من الناحية المطلقة ، إذ يتوقع أن تصل الى ١٢ بليون مارك بحلول عام ١٩٨٠ . وان كان الاسهام النسبي قد تضاعف من ٣٠ الى ٢٦ في المائة ، بعد اتساع نطاق السوق . ومن هنا يطرح احتمال فرض ضرائب جديدة من جانب السلطات الفيدرالية لمواجهة التزاماتها على الصعيد القومي الأوروبي .

الحصول عليه في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، والذي تتراوح تقديراته بين ٤٩٠.٥ مليون دولار ستتحمل ألمانيا الاتحادية العبء الأكبر منه ، بما يعادل ٤٤ في المائة تقريبا ، وذلك إلى جانب التأييد الفعال من جانب « بون » لمطالبة روما « صندوق النقد الدولي » بساقتها ٥٣٠ مليون دولار أخرى .

ومن الانعكاسات الأخرى المترتبة على تباين القوة الاقتصادية داخل السوق الأوروبية ، العلاقة بين المارك والوحدة الحسابية للسوق الأوروبية ، إذ تقدر الخسارة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ مليون مارك سنويا ، وهي الخسارة الناجمة عن اختلاف معدل التبادل الرسمي بينهما عن المعدل الفعلي . فبينما يبلغ الأول ٣٦٦ مارك للوحدة الحسابية ، وهو معدل موضوع منذ سبع سنوات ماضية ، نجد أن الثاني ، أي الفعلي ، لا يتجاوز ٢٦٨ مارك للوحدة . ولاشك أن لهذا التباين انعكاساته على صعيد التحويلات الخاصة داخل دول السوق التسع ، وكذلك بالنسبة لأسهم « بون » في ميزانية الصندوق الخاص بالسوق « قدرت خسارتها خلال عام ١٩٧٥ بفردة بحوالي ٨٠٠ مليون مارك » (٢٧) .

رابعا : رؤية بون للعالم الثالث :

وإذا تركنا جانبا ، دائرة التحالف الغربي ، وحدود تحرك « بون » ومسئولياتها داخل نطاق شركائها الأوروبيين ، لنصل إلى الدائرة التالية ، ممثلة في العالم الثالث ، تبرز لنا على الفور مشكلة استقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ، من خلال الحوار بين الشمال والجنوب ، وأن اختلفت المنطلقات والمصالح أو الاهتمامات ، فبينما يخشى الشمال المتقدم ، ويدافع بأقصى قوته عن مكتسباته ، نجد أن الجنوب المتخلف ، يسعى بكل طاقته ، لاستخلاص مفقساته ، وتصحيح أوضاعه .

ونظرا لأن المشكلة الاقتصادية في جذورها ، وسياسية في أبعادها ، واجتماعية في تراكباتها على الصعيد الدولي ، ولما كانت « بون » قوة اقتصادية مؤثرة على النطاق العالمي ، فإنه يكون

وسيؤدي هذا بدوره إلى فتح مجالات للصراع بين السلطات المحلية والسلطة الفيدرالية .

ويلاحظ أن التزامات « بون » تجاه شركائهما الأوروبيين ، تتفاوت من قروض قصيرة لأجل « ٣٩٠٠ مليون مارك » ، التزم بها البنك المركزي ، كذلك فإن القروض متوسطة الأجل التي تراوح مدتها بين عامين وأربعة أعوام ، أسهمت بها « بون » على صعيد السوق ككل ، بما يعادل ٨٠٠ مليون ، حصلت منها إيطاليا بفردتها على ٣٠٠ مليون مارك ، تستحق السداد في يونيو ١٩٧٧ (٢٦) .

وإذا أضيف إلى ما سبق ، أسهم « ألمانيا لاتحادية » في صندوق الائتمان الأوروبي ، « ٤٠٠ مليون مارك » ، إلى جانب قراض البنوك المركزية بضمان احتياطياتها من الذهب والعملات « ٦٤٠٠ مليون مارك للبنك المركزي الإيطالي ، ٢٥٠ مليون دولار للبنك المركزي البرتغالي ، لاتضح لنا بجلاء ، واقع « بون » بين العواصم الثماني في السوق الأوروبية ، وكذلك بالنسبة للعواصم الأوروبية الأخرى ذات الأهمية السياسية ، والاستراتيجية ، بالنسبة للتحالف الغربي ككل « مثال ذلك لشبونه » .

ويلاحظ في هذا الصدد ، أن منظمات الإقراض الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي ، تعد قناة أخرى من قنوات التدعيم المادي والمالي للدول الأعضاء في الصندوق ، والتي تعاني من أزمات اقتصادية ، ولكن عن طريق الائتلاف بدلا من مسالك الإقراض الثنائية ، أو في الصورة الجماعية .

وإزاء عمق الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بريطانيا ، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها « هلموت شميدت » للعاصمتين البريطانية والفرنسية خلال شهر يناير ١٩٧٧ ، تقرر تجديد اتفاقية المقاصة بين « بون » و « لندن » ، على أن تكون الأخيرة ، كما أنها ستتحمل ما يعادل (٢٣) في المائة ، وعلى مدى خمس سنوات ، في عبء القرض المقدم من صندوق النقد الدولي إلى بريطانيا ، والذي يقدر بمبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار ، بينما ستتحمل واشنطن ، ما يعادل ٢٨ في المائة . كما أن القرض الذي تسعى إيطاليا إلى

لموقفها ازاء الحوار طبيعة خاصة . وابتداءً هناك تسليم من جانب «ألمانيا الاتحادية» بأن الفجوة الاقتصادية بين الجانبين على الصعيد الدولي ، تهدد السلام والاستقرار العالى ، ولكن ما هى رؤيتها لاحتمال حل هذه المشكلة ؟

لقد شهدت «بون» على الصعيد الداخلى ، بعض الخلافات بين الائتلاف الحاكم والمعارضة ، كذلك تعرض الائتلاف الحاكم ذاته ، لتباين فى الرؤية ، ومبحث الاختلاف والتباين ، هو الصراع بين الاعتبارات السياسية ، مقارنة بتلك الاقتصادية .

فبينما يتضح لنا من واقع تتبع الفترة موضع الدراسة ، مع العودة الى سنوات مضت ، أن المساعدات المالية ، الى جانب تلك الفنية والتكنولوجية ، كانت من أبرز أدوات السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية ، بما يحقق هدفها الرئيسى ، ممثلاً فى فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها ، وقد اتضح من أرقام معلنة مؤخراً « ٢٨ » أن مجموع القروض والمساعدات الخاصة والرسمية المقدمة الى الدول الثمانية ، بلغت ١٢.٢٠٠ مليون مارك فى عام ١٩٧٥ ، مقارنة بـ ٨.٢٠٠ مليون عام ١٩٧٤ ، بما يعادل ١٨١ فى المائة من اجمالى الناتج القومى ، بالإضافة الى أنواع التعاون الأخرى ، مثال ذلك الخدمات التطوعية الألمانية **DEP** التى تشمل ٢١ دولة نامية ، أو تلك المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيرية ، اذ تقدم المساعدة الخاصة بالإذاعة الى ٢٥ دولة نامية ، وتلك الخاصة بالتلفزيون الى ٦ دول .

الأى أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار ، أن النسبة المشار إليها وهى ١٨١ فى المائة - تشمل الخاصة وليس الرسمية فقط ، مع ما تتميز به الأولى من اختلاف شروطها ، عن تلك التى توفرها وكالة التنمية الدولية . كما أن مسالك المساعدات الثنائية ، أو تلك المتعلقة بتشجيع الصادرات الخاصة «بألمانيا الاتحادية» ، واضحة فى هذا المجال . فعلى سبيل المثال ، خصصت بون ، مؤخراً ، مبلغ ١٤٠ مليون مارك لمساعدة الدول النامية على استيراد السفن الخاصة بالنقل

البحرى ومشروعات الصيد ، من الشركات التى تقوم ببنائها فى ألمانيا الاتحادية ذاتها . وبالتالي فإن هذا الاجراء ، يحمل فى مضمونه زيادة حجم الطلب على «صناعة السفن» الألمانية ، التى عانت ضمن ما عانتها صناعة السفن الأوروبية بصفة عامة من ركود .

إن هذا الرقم ، بالإضافة الى مبلغ ٩٠ مليون مارك ، خصصته لتحويل الصادرات الطويلة الاجل الى الدول النامية ، يعكس المحرك الاساسى لسياسة «بون» ألا وهو العامل الاقتصادى .

ووجهة النظر السياسية ، «ترى أن نفيد التحرك الخارجى بصورة دائمة بالاعتبار الاقتصادى» قد يحد من مرونته ، ومن ثم شهدت قاعة مؤتمر الانكباد الرابع فى بيروت ، منافسة حزبية بين الاحزاب السياسية المتصارعة ، ولكن فى هذه المرة على مسرح خارجى ، مما كانت موضع نقد شديد داخل البوندستاج ، الالماني خلال اجتماعه الذى عقد فى الثانى من يونيو ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن «بون» ، على الرغم من وعيها بحجم الديون التى تنوء بها الدول النامية ، وتباين الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، إلا أنها حرصت على تأكيد الالتزام بالحرية المطلقة للسوق العالمية فى مجال المواد الأولية . ومن ثم تقوم رؤية «بون» المتعلقة بإمكانية تحقيق عدالة أكثر ، فى توزيع الثروة الدولية ، ومزيد من انتقال الموارد الى الدول النامية على أساسها « ٢٩ » .

- العمل ببدا حرية التجارة وتقسيم العمل الدولى بقدر الامكان ، بما فى ذلك حرية انتقال الخدمات ورأس المال والتكنولوجيا .

- توفير الضمانات ازاء احتمال الاستيلاء على الاستثمارات الأجنبية بدون تعويض ، لأن هذه الضمانات ستؤدى الى مزيد من تدفق رؤوس الاموال ، وبالتالي التوسع فى الاستثمار داخل الدول النامية .

- تحرير التجارة الدولية من أية معوقات تحددها ، فى اطار المفاوضات الجارية حالياً بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ، مع اتاحة الفرصة أمام صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية .

خامسا : موقفها من أزمة الشرق الاوسط :

شهدت المنطقة العربية مؤخرا ، الجولة التي قام بها « هانز ديترش جينشر » وزير خارجية ألمانيا الاتحادية ، وقد تبدو هذه الجولة طبيعية في إطار الزيارات والاتصالات الدبلوماسية التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط بحثا عن أسس السلام وانتهاء أسباب الصراع ، خاصة وان « كورت فالدهايم » سكرتير عام المنظمة الدولية لسلامم المتحدة كان يقوم بجولة مشابهة شملت « إسرائيل » خلال نفس الفترة « فبراير ١٩٧٧ » .

ولكن موضع الجديد في الجولة التي قام بها الوزير الألماني ، والذي يحتل في نفس الوقت منصب رئيس الحزب «الديمقراطي الحر» المتآلف مع الاشتراكيين في تشكيل الحكومة ، انها حملت في مضمونها التطور الذي طرأ على موقف « حكومة بون » ازاء الصراع في المنطقة . فحتى فترة ليست بعيدة كانت ألمانيا الاتحادية في حالة غياب شبه كامل عن المسرح السياسي العربي ، نظرا لاندفاعها الى الجانب الاسرائيلي مرتبطه بقيود « عقدة الذنب » والتكفير عما الصق بالشعب الألماني من إبادة ملايين من اليهود ، وقد تبلور هذا اقتصاديا في الاتفاقيات المتتالية الخاصة بالتعويضات .

وحتى بعد ان شهدت بداية السبعينات وفي ظل تولي تالف الاشتراكيين والاحرار للحكم في البلاد برئاسة « فيلي برانت » عودة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول العربية ، وتوقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية . الا ان تحرك حكومة « بون » كان محكوما بعاملين أساسيين احدهما خاص باستمرار الاخصاس « بعقدة الذنب » . والثاني خاص برغبتها في اللحاق بركب الدول الأوروبية الاعضاء في السوق المشتركة ورغبتها في صياغة سياسة خارجية مشتركة ازاء القضايا الدولية ، ومنها أزمة الشرق الاوسط . وبين هذين العاملين كان موقف الحكومة في « بون » يتردى بين هذا الاتجاه وذلك . وقد كانت الملابس التي اعقبت صدور بيان دول السوق في الثاني من أكتوبر ١٩٧٢ صورة واضحة لهذا التردى والتذبذب « ٣٠ » .

حق الدولة في سيادتها على مصادر ثرواتها من المواد الخام .

عدم التأثير عالميا ، عن طريق الاحتكارات والكرتلات من جانب الدول النامية .

ومن هنا كانت معارضتها انشاء مقياس لربط اسعار المواد الأولية ، بتلك الصناعية ، لان هذه الخطوة تعد هدمًا لاسس ثنائية السوق طبقا لظروف العرض والطلب ، ويمكن ان تدفع كلا الطرفين ، الى المغالاة في تقدير اسعاره ، ويدخل العالم في سلسلة من حلقات التضخم اللانهائية ، بالإضافة الى تركيزها على ضرورة قيام الدول الاشتراكية ، بتحمل تبعاتها ازاء النظام الاقتصادي العالمي ، ومساعدة الدول النامية . كما عارضت انشاء صندوق لتثبيت عائدات الدول النامية . لان مبلغ التمويل للصندوق المقترح ، سيأتي معظمه من جانب الدول المستهلكة « اقترح بمبلغ ٤٠٠٠ مليون دولار » ، وبالتالي ستكون السياسة الاقتصادية الجديدة « neo-Mercantile » هي التي ستحكم توفير المواد الأولية على الصعيد الدولي . بالإضافة الى ان ٣٢٪ فقط من احتياطي هذه المواد في حيازة الدول النامية ٣٧ في المائة لدى الدول الصناعية الغربية ، ٣٢ في المائة لدول الكتلة الشرقية . وبمعنى آخر ، ستكون فائدة الدول النامية محدودة في هذا النطاق ، كما ان عدد الدول النامية المستفيدة في هذا النظام ، سيكون محدودا بينما باقى الدول النامية ستواجه نفس المشاكل الراهنة ، دون حل جدى .

وقد كان لاصرار « بون » ، على موقفها المتمثل في حماية دعائم نظام السوق الحرة في المجال التجارى ، على الرغم من اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك دول «أوروبا الغربية» ، الى تقبل الاقتراح الخاص باستقرار المواد الأولية ، وتكوين احتياطي عالمي ، واصرار الدول النامية من ناحية أخرى ، على مطالبتها « اثره الواضح في حدوث نوع من العزلة السياسية في هذه النقطة » ، التي تعكس بصدق ، تشابك العوامل المؤثرة في القرار الدولي .

بل ان قول « فيلى برانت » بان حيادنا في الازمة ، لا يعني حياد ضميرنا ولا يعني ان ننسى تركه تاريخنا ، والعلاقة الخاصة بين المانيا واسرائيل . والذي جاء بعد عشرة ايام فقط من اعلان بيان السوق الاوروبية المشتركة في السادس من نوفمبر ١٩٧٣ ، وعلى الرغم من نشوب خلاف في وجهات النظر بين حكومتى « بون وواشنطن » نتيجة قيام الاخيرة بتصدير الاسلحة من قواعد حلف الاطلنطي الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية . يؤكد الانطباع بان موقف حكومة « بون » كان في ذلك الوقت تعبيراً عن استجابة لمصالح السوق الاوروبية والحرص على عدم تفكك المجموعة من الداخل ، نظراً للموقف الفرنسى البناء من اطراف النزاع ، أكثر منه وعياً بعدالة الموقف العربى ، او حقوق الشعب الفلسطينى . والرغبة فى اتخاذ دور ايجابى على مسرح الاحداث الدولية .

« فلسفة التوازن »

وعلى الرغم من البداية الحذرة التى انتهجها « هلموت شميدت » فى اعقاب توليه منصبه عام ١٩٧٤ ، بالنسبة للصراع فى المنطقة ، حيث اعتبر الحديث عن موقف حكومته ازاء تكرار موقف الولايات المتحدة مستقبلاً ، بالنسبة لارسال الاسلحة الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية ، مسألة دقيقة للغاية ورفض الاجابة عليه مشيراً الى ان الامر سيكون موضع مشاورات مسبقة « ٣١ » .

الا ان موقف « بون » خلال الاونة الاخيرة ، وبخاصة فى ظل الاتصالات والزيارات المتبادلة بين العديد من رؤساء الدول العربية والمسئولين فى المانيا الاتحادية . تحدد بصورة واضحة فى مرتكزات أساسية لموقفها ازاء الصراع فى المنطقة ، ولاشك ان النتائج العسكرية والتحركات السياسية التى ترتبت على حرب أكتوبر وكذلك الاثار الاقتصادية ، كان لها الفضل الاول فى « صهر » مواقف دول السوق الاوروبية وضمها « المانيا

الاتحادية » فى بوتقة الرؤية الاكثر موضوعية لابعاد الصراع فى منطقة الشرق الاوسط . فنجد ان الشعب الفلسطينى اصبح يحتل مكانته فى كافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة « بون » فلم يعد مجموعة من اللاجئين وانما شعب يتعين ان يأخذ فى الاعتبار حقوقه وحقه فى تقرير مصيره ، حيث ان اهمال هذا الجانب على مدى فترة طويلة لم يحقق انهاء الصراع فى المنطقة .

بل ان الرؤية الالمانية الفيدرالية للمشكلة الفلسطينية تجاوزت مجرد الاعتراف بوجود « شعب » بدلاً من « لاجئين فلسطينيين » لتشير الى حقهم فى اقامة سلطة خاصة به فى الاراضى التى يتعين على اسرائيل الجلاء عنها فى اطار التسوية السلمية .

اما الجانب الثانى من سياسة «التوازن» التى تنتهجها حكومة « بون » فهو عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة ، وبالتالي يتعين على اسرائيل الانسحاب من الاراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ .

يضاف الى ما سبق حق اسرائيل فى البقاء والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبذلك يتشكل ابعاد التوازن فى سياسة حكومة بون ازاء الوضع فى الشرق الاوسط .

الدوافع والمحددات :

وقد يمكننا التعرف على الهدف من الجولة الاخيرة التى قام بها وزير خارجية « بون » من واقع اشارته فى خطابه الذى القاه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٦ ، الى أن التساؤل المطروح حالياً ، ليس فى تكرار الاسس الكفيلة بحل النزاع وانما وضعها موضع التنفيذ الفعلى حيث ان بنودها الرئيسية شملت قرارات مجلس الامن مع ضرورة الاخذ فى الاعتبار لاجماع الراى العام العالمى على اهمية حقوق شعب فلسطين ، وذلك بالطبع الى جانب حق اسرائيل فى البقاء داخل حدود « ٣٢ » .

العنصرى» بخجة ان القرار يفتقر الى اساس يستند اليه ، بالاضافة الى كونه يمثل تهديدا لمستقبل عمل المنظمة الدولية بمخاطر اساسية .

الخاتمة :

وفى نهاية هذه المحاولة لاستكشاف الخطوط العامة التى حكمت المواقف الدولية لالمانيا الاتحادية ، خلال الفترة الزمنية الاولى لتولى «هيلموت شميدت» منصب المستشارية ، يتضح لنا مدى أهمية العامل الاقتصادى ، كهدف وسلاح للسياسة الخارجية «لبون» وكيف ان الظروف الدولية ذاتها ساعدت على تعاظم أهميته .

ذلك ان السنوات الماضية ، شهدت من اضافة صفات العملاق الاقتصادى ، ما جعل الوجود الدولى «لبون» على المسرح السياسى ، يعانى من اختلال التوازن بين الدورين . ولكن منذ عام ١٩٧٤ ، وفى ظل الانضمام الى المنظمة الدولية للامم المتحدة ، والانجاز الايجابى الذى حققته سياسة «Ostpolitik»

والذى توجهته «بمؤتمر الامن الاوروبى» كان لابد من قيام «بون» بتلمس طريقها الى مواقع التأثير السياسى بالنسبة للعديد من القضايا والمواقف الدولية ، منطلقا من قوتها الاقتصادية .

لقد اتضح ذلك فى نطاق علاقتها بحلفائها الغربيين ، وشركائها الاوروبيين ، الى جانب نظرتها الى جيرانها الشرقيين ، بالاضافة الى رؤيتها المحددة بدوافعها الاقتصادية ، للحوار بين الشمال والجنوب ، واخيرا بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط .

ولكن لابد من الاشارة ، الى ان العوامل الاقتصادية ، وبنفس القدر من الاهمية التى يضيفها فى مجال التقرب السياسى ، يمكن ان يكون سببا فى التناقص ومن ثم التوتر السياسى على مستوى العلاقات ، اوبالنسبة للرواية المحدودة «بمصالح الذات» بعيدا عن الاحساس بالمتطلبات الملحة للآخرين ،

وهنا تبرز أهمية «صانع القرار السياسى» وقدرته على الاستخدام المتوازن لهذا السلاح ، بما لا يؤدى الى الصدام السياسى ، سواء فى دائرة الحلفاء ، او فى نطاق الشركاء ، او على صعيد المحافل الدولية ، وفى مجالات الصراعات الاقليمية . ■

كما يبدو تفسير هذه الجولة - أيضا - من اعلان «بون» ان جهودها فى اطار السوق الاوروبية المشتركة يعد تعبيراً عن اهتمامها الخاص بالحل السلمى للنزاع الذى يقع فى الجنوب منها ، والذي تبدو امكانية التوصل اليه الان اكثر وضوحاً عما مضى وانه يجب الا تنفع أوروبا بدور «المتفرج» والفرصة مواتية الان .

ولكن يجب الا يغفل بنا هذا التساؤل السياسى ، القول بدور العامل الاقتصادى اداة وهدفا فى السياسة الخاصة بحكومة بون تجاه المنطقة كما يجب الا يدفعنا بعيدا فى «احلام اليقظة» متصورين ان الكفة قد أصبحت مرجحة فى يد العرب بصفة مطلقة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، نرى ان الحوار «العربى الاوروبى» تنظر اليه الدوائر الاخيرة بأنه ترجمة لمصالحها ازاء المنطقة الجنوبية لها ، وهذا عامل اقتصادى محض ، الا ان الدوائر الاوروبية رفضت بشدة الموافقة على منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع رسمى فى داخل الحوار ، كما انها لم تستجب لمطالبة الدول العربية بالغاء الاتفاقية التجارية المعقودة مع اسرائيل فى يونيو ١٩٧٥ . واذا كانت «بون» قد وقعت سلسلة من الاتفاقيات والمساعدات الاقتصادية مع الدول العربية مثال الاردن وسوريا وكذلك مصر التى حصلت على مساعدة مالية وسلعية تقدر بـ ٢٣٠ مليون مارك تم الاتفاق عليها فى مارس ١٩٧٦ ، بالاضافة الى مساهمة الخبرة الالمانية الغربية فى تقديم التكنولوجيا الفنية بالنسبة لمشروع منخفض القطارة .

فانها قامت فى نفس الوقت وبالتحديد فى يوليو ١٩٧٦ ، بتوقيع اتفاقية مع اسرائيل لتقديم ١٤٠ مليون مارك لعام ١٩٧٦ «من اجل اغراض التوطن السكانى البنك التنمية الاسرائيلى ، واصلاح وتطوير الشبكة التليفزيونية» الى جانب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين لتشجيع وتسهيل انتقال رأس المال من جانب المنشآت الالمانية الى اسرائيل . والتى وصفها وزير الخارجية جينشر بأنها تدعيما لرغبة «بون» فى توثيق روابطها الاقتصادية مع اسرائيل طبقا لاسس المساواة فى الحقوق وحرية انتقال رأس المال .

كما رفضت الموافقة على قرار الامم المتحدة الصادر فى نوفمبر ١٩٧٥ والخاص «باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز

نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية

د. جوده عبد الخالق

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

الاقتصادي العربي - ونقصد بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ وقرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ [١] وتنص اتفاقية الوحدة الاقتصادية، كما هو معروف على تحقيق اهداف خمسة هي: حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط

مجهودات الاندماج أو التكامل الاقتصادي العربي حتى عهد قريب، على الفكر النظمي التقليدي في الاندماج أو التكامل الاقتصادي، ذلك الفكر الذي يرى في تحرير التجارة، الوسيلة الفعالة لتحقيق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا كانت أهم الخطوات الفعلية التي اتخذت على صعيد الاندماج

(١) راجع في ذلك، على سبيل المثال، د. أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠، ص ١١١ - ١٢٥.



جزئى للتجارة ، متخذة بذلك أساسا لها ، النظرية الكلاسيكية فى الاندماج الاقتصادى ، وما تخلعه هذه النظرية من أهمية كبيرة على تحرير التبادل التجارى ، اى على تخصيص الموارد على الاستعمالات المختلفة ، هذه النظرية لا تصلح - نظرا لطبيعتها فروضها ومنهجها التحليلى - كأساس لمجهودات الاندماج فى البلاد المتخلفة . ان الاساس النظرى للاندماج فى اطار هذه البلاد ، يجب أن يركز على الاثار التنموية الديناميكية ،

الاقتصادى ، وحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية ، وحقوق التملك والايضاء والارث . وهذه بلا شك اهداف طموحة . وقد جاء قرار السوق العربية المشتركة ، باعتباره الخطوة التنفيذية لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية موضع التطبيق ، جاء متواضعا بدرجة كبيرة ، اذ نص على تحرير جزئى لانتقال البضائع «٢» ولم يتضمن اية نصوص لتحرير انتقال عناصر الانتاج . وبذلك انحصرت اهم مجهودات التكامل الاقتصادى العربى ، فى تحرير

(٢) د. احمد الفندور ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

ناحيتين ، تمكين البلاد العربية من مواجهة الشركات متعددة الجنسية بفعالية فى مجال المساومة للحصول على التكنولوجيا اللازمة لمشروعات التنمية ، والقيام بمشروعات الاستثمار على نطاق العالم العربى Infrastructure Projects مثل النقل والمواصلات .. الخ .

ويهدف هذا البحث ، الى توضيح المثالب المشار اليها ، فى مجال تمويل التنمية ، والفوائد التى يمكن أن تجنيها البلاد العربية ، لو اتجهت نحو شكل من أشكال التكتل او الاندماج ، وسيقترب هذا بمثابة اساس علمى للدعوة لانشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية فى العالم العربى ، ومن هنا تتضح عناصر بحثنا . وفى الجزء الثانى منه ، نحاول تكوين فكرة عن المؤسسات المختلفه لتمويل التنمية فى العالم العربى . وفى الجزء الثالث ، نتعرض بالتفصيل لاهم العيوب او المثالب التى ينطوى عليها مثل هذا الوضع . ونتناول فى الجزء الرابع ، المزايا التى يمكن ان تجنيها البلاد العربية ، لو كتلت جهودها فى حقل تمويل التنمية الاقتصادية ، والاسس العامة لتكوين صندوق عربى واحد لتمويل عملية التنمية . والجزء الخامس والاخير خاتمة البحث ، وفيها تلبسور النتائج الرئيسية التى توصلنا اليها .

المؤسسات الحالية لتمويل

التنمية فى العالم العربى:

يوجد حاليا ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى «٦» وباستثناء المصارف الوطنية للتمويل الانمائى الداخلى ، يمكن تصنيف هذه المؤسسات طبقا للاساس التالى :

وليس على الاثار التخصيصية الاستثنائية «٣» هذا يعنى ان مجهودات التكامل او الاندماج ، ينبغي أن تقلل من التركيز على تحرير التجارة ، وتزيد من التركيز على التنمية المتناسقة ، بغية خلق هياكل انتاجية متكاملة فى البلاد الاعضاء . أى ان الاندماج الاقتصادى بين البلاد العربية ، يجب تخطيطه من خلال تخطيط الانتاج ، على اساس من التنمية الاقليمية المتناسقة .

ومن ناحية أخرى ، فان نجاح عملية الاندماج وفعاليتها ، تقتضى توفير البنية الاساسية اللازمة لهذه العملية ، فى شكل مؤسسات تضطلع بالجوانب المختلفة لها . وعلى وجه التحديد ، يقتضى الامر تكوين اتحاد مدفوعات اقليمى ، وصندوق استثمار اقليمى ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة العربية «٤» ومن الملاحظ ان تراكم الموارد المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط ، قد أدى الى انشاء العديد من مؤسسات تمويل التنمية بصورها المختلفة . واغلب هذه المؤسسات ، له طابع وطنى ، والجزء الاقل له صفة اقليمية «٥» وهدفنا فى هذا البحث ، يتركز فى توضيح ان انشاء هذا العدد الهائل من مؤسسات التمويل الانمائى ، وان كان يحقق اهدافا أخرى ، الا أنه ليس الوسيلة الفعالة لمواجهة التحديات التى تنتظر الامة العربية على طريق التنمية الاقتصادية . ومثل هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، ينطوى على عدة مثالب ، اهمها ، جعل نشاط تمويل الاستثمار عرضة للتقلبات السياسية ، وصغر حجم الاستثمار الذى يمكن لاي صندوق القيام به منفردا - وبالتحديد صغر حجم الاستثمار بالنسبة للطاقة الاستيعابية للبلاد العربية ، وفضلا عن ذلك ، فان هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، يفوت على البلاد العربية مزايا لا يستهان بها ، من

(٣) د. محمد محمود الامام «تخصيص أم تنمية الموارد» ، بحث مقدم للمؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت ١٧ - ٢٠ مارس ١٩٧٣ .

(٤) مما يهمل على التفاؤل ، أنه تم مؤخرا فى الرباط ، توقيع اتفاقية صندوق النقد العربى الذى تقرر ان يكون رأسماله ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى (الدينار العربى الحسابى = ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة) انظر الاهرام ٢٩ ابريل ١٩٧٦ .

(٥) هناك ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى ، تكون اغلبها منذ بداية السبعينات . راجع فى ذلك ، ابراهيم شحاته ، المؤسسات العربية للتمويل الانمائى (بعض الملاحظات العامة) بحث مقدم الى الحلقة الحادية عشرة للدراسات الدولية - المعهد الوطنى للإدارة والائتماء - بيروت (فى حزيران ١٩٧٥) . نشر البحث أيضا فى مجلة السياسة الدولية ، عدد اكتوبر ١٩٧٥ .

(٦) سوف نعتمد فى هذا القسم الى حد كبير ، على المعلومات القيمة فى دراسة الدكتور ابراهيم شحاته المشار اليها سابقا (انظر ابراهيم شحاته ، «المؤسسات العربية للتمويل الانمائى» ، مرجع سابق .

العربية للاستثمارات والتجارة الدولية « الكويت » « ١٩٧٢ » اتحاد البنوك العربية والفرنسية « بوباف » ١٩٦٩ ، البنك العربي الاوربي « ١٩٧٢ » البنك الفرنسي العربي للاستثمار الدولي [فراب] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار « ١٩٧٤ » .

ويهمنا ان نبدي الملاحظات التالية ، حول طبيعة هذه المؤسسات ومجال نشاطها .

أولاً : أن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات ، ينصرف الى التمويل التجاري للتنمية سواء بطريق مباشر بالمساهمة في رأسمال المشروعات ، أو بطريق غير مباشر ، بإقراض المشروعات أو شراء سنداتهما ، وينطبق هذا على وجه الخصوص على شركات الاستثمار ، التي يتمثل جزء هام من نشاطها ، في إدارة الاصدارات الدولية خارج المنطقة العربية « ٨ » .

ثانياً : أن بعض هذه المؤسسات ، وإن كان الهدف من انشائها هو نقل جزء من الموارد المالية من حيث تتوافر «في الدول العربية المتسعة للنمو» الى حيث تندر ، إلا أن واقع نشاطها يظهر تحيزاً واضحاً لصالح الأنشطة غير الانمائية ، وبالذات تمويل التجارة الخارجية . ويصدق هذا بالذات على البنك العربي الافريقي ، والمصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية . فالبنك العربي الافريقي يتركز نشاطه حول تمويل التجارة الخارجية ، ويوجه جزءاً طفيفاً فقط لتمويل التنمية . فمن أصول بلغت قيمتها ٢٥٧٥ مليون جنيه استرليني في ٣١ - ١٢ - ١٩٧٤ ، بلغ المخصص للأوراق المالية والاستثمارات وقروض التنمية ١١٤ مليون جنيه استرليني فقط « ٩ » .

(أ) مؤسسات وطنية تشبه انمائية ، وهي تلك المؤسسات التي تعمل بتمويل التنمية الاقتصادية بشروط تجارية ، فالمفروض أنها تهدف الى الربح وخدمة التنمية في آن معا « ٧ » . وهذه المؤسسات هي حسب تاريخ انشائها : البنك العربي الافريقي « ١٩٦٤ » الشركة السودانية الكويتية للاستثمار « ١٩٧٢ » الشركة العربية الافريقية للاستثمارات التجارية الدولية « شركة كويتية » « ١٩٧٢ » الشركة المصرية الكويتية للاستثمار « ١٩٧٤ » الشركة السعودية المصرية للاستثمار « ١٩٧٤ » المؤسسة المالية العربية « شركة لبنانية » « ١٩٧٤ »

« ب » صناديق وطنية للتمويل الخارجي ، وتهتم بالتمويل الانمائي الاقليمي على أسس غير تجارية . وهذه الصناديق هي : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية « ١٩٦١ » صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي « ١٩٧١ » صندوق التنمية السعودي « ١٩٧٤ » الصندوق العراقي للتنمية الخارجية « ١٩٧٤ » .

« ج » مؤسسات عربية مشتركة للتمويل الانمائي ، وهي مؤسسات شارك في تأسيسها أكثر من بلد ، وتمارس نشاطها ، إما على مستوى المنطقة العربية ، وإما في افريقيا ، وهي : المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية « ١٩٧١ » الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي « ١٩٧٢ » المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا « ١٩٧٤ » الشركة العربية للاستثمار « الرياض » « ١٩٧٤ » الشركة العربية للاستثمارات البترولية « ١٩٧٤ » .

« د » مؤسسات أخرى : بنك التنمية الاسلامي « جدة » شركة الكويت للتجارة والمساوالت والاستثمارات « الخارجية » « ١٩٦٥ » الشركة الكويتية للاستثمار ، الشركة الافريقية

(٧) لا يخفى ما في هذين الهدفين من تعارض ، ولقد ترتب على ذلك ، ان ضحت اغلب المؤسسات المذكورة بهدف خدمة التنمية ، في سبيل تحقيق أكبر الأرباح ، على ما سيأتي بيانه فيما بعد .

(٨) د . ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية » ، السياسة الدولية ، العدد ٣٦ ، أبريل ١٩٧٤ ، ص ٣٢ .

(٩) البنك العربي الافريقي ، تقرير مجلس الإدارة ، الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٧٤ من ص ٣٢ - ٣٣ .

وهي نسبة لا تتعدى ٤ر في المائة من الاستثمارات .

ثالثا : أن مجموعة البنوك الاوربية - الغربية المشتركة ، كاتحاد البنوك العربية الفرنسية ، والبنك العربي الاوربي ، والبنك الفرنسي العربي للاستثمار الدولي ، لا تهتم بتمويل التنمية في العالم العربي ، بقدر ما تعتبر حلقات في سلسلة اعادة تدوير عائدات البترول « ١٠ » . ولذلك لا يجوز أن تتوقع منها شيئا ذا بال في مجال التمويل التنموي .

رابعا : أن هذه المؤسسات جميعا حديثة النشأة . فاذا استثنينا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وشركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، والبنك العربي الافريقي ، واتحاد البنوك العربية الفرنسية ، نجد أن باقى المؤسسات جميعا ، ظهرت الى الوجود خلال السبعينيات فقط . بل ان حوالى عشر مؤسسات ظهرت منذ ١٩٧٤ . وتفسير ذلك ، هو الارتفاع الشديد في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما ترتب على ذلك من تعاضد الموارد المالية للدول المصدرة للبترول .

خامسا : أن المؤسسات التي يمكن القطع بأن نشاطها يتمثل في تمويل التنمية الاقتصادية على اساس غير تجارى ، هي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، صندوق التنمية السعودي ، والصندوق العمري للتنمية الخارجية « ١١ » . وهذه هي المؤسسات التي سينصب عليها بحثنا .

الهيكل الحالي لصناديق التنمية في العالم العربي:

يحتوى الجدول ١ على البيانات الاساسية عن صناديق التنمية في المنطقة العربية . وهسده البيانات توضح مجموعة من الحقائق ذات الدلالة بالنسبة لصناديق التنمية العربية :

١ - فمن بين الصناديق الخمسة ، يوجد صندوق واحد له صفة الاقليمية - ذلك هو الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . اما الصناديق الاربعة الاخرى ، فهي صناديق وطنية ، أنشأتها الدول المنتجة للنفط ، لكي تتولى ادارة القروض والمساعدات التي تقوم بها . ومعنى ذلك أن الموارد المالية التي تتدفق عن طريق الصناديق الوطنية الاربعة ، هي من قبيل التدفقات الثنائية . ويقع على الصندوق العربي وحده ، عبء تقديم القروض والمساعدات متعددة الاطراف . فاذا افترضنا أن القروض والمساعدات الثنائية أكثر حساسية لاعتبارات السياسية من القروض والمساعدات متعددة الاطراف « ١٢ » ، لادررنا المثلث التي ينطوى عليها الهيكل الحالي لصناديق التنمية ، اذ يخشى أن تتوقف نظرة الصناديق الوطنية في بحثها لطلبات القروض المقدمة اليها ، على طبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدولة التي يتبعها الصندوق والدولة طالبة القروض . ومما يزيد من أهمية هذا الاعتبار ، أن هناك درجة كبيرة من التفاوت بين الدول العربية فيما يختص بنظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن صيغة الصندوق الوطني ، تفرض بالضرورة نوع التمويل الانمائي

(١٠) فتتمتع نشاط هذه المؤسسات ، بيمين أنها لم تلعب بعد دور الوسيط النشط في نقل موارد تمويلية كبيرة من الاسواق الاوربية الى العالم العربي ، انظر د. ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية » ، مرجع سابق ، ص ٢١ وقارن

R. El Mallakh, «The Absorptive Capacity of the Arab World and Investment Policies», paper presented to the Seminar on Investment Policies of Arab Oil Producing Countries, 18-20 February 1974, Kuwait, p. 10.

(١١) سنستبعد بنك التنمية الاسلامي من هذه المجموعة لسببين ، الاول : أن اساس عمل البنك لم يتضح بعد . فلو أننا نعرف ما اذا كان البنك سيقترض بفائدة او بدون فائدة ، او لا يقترض على الاطلاق ، تمثيا مع مفهوسوم بعضهم للشريعة الاسلامية . والسبب الثاني ، هو أن البنك لا يمارس نشاطه على مستوى المنطقة العربية فقط ، وانما على مستوى العالم الاسلامي .

(١٢) مما يدعم هذا الفرض ، أن الدول المتقدمة ، تفضل القنوات الثنائية لتقديم القروض والمساعدات . Partners in Development, Report of the Commission of International Development, New York, 1969, p. 301.

جدول ١ - بيانات مقارنته عن صناديق التنمية العربية

الاسم	(١) تاريخ الانشاء	(٢) النوع	(٣) رأسمال الحال	(٤) مجال النشاط	(٥) ملاحظات
١ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٦١ ديسمبر	مؤسسة عامة وطنية	١٠٠٠ مليون دينار كويتي (٤٥٠ مليون دولار)	تمويل المشروعات العربية ، وهذا التاريخ تمويل المشروعات بالبرامج فسي الدول النامية	زيد رأسماله في يوليو ١٩٧٤ من ١٢٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون دينار
٢ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٧١ ديسمبر	مؤسسة عامة اقليمية	٤٠٠ مليون دينار كويتي (٣٠٠ مليون دولار)	تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير الخبرات والمعينات الفنية في البلاد العربية	زيد رأسماله مؤخرًا (ابريل ١٩٧٦) من ١٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دينار
٣ - صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٧١ يوليو	مؤسسة عامة وطنية	٢٠٠ مليون درهم (٥٠ مليون دولار)	تمويل ١٩٧٤ تمويل مشروعات التنمية في الدول العربية ، بعد ٧٤ تمويل الاسهام في مشروعات التنمية في البلاد العربية والاسيوية والافريقية الاسلاميه	يمول مشروعات نقط ، بدأ نشاطه عام ٧٣/٧٤ زيد رأسماله عام ٧٤ من ٥٠٠ إلى ٢٠٠ مليون درهم
٤ - الصندوق السعودي للتنمية	سبتمبر ١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	٥٠٠ مليون ريال (٢٨٠ مليون دولار)	تمويل مشروعات التنمية خصوصاً مشروعات البنية الأساسية	ليست هناك بيانات متاحة عن نشاط الصندوق
٥ - الصندوق العربي للمرقي للتنمية	١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	٥٠٠ مليون دينار كويتي (٧٠ مليون دولار)		

المصادر :

- [١] صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق ، بدون تاريخ .
- [٢] Dr. Hassan M. Selim, «Abu Dhabi, Fund for Arab Economic Development», (Mimeograph), n.d.
- [٣] الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، بدون تاريخ .
- [٤] د . ابراهيم شحاتة ، « المؤسسات العربية للتمويل الانمائي [بعض الملاحظات العامة] » ، المرجع السالف الذكر
- [٥] ——— ، « التنظيمات المؤسسية والادارية للاجهزة المسئولة عن اموال الاستثمار بالدول العربية ومدى فاعلية هذه الاجهزة والاعتماد عليها » ، بحث مقدم لندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنعقدة للنقط ، الكويت ، ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٧٤ .
- [٦] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، القسانون والنظام الاساسي ، يشمل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر بدلا من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ المنشيء للصندوق
- [٧] ——— ، بيانات اساسية ، فبراير ١٩٧٥ .
- [٨] جريدة الاهرام ، ١٩٧٦/٤/٢٩ .

الذى يمكن القيام به ، وهو غالبا ما يكون تمويل مشروعات انمائية ، وليس تمويل برامج تنمية ، ذلك أن من الأسهل - بصرف النظر عن حجم التمويل المطلوب - اتخاذ قرار بشأن مشروع معين . وليس كذلك الأمر في حالة البرنامج « ١٤ » الانمائى ، إذ يتضمن البرنامج بالضرورة ، نظاما لسلولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية في الدول التى تتقدم بطلب القرض . وقد لا تروق مثل هذه الفلسفة للدولة التى يتبعها الصندوق . ومن عيوب التمويل المشروعى ، أنه قد يؤدي إلى تحيز تجاه المشروعات كثيفة رأس المال ، باعتبار أن مستلزماتها تستورد أساسا من الخارج « ١٥ » فإذا ما سلمنا بأن الوضع في المنطقة العربية ، يتطلب برنامجا انمائيا على أساس من التنسيق الإقليمي ، لاتضح لنا أن هيبة الصندوق الوطنى - من هذه الزاوية - ليست هي أنسب الصيغ كإطار لتمويل التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية . فلقد كان لحساسية أجهزة التكامل أو الاندماج الاقتصادى في الماضى ، لتفاوت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول العربية ، أثر كبير في عدم نجاح مجهودات التكامل الاقتصادى بين هذه الدول . وانطلاقا من هذا ، نجد أنه لكي تنجح صناديق التنمية في المهام الجسام المنوطة بها لتنمية المنطقة العربية ، يجب أن تكيف هذه المؤسسات ، بحيث تكون القرارات فيها في أيدي

الإدارة الفنية ، بعيدا عن السلطة السياسية لحكومات البلاد المعنية « ١٦ » .

٢ - قد يبدو لأول وهلة ، أن أغلب هذه الصناديق يتمتع بموارد مالية مناسبة . فـرأس مال الصندوق الكويتى يناهز ٣٥ بلايين دولار ، ورأس مال الصندوق العربى ١٣ بلايين دولار ، ورأس مال الصندوق السعودى ٢٨ بلايين دولار . ولكن الاستنتاج يقتضى التفرقة بين رأس المال المسموح به ، ورأس المال المدفوع . فقد بلغ رأس المال المدفوع للصندوق الكويتى في مايو ١٩٧٥ : ٣٢٨ مليون دينار كويتى «حوالى ١٣ بلايين دولار» ، أى حوالى ثلث رأس المال المصرح به . وليست لدينا بيانات عن رأس المال المدفوع بالنسبة للصناديق الأخرى . وإذا افترضنا أن نسبة رأس المال المدفوع إلى المصرح به هي الثلث ، لكان مجموع رأس المال المدفوع لصناديق التنمية الخمسة ، حوالى ٢٧ بلايين دولار . وعادة ما يكون الاقتراض في حالة هذه الصناديق ، في حدود رأس مالها المدفوع « ١٧ » . ولا شك أن حجم هذه الصناديق ، يعتبر صغيرا جدا بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية « ١٨ » .

وتبدو ضالة الموارد المخصصة للتمويل الانمائى من خلال هذه الصناديق ، إذا لاحظنا أن دول الأوبك ، وأغلبها دول عربية ، قد تعهدت بمبلغ ١٦ بلايين دولار لمساعدة الدول النامية ، بلغ المنصرف منها ٥ بلايين دولار ، منها ١٤٦٠ مليون دولار

(١٤) انظر عمود «(٤)» في جدول ١ وتجدد الإشارة إلى أن المدير العام للصندوق الكويتى ، قد أشار إلى هذه الصعوبات في تقريره لاقتصار نشاط الصندوق حتى عام ١٩٧٤ على تمويل المشروعات . انظر A. Al-Hamad, «Bilateral Development Aid — The View from the Kuwait Fund», (Mimeograph, Jan. 1974).

وهدير بالذكر ، أنه بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الصندوق الكويتى ، أصبح من المسموح به تمويل برامج الإنماء بالإضافة إلى المشروعات .

(١٥) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لأغراض الإنماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

(١٦) تراجع المادة ٥ من كل من النظام الأساسى للصندوق الكويتى وقانون إنشاء صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى العربى .

(١٧) وهذا هو المبدأ الحاسم في سياسة الاقتراض للصندوق الكويتى ، إذ أنه رغم أن الصندوق يملك ، بحكم نظامه الأساسى (للمادة ٢٣) الاقتراض في حدود رأس ماله المصرح به ، إلا أنه التزام بالتمويل في حدود رأس ماله المدفوع انظر د. إبراهيم شحاته ، « الثراء البترولى في مواجهة مشاكل التنمية العربية » مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(١٨) تقدر دراسات البنك الدولى والأمم المتحدة ، احتياجات الدول العربية ذات العجز من الموارد التمويلية بحوالى ٢٢ بلايين دولار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ، ويقدر الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى ، أن هذا الرقم قد يرتفع إلى ما بين ٥٥ - ٦٦ بلايين دولار . انظر ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٦ وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة ، تقدر النفقات اللازمة لاستصلاح الاراضى القابلة للزراعة في السودان والعراق وسوريا ، بحوالى ٤٤ بلايين دولار .

المؤسسات الخطيرة ، يخشى ان يفوق طاقة العالم العربي على استيعابها ؟ والواقع ان اقدم هذه الصناديق وأكثرها خبرة وأكبرها من ناحية الموارد المالية ، وهو الصندوق الكويتي يعاني من مشكلة نقص الكوادر والخبرات البشرية المناسبة «٢٢» وإذا كانت هذه هي حال الصندوق الكويتي ، فمن الوضع بالنسبة للصناديق الأخرى ، يتوقع ان يكون اسوأ . فلا غرو ان تأخر صندوق أبو ظبي ما يقرب من عامين بعد انشائه ، قبل ان يبدأ في ممارسته نشاطه «حيث بدأ نشاطه في أبريل ١٩٧٣ - انظر الجدول ١» . كما ان الجهاز الفني في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٣ كان يتمثل في ١٦ شخصاً فقط «٢٤» وقد يقال انه يمكن تدبير بعض النقص في الكفاءات بالبشرية اللازمة ، عن طريق الاستعانة بالكفاءات العربية في المهجر . وليس هنا مجال بحث امكانية هذا الحل ، ولكن يجب الإشارة الى انه يلزم معاملة هذه الكفاءات مادياً ، بدرجة تغريها على العودة والبقاء . ومن ناحية أخرى ، فلا مفر من ان تتنافس صناديق التنمية مع بعضها بعضاً ، ومع المنظمات الدولية والإقليمية ، بل ومع البنوك وشركات الاستثمار «٢٥» ومؤدى كل هذا دون شك ، هو رفع تكاليف التمويل ، وهو ما يهدد بانخفاض كفاءة الأداء لهذه المؤسسات الحيوية . وهذا يعني ان كثرة عدد صناديق التنمية ، ليس خيراً خالصاً ، بل ان له مساوئ تستدعي التفكير الجدي في هيكل هذه الصناديق في المنطقة العربية .

قروض للبنك الدولي و ١٢٢ مليون دولار ، لتسهيل النفط التابع لصندوق النقد الدولي «١٩» ولابد ان ينعكس تواضع رأسمال هذه الصناديق «٢٠» في حجم القروض التي يمكن لكل منها ان يقدمها . فيذكر التقرير السنوي لكبرى هذه الصناديق ، وهو الصندوق الكويتي ، ان القروض التي ووفق عليها للعام المالي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بلغت جملتها ٤١٦ مليون دينار كويتي «حوالي ١٤٤ مليون دولار» ، والقروض التي وقعت اتفاقياتها بلغت ٢٧٦ مليون دينار كويتي «حوالي ٩٥ مليون دولار» «٢١» وبلغت قروض صندوق أبو ظبي ومساهماته في رأسمال مشروعات الاستثمار «٢٢» حتى ٣١ - ٣ - ١٩٧٥ : ٢٦٥٧ مليون درهم «حوالي ٦٦٧ مليون دولار» ، وبلغت القروض التي عقدها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ديسمبر ١٩٧٣ - أبريل ١٩٧٤ : ٣٨٨ مليون دولار «٢٣» .

٣ - انه باستثناء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي انشئ منذ فترة طويلة نسبياً ، والذي يعتبر يحق تجربة رائدة في مجال التمويل الاقليمي للتنمية ، ظهرت الصناديق الأربعة الأخرى في غضون أربع سنوات فقط ، بين ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، بل ان تكوين هذه الصناديق ، تم بمعدل صندوقين كل سنة «تم تأسيس الصندوق العربي وصندوق أبو ظبي عام ١٩٧١ ، وانشئ الصندوق السعودي والصندوق العراقي عام ١٩٧٤» ، وهو معدل خيالي لتكوين مثل هذه

(١٩) البنك الدولي للتعمير والتنمية ، نشاط البنك الدولي ١٩٧٥ ، أهم ما جاء في التقرير السنوي ، ص ٢٠ - ٢١ .
(٢٠) نقصد هنا رأس المال الفردي لكل صندوق على حدة ، والذي يقدر (بافتراض انه يساوي ثلث رأس المال المصرح به) بـ ١١٣ ، ٤٣ ، ١٦٧ ، ٩٣ ، ٥٦ مليون دولار للصندوق الكويتي والصندوق العربي ، وصندوق أبو ظبي ، والصندوق السعودي ، والصندوق العراقي .

Kuwait Fund for Arab Economic Development, 1974/1975, pp. 7-8.

(٢١)

Dr. Hassan Selim, «Abu Dhabi Fund for Arab Economic Development», (mimeo-graph), n.d. p. 4.

(٢٣) كتب احد خبراء الصندوق الكويتي في عام ١٩٧٤ يقول ان عدد أعضاء الجهاز الفني للصندوق ، رغم التوسع المستمر في أنشطته ، لم يتجاوز العشرين شخصاً . انظر د. ابراهيم شحاته ، «الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية» ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

Soliman M. S. Demir, «The Political Economy of Effectiveness : The Kuwait Fund for Arab Economic Development as a Development Organization», Unpublished Ph. D. Thesis, University of Pittsburgh, May 1975, p. 156.

(٢٥) حيث ان سوق الكفاءات البشرية الملائمة لهذا النوع من الأعمال ، سوق دولية ، وليست محلية أو اقليمية .

الاقتصادي والاجتماعي ، الى أربعة أمثاله «من ١٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون دينار» .

وليس من الصعب أن نفسر هذه الطفرة في موارد صناديق التنمية العربية وفي مجال نشاطها ، إذ أن الزيادة الهائلة في عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، الناتجة عن ارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر «٢٩» . ومحدودية ما يمكن استخدامه بفعالية من مجهودات التنمية الاقتصادية داخل هذه البلاد في المدى القصير «٣٠» . بالإضافة الى الرغبة الصادقة من جانب الدول البترولية في الاسهام في التنمية الاقتصادية للمنطقة العربية ، كل هذه بلا شك من أهم العوامل خلف هذه التطورات . وسوف نفترض أن الهدف من انشاء صناديق التنمية هذه ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق اسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية وفي الإطار المتقدم ، نطرح السؤال التالي : هل يتوقع أن يؤدي الهيكل السابق تحسده لمؤسسات تمويل التنمية الى تحقيق هذا الهدف وإذا كانت الاجابة بالنفي فما هو البديل ؟ ان الاجابة الدقيقة على هذا السؤال ، تقتضي

٤ - يعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول في تاريخ المؤسسات العربية لتمويل التنمية الاقتصادية . فبالإضافة الى أن ذلك العام ، شهد مولد أحدث عضوين في أسرة صناديق التنمية العربية على ما ذكرنا وهما الصندوق السعودي ، والصندوق العراقي ، فقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي التي خمسة أمثاله « من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار » ، وزيد رأسمال صندوق أبو ظبي الى أربعة أمثاله « من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم » «٢٦» . فضلا عن ذلك ، فقد تم توسيع مجال عمل الصندوقين المذكورين «٢٧» فبالنسبة للصندوق الكويتي ، تم توسيع مجال عمله جغرافيا ونوعيا ، بحيث أصبح نشاطه يغطي كل البلاد النامية ، بعد أن كان مقصورا على الدول العربية ، وأصبح يمول المشروعات والبرامج ، بعد أن كان مقصورا على المشروعات فقط ، وبالنسبة لصندوق أبو ظبي ، تم توسيع عمله في اتجاهات متقاربة ، بحيث امتد نشاطه الى الدول الآسيوية والأفريقية والإسلامية ، وأصبح يوسعه الاسهام في المشروعات ، الى جانب تقديم القروض «٢٨» وبالإضافة الى هذه التطورات ، فقد تقرر مؤخرا زيادة رأسمال الصندوق العربي للانماء

(٢٦) انظر العمود «٥» من جدول ١ .

(٢٧) انظر العمود «٤» من جدول ١ .

(٢٨) في الواقع ، أن المتخصص لقانون صندوق أبو ظبي ، ولاحتسائه الداخلية ، وتطور نشاطه ، لا يمكنه أن يخطئ كيف أن الصندوق الكويتي ، هو المثل المحتذى . وهذا لا يعني وجود فروق بينهما . قارن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، القانون والنظام الاساسي ، صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، القوانين والراسم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق .

(٢٩، ٣٠) نحاشينا هنا أن نذكر كلمات « داخل البترول » و « فوائض البترول » لأنها اصطلاحات غير دقيقة في هذا المجال ، فضلا عن أنها موحية . فلا يعتبر ما تحصل عليه الدول المنتجة للنفط دخلا بالمعنى الاقتصادي العلمي للكلمة ، بل أن هو الاشكال من اشكال الثروة . فإذا صرفنا النظر عن تغيرات الاسعار ، فإن انتاج وتصدير البترول ، يعني تغيير نمط الثروة (أي العلاقة بين الشكل العيني (بترول) والشكل النقدي (أرصدة) فقط . والسبب في هذا يرجع الى أن البترول مورد قابل للنفاذ . كذلك لا يمكن التسليم بأن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول ، كله أو معظمه من قبيل الفائض ، لأن ذلك يستلزم تعريف الحاجات التي تقيس العائدات بالنسبة لها ، حتى نحدد ما إذا كان جزءا منها يفيض عن هذه الحاجات . وما نظن أن مثل هذا التعريف يتسم بشيء من الدقة ، فإن استخدام كلمة الفوائض لا يخلو من دوافع سياسية .

والتقديرات المتعلقة بعائدات البترول ، وما يمكن للدول البترولية أن تستخدمه في تنميتها الداخلية ، تكاد لا تنهي . ونكتفي هنا بالإشارة الى التقديرات التي قام بها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يقدر عائدات البترول في الدول العربية المصدرة له بـ ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ و ٩٠ - ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ و ١٤٠ - ٢٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وبناء على فروض معينة متعلقة بما يمكن استيعابه داخل الدول البترولية ، يقدم الصندوق مجموع المبالغ المتراكمة للإقطار الرئيسية المصدرة للنفط (العراق ، الكويت ، السعودية ، قطر ، الامارات ، ليبيا) بـ ٤٤٠ - ٦٠٠ بليون دولار . انظر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لأغراض الإنماء الاقتصادي في العالم العربي ، الملقب بتحليل المعطيات الأساسية التي يقوم عليها الإطار العام لزيادة تدفق الموارد المالية لأغراض الإنماء الاقتصادي في العالم العربي ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ٥٣

ومن ناحية أخرى فالتغير النوعي في نشاط هذه الصناديق ، في أحد عناصره ، قد يخلق مشاكل ، لا بد من التفكير من الآن في كيفية مواجهتها ، ونقصد بذلك أن الاتجاه نحو تمويل برامج التنمية الاقتصادية في إطار صناديق التنمية الوطنية ، بفتح الباب درجة أكبر أمام تأثير العلاقات السياسية بين الدول على القرارات المتعلقة بتمويل برامج التنمية ، فلقد سبق أن أشرنا إلى أن البرنامج ، على عكس المشروع ، يحتوي على نظام للأولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد الذي يتقدم بطلب تمويل ، تلك الفلسفة التي قد تختلف جوهرياً عن فلسفة البلد المقرض . وفي هذه الحالات ، يكون من الصعب ، كما هو معروف ، الفصل بين الاعتبارات الفنية وغير الفنية ، الأمر الذي يزيد مشكلة التمويل تعقيداً . هذه المسألة يجب أن تشغل جزءاً كبيراً من تفكيرنا هنا في المنطقة العربية ، حيث الفوارق بين دولها في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جد كبيرة - خصوصاً بين الدول التي تقدم القروض ، وتلك التي تتلقاها .

ومما تقدم يتضح أنه إذا سلمنا بأن الهدف من إنشاء صناديق التنمية العربية ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق أسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية ، فإن الهيكل السابق تحديده لصناديق التنمية ، والتمثل في تعددها من ناحية ، وغلبة الصبغة الوطنية من ناحية أخرى ، لا يدور أن يؤدي إلى تحقيق الهدف من أنشائها . وهذا يفتح الباب واسعاً للتفكير في البدائل . والبديل الذي نطرحه هنا ، هو تذويب هذه الصناديق في كل أكبر في شكل مؤسسة اقليمية « ٢٢ » أو صندوق

الملاحظة المتعمنة للتطورات التي حدثت على مستوى مؤسسات تمويل التنمية في العالم العربي ، واستكناه الأبعاد الحقيقية لهذه التطورات . لنعد مرة أخرى إلى جدول ١ . يمكن القول بناء على البيانات الواردة في عمود « ٢ » ، ٤ أن هناك تغيراً كمياً وتغيراً نوعياً في نشاط صناديق التنمية العربية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ . ويتمثل التغير الكمي في زيادة عدد صناديق التنمية وفي زيادة رأس مال هذه الصناديق والتغير النوعي يتمثل في اتساع مجال عمل الصناديق ذاتها . وإذا نظرنا إلى نشاط تمويل التنمية كنشاط إنتاجي تتضافر فيه عناصر إنتاجية مختلفة ، أهمها بالطبع الموارد المالية والكفاءات البشرية ، فيمكن القول أن زيادة المستخدم من أحدهما بمعدل يفوق زيادة المستخدم من الآخر ، لا بد أن يخل بمحصلة العملية الإنتاجية « ٢١ » ومن الجلي أن زيادة عدد صناديق التنمية وزيادة رؤوس أموال هذه الصناديق ، بالإضافة إلى توسيع مجال عملها ، من شأنه أن يثقل إلى درجة خطيرة كاهل الكوادر الفنية المنوط بها الإشراف على عملية التمويل . ويتوقع أن يؤدي هذا إلى أحد أمرين : الأمر الأول ، هو ألا يتمشى خلق التمويل مع الزيادة في الموارد المتاحة مما يعني تراكم موارد مالية عاطلة ، بما ينضمه ذلك من خسارة اقتصادية « ٢٢ » . والأمر الثاني هو أن يتم عقد القروض دون إجراء الدراسات اللازمة على المشروعات ، نتيجة لقصور الكوادر الفنية اللازمة ، مما يهدد هذه المؤسسات بخسائر كبيرة ، نتيجة تمويل مشروعات غير سليمة . وإيا ما كان الأمر ، فإن من شأن هذا ، أن يضر بفعالية هذه الصناديق ، بل وجودها ذاتها .

(٢١) لا يعني هذا بالضرورة ، أن « إنتاج التمويل » يخضع لمعاملات فنية ثابتة ، بقدر ما يعني أن هناك توليفة مثلى من عناصر الإنتاج في هذا النشاط كما في غيره ، وأن من شأن زيادة عنصر « الموارد المالية » ، دون زيادة مقابلة ومناسبة في « الموارد البشرية » ، يحقق التزاوج المطلوب ، أن تعرقل العملية الإنتاجية ... أي ثقل من حجم القروض التي يمكن عقدها بفعالية .

(٢٢) نتيجة لعدم الأموال ، وعدم تدويرها في الإنتاج . كما أن ذلك قد يتضمن خسارة رأسمالية أيضاً ، إذا ما اتجهت الأسعار في الخارج نحو الارتفاع .

(٢٣) ليست هذه الفكرة جديدة تماماً ، فلقد كان هناك مشروع لجامعة الدول العربية وافق على إنشاؤه المجلس الاقتصادي التابع للجامعة في ١٩٥٧/٦/٣ ووقعت عليها ست دول عربية ، وكانت الهيئة المنصوص عليها في الاتفاقية تسمى « المؤسسة المالية العربية للمؤسسات الاقتصادية » . ولم تدخل الاتفاقية مجال التنفيذ الفعلي ، إذ لم يصدق عليها عدد من الدول تملك ٧٥٪ من رأسمال المؤسسة ويعتبر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، أحياء لفكرة المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ، بعد أكثر من عشر سنوات من الإهمال التام . انظر في تفصيل هذه النقطة د. إبراهيم شحاته ، « الاستثمارات العربية في الوطن العربي » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢ ، أبريل ١٩٦٨ ، ص ٨٦ -

اقتصادي للتنمية ، على ألا يقتصر دوره على التمويل فقط ، بل يمتد ليشمل أنشطة اكتشاف المشروعات الصالحة ، ودراسات الامكانية لهذه المشروعات ، ثم تقديم التمويل لها . ويجب أن يراعى في تصميم هذه المؤسسة أو هذا الصندوق ، أن يولى عناية مناسبة للمشروعات ذات الطبيعة الاقتصادية العربية ، أى تلك المشروعات التى لا تدخل فى اختصاص بلد معين بالذات ، والتى تعتبر مع ذلك حيوية للتنمية الاقتصادية للمنطقة ككل ، وأخيراً فإن هذا الصندوق أو هذه المؤسسة ، يجب أن ينظر إليه على أنه جزء من كل أكبر ، يتمثل فى مجموعة المؤسسات اللازمة لتجسيد العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى ، وهو ما يقتضى بالضرورة ، إعادة النظر فى الأجهزة المنوط بها الإشراف على مثل هذا العمل فى الوقت الحاضر .

نحو صندوق عربى واحد للتنمية الاقتصادية :

فى هذا القسم من دراستنا ، ننبرى لتأصيل فكرة تكوين صندوق عربى اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية . وسنتناول أولاً ، بصفة عامة ، المزايا التى يمكن أن تترتب على اقامة مثل هذا الصندوق . وبعد ذلك ننتقل الى مناقشة بعض الجوانب العملية المحددة لأقترحنا .

أ - المزايا التى تترتب على إنشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية :

ان تكوين صندوق اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية العربية ، كأحد مؤسسات التكامل الاقتصادى ، هو فى حد ذاته أمر مطلوب بالحاح لتجراح مجهودات التكامل . وبالإضافة الى ذلك ، فهو يحقق المزايا التالية :

١ - تحقيق وفورات النطاق فى المنشآت التمويلية ، مما يخفض من تكلفة التمويل ، ويجعل من الممكن بالتالى ، تمويل عدد أكبر من المشروعات ، بنفس القدر من الموارد . فالتكاليف الادارية ، وأحياناً الفنية ، للقروض ، نادراً ما تزداد مع ازدياد حجم القرض « ٢٤ » . بل ان كبر الحجم الذى يترتب على تكوين صندوق واحد ، يتيح ظروفها أفضل لتقليل المخاطر المتضمنة فى السطاط الاقراضى بسببها . فمن المعروف ان كبر حجم العمليات وكثرة عددها يقلل ، بحكم قانون الاعداد الكبيرة ، من مخاطر عدم القدرة على السداد . وبهذا فان تكوين صندوق واحد ، فيه نوع من التأمين على المخاطر التجارية . ومن ناحية أخرى ، فان المركز الذى يتوقع أن يحظى به الصندوق ومكانته ، يحقق حداً أدنى من الضمان للاستثماراته المباشرة ضد المخاطر غير التجارية « ٢٥ » .

٢ - تحرير تدفق القروض والموارد المالية ، من الخضوع للاعتبارات السياسية التى عادة ما يكون لها دخل كبير فى عملية الاقراض فى حالة الصناديق الوطنية « ٢٦ » . وهذا التحرير ، يوفر قدراً من الاستقرار فى عمليات التمويل الانمائى ، ويغلب الاعتبارات الاقتصادية والفنية على الاعتبارات السياسية . ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الميزة فى حالة البلاد العربية التى تتفاوت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفاوتاً كبيراً .

٣ - يتيح تكوين الصندوق الاقليمى الواحد ، إطاراً للتقليل من حدة مشكلة ندرة الكفاءات البشرية التى أشرنا إليها سابقاً . فبدلاً من أن تتنافس خمسة صناديق على عدد قليل من الكوادر ، يتم تجميع هذه الكوادر كلها فى جهاز

(٢٤) فانتقال بعثة من الصندوق الى بلد من البلاد لدراسة أحد المشروعات المتقدمة ، لا يتصور أن يختلف كثيراً باختلاف حجم القرض المطلوب ، ونفس الشيء ينطبق على الدراسات الفنية للمشروعات فى أغلب الاحوال .
(٢٥) ولا يجوز التقليل من أهمية هذا الاعتبار ، إذ أن الخوف من المخاطر غير التجارية ، كان أحد أسباب قلة انسياب رؤوس الاموال العربية الخاصة للدول التى تشيد حاجتها اليها فى المنطقة العربية . وهذا ما حدا بالدول العربية ، الى إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٤ . راجع ، د. ابراهيم شحاته « المؤسسات العربية للتمويل الانمائى » ، مرجع سابق ، ص ٢٨-٢٩ .
(٢٦) يرأس رئيس مجلس الوزراء الكويتى ، مجلس إدارة الصندوق الكويتى . المادة ٥ من النظام الاساسى (٢٠٠٠) ويرأس رئيس الوزراء مجلس إدارة صندوق أبو ظبى (المادة ١ من اللائحة الداخلية) .

تسعى جاهدة للحصول على تمويل لبرامج التنمية في المجالات التي تهمها ، فبرامج التنمية داخل البلاد ، يمكن اعتبارها من قبيل السبع الخاصة « ٢٧ » أما برامج التنمية على مستوى المنطقة ، فتتصرف الى مجالات مثل النقل والمواصلات والتحكم في الانهار الدولية والبحث العلمى والتعليم لخلق المهارات اللازمة ... الخ . ولا تعتبر هذه المجالات من اختصاص حكومة عربية بعينها ، ولا تسعى أى منها للحصول على تمويل لبرامج التنمية فيها . فبرامج التنمية على مستوى المنطقة العربية ، يمكن اعتبارها من قبيل السلع العامة « ٢٨ » . وهذا يفسر الاولوية المخفضة لمشروعات البنية الاساسية اللازمة على مستوى العلم العربى فى طلبات الدول العربية المختلفة للقروض « ٢٩ » . ولذلك فان الصندوق التعليمى للتنمية المقترح انشاؤه هنا ، لابد أن ينظر اليه على أنه ممثل المصلحة العربية العامة والراعى الامين لبرامج التنمية على مستوى العالم العربى .

تلك هى اهم المزايا المتوقعة من انشاء صندوق اقليمى للتنمية ، وكلها تدور حول خلق ظروف موضوعية أفضل لتمويل برامج التنمية فى العالم العربى - سواء داخل الدول او فيما بين الدول . وكثيرا ما يثور التساؤل ، عما اذا كانت توجد فى المنطقة العربية ، طاقة استيعابية كافية لامتناع الموارد المالية التى ستخصص للتمويل الانمائى عن طريق الصندوق . ورغم تعدد التعريفات الشائعة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » « ٤٠ » ، الا أنها تتفق على نقطة أساسية ، وهى قدرة الاقتصاد القومى ، على امتصاص الموارد الرأسمالية ، بحد أدنى من الفعالية التى تنعكس فى شكل معدل للعائد على الاستثمار . وهى بهذا المعنى ، تضمن أن الموارد تنتقل من طرف « هو الطرف المعطى الى آخر « هو الطرف المتلقى » . ولا بد ، لكى يحصل المعطى على عائد على موارده ، أن يكون

واحد . وهذا يؤدى الى خلق المناخ المواتى للتخصص ، فتنشأ مجموعات لاجراء المسح الاقتصادى ، وأخرى لدراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الامكانية ، وثالثة لتقويم المشروعات ، ورابعة لتصميم برامج التنمية على المستوى الاقليمى ، وخامسة لتنشيط الاستثمار ... وهكذا . ان من شأن تكوين هذه المجموعات على أساس من التخصص الدقيق ، أن يدفع بنشاط التمويل الانمائى قدما الى الامام ، بحيث لا تكون وظيفة الصندوق سلبية ، تتمثل فى بحث طلبات الدروض متى قدمت اليه ، بل تكون ايجابية ، تتمثل فى اخذ زمام المبادرة فى « انتاج وخلق » التمويل .

٤ - رفع القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية . وبالذات ازاء الشركات متعددة القومية . فهو يقلل من فرص تحكم البنك الدولى للتعيمير والتنمية ، ومن خلاله الولايات المتحدة الامريكىة ، باعتبارها المسيطرة عليه ، فى الدول العربية ، ما دام أنه وجد يديها مصدر بديل للتمويل الانمائى وبشروط مرضية . وهو يضع البلاد العربية فى موقف أفضل ، ازاء الشركات متعددة القومية عند التفاوض لتنفيذ مشروعات معينة ، إذ ان هذه البلاد ، ستدخل المفاوضات مطمئنة لتدبير مصادر التمويل ، مما يقوى جانبها فى عملية الحصول على التكنولوجيا من هذه الشركات .

٥ - ان تكوين صندوق اقليمى للتنمية الاقتصادية ، هو الاطار الانسب لضمان التطور من تمويل مشروعات التنمية ، الى تمويل برامج التنمية . ويجب أن نفرق بين برامج التنمية داخل البلاد العربية ، وبرامج التنمية على مستوى المنطقة . فبرامج التنمية داخل البلاد العربية ، تكون فى مجالات هى من صميم اختصاص حكومات هذه الدول . ولذلك نجد هذه الحكومات ،

(٢٨، ٢٧) السلع الخاصة هى التى يؤدى استهلاك شخص با لوحدة منها ، الى حرمان غيره . والسلع العامة هى ، على النقيض ، المتاحة ليتمتع بها الكل فى نفس الوقت . ولهذه التفرقة اهميتها فى تحسيد شروط توازن السلوك الاقتصادى .

(٢٩) د. حازم البىلاوى « التعاون الاقتصادى العربى ... مرة أخرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

(٤٠) فى مناقشة التعريفات المختلفة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » وتطور هذا المفهوم ، راجع W.J. Stevens, Capital Absorptive Capacity in Developing Countries, Leiden : A.W.

Sijthoff, 1971, pp. 30-52.

امكانياته المحتملة الهائلة في مجال الانتاج الغذائي « ٤٤ » لازال مستوردا صافيا للمواد الغذائية « ٤٥ » حتى ان الدول المصدرة للغذاء « وعلى رأسها الولايات المتحدة » قد هددت باستخدام سلاح القمع ، كرادع لاستخدام سلاح النفط . ومن ثم فهناك ضرورة اقتصادية واستراتيجية في توجيه جزء من الموارد المالية المتاحة نحو تطوير الفعاليات العربية في مجال انتاج الغذاء . بل اننا نذهب الى القول ان ثمة مسؤولية انسانية ودولية تقع على العالم العربي نجو الاسهام في حل المشكلة العالمية للغذاء . أما عن المسكن ، فهناك من الشواهد ما يقطع ، بأن ثمة نقصا في الوحدات السكنية على امتداد العالم العربي ، وان تفاوتت حدته من بلد الى آخر . وهذا مجال هام وأساسي لاستخدام جزء من الموارد المالية المتاحة . وسواء في مجال الغذاء أو في مجال الاسكان ، فان الامر يقتضي رسم برنامج عربي متكامل لمعالجة هاتين المشكلتين ، وهو ما يستلزم انشاء مؤسسة اقليمية « ٤٦ » .

وهنا ثانيا الاستثمار في مجال تطوير وتنمية الموارد البشرية . ولقد سبق أن أوضحنا الندرة الشديدة في الكوادر الفنية اللازمة لعمال صناديق التنمية . ونضيف هنا ، أن جهودا مكثفة يجب أن تبذل في مجال محو الأمية والتعليم « ٤٧ » . وحيث

في مقدور المتلقي استخدام هذه الموارد بصورة منتجة ، وبدرجة من الانتاجية تسمح بدفع العائد . وإذا نظرنا الى العالم العربي ككل ، لوجدنا أن الوضع مختلف فيه تماما عن الاطار الذي يطرح فيه التساؤل عن الطاقة الاستيعابية . فكما أوردنا ، تشير كل الدلائل الى أن العالم العربي ككل لن يحتاج ، لمدة ليست بالقصيرة ، الى موارد مالية من الخارج « ٤٨ » . أي ان علاقة « المعطي - المتلقي » ليست واردة بالنسبة للعالم العربي ككل في المستقبل المنظور . ينبغي علينا إذن ، كدارسين غرب ، أن نطرح جانباً هذا التساؤل عن الطاقة الاستيعابية للعالم العربي ، فهو تساؤل غير وارد ، بل ومضلل « ٤٩ » ، وأن نستبدله بالتساؤل عن احتياجات العالم العربي من الموارد المالية . وليس هنا مجال الدخول في دراسة تفصيلية عن هذه الاحتياجات ، بل ان مثل هذه الدراسة يمكن اعتبارها إحدى مهام المؤسسة الاقليمية للتنمية الاقتصادية التي نروج لها في هذا البحث « ٥٠ » . ونكتفي هنا بالإشارة الى أهم المجالات التي يحتاج فيها العالم العربي الى استثمار مبالغ طائلة .

فإذا بدأنا بالاحتياجات الضرورية مثل المأكل والسكن ، لوجدنا أن هناك مجالات كبيرة لاستثمار الموارد المالية المتاحة . فالعالم العربي رغم

- (٤١) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاجراض الانماء الاقتصادي في العالم العربي ، مرجع سابق ، الملحق ، الفصل الثالث ، ص ٣٩ - ٥٠ .
- (٤٢) ومع ذلك ، يبدو أن هناك من الكتاب العرب ، من يأخذ مثل هذا التساؤل مأخذ الجد ، بل ويسلم بـ « عدم قدرة الدول العربية على استيعاب وامتصاص الاموال العربية كلها ، على الأقل في المدة القصيرة » انظر د. حازم الببلاوي « رؤية مستقبلية لدور الاموال العربية » ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢٧ يوليو ١٩٧٤ ، ص ٢٩ .
- (٤٣) هناك الكثير من الاشارات الفرعية الى هذه الاحتياجات ، انظر على سبيل المثال : د. محمد حلمي مراد ، رؤوس الاموال العربية بين فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب ، بحث مقدم للمؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٢ - ١٥ نيسان ١٩٧٥ .
- (٤٤) انظر في ذلك ، د. محمد عبد المنعم عفر ، « الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي » مصر المعاصرة ، العدد ٣٦ ، أبريل ١٩٧٥ .
- (٤٥) راجع في ذلك ، د. محمد محروس اسماعيل ، « مشكلة الغذاء في الوطن العربي » مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧١ .
- (٤٦) قد يقال ان هناك المنظمة العربية للاغذية والزراعة (مقرها الخرطوم) . ولكن امكانيات هذه المنظمة واختصاصاتها أقل بكثير من أن تضطلع بالعبء المطلوب في هذا المجال .
- (٤٧) تصل نسبة الأمية الى ٦٤٪ في بلاد الشرق الأدنى ، والى ٨٣٪ في أفريقيا ، حيث تتركز الدول العربية . كما تصل نسبة الطلاب المقيدون في فئة العمر ١٩-٥ فيها ٣٥٪ ، ٢٦٪ على التوالي . راجع :

G.M. Heier, Leading Issues in Economic Development, 2nd ed., 1970, pp, 21-22.

مما سبق يتضح أن القضية ليست قضية « طاقة استثمارية » ، وإنما قضية حاجة ملحة إلى الاستثمار في هذه المجالات الحيوية ، بغية اللحاق بالعصر .

ب - حول إمكانية إنشاء صندوق عربي وأحد للتمهية :

بذات جهود متعدد للتنسيق العربي في المجال المالي عمومًا ، وفي مجال تمويل التنمية على وجه الخصوص . وأهم هذه الجهود ، ما تم في إطار جامعة الدول العربية مؤخرًا « ٥٠ » . فبناء على مبادرة من بعض الدول العربية ، صدر قرار المجلس الاقتصادي العربي رقم ٥٩٩ في ٨ - ١ - ١٩٧٥ ، الذي يوصي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بالدعوة إلى عقد اجتماع لرؤساء المؤسسات المالية ، لبحث كيفية التوصل إلى ضيق عملية التنسيق بين أنشطة هذه المؤسسات . وبالفعل تم اجتماع رؤساء وممثلين لهذه المؤسسات « ٥١ » بمقر الجامعة بالقاهرة في الفترة ٦ - ٧ مايو ١٩٧٥ ، وكان أهم ما تمخض عنه : ١ - الاتفاق على عقد اجتماع سنوي بدعوة من الأمين العام للجامعة ، لرؤساء صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة في ميادين التنمية العربية ، للنظر في ومقابلة كافة السياسات المتعلقة بالتنسيق والتعاون فيما بينها ، ٢ - عقد اجتماع كل سنة أشهر ، بدعوة من الأمين العام للجنة فنية على مستوى مديري العمليات ، أو المديرين التنفيذيين

أن التعليم ، خصوصًا المهني والفني ، يخضع لظاهرة الخارجيات « ٤٨ » فإن أمثل الأساليب لتمويل يجب أن يكون ذات طبيعة جماعية ، أي بإسهام الدول العربية جميعًا . والاتفاق على الصحة أيضًا ، مرتبط بتطوير وتنمية الموارد البشرية في العالم العربي .

ومن ناحية ثالثة ، هناك الحاجة الملحة للاستثمار في البنية الأساسية أو رأس المال الاجتماعي ، كالطرق والمواصلات والنقل والتخزين والطاقة والتحكم في مجاري الأنهار الدولية . مثل هذه المجالات لها طبيعة خاصة ، إذ أنها تهم كل البلاد العربية . ولكنها لا تفس المصالح المباشرة لأي بلد منها بعينه . وهذا يقتضي وجود هيئة إقليمية لتواهي الاستثمار في هذه المجالات .

وأخيرًا هناك مجال البحث العلمي ، وهو من المجالات التي لا يجوز أن يهملها العرب ، والتي تحتاج لتمويل على نطاق يفوق قدرة أي بلد عربي بمفرده « ٤٩ » . وبالنسبة للعالم العربي ، وما يتميز به من مناخ وموارد ، فإن هناك مجالين للبحث العلمي يفرضان نفسيهما ، بحوث الصحراء والطاقة الشمسية . أن كون البترول ، أساس الرخاء العربي الحالي ، مورد قابل للنضوب ، يستدعي العمل من الآن لتنمية موارد بديلة . ولقد أن الاوان ، لتتركيز البحث حول الاستفادة من الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء . فهنا يكمن المستقبل الاقتصادي للعالم العربي ، بعد أن تغرب شمس البترول .

(٤٨) هذه ترجمة لكلمة ومعناها أن الذي ينفق على خدمة التعليم ، ليس هو بالضرورة الذي يستفيد من المهارات الناتجة عنها ، والتي تصبح متاحة لطرف آخر . وبعبارة أخرى ، قد ينفق بلد من البلاد (كعصر) على التعليم والتدريب ، وتتفلس الكفاءات الناتجة عن التعليم والتدريب إلى مجتمع آخر فنقيده (كالعسكودية مثلا) .
(٤٩) فليد أصبحت المعرفة العلمية خاضعة للإنتاج المخطط ، وليس للاكتشاف ويتوقع أن تحتل صناعة البحث العلمي مكانا رائدا في المستقبل المنظور ، بحيث يتمكن منها القطاع الرابعي quaternary ويحل مع القطاع الثالثي tertiary وجهل القطاعين الأولي والثانوي في الأهمية وكل هذا سيتم من خلال الاندماج الاقتصادي . انظر J.I. Servan-Schreiber, Le Defi Americain, Paris, 1963, quoted in M. Senin, Socialist Integration, Moscow : Progress Publishers, 1973, p. 17.

(٥٠) انظر : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، « مذكرة بشأن التنسيق بين المؤسسات المالية الاستثمارية الحكومية والمشاركة » ، مقدمة للندوة المخلقة للتعاون المالي والتقدي - الرباط أبريل ١٩٧٦ .
(٥١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٥

فى صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة فى ميادين التنمية العربية ، للتشاور حول المشروعات الصالحة للتمويل المشترك ، والتنسيق فيما يتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية ، وتحديد أنسب الطرق للتعاون فى إصدار ضمانات لقروض متوسطة وطويلة الاجل تستخدم فى تمويل عمليات استثمارية « ٥٢ ، ٣ - عقد اجتماع موسع يضم الهيئات الحكومية التى تتولى ادارة استثمار الاموال العربية ، وصناديق التنمية العربية ، وشركات الاستثمار العربية ، والبنوك العربية المشتركة العاملة فى ميادين التنمية العربية ، لوضع الصيغ المناسبة لتدعيم التعاون المالى فيما بينها .

وقد اجتمعت اللجنة الفنية المشار اليها فى « ٢ » أعلاه ، فى الفترة ١٠ - ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ،

وانتهى الاجتماع الى مجموعة من التوصيات ، أهمها :

أولاً : تدعيم التعاون بين المؤسسات المالية العربية ، عن طريق : اشتراك البنوك العربية والعربية المشتركة مع الصناديق العربية فى تمويل المشروعات - اشتراك البنوك مع الصناديق فى تمويل وتوظيف الاصدارات - اشتراك صناديق التنمية فى التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التى تديرها أو تمويلها البنوك العربية والعربية المشتركة لصالح التنمية العربية .

- اعطاء البنوك العربية والعربية المشتركة ، الاولوية بالنسبة للعمليات التى تقوم بها كل صناديق التنمية العربية والهيئات التى تتولى ادارة الاموال العربية - قيام الصناديق العربية والهيئات التى تتولى ادارة الاموال العربية ، بتقديم ضماناتها للقروض التى تقوم بادارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية .



(٥٢) حيث أن البنوك تقوم بالتمويل على أسس تجارية بحتة ، بينما أن قروض الصناديق بها عنصر معونة أو مساعدة .

(٥٢) بذلت محاولات محدودة لإنشاء معاهد للتنمية مراكز للتدريب ، ولكنها لم تلق العناية الكافية ، ولم يحالفها النجاح . انظر فى ذلك د. د. ابراهيم شحاته ، التراث البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية ، يرجع سابق ، ص ٤٣

وهي مشروعات ينبغي أن تولى عناية خاصة ، إذا أريد للتنمية الاقتصادية في المنطقة أن تسير بمعدل معقول .

خلاصة ما تقدم ، أننا بحاجة الى منهج مختلف في التعامل مع المشاكل التي يطرحها تعدد مؤسسات التمويل في العالم العربي . منهج يقوم على عملية مراجعة شاملة . ويجب أن تكون نقطة البدء في كل هذا واضحة ، وهي أن الجهد التكاملي العربي ، أساسه التنمية الإقليمية المتناسقة ، وليس مجرد تحرير التجارة . مثل هذا الجهد التكاملي ، وعلى هذا الأساس ، يستلزم قيام مؤسسات تسهر على تنفيذه . ولقد قلنا من قبل ، أن الجهد التكاملي الفعال يقتضي إنشاء اتحاد مدفوعات اقليمي ، وصندوق اقليمي ، أو مؤسسة اقليمية . لتمويل التنمية الاقتصادية ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة . ومجال اهتمام دراستنا ، منصب على الصندوق أو المؤسسة الإقليمية للتنمية . وبالطبع لا يتصور أن يتم تدوير العدد الهائل الذي أشرنا إليه في صندوق واحد أو مؤسسة واحدة بين يوم وليلة ، بل ينبغي أن يتم هذا بالتدريج ودون تأجيل . كذلك لا يتصور أن تسلم الدول صاحبة الصناديق ، بسهولة ، بتأدية صناديقها في كل واحد ، لا سيطرة لها عليه . لكن تحقيق هذا الأمر ، يتطلب حدا أدنى من الإرادة السياسية من جانب الدول العربية .

وإذا كان لنا أن نتقدم باقتراح عملي لتكوين صندوق اقليمي أو مؤسسة اقليمية واحد للتنمية ، فإننا نقترح الخطوات التالية :

- ١ - تترك مؤسسات تمويل التنمية على أساس تجاري خارج مجال التوحيد .
- ٢ - يجرى التنسيق بين صناديق التنمية القائمة ، على أساس تجميع أجهزة الخدمات بها « كادارات البحوث وتقويم المشروعات » ، وعلى أساس الاشتراك في تمويل المشروعات المختلفة ، مع اعطاء أولوية للمشروعات على مستوى المنطقة العربية أو مشروعات التكامل .
- ٣ - توقف عمليات زيادة رأسمال الصناديق المختلفة ، بحيث تصب كل الزيادات إما في صندوق جديد يتم إنشاؤه ، وإما في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مع تطوير الأخير تبعاً لذلك .

ثانياً : المطالبة بوضع قرار القمة العربي بتوجيه جزء من الاموال العربية الى البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، موضع التنفيذ .

ثالثاً : تعديل اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، بحيث تسمح للمؤسسة بضمان القروض المقدمة من قبل البنوك العربية المشتركة ، والبنوك العربية التي توجد مراكزها الرئيسية خارج البلاد العربية .

وما من شك ، في أنه من المفيد ، أن يجتمع المسؤولون عن مؤسسات التمويل في العالم العربي ، للتباحث في أمور التنسيق . لكن أن يتم ذلك ، من خلال اجتماعات سنوية بين رؤساء هذه المؤسسات ، بناء على دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، فهذا ما يدعو للدهشة ، لأن الاجتماعات في حد ذاتها ، لا تشكل اطاراً فعالاً لمثل هذا التنسيق ، إذ ما هي الترتيبات التي تسبق عقد الاجتماع ؟ وكيف يتم الاعداد والتحضير له ؟ وهل تجرى متابعة نتائج الاجتماعات ؟ وكيف ؟ كل هذه أسئلة توضح أوجه القصور في مثل هذا الاطار للتنسيق - أن جاز أن نطلق عليه اطاراً .

أما عن اللجنة الفنية من المديرين التنفيذيين ، ومديرى عمليات الصناديق والمؤسسات المالية والاستثمارية ، فليست بأحسن حالا ، إذ أنها لا تملك الا اصدار التوصيات . فليس لقراراتها صفة الالتزام . وحتى لو قدر لقراراتها أن توضع موضع التنفيذ ، فمن المشكوك فيه أن يؤدي ذلك الى رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ، للاسراع بالتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ، ولهذا الشك عدة أسباب : أولها أن اشتراك صناديق التنمية العربية في التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التي تديرها أو تمويلها البنوك العربية ، قد يقضى على عنصر المعونة الذي تتضمنه قروض هذه الصناديق « ٥٣ » ، وليس هذا مما يدعم الجهد التنموي . وثاني هذه الأسباب ، هو أن قيام صناديق التنمية بتقديم ضماناتها للقروض التي تقوم بإدارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية ، قد يشكل عبئاً على هذه الصناديق . وثالث هذه الأسباب ، هو أن التنسيق المتضمن في توصيات اللجنة الفنية ، يسقط من الحساب ، المشروعات الاستثمارية بين الدول العربية ، أو ما يمكن أن نطلق عليه اختصاراً مشروعات التكامل ،

وتقليب تمويل المشروعات على تمويل البرامج ،
واهتمام تمويل مشروعات التكامل ، وارتفاع
تكاليف التمويل .

٣ - ان هناك مزايا كثيرة تعود على البلاد
العربية من التكامل في مجال تمويل التنمية ، بتكوين
صندوق اقليمي واحد ، اهمها : الافسادة من
وفورات النطاق في مجال التمويل ، وتحرير تدفق
الموارد المالية من الاعتبارات السياسية ، وتحقيق
استفادة اكبر من الموارد البشرية المتاحة ، ورفع
القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات
الاقتصادية الخارجية والشركات متعددة القومية ،
وضمن الاهتمام بمشروعات التكامل .

٤ - ان الامر يقتضي اعادة النظر في مؤسسات
تمويل التنمية القائمة في اطار من المواجهة الشاملة
لاساس التكامل الاقتصادي العربي ومؤسساته
الحالية ، فبالنسبة لاساس التكامل ، يجب ان يكون
التنمية الاقليمية المتناسقة . وبالنسبة لمؤسسات
التكامل فنقترح ان تكون ثلاثا : هيئة لتنسيق
المدفوعات ، وصندوق للتنمية ، وهيئة للتخطيط .

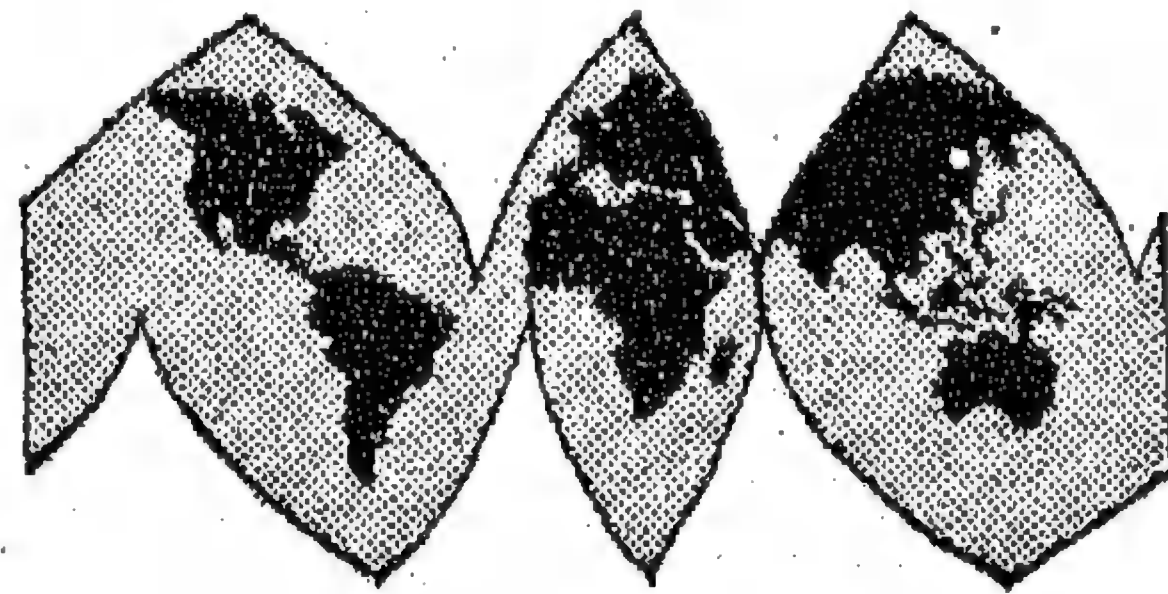
٥ ، ان الجهود التي تبذل حاليا في نطاق
جامعة الدول العربية للتنسيق بين مؤسسات
التمويل الحالية ، لا تتلاءم مع طبيعة المشاكل
القائمة في مجال تمويل التنمية في العالم العربي .

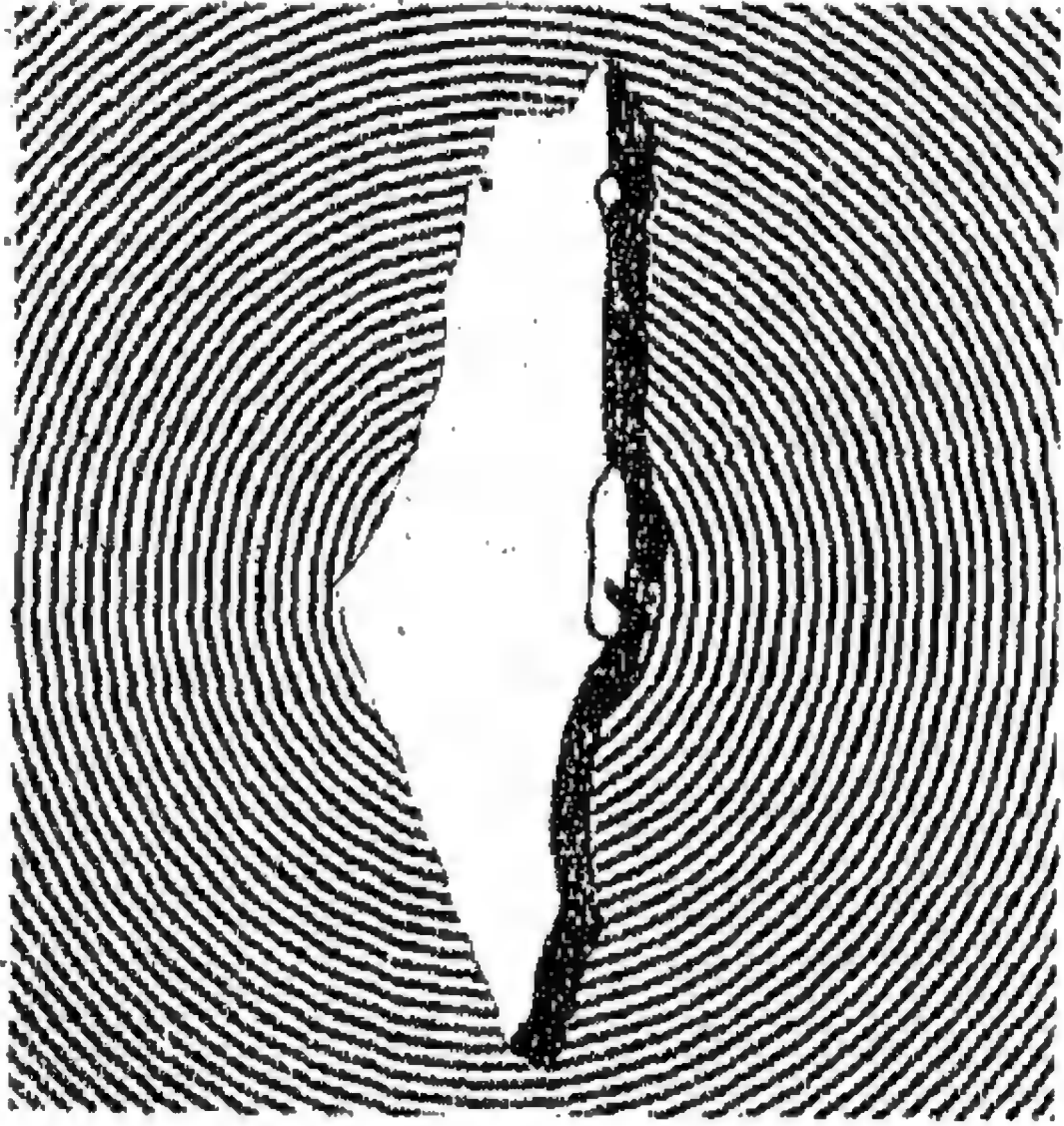
٦ - ان حل هذه المشاكل ، يقتضي احلال
صناديق التنمية القائمة بصندوق اقليمي واحد ،
على ان يتم ذلك بالتدرج ، وبالتنسيق المرحلي بين
هذه الصناديق . ■

يمكن تلخيص الفكرة الاساسية لبحثنا في القول
بان الاندماج الاقتصادي العربي الفعال ، لا يمكن
ان يتم الا من خلال التنمية الاقتصادية العربية ،
وان التنمية الاقتصادية تحتاج لتمويل ، وانه
لاسباب موضوعية تتعلق بالظروف الراهنة
والتطورات المستقبلية ، لابد ان يتم هذا التمويل من
خلال مؤسسة واحدة ، تعمل على اساس اقليمي .
ولقد تم استعراض الخصائص الجوهرية لاهم
المؤسسات العاملة في حقل التنمية الاقتصادية في
المنطقة العربية ، وكان التركيز على صناديق
التنمية بصفة خاصة . ويمكن تلخيص نتائج هذه
الدراسة في الاتي :

١ - ان عدد مؤسسات وصناديق التنمية أكثر
من اللازم ، بل ان تكاثر عددها بعد عام ١٩٧٤
يهدد فعالية نشاطها ، بسبب الندرة الشديدة في
الكفاءات البشرية اللازمة . والواقع ان استخدام
جزء من العوائد البترولية في تدريب ولحقق
الكفاءات البشرية اللازمة ، قد يعطى عائد أكبر من
تخصيص هذه العوائد للتمويل « ٥٤ » .

٢ - ان كل صناديق التنمية ، عدا واحد فقط ،
لها صيغة وطنية ، وان هذا الهيكل لصناديق
التنمية ، ينطوي على مثالب كثيرة ، اهمها اقصاء
الاعتبارات السياسية في قرارات الصناديق ،





الموقف الفلسطيني

من مؤتمر جنيف

د. محمد ربيع

المعنية بالحل ، فان مخاوفها من الالتقاء مع تلك الجهود ، له ما يبرره أيضا . اذ بينما تصر اسرائيل على التمسك بالاراضي العربية التي تحتلها ، وتعمل على تهويد الجزء الاكبر منها ، يتميز الموقف الامريكي بعدم الوضوح ، وتزداد الشكوك في قدرته على ممارسة ضغوط كافية على اسرائيل لحملها على الانسحاب ولذلك تزداد القناعات لدى قطاع كبير من الفلسطينيين ، بأن الحل المقترح لا تتوفر له في الوقت الحاضر فرص النجاح او التقدم .

ان اصرار القوى العربية المعنونة بالحمل السلمي ، على دخول المقاومة الفلسطينية ضمن اطار المفاوضات ، ينبع من ادراكها لاهمية المقاومة في تقرير السلام من عدمه في المنطقة ، ومن كونها المعبر عن الصوت والرأي الفلسطيني ، اذ بينما تعتبر المقاومة الفلسطينية صاحبة الفضل الاكبر في احياء قضية فلسطين ، بعد أن أوشكت على الاندثار ، تعتبر المسئولة عن اعادة بناء الشخصية

بعض المؤمنين بحتمية نجاح جهود السلام الحالية ، بأن الموقف الفلسطيني المعارض ، يشكل العقبة الرئيسية ،

وربما الوحيدة التي تحول دون انعقاد مؤتمر جنيف لدراسة تفصيل الحل واجراءاته . ولذلك تغدو قضية « تدجين » المقاومة الفلسطينية وادخالها ضمن اطار المفاوضات ، من اهم القضايا التي يجب انجازها خلال مرحلة التحضير لمؤتمر جنيف . ولما كان الموقف الفلسطيني من جهود السلام لا زال يشوبه الكثير من الغموض والتردد ، فان امكانية تكرار الصدام الفلسطيني مع بعض القوات المسلحة العربية - في ضوء اندفاع بعض القوى العربية نحو الحل السلمي وايمانها بامكانية تحقيقه - يصبح من الامور المحتملة الوقوع .

واذا كان من غير الممكن ان تقف المقاومة الفلسطينية موقف المعارض لجهود السلام الحالية اذا ما ارادات تجنب الصدام مع القوى العربية

[*] هذا المقال جزء من كتاب للمؤلف بعنوان (المؤتمر جنيف واحتمالات السلام) يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام خلال هذا الشهر ابريل ١٩٧٧ . وقد تم تحرير مادته قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ .

القوات العربية على الأرض اللبنانية، سوف يؤدي ليس فقط إلى انهك المقاومة وتجريدها من معظم أسلحتها، وإنما أيضا إلى التضحية بعشرات الآلاف من أبناء فلسطين العزل من السلاح وفي غياب الأرض والوطن، يعتبر العنصر البشري الفلسطيني أغلى ما تملك المقاومة، وأهم ما يجب عليها أن تحافظ عليه وتنميه، خاصة وأن التضحية به في صدامات غير مجدية مع القوات العربية، لن تؤدي إلا إلى تشتيت الصفوف، وتدهور المعنويات، وتعميق الشعور الفلسطيني بالمرارة تجاه أمته العربية ولذلك يعتبر أصرار القيادة الفلسطينية على تجنب أي صدام جديد مع القوات العربية في لبنان، أو في غيرها من البلاد العربية، موقفا وطنيا وقوميا في وقت واحد، يضمن الاستمرارية لحركة المقاومة، ويحافظ على حياة أبناء فلسطين، وقدرتهم على التحرك مجددا عندما تسنح الظروف.

إن الوضع العسكري الحرج الذي انتهت إليه المقاومة الفلسطينية بعد اثنتي عشرة سنة من الكفاح والنضال، يعتبر - في تقديرنا - من مسئوليات الواقع العربي ككل، وليس من مسئوليات المقاومة الفلسطينية وحدها. إذ بينما كان الواقع العربي غير مؤهل لتحمل مسئوليات حرب تحرير شعبية طويلة الأمد، لم تنجح المقاومة في انضاج ذلك الواقع واعداده لتحمل مسئوليات تلك الحرب. ولذلك افترقت المقاومة الفلسطينية ما كانت تتوقعه من دعم وتأييد، وخابت آمالها في تحقيق ما كانت تخطط له من شمولية الرد العربي على هجمات وغارات إسرائيل.

إن محدودية نجاح المقاومة الفلسطينية في المجالات العسكرية، يقابله نجاح كبير في المجالات السياسية. إذ بينما استطاعت المقاومة إعادة بناء الشخصية الفلسطينية، نجحت في إسماع الصوت الفلسطيني لكل شعوب العالم. وبينما أخذت قيادات إسرائيل تتراجع عن تنكراتها لوجود الشعب الفلسطيني منحت هيئة الأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية حقوقا وامتيازات، تقارب حقوق الدول المعترف بها رسميا. وإذا كانت المقاومة الفلسطينية قد حققت أعظم إنجازاتها في المجال السياسي الذي فتحت آفاقه المقاومة المسلحة، فإن عليها أن تتابع مسيرتها في هذا

الفلسطينية، بعد أن كاد يدركها التلاشي. وهي إنجازات كبيرة ما كان من الممكن أن تتحقق، بدون تضحيات كبيرة قدمها أبناء فلسطين، دفاعا عن حقوقهم وعن وطنهم العربي الكبير لقد جاءت بداية العمل الفلسطيني على شكل غارات على المواقع الإسرائيلية داخل أرض فلسطين المحتلة، تطورت فيما بعد إلى صدامات مسلحة ومقاتل مواجهة مع قوات إسرائيل. ولقد أدت تلك العمليات وبشكل خاص بعد معركة الكرامة في سنة ١٩٦٨، إلى رفع معنويات مختلف الجيوش والشعوب العربية، وإلى تقوية الأمل في إمكانية التحرير. إلا أن قيام إسرائيل بالرد على غارات الفدائيين بغارات جوية وبرية مضادة، وعلى المناطق العسكرية والمدنية، حيث كانت تنطلق المقاومة أدى إلى قيام بعض الحكومات العربية بالعمل سياسيا وعسكريا على حصر نشاطات المقاومة وتحديد مواقعها. ومع تكرار الصدامات الفلسطينية مع بعض القوات العربية، تضاعفت قدرات المقاومة، وصغرت دائرة عملها، وتحددت نشاطاتها وأماكن وجودها، لتصبح في وضع لا يسمح لها بتشكيل خطر حقيقي على وجود إسرائيل وأمنها.

وإذا كان العمل العسكري الموجه ضد إسرائيل بشكل مباشر، قد أصبح في ظل الظروف الراهنة من الصعب تجديده، أو ممارسته كالسابق، فإن عمليات الفدائيين الفلسطينيين ضد مواقع العدو وممتلكاته خارج فلسطين، وهي العمليات التي وصفت بالارهاب، كانت قد استنفدت أغراضها خلال فترة قصيرة. إذ على الرغم من قيامها بإيقاظ الضمير العالمي، وجعله على الاهتمام بقضية فلسطين، ومحاولة تفهم أبعادها، أدت - مع استمرار عمليات «الارهاب» وتضاعفها - إلى تغذية الشعور بالحقد ضد تلك العمليات ومنفذيها. ولما كان على البلاد العربية أن تتحمل جزءا من مسئولية تلك العمليات، فإن الرعب الأوروبي انتقل تدريجا إلى قلب الوطن العربي، ليتوود كل الفرقاء من حكومات عربية وغير عربية، إلى إدانة تلك العمليات ومقاومة مرتكبيها.

والآن وقد أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أهم معاقل المقاومة الفلسطينية وربما آخرها، فإن أي صدام جديد مع

اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، مهما كانت هيئة الحل المقترح . وقد يكون بالامكان اقناع مختلف الاطراف العربية وغير العربية بذلك ، من خلال اعلان المقاومة بانها - في حالة نجاح المفاوضات في تحقيق الحل المقترح - ستلجأ الى العمل السياسي كبديل للعمل العسكري في سعيها من أجل اعادة توحيد فلسطين واقامة دولة ديمقراطية علمانية عليها ، وانها ستعترف بكل اليهود الذين سيوجدون في فلسطين عند اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فيها ، كمواطنين فلسطينيين متساوين في الحقوق والواجبات مع أهل فلسطين الاصليين من عرب ويهود .

- الاعلان صراحة بأن قناعة المقاومة الفلسطينية بصعوبة التوصل الى حل مقبول عربيا ، لا يمنعها من المشاركة في مفاوضات السلام المقبلة ضمن الوفد العربي الموحد ، وعلى أساس الحل العربي المقترح ، وانها سوف تلتزم بنتائج المؤتمر في حالة نجاح المفاوضات في التوصل الى الحل المتفق عليه عربيا .

وفي مقابل الموافقة الفلسطينية على المشاركة في مفاوضات السلام ضمن اطار عربي شامل ، لابد من ان تحصل المقاومة الفلسطينية من الدول العربية المعنية بالحل السلمي وهي الدول المذكورة آنفا ، على ما يلي :

١ - الالتزام صراحة بأن الهدف العربي ، في حالة فشل المباحثات المقبلة ، سيتجه الى العمل على اقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين مهما كلف الثمن .

ب - الالتزام بدعم المقاومة الفلسطينية ومنحها حرية الحركة على الساحة العربية ، ومساعدتها ماليا وسياسيا ، من أجل اقامة مؤسسات فلسطينية تعنى بشئون وقضايا الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات .

- اقرار مشروع « صندوق فلسطين من أجل السلام » واخراجه الى حيز التنفيذ .

- رسم خطة عمل عسكرية وسياسية واقتصادية ، لتحقيق هدف اقامة الدولة

الجال ، وان تحافظ على قواتها العسكرية كأداة لحماية الثورة ، والدفاع عن حريتها واستقلالها .

وعلى الرغم من ان المشاركة في مفاوضات جنيف التي تشير معظم الدلائل الى انها ستصل الى طريق مسدود ، من المحتمل ان تفقد المقاومة الفلسطينية الجزء الأكبر من شرعيتها في حالة فشل تلك المفاوضات ، فان معارضة جهود السلام تحمل في الوقت الحاضر ، اخطار تصفية الوجود العسكري الفلسطيني في آخر معاقله في لبنان . ولذلك تبدو المقاومة الفلسطينية في وضع حرج وخطر ، لا يسمح لها بالتراجع أو الجمود ، بل يفرض عليها ان تسير مع التيار ، وان تبذل كل الجهود الممكنة ، مستفيدة من كل الامكانيات والعقول المتوفرة ، لضمان الوصول بمركب المفاوضات الى بر الامان .

ومن أجل ضمان امكانية تقليل الاخطار والخسائر وتعظيم الفوائد التي من الممكن ان ترافق محادثات السلام ، وتنتج عنها ، كان على الموقف الفلسطيني ان يتبنى من تلك المحادثات ، موقفا مرنا واضح الابعاد والمعالم ، كما كان عليه ان يتحرك ضمن استراتيجية بعيدة النظر تعنى موقع المقاومة الفلسطينية من الصراع العربي الاسرائيلي في مراحل تطوره المختلفة ، وتستوعب تجربتها التاريخية مع مختلف الحكومات والشعوب العربية وفي تقديرنا ، تشكل الامور والمنطلقات التالية محاور ارتكاز موقف فلسطيني فعال في مفاوضات جنيف المقبلة .

- تبني الدعوة لاجتماع كافة القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، وهي مصر وسوريا والاردن ولبنان كدول مواجئة والسعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر ، كدول دعم ومساندة ، والاصرار على تمثيلها ضمن الوفد العربي المفاوض .

- العمل مع المؤتمرين على بلورة موقف عربي موحد من المفاوضات ومن الحلول المقترحة ، ورسم استراتيجية العمل ، ابتغاء التوصل الى الحل المطلوب .

- الاصرار على وجوب احتفاظ الشعب الفلسطيني بحق السعي من أجل تحقيق حلمه في

للدولة الجديدة في وجه تحدى الكيان الصهيوني لها .

ان القيادة الفلسطينية التي ترى امكانية التعايش مع يهود اسرائيل في دولة ديمقراطية علمانية مشتركة ، لابد انها تؤمن أيضا بإمكانية التعايش مع أبناء الاردن ضمن اطار سياسي مشترك . واذا كان الخلاف مع يهود اسرائيل يمكن ان يحل من خلال تغيير طبيعة الحكم والمبادئ التي يقوم عليها ، فان الخلاف مع الاردن يجب ان يحدد على انه حول شكل وطبيعة العلاقة السياسية المستقبلية معه . وهو امر ليس من الصعب ترتيبه وتحديدده من خلال التشاور والحوار البناء مع النظام القائم في الضفة الشرقية .

ولما كان مصير محادثات السلام لازال في مهب الرياح ، وان مصير الاردن وشعبه كان وسيستمر مرتبطا بمصير فلسطين وشعبها فان دور الاردن في مفاوضات جنيف ، لابد ان يكون دورا مكملا لدور منظمة التحرير الفلسطينية ، وبديلا له في وقت واحد . وهذا لن يتحقق الا من خلال رسم استراتيجية عربية واحدة للمفاوضات تحدد ادوار الاطراف المختلفة ، وترسم الخطوط العامة لعلاقة الكيان الفلسطيني المقترح بالضفة الشرقية .

لبنان والقضية الفلسطينية

اما بالنسبة للبنان ، فانه - في ضوء أحداث ونتائج الحرب الاهلية الاخيرة - قد يكون أكثر الاطراف العربية اهتماما بمفاوضات جنيف ، واقواها رغبة في نجاحها اذ لا بد ان تكون تلك الحرب قد أقنعت قياداته - وبشكل خاص اليمينية منها - بأنه ليس أمامها أي طريق قصيرة أو وسيلة سحرية للتخلص من الفلسطينيين ، الا - عندما تسمح الظروف بعودتهم لوطنهم - واذا كان من المؤكد ان يؤدي نجاح مباحثات السلام الى رحيل المقاومة الفلسطينية ومعها معظم الفلسطينيين من لبنان فان فشل تلك المباحثات سيفرض على القيادات اللبنانية ، ان تتعايش مع الوجود الفلسطيني ، أو ان تخاطر بحرب أهلية جديدة .

ان رحيل الفلسطينيين عن لبنان ، في حالة نجاح مؤتمر جنيف ، سيفرض على اللبنانيين التعامل مع قضاياهم السياسية ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في غياب الوجود

الديمقراطية وهي خطة العمل البديلة لمباحثات السلام في حالة فشلها .

ان محاولة تحديد أبعاد الموقف الفلسطيني من مفاوضات السلام المقبلة كما جاء في الصفحات القليلة السابقة ، تطرح بعض الاسئلة حول ادوار مختلف الاطراف العربية في المفاوضات وعلاقة تلك الاطراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وربما تكون اهم الاسئلة التي تشغل بال الكثيرين ومنهم قطاع كبير من الفلسطينيين هي : ماهو دور الاردن . . وهل هو دور بديل أم مكمل لدور منظمة التحرير الفلسطينية وكيف يمكن حل أو تجاوز الخلافات بينهما ؟ ماهو دور لبنان . . ولماذا نرى ضرورة اشتراكه كدولة مواجهة في خطة العمل العربية تجاه اسرائيل في المرحلة القادمة ؟ لماذا نطالب بمشاركة دول المساندة في الخليج العربي مشاركة كاملة في مفاوضات السلام مع اسرائيل ؟

الاردن وفلسطين

من الحقائق المسلم بها ، أن الشعبين الاردني والفلسطيني ، يرتبطان ، ومنذ أقدم العصور بروابط الدم والجوار والمصلحة والتاريخ المشترك والحضارة الواحدة . ولذلك لا يجوز تصور امكانية قيام خلافات أساسية بينهما تحول دون التقائهما للتعاون في مختلف المجالات والاصعدة من أجل بناء مستقبل أفضل لاجيالهما القادمة . ولما كان أكثر من ٦٠ في المائة من سكان الاردن وأكثر من ٧٠ في المائة من سكان العاصمة عمان ، هم من الفلسطينيين وأن عودة هؤلاء جميعا الى الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة اقامة دولة فلسطينية فيها مستحيلة فان على القيادة الفلسطينية ، ان تجد الصيغة العملية لربط هؤلاء بالدولة الجديدة بروابط متينة وعضوية ، وهذا لن يتم في تقديرنا الا من خلال اقامة علاقات سياسية واقتصادية خاصة جدا بين الكيان الفلسطيني المقترح اقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الكيان الاردني في الضفة الشرقية ، واذا كان من مصلحة الاردن ان يتمسك بالجزء الأكبر من مواطنيه الفلسطينيين ، حفاظا على استمرار تقدمه وازدهاره ، فان من مصلحة الكيان الفلسطيني المقترح ، ان يقيم مع الاردن أقوى العلاقات وامتنها ، من أجل ضمان امكانية البقاء والحيوية

بها ، والتي ستكلف عشرات المليارات من الدولارات . سيفرض عليها الفشل مضاعفة ماتقدمه لدول المواجهة من دعم مالي وعسكري وسياسي ، بعد أن يكون العرب قد تركوا ولا خيار لهم الا السير في طريق التحرير . ولذلك يصبح من الضروري أن تشارك دول المساندة العربية المعنية بالحل السلمي ، في صياغة استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة ما دامت ستتحمّل مسؤولية خاصة في تنفيذها وفي مواجهة أعباء ومضاعفات ما سيترتب عليها من نتائج .

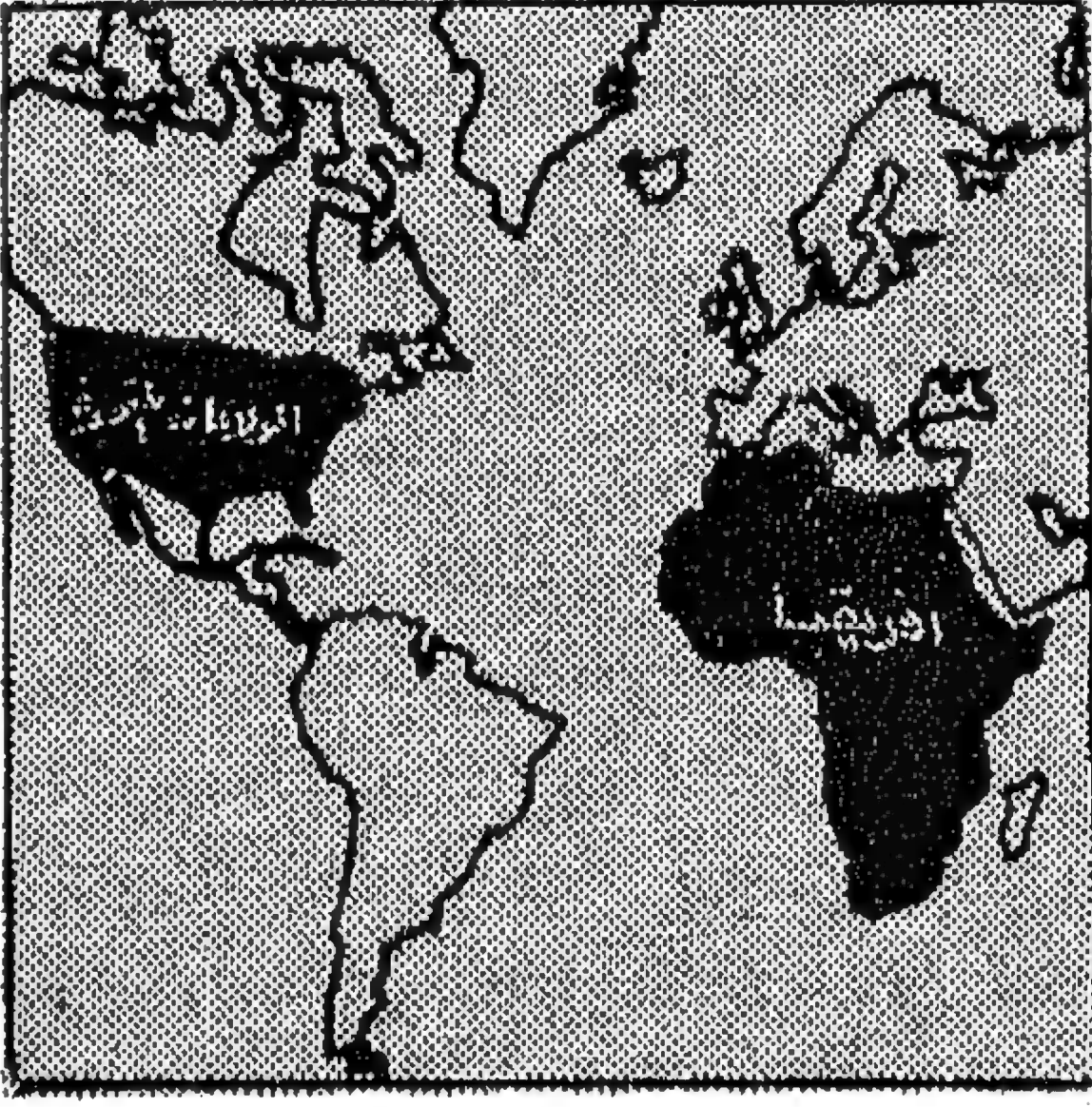
ان امكانيات السلام والاستقرار في المنطقة العربية ستكون كبيرة اذا ما نجحت المفاوضات كما ان النتائج ومضاعفات فشلها ، من الممكن أن تكون خطيرة ومدمرة ولذلك كان على القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، أن تتحمل مسؤوليات الفشل والنجاح بشكل جماعي ، بعيدا عن مواقف الادعاء والتشنج ، وعن الاحساس بضرورة البحث عن كبش فداء . ويتحمل المصريون والفلسطينيون مسؤولية خاصة كبيرة في العمل على تجاوز الخلافات العربية ، ويجاد صيغة فعالة لتوحيد الصفوف ، وقيام العمل الجماعي العربي بدوره كاملا في المرحلة القادمة . اذ بينما تمثل القدرة العسكرية والرغبة السياسية المصرية العامل الحاسم الذي يحدد مكان وزمان أية حرب قادمة . مع اسرائيل . تشكل القدرة والرغبة الفلسطينية في قبول أي حل مقترح للصراع مع اسرائيل القوة الرئيسية التي تقرر امكانيات السلام من عدمه في الشرق الاوسط . ولذلك كان على القيادتين المصرية والفلسطينية حيث يتقرر مصير الحرب والسلام في المنطقة أن تعمل معا وبشكل اندماجي متكامل في صياغة استراتيجية العمل العربية في المرحلة القادمة وفي تنسيق وتنشيط ادوار مختلف الاطراف العربية المشاركة فيها .

وفي مرحلة التفاوض والتخفيض لمؤتمر جنيف يبقى على الدول العربية « التسالبة » و « الرافضة » ان تدرك ، ان المقايضة الفلسطينية هي أقوى الاوراق العربية في معركة المفاوضات وما بعدها وان من مصلحة الامة العربية جمعاء حكومات واحزاب سياسية وشعبها أن يحافظ على هذه الورقة كقوة حيوية متنامية ■

الفلسطيني الذي يشكل بالنسبة للفرقاء المختلفين ، عامل ضغط وعامل دعم في وقت واحد . كما ان فشل ذلك المؤتمر ، لابد أن يفرض على لبنان التدخل في الصراع العربي الاسرائيلي بشكل مباشر واذا كان دخول لبنان في ذلك الصراع قد جاء من خلال صدامات الجيش اللبناني المتكرر مع المقاومة الفلسطينية ، وصولا الى الحرب الاهلية المؤسفة فان قيام لبنان بدور ايجابي في العمل العربي المستقبلي - وهو قادر على ذلك - لابد أن يضمن تجنب أي حرب عربية على ارض لبنان ولن يتحقق ذلك الا بادخال لبنان كعنصر أساسي في استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة وربط قضايا التعمير ومسؤوليات المواجهة مع اسرائيل في حالة فشل المفاوضات او نجاحها ربطا عضويا بتلك الاستراتيجية وابعادها .

واذا كان لبنان قد دخل الصراع العربي الاسرائيلي من خلال دعمه ومقاومته للوجود الفلسطيني على الارض اللبنانية ، فسان دول المساندة العربية في منطقة الخليج ، دخلت الصراع بشكل ايجابي منذ مراحله الاولى . اذ بينما اتجهت السعودية الى المشاركة بوحدات مسلحة في الدفاع عن الارض العربية منذ سنة ١٩٤٨ اثبتت دول الخليج الاخرى وفي مقدمتها الكويت في مساندة الجهود الحربية لدول المواجهة بأشكال وطرق اخرى متعددة وابتداء من سنة ١٩٦٧ تحملت تلك الدول معظم المسؤوليات المالية في اعادة بناء وتسليح الجيوش العربية لدول المواجهة مع اسرائيل .

واذا كانت القوات المسلحة لدول المواجهة ستلعب الدور الاساسي في اية حرب قادمة مع اسرائيل فان النفط العربي والثقل الاقتصادي للدول العربية المصدرة له في الخليج ، سيلعب الدور الاساسي في معركة المفاوضات السياسية من اجل ايجاد حل سلمي لقضية الصراع العربي الاسرائيلي . وفي مرحلة ما بعد المفاوضات ستتحمّل هذه الدول مسؤوليات مالية كبيرة تجاه دول المواجهة العربية . سواء نجحت تلك المفاوضات أم فشلت . اذ بينما سيفرض النجاح على الدول العربية الغنية ، ان تبني مشاريع الاعمار والتنمية في فلسطين وفي الدول المحيطة



اتجاهات الدبلوماسية الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا

د. عبد الملك عودة

انجولا - زائير - بوتسوانا - ليسوتو - مالي -
نيجيريا - غينيا بيساو - غينيا - ليبيريا -
سيراليون .

وكان التمثيل الأفريقي على مستوى وزراء
خارجية من عشر دول ، وكانت بعض الوفود من
أربعة أعضاء . وحضر ممثلون عن بنك التنمية
الأفريقي ، وعن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا [الأمم
المتحدة] .

ممثلو حركات التحرير الأفريقية : حضر ممثلو
أحزاب زيمبابوي ، وقدم بعضهم من جنيف مباشرة
للمؤتمر ، وحضر ممثلو أحزاب جنوب أفريقيا
المعترف بها في لجنة تحرير أفريقيا ، كما حضر
ممثلون لأحزاب وجماعات سوداء وملونة يعيشون
في داخل جمهورية جنوب أفريقيا ، وحضر أيضا
ممثلون عن الطلاب اللاجئين في ليسوتو بعد مذابح
سويتو .

وتولى المعهد الأمريكي الأفريقي ، كل مسئوليات
التنظيم والترجمة والسكرتارية للمؤتمر ، كما
حضر عنه وفد عدده أربعة أعضاء في المؤتمر ،
علما بأنه تحمل كل المسئوليات المالية . وقد عرفت
أن لهذا المعهد فروعاً دائمة في زامبيا وبوتسوانا
وليسوتو ، وأنه يمارس نشاطاً في ميدان التدريب
والمنح للانفارقة أيضا .

طريقة العمل في المؤتمر :

جلسة الافتتاح : تحدث رئيس وزراء ليسوتو -
والريجادير جاربا وزير خارجية نيجيريا -
والسناتور ديك كلارك ، وكانت الأحاديث تغطي كل
قضايا أفريقيا عامة ، مع التركيز على قضايا نقل

الؤتمر الأفريقي الأمريكي
السابع في ماسيرو عاصمة
ليسوتو في الفترة من ٢٢
نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ ،

ونظم المؤتمر المعهد الأمريكي الأفريقي في
نيويورك .

أولا : تركيب المؤتمر :

حضر المؤتمر ١٢٠ عضوا يمثلون الولايات
المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية وحركات
التحرير على النحو التالي :

ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية : في مقدمتهم
وليم تشوغلي مساعد وزير الخارجية واندوينج
عضو مجلس النواب الأمريكي ، والسناتور ديك
كلارك رئيس لجنة أفريقيا في مجلس الشيوخ
وشارلز ديجز رئيس لجنة أفريقيا في مجلس
النواب ، والسيدة آيفون برك رئيسة الكوكس
السوداء في مجلس الكونجرس ، وعدد آخر من
أعضاء الكونجرس البارزين ، ورؤساء وممثلو
الجمعيات والمنظمات السوداء الأمريكية ، وعدد
من رؤساء وممثلو الشركات الكبرى والمؤسسات
الأمريكية المعنية بميدان الدراسات والبحوث
السياسية الدولية ، وكذلك أعضاء من الجامعات
والكنائس والصحافة الأمريكية .

ممثلو دول أفريقيا المستقلة : حضر ممثلو
عشرين دولة أفريقية هي :

مصر - تونس - السودان - ليبيا - الجزائر -
كينيا - تنزانيا - موزمبيق - أوغندا - زامبيا -

تسجيل اذاعي وتليفزيوني ، ولا يحضر ممثلو الصحافة والاعلام .

ولكن لوحظ انه كان يجري تسجيل بالاختزال من السكرتارية الامريكية ، كما أن عددا من أعضاء الوفود ، كانوا صحفيين بالمهنة ، والامثلة على هذا ، هي الوفد الامريكي ، ووفد نيجيريا ، ووفد كينيا .

غطت صحف جنوب افريقيا المؤتمر ، ونشرت اخباره بدون توسع واسهاب .

أعلن الوفد الامريكي ، أن ١٩ عضوا منه ، رفضت حكومة جنوب افريقيا منحهم تأشيرات دخول ، وأنهم مروا فقط في أراضيها الى ليسوتو ، كما لوحظ أن عددا من الممثلين الافريقيين حضروا للمؤتمر عن طريق جوهانسبرج ، مثل ممثلي زامبيا وحركات تحرير زيمبابوي وزائير وليبيسا وتونس . الخ ، وأما عن الباقيين جميعا ، فقد تجمعوا في مابوتو عاصمة موزمبيق ، واستقلوا طائرة خاصة الى ليسوتو مباشرة في الذهاب والعودة .

ثانيا : عمل المؤتمر ومناقشاته :

ما هو الهدف الامريكي من المؤتمر ؟

١ - أجاب على هذا صراحة السناتور ديك كلارك في خطبته الافتتاحية ، بأن امريكا في فترة اعادة فحص واعادة تقويم . وأكد هذا المعنى كثيرون - من بينهم يونج عضو مجلس النواب - بأنهم في حاجة الى معرفة الرأي الافريقي تجاه السياسة الامريكية . وفي نفس الوقت ، كانت هناك رسالة امريكية مطلوب ابلاغها الى الجانب الافريقي ، وهي انتظار التغيير ، وربطه بوصول كارتر والديمقراطيين الى الحكم . وأن هذا التغيير ، هو انحياز امريكي صريح الى حكم الاغلبية الافريقية في هذه البلاد الثلاثة .

٢ - يرى الامريكيون ، أن سياساتهم الجديدة ، تؤيد حكم الاغلبية ، ونقل السلطة سلميا وسياسيا في زيمبابوي ، وأن بريطانيا يجب أن تتخذ دورا حاسما في هذه العملية ، وأن حكومة جنوب افريقيا ، صاحبة دور في هذا الموضوع ، وأنه مع ذلك يجب أن تتم حماية حقوق الاقلية البيضاء .

السلطة الى الاغلبية السوداء في دول افريقيا الجنوبية ، بدلا من النظم العنصرية البيضاء .

جلسات العمل : خصصت جلسة بعد ذلك لكل الموضوعات التالية :

زامبيا - زيمبابوي - جنوب افريقيا - النشاط الاقتصادي الامريكي في افريقيا .

وانقسم المؤتمر الى ثلاث جماعات للنقاش والعمل هي : جماعتان لمناقشة المعونات الامريكية الى افريقيا [فنية واقتصادية . . الخ .] . وجماعة لمناقشة دور المؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات . وقد خصص لهذه المناقشات صباح يوم الاربعاء ، واتفق على أن يكون لكل جماعة مقرر يسجل المناقشات ، ويقدم عنها تقريرا مختصرا للجلسة الختامية العامة . وقد بدأ العمل أيضا في كل جماعة ، بعرض وجهتي نظر احدهما افريقية والاخرى امريكية .

وقد القيت حديثا عن وجهة النظر الافريقية في جلسة جماعة النقاش الاولى عن المعونات الامريكية لافريقيا ، وعرضت ما يثار حولها من انتقادات سياسية ، وما هو المطلوب منها الان في المرحلة الحالية من العقد الثاني للتنمية في افريقيا .

جلسة الختام : قدم فيها السيد شارلز ديجز عرضا شفويا لرحلته مع وفد الكونجرس الى عدد من الدول الافريقية مثل أنجولا - موزمبيق - جنوب افريقيا . الخ ، ثم عرضت تقارير عن وجهات النظر في جماعات النقاش والعمل ، حول المعونات الاقتصادية الامريكية في افريقيا ، كما قدمت السيدة بيرك بيانا باسم الاعضاء السود الامريكيين ، يحمل تأييدا قويا للموقف الافريقي في صراعه ضد النظم العنصرية ، والقي وزير خارجية لوسوتو كلمة الختام .

وقد جرى التقليد ، على أن يتحدث في بداية كل جلسة اثنان من الاعضاء ، يقدم أحدهما وجهة نظر افريقية ، ويقدم الاخر وجهة نظر امريكية . ثم تبدأ المناقشات والحوار ، ويدلى كل عضو برأيه منفردا ، وكان هناك تقليد - فيما عدا جلسات الافتتاح والختام - أن الجلسات مغلقة ، ليس فيها

العنصرية القائمة حاليا ، لانها نشاط تجارى بحث . ولكن الراى الاول كان يتزعمه كبار رجال الكونجرس الامريكى ، وفى المناقشة ، برزت الاشارة الى دور هذه الشركات فى شيلسى وجواتيمالا ، وهذا ما يثير مخاوف الافريقيين .

٥ - بالنسبة للمعونات الاقتصادية الامريكية ، فان الاتجاه العام ، هو زيادتها وتقديمها الى دول المواجهة ، والى حركات التحرير والشعوب الافريقية المكافحة ضد النظم العنصرية والاستعمارية فى جنوب القارة ، مع الاشارة الى ان قانون المعونات الامريكية لعام ١٩٧٣ ، ينص على تقديمها الى القطاعات الاكثر فقرا فى داخل هذه المجتمعات .

٦ - شرح السيد شارلز ديجز امام المؤتمر ، كيف ان بعثة الكونجرس الخاصة لتقصي الحقائق ، قد غارت امريكا يوم ٤ نوفمبر ، وزارت جنيف ، واتصلت بكل زعماء واطراف المفاوضات هناك ، وزارت بولندا وتفاوضت مع الرئيس تيتو وسام نيجوما رئيس سوابو كما زارت موزمبيق ، وزارت جنوب افريقيا . الخ ، وان البعثة كانت ترسل تقارير وافية الى البيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية والكونجرس والرئيس المنتخب كارتر ، وان من نتائج عملها ، موقف امريكا الاخير من التصويت فى الامم المتحدة الخاص بقبول عضوية انجولا فى المنظمة الدولية .

٧ - طوال المؤتمر ، كانت تدور اتصالات وتبادل آراء بين الاعضاء السود فى الوفد الامريكى . وقد اصدروا بيانا هاما قرأته باسمهم السيدة بيرك على المؤتمر فى جلسته الختامية ، وهو يؤيد الموقف الافريقى التحررى ، ويسانداهم ويعطى الوعود بالتأييد فى داخل الكونجرس ، وبالضغط على الحكومة الامريكية ، ويخلق زائلا عاما واسمعا مؤيدا كما قالت فى تقديمها لهذا البيان ، ان الكوكس السوداء فى الكونجرس ، سوف تنظم اتصالات دورية رسمية (شهرية) مع ممثلى الدول الافريقية فى الامم المتحدة ، لتبادل الراى والمعلومات .

٨ - أعلن سناتور كلارك فى المؤتمر ، انه زار رئيس وزراء افريقيا وكبار القيادات السياسية

وفى ناميبيا ، يرون ان حزب سوابو ، هو فعلا حركه تحرير وطنى ، وان وجود جنوب افريقيا ، وجود استعمارى ، وأنه لابد من نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية . وللتوصل الى ذلك ، لابد ان تكون لامريكا علاقات مع حكومة انجولا وسوابو ، وان يتم حل المشكلة بين سوابو وحكومة جنوب افريقيا والامم المتحدة [الذى عرض وجهة النظر الامريكية ، هو عضو مجلس النواب يونج] .

اما فى جنوب افريقيا ، فيقوم نظام عنصرى يطبق اوضاع تميز عنصرى غير ديمقراطى لا يمكن قبولها ، ولذلك فان العمل للوصول الى حكم الاغلبية ، يستلزم تغيير هذه الاوضاع العنصرية ، مع ضرورة حماية حقوق الاقليات ، وان السياسة الامريكية ترفض فكرة البانتوستان ونماذج ترانسكاي ، وان الوضع فى جمهورية افريقيا بالذات ، ليس نظاما استعماريا [كانت هناك مقارنات مع اوضاع التفرقة العنصرية فى امريكا] .

٣ - يصر الامريكيون ، على ان الطريق والوسيلة الى حكم الاغلبية الافريقية ، هو الطريق السياسى السلمى ، وليس طريق حرب العصابات ، او الحرب العنصرية اللونية ، وان معونة امريكا وضغوطها ودورها ، مرتبهة فقط باتباع الطرق والحلول السياسية ، وان الباب مفتوح لدور القيادات المعتدلة فى التغيير .

ومع ملاحظة هذا الالتزام ، فان النبذة الامريكية - بوجه عام - كانت عالية الصوت فى ادانة اوضاع هذه الدول الثلاث حاليا ، مع التشديد على ان امريكا ، سوف تغير سياستها السابقة ، وان كان هذا التغيير قد بدأ منذ خطبة الدكتور كيسنجر فى لوساكا عام ١٩٧٦ ، وايضا مع انتقاد لسياسة الجمهوريين تجاه افريقيا .

٤ - بالنسبة لموقف الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات ، فان الراى الامريكى قد انقسم الى اتجاهين : اولهما يرى امكانية استخدامها للضغط على اوضاع جنوب افريقيا ، وان تنسجم فى سياستها مع التغيير المنتظر فى السياسة الامريكية العامة . وثانيهما يرى ان هذه الشركات ، لا صلة لها بالسياسة والاوضاع

جنوب أفريقيا ، نجد ان المؤتمر اعلان امريكي بمساندة ليسوتو وحماتها من اى ضغط مضاد ، كما انه اعلان امريكي بانهم سوف يعتبرون ليسوتو مركزا متقدما للمراقبة وللاطلاع على اوضاع جنوب افريقيا ، ولهذا فان حديثا دار في المؤتمر حول مصاعب ومتاعب الوصول الى ليسوتو ، غير جمهورية جنوب افريقيا ، حدثت تركية شسبه جماعية لطلب ليسوتو انشاء مطار دولي في عاصمة بلادها (ماسيرو) حتى تستطيع الطائرات الكبيرة الوصول مباشرة اليه ، دون حاجة الى التوقف في مطارات جنوب افريقيا ، كما دار الحديث حول استثمارات ومعونات امريكية جديدة ، ولهذا نستطيع ان نفسر الموقف الجديد لرئيس وزراء ليسوتو السيد ليوا جونثان ، الذي غير من موقفه ورفض الاعتراف بحكومة ترانسكاي ، والقى خطابا شديدا للهجة ضد سياسة حكومة جنوب افريقيا ونظامها العنصرى .

ما هي ابعاد التغيير الامريكي المرتقب تجاه افريقيا ؟ وما هي ادواته التي سوف يستعملها ؟ ان الدعوة الى نقل السلطة الى الاغلبية السوداء ، والسعى الى التغيير من حكم الاقلية الى حكم الاغلبية ، هي اساس ومنطلق الدعوة الامريكية ، ولكن دائما يقولون بشروط التغيير المنظم والسلمى والسياسى . وانهم لن يشاركوا في صراع مسلح او دموى او حرب عنصرية لونية مهما كان اطرافها .

وواضح منذ خطبة الدكتور كيسنجر في لوساكا عام ١٩٧٦ ، وما تبعها من خطوات معلنة خلال عام ١٩٧٦ ان تغييرا يجرى في النصور الامريكي العام ، وفي الدور الامريكي في المنطقة .

ويمكن ارجاع هذا تاريخيا الى عام ١٩٧٥ نتيجة تطورات الموقف في انجولا والدور السوفييتى تايدا للرئيس نيتو ، ونزول القوات الكوبية ومشاركتها في الصراع المسلح في البلاد . ثم الحديث عن الحرب المسلحة لتحرير زيمبابوى ، وبداية تحركات زيبا (جيش زيمبابوى الشعبى) والصراع المسلح الذى يدور على حدود موزمبيق ، وترد الاشاعات حول السلاح السوفييتى والقوات الكوبية هناك وهذا ما تنشره صحف جنوب افريقيا بشكل شير وملفت للنظر .

هناك ، وانه طلب مقابلة عدد من المسجونين والمعتقلين الافريقيين في سجن جزيرة روبين ، او في سجون اخرى ، وان طلبه رفض بالنسبة لبعضهم ، ووفق عليه بالنسبة لآخرين ، وان احدهم - وهو ستيف بيكي رئيس منظمة طلاب جنوب افريقيا المحظور نشاطها حاليا - سلمه خطابا فيه نداء للمؤتمر ولاريكا ، وقد قسرا الخطاب على المؤتمر .

٩ - اثار عضو امريكي موضوع اسرائيل في المؤتمر ، عند الحديث عن المعونات والعلاقات الاقتصادية الامريكية الى جمهورية جنوب افريقيا ، وان محاولة الضغط على المؤسسات الامريكية ، قد يؤثر في نشاطها ولكن هل هذا ينطبق على عدد من الدول التى تسير في ركاب السياسة الامريكية ، وهى اليابان والمانيا الغربية واسرائيل ، وكلها تتعامل مع جنوب افريقيا ؟ واتسع النقاش باشتراك بعض أعضاء المؤتمر من بعض دول شمال افريقيا ، وبعض أعضاء حركات التحرير ، وبعض أعضاء من الوفد الامريكي . وكان الحديث يدور حول علاقات اسرائيل وجنوب افريقيا في ميدان الاقتصاد والتسليح .

١٠ - حدث توتر في المؤتمر في اليوم الثانى ، حينما طلب وليم شوفلى التعليق على بعض ما قيل في المؤتمر ، فانتقد بشدة الذين يهاجمون سياسة امريكا علنا ، بينما يؤيدونها سرا .

وعقب انتهاء كلمة وزير خارجية نيجيريا ، التى رد فيها بعنف دفاعا عن سياسة بلاده ، وانها ليست ذات وجهين وانها قالت للمبعوثين الامريكيين في زيارتهم ما قالته علنا حين المفاوضات المقترحة لحل قضية روديسيا ودور امريكا وبريطانيا في التسوية .

ثالثا : تقويم المؤتمر ومؤثراته

يشير المؤتمر عدة اسئلة تحتاج الى بحث واجابات ، ونحاول ان نقدم بعضا منها فيما يلى :

لماذا ينعقد المؤتمر في عاصمة ليسوتو ؟ اذا اخذنا في الاعتبار الموقع الجغرافى الصعيب ، والفقر الاقتصادى والاعتماد الكامل على اقتصاد

بريطانيا دورا فى حل قضية زيمبابوى اكبر مما تعرضه حاليا فى مفاوضات جنيف ، كما أنه يفسر الاهتمام الأمريكى بدور المؤسسات والمعونات الاقتصادية ، وضرورة التنسيق مع السياسة الأمريكية الرسمية .

هل ستكون خطوات ومراحل ومعدلات هذا التغيير الأمريكى ، متوافقة مع التغيير الفكرى والمادى الذى يحدث على الجانب الأفريقى ، خاصة حركات التحرير والرفض الأفريقية ضد النظم العنصرية ؟ اعتقد ان هذا هو التحدى الحقيقى الذى تواجهه السياسة الأمريكية ، اذ لابد لها ان تعمل بسرعة ، ووفقا لتصور واقعى ، حتى لا يفلت منها الزمام ، كما حدث فى أنجولا .

ويظل هذا التساؤل قائما باستمرار **ما هى ردود الفعل السوفياتية المباشرة وغير المباشرة ؟** اعتقد ان الاتحاد السوفياتى ، لن يرضخ ولن يقبل هذه السياسة الأمريكية الجديدة ، وسوف يحاول تخريبها باستمرار ، ولكن لن تصل الأحداث بينهما الى حد المواجهة .

ان الوفاق الدولى هنا معناه ، ان تحترم وتشهد اللعبة السياسية بوسائلها العلنية والسريية ، المباشرة وغير المباشرة ، ولكن بدون ان تواجه الدولتان الاعظم احدهما الاخرى بالسلاح وبالحرب الساخنة .

ما هو موقف قيادات دول المواجهة الأفريقية ، وما هى احتمالات استمرار موقفها الموحد ؟ ان اغلبية دول المواجهة ، تؤيد هذه السياسة الأمريكية ، واعتقد ان نيريرى يلعب دورا نشطا لتطويق أى تطرف من جانب موزمبيق ، الا اذا كان فى حدود التسخين ضد نظام سميت ، واستمرار الضغط العسكرى عليه ، لتهديد استمراره ووجوده ، وبهذا تتم مساندة الجانب الأفريقى فى مفاوضات جنيف ، او فى أية مرحلة بعدها ، حتى يتم التوصل الى حكم الاغلبية السوداء .

كلمة أخيرة : الأمريكيون مصممون على الا ينفرد غيرهم بالمنطقة ، وواضح أنهم لن يسمحوا للاتحاد السوفياتى بأى دور فى أحداث افريقيا الجنوبية ، وسوف يستخدمون كل الوسائل فى سبيل ذلك .

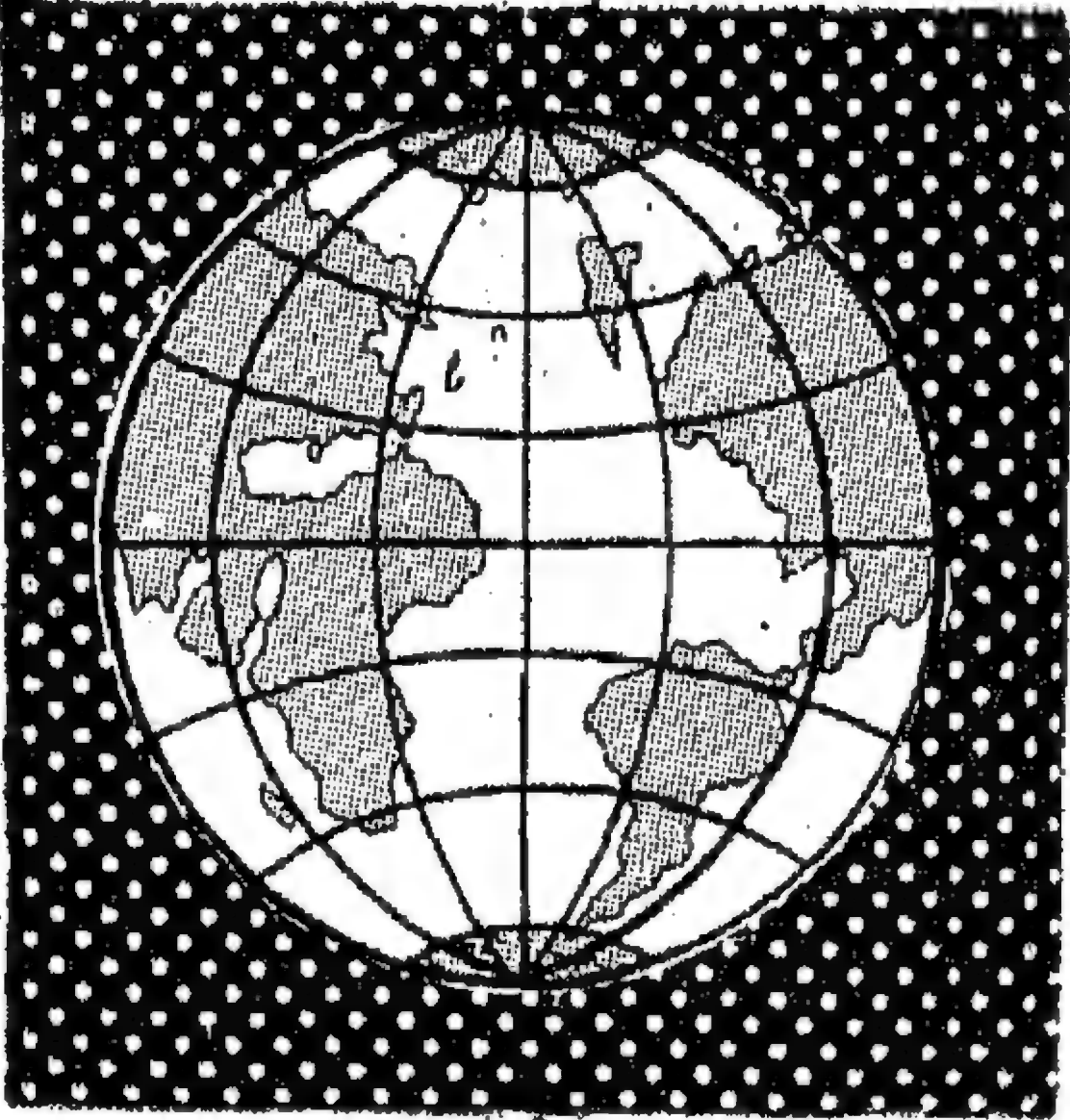
ومع ذلك يبقى السؤال الهام الذى يتطلب المتابعة والاجابة : هل ينجحون ؟ وكيف .. ؟ ومتى .. ؟

وفى المؤتمر ، كان واضحا ان هذه الجذور التاريخية والتطورات والنذر الحالية ، موجودة فى التصور العام لجميع الحاضرين ، وان لم يجر حولها نقاش واسع . ولكن السيد شارلز ديجز رئيس لجنة افريقيا فى مجلس النواب ، اشار الى هذه النقطة ، عندما استعرض مفاوضاته مع الرئيس نيتو فى لولندا ، حين قال انه فى ظن كل الناس ، ان الوجود الكوبى فى أنجولا ، معناه وجود عسكرى يحمل المدافع ، ولكنه وجد الكوبيين يعملون فى المستشفيات والخدمات والمرافق وانه يعتقد ان عشرة آلاف كوبى فى أنجولا ليسوا جيش احتلال ، ولو كانوا عشرة آلاف سوفياتى لكانوا جيش احتلال ، كما اشار الى انه فى نفس الوقت تحسنت العلاقات بين حكومة أنجولا وبين شركة بترول كابيتدا [جلف] التى تدفع للحكومة ١٠٠ مليون راند كل ثلاثة شهور .

وفى نفس الوقت ، اعتقد ان السياسة الأمريكية توصلت الى اقتناع ، بأن النظم العنصرية سوف تسقط وتنتهى ، مهما طال بها الزمن ، وان استمرار المعركة ضدها ، سوف يجعلها تتحول الى صراع عسكرى يفتح الطريق الى المعونات العسكرية والمادية السوفياتية ، وان هذا سوف تترتب عليه تغييرات فى قيادات الحركات الوطنية ، بأن تختفى القيادات المعتدلة المدنية ، وبدلا منها تظهر وتسيطر قيادات عسكرية متطرفة . ولعل هذا ايضا فى تفكير قيادات بعض دول المواجهة ، لان الرئيس نيريرى ، القى حديثا أثناء رحلته الاخيرة فى نيجيريا ، قال فيه ان المهمة امام الأفريقيين فى افريقيا الجنوبية ، هى التحرير والراديكالية ، وان الجيل الحالى عليه مسئولية التحرير وتصفية الاستعمار ، وان موضوع التغيير الراديكالى سوف يكون مسئوليات الاجيال القادمة .

ومن ناحية أخرى ، وضع اهتمام الرئيس الأمريكى المنتخب بالمشكلات فى افريقيا الجنوبية ، وهذا ليس اهتماما شخصيا ، وانما هو اهتمام القيادة والسياسة الأمريكية ، كما انه مرتبط بالتغيير الذى ينادى به كارتر ، كجزء من حكم الديموقراطيين فى أمريكا .

ولهذا سوف تستعمل أمريكا كل أدوات نفوذها وضغوطها السياسية والاقتصادية فى التوصل الى حلول . وهذا يفسر القول الأمريكى ، بأن على



الأصول التاريخية والفقهية

للفواق الدولي

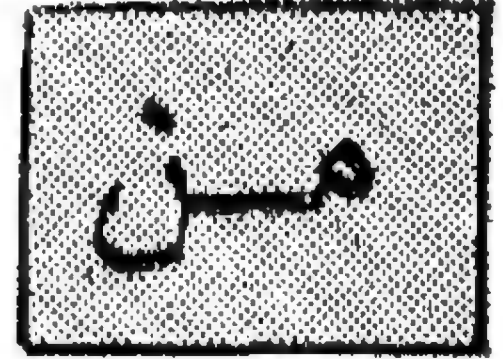
د. فاضل زكي محمد

الرابع ، فإنه يرى الوفاق حالة او وضعية دولية تشبه غيرها من الحالات الدولية ، كحالة الحياد ونحالة الحرب والسلام ، وان لكل من هذه الحالات مسبباتها وظروفها المحيطة بها .

طبيعة الوفاق الدولي : وباستقراء ما تقدم من مدلولات ، فإنه بالامكان القول ، بادئ ذي بدء ، ان الوفاق هو سياسة لها ميزاتها الخاصة بها . انها سياسة « تسعى نحو » اقامة « علاقات أكثر ايجابية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة » . وان هذه السياسة لا تعكس وضعاً محدداً نهائياً ، وانما هي سياسة تقوم على عملية مستمرة . ومن هنا فإنه لا يمكن القول ان الوفاق هو سياسة قامت من أجل الحفاظ على الوضع القائم . كما لا يمكن القول أيضاً بشأن سياسة الوفاق بأنها سياسة تعبر عن الاستقرار . ذلك أن الانتقال من عصر المواجهة الى عصر المفاوضات « قد احدث حتى اللحظة تأثيراً قليلاً على الوضع القائم ، بالرغم من أنه حسن فرص الاستقرار » . ولكنه يمكن القول ان طريق هذه السياسة « قد سار على أساس دراسة احوال كل فريق للفريق الآخر ، وتجنب كل ما يعمل على التوتر » . وعلى هذا الأساس ، فإن أي تعميم أو عمل مشترك ، يسعى الى التوفيق بين الطرفين حول القضايا التي أثارت التوتر وعدم الثقة ، يمكن أن يوصف بأنه سياسة وفاق .

المتغيرات الدولية التي مهدت لقيام الوفاق : هذا وان سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين — وهما

المعلوم ان الوفاق الدولي لم يكن ليظهر في عالم السياسة الدولية فجأة ، وانما جاء نتيجة لمتغيرات دولية جديدة ، كان



لها الاثر الكبير في ظهوره . ولقد صاحب ظهور مصطلح الوفاق الدولي ، بعض الغموض وسوء الفهم . ونجم هذا الغموض وسوء الفهم ، من تعدد المعاني والمدلولات التي استخدم فيها هذا المصطلح الدولي . فلند ظن بعضهم أنه تواطؤ بين القوى العظمى يهدف الى التأثير على مقدرات شئون العالم . وراى فيه آخرون مفهوماً معيناً لدى كل طرف من الاطراف الداخلة في نطاقه . فمفهوم الاتحاد السوفيتي مثلاً للوفاق الدولي هو ، على ما يراه هذا البعض ، غير مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية .

وبينما رأى فيه فريق ثالث أنه لا يخرج عن كونه سياسة معينة ، جاءت بها ظروف عالمية ومحلية ، فإن فريقاً رابعاً رأى أن الوفاق لا يعدو كونه حالة او وضعية دولية ، كغيرها من الاوضاع الدولية التي هي عرضة للنجاح او الفشل ، وفقاً للمتغيرات التي يمر بها عالم اليوم المتسم بالتغيير والتبديل . وكمثال على مدلول الفريق الثالث للوفاق الدولي ، فإنه يرى أنه كما كانت للعملاقين سياسة ازاء الحرب الباردة والتي تميزت بالمجابهة فإنها قد سلكت غير تلك السياسة في عصر الوفاق بحيث تميزت بالتفاوض . وكمثال على مدلول الفريق

نووية عالمية ، التي اذا ما اندلعت ، فانها تهلك
الغالب والمغلوب - بالنظر لقوتها التدميرية
الهائلة .

وهكذا بدأت المحاولات ، منذ اوائل الستينيات
وحتى الوقت الحاضر ، لازالة ما يمكن ازالته من
عقبات ، ولتعديل المواقف والاسبقيات ، بصورة
تسمح بتعايش النظامين ، وفي ظل نظام دولي ،
يقوم على استراتيجيات متعادلة بين العملاقين
الكبيرين .

ومن الضروري الاشارة ، الى ان المقياس الاول
في تحقيق استراتيجيات التعادل ، هو السيطرة على
السلاح النووي ، من حيث انتاجه ونسوعه
وانتشاره ، وذلك بوضع القيود التي يمكن التوصل
اليها من خلال الاتفاقيات التي يعقدها الطرفان .
وعلى هذا الاساس ، تم التوصل الى اتفاقية الحظر
الجزئي على اجراء التجارب النووية في عام
١٩٦٢ ، واتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية
عام ١٩٦٨ . كما ان الاجتماعات لم تنقطع منذ
بيان فورد - بريجنيف ، الذي صدر في ٢٤ نوفمبر
عام ١٩٧٤ ، اثر اجتماعهما في فيلادلفيستوك ،
الذي أكد على تصميم وعزم الدولتين ، على
الوصول الى اتفاقية او معاهدة بشأن تحديد
السلاح الاستراتيجي في نهاية عام ١٩٧٥ . ومسح
ان مثل هذا الهدف لم يتحقق بشكله النهائي في
نهاية ذلك العام - حيث عقد مؤتمر الامن الاوربي
في هلسنكي - الا ان الجهود لا تزال مستمرة في
هذا المضمار .

على ان ما تجدر الاشارة اليه بعد ما تقدم ، هو
ان كل هذه المحاولات المستمرة ، لم تكن لتهدف الى
مجرد تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين
العملاقين فحسب ، وانما الاكثر من ذلك ، الى
ايجاد استقرار دولي ، ما دام ان السلام الدولي
«الكامل» ، امر غير ممكن التحقيق في ظل الوضع
الدولي القائم ، الذي لم يتخل فيه اي من الطرفين
عن مبادئه وقيمه النهائية . وهكذا يمكن القول بان
الوفاق في طبيعته ، هو واسطة وليس غاية .

ولرب سائل يسأل بعد كل ما تقدم ، ما هي اهم
المتغيرات الدولية التي مهدت لقيام الوفاق الدولي ؟
يمكن حصر اهم هذه المتغيرات فيما يلي :

١ - التطور التكنولوجي الذي انعكس على

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - تقف
وراءها الظروف العالمية المتغيرة ، التي اعقبت
الحرب العالمية الثانية ، والتي تغيرت بسببها
موازين السياسة الدولية ونظرياتها والقوى
الدولية المؤثرة فيها . ولعل خير وصف للمتغيرات
الدولية الجديدة ، هو ان القوة في ظل هذه
المتغيرات ، قد استقطبت في قطبين عالميين ، قدر
لهما ان يملكا من النفوذ ما لا تضاهيه أية قوة
اخرى سواهما . وكان لاستقطاب القوة في
الولايات المتحدة وامتلاكها وحدها السلاح النووي
في فترة الاربعينات ، ان جعلها تحكم العالم
بأسره . وقد أصبح تحت مقدراتها ، وان بإمكانها
توجيهه وجهة ديمقراطية رأسمالية غربية . الا ان
هذا الحلم سرعان ما تبدد ، بظهور قوة اشتراكية
منافسة لها ، تمثلت في الاتحاد السوفياتي ،
استطاعت ان تملك السلاح النووي ، ولتعلن عن
وجهة نظر دولية مخالفة للوجهة الديمقراطية
الرأسمالية الغربية . وقد اثبتت السنون ، ان
تنامي قوة الطرفين ، سيما في السلاح النووي ،
ادخل الطرفين في سباق خطر ، وادخلهما في حرب
باردة بنتيجته ، حتى وصل الامر ، الى ان يخشى
كل طرف بأسس الطرف الآخر . ولقد تنامي خوف
الطرفين بتنامي نوعية وخطورة السلاح النووي ،
حتى انقلب الى رعب . وظل كل فريق ، وهو يعيش
حالة الرعب ، يسعى من اجل اللحاق بالخصم ،
بهدف الوصول الى المستوى المتوازن معه ، ليكون
ضمانا لتحقيق أمنه . وقد عرفت هذه الحالة بحالة
توازن الرعب التي اثبتت منها « نظرية توازن
الرعب » ، في السياسة الدولية . ولم يكن بمقدور
العملاقين - وهما يعيشان حالة الرعب المتبادل -
الخروج من هذه الحالة الجديدة في التاريخ
الانساني لسنين طويلة . وانعكست هذه الحالة
المشوبة بالرعب والخوف والحذر ، على العلاقات
السياسية والدبلوماسية بين العملاقين طيلة عقد
ونصف من السنين ، وظهرت على اثرها الحرب
الباردة ، كنتيجة للتسابق في تملك السلاح
النووي ، التي أصبح من اهم سماتها ، التوتر
الشديد في العلاقات .

ولما كان استمرار التسابق في السلاح ، قد
ساحبته زيادة في الرعب ، وبالتالي زيادة في توتر
علاقاتهما ، فمن هنا بدأ العملاقان يفكران في
اساليب ، يستطيعان بواسطتها ابعاد شبح حرب

السياسة الدولية والدبلوماسية العالمية ، عن أن الاتحاد السوفييتي ، منذ قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية « الشيوعية » عام ١٩١٧ ، قد شكل تحديا جديدا للنظام الدولي ، الذي عمل على بناء تركيبه العالم الغربي . وترتب على هذا التحدي ، قيام كتلة اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي ، قدر لها أن تغطي بنفوذها أوروبا الشرقية ، التي عرفت بكتلة حلف وارسو . كما ترتب على هذا التحدي ، استجابة من زعيمة الغرب ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، تمثلت في تكوين كتلة لمقاومة هذا التحدي الثوري ، لتغطي أوروبا الغربية ، والتي عرفت بكتلة الحلف الأطلسي . ولقد أصبح بمرور الأيام ، وكما كشفت وقائع الحرب الباردة في الخمسينات وما تلاها من بدايات الوفاق الدولي في أواسط الستينات ، أن الفريق الغربي الذي تتزعمه أمريكا ، إذ يعترف بمنطقة أوروبا الشرقية « كتلة حلف وارسو » منطقة نفوذ سوفييتي ، فإن الفريق الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي ، يعتبر أن منطقة أوروبا الغربية « كتلة حلف الأطلسي » هي منطقة نفوذ أمريكي . وقد فهم من خلال اللقاءات والتصريحات التي صدرت عن زعامة العملاقين ، أن كلا من هاتين المنطقتين ، بمثابة المنطقة المسموح بها ، ليمارس كل فريق نفوذه ، ولتندرج تحت اسم المناطق المسموح بها .

والى جانب المناطق المسموح بها ، تأتي كل من المناطق شبه المسموح بها ، والمناطق غير المسموح بها . فأما المناطق شبه المسموح بها ، فتتمثل في أن كل فريق يتحدى نفوذ خصمه الى درجة نسبية يقف عندها . وان المقياس النسبي الذي يتم بواسطته قياس الدرجة النسبية ، هو مقدار ما يحدثه التحرك من تدخل في الاستقرار الدولي ازاء تحرك هذا الفريق أو ذاك ، وما يجب أن يتخذ « مع ما في ذلك من صعوبات » من كلا الفريقين ، حتى اذا ما ظهرت بدايات هذا التدخل . وعلى سبيل المثال ، فإن منطقة الشرق الاوسط « الشرق العربي » هي كما كشفت الاحداث ، منطقة يسمح فيها ، بأن يقدم كل فريق السلاح بالقدر الذي لا يؤدي الى اشتعال النار في هذه المنطقة الحساسة في العالم . فاذ ما اشتعلت النار ، فإن على العملاقين العمل على اطفائها ، وحصرها في

تطوير نوع السلاح النووي الخطير وما نجم عن التسابق في انتاجه وتطوير من اخطار .

٢ - ظهور الصين الشعبية كقوة نووية متنامية تطالب بمكان لائق على الساحة الدولية .

٣ - ظهور دول نامية كثيرة لم ترغب في الانحياز الى اي من الكتلتين العالميتين والتي عرفت باسم دول عدم الانحياز وشكلت مجموعها عالما مستقلا عرف بالعالم الثالث .

٤ - اعتراف الغرب والولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي كقوة عملاقة لا يمكن تجاهلها .

التحولات التي مر بها الوفاق الدولي . كما أن

الوفاق الدولي لم يظهر فجأة ، وانما جاء نتيجة لتراكم عسدد من المتغيرات الدولية ، عملت بمجموعها على ظهوره الى حيز الوجود كسياسة اهتدى اليها العملاقان منذ النصف الثاني من الستينات وحتى الوقت الحاضر . فان هذا الوفاق لم يكن ليفسر بنفس التفسير من قبل اطرافه المشتركة فيه ، كما أنه من ناحية ثالثة ، لم يبق كشيء ثابت له موازينه ومقاييسه الثابتة ، وانما خضع لتحولات في واقعه ، وان لم يظهر ذلك بوضوح لغير المعنيين بشئون السياسة الدولية .

والواقع ان التحولات النظرية والعملية المتعلقة بالوفاق الدولي ، من حيث أنه سياسة اتخذها العملاقان ، قد شملت من جهته تنظيم صورة العلاقات الثنائية بينهما ، وصورة العلاقات الدولية ، واتجاهات السياسة الدولية من جهة اخرى . ومع أن هذه الصورة الثنائية والعالمية ، حظيت بالاتفاق النسبي على بعض الجوانب ، الا انها بقيت في جوانبها الاخرى لا تحمل الصورة النظرية التي رسمها منظرو كل فريق بحسب ظروفه وموقعه وزاويته التي بناها من خلالها فحسب ، وانما خضعت هذه الصورة لتعديل وتحول من فترة لاخرى ، حتى بالنسبة لكل جانب أو طرف من اطراف الوفاق الدولي .

وليس من المبالغة القول ، ان مشكلة العالم المعقدة التركيب في القرن العشرين ، قد فرضت نفسها على طرفي الوفاق ، واضطرتها للاقرار بها . ولعل واقع تطور الاحداث الدولية ، والسلوك الذي بدا - ويبدو - على كل من الطرفين ، قد كشف للمعنيين والباحثين والمتخصصين في شئون

الراهنه « آنذاك » تمنعه من المجابهة الآتية ؟ ولذا فان علاقته مع الغرب تخضع لتعايش اكرهى مادام ان الغرب لا يزال قويا ، وان الافضل عدم مجابهته . وقد ظلت هذه الحال فى عهد لينين « المنتهية عام ١٩٢٤ » واستمرت حتى نهاية عهد ستالين عام ١٩٥٤ .

الا أن هذه المرحلة ، ما أن انتهت ، حتى أعقبها مرحلة ثانية ، تمثل تحولا جديدا فى العلاقات ما بين الغرب والشرق . وقد بدأت هذه المرحلة بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفىيىتى الذى عقد عام ١٩٥٦ والذى لعب فيه خروشوف دورا بارزا . وأهم ما فى هذه المرحلة التى أبرزها المؤتمر ، هو رفع الاتحاد السوفىيىتى شعار التعايش السلمى مع الانظمة المناهضة . وهذا التحول كان نتيجة لجملة متغيرات ، يأتى فى مقدمتها ، اهتمام الاتحاد السوفىيىتى بالانصراف لقضايا شعوبه الداخلية المتعلقة برفع مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من أجل مكافأتها على ثورتها ، والاستجابة لروح العصر ، وما يتطلب تاديتته من دولة عظمى لمواطنيها من واجبات . وتقف جنبا الى جنب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، المتغيرات التكنولوجية ، لاسيما السلاح النووى ، وما تركه من اخطار المجابهة مع الانظمة المناهضة التى تملك هى الاخرى مستويات عالمية منه : خاصة الصواريخ ، وشبكة الصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة . ذلك ان مجابهة العدو فى ظل الرعب النووى ، معناها فناء المغالب والمغلوب فى آن واحد ، لا بل فناء البشرية جمعاء . وهو ما يحتم على قوة اشتراكية عظمى كالاتحاد السوفىيىتى ، التروى فى مثل هذه المرحلة ، والاستجابة لمنظرى الدايلكتيك ، الذين ادركوا أن الحرب مع الغرب ، فى ظل السلاح النووى المعقد والخطر ، ليست حتمية . كما ادركوا من خلال تحليلات منظرهم

اليدى . ضرورة الذى كان يسير عليه ستالين ، والذى كلف الخزينة السوفىيىتية أموالا باهظة ، تقول انهم ادركوا ضرورة تحويل الكفاح العسكرى الى كفاح سياسى اقتصادى اجتماعى . وهذا التحول سوف لا يغير من رأى منظرية فى نوعية سياسة الاتحاد السوفىيىتى القائمة على الايديولوجية . انه يغير من اسلوب الكفاح فقط . وعلى هذا النحو ، فان

مكانها ، ومنع الصغار فى ان يجروا الكبار الى اية مواجهة . أما بالنسبة للمناطق غير المسموح بها كمنطقة القطب الجنوبى والفضاء الخارجى ، فقد بدا فى أقوال وسلوك الفريقين ، انها منطقة لا يجوز لاي منهما الانفراد ببسط نفوذه عليها ، وان الشئ الممكن الاتفاق عليه فى المرحلة الراهنه ، هو التعاون السلمى ما أمكن فى مجالات استكشافها . وينطبق هذا الامر بوجه خاص ، على الفضاء الخارجى . ومما التحصام المركبتين الفضائيتين السوفىيىتية والامريكية أخيرا « ١٩٧٥ » الادليل على استمرار هذا التعاون .

ان ما يجب التأكيد عليه ، هو أن ما تقدم يمثل الخطوط العريضة التى توصل اليها الفريقان بشأن سياسة الوفاق الدولى فى الحاضر والمستقبل القريب المتطور . ولقد تطلب ذلك من كل فريق للوصول الى هذه الخطوط العريضة ، جملة من التغييرات والتعديلات فى تكييف الافكار والسلوك .

وحينما نقف على تفاصيل هذه التحولات النظرية والعملية ، فانه بالإمكان القول ان التحدى الذى جاءت به ثورة أكتوبر الاشتراكية ، قد قابلته الغرب فى المرحلة الاولى من العلاقات على الصعيدين الثنائى والعالمى بسياسة احتواء الشيوعية العالمية : وتجسيدا لهذه السياسة ، بنت أمريكا زعيمة الغرب ، شبكة فى الخطوط الدفاعية العالمية ، تمثلت فى حزام حلف الاطلسى ، وحزام جنوب شرق آسيا ، والحزام المركزى وغيرها . وهذه الشبكة من الدفاعات ، تهدف الى ملاحقة الشيوعية فى كل مكان من العالم ، وصدها وحصرها ، لا بل الى احتوائها فى مكانها . ومنعها من الانتشار ، لاعتقاده ان أى امتداد للشيوعية ، يشكل خطرا على نظامه وأمنه ومصالحه العالمية . وقد شكلت هذه المرحلة فترة لا تعايش مع الاتحاد السوفىيىتى .

أما الاتحاد السوفىيىتى ، فكان يسير فى هذه المرحلة وفقا للتفسير القائل ، بأن الراسمالية والامبريالية هى عدوانية بطبيعتها ، وانها نقيض للاشتراكية « الشيوعية » ، وهى تشكل خطرا على أمن وسعادة البشرية جمعاء ، وأن الحرب معها أمر لا مئاص منه الا أن ظروف الاتحاد السوفىيىتى

الصين الشعبية السلاح النووي ، واشتداد الحرب في فيتنام ، وحالة التآزم في الشرق الاوسط « الشرق العربى » ، ومسألة الامن الاوربى . وقد فرضت هذه المتغيرات الجديدة ، لقاء مستمرا بسبب ما أحدثته من تحول جديد في مساحة السياسة الدولية . واهم ما فى هذا التحول الجديد ، هو انتقال العالم من حالة يتحكم فيه - اى العالم - قطبان ، الى عالم متعدد الاقطاب سياسيا واقتصاديا ، وان كان ما زال ثنائى الاقطاب عسكريا . « وهذا يفرض على القطبين ، اجراء مزيد من التوافق والتكيف لاقامة نظام دولى يتلاءم مع العالم المتعدد الاقطاب : نظام دولى تفرض ظروفه تحقيق استقرار دولى ، اذا لم يكن بالامكان تحقيق سلام دولى ، نظام دولى يقوم على استراتيجية عالمية متعادلة ، نظام دولى تحفظ استقراره اتفاقيات جديدة ، تحد من السلاح الاستراتيجى ، وتحد من التجارب النووية ، نظم دولى يأخذ بنظر الاعتبار القوة الصينية النووية الجديدة المتنامية سريعا ، والقوة الاوربية الجديدة ، وقوة عالم عدم الانحياز الذى اصبح يملك قوة سياسية واقتصادية عالمية ، لها تأثيرها حتى على مواقف القوى العملاقة ، واخيرا نظام دولى يبعد شبح الحرب .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فان رؤيتها وتاويلاتها للمرحلة ، وكما عبر عنها زعمائها ابتداء بنيكسون وكسينجر ، فانها تقوم على الاحذ بنظر الاعتبار ، وجود طرفين فى عملية الاستقرار الدولى ، هما الاتحاد السوفىيتى والصين الشعبية ، نظرا لدخول الثانية عضوية مجلس الامن الدائمة ، والتفجيرات النووية التى تتحدث عن تنامي قوتها النووية . وان امن ومصالح الولايات المتحدة كما تراها هى ، تحقيق فسى الظروف والمرحلة الراهنة ، باجذاب كل من السوفىيت والصين لقبول النظام الدولى المتكيف القائم على الترابط ما بين الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ، واللقاء المستمر معهما فى مؤتمرات متكررة ، من اجل الوصول الى اتفاق لتحديد السلاح الاستراتيجى ، ولقبول ابعاد الحرب ، والتوفيق بين المصالح المختلفة المتعارضة .

هذا وان اهداف الولايات المتحدة فى توسيع

الاتحاد السوفىيتى سوف يظل يكافح من اجل عقيدته الشيوعية العالمية .

اما الغرب ممثلا فى زعيمته الولايات المتحدة الامريكية ، فانه قد قدم هو الاخر تاويلاته للمرحلة الثانية هذه . لقد جاءت التاويلات لتقول ان سياسة الاحتواء التى سارت عليها الولايات المتحدة طيلة فترة المرحلة الاولى ، لم تغد تصلح كسياسة عالمية لمجابهة الاتحاد السوفىيتى ، الذى وصل فى تكنولوجياه العسكرية وسلاحه النووى وصواريخه العابرة للقارات ، التى تفوق فى بعض جوانبها الصواريخ النووية الامريكية .

كما ان استمرار الاتحاد السوفىيتى فى سياسة التعايش السلمى ، يتيح فرصا جديدة للدخول معها فى سياسة اكثر انفتاحا واقل مجابهة . وهى فرص لا شك انها ستكون فى صالح امن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية . ولقد فسر منظرو سياسة التعايش والانفتاح ، ان الولايات المتحدة باقامتها علاقات تعايش سلمى مع الاتحاد السوفىيتى ، ستقوى فى مركزها العالمى .

لقد كان لتبنى سياسة التعايش السلمى من قبل كلا العملاقين ابان النصف الثانى من الستينات ، اثرها الواضح فى انتهاء الحرب الباردة ، التى كانت على أشدها فى المرحلة الاولى . ان قبول كل فريق التعايش سلميا ، والتعامل معه ، على الرغم من اختلاف نظامه تد فسر بأنه اتجاه مرحلة متقدمة من النضوج السياسى ، الذى يعالج قضايا العالم فى واقعها الفعلى . ولقد كان لهذا النضوج اثره ، لا فى انتهاء الحرب فحسب ، وانما فى فتح ابواب جديدة من التقارب ، واحلال روح المفاوضة بدل المجابهة . ومثل هذه الروح ، كان لها الفضل الاكبر فى الدفع بالعلاقات بين العملاقين الى المرحلة الثالثة من الوفاق .

لقد أخذت المرحلة الثالثة من سياسة الوفاق الدولى ، اسم الانفراج الدولى ، كما سماها السوفىيت ، والانفتاح كما سماها الامريكيون . وتميزت هذه المرحلة بالمزيد من التلاقى والتقارب المستمر ، فى ظل الوضع الدولى المعقد ، والخطر الذى دخلت فيه ، منذ اواخر الستينات ، متغيرات دولية جديدة ، يأتى فى مقدمتها ، تنامي امتلاك

أجل كشف تدهور النظام الرأسمالي أمام انتصار الاشتراكية . ومما يؤيد كل هذا ، تأكيد بريجنيف بعد انتهاء مؤتمر القمة عام ١٩٧٢ ، على أهمية استمرار هذا الكفاح الايديولوجي .

والسؤال الذي يمكن ان يثار ، ويتطلب الاجابة بعدما تقدم ، هو : ما هي نظرة الصين الى طرفي الوفاق الدولي ، ثم ما هي نظرتها الى العالم في ظل الوضع الدولي القائم ؟ ان الصين ترى ان الوضع الدولي القائم يضم ثلاثة مناطق رئيسية تشكل بدورها ثلاثة عوالم تتسم بالتناقض . فاما المنطقة الاولى التي تضم العالم الاول ، فانها تتمثل في الدولتين العملاقتين ، اللتين ترى فيهما الصين ، دولتين تنزعان بطبيعتهما الى « التسلط والتدخل المتعمد في الشؤون الداخلية لجميع دول العالم من اجل تدعيم مآربهما الاستعمارية في مختلف الدول » . وان الوفاق ما هو الا عملية توازن للنفوذ والسيطرة العالمية . والفارق بين هذين العملاقين ، هو « ان الولايات المتحدة هي في النهاية ، سلم الجبروت ، في حين ان الاتحاد السوفييتي ، هو في بداية سلم الجبروت » . اما المنطقة الثانية ، فهي تضم العالم الثاني الذي يتكون من الدول الصناعية المتقدمة ، والتي تخضع بدرجات متفاوتة لسيطرة احد العملاقين . وتشكل المنطقة الثالثة العالم الثالث ، الذي يضم الدول النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأهم ما تتسم به أوضاع هذه الدول النامية اليوم ، هي انها مازالت تحارب الاستعمار بوجهيه القديم والحديث . هذا وان الاستراتيجية التي وضعها الصين لنفسها من اجل تحقيق نجاح الثورة الاشتراكية بزعامتها على الصعيد العالمي ، وكما رسمها الزعيم ماو ، فانها خلافا للاستراتيجية التي رسمها لينين في تحقيق الثورة الاشتراكية ، ببندی بنحريير الريف « ولا سيما في الدول النامية » قبل تحرير المدينة . ومن هنا ، فانها تبتدىء بالعمل على كل ما من شأنه تحقيق نجاح الثورة في العالم الثالث « ريف العالم » ، ثم الانتقال الى العالم الثاني ، الذي هو بمثابة مدن العالم ، وهو الطريق الذي يؤدي بالتحالي الى مواجهة دولتي العالم الاول . اما التكتيك الصيني ، فانه يقوم على مساعدة العالم الثالث في تصفيه الاستعمار ، وعلى تشجيع دول العالم الثاني على اتساع سياسات مستقلة ، والتخلص من نفوذ كلا

دائرة الوفاق لتشمل الصين الى جانب الاتحاد السوفييتي ، تنبع من نظرتها الى المرحلة الراهنة . وهذه النظرة التي تعترف باستمرار الخلاف الايديولوجي ، مع كل من الصين والاتحاد السوفييتي ، لتري في نفس الوقت ، امكانية الانفتاح عليهما من مجالات المصالح ، وان ذلك يخدم أمن ومصالح الولايات المتحدة . ان التعامل التجاري والتكنولوجي مع الفريقين ، مع الابقاء على الخلاف الايديولوجي بينهما ، كما يراه منظرو المرحلة الراهنة من الأمريكيين « مرحلة السبعينات » ليس من شأنه أنه سيدعم التجارة الأمريكية الى حد كبير ، وانما سيعمل أيضا عن طريق استخدام التكنولوجيا في المشاريع المقترحة « والتي يعد بعض منها بالفعل كاتفاق الغاز الطبيعي في سيبيريا ، والذي يعد أكبر اتفاق تعقده أمريكا مع دولة أجنبية » سوف يعمل بالنتيجة ، على الحركة والانفتاح أكثر فأكثر نحو المجتمع الأمريكي المتقدم ماديا وتكنولوجيا ، ويخفف بالتالي من التصلب الايديولوجي ، املا في تلاشيه في النهاية . وفي كل ذلك ، تحقيق لمصلحة وأمن أمريكا وقوتها ، واستمرار للاستقرار الدولي .

اما بالنسبة لنظرة الاتحاد السوفييتي الى المرحلة الراهنة من الوفاق « والتي تفضل نسبته بالانفراج الدولي الذي يشكل درجة اعلى من التعايش السلمي » ، فانها تشكل خطوة مهمة في تحقيق السلام العالمي الذي تشده . واما التاويلات لذلك ، فانها تنبثق من الفكرة التي تقول ان الاتحاد السوفييتي اذ يعلن اليوم ان الحرب ليست حتمية مع الغرب ، الا ان التاريخ سينحكم في انتصار الاشتراكية في النهاية . كما يري في نفس الوقت ، ان الانفتاح التجاري والعلمي والتكنولوجي على أمريكا ، سوف يكون فسي مصلحة السوفييت : لا ليساعده على التقدم التكنولوجي ، وبالتالي رفاهية الشعب فحسب واما ليكون اقوى في المنظور البعيد . ومما لم يطق التاريخ الذي يؤكد النصر للاشتراكية . وان هذا النصر يقوم على اساسين : الاساس الاول الذي يتمثل في التدهور الخلقي والسياسي والعسكري ، الذي يمر به الغرب ، وانه لم يسلك سبيل التعايش والوفاق الا نتيجة لهذا التدهور . والاساس الثاني الذي يتكامل مع الاول ، والذي يقول ان الحرب الايديولوجية يجب ان تستمر ، لا بل تزداد قوة من

العالمية ، فان ديمتري اوستنتوف وزير الدفاع السوفييتي ، في خطابه أثناء استعراض القوات العسكرية في نفس هذه الذكرى ، أشار الى ان قوى عالمية تسعى اليوم من أجل كسر الوفاق ، وهو امر يتنافى وسياسة الاتحاد السوفييتي الرامية الى ايقاف مثل هذا السلوك عند حده .

واذا كان ما تقدم يرسم لنا صورة الحاضر ، فماذا عن الغد ؟ ان العالم الذي قاسى عبر اجيال طويلة من ويلات الخراب والدمار ، لهو اولى به في ظل التقدم التكنولوجي المادى الذى حققه فى الستين الاخيرة ، ان يبذل المزيد من جهوده من أجل تحقيق تقدم انساني حضارى ، يتناسب وتنقدمه التكنولوجي .

لقد آن لشعوب العالم اليوم ، ان تخطى مرحلة المجابهة بالعنف والقوة . انها مطالبة بالعمل الجدى لازالة القلق الذى لا يزال فائها فى عالم اليوم . ان الوفاق الدولى القائم لم يتمكن من ازالة قلق الانسان الذى يزداد يوما بعد يوم . ولعل اهم سبب فى بقاء هذا القلق ، هو ان الوفاق الدولى القائم لم يتمكن من أن يحقق أكثر من وفاق قلق ، وان أكثر ما حققه هو الاستقرار الدولى النسبى ، اذ المعلوم ان السلام الدولى ، لكى يمكن تحقيقه ، فانه يتطلب درجة ومستوى اعلى من مستوى الاستقرار الدولى .

ان السلام الدولى الذى تنشده شعوب العالم ، سيما شعوب الدول النامية « العالم الثالث » عامة ، والشعب العربى خاصة التى قاست أكثر من أى شعوب اخرى ، بسبب استغلالها من قبل الدول صاحبة النفوذ لزمن طويل والتي تريد المساواة فى الحياة السياسية والاجتماعية مع شعوب العالمين الاول والثانى ، هو أن يتمكن الانسان من زرع الثقة بنفسه وبغيره معا ، وذلك بالتعاون ما بين الشعوب على اساس المساواة . ولما كانت هذه المساواة لا تتم الا بالاستناد الى قوة اخلاقية انسانية حضارية ، فان الذى يبقى امامه هو السعى بكل جدية واخلاص لاجل انهاء القوة الاخلاقية محل القوة القاهرة ، ليتمكن من تخطى وفائه القلق ، وتحويله الى وفاق وطيد ، وبذلك فقط يمكن تخطى الاستقرار الدولى المتأرجح الى سلام دولى راسخ . ■

العملاقين . وتفرد الصين تكتيكا خاصا لدول العالم الاول . وهذا التكتيك الخاص ، يقوم على اتباع سياسة الوفاق المرحلى مع احد العدوين « الوفاق المرحلى مع الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة » للقضاء على العدو الثانى . فاذ ما تم ذلك ، فانها تتفرغ للعدو الثانى « بغية القضاء على قوته وجبروته » .

الوفاق الدولى والغد : ان عالم السياسة الدولية المعاصر ، فى ضوء ما تقدم ، عالم معقد التركيب . ومما زاد فى تعقيدته ، ما تقدمته التكنولوجيا المتقدمة من سلاح نووى خطر لا يجرؤ احد على استخدامه ، لان ذلك يعنى هلاك الغالب والمغلوب ، لا بل البشرية جمعاء . ومع كل هذه الخطورة ، فان دول العالم العملاقة والكبرى ، لازالت تتسابق فى انتاج هذا السلاح المدمر .

واذا كان العملاقان قد دخلا فى سياسة وفاق دولى فى المرحلة الراهنة ، فان هذا الوفاق لا يمكن أن يفسر - فى ضوء ما يجرى عمليا فى عالم السياسة والدبلوماسية الدولية - بقول انه لا يمكن ان يفسر بأكثر من تخفيف حدة التوتر التى كانت تسود العلاقات ابان الحرب الباردة . ومن هنا ، فانه ليس بإمكان المحلل لوضع السياسة الدولية ، اضعاف أى وصف للوفاق الدولى ، أكثر من أنه وفاق قلق وليس مستقرا . والدليل على ذلك ، ما حدث بالأمس القريب فى حرب أكتوبر من عام ١٩٧٣ ، حيث وضع العملاق الأمريكى قواته بأكملها تحت الانذار ذى الدرجة القصوى ، وذلك خوفا من تقدم قوى العملاق السوفييتى الى السويس . ومما يؤيد استمرار هذا الوفاق القلق ايضا ، ما صرح به وزير الدفاع الأمريكى فى الاونة الاخيرة أمام الكونجرس ، من أن الاتحاد السوفييتى ماضى فى انتاج نوعيات عالية من السلاح النووى ، بحيث وصل الى حد يتفوق فيه ، فى بعض جوانبه ، على السلاح الأمريكى ، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة ، سد مثل هذه الفجوة . ومع ان ليونيد بريجنيف زعيم الاتحاد السوفييتى ، قد نادى فى خطابه فى الذكرى التاسعة والخمسين « ١٩٧٦ » لثورة أكتوبر بمزيد من الوفاق مع الولايات المتحدة ، وفقا لروح هلسنكى ، والعمل بكل وسيلة على حل المشكلات



آراء سولجنتسين في أبعاد الوفاق الدولي

السيد أمين شلبي

يتساءلون عن طبيعة الاجراء الذي ستتخذه السلطات السوفيتية ضده . وقد جاء القرار بإبعاده عن البلاد ، في رأي معظم هؤلاء المراقبين ، حلا وسطا اذا ما قيس بالاساليب التقليدية التي كانت تتبع في معاملة المعارضة السياسية والفكرية . وعند صدور هذا الاجراء ، استشهد الرئيس الامريكى نيكسون به ، كدليل على حدوث تطور في الحياة السياسية السوفيتية ، بفعل ونتيجة علاقات الوفاق مع الغرب ، وقال انه بدون هذا الاطار الجديد للعلاقات ومناخه ، لكان مصير سولجنتسين على الاقل ، النفي الى سيبيريا . اما السلطات السوفيتية ، فقد كان تقديرها على الأرجح ، هو ان بقاء سولجنتسين في الاتحاد السوفيتي ، ربما يجعل له من الاهمية والوزن ، ما يجعله باستمرار نقطة جذب لمعارضى الاتحاد السوفيتي ، ومركز اثارا مستمرة . اما ابعاده عن البلاد ، فرغم الضجة التي قد يثيرها في اول الامر ، الا انه لن يلبث ان يتحول الى لاجئ عادي ، ويقل اهتمام الناس به .

وقد توجه سولجنتسين عقب طرده مباشرة الى المانيا الغربية ، التي اقام فيها بضعة اسابيع ، كان موضع احتفاء بالغ من كتابها ، ثم توجه بعدها الى سويسرا التي اختارها لتكون مستقرا دائما له .

على انه في الفترة التي تلت ابعاده من الاتحاد السوفيتي ، فانه لم يثر من الضجة مثلما اثار خلال الزيارتين اللتين قام بهما الى الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ ، وبريطانيا في مارس عام

يثر كتاب او مفكر في السنوات الاخيرة ، من الضجة والنقاش حول شخصه وحول القضايا التي اثارها ، مثلما اثار الكاتب الروسي الكسندر سولجنتسين . ومعروف ان سولجنتسين قد نفته السلطات السوفيتية في اوائل عام ١٩٧٤ ، عقب نشره في الغرب كتابه : *The Gulag Archipelago* الذي اراد به ، ان يكون « تجربة في التحريات الادبية » ، تغطي الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩٥٦ ، وتسجلا لحياة معسكرات الاعتقال التي شهدتها الحياة السياسية السوفيتية في هذه الفترة ، وعاش سولجنتسين واختبر جانبا منها ، حين اعتقلته السلطات السوفيتية في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد اعتبرت الحكومة السوفيتية صدور الكتاب ونشره في الغرب نوعا من التشهير بالاتحاد السوفيتي والنظام فيه ، س والتعريض بالامة الروسية ذاتها وخصائصها ، وذهب المعلقون السوفييت ، عندما صدر الكتاب الى ان الدافع الوحيد ، هو الحقد الذي يحمله صاحبه للنظام السوفيتي ، وان معسكرات الاعتقال واساليبها ، قد ادانها النظام السوفيتي نفسه بعد عام ١٩٥٦ ، واعتبرها ظاهرة سيئة في نظوره السياسي .

وعقب صدور الكتاب والضجة التي اثارها في الغرب ، وتزايد حدة هجوم سولجنتسين وتحديه للسلطات السوفيتية من خلال مقابلاته مع المراسلين الاجانب في موسكو ، ظل المراقبون

القادة الشيوعيين ، الامر الذى يجعله يتفاوض معهم ، وهو معصوب العينين ، بل انه ينازع كذلك فيما ينسب الى كيسنجر من قدرات فكرية وثقافية . أما كيسنجر ، فقد رد على تحذير سولجنتسين الغرب من الوفاق بقوله « اننى اعتبر سولجنتسين واحدا من كبار كتاب هذا العصر ، وانى آخذ تحذيره ، على أن الوفاق ليس تهديدا فحسب ، وانما على أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع سياسة عدوانية للاطاحة بالنظام السوفييتى . واعتقد أن سولجنتسين رجل تؤهله معاناته ، لأن يستمع الناس اليه ، وأنه قد دافع بقوة عن معتقداته ، ولكنى أعتقد أنه اذا ما أصبحت آراؤه هى السياسة الوطنية للولايات المتحدة ، فاننا سنواجه تهديدا كبيرا من الصراع المسلح . ولهذا فانه بالنسبة لهؤلاء الذين يتحملون المسؤولية تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، فان آراءه يمكن الاستماع اليها باحترام ، الا انها لا تستطيع أن توجه أفعالنا بمثل ما نعجب بكتاباته » .

أما زيارته لبريطانيا فى مارس عام ١٩٧٦ ، فقد حركت من النقاش والخلاف الفكرى والاثارة ، ما لا يقل عما حدث فى رحلته الامريكية . فقد ظلت الاذاعة والتلفزيون البريطانى مشغولين بأحاديثه ، والمقابلات التى أجريت معه . وهى الاحاديث التى وجدت صداها فى الصحف البريطانية بكافة اتجاهاتها . وقد يدل على ما أحدثته زيارة سولجنتسين لبريطانيا من اثارة ، اقدام جورج براون وزير خارجية بريطانيا السابق ونائب زعيم حزب العمال ، على الاستقالة من الحزب ، تأثرا بآراء سولجنتسين ، واحتجاجا على سياسة الحزب تجاه الاتحاد السوفييتى .

وخلال أحاديثه ، كشف سولجنتسين عن تجربته منذ أن غادر الاتحاد السوفييتى قائلا « .. ان تحذيرى للغرب ، لم ينصت اليه . وقد كنت آمل أن تجربة الحياة يمكن أن تنتقل من أمة لآخرى ، أما الان فان الشكوك بدأت تملكى ، فربما كان مقدرا على كل فرد أن يعيش التجربة حتى يفهمها » . ثم يتحدث عن ضعف وتلاشى آماله فى الغرب « خلال الخمسينات ، وبعد انتهاء الحرب ، كان جيلى يعبد الغرب . كنا ننظر الى الغرب باعتباره شمس الحرية وحصن الروح . أملنا وحليفنا . وكنا

١٩٧٦ ، حيث هاجم الغرب بعنف ، لما اعتبره استسلاما منه للاتحاد السوفييتى ، ممثلا فى سياسة الوفاق ، التى لن تكون نتيجتها فى رايه الا تقوية للقبضة والطابع الشمولى للنظام السوفييتى ، وتخليا للغرب عن مراكزه العالمية .

ويكفى القول ان ما خلفته زيارة سولجنتسين للولايات المتحدة ، كانت من الكدة بحيث بقيت من عناصر الجدل الانتخابى فى معركة الرئاسة ، بسبب رفض الرئيس فورد مقابلته ، نخوفا مما قد تنسب به هذه المقابلة من استثارة للسوفييت ، واضراراً للعلاقات السوفييتية الامريكية . ويبدو أن تصرف الرئيس فورد ، كان بناء على نصيحة من وزير خارجيته هنرى كيسنجر ، الذى يقف موقفا حذرا مما قد يبدو تدخلا فى الشؤون الداخلية للاتحاد السوفييتى ، معتبرا أن مثل هذا التدخل ، قد ينتج آثارا عكسية لما تود الولايات المتحدة أن تراه من تطور لهذه الاوضاع . ولهذا كان كيسنجر عرضة للنقد العنيف من جانب سولجنتسين ، الذى قال ما معناه انه « سكت طويلا » عن كيسنجر وسياساته . يقول سولجنتسين ان كيسنجر فى دفاعه عن سياسة الوفاق مع السوفييت ، يواجه منتقديه بنسؤالهم عن « البديل الاخر » لسياسة الوفاق ، ويجعل من الحرب الذرية ، البديل الوحيد لهذه السياسة ، الامر الذى يجعل من كيسنجر - فيما يقول سولجنتسين - أقل الدبلوماسيين شأنًا ، ذلك أن الدبلوماسية عبر تاريخها ، لم تكن يوما اختيارا حاسما بين امكانيتين أو احتمالين ، بل ان الدبلوماسية باعتبارها فنا وليست علما ، انها تمارس وسط آلاف الاختيارات والاحتمالات ، وحصرها فقط بين اختيارين اثنين ، انما يضعها فى أحط صورها ، وأكثرها بدائية . ويذكر سولجنتسين كيسنجر ، بأنه اذا كان الغرب معرضا للحرب الذرية ، فان الاتحاد السوفييتى معرض لها كذلك ، كما يذكره بالدبلوماسيين العظام فى الماضى ، الذين أداروا مفاوضات ، وهم صفر اليدىين تقريبا من القوة الكافية ، ومع هذا لم يستسلموا ، ولم ينزلوا عن شيء ، ولكن هزموا معارضيههم بالقدرة الثقافية والسيكلوجية . وذهب سولجنتسين فى هجومه على كيسنجر الى أبعد من هذا ، قائلا بأنه لا ينازع فقط فى أن كيسنجر لديه الخبرة والتجربة اللازمة لكى يفهم سيكلوجية

انقضاء عهدها « لاكثر من عشرين عاما ، لم يعد صوت انجلترا يسمع في عالمنا ، فقد ذهبت شخصيتها ، وتلاشت جديتها ، ووضع بريطانيا في العالم اليوم ، هو اقل من وضع رومانيا ، او حتى اوغندا ! وحتى حسن الادراك البريطاني الذي كان متألقا ومعترفا به عالميا ، غاب عنها اليوم . ان المجتمع المعاصر في انجلترا ، يعيش على حداث النفس والاهوام ، سواء في عالم السياسة او عالم الافكار ، والناس فيها يبنون بناءات متسرحة ومتداعية لكي يخدعوا انفسهم بأنه لم يعد من خطر هناك » .

ويتعرض سولجنتسين بخطر الحرب الذرية ، الذي هو الدافع الرئيسي وراء سياسة الوفاق بقوله « لقد كان هناك وقت مع بداية الخمسينات ، كان خطر الحرب يحلق فوق رؤوس العالم الا ان موقف الغرب كان كالجرانيت ، واليوم فان خطر الحرب الذرية يحلق فوق الطرفين ، ومع هذا فقد اختار الغرب الطريق الخطأ بتقديم التنازلات . ان الحرب النووية ليست ضرورية للاتحاد السوفييتي . ان الغرب يمكن ان يؤخذ وهو مرفوع اليدين ، فلماذا يلجأ السوفييت الى الحرب ، وأنتم مرفوعو اليدين ؟ » ويعبر سولجنتسين عن يأسه من الغرب بقوله « حين اتيت للغرب منذ عامين ، كنت اعتمد على اني سوف اعود قريبا جدا . كان الاتحاد السوفييتي عندئذ أكثر ضعفا من الغرب ، والغرب أكثر قوة . ولكن خلال هذين العامين ، تغيرت بشدة العلاقات لصالح الاتحاد السوفييتي » . ويلخص الصورة التي يرى الغرب عليها اليوم بقوله « ان الغرب الذي طالما حلق فوق قمم الحرية ، قد فقد فجأة مذاق الحرية ، وفقد الارادة للدفاع عنها ، بل انه بدأ يتطلع الى العبودية ، وهناك مثل الماني يقول ، حين تفقد الشجاعة ، يفقد كل شيء . كما ان شمة مثالا لاتييا ، يعتبر ان فقدان العقل ، هو النذير الحقيقي للدمار . فماذا تنتظر لمجتمع يفقد كلا من الشجاعة والعقل ؟ تلك هي الصورة التي أرى الغرب عليها اليوم » . وينعى سولجنتسين على الغرب سيادة المادة والاشياء على القيم الروحية والاخلاقية « لقد اصبحنا منغمسين بشكل بئيس في ماديته ، وعبادتنا المفرطة لكل ما هو سبار ، وكل ما هو مريح ومادي . فهل سننجح في ان نخلع عنا هذا

جميعا نعتقد ان الغرب وحده ، هو الذي سيساعدنا على ان ننهض من عبوديتنا . وتدرجنا بدا هذا الامل يتضاءل ويتلاشى ، وبدا وكأن الغرب يفصل حريته عن مصيرنا . وقبل ان انفي ، بدأت شكوكي قوية ، عما اذا كان من الواقعي ، النظر الى الغرب للمساعدة . وحين حللت في الغرب ، تزايدت للأسف شكوكي بسرعة شديدة . فخلال هذين العامين ، أصبح الغرب أكثر ضعفا في علاقته بالشرق . لقد أقدم الغرب على تنازلات كثيرة . . انني لست ناقدًا للغرب ، ولكني ناقد لضعف الغرب **لقد تخلى الغرب لا عن اربعة او خمسة اقطار ، بل عن كل مواقعه العالمية . . ان السؤال الان ليس هو كيف يتخلص الاتحاد السوفييتي من الشمولية ، وانما كيف يتفادى الغرب نفس المصير » .**

وينعى سولجنتسين على الغرب ، اعلانه الصريح بأن المبادئ والاعتبارات الاخلاقية لم تعد لها علاقة بالسياسة ، وذكر الانجليز بأنهم في عام ١٩٢٩ قد سلكوا بشكل مختلف » . منذ تخلت بريطانيا عن الفلسفة البرجماتية ، او الفلسفة النفعية . فلسفة الاعتراف بأي مجموعة من العصابات او الاذناب ، مادام أنهم يمثلون القوة ، عندئذ اتبعت مع هتلر موقفا اخلاقيا ، كان هو ما الهما أحد مواقف البطولية عبر تاريخها . ان الموقف الاخلاقي حتى في السياسة ، انما يحمي ارواحنا ، وفي بعض الاحيان يحمي وجودنا ، بل انه يستطيع فجأة ، ان يتحول لان يكون أكثر بعدا في النظر من أي برجماتية محسوبة » . ويهاجم سولجنتسين الصحافة البريطانية « قد تكون صحفكم معروفة بتقاليدها ، ومع هذا فهي تنشر عددا من المقالات تحتوي على تحليلات وتعليقات ضحلة بشكل مخجل وضيق النظر . فماذا يقول المرء عن احدى صحفكم الليبرالية الكبرى حين تقارن التطورات المعاصرة في حركة الاحياء الروحي الروسية بالخنازير التي تحاول ان تطير ؟ ان هذا ليس مجرد احتقار للامكانيات الروحية لشعبنا ، انه نوع من الاحتقار الشديد لاي نوع من التجديد الروحي ، ولاي شيء لا ينبع مباشرة من الماديات ، ولا يعتمد الا على المعيار الاخلاقي . فاية نهاية مخزية لربعمائة عام من المادية » . ويتحدث سولجنتسين وكأنه يترحم على بريطانيا وعلى

ومن هنا فان تفوق الولايات المتحدة حتى اليوم ، هو في التقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي لم يبلغه الاتحاد السوفيتي حتى الان ، وتعتزم الولايات المتحدة ان لا تجعله يلحق بها في هذا المجال . واشترك كل من لوز وشلزنجر في القول بأن الاتحاد السوفيتي قد اكتسب بالفعل خلال العشرة أو الاثني عشر عاما الماضية في مجال القوة العسكرية ، وان كان هذا لا يمثل تحولا حاسما في علاقة القوة . كما اشتركا في القول ، بأن آراء سولجنتسين فيها جانب من الصحة فيما يتعلق بالجوانب الاخلاقية ، لان هناك بعض التحلل في الوضع المعنوي في الغرب ، وخاصة في اوربا التي بدأت تفقد الثقة في نفسها ، وتفتقر الى الحماس المعنوي .

اما النقد الحاد الذي تعرضت له آراء سولجنتسين ، فقد صدر عن زميل روسي له ينتمي الى جماعة المنشقين وهو المسوخ روى مدفديف

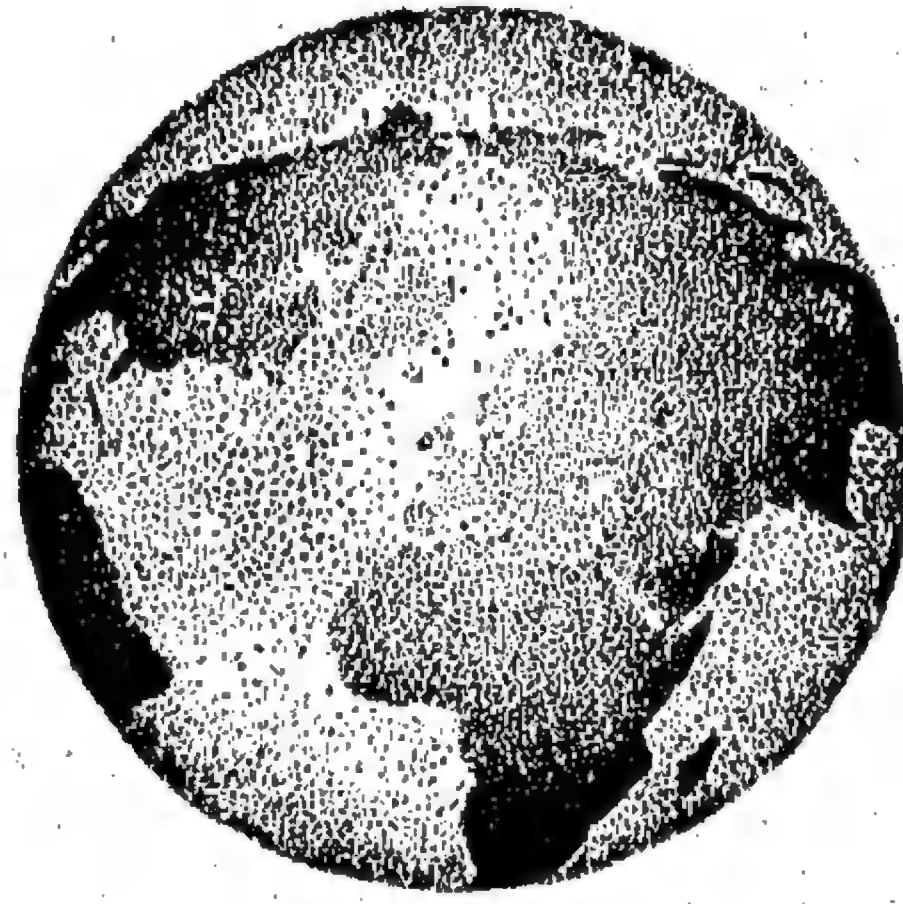
قال مدفديف ان سولجنتسين مخطيء بداءة تماما ، حين يدعي انه يتحدث باسم اغلبيه الشعب الروسي ، او اغلبيه العمال الروس ، او المثقفين او المسجونين السابقين ، او حتى المعارضه التي مازالت ضعيفة للنظام السوفيتي القائم ، والتي لا تشاركه افكاره الاساسية او احكامه او نبوءاته . . ويعتبر ان آراء سولجنتسين تحتوي على تناقض واضح ، ففي الوقت الذي يدعي فيه حائط برلين ، فانه يدعو الغرب لان يقيم جسرا مبيعا لا يمكن عبوره حول الاتحاد السوفيتي . ووقف الاتجار معه ، وكذلك المبادلات التجارية ، والنفسيه والثقافية . ويذهب مدفديف الى انه اذا ما تقبل الغرب هذه النصيحة ، فانه ستكون مهمته بالنسبة للغرب نفسه ، فاذا كان المجتمع السوفيتي مريضا في بعض الوجوه ، فان هذا المرض ابعد ما يكون عن ان يكون مميتا ، ولهذا فانه حتى لو عزل الاتحاد السوفيتي عزلا كاملا عن الغرب ، فان هذا لن يستط النظام السوفيتي بل سيؤدي الى تقوية اكثر العناصر والآراء والمؤسسات رجعية في الاتحاد السوفيتي . وينتقد مدفديف سولجنتسين لقوله ان الاشتراكية ، وفي قلبها النظام السوفيتي ، هي المصدر الفعال لشروق العالم فلاسف ، فيما يقول مدفديف ، ان الشرور بكل

العبء ، وان نطلق العنان للروح التي بثت فينا منذ الميلاد ، تلك الروح التي تميزنا عن عالم الحيوان ؟ »

كانت هذه خلاصة لوجهات نظر سولجنتسين عن موقف الغرب اليوم ، في علاقاته مع الشرق ، بناها كما رأينا على اعتقاده في الافلاس السياسي ، واكثر منه الروحي والاخلاقي في هذه المنافسة ، وهو الموقف الذي يرى سولجنتسين انه يضع الغرب على حافة الهاوية . وعلى الرغم من الاشارة الواسعة التي احدثتها آراؤه في اوساط الرأي العام على كل مستوياته ، واستجابة الكثيرين معه ، واعتباره احد ابطال الفكر المضطهدين ، الا ان هذا لم يمنع ان توضع وجهات نظره موضع التحليل الهادئ ، والنظر الناقص . فقد اعتبرت التايمز في افتتاحيتها ٢ ابريل ١٩٧٦ ان تحذير سولجنتسين للغرب ، انها يصدر عن رسالة ودعوة دينية ، أكثر مما يصدر عن دعوة سياسية ، الامر الذي يجعل من سولجنتسين رجل دين واخلاق ، اكثر منه رجل سياسة ، ويجعل منه على المستوى الفكري ، كاتباً كبيراً ، لا مفكراً عظيماً . كذلك اشترك في مناقشة آراء سولجنتسين اربعة من كبار سياسة الغرب وهم : ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا سابق ، والسناطور الامريكي روبرت همفري ، وجوزيف لوز سكرتير عام منظمة حلف الاطلسي ، وجيمس شلزنجر وزير الدفاع الامريكي السابق . قال ادوارد هيث انه وان كان لا يقلل من قوة الاتحاد السوفيتي ، الا انه لا يوافق على الاطلاق على ان الغرب يقف على شفاي الهاوية ، او انه قد تخلى عن مواقفه العالمية . ويضيف هيث انه اذا ما نظرنا الى العشرين عاما الماضية ، فان المواقع التي حاول الاتحاد السوفيتي ان يكتسبها ، تجعل الصورة مختلفة تماما . وضرب هيث مثلا على ذلك ، فتجارب الاتحاد السوفيتي في مصر والكونغو ونيجييريا وزانير ، واضاف انه يعتقد ان البلدان التي حاربت ضد النظام الاستعماري ، لن تتخلى عن حريتها او تستبدل بها الحكم الروسي . اما روبرت همفري ، فقد قال ان الولايات المتحدة لا يعثرها الضعف ، وانما هي قوية في التكنولوجيا والعلوم ، وهما جوهر الدفاع ، كما انها تمتلك اقتصادا قويا .

ويلقى مدفديف على ما يقوله سولجنتسين من ان الرد الوحيد على التحدي الشيوعي هو في وحدة الغرب وبناء قدراته العسكرية ، حيث ان شيوعيته يمكن ان تكسر فقط بالقوة ، وان يتم هذا بأسرع وقت ممكن ، يعلق بقوله ان الحديث عن اخلاقية هذه الاراء او عن مسيحية هذا النبي ، سيكون مضيعة للوقت ، ولكن ما يمكن ان نشير اليه هو أنه بالنسبة لأكثر الناس دفاعا عن الرأسمالية ، فإنه من الواضح ان سولجنتسين قد جاء متأخرا كثيرا ، فيما يدعو اليه ، ويضيف مدفديف ان الدعوة الى احياء الحرب الباردة لن تفيد الشعب الروسي في اقامة حياة أكثر ديموقراطية، بل على العكس فإن مثل هذا الطريق لن ينتهي الا بكارثة لكل فرد ، اذ لم يعد هناك من سبيل الى السلام ، الا التعايش السلمي . ■

صورها موزعة بشكل متساو في العالم كله وان الغرب ليس هو واحة العدل والفضائل . ويذكر مدفديف سولجنتسين انه منذ اربعين عاما فقط ، كان الغرب المذهر هو الذي يحتفظ بسيطرته على افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وكانت القوة الوحشية هي الاداة الرئيسية للغرب في ابقائه على هذه السيطرة ، كما ان الغرب لم ينسحب من العالم الثالث بارادته او بدافع من العدل . ويقول مدفديف ان سولجنتسين يتحدث بحقد واضح عن الشيوعية في البرتغال ، ولم يغفل فرصة لكي يهزأ فيها من ماريو سوارس زعيم الاثستراكيين البرتغاليين ، الا ان سولجنتسين لم يجد كلمة واحدة يدين بها ٥٥ عاما من حكم سالازار وكاتانو والخمسة عشر عاما من الحروب الاستعمارية التي شنوها في افريقيا ، والتي كانت السبب المباشر للثورة البرتغالية .





كويبك والحركة الانفصالية

في كندا

نازلى معوض أحمد

صوتا ، بحيث لم يعد يشغل أعضاؤه سوى ٢٨ مقعدا فقط فى الجمعية الوطنية .

كذلك حصل حزب الاتحاد الوطنى « اليمينى » بزعامة رودريج بيرون على ٦١٣٧٨٢ صوتا « ١٨ فى المائة من جملة الاصوات » ، وشغل أعضاؤه بذلك ١١ مقعدا . أما « تحالف الائتمانيين » فلم يساندده سوى ١٦٥٢٢٣ صوتا ، بنسبة ٥ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، وحصل على مقعد واحد فى الجمعية الوطنية .

وهكذا ، أصبح لحزب كويبك الفائز بالاغلبية النسبية فى الجمعية الوطنية ، وطبقا لقواعد اللعبة البرلمانية الغربية ، أن يشكل الحكومة الاقليمية فى كويبك برئاسة زعيمه رينيه ليفيسك ، بكل ما يحمل هذا الوضع الجديد من مخاطر الاحتمالات الانفصالية فى الولاية .

وسرعان ما تحركت اعلاميا ، الدوائر الحاكمة الفيدرالية فى اوتوا ، لمواجهة الاحداث الهامة الجديدة التى تقع فى ولاية كويبك وملاحقتها .

فبعد أيام معدودة من ظهور نتائج تلك الانتخابات الاقليمية المذكورة قام رئيس الوزراء الفيدرالى بيير اليوت ترودو ، بتوجيه نداء قومى الى ما أسماه بـ « الامة الكندية » ، دعا فيه الى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية فى البلاد . وأعلن ترودو أن « أرض كندا تتسع لكل الكنديين

يوم ١٥ نوفمبر الماضى ، منعطفنا سياسيا وتنظيميا هاما فى مسار النزعة الانفصالية لدى الاغلبية ذات الاصل الفرنسى

كان

من ابناء ولاية كويبك بكندا . وبدأت فى ذلك التاريخ ، فترة من اخرج فترات الدولة الكندية منذ انشائها فى شكل « دومنيون » تابع لسيادة التاج البريطانى . ومنظم دستوريا فى صورة اتحاد فيدرالى من أربعة اقاليم ، بموجب أحكام « القانون البريطانى لأمريكا الشمالية » الصادر فى عام ١٨٦٧ .

ففى يوم الاثنين الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، أعلنت النتائج النهائية للانتخابات الاقليمية التى أجريت فى ولاية كويبك لتشكيل الجمعية الوطنية الجديدة هناك . ولاول مرة فى التاريخ السياسى الحديث للولاية ، يفوز « حزب كويبك » ذو النزعة الانفصالية القوية فى أهدافها وغاياتها ، والمعتدلة فى أساليبها الحركية وتكتيكاتها ، بزعامة رينيه ليفيسك ، بنسبة ٤١ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، إذ حصل على أصوات ١٣٦٩٥٨٢ ناخبا . وبناء على تلك النتيجة ، احتل أعضاء حزب كويبك ٦٩ مقعدا فى الجمعية الوطنية الكويبكية .

هذا بينما تراجع الحزب الليبرالى ذو النزعة الفيدرالية العالبة ، بزعامة روبرت بوراسا ، رئيس وزراء ولاية الكويبك ، حتى وقت اجراء تلك الانتخابات ، إذ حصل على نسبة ٣٤ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، بسواقع ١١١٣٦٦٣

عالية . وأعلن ليفيسك في نفس اليوم ، أن من أولى مهام ومسؤوليات حكومته الجديدة ، أن تحقق انتعاشا فعالا في كافة مجالات الانتاج ، وأن تعمل على إعادة التوازن الى سوق العمالة المحلية في الولاية .

وتعتمد خطة الحكومة الجديدة ، على زيادة الإيرادات المحلية بما يقرب من ٢ مليار ونصف مليار دولار سنويا ، بالإضافة الى تجميع مدخرات المواطنين في كويبك . تلك المدخرات التي يمكن أن تصل الى ٣٠ مليار دولار ، طبقا لتقديرات الخبراء الاقتصاديين . وعن طريق توظيف واستثمار تلك الاموال ، تستطيع الحكومة المحلية الجديدة ، أن تحقق ارتفاعا مطردا في معدلات الانتاج عامة ، بما يقضي تدريجا على مشكلات سوق العمالة في الولاية ، وبما يكفل تخفيف العجز نسبيا في الميزانية العامة لتلك الولاية .

وهنا تبدو الاهمية المصلحية المادية لاحتفاظ كويبك بالروابط الدستورية الفيدرالية مع أوتوا . فمن الأمور المعلنة أن الحكومة المركزية الكندية تقدم ما يزيد على مليار دولار سنويا لولاية كويبك ، وبصفة خاصة منذ بداية أعوام السبعينات ، كمعونة فيدرالية لمواجهة ارتفاع ثمن البترول في الاسواق العالمية . ومن جهة أخرى ، تحصل كويبك سنويا على مليار دولار من الحكومة المركزية ، بغرض تخفيف حدة التفاوت في المجالات المالية والاقتصادية بين مختلف الولايات الكندية القائمة في البلاد .

ومن الوجهة السياسية العقائدية ، يؤكد ليفيسك على « الصبغة الاشتراكية الديمقراطية » التي تتسم بها أيديولوجية حزبه ، والاسس الفكرية لحكومته . ويرى الزعيم الاستقلالي الكويبكي ، أن تلك الاشتراكية الديمقراطية التي يؤمن بها ، إنما تتشابه في نقاط عدة مع النظم الاشتراكية الموجودة في بعض الدول الاسكندنافية ، ويصفها بأنها نظام جديد شامل لنواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، يختلف اختلافا جذريا في الروح وفي المثاليات وفي التطبيقات الواقعية ، عن التقاليد النظامية السائدة في القارتين الأمريكيتين . فالاجراءات القانونية الاجتماعية التي تدخل في

بلا تمييز أو استثناء لغوي أو ثقافي أو اجتماعي . كما أكد رئيس الوزراء الفيدرالي ، أن حزب كويبك الفائز في الانتخابات الاقليمية بالولاية ، مكلف مهمة أساسية تتمثل في « حسن إدارة المصالح المحلية في الولاية » ، وحذر في ندائه ، الذي نقلته جميع أجهزة الاعلام الكندية ، من أن هذا الحزب « لا يملك أية رخصة أو أدنى سلطة في فرض انفصال الولاية من النظام الفيدرالي » .

واهتم رئيس الوزراء الفيدرالي في ندائه ، بالتركيز على ظاهرة معينة ، وهي أن « حزب كويبك قد تحقق فوزه في الانتخابات المحلية بناء على برنامج اقتصادي أساسا » ، ووصف الاتجاهات الاستقلالية لمواطني كويبك بأنها « محاولة عقيمة للعودة الى القبليّة والبدائية » .

وواقع الامر ، أن البرنامج الذي أعلنه حزب الكويبك على الناخبين ، قد اتسم بطابع اقتصادي غالب . ذلك أن هذا الحزب لم يجعل من مسألة الاستقلال أو الانفصال ، موضوعا رئيسيا أو بؤرة اهتمام وتركيز في حملته الانتخابية ، بل أن زعيمه رينيه سيفيسك ، أوضح بجلاء في أحاديثه واجتماعاته مع أنصاره ومع الناخبين عموما ، قبل اعلان نتائج الانتخابات ، أهمية الاولويات الاقتصادية في برنامج حكومته الجديدة . واستمر ليفيسك يكرر نفس الآراء عن ضرورة مواجهة المشكلات الاقتصادية في كويبك ، بصفة أساسية واولية ، حتى فيما بعد فوزه في الانتخابات . ذلك أن رينيه ليفيسك قد تلقى من سلفه روبرت بوراسا تركة مثقلة بالمشكلات الاقتصادية الجسيمة في ولاية كويبك .

وأخطر تلك المشكلات ، هو ارتفاع نسبة البطالة الى أكثر من ١٠ في المائة من مجموع القوى العاملة ، وكذلك العجز المطرد في ميزانية الولاية .

وقد تولت الحكومة الجديدة السلطة في الولاية منذ ٢٦ نوفمبر الماضي ، وتشكلت من عناصر شابة في معظمها ، وذات كفاءات غنية وكنسوقراطية

في حالة « تبعية متبادلة » فيما بينها جميعا بلا استثناء .

وجدير بالذكر في هذا الشأن ، ان الحكومة الاقليمية السابقة في كويبك برئاسة بيير بوراسا ، استطاعت ان تخطو خطوة حقيقية في سبيل تحقيق الكيان الذاتى المتميز لكويبك ، وذلك بان استصدرت من الحكومة الكندية المركزية قانونا في يوليو سنة ١٩٧٤ ، اطلق عليه اسم « قانون رقم ٢٢ » . نص فيه على الاعتراف باللغة الفرنسية ، كلفة رسمية وحيدة لكويبك .

وكان ذلك بمثابة أول ركن من الاركان الاساسية للتميز الثقافى للولاية عن بقية مكونات الدولة الكندية ، وان كان هذا القانون يحمل في طياته بذور مشكلة اجتماعية حادة بالنسبة للاقليات الكبيرة الانجلو سكوتية في الولاية ، لان حوالى ٢٠ فى المائة من جملة سكان ولاية كويبك لا يتكلمون ولا يتعاملون الا بالانجليزية فحسب .

ويتفرع من مسألة اللغة والثقافة الفرنسية ، مطلب استقلالى آخر لمجموع الفرنسيين في كويبك ، يتمثل في اعلان الحكومة الجديدة على لسان رئيسها ، أنها تستهدف التوصل الى التحكم الفعّال الواقعى في حركة الهجرة الداخلية الى اراضي الولاية ، والوافدة بصفة خاصة من استراليا والولايات المتحدة وايطاليا واليونان .

وقد ارتكز مطلب التحكم في حركة الهجرة ، على حجج ثقافية تتعلق بضرورة الحفاظ على التراث القومى الفرنسى أساسا لابناء الولاية ، كما استند هذا المطلب ، على اعتبارات اقتصادية ، مثل ضرورة سيطرة كويبك الجديدة على مجالات الادخار والميدان الضريبى بشتى مشتقاته المالية . تلك الاعتبارات الاقتصادية المذكورة ، انما تقتضى بطبيعة الحال مع انفراد الحكومة الكندية المركزية ، بوضع السياسات الخاصة بتيار الهجرة الوافدة على كويبك .

أما فرنسا المهد الحضارى ، والمنبع الثقافى الحقيقى لابناء كويبك الذين انحدروا أصلا من

حياة المواطن العادى ، بما يرفع عن كاهله كثيرا من الاعباء المعيشية ، وتوفير الخدمات العامة ، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات والاعانات الاجتماعية ، وكفالة تكافؤ الفرص في العمل وفي التعليم بين كافة الافراد في المجتمع ، وسيطرة قطاع عمام قوى وعريض على المراكز الحيوية لاقتصاديات الولاية ، بما قد يؤدى الى بعض مظاهر التأميم للفروع الانتاجية او المشروعات الاقتصادية ذات الدور الاستراتيجى في عملية التنمية الخ ، كلها تعتبر الاسس الفكرية الجذرية لبرنامج حكومة ليفيسك الجديدة في كويبك .

هذا ولكن ليس بالخبز وحده يحيى الانسان . . فان مطلب الاستقلال والسيادة لكويبك مازال ، على حد عبارة رنيه ليفيسك لندوب صحيفة لوموند الباريسية ، هو « الهدف المطلق اللانهائى للحركة السياسية » في اطار حكومته الجديدة . ولقد قام ليفيسك بصياغة هذا الهدف الاعلى بالنسبة له ، أثناء الحملة الانتخابية تحت شعار « الحركة من أجل السيادة في ظل الاتحاد » .

ومعنى هذا الشعار ، أن تحصل كويبك على وضعية نظامية جديدة ، أقرب ما تكون الى الاستقلال المالى والاقتصادى والثقافى ، مع الحفاظ على علاقات وطيدة خاصة في شكل سوق مشتركة واتحاد جمركى ، مع الدولة الكندية .

وانطلاقا من هذا المبدأ الانفصالى ، وعد ليفيسك مواطنيه وباخبيه ، بتنظيم عملية استفتاء شعبي تجرى في نطاق الولاية ، أثناء فترة توليه الوزارة ، أى خلال ٤ سنوات قادمة على الأكثر ، وذلك من أجل تقرير صورة المستقبل السياسى لكويبك : هل تستقل كويبك عن كندا وتصبح دولة ذات سيادة ، أم تبقى كويبك في حظيرة الفيدرالية مع كندا .

الا ان ليفيسك ، رغم كل آرائه وأفكاره الانفصالية ، قد اعترف في أحد مؤتمراته الصحفية الاخيرة ، بأنه لا يوجد في عالمنا المعاصر ظاهرة تعبر عن الاستقلال الكامل أو السيادة التامة ، بل ان الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها ، انما تعيش

الصادرات الفرنسية الى كندا في نفس العام الى ٤٨٨ مليون دولار . وليس في مقدور حكومة أوتاوا أن تقضي على ذلك العجز المذكور في ميزانها التجاري، أو أن تخفض منه خفضا فعلا ، نظرا لان ٨٠ في المائة من الصادرات الفرنسية الى كندا ، نخص ولاية كويبك وحدها .

وفيما يتعلق بميادين الاستثمار الاجنبي في كندا ، تحتل فرنسا المركز الرابع ، فقد بلغت الاموال الفرنسية الموظفة هناك ، ما تزيد قيمته على ٥٨٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ونشير في هذا المجال ، الى الانشطة الرئيسية التي تقوم بها الشركات الفرنسية الكبرى ، أمثال شركة الاسمنت لافارج . وشركات ميشلان ، والغاز السائل ، وشركة بوتاس الالزاس . الخ .

كذلك بلغت الاستثمارات الكندية الموظفة في فرنسا اثناء نفس العام ١٦٩ مليون دولار ، وأهمها مؤسسات ماسي - فيرجسون وشركة سيجرام .

وهكذا تكون الاولوية والغلبة دائما في نطاق العلاقات الدولية ، للمصالح المادية القومية على ما عداها من اعتبارات معنوية أو فكرية أو تاريخية انسانية .

وخلاصة القول أن مصير حكومة ليفيسك في كويبك ، معلق على واقعة هامة معينة ، تتمثل في عملية الاستفتاء المزمع اجراؤها في الولاية بعد فترة قصيرة من الزمن ، لن تتعدى ٤ سنوات ، بشأن تقرير مستقبل كويبك سياسيا .

ويكاد اغلب المراقبين للمسرح السياسي الكندي ، يجمعون على ان استفتاء تقرير المصير هذا في ولاية كويبك ، انها يفسح المجال لثلاثة توقعات أو تنبؤات بصدد الصورة الدستورية للمستقبل السياسي لتلك البلاد ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية البالغة .

وأول هذه التنبؤات الثلاثة ، ان تسفر نتيجة الاستفتاء عن رفض ابناء كويبك فكرة الانفصال أو الاستقلال عن النظام الفدرالي الكندي وذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية ، ومشكلات البطالة التي تكون قد استفحلت بعد مضي سنوات على تولى

المستعمرين الفرنسيين الاوائل لشمال القارة الامريكية ، فان موقفها من القضية الاستقلالية لولاية كويبك ، قد تعدى في الوقت الحالي ، الطور العاطفي الانفعالي ، وذلك الطور الذي بلغ قمته بزيارة الرئيس الفرنسي الاسبق الجنرال شارل ديغول لكويبك في سنة ١٩٦٧ والقاءه الخطب الحماسية الداعية الى الحفاظ على « التراث الوطني الفرنسي » لولاية كويبك ، مما أدى في ذلك الحين الى توتر شديد في العلاقات الفرنسية الكندية . استمر طوال أعوام الستينات ، أو بمعنى أصح ، حتى نهاية حكم ديغول لفرنسا .

أما في المرحلة الراهنة ، فقد تحول الموقف الفرنسي ازاء مسألة استقلال كويبك عن كندا ، ولو على المستوى الرسمي المعلن ، الى الالتزام بالواقعية السياسية القائمة اساسا على المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين الدولتين .

ففي الاسبوع الاول من هذا العام ، قام وزير التجارة الخارجية الفرنسي بزيارة رسمية لكندا استغرقت عدة أيام ، كان الهدف منها اجراء مباحثات فنية مع وزير الصناعة والتجارة الكندي حول مختلف الابعاد المستقبلية لتنمية التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين باريس وأوتاوا .

كذلك ترأس وزير التجارة الخارجية الفرنسي ، الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية الفرنسية الكندية المشتركة ، والتي انشئت منذ عام ١٩٥٠ . وكان المحور الرئيسي الذي دارت حوله هذه الاجتماعات الرسمية لمسئولي البلدين ، هو موضوع مواد الطاقة والمواد الأولية الكندية ، وأهمها اليورانيوم الذي تعتمد فرنسا على استيراده بصفة أساسية من كندا .

ومما يذكر في هذا المجال عن العلاقات الفرنسية الكندية ، أن الميزان التجاري لكندا في معاملاتها مع فرنسا ، انها تعاني منذ فترة طويلة ، من عجز مطرد يتزايد عاما بعد عام . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات الكندية في سنة ١٩٧٥ الى فرنسا ٣٣٣ مليون دولار ، معظمها من المنتجات الزراعية والمواد الأولية . بينما ارتفعت قيمة

تقارير وتعليقات

انجليزى، نرعا ، بالقضية الكريبيكية وتوتراتها .
ومن ثم سوف يسعون الى التخلص من ذلك الشريك
المزعج . وبذلك تنفصل كويبك عن كندا فى ظروف
عدائية بالغة الحدة .

ونأتى الى النبوءة الثالثة وهى الاكثر احتمالا
واقترابا من الواقع السياسى فى كندا .

فالاستفتاء سوف يتولد عنه الحل التوفيقى
الامثل لهذه القضية . فالاطار الفيدرالى يظل قائما
من الوجهة الدستورية الشكلية بين اوتاروا
وكويبك ، على ان تتمتع كويبك بمزيد من مظاهر
وسلطات الحكم الذاتى والاستقلال النسبى فى
المجال الاقتصادى وفى الميدان الثقافى .

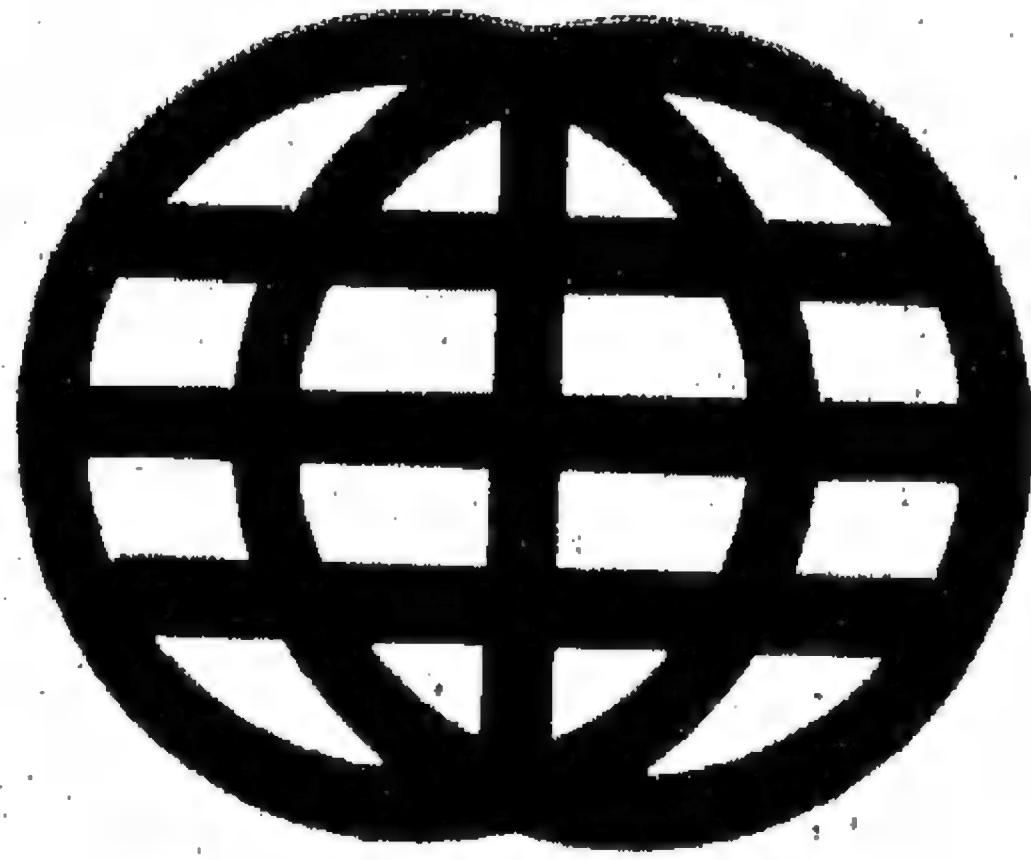
واخيرا ان وصول حزب كويبك الى الحكم فى
تلك الولاية الكندية انما هو مؤشر واقعى يبين مدى
ديناميكية واستمرارية النزعة الاستقلالية لدى
وجدان أبناء الولاية ، وعمق تاصيل الفكرة
الانفصالية فى الضمير القومى للكويبيكيين .

صحيح ان قضية استقلال كويبك ، قد اتخذت
مسارا تنظيميا سلميا جديدا ، الا انها مازالت
تحمل فى ثناياها الكثير من التطورات الخطيرة
بالنسبة لمستقبل دولة كندا ككل . ■

حكومة ليفسيك السلطة فى كويبك . وتستند هذه
الذهنية التشاؤمية ، الى ان المشروعات الاشتراكية
الطابع والروح لحكومة ليفسيك ، لابد ان تؤدى مع
مرور الزمن ، الى تخوف الاستثمارات الامريكية
المضخمة فى الولاية من احتمالات التساميم ،
وبالتالى هروب تلك الاستثمارات من الاقتصاد
الكويبكى ، بما يعنى ذلك من انكماشات واختناقات
انتاجية متزايدة . وبالإضافة الى ما سبق ، فان
حكومة اوتاروا لن تتوانى آنذاك عن فرض حصار
اقتصادى محكم على « الولاية المتمردة » .

وهكذا تخلص النبوءة الاولى ، الى ان
الاستفتاء لن يغير من الامر الواقع شيئا فى كندا ،
اللهم الا تقوية قبضة اوتاروا على كويبك .

اما التوقع الثانى او النبوءة الثانية ، فمؤداها
ان الاستفتاء المزمع ، سوف يتم فى جو عام من
المشاعر الثائرة لدى كل من الفريقين المتصارعين .
فالكنديون من أصل فرنسى ، سوف تتضاعف لديهم
الاحاسيس الذاتية بالتميز الثقافى والوطنى عن
بقية مواطنى الدولة الكندية ، وذلك تحت تأثير
النزعة الاستقلالية لحكومة ليفسيك ، التى تكون قد
استمرت فى الحكم حينئذ ، عدة سنوات ، ومن
ناحية أخرى سوف يضيق الكنديون من أصل

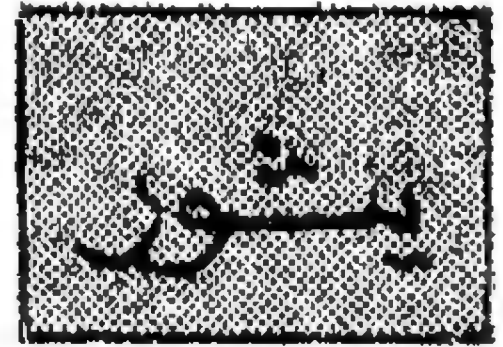




لبنان بين الهدنة

والسلام الدائم

عبد المنعم المشاط



تساؤل اساسي اليوم : هل انتهت الحرب الاهلية في لبنان وعاد السلام اليها ؟ وترتبط بهذا التساؤل - بلاشك مشاكل الحرب والسلام وركائز السلام في لبنان

وجدير بالذكر - بداءة - أنه منذ عقد مؤتمر القمة العربيين بالرياض والقاهرة بقصد وقف القتال في لبنان ، ثارت ثلاث قضايا رئيسية تركت آثارها الواضحة على الوضع السياسي في لبنان حتى اليوم ، وتدور هذه القضايا حول الحكومة والسلطة في لبنان ، وقضية نزاع الاسلحة الثقيلة ، واخيرا قضية جنوب لبنان (*) .

١ - الحكومة والسلطة في لبنان : اتجه الرئيس اليا سركيس الى تكليف الدكتور سليم الحص برئاسة حكومة من التكنوقراط ، كيما تكون حكومة عمل وانتاج . والمعروف أن الدكتور الحص ، كان مديرا للبنك الوطني للانماء الصناعي والسياحي ، ويعود السبب في اختيار الحكومة بهذه السمة ، الى تجنب الانماط التقليدية من الزعامات ، ولهذا فالحكومة ليست حكومة اصلاح سياسي ، بقدر ما هي حكومة عمل وانتاج كما ذكرنا .

ومن المشكلات الرئيسية التي واجهت الحكومة منذ تحملها المسؤولية ، قضية السلطات التي يجب أن تتمتع بها لمواجهة مسؤوليات اعادة التعمير والضبط الاجتماعي . ففي اول بيان صادر عن الحكومة ، طالبت بأن تصدر مراسيم تشريعية

لتعديل او إلغاء الاحكام التشريعية النافذة ، او وضع نصوص جديدة ترمي الى اعادة تعمير البلاد ، والى تطوير الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والدفاعية والاعلامية والتربوية ، وطالبت بأن تعيد النظر في مجموعة من القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية والبلدية ، وكذا الضرائب والرسوم ، بالإضافة الى عقد الفروض وانشاء شركات الاقتصاد ، كل ذلك في نطاق تشجيع المبادرة الفردية وحرية الفرد .

وفيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادي ، تتضح ايدولوجية الحكومة الجديدة ، فقد ركز الدكتور الحص على أن لبنان لا يزال مرتبطا بالنظام الاقتصادي الحر ، حين قال « نحن نحرص على المبادرة الفردية والاقتصاد الحر » . ولا يخفى ما لذلك من تأثير هام في طمأنينة القوى الاقتصادية الكبرى في لبنان . وقد وافق مجلس النواب على اعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر .

ومن المشكلات الاخرى التي تواجه الحكومة ، مشكلة اعادة البناء والتعمير في لبنان ، فقد قدرت خسائر الحرب الاهلية بما يربو على أربعة بلايين دولار ، وهكذا كان من الضروري مناشدة الدول النفطية العربية ، مد يد المعاونة في هذا الشأن ، كما اتجهت الحكومة الى صندوق النقد الدولي الذي ارسل بعثة لدراسة الوضع في لبنان ، واتجهت أيضا الى الولايات المتحدة التي أعربت عن استعدادها للاسهام في اعادة تعمير لبنان .

* تم تحرير هذا التقرير واعداده للطبع ، قبل مصرع الزعيم اللبناني التقدمي الشهيد كمال جنبلاط في ١٧ مارس ١٩٧٧ . وما ترتب على هذا من ردود فعل متعددة ومتنوعة

فرض الرقابة على كافة وسائل الاعلام العاملة في لبنان . وينضج من ذلك اصرار الحكومة على ضرورة احرام وجودها وسلطاتها من كافة القوى القائمة على ارض لبنان .

٢ - قضية نزع الاسلحة الثقيلة : وجهت قيادة قوة الردع العربية ، منذ اول ديسمبر من العام الماضي ، انذارا الى الاطراف المتصارعة ، بتسليم اسلحتها الثقيلة . والمبرر لدى قيادة قوات الردع العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة ، هو محاولة شل عمل المنظمات العسكرية وشبه العسكرية ، واعتبار ذلك خطوة اولية وضرورية نحو انتهاء القتال المسلح في لبنان . وما يهمني في هذه القضية ، هو ما اثير حول نزع الاسلحة الثقيلة من المقاومة الفلسطينية ، فمن المعلوم أن اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ التي تنظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية ، قد سمح للفلسطينيين بالتحرك من مناطق معينة كثورة مسلحة ، ولهذا أكد كمال جنبلاط أن الفلسطينيين ليسوا معنيين بذلك ، وفق ما نص عليه اتفاق القاهرة . وأكدت الحركة الوطنية في بيان صادر عنها بتاريخ ٢-١٢-١٩٧٦ ، أن المقاومة الفلسطينية يجب أن تكون بعيدة عن خطر جمع الاسلحة الثقيلة في لبنان ، نظرا لان اتفاقات الرياض والقاهرة لم تغير نقطة واحدة من الاتفاق اللبناني الفلسطيني عام ١٩٦٩ .

اما الجانب اليمني ، فقد حدد تصوره بشأن هذه القضية ، على لسان كميل شمعون الذي صرح بأن الجبهة اللبنانية « اليمنية » قررت الاستجابة بصورة ايجابية لقرار اللجنة العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل اللبنانية والفلسطينية . واضاف أنه ينبغي تسوية مشكلة المنظمات الفلسطينية المسلحة ، كما جاء على لسانه « لقد قلنا دائما وسنظل نقول ، لن يكون في لبنان سلام حقيقي ما بقي بها فلسطيني واحد مسلح » . أكثر من ذلك ، دعيا سليمان فرنجية - الرئيس السابق للبنان - الى ابعاد جميع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفلسطينيين في لبنان الى خارج لبنان ، واقترح نقل هذه الاسلحة الى سوريا ، وأعلن عن معارضته الشديدة للتراجعي الدائم في جمع اسلحة القوات الفلسطينية .

وفي سبيل مواجهة هذه المشكلات ، اتجهت الحكومة الى استخدام الصلاحيات الاستثنائية التي منحها ، وهكذا تم فرض الرقابة على الصحف ، لتكون الصحافة - على حد تعبير وزير الداخلية صلاح مسلماني - « على مستوى مسئوليتها » ، وتتحرك على مصالح لبنان ، وعلى العلاقات الاخوية التي تربط لبنان بالعالم العربي » .

وتجدر الإشارة الى أن القوات السورية كانت قد احتلت مباني سبع صحف لبنانية من قبل ، بحجة أنها تقوم بتشويه الدور السوري في لبنان ، ومن ناحية أخرى ، وجسد تنظيمات يدعى كل منهما مسؤولية التحرك لحل الأزمة الصحفية مع الحكومة : الأولى ، نقابة الصحافة التي يرأسها علي رياض ، والذي طالب بحماية حرية الصحافة ، ثم عاد فأعلن أن الصحف جميعها سوف تلتزم بما تنشره ، بحيث تساهم في إعادة بناء لبنان . والثاني ، التجمع الصحفي وأمينه العام اميل الحايك الذي أصدر بيانا أعلن فيه موقف أعضائه من أزمة الصحافة ، وأكد رفضه للرقابة الذاتية التي أعلن عنها ، ولم تلتزم بها الصحف ، واستمرت في التخريب والتآمر الصحفي والتفصيل الاعلاني ، ولذلك يجب ألا يترك لهؤلاء مراقبة أنفسهم . بيد أن رؤساء نقابات الناشئين والصحفيين ، وجهوا هجوما عنيفا على الرقابة وطالبوا بإلغائها ، إلا أن رئيس الحكومة أعلن أن الرقابة أصبحت أمرا حتميا ، وربما تكون رقابة شديدة في الوقت الراهن .

ومما يستحق الذكر أيضا في هذا الشأن ، أن الدكتور الحصص بحث مع ياسر عرفات مسألة فرض الرقابة على وسائل الاعلام الفلسطينية التي تتضمن وكالة الأنباء الفلسطينية « وفا » ومحطة إذاعة صوت فلسطين وعدة مجلات اسبوعية . من بينها « فلسطين الثورة » . وقد أعرب ياسر عرفات عن اعتقاده بأن وسائل الاعلام الفلسطينية ، لا يمكن إخضاعها للرقابة ، لأن لها وضعها خاصا بها ، بينما أشار الحصص الى أن الاتفاقيات القائمة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تفرض ضرورة احترام المقاومة للسيادة اللبنانية ، وأكد رئيس الحكومة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، على ضرورة ايجاد صيغة لضمان

فحينما دخلت قوات الامن العربية، منطقة النبطية، عبر ايجال ألون عن عدم ارتياح اسرائيل لهذا التطور، وأوضح أن ما تريده اسرائيل، هو تأمين استتباب السلام والامن والهدوء في جنوب لبنان، عن طريق منع وجود قوات أمنية غير لبنانية فيه، وعن طريق منع عودة أفراد المنظمات اليه، لاتخاذ قاعدة يشنون منها هجماتهم على قرى الحدود الاسرائيلية. وهكذا بدأت الاتصالات الامريكية الاسرائيلية، بشأن دراسة الوضع في جنوب لبنان.

تضاف الى ذلك، الاتصالات التي تمت بين اللجنة العربية الرباعية، ممثلة في السفير السعودي في لبنان على الشاعر، وبين جورج لين القائم بالاعمال الامريكي في بيروت، ولقاء الاخير بوزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس، لبحث الجهود الدبلوماسية المشتركة، التي تبذلها الولايات المتحدة بصورة خاصة لتسوية الخلاف حول دخول قوات الامن العربية جنوب لبنان.

ولبيان التناقض الذي يكتنف موقف اللجنة الرباعية بشأن قضية الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان، نذكر البيان الذي أصدرته في منتصف فبراير الماضي، والذي ذكرت فيه أن مهمتها الأساسية هي وقف المعارك، وردع أية مخالفة، والعودة الى الحياة الطبيعية، وتطبيق اتفاقية القاهرة، والحفاظ على الامن الداخلي، ثم تعود فتؤيد وجهة نظر اليمين اللبناني، في ضرورة تعديل اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩، أو على الأقل، تقديم تفسير جديد لها، يقوم على أنه وان كان يسمح لرجال المقاومة بالوجود في مناطق معينة من جنوب لبنان، الا أنهم يجب ألا يقوموا بعمليات فدائية ضد اسرائيل من الاراضي اللبنانية. وقد شجع هذا الموقف المتناقض، اسرائيل - التي تسعى الى انهاء الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان - الى أن تدعو الى توقيع اتفاقية مرحلية مع لبنان، تضمن الامن للجانبين. وبطبيعة الحال تكون هذه الاتفاقية على نمط اتفاقيات فض الاشتباك بينها وبين كل من مصر وسوريا، هذا على الرغم من أن لبنان لم يكن طرفا في حرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣.

يتضح اذن أن المشكلة الأساسية التي تتركز

يضاف الى ما سبق، أن القيادة العربية الموحدة، دعت الى ضرورة مغادرة القوات الفلسطينية النظامية اراضي لبنان، على أن تكلف قوات الردع العربية الاشراف على الخطوات الكفيلة بتنفيذ هذه الخطوة.

وفي مواجهة كل ذلك، طرح الفلسطينيون أمام اللجنة العربية الرباعية، والمكونة من كل من سفير مصر وسفير السعودية وسفير الكويت في لبنان، وممثل سوريا هناك، تصورا يتكون من النقاط الآتية:

أ - تأكيد الاستعداد الكامل لتنفيذ اتفاقية القاهرة.

ب - الاصرار على ضمان سلامة وجود الفلسطينيين في لبنان كشورة.

ج - ضمان سلامة المضيفات اذا تعرضت لعدوان اسرائيلي.

د - رفض مراقبة أمكنة أسلحتها ونوعيتها في الجنوب، ورفض تقييد حركتها هناك.

بيد أن موقف القوات العربية كان واضحا ونهائيا، في ضرورة تسليم الاسلحة الثقيلة لكافة الأطراف، وضرورة مغادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان، وهو ما تم تنفيذه قبل منتصف يناير الماضي. يضاف الى ذلك، أن الرئيس سركيس، طلب مؤخرا تسليم الاسلحة المتوسطة والخفيفة من جانب كافة الأطراف في غضون ثلاثة شهور، الأمر الذي يشكل خطورة جمة اذا امتد الى الفلسطينيين في لبنان، وخاصة في الجنوب. ومن جانب آخر، طلب من جامعة الدول العربية مد فترة بقاء قوة الردع العربية في لبنان ستة أشهر أخرى، بعد أن تنتهي فترة بقائها الحالية في ٢٦ أبريل القادم.

٣ - قضية الجنوب اللبناني: وهي القضية التي تربط الازمة اللبنانية اليوم بأزمة الشرق الاوسط. فقد ساد الاتجاه نحو الحد من النشاط الفدائي الفلسطيني في الجنوب، خشية زيادة التوتر على حدود اسرائيل. ففي ديسمبر الماضي، أعلن بيير الجميل ضرورة تجميد اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩، والذي يسمح للقوات الفلسطينية بشن غارات ضد اسرائيل.

وقد تطور الوضع في جنوب لبنان من المستوى اللبناني الى المستوى الاقليمي والدولي.

فعلا يجمع طاقاتها وامكانياتها ، بغية تشديد قدراتها الروحية والمادية والامنية ، للقيام بجميع المهام التي اخذتها على عاتقها .

والجبهة أيضا لها برنامج واضح ، أهم ما ينص عليه هو « اعتماد بقدرة المجتمع اللبناني في ميزاتها وحضارتها الاصلية ، أساسا في البنين السياسي الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق له ، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين ، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحريّة والشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية ، وعلاقتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقنا لخيراتها الخاصة » . وتعتقد الجبهة أن لبنان بلد متعدد الحضارات ، مثله مثل سويسرا والاتحاد السوفييتي وألمانيا الاتحادية ويوجوسلافيا ، وبالتالي فإن جميع هذه الحضارات يتطالب بالضرورة ، ايجاد قاسم مشترك بينها ، يكون هو الواجهة السياسية المتفق عليها ، بينهما تقوم كل مجموعة حضارية بإدارة شئونها بنفسها .

وفوق ذلك نص برنامج الجبهة أيضا ، على خطوات محددة يجب التزامها تجاه التسوية السياسية الاخرى ، وبخاصة القوى الفلسطينية والتقدمية :

أ - المحافظة على المنشآت والمنجزات والمؤسسات التي حققتها حتى اليوم مع العمل على تطويرها .

ب - تحرير جميع الاراضي اللبنانية المحتلة ، ثم العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .

ج - مساعدة المهجرين للعودة الى منازلهم .
د - تكريس لبنانية اللبنانيين في الوطن والمهجر والحد من الهجرة .

هـ - حمل السلطة على اعاده تسيير المؤسسات العامة ، بشكل يضمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ، ويمنع التصادم بين بعضهم بعضا .

ويجب أن نلاحظ هنا ، كيف تنظر الجبهة الى الوجود الفلسطيني ، على أنه احتلال يجب التخلص منه وتوزيعه خارج لبنان .

٢ - تتدخل القوى اليمينية في اختيار الطرف الذي تحاوره ، فهي ترفض الحوار مع الجبهة

عليها قضية الجنوب اليوم ، هي الوجود الفلسطيني والنشاط الفدائي في الجنوب ضد اسرائيل .

ولما يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار في الجنوب ، تبرز تصورات عديدة ، منها ارسال قوات دولية على طول الحدود مع اسرائيل ، وهذا ما ينادى به عدد من النواب اللبنانيين ، او اقامة مناطق منزوعة السلاح ، ترابط فيها قوات دولية ، وهذا ما يدافع عنه كميل شمعون . أما الرئيس سركيس ، فيرى تدويل قوات الردع العربية ودعمها بقوات دولية لتتولى حراسة الوضع في الجنوب .

آثار الحرب الاهلية في لبنان :

ما هي صورة توازن القوى في لبنان ، بعد عشرين شهرا من الحرب الاهلية ، وهل حقق اطراف الصراع ما كانوا يصبون اليه ؟

فعلى المستوى الوطني : قبل أن نستعرض توازن القوى ، نقدم له بما ذكره ريمون اده في تصريح لصحيفة لوموندحين قال « لبنان فقد سيادته ، وإن كل الاطراف اللبنانية قد منيت بالهزيمة ولم يخرج منتصرا من الحرب سوى اسرائيل ... » .

أولا : القوى اليمينية : خرجت هذه القوى اقوى مما كانت قبل ابريل ١٩٧٥ ، على عكس اطراف الصراع الاخرين ، سواء القوى التقدمية او المقاومة الفلسطينية . وهناك مؤشرات عديدة تشير الى قوة هذا الطرف منها :

١ - اشتراك كافة القوى اليمينية تشكيل ما اطلق عليه « الجبهة اللبنانية » ، وهي من الناحية الفكرية ، تضم النهج السياسي لكل من حزب الكتائب ، وحزب الوطنيين الاحرار ، وتجمع الرهبانيات اللبنانية ، والرابطة المارونية ، وحراس الارز ، والجبهة الوطنية التي انشأها سليمان فرنجية ، أي أن هذه الجبهة تضم القيادات التقليدية لليمين « المسيحي » ببيير الجميل زعيم الكتائب ، وكميل شمعون زعيم الاحرار الوطنيين ، وسليمان فرنجية زعيم الجبهة الوطنية - الان - والابائي شاريل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانيين .

وتظهر الجبهة كقوة سياسية وحيدة متماسكة ، وكانت الجبهة قد شررت ، في خلافاتها بدير « سيدة البير » في يناير الماضي ، « تنظيم نفسها تنظيما

واتفق المجتمعون على ضرورة التعجيل بعقد لقاء قمة روحى اسلامى مسيحي ، فى سبيل توثيق الوحدة الوطنية ، وابعاد الاحقاد عن نفوس المواطنين ، نتيجة للاحداث التى مرت بها لبنان .

أما على المستوى القومى ، فتدور الدور العربى فى لبنان بأربع مراحل أساسية :

- مرحلة النداءات والتوصيات وهى المرحلة التى رفعت فيها مصر شعار « أرفعوا أيديكم عن لبنان »

- مرحلة التدخل السورى وقد كان تدخلا منفردا .

- مرحلة الوساطة وهو الدور الذى لعبته كل من مصر والسعودية والكويت فى مؤتمري القمة المحدودين بالرياض والقاهرة ، وقد تمخض هذان المؤتمران عن انشاء قوة الردع العربية واللجنة العربية الرباعية .

- مرحلة فرض الحل : وهى المرحلة التى بدأت فيها اللجنة الرباعية وقوة الردع مباشرة صلاحياتهما فى اقرار الامن فى لبنان .

ويلاحظ ان الدور العربى فى لبنان ، كان يستهدف مساندة النظام السياسى اللبنانى الرسمى بصورة رئيسية ، وقد ترتب على هذا الدور العربى ، عدة نتائج لا يمكن اغفالها :

الاولى : بروز دور المملكة العربية السعودية على الساحة العربية بصورة لم تكن معروفة من قبل ، فمؤتمر القمة العربى المحدود الاول عقد بالرياض ، وسفيرها فى لبنان - على الشاعر - عضو فى اللجنة الرباعية ، ويقوم بدور رئيسى فى الاتصالات الدائرة مع الولايات المتحدة - عن طريق القائم بالاعمال الأمريكى فى بيروت - ابتغاء التوصل الى حل مرضى لقضية جنوب لبنان ، يضاف الى ذلك ، ان رئيس حكومة لبنان حينما بدأ جولاته فى الوطن العربى شارحا سياسة حكومته وطالبا المعون المادى لها ، بدأ أولا بزيارة جدة .

الثانية : تدعيم الدور السورى فى لبنان ، وتشكل القوات السورية الغالبية العظمى من قوات الردع العربية ، وتقوم بعملياتها فى النبطية وغيرها من المناطق .

ولهذا تحرص كافة الاطراف اللبنانية - التقليدية - اليوم على دعم الروابط السورية اللبنانية ، فقد أكد البطريرك جريش ان التدخل

التقدمية والفلسطينية ، بينما تقيم حوارا نشطا مع القوى الدينية الاسلامية .

٣ - تصر الجبهة على العودة الى صحيفة الميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ ، وهى صحيفة التعايش بين مختلف الطوائف .

٤ - الاصرار على اذواء الوجود الفلسطينى فى لبنان .

ثانيا : القوى التقدمية والفلسطينية : لا يغيب عن ذهن المحلل السياسى ، ان هذين الطرفين معا ، كانا هدف الحرب الاهلية فى لبنان ، وان الحرب لم تتوقف فى شكلها العسكرى ، الا بعد ان تسم اضعا فهما . فهناك اتجاه يرمى الى اذواء دور لبنان كآخر قاعدة مفتوحة للفدائيين ، فقد ذكرنا ان القوى اليمينية تسعى الى تعديل صيغة اتفاقية القاهرة ، الى صيغة جديدة ، تضمن عدم قدرة الفدائيين باستمرار ، على تحدى السلطات اللبنانية ، وتقضى بنزع السلاح من رجال المنظمات ، حتى فى مخيمات اللاجئين وابعادهم الى مناطق تسعين لهم فى الجنوب تحت اشراف قوة الامن العربية وذكر الرئيس الاسد فى حديثه عن اتفاقية القاهرة « مامن شئ جامد ، فكل شئ قابل للتطور أو للتعديل ، بشرط ان يرتضى ذلك التطوير والتعديل مختلف الفرقاء » . وذكرت صحيفة « البيرق » ان زعماء الجبهة اللبنانية المحافظة ، قرروا وقف عمليات الفلسطينيين ضد اسرائيل من لبنان ، حتى يمكن تجنب العمليات الاسرائيلية الانتقامية ضد قرى لبنان . كما صرح هانى الحسن - المستشار السياسى لياسر عرفات - بأن الغارات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل من جنوب لبنان ، سوف تتوقف . وقد أمر الرئيس سركيس بتجميد هجمات الفلسطينيين فى جنوب لبنان ، وأقرت اللجنة العربية هذا الامر .

ثالثا : بروز القيادات الروحية ، وتسعى هذه القوى الى أن تؤدى دورا رئيسيا فى مستقبل النظام السياسى فى لبنان . وقد سبق أن رأينا ، كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفى نفس الوقت تكون على الجبهة المقابلة التجمع الاسلامى ، ليضم الزعامات الاسلامية ففى أوائل يناير الماضى ، عقد مؤتمر القمة الروحية الاسلامى فى مقر المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى ، بحضور الشيخ حسن خالد مفتى لبنان ، والامام موسى الصدر ، وشيخ عقل الطائفة الدرزية ،

بالحل السياسي اللبناني الداخلي ، وعلى الزعماء اللبنانيين ، بقيادة الرئيس سركيس ، أن يجدوا الصيغة التي تلائم لبنان .

و - أن إسرائيل لن تحتل جنوب لبنان ، ولا أي جزء منه ، مادامت أمريكا تعتبر صديقا ومادام لبنان مسالما وغير معبد .

ز - تبدي أمريكا استعدادها للاسهام مع فرنسا في مشاريع تعمير لبنان .

والواقع أن الخطوط العامة للمبادرة واضحة ، فهي من ناحية ، تدفع بالسلطة السياسية في لبنان الى ضرورة اجراء اصلاح سياسي داخلي ، سواء بانتهاء دور الزعامات التقليدية ، او بضرورة

الوصول الى صيغة جديدة للتعايش ، ومن ناحية اخرى ، تحذر الفلسطينيين من اتباع اسلوب العنف « أي الثورة المسلحة » في علاقتهم بالسلطة اللبنانية ، او أية اطراف اخرى ، وفي مقابل ذلك ، فانها تقدم ضمانات امريكية منفردة ، بعدم اعتداء إسرائيل على جنوب لبنان ، ومن ناحية ثالثة تعرب عن الصداقة الخاصة التي تجمعها بلبنان ، ولهذا تعرض استعدادها للاسهام في اعادة تعميره .

وهكذا بدأت الاتصالات اللبنانية العربية بالولايات المتحدة الامريكية فقد بعث الرئيس سركيس بمبعوث خاص الى الولايات المتحدة هو عنان تويني - لمحاولة الحصول على معونات كما يقوم القائم بالاعمال الامريكي في لبنان - جورج لين - بدور هام في الاونة الاخيرة اذ يجري اتصالات واسعة مع الحكومة من جانب ، واللجنة الرباعية من جانب آخر ، للتوصل الى حل بشأن الجنوب . أما الاتحاد السوفيتي ، فلم يبرز له دور واضح في قضايا السلام في لبنان حتى الآن ، بيد انه يلاحظ أن الحكومة اللبنانية في سبيل بسائها للبنان الجديد قد دفعت بوزير خارجيتها الى الاجتماع بسفراء كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بيروت وقد يفسر هذا الاجتماع بالرغبة في الحصول على موافقة هذه الدول - الاعضاء الدائمة في مجلس الامن - عند طلب قوات طوارئ دولية ، للمرابطة مع قوات الردع العربية في جنوب لبنان .

وقد سلم وزير خارجية لبنان أخيرا ، مذكرة الى السفير الامريكي في بيروت ، يطلب فيها الاشتراك رسميا في مؤتمر جنيف ، ويلاحظ هنا أنه لم يقدم مذكرة مماثلة للسفير السوفيتي ، على اعتبار أن

السوري في لبنان ، كان لمصلحة لبنان وسوريا على حد سواء ، فعلاقة لبنان وسوريا تختلف عن أية علاقة مع أية دولة اخرى ، ذلك لأن أمن سوريا يعتمد على أمن لبنان ، والعكس صحيح ، وأكد الشيخ حسن خالد تأييده للمبادرة السورية ، لأنها كانت وستظل ذريعة عن يقين عربي ووطني في وقت واحد كما ذكر كريم بكر رواني عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب والشخص الرئيسي وراء التقارب بين الجبهة اللبنانية « المسيحية » وبين سوريا أن سوريا قد حالت دون صهيئة لبنان ، وبدون سوريا كان مسيحيو لبنان قد تطلوا عن عربيتهم ، وحالت من ناحية أخرى دون اندلاع حرب عربية بسبب لبنان ، كما انفذت المقاومة الفلسطينية ، لأنها ادركت ان المقاومة والقضية الفلسطينية كانتا ستجدان نهايتهما في لبنان ، وبدون سوريا كانت لبنان قد تحولت الى مقبرة للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء .

الثالثة : لم يبرز لدول المغرب العربي الأربع - ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب - دور يذكر في الازمة اللبنانية ، عدا دور ضعيف حاولت ليبيا القيام به في المراحل الاولى من الازمة وقد يثير ذلك قضية انفراد دول المشرق بحل منازعات المشرق العربي وعزل دول المغرب ، وهو ما قد يؤثر على المفهوم الايجابي للتعاون العربي الأشمل .

وعلى المستوى الدولي : شهدت لبنان نشاطا امريكيا ملحوظا منذ بداية الازمة ، بيد أن ما يهمنا هو المبادرة الامريكية التي نشرتها صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٣ - ١٢ - ١٩٧٦ والتي كانت قد بعثت بها الخارجية الامريكية الى وزارة الخارجية الفرنسية لحل الازمة اللبنانية ، وقد نصت على نقاط منها :

أ - وجوب انهاء مهمة الامراء الذين يحكمون لبنان ويتحكمون فيه .

ب - من مصلحة الفلسطينيين ، اتخاذ اسلوب الحوار والمفاوضات والاقلاع عن العنف لانسه الاسلوب الوحيد الذي من شأنه تحقيق مطالبهم الوطنية .

ج - ان قوة الردع العربية ، هي جيش الرئيس سركيس اللبناني .

د - انه لا جيش للبنان قبل الاتفاق على الصيغة السياسية الوطنية .

هـ - لا علاقة للولايات المتحدة ولا أية جهة اخرى

الدولتين الكبيرتين يرأسان معاً مؤتمر جنيف .

مستقبل السلام في لبنان :

يتحدد مستقبل السلام في لبنان بأمرين رئيسيين :

الاول : التصورات المختلفة للنظام السياسي

سبق ورأينا كيف انتهت الحرب الاهلية بتدعيم قوة الجانب اليميني ، ولهذا يصبح من الضروري معرفة تصور هذا الجانب للنظام السياسي في لبنان ، وتتلخص وجهة نظر هذا الجانب كما يلي :

١ - العودة الى صيغة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، وهذا مادعا اليه بيير الجميل وسليمان فرنجية ، بيد أن هذا التصور يتجاهل الحرب الاهلية منذ بدايتها حتى نهايتها ، ودوافعها الأساسية والتي تتركز في البحث عن صيغة للاندماج القومي في لبنان ، بدلا من التعايش الطائفي . ومن هنا لا يمكن أن تقوم هذه الصيغة - من وجهة نظر اليمين - الا اذا وجدت ضمانات تسندها من جانب جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة .

٢ - اذا كان من العسير الاخذ بهذه الصيغة ، فمن الممكن الاخذ باللامركزية السياسية ، حيث تترك لكل طائفة حرية تنظيم شؤونها الخاصة ، وتحديد صورة علاقاتها الخارجية ، ومع أي أطراف دولية تحقق مصالحها . وقد سبق وذكرنا أن برنامج الجبهة الوطنية يقوم على مثل هذا البديل . ويتفق مع الجبهة اللبنانية ، أحد الزعماء المسلمين - رشيد كرامي - الذي يرى أن لبنان مؤلف من سبع عشرة طائفة ، وأن هذه الطوائف تشكل بيئات ثقافية من حقها أن تتطور ذاتيا .

ومن ناحية أخرى فإن المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى التقدمية ، والذي يرأسه كمال جنبلاط ، يرى أنه « يجب تغيير النظام السياسي في لبنان بشكل جذري ، ومن برنامج الحركة الوطنية ، وأن شرط الأمن الحقيقي هو الاتفاق على تعديل النظام السياسي بشكل يأبى الاقتناع الشامل للجماهير الشعبية . »

أما الحكومة اللبنانية ، فتري أنه يجب الحفاظ على السلطة السياسية في لبنان ، ودعم الوحدة الوطنية ، وتأكيد الولاء للبنان ، وليس هناك ما

يمنع من اعطاء قدر من اللامركزية الادارية للمناطق أما ما قيل عن صيغة ١٩٤٣ ، أو اللامركزية السياسية ، فإنه يغدو غير مقبول .

بيد أن هناك عدة مسائل يجب على الحكومة اللبنانية أن تسارع بدراستها :

١ - قضية الجيش ، كيف يتم بناؤه ، ومن أية عناصر ، ومن أين تأتي قياداته .

٢ - قضية المؤسسات السياسية الأخرى ، وخاصة مجلس النواب ، وهل تجرى انتخابات جديدة أم تستمر الوجوه القديمة التي عاشت الإزمة .

٣ - قضية الإصلاح السياسي والاقتصادي بصورة عامة . الخ .

الثاني : ارتباط السلام في لبنان بالسلام في الشرق الأوسط :

من العسير أن يتصور المرء إمكانية إقامة سلام دائم في لبنان ، قبل أو دون إقامة السلام في الشرق الأوسط - فأحدى المشكلات الرئيسية أمام إقامة السلام في لبنان ، هي قضية الوجود الفلسطيني والنشاط الذاتي ، وهي ذات القضية التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط . وجوهر الخلافات بين أطراف هذا الصراع .

وإذا لم تتم تسوية قضية الشعب الفلسطيني بصورة ترضى الطموح الفلسطيني - المحدود الآن - بإقامه دولة مستقلة في غزة والضفة الغربية ، فإنه من العسير تصور قيام سلام دائم في لبنان ، وذلك لأن الفلسطينيين في لبنان سيشعرون بالغبن ، مما يدفعهم الى العنف ، وهكذا لا تسلم خطوات السلام من احتمالات العنف والقوة .

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر ما قاله وزير الخارجية اللبناني في تشخيصه للوضع في لبنان الآن ، فقد ذكر « أننا في مرحلة هدنة أكثر منها مرحلة سلام . أن لبنان الغد لا يمكن أن يكون مثل لبنان الأمس لأن الأحداث أثبتت أن صيغة التعايش بين الطوائف المختلفة منذ عام ١٩٤٣ ، لم تكن سوى مرحلة فحسب ، أن لبنان الغد لا يمكن أن سوى مرحلة فحسب ، أن لبنان الغد لا يمكن أن يقوم إلا على المصالحة ولكننا يمكن أن نستبدل بكلمة المصالحة الإصلاح ، ونتعدى ذلك الى تحديد ليس فقط بالإصلاح السياسي ، ولكن أيضا بالإصلاح الاقتصادي . »



الانتفاضة الثورية في الضفة الغربية

د. السيد عليوة

حاشدة ، أطلقت عليها القوات الاسرائيلية النار ، وسرعان ما انتشرت الشرارة واشتعلت كل مدن وقرى الضفة الغربية ، بانتفاضة عارمة استمرت شهورا ولا تزال . وبلغت ذروتها في يوم الارض في ٣٠ مارس ١٩٧٦ .

ثم استمرت انتفاضة الفلسطينيين العرب ضد الاستيطان الصهيوني والاحتلال الاسرائيلي . وتنوعت واستمرت خلال الشهور التسالية ، وتصاعدت في أغسطس ١٩٧٦ مرة أخرى ، حينما احتج تجار الضفة الغربية على الاجراءات الاقتصادية والضرائب الاضافية التي فرضتها السلطات الاسرائيلية عليهم . وتجددت الانتفاضة عدة مرات ، كان آخرها في اوائل فبراير الماضي ، حين شهدت مدن نابلس ورام الله والبيرة وبيت لحم وغزة مظاهرات عامة ، في حين واصل اكثر من ثلاثة آلاف عربي ، في سجون اسرائيل ، اضرابهم حتى تتحقق مطالبهم العادلة ، باعتبارهم اسرى حرب ، وبتغيير المعاملة السيئة لهم .

وهكذا جاءت هذه الانتفاضة العارمة الى استمرت ايام عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لتضع كفاح الشعب الفلسطيني في مفترق الطرق . فما هو مغزى هذه الانتفاضة ومعناها ؟ أي ما هي أهميتها بالنسبة لتطور الصراع العربي الاسرائيلي ، وما هي دلالتها بالنسبة للاحداث الجارية على الساحة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، لا بد ان نتعرف الى الابعاد المتعددة للانتفاضة . تاريخيا واجتماعيا وسياسيا ، تمهيدا لتفهم أعبق لمغزاها

الامس « ٣٠ مارس ١٩٧٧ »
مرور عام على « يوم الارض »
الذي اشتعلت فيه فلسطين
المحتلة بانتفاضة عارمة

يوافق

ضد الاستيطان الصهيوني والاحتلال الاسرائيلي ، فشلت الاراضي التي اغتصبت منذ عام ١٩٤٨ - أي منطقة الجليل والمثلث - جنبا الى جنب ، مع الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ .

وتعود بداية الانتفاضة الى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ ، حينما اخترقت أعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة ، من جماعة جويش أمونيم المرتبطة بحزب المفدال اليميني ، مدن وقرى الضفة الغربية بصورة استفزازية ، في طريقها الى قرية سبسطية ، بهدف اقامة مستوطنة اسرائيلية جديدة في قرية كفر قدوم . وفي البداية ، لم تحرك السلطات الصهيونية ساكنا ، اذ تركت المحاولة أن تمر ، ولكن ما أن بدأت أول معارضة لها من المواطنين العرب ، والتي تمثلت في احتجاج المجالس البلدية في مدينة نابلس وبعض المدن الاخرى على اقامة المستعمرة ، حتى تحسرت السلطات الصهيونية بشكل مسرحي ، لمنع اقامة المستعمرة على اساس انها اقيمت بدون قرار من الحكومة الاسرائيلية . ولكن المستوطنين الصهاينة استمروا في محاولتهم ، ورفضوا مغادرة المكان . وتحركت الجماهير العربية في نابلس وقراها وتصدوا للمستوطنين . ونظم المواطنون العرب في الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ مظاهرات كبرى

في مقاومته للاغتصاب الصهيوني ، وشوقه إلى تأسيس دولته المستقلة . وما نشهده اليوم ، ليس إلا تعبيراً عن بواكير هذه المرحلة الجديدة .

٢ - البعد السياسي للانتفاضة :

كانت الانتفاضة الكبرى ، تعبيراً عن كثافة المغزى السياسي للأحداث التي صنعت أظارها ، والتي كان أبرزها انتصارات منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لقد اجتاحت النهوض الوطني الفلسطيني الأرض المحتلة بعد الحرب ، إذ أنه أجمع المثاعر القومية لدى الجماهير الفلسطينية هناك ، والتي كانت تتحرق سنين طويلة إلى ساعة نصر عربي واحد على إسرائيل . ثم ازدادت مكانة ونفوذ منظمة التحرير ، بعد أن طرحت برنامجها الذي أقره المجلس الوطني الثاني عشر ، والذي كانت القضية الرئيسية فيه ، هي قضية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض التي ينحسر عنها الاحتلال ، فضلاً عن تعاضد التأييد العربي والعالمي لمنظمة التحرير ، ابتداء من مؤتمر الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ ومؤتمر الرباط في ١٩٧٤ . والكفب السياسي الذي أحرزته المنظمة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ . ثم ضاعف من هذه التفاعلات وحدة النضال الفلسطيني بين عرب ١٩٦٧ وعرب ١٩٤٨ ثم جاءت ١٩٧٥ بتصاعد التأييد العالمي للمنظمة في المحافل الدولية . ورغم الصعاب والتضحيات التي سببتها الحرب الأهلية في لبنان ، فقد خرجت المنظمة من المعركة ، بتحصين متزايد من جانب الفلسطينيين بالالتفاف حولها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٣ - البعد الاقتصادي للانتفاضة :

يبرهن البعد الاقتصادي للأحداث التي اجتاحت الضفة الغربية ، على ظاهرتين : تمليل السكان العرب من الأعباء الاقتصادية التي تثقلها بهم سلطات الاحتلال ، مما دفع إلى التمرد والثورة ، ولجوء هذه السلطات إلى الضغوط الاقتصادية لقمع الانتفاضة العربية . وكلا الظاهرتين ،

ومعاناتها الذي يشير بإيجاز إلى رفض الاحتلال الإسرائيلي ، ومقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتزايد التأثير السياسي للكيان الفلسطيني .

١ - البعد التاريخي للانتفاضة :

أولى الحقائق البادية لمن يتتبع تاريخ الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني ، أن الانتفاضة الراهنة ليست إلا حلقة من سلسلة طويلة ومتواصلة من حلقات النضال الدؤوب للشعب الفلسطيني . فمنذ بداية القرن الحادي ، وعندما استشعر خطر الغزوة الصهيونية المدعمة بسيطرة الاستعمار البريطاني ، هب الشعب العربي في الأراضي المقدسة في سنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ثم في ١٩٣٦ ، ثم في الأربعينات ، لمقاومة عمليات الاغتصاب الصهيوني لأرضه ووطنه .

ثم جدد الشعب الفلسطيني كفاحه منذ اندلاع الكفاح المسلح في يناير ١٩٦٥ ، وتصاعد العمل الغداني بعده رغم هزيمة ١٩٦٧ .

والمواقع أن الانتفاضة الشعبية الراهنة التي شهدتها فلسطين المحتلة على امتداد نحو عامين ، ليست هي الانتفاضة الأولى ، وأن كانت تختلف عن سابقتها بأمور عديدة ، سواء من حيث شمولها ومدى عنفها فقد شهدت الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ثلاث انتفاضات ضد الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن ، كانت الأولى في أواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ ، واستمرت أكثر من ثلاثة شهور ، والثانية كانت في نوفمبر ١٩٧٤ واستمرت نحو أسبوعين ، أما الثالثة ، فهي الانتفاضة الحالية التي اتسع مداها ونطاقها ، وتبلور مضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل لافت للنظر .

معنى هذا أن التفاعلات التي كانت تحدث في أوساط المجتمع العربي داخل الأرض المحتلة « سواء منذ ١٩٤٨ أو منذ ١٩٦٧ » والتي برزت بشكل مكثف في يوم الأرض وما تلاه ، هي أرميصة تشير إلى أن النضال الشعبي الفلسطيني ، يقف اليوم على أعقاب مرحلة جديدة

وفوق ذلك امتدت الحركة الى الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ، فتوالت احتجاجاتهم ورفضوا المشاركة في الحراسة ضد الفدائيين الفلسطينيين .

ثانيا : مغزى انتفاضة الشعب الفلسطيني

لا نبالغ اذا قلنا ان انتفاضة سكان الضفة الغربية لنهر الاردن ، تمثل هبوطا جديدا لمنحنى الاحتلال الاسرائيلي ، الذي كان قد بدا في الهبوط اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ان سرعان ما اخذ التسعيب الفلسطيني في الارض المحتلة ، بزمام المبادرة ، لمفومه هذا المخطط الاسرائيلي ، فكانت الانتفاضة الثانية التي صاحبت وقوف ياسر عرفات على منصة الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٤ ، ثم تفجرت الانتفاضة الراهنة ، لتحيل الضفة آتونا من اللهب والغضب والعنف والرفض للاحتلال الاسرائيلي .

وهذا المغزى الجوهرى للانتفاضة - اى رفض الاحتلال الاسرائيلي - حمل أكثر من دلالة . فقد كانت حكما باخفاق نظام الاداره الاسرائيليه للارض المحتلة ، اذ كانت انتخابات المجالس البلدية هناك استفتاء شعبيا ضد الاحتلال ولصالح منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت الانتفاضة احباطا لعمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية الفلسطينية ، وكانت ايضا افشالا لمخططات الصهيونية في الاستيطان ، وتجسيذا لنضال عرب الجليل والمثلث ضد النازية الجديدة ، وكانت قبل ذلك وبمعهده سضورا للهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين .

١ - اخفاق نظام الادارة الاسرائيلية

عقب عدوان يونية ١٩٦٧ وضع الاسرائيليون نظاما لادارة الاراضى العربية المحتلة ، يقوم على الاسلوب غير المباشر الذى يحقق لهم سيطره فعلية ، ويجنبهم كثيرا من المشاكل . والواقع ان السلطات الاسرائيلية ، ما كانت تؤمل ان يجب عرب الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي في المدى القصير . ولكنها كانت تتصور انها ، من خلال

تفصيحان معا الطبيعة الامبريالية للسيطرة الاسرائيلية المستغلة .

وعلى الرغم من ضراوة الانساليب التى لجأ اليها العدو الاسرائيلي لقمع الانتفاضة ، فان هذه الوسائل لم تحدث تاثيرها المطلوب ، لان قطاعات واسعة قد شاركت في الانتفاضة اصلا ، بسبب الوضع الاقتصادي السيء في اسرائيل . لقد نجحت اسرائيل ولمدة تسع سنوات ، في ربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها . ولما ساءت الحالة الاقتصادية في اسرائيل ، انعكس ذلك على الوضع في الداخل ، واظهر لبعض المتوهمين الذين اصابهم التشوهد الاقتصادي من وراء الاحتلال ، ان كل ما يجره ، قد فقد مرة واحدة . فالتضخم المالي الذى حدث ، هدم كل ما بنى خلال تسع سنوات . وقد لعب هذا العامل دوره في تحريك التجار ، الذين كانوا سابقا منتفعين من الاحتلال . فقد وجدوا أنهم متضررون تماما ، وكل ما قدم لهم الاحتلال في مدة ٨ سنوات ، اخذه في اشهر بواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة التى اتبعتها اسرائيل .

٤ - البعد الاجتماعى للانتفاضة

يتبقى البعد الاجتماعى للانتفاضة الضفة الغربية ، والذي يكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية في نهب ثروات الاراضى المحتلة واستغلال سكانها . لقد امتازت الانتفاضة الراهنة عن سابقتها ، باشتراك اوسع الجماهير فيها ، وانضمت اليها عناصر كانت متساركتها في الانتفاضة السابقة محددة او شبه محددة . فتلاستيطان الصهيونى حرك الفلاحين بفاعلية وقوة ، كما شارك الحرفيون والعمال من سكان المدن ، فلم تعد المدرسة كما كانت الحال في الانتفاضتين السابقتين ، هي اطار التجمع ومركز الحركة ، بل أصبح الحى بجميع فئاته وسكانه . يضاف الى ذلك ، مشاركة صغار التجار واصحاب الحوانيت في الانتفاضة ، فلم تعد مجرد الاستجابة لضغط المظاهرين باقفال المحلات ، بل تطورت الى ان يأخذ هؤلاء التجار بزمام المبادرة ، في الدعوة للاضراب والتظاهر .

٢ - احباط عمليات التزويب الاسرائيلي للشخصية العربية في فلسطين المحتلة

اعتمدت اسرائيل في تنفيذ سياستها ضد الاقلية العربية ، على اخضاعهم لحكم عسكري بناء على قانون الطوارئ البريطاني الذي صدر في عهد الانداب ١٩٤٥ ، والذي اكملته سلطات اسرائيل بقانون آخر ، هو « قوانين الطوارئ » - مناطق الامن الاسرائيلية الصادر في ١٩٤٩ . واستهدف ذلك فرض حصار خانق حول الاقلية العربية واخضاعها لرقابة عسكرية صارمة ، وحصرمان افرادها من حرية الحركة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج :

باختصار ، كان الهدف هو تحلیم القرية العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية . لذلك جاءت الى انتزاع اراضي العرب ، وفرض اسعار مخفضة للمحاصيل التي ينتجونها ، وبذلك تجبرهم على الهجرة الى المدينة ، والعمل في المستعمرات الزراعية ، وبالتالي ، دمج العربي في الحياة الاسرائيلية .

وعلى أية حال ، غقد وقع المخطور ، وكان يوم الارض والاحداث التي رافقته ، حجة دامغة على انهيار فكرة التعايش ، ليس فقط بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطيني ، وانما بينه وبين الحركة الصهيونية ذاتها .

لقد فشلت بالرغم من كافة الجهود التي بذلت من جانب السلطات الصهيونية ، سواء بتسويد المذاهق او باقامة محميات الصييف المشتركة ، وبالرغم من كافة وسائل الاعلام من تلفزيون وصحف ومحاولات تشكيل صحافة موالية للاحتلال رغم كل ذلك ، فشلت فكرة التعايش بين هذا الكيان الصهيوني ، وبين العرب تحت الاحتلال .

٣ - افشال المخططات الصهيونية في الاستيطان

يدرك المهتمون بشؤون الصراع العربي - اسرائيلي ، أن تهويد قطاع الجليل فكرة محورية في التخطيط الاسرائيلي ، وذلك نظرا لقربه من الحدود اللبنانية وكثافة السكان العرب فيه . كما يواجه النخيان الصهيوني من ناحية أخرى أزمة استيطان فعلية في الجليل من الناحية

الاعتماد المتبادل المتزايد ، فضلاً عن الفة التعامل مع الاسرائيليين ، تستطيع أن تمهد الطريق لعلاقات مستقبلية حينما يجد سكان الضفة الغربية ، أن من مصلحتهم التعاون مع اسرائيل ، سواء في ذلك اتحدت مع الاردن وغزة ، أو استقلت ككيان فلسطيني . كما كانت اسرائيل تخطط من وراء ذلك الى البرهنة للعالم العربي ، على أن ما يسمى « التعاون الاسرائيلي - العربي » ممكن . ومن أجل هذا ، وضمن أسباب اخرى ، شجعت اسرائيل العمال العرب على عبور الخط الأخضر الى داخلها ، وعملت على مساعدة البعثات العربية ، كما سمحت بتصريف منتجات الضفة الغربية في أسواقها . فضلاً عن السماح لسياسة الجسور المفتوحة عبر نهر الاردن . وقد داعب اسرائيل الامل ، في ان تنشأ تحت هذه الظروف قوة ثالثة ، تقدم زعامات وقيادات مستقلة عن كل من منظمة التحرير والاردن .

ولكن كشفت أحداث الضفة الغربية ، وكذلك نقاش انتخابات البلدية التي أجريت في أبريل عام ١٩٧٦ ، الى أى حد أساء الاسرائيليون تقدير الآثار السلبية المتراكمة لاحتلالهم . فقد أدت قلة الفرص الاقتصادية امام الايدي الماهرة والمهنيين ، نظرا لقله الاعمال ، وندرة رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار الصناعي الجديد ، الى هجرة العناصر الماهرة وطبقة المهنيين . أما هؤلاء الذين بقوا ، فقد أصبحوا أكثر راديكالية ، بسبب سياسة القمع والارهاب الصهيوني والقبض على الاهل والاصدقاء . كما تنامي شعور الاحباط بين الطلاب ، اذ يشكل المجتمع المدرسي نسبة عالية من المجتمع العربي في الضفة الغربية ، بسبب التعسف الاسرائيلي ، مما ترتب عليه ، ان أصبحت المدارس مصدر التمرد والقلق والمظاهرات ضد الاحتلال . وضاعف من الفشل الذريع الذي نزل بمخططات اسرائيل ، تعاضد فرص الاتصال بين عرب الاراضى المحتلة وعرب اسرائيل - أى الذين بقوا فيها منذ ١٩٤٨ مما ساعد على الهاب الشعور القومي لدى الاخيرين ضد العنصرية الصهيونية .

وبين الجماهير في الأرض المحتلة . وهي ثالثا جاءت انفجارا بفعل ضغط تراكمات من التعسف والجور الاسرائيليين ، ونتيجة لسياسة القمع والاضطهاد التي تمارسها اسرائيل ضد الاقلية العربية داخلها ، والتي وصلت ذروتها ، مع اعلان العربية .

٥ - حضور الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين :

كم بذل الاسرائيليون من جهود وكم حاكوا من مؤامرات لاستئصال الوجود القومي للشعب العربي في الأرض المقدسة « وكم زعم القادة الصهيونية غياب الشعب الفلسطيني بل وأنكروا وجوده تماما . ولكن حيب آمالهم ذلك التطور المتلاحق على الجانب العربي ، رغم الهزائم والنكسات ، والذي كان من أهم علاماته ، الصمود الملحوظ للفلسطينيين ، وتمسكهم بهويتهم الوطنية .

وهكذا كانت انتفاضة الضفة الغربية في جوهرها الاساسي ، تعبيراً عن الوجود الدائم والحضور المتواصل للهوية الفلسطينية الغربية في مواجهة كل ضروب القمع والابادة العنصرية ومن ثم جاء نضال الشعب الفلسطيني جزءاً من نضال الانسان المعاصر ضد كل صنوف الاغتراب والقهر والعدوان .

ولا يغيب عن البال ، ان حركة الجماهير داخل الأرض المحتلة ، تظل متأثرة بما يواجهه الثورة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة ، او ما يسود المنطقة العربية من ظروف سياسية

صفوة القول ان الجميع قد ايقن ان الشعب الفلسطيني يملك هوية قومية متميزة ، وان له تاريخه ونضحياته وآلامه وأبطاله ورموزه الفنية والادبية ، وان طول الشتات وبؤس المخيمات وتوالي المذابح ، كل هذا لم يحطم وعيه القومي ، ولم يضعف من احساسه بالهوية وهكذا صدقت نبؤة الشاعر العربي توفيق زياد - والذي انتخب عمدة للناصر الجديدة - حين كتب منذ اعوام ، مخاطباً الاسرائيليين « سوف تبقى في حلقكم كقطعة من الزجاج ، وشوكة صبار ، وفي اعينكم جمر نار » .

الديموجرافية ، اذ ان اليهود الذين يسكنون المدن لا يجيدون الانتقال الى الريف ، ومن ثم ظهرت الحاجة لدى الاسرائيليين لتقوية الوجود اليهودي في تلك المنطقة .

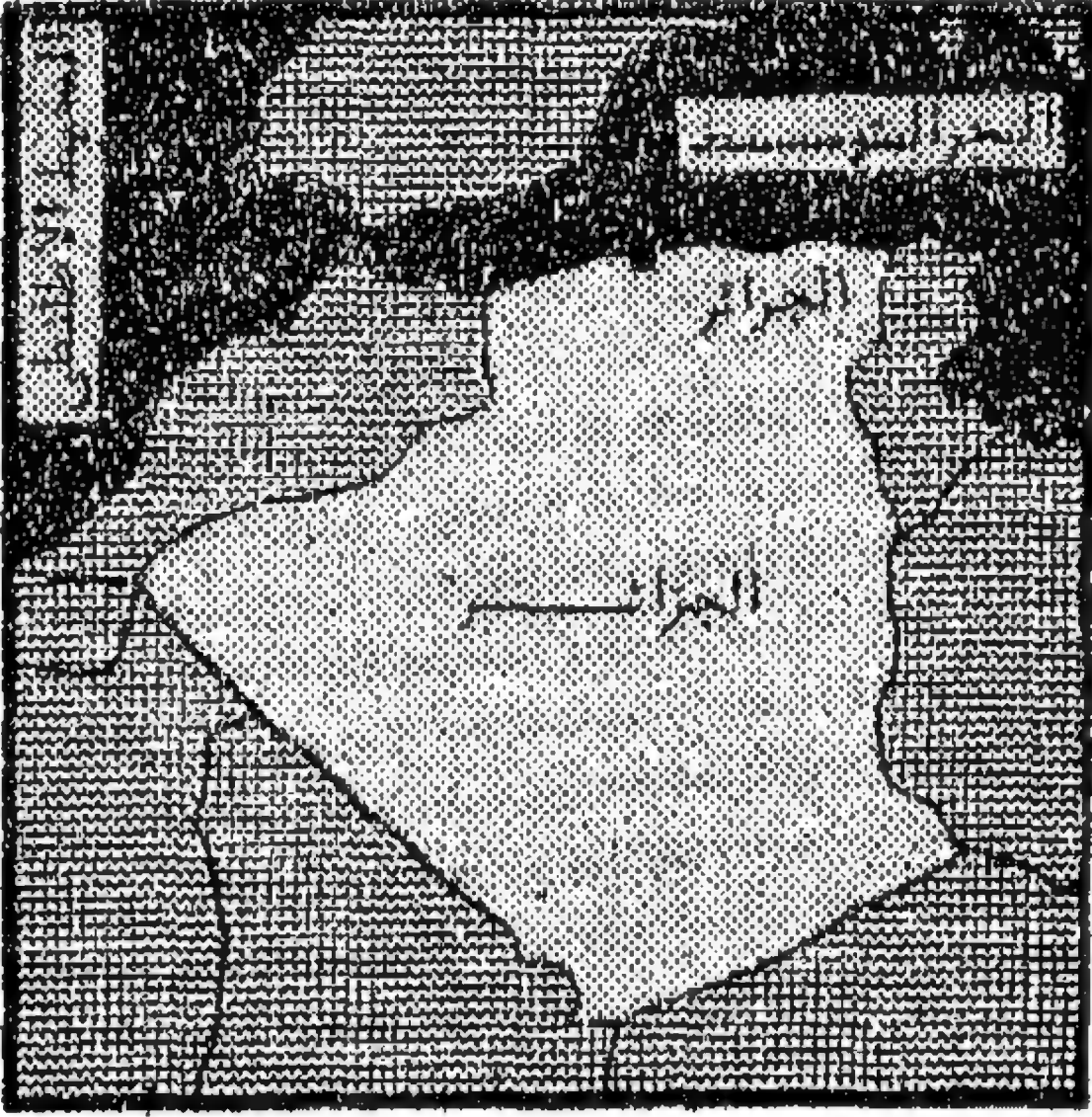
وهكذا حاول العدو الاسرائيلي ، الاستيلاء على ٢٠ ألف دونم من أراضي الجليل . وسرعان ما آثار هذا عرب المنطقة ، ووصلت حالة الغليان بينهم ذروتها ، مع الاعلان عن قرار المصادرة . وكان اول رد فعل لديهم ، هو تهديدهم بالتوجه الى الامم المتحدة لمطالبة بحقوقهم في اطار اتفاقية حقوق الانسان في حالة عدم تراجع الحكومة عن قرارها . ثم تصاعد تحرك السكان العرب ، مواكبا انتفاضة الضفة الغربية ، وبلغ ذروته في يوم الأرض .

وقد فضح نضال « عرب ١٩٤٨ » طبيعة الاستيطان الصهيوني ، الذي هو في اساسه استيطان استعماري اجلائي ، يستهدف قطع العلاقة بين السكان الاصليين والأرض ، لتقوم عليها علاقة جديدة بين المستوطنين الوافدين والأرض المسلوقة .

٤ - تجسيد نضال عرب والجليل والمثلث ضد العنصرية الجديدة :

دأبت السلطات الصهيونية ، منذ قيام اسرائيل على اغتصاب اراضي وثروات العرب فتجاوزها انزعته من ايديهم مليون دونم ، فما هو السران في ان مصادره الالفى دونم الاخيرين ، قد أثارت هذا التمرد العارم في صفوف عرب اسرائيل ؟

يمكن ان نفزو ذلك ، الى المناخ السياسي العربي الدولي الذي يحيط بقضية فلسطين ، في هذه الايام فالانتفاضة اولا ، تعبير عن حقيقة متنامية ، وهي عودة الشعب العربي الفلسطيني الى مسرح الاحداث ، بحيث لم يعد العربي في اسرائيل عرضة للضياع ، بل أصبح يعي جيداً انه جزء من شعب له وجوده ، وله وزنه ودوره في الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي ثانيا تعبر عن وعي الجماهير الفلسطينية التي وجدت ان من واجبها التحرك لدعم الثورة الفلسطينية في لبنان ، ضد المحاولات الرامية الى تصفيتة . وهو ما يؤكد مدى الترابط معاً بين الثورة الفلسطينية وقيادتها في الخارج ،



موقع التنمية في الدستور الجزائري

جihad عبدالمك عوده

كل ماسبق يزيد من وطأة المسؤولية على عاتق الصفوة الحاكمة بأن تكون على مستوى تلك اللحظة التاريخية وأهلا لممارسة الدور القيادي . وأصبح من غير الممكن في ظل المعطيات الجديدة على مختلف المستويات أن تحدث تنمية متكاملة في ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية» لأن هذا المفهوم سقط ما يسمى «بالشرعية الثورية» لأن هذا المفهوم بالنسبة للدول السير ماركسية ، وأصبح مفهوم «الشرعية الدستورية» هو الذي يتوافق مع المفهوم الجديد للتنمية . فالجزائر ، استطاعت في ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية» أن تحقق مفهوم التنمية ، كما كان في الستينات من القرن العشرين .

وبالنسبة لقضية السيطرة على موارد الثروة فقد أمت التجارة الخارجية عام ٦٥ والمناجم وشركات التأمين عام ٦٦ والمؤسسات الصناعية عام ٦٧ - ٦٨ ، كما تم فرض الحظر على شركات البترول الأجنبية سنة ٦٧ إبان العدوان على مصر ، كما تم النظر وإعادة الاتفاق بالنسبة للبنود الاقتصادية لاتفاقية إيفيان . وتم الاتفاق مع شركة «س - ن - أ» رويال دوتش و «البازو» وذلك لأنه قد اكتشفت كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في مناطق نفوذها ، وهذه الأخيرة قد وقع الحجر عليها سنة ٦٧ . وتم الاتفاق معها لتكون مع البشوناتراك ، شركة تمنح امتيازات جديدة تسمح لها بإعادة استثمار ما جنته الشركة الدولية من مبيعات ، وهو متجه منذ يونيو ٦٧ وقد بلغت قيمته ٢٥ مليون دولار . وقد أمت باقي الشركات البرولية الأجنبية بعد ذلك .

الجزائر لحظة تاريخية على المستوى الاقتصادي ، فضلا عن القضايا الأيديولوجية والتنظيمية للتنمية باعتبارها القضية الأساسية في حياة وفكر الصفوة الحاكمة في الجزائر .



وأبعاد هذه اللحظة التاريخية تتمثل في أن قضية التنمية ، بالنسبة لبلدان العالم الثالث على المستوى العام ، أصبحت في السبعينات مرتبطة بقضيتين : أولاها قضية اقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ، وثانيتهما قضية الحرية والديمقراطية .

ذلك لأنه افتتحت في الستينات عملية ربط قضية التنمية بقضية السيطرة على موارد الثروة وتنميتها من ناحية ومن ناحية أخرى الارتباط بقضية الاستقرار الفعلي للسلطة .

أما على المستوى الخاص ، فترتبط قضية التنمية ، بقضية النكامل الاقليمي .

فضلا عما سبق ، فالجزائر لديها ذلك الرصيد الهائل من الممارسات الانمائية لدول العالم الثالث خلال العقد السابع من القرن العشرين ، كما لديها نقائص تلك الممارسات .

كما أن للجزائر الشعور والايمان بأن لديها دورا قياديا على مستوى العالم الثالث والدول الفقيرة في ضوء المعطيات الجديدة على مختلف المستويات .

تحت شعار بناء الدولة الاشتراكية التي لا تزول بزوال الرجال .

— وقد تمت من قبل مناقشة الميثاق الوطني ، أما الدستور ، فقد صدر وتم الاستفتاء عليه في ١٩ نوفمبر سنة ٧٦ وحاز على الاغلبية المطلقة ٩٩ في المائة ويعتبر هو الدستور الثاني في حياة الجزائر ، إذ صدر الدستور الاول في سنة ٦٢ ولم يعمل به الا ١٢ يوما ويهمنا في الدستور باعتباره القانون الاساسي ان نبين نظرتنا الى النشاط الاقتصادي في ضوء تحقيق التنمية الاشتراكية .

فقد تعرض الدستور في أكثر من ٢٠ مادة من مواده السـ ١٦٨ الى النشاط الاقتصادي ، فقد أكدت المادة ١ـ « بأن الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه وحدث هذا الاختيار » كما تناولت المادة ٢٠٧ قضية التخطيط « بأن تضمن تنمية على أساس علمي المفهوم ، ديمقراطي التصميم ، حتمي التنفيذ » وكذلك المادة ٢٠ أكدت « بأنه يجب ان يضمن المخطط الوطني التنمية المتكاملة والمنسجمة لكل جهات البلاد وفي كل قطاعات النشاط » . وبالنسبة للديمقراطية والتنمية فالمادة ٢١ تعرضت الى الكيفية الديمقراطية التي يجب اتباعها في اعداد المخطط الوطني « مساهمة كل المجالس المنتخبة » وقد اشارت نفس المادة الى أن التطبيق يخضع لبدا اللا مركزية مع مراعاة التنسيق المركزي على مستوى الهيئات العليا للحزب واليدوية . وايضا المادة ٢٢ التي اشارت الى تحقيق التوازن الجهوي لتحقيق تنمية وطنية مسجمة .

وبالنسبة للملكية فقد حددت المادة ١٢ مفهوم الملكية العامة في الجزائر حيث « تمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الجماعية » كما حددت المادة ١٤ القطاعات التي تقع وجوبا تحت ملكية الدولة وجاء الدستور في المادة ١٦ بالفرقة بين ثلاثة انواع من الملكية الفردية . . فهناك ملكية الاستعمال الشخصي أو العائلي وهي « مضمونة » والملكية الخاصة غير الاستغلالية « وهي جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي الجديد » والملكية الخاصة « مضمونة » في إطار القانون شريطة أن تساهم في تنمية البلاد . كما أقرت المادة ١٧ « بأن نزع الملكية لا يتم الا في إطار القانون وبتعويض متبادل ومنصف » .

— وكانت هناك أيضا قرارات مارس ٦٢ التي نتج عنها ما يعرف بالتسيير الذاتي الذي هو في واقع وجه آخر لمفهوم الثورة الزراعية « الارض لمن يفلحها » .

— كما اتخذت خطوات لمضاعفة الحجم الانتاجي الاجمالي الداخلي من ١٢ مليار دينار الى ٢٣٨ مليار دينار . كما أن التكوين الاجمالي لرأس المال القابل قد ارتفع من ٢٥ مليار دينار الى ١٠ مليار دينار حتى عام ٧٢ .

— هذا وقد تزايد عدد طلاب التعليم العالي مثلا من ٢٧٨٨ طالبا عام ٦٢ الى ٢٤٣٣٤ طالبا عام ١٩٧٢ .

في الحقيقة أن هناك جهدا كبيرا في هذا المجال « السيطرة على موارد الثروة وتنميتها » ونجد ذلك باستمرار من خلال الخطة الاولى والثانية ، حيث نجد في الاخيرة ان ميزانية الصحة العامة زادت الى الضعف في سنة ٧٤ الى ٦٧ مليون دينار وأن أكثر من ٢٥ في المائة من الانفاق السنوي للميزانية خصص للتعليم والتكوين المهني ، وبالنسبة للسكان فانهم يزدون بنسبة ٣٤ سنويا ، كما كان للغاز الطبيعي أثره فيما سبق .

وبالنسبة لقضية الاستقرار الفعلي للسلطة ، فقد صعد بومدين للحكم في ١٩ يونيو سنة ٦٥ وأصبح بعدها يحكم البلاد بواسطة المراسيم التي يصدرها خمسة وهم من كانوا يشتركون في حزب التحرير وينتمون الى جماعة « وجده » .

وبعد كل ما سبق أصبح لديها الفرصة لتحقيق التنمية ، وكان وعيا من الصنوة الحاكمة بأن الواقع المتغير على مستوياته المتعددة يستوجب وجود وتحقيق الشرعية الدستورية على أرض الجزائر ، لتكون لديها الفرصة الكاملة لتحقيق التنمية . فأصدرت الميثاق الوطني ، ثم الدستور ، وقد حازا الاغلبية المطلقة فأصبحا هما الاطار الفكري والقانوني لتحقيق التنمية . كما تم تكوين الاطارات المؤسسية التي يمارس في ظلها عملية التنمية فتم انتخاب مجلس الشعب في ٢٥ فبراير ١٩٧٧ الذي يبلغ عدد مقاعده ٢٦١ مقعد أو أصبح رئيسه السيد رابح بيطاط وزير النقل كما تم من قبل تشكيل المجالس الشعبية للولايات المختلفة في الجزائر . وهذه السلسلة من الاجتثاث لتشكيل الاطارات المؤسسة لعملية التنمية تمت

تركيز الموارد على تنمية حصن أو حصنين من حصون التنمية الحديثة يزيد الهوة الكائنة بين الدخل الريفي والدخل المديني . كما يزيد الهجرة من الريف الى المدينة ونظرا لان التقنية المتقدمة والمستوردة ، تهدم من شواغر الوظائف القائمة أكثر مما تحدث وعلى ذلك سيكون ثمن الحصول على التقدم الاقتصادي انتشار البطالة والقلق السياسي . وهذا ما حدث بالفعل ، حتى أنه بالنسبة للبطالة لقد بلغت مليون يد عاملة وبالنسبة للعمل في الخارج بلغت تقريبا مليوناً آخر كل ما سبق في إطار حمى الشعارات والوجود الكاريزمي وعدم التنسيق الصارم أو التخطيط الجاد وغياب نموذج للمقيم الجديدة .

— أما بالنسبة للتكوين المهني للكوادر الفنية والبيروقراطية التي تقود التنمية ومدى فاعليتها ، فالجزائر — دائما كانت تنقصها هذه الكوادر ولكنها مثل غيرها من الدول المتخلفة عند مواجهة التنمية لا تهتم الا بالتكوين المهني للكوادر الفنية دون الادارية ، معتقدة بأن عملية التنمية ممكن أن يقودها فقط مجموعة من الساسة ومجموعة من الفنيين دون الاعتبار لهذا الاثر الضخم لغياب الكوادر الادارية .

أن كل ما سبق في إطار غيابة استراتيجية ادارية أو حتى وجود سياسية للتوظيف جادة وواعية .

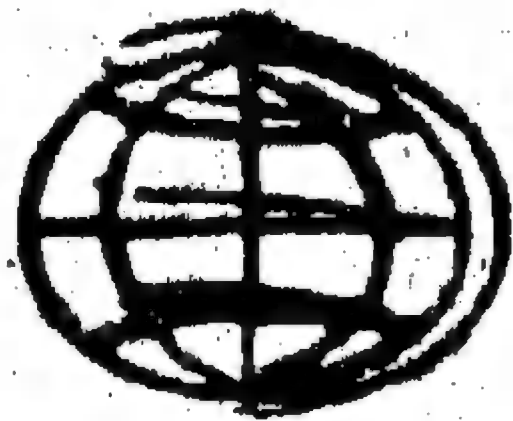
وفي النهاية ، تصبح الجزائر ، عند استمرار الحال على ما هو ، أمام المصير التاريخي الذي واجهته تجارب التنمية في العالم الثالث . وذلك لان الممارسة ليست على مستوى المفهوم الجديد للتنمية □

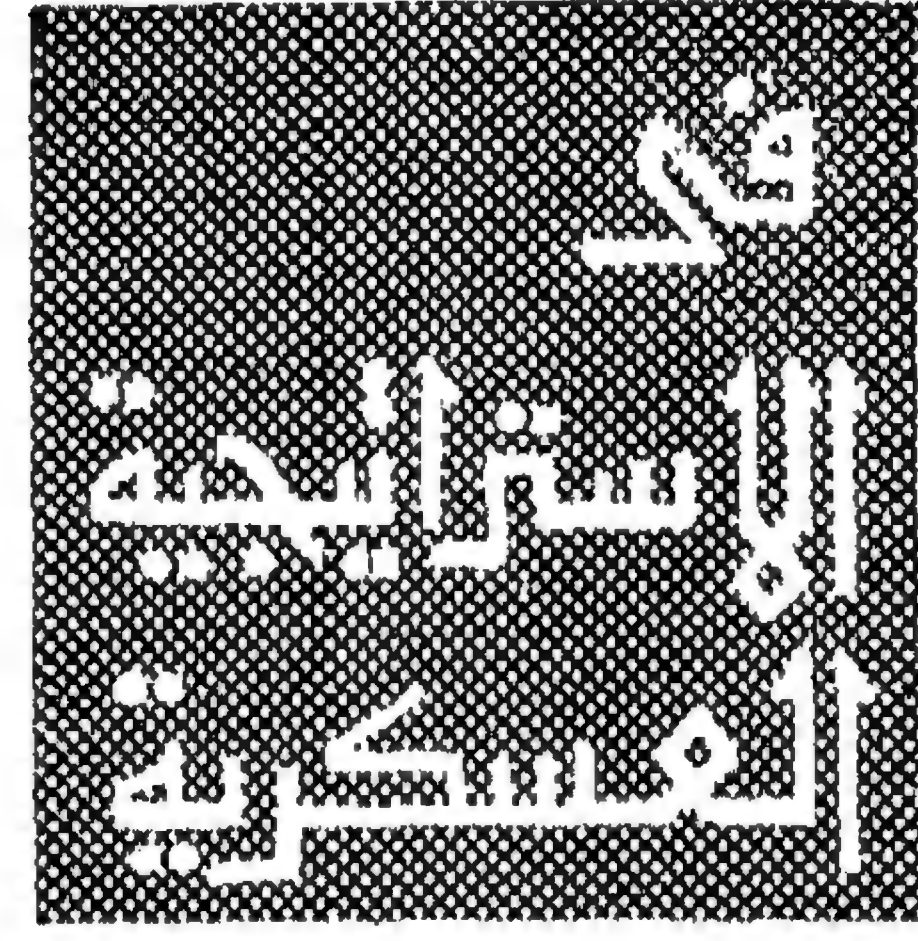
وبعد هذا العرض السريع لاهم ما تناوله الدستور من موضوعات في مجال النشاط الاقتصادي لتحفيز التنمية الانشراكية ويمكن أن يثار تساؤلان بالنسبة للدستور ككل وبالنسبة لتناول موضوعات النشاط الانمائي :

أولا : هل اقرار الشرعية الدستورية . كان وعيا كاملا للتغير الكيفي لمفهوم التنمية أم هو محاولة لتقنين توازنات الحكم ، فتوافقت هذه العملية بشكل أو آخر مع ضرورة الانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية لتحقيق التنمية ؟

في الحقيقة نستطيع أن نقول ، بأن ما حدث كان عملا جيدا ووعيا جزئيا بالتغير الكيفي لمفهوم التنمية ولكنه في الجانب الاكبر منه محاولة لتقنين توازنات الحكم ونستطيع أن ندلل على ذلك من طريقة وأسلوب تنظيم السلطة والحقوق من ناحية ومن ناحية أخرى بتلك التجاوزات سواء على مستوى الاستثمار الفردي للثروة أو مستوى التعقيدات البيروقراطية أو على مستوى استغلال النفوذ والرشوة والاحتكار والسوق السوداء . كل ذلك في إطار التهديدات الخارجية سواء المباشرة أو غير المباشرة وسواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري . وتردد السلطة الجزائية بين النهج البريجماتي وبين النهج الثوري .

ثانيا : ويثار التساؤل الثاني حول قضايا التصنيع ومدى كفاءته وقضايا التكوين المهني للكوادر سواء الفنية أو البيروقراطية التي تقود التنمية ومدى فاعليتها . ونستطيع أن نقول ، أن الصفوة الحاكمة في الجزائر قد راهنت على تصنيع البلاد تصنيعا ثقيل في فترة وجيزة متناسية أن





مقارنة بين جولتين (١٩٥٦ - ١٩٦٧)

اللواء حسن البدرى

مزايا العمل من خطوط داخلية ضد الجبهات العربية الثلاث بالتعاقب .

وكان لزاما أن تبدأ إسرائيل العدوان ، بتدمير الغطاء الجوى العربى ، وعلى رأسه القوات الجوية المصرية ، على أن يعقب ذلك الهجوم البرى ، لجنى ثمار ما حققتة الضربة الجوية المفاجئة ، واستغلال آثارها ، وتنمية نتائجها النفسية ، لتحقيق النصر فى أسرع وقت ، وبأقل خسائر .

وأتاح التزام الأركان العامة الإسرائيلية ، بأسلوب العمل من خطوط داخلية ، فرصة القيام بمناورات استراتيجية وتعبوية حاسمة ، خاصة وأن الأوضاع النسبية لجيش إسرائيل فى المسرح ، تجعله مثل الملاك الذى يواجه ثلاثة خصوم داخل حلبة ، ليست بالضيق ، بما يتيح لهم كيل الضربات ضده فى نفس الوقت ، ولا بالاتساع بما يتيح لخصم أن يتلقى لطمة عنيفة ، ثم يستعيد قواه ، بعيدا ليعاود الالتحام قبل أن تقع الهزيمة بزميله الآخرين .

فالمسرح بين بين ، لا هو شديد الاتساع ، ولا بالغ الضيق ، وفى ذلك ما يمتدح جيش إسرائيل الذى يقاتل وفق أسلوب العمل من خطوط داخلية ، أن يحتفظ بخصومه الثلاثة متباعدين عن بعضهم بعضا عند المحيط الخارجى للمسرح ، فيحرمهم بذلك من فرصة تنسيق الجهود ، حتى لا يضطر إلى

حرب العدوان الثلاثى على مصر فى خريف ١٩٥٦ إلى ما صارت إليه الأمور ، اجتمع مجلس الحرب

بأنهاء

الإسرائيلى ، ليحدد الهدف السياسى العسكرى للجولة القادمة ، تحدوه الرغبة العارمة ، فى أن يوقع الهزيمة هذه المرة ، بكل القوات المسلحة لدول المواجهة ، حتى يفقدها الثقة فى النفس ، بل وثقة الشعوب العربية فى جدواها .

أما الغرض الأكثر إلحاحا ، فكان تحقيق بعض المكاسب الإقليمية ، مثل إقامة عاصمة إسرائيل فى القدس الموحدة ، ودفع الحدود للإمام حتى قناة السويس غربا ، ونهر الأردن شرقا ، وهضبة الجولان شمالا .

وبعد أن هيأت الأجهزة الدبلوماسية والإعلامية المناخ الدولى لتقبل الحرب ، وقاربت عجلة التعبئة الإسرائيلية على استكمال بناء القوة الكافية لإنجاز المهام الموضوعية ، قررت شن العدوان صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مبتدئة بالجبهة المصرية ، بصفة كونها أقوى وأخطر الجبهات المتاخمة لإسرائيل .

وتوقف النصر من وجهة نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، على تحقيق المفاجأة الكاملة ، التى تعنى إخفاء نية الهجوم وتوقيته ، واتجاه عمله وحجمه ، كما توقف أيضا على حسن استغلال

والتوغل في عمق دفاعات العدو ، حتى يهز أترانها التعبوي ، ويشل أجهزة السيطرة عليها ذهنيا وعمليا .

ويتحقق النجاح لجيش إسرائيل الذي يعمل من خطوط داخلية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، بسرعة الوصول في كل جبهة قتال ، إلى موانع قوى بطرد الخصم خلفه ، مثله في ذلك مثل الحداد الذي يطرق الحدود الساخنة ، إذا طرقها وهي معلقة في الهواء ، فلن يحدث بها أثرا يذكر ، أما إذا طرقها وهي على السندان ، فسوف يفعل بها ما يشاء .

فإذا ما استبدلنا بالمطربة جيش إسرائيل ، وبالسندان مضائق سيناء الغربية ونهر الأردن وصخور الجولان ، لاستبان لنا أنه بين مطرقة هذا الجيش ، وسندان تلك الموانع ، رمت الخطوط الهجومية إلى سحق القوات العربية .

وما دام أن السرعة هي الركيزة الأولى لنجاح أسلوب العمل من خطوط داخلية ، فقد أولتها أجهزة التخطيط والسيطرة الإسرائيلية عناية فائقة ، حتى يكون جيشها مثل الرمح المندفع بأقصى سرعة لاخترق جسم العدو ، وبهذا توقف النجاح على .

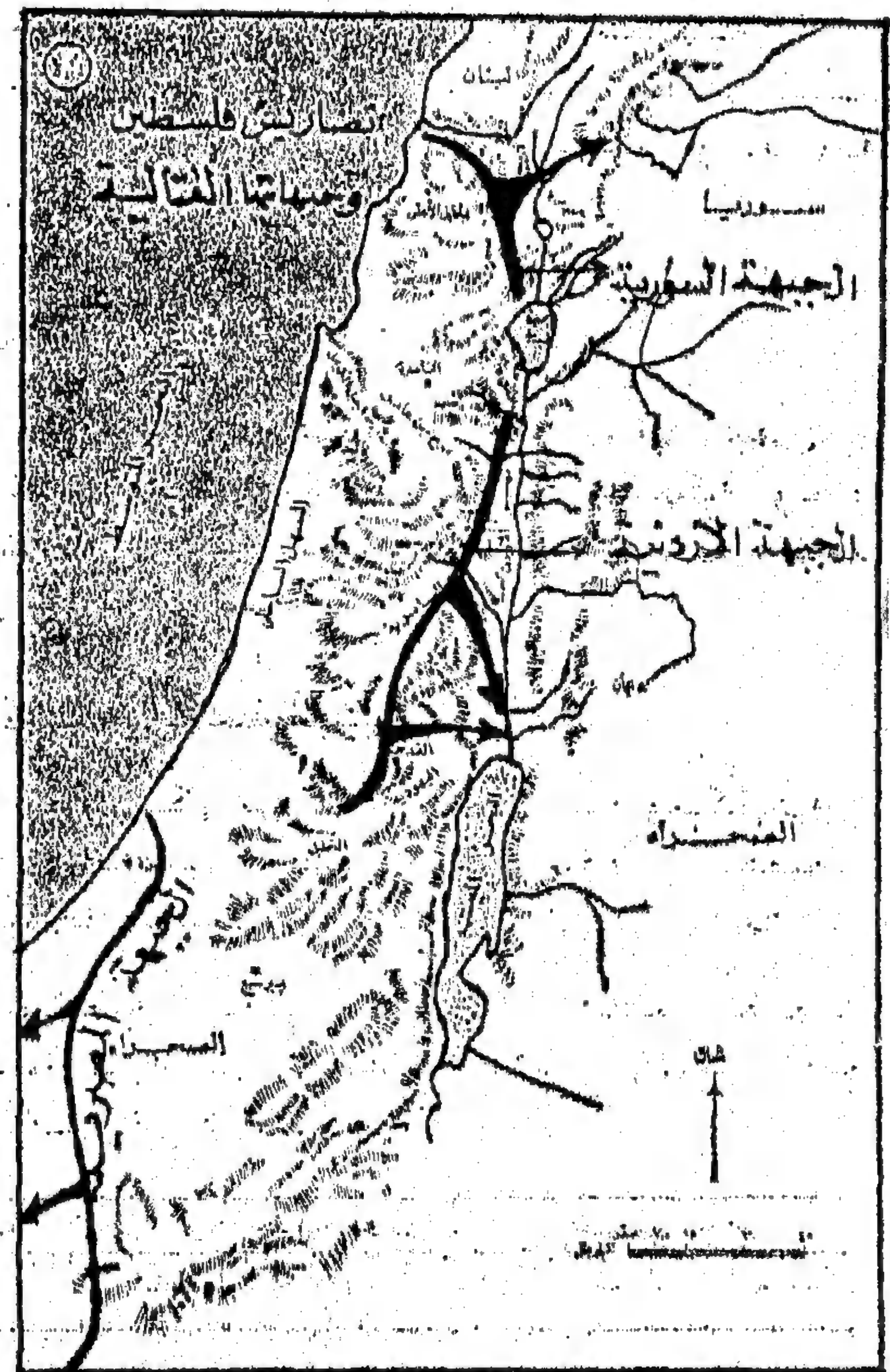
١ - توفر المساحة المكانية والزمانية لتنفيذ أعمال المناورة ضد كل الخصوم بالتتابع ، وفقا لاسبقية متفق عليها مسبقا .

٢ - مداومة الضغط على الخصوم في كل الجبهات ، وبدرجات متفاوتة ، وفقا لمدى خطورة كل خصم على حدة .

٣ - سرعة التوغل في اعماق الدفاعات العربية ، لاستغلال النجاح ، عن طريق حجز قوات الخصم عند أكثر المناطق حساسية «المضائق» ، لا مطاربتها على امتداد المسرح كله ، لما في ذلك من عيوب أهمها ، أن تصبح القوات المنسحبة مثل الزنبرك الذي يخزن القوة الكامنة ، مع استمرار انضغاطه للخلف ، إلى أن يأتى الوقت الذي تصبح فيه هذه القوة المحتزنة ، أقوى من القوة الضاغطة عليه ، فينفرد الزنبرك «الجيش» ويتحسول للهجوم ، مكتسحا ما يجده أمامه ، على نحو ما حدث عدة مرات للمارشال روميل قائد جيش البانزر في شمال أفريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكتيرين غيره .

العمل وفق مشيئتهم ، وهو أخطر ما يوفره أسلوب العمل من خطوط خارجية من مزايا ، وذلك بتوجيه الضربات العنيفة المتتالية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، الواحد تلو الآخر ، طبقا لدرجة خطورتهم ، أو نسبة قوتهم ، لشل القدرة القتالية لكل منهم ، قبل الانتقال إلى من يليه في القائمة .

ويعتمد جيش إسرائيل في ممارسة العمل من خطوط داخلية ، على ثلاث ركائز تضمن له النصر : السرعة ، والمرونة ، ومداومة الضغط على الخصم ، حتى يشل قدرته القتالية ، ثم يسرع بنقل ثقل الهجوم إلى اتجاه آخر ، ويداوم التسلل



من القوات ، كما احتفظت باحتياطي استراتيجي عام ، وذلك على النحو التالي :

المنطقة العسكرية الجنوبية « في مواجهة الجبهة المصرية »

وقد وضعتها تحت قيادة الألوف يشعياهو جافيش ، وخصص لها عشرة ألوية مشاة وميكانيكية ، ولواءان مظلات ، وأربعة ألوية مدرعة ، وأربع كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الوسطى « في مواجهة الجبهة الأردنية »

وقد وضعتها تحت قيادة الألوف عوزي ناركيس وخصصت لها خمسة ألوية مشاة وميكانيكية ، ولواء مظلات ، ولواءان مدرعات ، وخمسين كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الشمالية « في مواجهة الجبهة السورية »

وقد وضعتها تحت قيادة الألوف دافيد البعازر ، وخصصت لها أربعة ألوية مشاة وميكانيكية ، ولواء مدرعا ، وكتيبة دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

الاحتياطي الاستراتيجي العام

وقد تشكل من ثلاثة ألوية مشاة وميكانيكية ، بالإضافة إلى الاحتفاظ باللوية المظلات المخصصة للمناطق العسكرية ، تحت إمرة الأركان العامة .

ويوضح الجدول التالي ، حجم القوات الإسرائيلية على الجبهات الثلاث ، ونسب الفتع التقبوي في كل منها :

ولم يكن لنجاح خطة الهجوم الإسرائيلية من غنى عن الاعتماد على التفوق العددي والنوعي ، مع خفة الحركة العالية ، التي تمكن القوات والقيادات من تسخير دفعة الحرب ، وتغيير مواقف القتال بسرعة وحدة ، تكفلان سبق الخصوم تفكيرا وتنفيذا في كل موقف .

لقد هدفت خطة الهجوم الإسرائيلية على الجبهات العربية الثلاث ، إلى أن تبدأ العمل بتحطيم الغطاء الجوي العربي ، ثم تشن ثلاث ضربات متتالية ضد مصر ، ثم الأردن ، ثم سوريا على الترتيب .

ولم توكل الخطة مهام حاسمة للقوات البحرية ، إذ اقتصر عمل الاسطول الإسرائيلي ، على القيام ببعض الإغراءات والأعمال الفدائية الصغرى ضد قاعدة الاسكندرية البحرية ، علاوة على أعمال النقل البحري ، لدعم قوات المظلات ، التي كلفت الاستيلاء على مدخل خليج العقبة .

وركزت الخطة على سرعة انجاز المهام الحاسمة لزيادة حدة النكسة في القوات العربية ، وبهر أنظار العالم ، بالإضافة إلى مقتضيات العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، التي كانت تلزم القيادة الإسرائيلية ، بضغط فترة الحرب إلى اقصر وقت ممكن ، حتى لا يضر الاقتصاد الإسرائيلي أو يتدهور الانتاج .

ونص الهدف الاستراتيجي ، على تدمير القوات المسلحة المصرية - الأردنية - السورية ، والاستيلاء على كل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان .

ولتحقيق هذا الهدف ، خصصت الأركان العامة الإسرائيلية ، لكل منطقة عسكرية ، القدر الكافي

البيان	المجموع	جبهة مصر		جبهة الأردن		جبهة سوريا		الاحتياطي العام
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد النسبة
لواء مشاة أو ميكانيكي	٢٢	١٠	%٤٥	٥	%٢٣	٤	%١٨	٣ %١٤
لواء مظلات	٣	٢	%١٢	١	%٣٣	—	—	—
لواء مدرع	٧	٤	%٥٧	٢	%٢٨	١	%١٥	—
كتيبة دبابات مستقلة	١٠	٤	%٤٠	٥	%٥٠	١	%١٠	—

ابعد العدوان مبكرا ، فتشير الضمير العالمى ، او
تفسد الفسخ المنسوب داخل
سيناء ، لاستدراج القوات المصرية الى اعماقها
البعيدة ، قبل ان تقع الضربة الرئيسية الانجلو
فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتفصل بين
جيش مصر وقلب الدولة .

أما توقيتات المرحلة الاولى للجولة الثالثة ، فقد
كانت تقضى بشن الهجوم بأعلى معدل مستطاع ،
بغية مداومة الضغط المادى والنفسى العنيف على
أجهزة القيادة المصرية السياسية والاستراتيجية ،
وحفظ وتنمية تأثيرها المعنوى على القوات المسلحة
والشعوب العربية .

٣ - جبهات الهجوم

على حين توقعات القيادة الاسرائيلية ، ان يسود
الهدوء جبهتى الاردن وسوريا فى الجولة الثانية ،
حتى تنفرد بمصر ، وتحشد ضدها كل جهودها ،
بل وبعض جهود انجلترا وفرنسا ايضا ، اذا بها
فى الجولة الثالثة ، على يقين من ان الجبهات
الثلاث سوف تشترك فى القتال لامحالة ، ذلك لان
تدخل سوريا لا ريب فيه بعد ان احتشدت قوات
مصر فى سيناء أساسا ، لم يد العون لها ، كما ان
تقاعس الاردن عن المعركة سوف يحمل الخطر
الداهم للعرش الهاشمى .

٤ - اسلوب الهجوم

أخذت خطة الجولة الثانية ، اسلوب الاقتراب
غير المباشر الذى حققته اسرائيل عملية الغزو
البحرى الانجلو فرنسى ، على امتداد اتجاه العمل
الرئيسى لحرب العدوان الثلاثى ، على امتداد قناة
السويس ، لتحقيق الارتباك الذهنى ، واختلال
التوازن الاستراتيجى المصرى ، وبهذا نجد ان
استراتيجية الاقتراب غير المباشر كانت ملائمة
تماما لهجوم اسرائيل عام ١٩٥٦ ، بينما لم تكن
تنطبق — على المستوى الاستراتيجى — على عدوان
١٩٦٧ ، لعدم توفر التواطؤ السافر امامها هذه
المررة ، ولهذا أخذت باستراتيجية الاقتراب المباشر ،
على ان تتبع اسلوب المناورة الواسعة لتنمية
الارتباك الذهنى الذى سوف تحققه الضربة الجوية
المفاجئة ضد القيادات العربية .

هذا ولم يقف امر تخصيص القوات الاسرائيلية
للجبهات المختلفة ، على مجرد توزيعها على المناطق
العسكرية من حيث الكم ، بل اهتمت الاركاب العامة
ايضا ، بانتخاب الوحدات الاصلح لطبيعة القتال
وظروفه فى كل جبهة ، واضعة فى الاعتبار ،
اختلاف طوبوغرافية سيناء الصحراوية ، عن الاردن
الجبلية ، عن الجولان الوعرة ذات الميول الحادة .

أما القوات الجوية ، فقد خصصتها الاركاب
الاسرائيلية كلها لتدمير الغطاء الجوى العربى ،
على امتداد اليوم الاول للعمليات ، مع تحطيم
القواعد والمطارات وكثائب الصواريخ والمدفعية
المضادة للطائرات ، على ان تبدأ توفير الدعم
المباشر للقوات الميدانية ، اعتبارا من اليوم الثانى
للعمليات ، وبأسلوب مركزى .

مما سبق تظهر بعض أوجه الشبه والاختلاف
بين خطتى حرب العدوان الثلاثى على مصر فى
خريف ١٩٥٦ « الجولة الثانية » ، وعدوان
اسرائيل فى صيف عام ١٩٦٧ « الجولة الثالثة »
نجمها فيما يلى :

١ - فكرة الهجوم

تحتم على الاركاب العامة ، ان تبدأ الهجوم
عصر يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، بعمل برى
يخلق حالة صراع مسلح قرب قناة السويس ، حتى
توفر الذريعة لانجلترا وفرنسا للتدخل ، وفقا
لبروتوكول سيفر . ومن هنا يظهر سبب توقيت
الضربة الجوية المركزة ، لتبدأ بعد الهجوم البرى
بست وثلاثين ساعة كاملة .

أما فكرة الهجوم صباح الاثنين ٥ يونيو
١٩٦٧ ، فقد اعتمدت على البدء بضربة جوية
مركزة ، يتوقف على نجاحها مصير القتال القاتل
بأكمله .

٢ - توقيت الهجوم

ارتبط توقيت المرحلة الاولى للجولة الثانية ،
بالمدة اللازمة لخلق الذريعة وتبرير التدخل الانجلو
فرنسى فى الحرب ، ومن هنا كانت ضرورة الالتزام
بمعدلات هجوم يومية بطيئة ، حتى لا تنكشف كل

العامه سنة ١٩٦٧ ، اذ أنهيت قياداتها المرؤوسة بالاوامر المتتالية ، التي تحضهم على بذل المزيد من الجهد للاندفاع داخل أعماق العدو بأقصى سرعة ، للوصول الى الهدف المحدد (مضائق سيناء - نهر الاردن - هضبة الجولان] واقامة السندان عليه ، قبل ان تقع المطرقة على القوات العربية التي تم حجزها في المسرح خلف هذه الخطوط .

ومما اختلفت فيه الجولتان أيضا ، أن الضربة الجوية وقعت مساء عام ١٩٥٦ وصباحا عام ١٩٦٧ ، كما أنها تمت في مرحلتين في تلك ، ومرحلة واحدة في هذه .

٧ - مهام الهجوم في جبهة سيناء :

لم تتعد مهمة الهجوم في اليوم الاول - ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - مجرد ابرار قوة من المظلات فوق صدر الحيطان مع تأمين مدخل القصيمة - نخل ، بينما هدفت يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ الى اقتحام الاتجاه التنبوي الشمالي من رفح حتى العريش ، والوسط من العوجة حتى أبو عويجلة ، مع نصب كمائن جنوب بير لحفن ، وشن عملية اقتحام جوى راسي في منطقة مكسر الفناجيل شمال أبو عويجلة .

كما لم تتعد مهمة الهجوم في اليوم الثاني - ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ - مجرد الاستيلاء على القصيمة التي كانت تخلو من القوات المصرية أصلا ، بينما هدفت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ الى الوصول خلف دفاعات النطاق الثاني في سيناء ، وتطويقها من الشمال والجنوب والغرب عند الحسنة .

أما مهمة الهجوم في اليوم الثالث - ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ - فكانت استغلال النجاح ، والاستيلاء على أبو عويجلة ، بعد أن تقع الضربة الجوية الانجلو فرنسية في الصباح ، على حين أنها كانت يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ تقضى بالاستيلاء على مضائق سيناء الغربية ، وقطع طرق انسحاب وامداد القوات البرية ، لحصرها في الجزء الشرقي من سيناء ، توطئة للفضاء عليها فيما بعد بالقوات الجوية والقوات البرية اللاحقة .

أما مهمة الهجوم النهائية يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، فكانت الوصول الى الخط العام الذي يبعد ١٥

وعلى حين تم تخطيط الهجمات التعبوية الاسرائيلية عام ١٩٥٦ لتأخذ شكل الضربات المتتالية في المسرح الواحد (سيناء) فتبدأ باللواء ٢٠٢ المظلي ضد الاتجاه التعبوي الجنوبي (الكونتلا - ميتلا) ثم بمجموعة العمليات ٣٨ المشكلة من أربعة ألوية ضد الاتجاه التعبوي الاوسط (أبو عويجلة - الاسماعيلية) واخيرا بمجموعة العمليات ٧٧ المشكلة من لواءين ضد الاتجاه التعبوي الشمالي (رفح - القنطرة) كانت الضربات المتتالية عام ١٩٦٧ ضد الجبهات الثلاث بالتتالي ، بدءا بالجبهة المصرية ، ثم الاردنية وانتهاء بالجبهة السورية .

٥ - حجم الهجوم

بينما وقع هجوم اسرائيل على سيناء ، بعشرة ألوية ضمنها مجموعة عمليات وبعض القيادات المستقلة (اللواء ٢٠٢ المظلي ضد ميتلا ، واللواء ٩ الميكانيكي ضد شرم الشيخ واللواء ١٢ مشاة ضد الطور ، واللواء ١١ المشاة ضد قطاع غزة) ، اذا بهذا الحجم يتضاعف عام ١٩٦٧ فينضم ١٦ لواء في ثلاث مجموعات عمليات ، بالإضافة الى بعض القيادات المستقلة . وعلى حين كانت قوة اسرائيل الجوية لا تتجاوز ٨٠ طائرة عام ١٩٥٦ اذا بها تبلغ ٣٧٥ طائرة عام ١٩٦٧ ، وبهذا كانت من القوة ، بالقدر الذي مكنها من شن الضربة الجوية المفاجئة دون مساعدة سافرة من الغير ، كدرس مستفاد كان هو سبب الفشل في ان تحتفظ بما كسبته عام ١٩٥٦ .

٦ - معدل الهجوم

شدت اركان العامة الاسرائيلية على القيادات المرؤوسة ، ان تمسك بأعنة القوات ، وتمنعها من الجروح او الاندفاع في أعماق سيناء ، قبل ان يحطم الحلفاء الانجلو فرنسيين الغطاء المصري ليلة ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ، حتى يصبح جيش اسرائيل بعدها مثل راكب الدراجة الذي يصعد التل ، ممسكا بعربة تسير امامه (هي عربة التواطؤ الانجلو فرنسي ، كما صورها موشى ديان في يومياته عن معركة سيناء) .

وعلى النقيض من ذلك ، كان مسلك الأركان

كيلو مترا شرق الضفة القناة ، بينما كانت يوم ٩ يونيو ، الوصول الى هذه الضفة الشرقية نفسها ، بعد أربعة أيام فقط من القتال الخاطف .

٨ - أشكال المناورة :

لن تجد للمناورة عام ١٩٥٦ شكلا متطورا أو جريئا ، ولا مجالا واسعا ، إذ لم تزد على أعمال التفاف قريب بوساطة بعض مجموعات القتال حول المحيط الخارجي للدفاعات المصرية ، كانت تفشل في اختراقها أغلب الوقت ، وتتحطم عليها موجات الهجوم .

أما أعمال المناورة عام ١٩٦٧ ، فقد تعددت أشكالها ، واتسع مجالها ، وتطور أسلوبها ، بمداومة نقل ثقل الجهد الرئيسى بين اتجاهات - بل وجبهات - المسرح ، مع تنفيذ بعض أعمال الاقتحام الجوى الرأسى ، علاوة على الالتفاف القريب ، والتوغل العميق ، والتطويق الواسع ، ودفع المغارز المتقدمة ، وجماعات التخريب خلف الخطوط ، حتى وصل معدل الهجوم الى نحو ٥٠ كيلو مترا يوميا ، بفضل ما سبق ذكره .

٩ - حجم الانساق

تطورت الثقة المتبادلة بين القيادات والقوات ، وارتفع مستوى الكفاءة الميدانية للوحدات والتشكيلات الاسرائيلية عما كانت عليه عام ١٩٥٦ ، فأمكن للاركان العامة ، ان تخصص فى الجولة الثالثة ١٦ لواء ضد جبهة سيناء ، وضعت ١٢ لواء منها فى النسق الاول للهجوم ، أى بنسبة ٧٥ فى المائة الى ٢٥ فى المائة بعد ان كانت هذه النسبة فى الجولة الثانية ٦٠ فى المائة الى ٤٠ فى المائة .

١٠ خطط الخداع :

فيما يتعلق بخطط الخداع والتمويه التى أعدتها الاركان العامة الاسرائيلية ، فقد تركزت عام ١٩٥٦ فى الاتهام بحشد قواتها على حدود الأردن ، تعبئة للانظار ، وجذب الاهتمامات بعيدا عن الجبهة المصرية ، وكذا تأجيل التعبئة الوسيه حتى اليوم الرابع ، قبل نشوب الحرب . أما تدابير الخداع

التي أعدتها للجولة الثالثة ، فكانت كثيرة ، وعلى رأسها خطة « ضباب الحرب » التى هدفت الى جذب مركز ثقل البناء الدفاعى المصرى بعيدا عن اتجاه العمل الرئيسى للقوات البرية الاسرائيلية ، وذلك عن طريق الاتهام بتدبير عملية هجوم كبرى ، على امتداد الاتجاه التعبوى الجنوبى ، فيما بين القصيمة والكونتلا ، حتى تعرى وتضعف الدفاعات عند رفح وأبو عويجلة ، حيث اعتزمت شن الهجوم البرى الرئيسى هناك .

وليس ثمة شك ، فى أن خطة ضباب الحرب ، قد حققت للاركان العامة الاسرائيلية ، ما علق عليها من آمال ، إذ تسببت فى أحداث تغيير جذرى فى فكرة الدفاع عن سيناء ، فمدت منطقة تركيز جهده الرئيسى جنوبا نحو ٨٠ كيلو متر ، حتى الكونتلا ، على حساب صلابة الدفاع فى الشمال عند رفح ، حيث اعتزمت قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية ، تركيز جهد الهجوم الرئيسى ضدها .

ليس هذا فحسب ، بل تسببت أيضا فى دفع الفرقة ٦ الميكانيكية من نطاق الدفاع الثانى حول الحسنة ، حيث كانت متأهبة لشن الهجمات المضادة الكاسحة على اجناب أية قوة معادية تنجح فى اختراق النطاق الاول ، الى الجناح الجنوبى لنفس هذا النطاق ، بالإضافة الى نقل اللوائين الاول المدرع و ١١٢ المشاة ، وقوات الشنارة الضفمة البالغ حجمها نحو فرقة أخرى ، لقفل طريق الاقتراب الوهمى الذى ملا ذهن القيادة المصرية بالتحيلات .

وعندما امرت هذه القيادة يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ بتحريك اللواء ١٤ المدرع والقوة الخفيفة المدرعة من منطقة الشيخ زويد غرب رفح مباشرة ، الى الاتجاه الجنوبى ، اختل هيكل الدفاع عن سيناء تماما ، وأصبح الوضع مهيئا على أفضل الصور ، لنجاح هجوم اسرائيل .

الارتداد والتفكير

تبقى مسألة أخيرة ، هى مقارنة دوافع الانسحاب من سيناء فى الجولتين ، وظروفه ، وأسلوب ادارته ، ونتائجه .

في الاستراتيجية العسكرية

بهذا المفهوم ، يمكن اعتبار الانسحاب الذي صدرت به أوامر القيادة المصرية ليلة ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ عملية ارتداد منظم ، بينما لا يمكن - بأي معيار - اعتبار الانسحاب الذي صدرت به الأوامر عصر ٦ يونيو ١٩٦٧ إلا عملية تفهقر عشوائية فوضوية ...

١ دوافع الانسحاب عام ١٩٥٦ كانت الرغبة في أنقاذ القوات البرية المصرية من الشرك الذي نصب لها في أعماق سيناء ، قبل أن تطبق على مؤخرته مطرقة العملية موسكو الانجوس فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتحجزه في سيناء عن قلب الدولة في الدلتا ، وقرحه هناك حتى يذوي ...

أما انسحاب عام ١٩٦٧ ، فلم يكن وراءه فسخ منصوب ، ولا مطرقة مناهية للإطباق على مؤخرته ، بل كانت كل الدوافع السياسية والعسكرية تقضي بالتشبيث بمواقع الجيش في سيناء لأطول وقت ممكن ، تخفيفا للضغط على باقي الجبهات - القدس والقنيطرة - وتمكينا للجهود الدبلوماسية من أن تدرا أو تخفف الهزيمة الكاملة .

٢ - واسلوب الانسحاب عام ١٩٥٦ كانت تنظمه توجيهات تفصيلية وقيادات واعية ، خططت ليتم على مراحل متتالية تحت ستر مؤخرات قويه ، وكثائن وأعمال هندسية كثيرة ، وفوق كل ذلك ، قصرت تحركاته على ساعات الظلام ، حتى تقلل من درجة تعرض الوحدات المنسحبة لهجمات الطائرات المعادية التي تسيدت وقتها السماء .

أما اسلوب الانسحاب عام ١٩٦٧ فكان ارتجاليا مبهما ، علاوة على أنه كان التنفيذ ، إذ قضى بأن يعود الجيش بأكمله خلال يوم واحد إلى غرب القناة ، رغم أنه سبق أن استغرق ثلاثة أسابيع ليتحرك منها إلى سيناء ، عندما أعلنت التعبئة العامة ظهر ١٤ مايو ١٩٦٧ .

وكان كل ما حواه أمر الانسحاب المشنوم من تفاصيل هو أنه تعود القوات قبل يوم ٧ يونيو إلى الضفة الغربية ، دون أي ذكر لمراحل هذه العودة ، أو محاورها أو تحديد للمؤخرات التي ستؤف

فليس الانسحاب بالضرورة ، وكما رسخ في بعض الأذهان ، مسورة مرفوضة من أشكال الحرب الأربعة المعتمدة « الهجوم والدفاع والتقدم والانسحاب » .

ولا هو حتما مؤشر أكيد للهزيمة ، تدينه قواعد صنعة الحرب ابتداء ، وتجرحه مدارس الفكر العسكري القديم أو الحديث ، ولكنه في الحقيقة واقع الأمر ، شكل مقبول - بل وأحيانا ضروري - من أشكال القتال ، تفره كافة قوانين خدمة الميدان ، وتعتبره إجراء سليما يستلزم قدرا كبيرا من الحنكة والشجاعة لتنفيذه بنجاح .

وترى مدارس الفكر العسكري المعاصرة في الانسحاب ، سبيلا إلى النصر عن طريق استدراج الخصم إلى فح منصوب في الخلف أو الاجتباب ، حيث يتم تدميره في أرض تسمى سبق أعداده جيدا للأجهزة عليه .

كما ترى في الانسحاب أيضا ، وسيلة لدرء الهزيمة التي فغرت لها في ظرف أو مكان أو زمان بعينه ، عن طريق رفض المعركة تحت هذه الظروف المعاكسة التي يريد الخصم أن يفرضها ، والتخلص من هذا المأزق ، بغية مواصلة القتال تحت ظروف مواتية .

بهذا يصبح الانسحاب مناورة راقية ، لا يحسن أمرها إلا القيادات الواعية ، والجنود الأكفاء .

وفي نفس الوقت ، فليس للانسحاب من غنى عن عتاد متطور ، ووسائل انتقال واتصال ممتازة ، وسيطرة رشيدة ، وعقليات مرنّة ، ومعنويات عالية . فإذا ما توفرت جميعا أو توقرت أغلبها ، صار الانسحاب عملية ارتداد منظم ، في الوجه الحميد له ...

أما إذا هام الجيش على وجهه دون ضابط أو رابط ، وتحول الأمر إلى فوضى وتسبب ، حتى تقطعت القوات بين عقل الجيش - قيادته - وعضلاته - جنوده - وتحول الجميع إلى قطع تائه ضائع فإن الانسحاب يصبح عندئذ عملية تفهقر غير منظم ، في الوجه القبيح له ...

ماذا لو قضى قرار ١٩٦٧ ان تتخذ القوات ليلا على خط المضائق ؟

الم يكن يجب الجيش المذبحة التي تعرض لها منذ صباح ٧ يونيو وهو يتقهقر خلال هذه المضائق الممتدة لمسافة ٢٠ - ٥ كيلومترا للخلف ، وقد طبقت عليه من الاجنبيين جبالها الشاهقة ، فلم تترك له مجالا للمناورة العرضية ، او الاحتماء من أتون النيران المهلكة ، التي راحت طائرات العدو المنقضة تصبها عليه ، فى شكل قنابل وصواريخ ونابالم ؟

الم يكن يتيح للجيش ، الوصول الى خط المضائق تحت ستر ظلام ليلة ٦ - ٧ يونيو ، حيث يتخذون فيها جيذا ، فلا يصبح هدفا سهلا لطيران العدو ، بمجرد بزوغ الفجر ، وهو يتحرك فى العراء ؟

وأخيرا الم يكن يحمى القناة - وما على ضفتيها من مدن ومنشآت ومصانع وحقول - علاوة على توفير القاعدة المناسبة للتحويل للهجوم فى مرحلة فادمة ، دون ان يجد القناة مانعا فى وجهه ، تستلزم منه اجراء عملية اقتحام مائية ، هى أعقد واشق اشكال الهجوم قاطبة ؟ والامر الممعن فى الغرابة ان قرار الانسحاب عام ١٩٦٧ الذى قصد به تجنيد الجيش الخسائر ، كان هو نفسه الذى اوقع به افدحها . اذ بلغت ٨٠ فى المائة من جملة عتاده واسلحته ، بينما لم تتجاوز خسائر انسحاب عام ١٩٥٦ نحو ١٥ فى المائة منها . ذلك لانه كان ارتدادا منظما أما الاخر فكان تقهقرا غير منظم ، وفى هذا يظهر وجه الاختلاف الحقيقى بين الجولتين ■

تجميعها ، أو الكمائن والاعمال الهندسية التى تضمن عرقلة اندفاع العدو وراء الجيش لتطويقه عند المضائق والقضاء عليه .

٣ - وهدف الانسحاب عام ١٩٥٦ الى ان ينضم جيش مصر الى شعب مصر ، ليواصلها الكفاح المسلح ضد العدو الانجلو فرنسى الذى جاء يبغي اعادة احتلال البلاد ، والعودة بها الى القرون الغابرة .

اما الانسحاب عام ٦٧ فلم يكن له هدف رشيد .

٤ - وخطة الانسحاب اعتمدت عام ١٩٥٦ على مرونة التشكيلات المدرعة والميكانيكية « المجموعتان الاولى والثانية المدرعة واللواء الاول الميكانيكى ، واللواءات ٣ و ٤٢٦ حرس وطنى خفيف الحركة » فى تنفيذ الارتداد على مراحل زمنية ، والى خطوط متتالية ، مع تأمين المؤخرات والاجناب ، بينما طالبت خطة ١٩٦٧ القوات المتمركزة فى سيناء بلا وسائل نقل أن تتحرك دفعة واحدة الى غرب القناة ، ففرضت عليها بذلك ان تسقط من اللحظة الاولى فى براثن التقهقر ومآلاته .

بهذه المقارنة يظهر ان للانسحاب - مثل العملة النقدية - وجهين هما الارتداد المنظم « ١٩٥٦ » ، والتقهقر المشوب بالفوضى « ١٩٦٧ » كلاهما يرفض المعركة حيث يفرضها الخصم مكانا أو زمانا أو ظرفا ، ثم يختلفان فيما عدا ذلك من أمور ، حتى ينتهيا بالقوات المنسحبة الى النصر فى نهاية الارتداد المنظم ، أو الى الهزيمة فى نهاية التقهقر الفوضى .

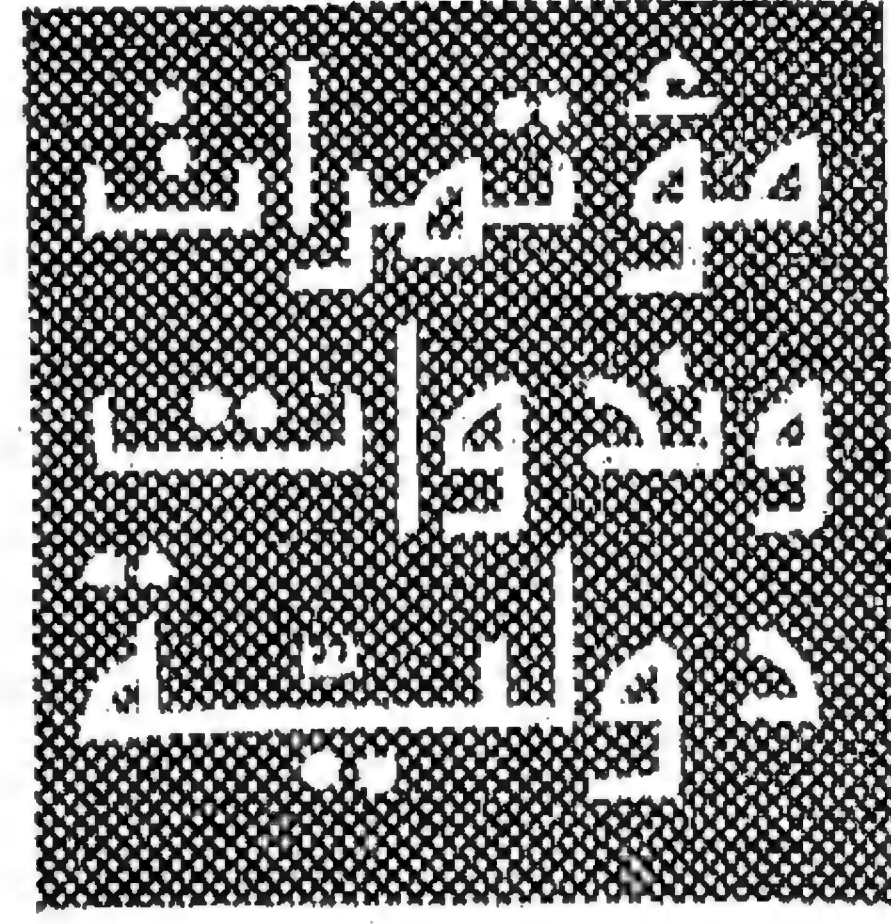


[١] الندوة العربية الافريقية [الشارقة]

[٢] الدورة الثامنة للاكاديمية العالمية للسلام [مونتون]

[٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم فى البحر المتوسط [اثينا]

[٤] مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول [القاهرة]



[١] الندوة العربية الافريقية

الشارقة (١٤ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٦)

حامى شعراوى

ورقة « ، وان لم يكن من بينها كثير من الاوراق الافريقية ، لكن اسهام عدد من الشخصيات الافريقية فى المناقشة والحوار ، لم يكن يقل أهمية أحيانا عن البحوث نفسها ، بل ان أكثر الآراء إثارة للنقاش ، انما صدرت أثناء طرحها بصراحة فى حلقات البحث ، أكثر مما قيلت فى الاوراق المكتوبة ، الامر الذى أتاح قدرا من الحوار حول مسائل يجب أن تُناقش بجدية على المستوى العربى الافريقى ، وجعل لقاء هذا العدد من المثقفين ذا طابع نقدى ملحوظ .

ومع أن منظمى الندوة ، عمدوا الى اختيار المشاركين اعتبارا لاشخاصهم اساسا ، الا أنهم راعوا أيضا تنوع الاهتمامات والتخصصات ، او بعض مواقع المسئولية « بالسلك الدبلوماسى العربى الافريقى » فكان الحضور لشخصيات من غرب افريقيا « السنغال - نيجيريا - النيجر - سيراليون ، ومن الشرق « كينيا - تنزانيا - زامبيا - أوغندا » ، ومن الشمال الافريقى « مصر - السودان - ليبيا » والمغرب « ، ومن الجنوب حضر ممثلو حركات تحرر ناميبيا وجنوب افريقيا « كما شارك ممثلو جبهة تحرير اريتريا » ، أما المشرق العربى ، فكان حضوره شاملا لشخصيات من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين . ومن أبناء الجزيرة العربية ، حضرت شخصيات من السعودية واليمن الشعبية والكويت وعمان . وإلى جانب ذلك ، كانت هناك بعض الباحثين والشخصيات الافروأمريكية والاوربية .

لايسع المدعوالى ندوة « بالشارقة » عن « العلاقات العربية الافريقية » ، الا أن يتطرق الى ذهنه مباشرة ، أنه سيعانى نقاشا حادا حول « الدولار البترولى » واتجاهات الاستثمارات العربية وحاجات الدول الافريقية الملحة . الخ ، لكن لبقاة المبعدين للندوة من وزارة الخارجية باتحاد الامارات ومعهد الدراسات الافريقية الاسيوية السودانى ، واجهت هذا التوقع منذ البداية ، بجدول أعمال يتسم بشمول ملحوظ ، ويترك ابوابا أخرى مازالت فى حاجة الى البحث قبل الوصول لمسألة الدولار البترولى « هذه ، والتي لم يعبرها برنامج الندوة بالتأكيد .

ففيما بين الرابع عشر والثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٦ التقى بالشارقة حوالى خمسين من المتخصصين والاساتذة والدبلوماسيين والمسؤولين العرب والافارقة بقاعة البلدية بالشارقة « والتي أعلن أثناء الندوة تسميتها بقاعة افريقيا ، حول جدول أعمال حافل يضم الموضوعات التالية :

- ١ - حركة الوحدة العربية والافريقية ٢٠ - حركة التحرر الوطنى فى افريقيا والعالم العربى .
- ٢ - سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربى والافريقى ٤ - الدراسات المتبادلة فى الجامعات العربية والافريقية ٥ - التعاون العربى الافريقى ودور المنظمات الاقليمية فيه .

وقدم عدد من الباحثين أوراقا أساسية ، أحيث النقاش الى حد كبير حول جدول الأعمال « حوالى ١٤

أولاً : حول حركة الوحدة العربية والأفريقية :

كان لابد للندوة ، وقد انتقلت منذ البداية من عالم عالم الى عالم الفكر ، ان تؤصل فهم كل من حركة الوحدة العربية والأفريقية بمنظور تاريخي ، لعل فهم « المشترك » و « الخاص » أن ييسر سبل الالتقاء الحديث . ولقد كان المؤلف في التناول التاريخي للعلاقات العربية الأفريقية ، أن يكون « التاريخ » العربي الأفريقي . عبتا على صانعي السياسة المحدثين ، بسبب ما ألقاه في طرقاته الباحثون الغربيون من مقولات أصبحت في مكانة المسلمات . وكان لابد من جهد فكري جديد ، يجعل من « فهم التاريخ » أمكانية جديدة للالتقاء والتفاهم ، ويجعل « التجربة التاريخية » الحديثة لدى العرب والأفريقيين ، موضع تأمل جيد ، ليتمكن فهم آفاق المستقبل والمضى فيه .

لقد قاد الاستاذ جمال محمد أحمد «السودان» هذه المحاولة بشجاعة ، وراح يعيد قراءة التاريخ الوسيط والحديث برؤية حضارية ، تتسم بالتأمل الرومانسي والعمق العلمي في نفس الوقت ، بل لقد واصل محاولته في عرض التجربة التاريخية المشتركة ، الى حد جعلها أكثر ايجابية من الحاضر نفسه ، كما وضع المستقبل ازاءها موضع الحلم ، لا يحققه إلا « أعمال التفكير » واقامة مؤسسات جديدة له .

وكانت تساؤلات جمال محمد أحمد - أكثر من اجاباته - تلوح على طول جلسات الندوة ، وكانت ورقته عن « حركة الوحدة الأفريقية والعربية » وعرضه لها ، بداية ساخنة ، رغم هدوئه الملحوظ ، بدليل ما أثبتته من ملاحظات عميقة أخرى لا يدوهايدي ، « سيراليون » ، والدكتور عبد الله العسوي « المغرب » ، والدكتور محمد الرميحي « الكويت » ، ويونا مالوال «السودان» ، وهم محاوروه الرئيسيون ، فضلا عن اضافات للدكتور يوسف فضل « السودان » ، وجبريل نيانجي « السنغال » . يرى جمال محمد أحمد : ان العلاقات العربية الأفريقية قديمة وتاريخية ، ولكن العرب أو الأفريقيين لم يقوموا بتسجيلها ، بينما فعل ذلك الآخرون ، الأمر الذي يعرض - بداءة - ضرورة إعادة الكشف لهذه العلاقة ، خاصة أنها تواجه في التاريخ الحديث ، عوامل تعويق لا تخدمها ، مثل :

- قيامها عبر مؤسسات أنشأها الغربيون الذين لا يرون مصلحة في تقدمها .

- محاولة تدعيمها في ظروف دولية ، يتخلق فيها نظام جديد محفوف بالصعاب .

- الانطلاق من ثقافات أوربية مختلفة ، ورثت في مجملها أفكارا خاصة عن العرب والأفريقيين لا تساعد على لقائهما .

- وراثته أمريكا لأوربا ، وظروف سيادة « السلام الأمريكي » الذي لم يختلف عن « السلام البريطاني » السابق ازاء محاولات خلق « سلام أفريقي » أو « عربي » عبر منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية .

ورغم صعوبات هذا الحاضر ، فإن ميراث « التجارب التاريخية المشتركة » عند العرب والأفريقيين - حتى رأى جمال محمد أحمد - يحفل بالإنجابيات : - أن الاسلام كعامل توحيد في عصره ، لم يخلق العلاقة بين العرب والأفريقيين في القارة ، وإنما جاء ليعززها . لقد كان العرب في أفريقيا ومن حولها ، تجارا وبحارة ورحالة ، بل ومغامرين ، ارتبطت التجارة بالسلطة في شرق القارة ، وبالدين في غربها ، وكان عنصر التماسك عبر الاسلام ، مختلفا تماما عن محاولات الاندماج الأوربية في أفريقيا ، ذلك أن شعر « المولاتو » والمولنين الأفريقيين مثلا ، يكشف عن الام لا تحتمل من جميع الاطراف .

- أما التجربة التاريخية المشتركة الثانية ، فكانت في العصر الحديث ، فقد وجد الطرفان نفسيهما أسيرى النظام الأوربي للعلاقات ، وضحيتهن للمطامع الأوربية . خدع العرب بالوعود الأوربية بعد تخلصهم من الإترك ، ليجدوا إسرائيل قد زرعت في قلب العالم العربي لحماية المصالح الغربية . وبالمثل وجد الأفريقيون جنوب أفريقيا العنصرية ، بعد مشاركتهم أوربا في حربين متتاليتين ، وقد عرفت هذه الفترة ، تجارب متشابهة - عربية وأفريقية - في مواجهة هذا التحدي الغربي : فانتفاضات تنزانيا وبنين متشابهة بما شهدته مصر والشرق العربي ضد تركيا الفتاة ، الخ . وجيل الفداء في حركة الوحدة العربية ، مثل مجموعة « المورننج ستار » في غرب أفريقيا حول الوحدة الأفريقية .

- فإذا صرنا أكثر معاصرة ، فإننا نجد أن دور الصحافة في الحركتين ، ومعاناة أثر انحسار الأدوار التاريخية لزعماء مثل نوري السعيد وكنياتا ، وخيبة الامل في الصفوة والطبقة المتوسطة الجديدة ، وظهور حركة رفض للبلوتوقراط الجدد بعد حلول السلام الأمريكي ، وبروز أدوار للجيش في الشرق الأوسط وأفريقيا ازاء مطلب التغيير الذي كان يتطلع اليه المثقفون ، فخاب أملهم في قوى التغيير الحقيقية ، كل ذلك يشكل أوجه تشابه واسعة . إذا تم التعرف عليها بعناية ودراستها ، فإنها يمكن أن تنقلنا الى أوجه الالتقاء أيضا .

ولقد مثلت معظم الوحدة الأفريقية والجامعة العربية بعد الحرب الثانية ، محاولة لخلق « السلام الأفريقي » أو « العربي » ، فهل اطردت محاولة الالتقاء والتعاون العربي الأفريقي خلالهما ، بقدر ما طرحه عليهما هذا التاريخ والتجارب التاريخية المشتركة ؟

يرى جمال محمد أحمد ، أن الأمر لم يكن كذلك ، بل ويكاد لا يرى ذلك ممكنا بوضعهم الراهن . ان ظروف قسماهما ، وطبيعة ميثاقهما ، وحدود وظيفة الامين العام لكليهما ، والنظام العام الذي تخدمانه ، لا يتيح للمنظمتين ، القيام بدور متساو حتى الآن ، في تحقيق اللقاء بين العرب والأفريقيين ، ولذا يرى ضرورة إعادة النظر في ميثاق المنظمتين فوراً .

وازاء كل ذلك ، فإنه يتساءل عما إذا كان البحث

وقال ان الوعي كان له الدور الاكبر قبل الاستقلال أما الدور السلبى للامبريالية في التجزئة فقد كان بعد الاستقلال . وهوى ان النظام الرأسمالى ، يسعى اضلالا الى خلق وحدات اكبر ، لتمثل أسواقا له ، فلماذا لم يكن لذلك اثره في العالم العربى وافريقيا باتجاه الوحدة ؟ وفى هذا الصدد ، فيه لظروف خلق البنى الوطنية ، والنظام الذى تحكمها ، وما يقتضيه ذلك من اقامة أجهزة الدولة ، ودعم البناء الداخلى ، وتحقيق التقدم الاقتصادى فى الاقليم ، بشروط حدوده الراهنة . الخ ، وتأثير كل ذلك على خلق العديد من التناقضات امام قضية الوحدة . وكانت قضية الاصلية الثقافية التى تبث عنها حركة الوحدة الافريقية والعربية ، منفصلة عن مسألة أخرى فى مجال التناقضات بينهما ، رأى ضرورة البحث حولها ومعالجتها .

ولعل هذه المخاوف من عمق « أسباب الفرتة » ، هى التى جعلت كل من كلوفيس مشعود ، وبوتا مالوال ، يستطردان فى البحث مرة أخرى عن « المشترك » . رأى كلوفيس أن المواجهه الحتمية للحركتين مع النظام العنصرية ، عامل التقاء لا مفر منه ، كما أن النظام الدولى الحالى ، يجعل « الاكتفاء الذاتى » عند أى منهما غير قابل للتحقيق . أما مالوال ، فقد طرح وجهة النظر السودانية الشائعة عن « النموذج السودانى » للديالوج العربى الافريقى حضاريا وسياسيا ، وأن المهم الآن ، هو إعادة « البناء الاقتصادى » ، للتنسيق مع البناء الثقافى القائم بالفعل بين الحركتين .

والتقت ورقة الأستاذ الدكتور يوسف فضيل « السودان » عن « حركة الوحدة العربية الافريقية » فى الاتجاه مع القول بأن مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية منذ باندونج ، والمواقف المتبادلة من القضايا السياسية المختلفة لعرب الافريقيين ، قد دعمت علاقة « الحركتين » التوأمين ، بما انعكس مؤخرا فى بيان الجزائر وداكار ، ثم الندوات والمؤتمرات المختلفة عن العلاقات العربية الافريقية ، رغم استمرار بعض التحفظات الافريقية على طبيعة توجهات بعض الدول العربية ، بالنسبة لنهجيه مساعداتها على أساس من الاسلام أو العروبة فقط .

وفى وسط البحث عن « المشترك » فى القديم ، كما عند جمال محمد احمد ، او الحديث كما قال محاوروه ، تقدم الأستاذ جبريل نيانى رئيس مؤسسة سبنغور الثقافية ، بعرض الرؤيا السنغالية التقليدية التى تقيم العلاقة على أساس الاسلام التاريخى . والتقاء معنى العروبة « بالانسانية المسلمة » ، مقابل الزنوجة والانسانية الزنجية . ومعنى ذلك أن ثمة « حقيقتين » حضاريين متميزتين على الارض الافريقية ، لهما مساهماتهما الحضارية قبل أوربا ، عانتان التوسيع الاوربى ، وتعملان على التحرر ، وتطرحان ضرورة الحوار بين « الشمال » والجنوب . وازاء كل هذا التمايز المستقل « للعروبة » و « الزنوجة » ، فإنه يقترح اقامة تنظيم او منظمة عربية افريقية ، على أساس مؤتمر داكار العربى الافريقى الاخير ، لبحث تنظيم مجال التعليم والاقتصاد والسياسة .

يجرى حاليا حول التعاون أم الوحدة ؟ ورغم أنه يرى أن « التعاون » نفسه يواجه صعاب ، فما بالك بالوحدة ؟ إلا أنه يفسح مكانا كبيرا وتحليله للحلم ! فلو لم تكن الولايات المتحدة الامريكية او اتحاد الجمهوريات السوفييتية احلاما ، لما رأيناها على الخريطة كذلك . ومن هذا المنطلق ، يرفض جمال محمد احمد منطق المقايضة فى الحديث عن التعاون العربى الافريقى ، فلا مجال لذلك ازاء هذا التاريخ المشترك الحافل ، ولابد من دراسات لتاريخ العربى الافريقى . باعتباره تاريخا مشتركا ، وبالتالي اقامة العلاقات على أساس التاريخ الواحد ، ولابد ان يرى هذه الرؤية التاريخية ، أن يدعش حين يقرأ ميثاق الجامعة العربية او منظمة الوحدة الافريقية ، فلا يرى كلمة واحدة عن أى منهما لدى الآخر ، ومع ذلك لا ينكر جمال محمد احمد ، فى بحثه وحديثه ، إمكان الانتقال من التعاون الى الوحدة . لكن أيدوهائدى الأستاذ بمعهد الدراسات الافريقية بسيراكيون ، يرى أن أمام الوحدة بين الحركتين صعاب لابد من تجاوزها :

- فالعالم العربى موحد بما يتوافر له من لغة وثقافة ودين وتراث مشترك . . . وافريقيا لا يتوفر لها كل ذلك . ولئن كان هايدى قد ذكر ذلك للتعبير عن الظروف المختلفة داخل الحركتين قبل طرح قضية الالتقاء بينهما ، فإن هذه المقولة قد طرحها عدد من المشاركين بعيدا عن المنصة ، باعتبارها نموذجا « لتفوق » الواقع العربى على الواقع الافريقى . مما يخلق ظروفا « غير موضوعية » للالتقاء . ذكرنى كثير سما طرحه هؤلاء الاهدقاء ، بمخاوف جمال محمد احمد نفسه عن مخاطر « الرؤية من خلال التراث الفكرى العربى ذلك أن الاصطفاء لم يكونوا بعيدين عن الاشارة الى مضارر « التسلط » من جانب واحد ، ويشيرون هنا الى تسلط « حضارى » ، لان جمال محمد احمد وضع المسألة فى هذا الإطار أساسا . أما الذى يتذكر طبيعة الحوار فى الخمسينات والستينات ، فلا يستطيع أن ينسى تلك الدعاوى التى أثبتت ضد حركة التحرر الوطنى لعربية ، عندما بدأت تنفتح على حركة التحرر السنغولى الافريقية فى الخمسينات والستينات ، اذ كانت المخاوف الغربية جادة فى الكشف عن رؤياها المعادية لهذا الالتقاء .

- ومن جهة أخرى ، اشار هايدى - بموضوعية - الى ما تعانیه الشعوب الافريقية داخليا ، من تنوع فى التركيب الاجتماعى ، مما يصعب معه الحديث عن الوحدة الافريقية ، لكنه استخلص بذكاء ، أهمية أن يساعد التعاون العربى الافريقى فى المحاولات الجارية للبناء على المستوى الاجتماعى ، بقدر ما يتم على المستوى الاقتصادى .

ولقد انتقل الدكتور عبد الله العروى بالندوة الى آفاق جديدة ، لكن ضيق الوقت جعله يطرح الاسئلة أيضا ، ملوحا فقط بمعالم اجاباتها :

- طرح الدكتور العروى دور الوعي بالوحدة من ناحية ، ودور الامبريالية المعادية لها من ناحية أخرى .

ومع خطورة مثل هذه الفكرة وآثارها العملية الملحوظة ، خاصة على مجموعة الشمال الإفريقي العربي ، إلا أن الورقة لم تكن كافية في ذاتها لإثارة الجدل حولها ، بسبب اختزال فكرتها ، وطموحها لتنظيم مازال الواقع يرهص به ، وأن كان من منطلق مختلف عما يتصوره السينغوريون .

لذلك ظلت قضية « الوحدات الوطنية المستقلة » ، هي شاغل الحلقة الخاصة بهذا الموضوع ، خاصة مع تنبيه الدكتور محمد الرميحي « الكويت » ، إلى أهمية البحث عن العامل الذاتي في الانقسام ، بسبب اختلاف النظم الاجتماعية أصلا و « فوقية الاستقلال » الذي تحقق لهذه الوحدات سياسيا ، دون تحقيقه اقتصاديا . ومن هنا أصبح مطلب الاستقلال مقبولا من القوى الإمبريالية ، ومجالا للتأثير فيه في نفس الوقت ، مما يوقع مثقفى العالم الثالث في خطأ أرجاع سلبيات الواقع كله إلى الإمبريالية ، بينما يجب تأمل المحتوى الاجتماعي لواقعنا .

وقد أرجع جمال محمد أحمد - في رده مشاكل « الاستقلالية » هذه ، إلى « المواريث » التي تناقلها المثقفون العرب والإفريقيون عن السيادة « الوطنية » ، بسبب صلتهم الفكرية الراسخة بالثقافة الغربية أساسا ، بينما يقدم تاريخ العرب « إفريقيا » مقولات مختلفة ، على المثقفين أن يتعرفوا عليها .

ولم يكن من السهل على ندوة محدودة الزمن كهذه ، أن تحسم هذا الخلاف بين الرؤية « المثالية » عند جمال محمد أحمد ، التي تعطي الكثير لدور « الفهم » والموروث في حركتي الوحدة العربية والإفريقية ، وبين الرؤية الاجتماعية الاقتصادية التي دار حولها كثير من المحاورين له بالنسبة لقضايا التاريخ والواقع في العلاقات العربية الإفريقية ، لكن موضوعات أخرى في الندوة ، اتاحت الكشف عن بعض الجوانب التي أثارت التساؤلات حولها الحلقة الأولى .

ثانيا : حركة التحرر الوطني في أفريقيا والعالم العربي

شهدت الجلسة الخاصة بعلاقة حركة التحرر العربية والإفريقية ، جانبا هاما من الجهد النقدي الذي قدمه بعض المثقفين وممثلي حركات التحرير الإفريقية لجوانب مختلفة في هذه العلاقة . وكانت ثمة مناقشة جادة لدور الاستعمار الجديد ، والمضمون الاجتماعي لحركتي التحرير العربية والإفريقية ، والمخاطر والسلبيات التي يتعرضان لها مؤخرا . وكانت الأوراق الأساسية لهشام الشرايبي « فلسطين » ، ونكوبي « جنوب إفريقيا » ، وموشيه نجي « ناميبيا » ، أسهامات جادة ومختصرة في هذا الصدد ، كما كان الحوار من حولها كاشفا لكثير ، بدءا من تناول وحدة حركة التحرير وأهمية تصنيف الأغنياء والحلفاء ، وانتهاء بتضييق بعضهم من المفهوم العربي والإفريقي عن « الإمبريالية » .

في ورقة الاستاذ هشام الشرايبي عن « حركة الوحدة العربية والإفريقية » وعرضه لها ، كان ينبئ لالتى :

- أن حركة التحرر ظاهرة حديثة ترتبط بالتحرر من الاستعمار ومن القهر الاجتماعي . وفي الحالتين ، فإن ثمة خبرة مشتركة بين العرب والإفريقيين ، سواء في الفترة الزمنية للمعاناة ، أو في أنماط هذه المعاناة نفسها .

- نتيجة تنوع أنماط الاستعمار من إقليم لآخر في العالم العربي وإفريقيا ، تنوعت « النظم المستقلة » ، بذلك ، وبالتالي أصبحت خيرة « الانقسام السياسي » مشتركة . ومن الخطأ القول أن ثمة حركة تحرر عربية أو إفريقية واحدة .

- يحاول الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، استعادة نفوذه السياسي والاقتصادي ، خاصة المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٣ ، وذلك بفرض الأمر الواقع لإسرائيل ، ومحاولة إجبار الفلسطينيين على التخلي عن حقهم ، ومقاومة الوحدة الاقتصادية للعرب . وتواجه هذه المحاولات معارضة من جانب الشعوب العربية . وهو يفعل نفس الشيء في المنطقة الجنوبية لإفريقيا ، مما يخلق تجربة نضالية مشتركة أيضا بين العرب والإفريقيين .

- أن الصعوبات التي تواجهها قوى التحرر في إفريقيا والعالم الغربي لابد أن تواجهها أشكال من العمل المشترك ، ولكن أشكالا أخرى للتعاون خارج القنوات الحكومية ، لابد أن تكتشف ، وأن ينتظم الاتصال خلال الندوات وعبر الجامعات والفنانين والكتاب . الخ .

وقد دعم نكوبي ممثل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بجنوب إفريقيا ، مقولات الاستاذ شرايبي بكشف أوجه التشابه بين مطالب حركة التحرير الفلسطينية والحركة في جنوب إفريقيا ، وكذا الكشف عن الكيان العنصري لإسرائيل والجنوب الإفريقي ، وأهدافهما التوسعية في المنطقة حولهما ، وحذر من دور الحلف المقدس بين قوى الغرب وهذه النظم العنصرية ، مشيرا إلى دور كيسنجر بين رابين وفورستر ، والذي في إطاره يلتقى رابين وفورستر على نحو لقاء هتلر وموسيلاني ، ليهندا أمن العالم اليوم ، مع ملاحظة ما تقدمه الإمبريالية العالمية لهما من دعم اقتصادي وعسكري . ومن هنا تأتي أهمية اللقاء العربي الإفريقي لمواجهة هذه النظم .

ومع تأكيد موشيه نجي ، ممثل حزب سوابو « ناميبيا » ، لأوجه التشابه المشار إليها بين النظم العنصرية وعلاقتها بالدوائر الرأسمالية الإمبريالية ، فإنه نبه العرب إلى أن النضال الإفريقي في الجنوب ، قد فرض على سميث أن يذهب إلى جنيف للتفاوض مع الوطنيين ، أملا أن يفرض الانفصال الفلسطيني على إسرائيل ، للتفاوض مع الفلسطينيين ، كما يتوقع أن يتفاوض فورستر مع حزب المؤتمر .

ومع التسليم بأن هذا الجو يفرض اتفاقا من التعاون بين العرب والإفريقيين في قضايا التحرير ، فإنه يشير إلى ما يعترض هذا التعاون من مظاهر سلبية مثل :

- تجارة بعض الدول البترولية مع جنوب إفريقيا ، وهو ما لابد أن يتوقف .

الثورة الفلسطينية ، تعتبر مدرسة للجماهير العربية والافريقية ، ولابد ان تدرس الجامعات في العالم العربي وافريقيا هذه الثورات لتجعل من تفهمها اساسا لتعاون تحرري وفعال .

ولقد فجر الاستاذ مايكل ادامز « انجلترا » بعض القضايا التي استفزت « شباب الندوة » الى حد كبير . فقد طالب اعضاء الندوة ، بتحديد مسايعونه « بالاميرالية » ، وما يشكون منه ازماءها ، اذ لاحظ ان اعتبار بريطانيا وفرنسا مثالا دوليا امبريالية ، مسألة مثيرة للغموض ، وغير بناءة في الحوار ، وأشار الى ان الدول الامبريالية ليس لديها دهاء وبصيرة ، كما يتصور مثقفو العالم الثالث ، أو أنها ذات استراتيجيات بعيدة المدى ، لقد كانت بريطانيا متهورة سنة ١٩٥٦ ، كما كانت كذلك في مسألة فلسطين من قبل ، فأى بصيرة استراتيجية في ذلك ، وكان أخطر ما ذكره ، أنه رغم أهمية تعاون حركتي التحرير في الشرق الأوسط وافريقيا ، إلا أنه لا يمكنه في المجتمع الغربي الحديث ، تشبيه فلسطين بانجولا أو فيتنام مثلا ، واذ يجب الفصل بينهما بوضوح . ولقد كان أطرف رد على حديث ادامز عن الامبريالية ، ان وقف أحد الدبلوماسيين من أبناء الامارات ، ليصفه بأنه محطة دعاية امبريالية متقلبة ، هذا مع العلم أنه يشرف على مجلة « ميدل ايست انترناشونال » التي تتلقى مساعدات عربية .

سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربي وافريقيا :

لان هذا الموضوع يتسم بضخامة المساحة كما نرى من عنوانه ، فقد كانت العروض التي شملته ، هي نقاط معينة خدمت الفكرة من زاوية أو أخرى ، لكنها لم تستطع أن تحيط به في مجمله .

فالدكتور ابراهيم ابراهيم « فلسطين ، ركز على قضية فلسطين كنموذج ، للصراع الاستعماري في المنطقة ، وكيف استفادت منه الحركة الصهيونية ، وانتقلت بين دوائره ، بريطانيا وفرنسا تارة ثم الولايات المتحدة أخيرا ، وهي بذلك تشكل دور رجل البوليس لهذه القوة الاستعمارية أو تلك ، ولذا فان انتصار الثورة الفلسطينية ، هو بالضرورة هزيمة للقوى الامبريالية في الشرق الأوسط . . . ولقد بدأ الامر عند الدكتور ابراهيم ابراهيم أن انتصار الثورة الفلسطينية سيكون البلمس الشافي لمشاكل المنطقة مع القوى الامبريالية ، علما بأن عرضه التاريخي الجيد نفسه لمناسبات هذه القوى الامبريالية يكشف عن البدائل العديدة لديها ، ويجعل اسرائيل والقضية الفلسطينية احد اوجه تحرك الامبريالية لاستغلال شعوب وشروات المنطقة .

لذلك انتقل عرض الاستاذ ارشي مفيجي « جنوب افريقيا » بالموضوع الى افاق أرحب ، حين بدأ بان المواجهة مع الامبريالية تجعل التحرر وطنيا وديمقراطيا في نفس الوقت وأن وضع استراتيجية على هذا الاساس سيؤدي الى نتائج مختلفة ، ويطرح أمامها أبعادا أكثر عمقا . ان هذا المنطلق - في رأي مفيجي - يجعلنا نتساءل عن ادوار بعض دول المنطقة العربية أو دول العالم

- عدم جدية مقاطعة شركات النفط التي تتعامل مع جنوب افريقيا ، أو الدول التي تعيد تصدير النفط العربي اليها .

- تجارة فرنسا الواسعة في السلاح مع جنوب افريقيا ، في الوقت الذي تتظاهر فيه بالصدقة مع العرب ، وضرورة التزام العرب بقرارات كولومبو لحظر البترول عن فرنسا ، اذا لم توقف تسليحها لجنوب افريقيا .

وقد افادت الورقة التي قدمها الاستاذ نعيم قداح « سوريا » في تقديم مادة وفيرة لاثبات العلاقة الحيوية المتصاعدة بين النظام في جنوب افريقيا واسرائيل ، ولكنها لم تربط حجم هذه العلاقة بالمساعدات الهائلة التي يحصل عليها النظامان من الدول الكبرى ، التي أصبحت صديقة للعرب حاليا ، وبالتالي خدمت الورقة عرض مكنوبي كمسلمة الآن على الصعيد الافريقي ، ولكنها لم تخدم في كشف التناقضات العربية الافريقية في مجال التحرر الوطني ، على نحو ما اشار به موشيه ناجي .

وانطلاقا من الحقائق الاساسية في العروض السابقة ، اسهم المحاورون باضافاتهم التي قد يفيد البحث ، عرض الجوانب الجديدة التي كشفوا عنها ، في تناول حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية :

- فقد نبه الدكتور ابراهيم أبو لغد « فلسطين » الى وحدة قوانين التحرر الوطني ، وان هناك في النهاية ، حركة تحرر وطني عالمية ، ومن ثم يجب أن نتعرف على اعدائها « الامبرياليين الغربيين » وطبيعتهم « الاستراتيجية » ، كما يجب التعرف على حلفائها من الاشتراكيين ليتمكن ادارة استراتيجية تحرر وطني عربية افريقية واحدة .

- ونبه الدكتور غسان العطية ، الى مخاطر احتواء الدول المستقلة ، عربية أو افريقية ، لحركات التحرر الوطني ، وفقا للمضمون الاجتماعي السائد في هذه الدول . ذلك ان هناك دولا تعادي الاستعمار ، وأخرى تقف معه سواء في الساحة الافريقية أو العربية .

- وذكر كاتب هذه السطور ، مخاطر اعتبار « العرب » أو « الافريقيين » ككتلة متجانسة ، فتحاسب دول ذات ادوار وطنية ، بما تفعله دول ذات علاقات وثيقة مع القوى الاستعمارية ، كما نبه الى تأثير التوجه الايديولوجي على موقف بعض الدول العربية أو الافريقية من قضايا التحرر الوطني ، كما كشفت عنه أزمة أنجولا . ومن جهة أخرى ، فان معالجة قضايا تحرر وطني مثل اريتيريا بمنظور خاطيء على المستوى العربي ، يوقع الجانب الافريقي بدوره في خطأ تجاهل هذه القضية ، مما يحتاج لاعادة النظر فيها على الجانبين ، من أجل تفهم صحيح لقضية اريتيريا كقضية تحرر وطني .

- أما الدكتور عبد الرحمن أبو زيد ، فقد نبه المثقفين العرب والافريقيين ، الى المفهوم العريض لثورات التحرر الوطني المبكرة ، الشعبية منها والدينية ، وأن مثل

الثالث عامة في قضية التحرير . ولا يسعنا الا التساؤل عن استجابة بعضها للقيام بذلك الدور الوسيط للامبريالية ضمن استراتيجية خلق امبرياليين صغار Subimperialists

والا فبماذا نفسر هذا التسليح الواسع للسعودية وايران وجنوب افريقيا وعلى العرب والافريقيين ان يتساءلوا عن مغزى تسليح امريكا لهذه الدول بمليارات الدولارات، ومن ستهاجم هذه الدول بالضبط بهذه الاسلحة ، بينما اذا درسنا مواقفهم في قضايا أسعار المواد الخام ، ومعونات الدول النامية ، فسوف نلاحظ العجز الواضح عن وضع استراتيجية موحدة ، يقتضيها التحرر الحقيقي من قهر الدول الامبريالية . وحذر مفيجي من نشوء عسلاقات امبريالية بين الدول النامية نفسها في المنطقة العربية وافريقيا ، وفقا لمخطط استعماري .

ومن الواضح ان الدكتور ياسين العيوطي « مصر » قد أعد بحثه الاكاديمي عن الاستراتيجية البحرية المشتركة لافريقيا والعرب متخذاً نقطة انطلاق أخرى فالبحار عنده هي اضعف الحدود بين الكتلتين ، وعبرها جاء الاستعمار والتسلط ، ويبدو انها تعود لتشكّل دوراً هاماً في الأزمة اليوم . ولذا تشير ورقته الى أهمية توحيد المواقف العربية والافريقية بالنسبة لتحديد المياه الإقليمية وحمايتها ، واستعراض الجهود في هذا الصدد ، والمشكلات التي تعرض لها الحوار حول الموضوع ، كما طالب بتوحيد خطط الدفاع وسياسات التسليح لدى العرب والافريقيين ، حيث تستغل الدول الكبرى تجارة السلاح ، باعتبارها اليوم من اكبر مصادر التجارة العالمية ، فقد رأى امكان تنسيق ذلك بين العرب والافريقيين بل ويمكن للعرب انشاء صناعة السلاح وبيعها للدول الافريقية .

وقد اشارت ورقة الدكتور العيوطي ، جذاً واسناً في الندوة رغم خصوصية الموضوع ، لكن اهم مسالفت النظر ، هو الدفاع الذي قدمه الاستاذ طه الدغيش « السعودية » عن سياستها في التسليح ، بحكم مشاركتها في سياسة تصفية الاستعمار ، باعتبارها إحدى دول العالم الثالث ، و متمسكة بجوهر العلاقات العربية الافريقية .

أما الدكتور غسان العظية « العراق » فقد تساءل عن أهداف التحالف البحري الذي يطلبه الدكتور العيوطي ، وماذا عن التناقضات القائمة بين سياسات الدول العربية والافريقية تجاه الدول الكبرى ، بل وانه اذا كان يجعل السوفييت والامريكيين يلتقيان ، فانه لم يفسر طبيعة هذا اللقاء ولا يجب أن تسوى بينهما بسهولة في الوقت الذي لنا مصالح وطنية يجب وضعها في الاعتبار .

وينفس القدر كانت فكرة التسليح الواسع عند بعض الدول العربية خاصة مصدر تساؤل ازاء عدم مشاركتها في استراتيجية مواجهة اسرائيل ، كما أن التعاون العربي الافريقي في صناعة السلاح ، لم يلق ارتياحاً كبيراً ، لأن الغرب سيكون المستفيد دائماً .

الدراسات المتبادلة في الجامعات العربية والافريقية :

لم تقدم مادة وفيرة في هذا الموضوع ، لضالة امكانيات البحث فيه ، وحاجته الى عملية مسح شاملة ، لكي يتوفر له عرض طيب . ولذا كانت المعرفة بما يجري في القاهرة والخرطوم حاكمية للحدود التي عرض بها الموضوع ، وكانت الفائدة الاكبر عند عرضه مع ورقة المتحدثين الذين تقلقهم هذه المسألة ، هو حصولنا على عدد وافر من المقترحات التي لا يمكن تجاهلها عند بحث الفهم المتبادل بين العرب والافريقيين .

وقد كانت ورقة الدكتور يوسف فضل ، تعنى هذا المعنى جيداً ، فقد عبرت عن ضالة مايتوفر من معلومات عن الدراسات المتبادلة ، كما طرحت عدداً من الاسباب لضالة الدراسات نفسها في الجامعات العربية والافريقية ، ثم قدمت عدداً من المقترحات المفيدة . وكذا فعلت ورقة الدكتور محمد مرسى احمد وتنبه الورقتان الى أن الاهتمام في الجامعات العربية والافريقية بدراسة قضايا العزب والافريقيين مازال أكثر منه في منطقتنا او ان الجامعات العربية والافريقية تهتم بتخريج الكوادر الفنية أو أنها تشكو من امكانيات الدراسة للواقع مباشرة ومنع ذلك فان أكثر من جامعة بدأت تدخل حقل الدراسات العربية الافريقية ويقترح د . فضل ضرورة الاهتمام بدراسة لغات المنطقتين بالتبادل . والعمل على انشاء معاهد بحوث مشتركة بل والاشتراك في بحوث موحدة ، وتبادل طبع المؤلفات السخ . وهنا أشاد الدكتور لولى « أوغندا » بدور اتحاد الجامعات الافريقية في تقديم المنح للدارسين في انحاء القارة مما ييسر اللقاء بين الباحثين واتجاهات البحث . كما أشار أبو بكر « النيجر » الى أن أفريقيا تتحدث العربية ، بأكثر مما يتحدث العرب اللغات الافريقية ومنع ذلك فان هذا يشكل مدخلاً لنشر لغات القارة في مختلف اقاليمها .

وأشار الرميحي « الكويت » الى مشكلة استقبال معلوماتنا عن طريق طرف ثالث ، وزعم نيابتي « السنغال » أن أفريقيا تعرف عن العرب أكثر مما يعرف العرب عن أفريقيا ، وأكد محمد عبيد العزيز « كينيا » على أن التراث الحضاري للعرب في أفريقيا يتيح فرصاً أكثر للتعاون ، وأن كينيا بدأت تقرر دراسة اللغة العربية ، ويجب أن يشجع العرب مثل هذه الاتجاهات لدى بعض الدول الافريقية . وطالبت خاتمة افروأمريكية ، بأن تشمل أية خطة للتعريف المتبادل بين العرب والافريقيين ، قطاعاً كبيراً من الافروأمريكيين في الولايات المتحدة .

وأشار كاتب هذه السطور الى أن العرب يخطئون أحياناً حين يصممون على الوصول الى قلب افريقيا ، عن طريق العربية وحدها ، مع صعوبة تحقيق ذلك ، بينما يستطيعون ترجمة الاعمال العربية الحديثة الى الانجليزية والفرنسية ، ليطرحوا ثقافتهم عاجلاً على العقل الافريقي ، كما ان الافريقيين الذين كانوا يكتبون الهوسا والسواحيلية الى وقت قريب بعروفاً عربية ، يجب ألا

مدير كمصرف العربي للتنمية الاقتصادية ، والثاني هو الدكتور عبد الملك عودة «مصر» مدير صندوق المعونة الفنية لأفريقيا بالجامعة العربية ، وفي نفس الوقت ، كان ثمة حضور قوي للاستاذ رومامو المستشار الاقتصادي للرئيس نيريري ، والسفير شيبوي «زامبيا» صاحب كتاب «دولارات عربية لأفريقيا» المشهور . فاذا أضفنا الى ذلك ، مجموعة المناقشات الجادة حول هذه العروض ، فاننا يمكن أن نتوقع حصيلة مفيدة من الأفكار ، مهما ورد على ذلك من ملاحظات .

وان لا يستطيع هذا المقال ، الاحاطة بكل ذلك في السطور القليلة المتاحة ، ولذا تحتساج كمية المعلومات الطنية المتضمنة في الاوراق المكتوبة على وجه الخصوص ، الى قراءة مباشرة - وقد تشر بعضها بالفعل - فاننا سنظل معنيين اساسا بالموقف التحليلي والنقدي الذي ساد الاوراق والمحاورات على السواء .

لقد اتخذ الدكتور العياري - في بحثه اذ لم يتيسر له الحضور شخصيا - موقفا دفاعيا منذ البداية ، رغم محاولة الانتقال السريع الى موقع الهجوم ، ثم عرض الحقائق الموضوعية والآراء النقدية . لقد شرح حجم الازمة الاقتصادية العالمية التي تفوق التأثير المدعي لاسعار البترول ، وصور الحجم الكبير للمساعدات العربية التي تصل الى ٢٥ في المائة أحيانا من فائض اموال بعض الدول البترولية ، بما يفوق كثيرا حجم مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، وشرح الدور الايجابي لاقتصاديات البترول بالنسبة للعالم الثالث . ولما كان قد استطاع أن يحصر «حد المسئولية» عن العرب ، فقد فسر ضخامة حملة الهجوم . بانها تداعج محاولات الدول الغربية لتسريب استيائها هي من العرب الى الدول النامية لمشاركتها الهجوم عليهم ، في محاولة للتفريق بين العرب «والعالم الرابع من الفقراء» . ان أزمة الدول النامية الحقيقية - عنده - هي المواد الغذائية التي تتحكم فيها الدول المتقدمة ، وتشكل أكبر جزء من واردات الدول الفقيرة ، وليست هي البترول الذي لايزيد في اكرر الحالات على ٢٥ في المائة من الواردات ، ليس معظمه من الدول العربية .

وحين ينتقل الدكتور العياري الى عرض الحقائق الموضوعية ، تشعر حين تنتهي من بحثه الكبير ، ان العرب قد قاموا بتنفيذ سببة كبيرة من التزاماتهم ، عن طريق المساعدات والمشروعات الجماعية او الثنائية ، التي يرضى بعضها بعناية ، ويكفي أنها وقعت تسهيلات بترولية في صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٤ بما يساوي ٥٠ مليار دولار ، وهو ما يعادل ٥٠ في المائة من جميع الاسهامات الدولية في هذا الصندوق ١ . كما يقدر مجمل ما دفعته من فوائضها عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بحوالي ٢٠ مليار دولار للعالم الثالث ، بما يشكل ٢٥ في المائة من مجمل الفوائض العربية ، لكن الدكتور العياري يقلقه البحث في اسباب الانتقادات ، وحين يرجع ذلك للأسباب العامة ، فانه يذكر «سوء التفاهم وقلة الاعلام وافتقاد التنسيق الحكم بين العرب ، ونقص معرفتنا بما يتم بالفعل ، او معرفتها عن طريق المنظمات الدولية» . لكن القارىء

يتجاهلوا التراث المشترك الذي خلقته هذه المرحلة ، وان كان معظم انتاجها ينتمي لعالم «الكتب الصفراء» في المنطقة العربية ، بما يحتاج لسرعة انفتاحهم على التراث الحديث .

ومن جهة اخرى ، يجب أن يأخذ الطرفان بجدية ، مشاركتهم في مشروعات مشتركة مثل الموسوعة الافريقية ، او خطة جمعية العلوم السياسية الافريقية للبحث والنشر ، او مهرجانات الثقافة بمفهوم تقدمي واسع «ميثاق الجزائر ١٩٦٩» وليس بالمفاهيم الضيقة ، التي تعرض لها مهرجان لاجوس . ونبه الكاتب الى ضرورة التفريق فيما يلاحظه من نداءات لانشاء مراكز معلومات او بحوث ، وبين انشاء مراكز «اعلامية» لان كلمة «الاعلام» في العالم الثالث ، مازالت تعنى «موقفا تبريريا» لواقع يحتاج دائما الى التغيير ، ويجب الا يسود هذا المفهوم العلاقات العربية الافريقية ، ولذا يجب العناية بمراكز البحوث والتوثيق والمعلومات ، ليتعرف الطرفان على أسس موضوعية حقيقية .

وكان الدكتور بطرس بطرس غالى ، قد اقترح من قبل في مجال ترسيخ التعاون الثقافي ، ابقاء شكل دائم للقاء بين الخبراء العرب والافريقيين ، يتحدد له اجتماع سنوي في موضوع محدد يتغير سنويا ، ويجتمع حوله شخصيات رئيسية دائمة ، ثم شخصيات متخصصة تجتمع في موعد ثابت ، يلتف حوله المثقفون العرب والافريقيون ، وتصدر وثائقه للنشر على اوسع نطاق بعد الاجتماع .

أما جون هانويك «انجلترا» فقد اشار الى أهمية العناية بحركة الترجمة للكتب العربية والافريقية ، وتأسيس مجلة مشتركة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، وتأليف الكتب للقارىء العادي في المنطقة العربية وافريقيا ، ووضع أساس للتعاون بين اتحاد الجامعات العربية والافريقية ، لوضع خطط مشتركة للبحوث وتعليم اللغات . الخ .

التعاون العربي الافريقي ودور المنظمات الإقليمية فيه :

لم يكن ثمة مفر من «أحاديث الارقام والبنوك والاستثمارات» بين النقد والدفاع في نسدوة عن «العلاقات العربية الافريقية» ولقد ظن بعضهم ان الافاق الفكرية السابقة ، سوف تقلل من حجم هذه المسائل الاقتصادية ، ولكن لاننا في عالم تحكمه القوانين الاقتصادية في الاساس ، وصراعات الواقع الاقتصادي الذي يعيشه ، فقد قفزت هذه المسائل بقوة في قلب الندوة ، وساعد على ذلك عاملان :

- اننا في قلب عالم البترول الخليجي ، وقد باذر الامير سلطان بن محمد القاسمي أمير الشارقة ، في خطاب الافتتاح ، بتفجير القضية ، حين ضمن خطابه ردا على بعض الادعاءات ، بل وهجوما على بعضها الآخر ، ففتح النيران مبكرا .

- انه توفر للندوة بحثان شاملان لاثنين من اهم المسؤولين حاليا عن العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، اولهما الدكتور الشاذلي العياري «تونس

رأسمالي ، مطالبا بتنفيذ مشروعات الجامعة العربية بإشراف الجامعة مباشرة ، كما يربط التعاون الاقتصادي بالعلاقات السياسية الضرورية ، في مجال مساعدة حركات التحرير والتنسيق العسكري بين لجنة تحرير المستعمرات ومنظمة تحرير فلسطين . كذلك يتضمن البحث ، دراسة واسعة لوسائل التنسيق بين الأجهزة العربية المختلفة ، في ظل استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى .

لقد كان هذا الحشد من المعلومات والافكار - في الورقتين - كافيا لاثارة الكثير من الحوار في الندوة ، وابداء عدد كبير من الملاحظات من حولها .

وقد حاول شيبوي ان يكون مجاملا عما قاله في كتابه ، فتحدث عن الاحتياجات الضرورية لأفريقيا ، والمصير المشترك بينها وبين العرب ، مشيرا الى أن التعاون السياسي ، متقدم كثيرا عن التعاون الاقتصادي ، ولذا لا بد أن نركز على هذا الجانب الأخير ، مع مراعاة أنه لا عيب من « تبادل المصالح » ، بدلا من الحديث عن « المفاوضة » كما أنه لا عيب من البحث عن « الزيج » وأفريقيا توفر ذلك بالفعل ، لكن المطلوب الآن هو تنسيق التعاون في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وامكانيات تبادل المصادر الأساسية « البترول - المواد الخام » بأسعار معقولة ، ولا بد أن يتجه العرب للانفاق في أفريقيا ، بدلا من الانفاق الواسع في الشمال واثقين ان دول القارة ، توفر شروط استثمار معقولة أيضا ، وليست ، كما تروج ضدها الدوائر المعادية - بما يخيف العرب .

ولم يستطع رومامو ان يخرج كثيرا عن هذا الاطار ، حين أكد على أهمية التعاون العربي الأفريقي ، كمسألة يحتمها النظام العالمي نفسه ، خاصة وأن أفريقيا تستطيع تقديم الأرض ، والعرب تقديم المال ، وأن الأيدي الفنية تتوفر في كثير من الدول ، وطالب بإمكان بحث التعاون في اطار مشروعات الانكثاد .

ثم طرح بعض المقترحات التقليدية في مجال دعم التعاون العربي الأفريقي .

أما الاستاذ علي مزروعي « كينيا » ، فقد وضع كثيرا من المسائل الشائكة من خلال رؤيته الخاصة بشجاعة ، والتي صاغها بجهد « اسكولائي » ، الذي لا يلقي ترحيبا كبيرا من المدارس الجديدة في العلوم السياسية . ولقد شاء أن يحدد موقفه شخصيا من خلال سرد أشكال التعاون المطروحة ، او الملاحظات الواردة عليها :

- فالعرب عنده في حاجة للأفريقيين سياسيا ، بينما يحتاج الأفريقيون الى العرب اقتصاديا ، فالعرب يحتاجون للأصوات والتأييد الدبلوماسي ، والأفريقيون يحتاجون الى الاستثمارات « نحن اذن امام اطار براجماني بحث » ، ولا بد للعرب أن يراعوا الأولوية

سرعان ما يلمس خلال صفحات البحث ، عوامل أعمق من ذلك بكثير ، تؤدي الى توجيهات أخرى عند التحليل الدقيق . « فاستغلال الدول الغربية لرأس المال العربي ، واقتقاد العنصر العربي فيما ينفذ من مشروعات ، وتقديم المعونات لمشاريع غير مدروسة ، واقتقاد العمل الإنمائي العربي الى الهياكل المنظمة المنسقة ، وحاجة الشعوب العربية نفسها الى التنمية » . كل ذلك يشكل نقاط بحث عميقة ، لا بد أنه - من موقعه - أكثر قدرة على ادراكها وتحليلها . لذلك كان حديثه عن متطلبات التعاون على أسس جديدة ، يلمس بعض هذه النقاط ، ويتجاوزها بسرعة أحيانا . لقد لمس أهمية تخليص هذا التعاون من « الظرفية والانتهازية وروح المفاوضة » ، ولمس بسرعة وضع هذا التعاون ، في اطار النظام الاقتصادي العالمي ، ووجه النظر جيدا لمسألة « التعاون المثلث » او مانسميه « بالطرف الثالث » التكنولوجي ، أي الدور الأوربي سلبا وإيجابا في التعاون العربي الأفريقي . وكلها قضايا تحتاج الى معالجات واسعة .

أما الدكتور عبد الملك عودة فقد خدم البحث في هذا الموضوع من زوايا أخرى ، فالى جانب المادة الدقيقة عن دور منظمتي الجامعة العربية والوحدة الأفريقية في مجال التعاون بغامة ، وكذلك ما قوفر عن دور المنظمات الاقتصادية الأخرى من بنوك وصناديق جماعية وثنائية ، فقد كانت التساؤلات التي أثارها أهم بكثير من عالم المعلومات ، لقد تطلعتنا معه بشغف الى من يجيب عن هذه التساؤلات !

- الى أي حد يرتبط الحوار العربي الأفريقي بالموقف العربي من إسرائيل وما يتعرض له من تطورات ؟

- هل ثمة تنسيق بين ما ينجز عن طريق الجامعة العربية ، والنشاطات الثنائية في ضوء خطة وقياسات معينة ؟

- هل الأجهزة الحالية صالحة ، تستطيع تجنب اغراض التلكن والتدخل .. الخ .

- لا تحتاج رحلة بناء الاستراتيجية الجديدة الى تغيير الأدوات والوسائل ؟

والحق لقد كان الرجل منصفاً لنفسه كباحث ، بأكثر مما كان مديرا لاحد أجهزة التعاون ، ففي تلمسه لمعالم الاستراتيجية الصحيحة ، نبه الى خطورة أن يمثل العرب رأسمالية جديدة او نوعا من الاستعمار « ومن الملفت للنظر ، ان نرى علاج ذلك بالتعامل مع الحكومات القائمة على اختلاف نظمها .. وهو الخيار بمعظم النظم السائدة هذه وهو ينبه ايضا الى ضرورة العمل السياسي المتصل ، وليس الظرفي ، كما يلفت النظر الى ضرورة انتقاء المشروعات ، او تنفيذ بعضها على أساس اقليمي ، ومن خلال مجموعة من الهيئات العربية . وينقذ الدكتور عودة عبوة جوعى الطوفان الشبالي الاربي ، ان تتحرك أوربا في حدود مصالحها فقط لنظام

ومن ذلك مثلا :

- موقف التعاون العربى الافريقى بعد التطورات الجارية فى الشرق الاوسط وجنوب افريقيا ، وتردد بعض القيادات الافريقية فى موقفها السياسى من اسرائيل والصهيونية ، أو بعض الدول العربية البترولية ، بشأن وقف وصول البترول للنظم العنصرية بجنوب القارة ، مما يستدعى تحليل الموقف وتحديده ، وهو بالضرورة العملية ، موقف الحد الأدنى ازاء تنوع النظم وتوجيهاتها السياسية والاجتماعية .

- هذا التنوع الهائل فى الهيئات والمنظمات التى تعمل فى مجال العلاقات العربية الافريقية ، لابد أن يوضع تفصيلا موضع التحليل والنقد ، قبل أن يذهب بعائد هذا التعاون ، على نحو ما يحدث فى كثير من هيئات الأمم المتحدة .

- تحليل مواقف الدول العربية والافريقية فى التجمعات الدولية التى تبحث مشاكل العالم الثالث ، أو معالم النظام العالمى الجديد ، وإلى أى حد تنسق هذه المواقف مع روح التعاون العربى الافريقى المقترح ، خاصة وأنه يرصد فى هذا الصدد ، عديد من التناقضات التى تحكمها المصالح الضيقة ، أو التحكيمات الخارجية .

- ازاء الحاح بعض الدول على أن تحكم « تعاونها » اعتبارات معينة ، فانه كان لابد أن يتممزيد من البحث حول هذه الاعتبارات من جانب « المتقنين » ، دون حرج ، للكشف عن التجاوزات غير المقبولة من جهة ، أو التأكيد على شروط الحد الأدنى من جهة أخرى . وقد أشير الى استحالة تجاوز الاعتبارات الدينية والايديولوجية مثلا ، ولكن الى أى حد ؟

- كان لابد لتجمع مثل هذا ، أن يفحص القضايا التى اشيرت عن موانئ الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية تجاه بعضهما بعضا ، كما لابد أن « يقرأ » بتحليل وتفصيل ، اعلان المبادئ وبرنامج العمل « الذى سيبحثه ويقره اجتماع القمة العربية الافريقى المقرر عقده بعد الندوة . ولاشك ان قراءة ، ثقافة واعية له ، تختلف عن قراءة « حكومية » للاعلان ، حتى يعرف الراى العام - أيضا - أبعاد التحفظات الافريقية مثلا ، التى قرأوا عنها دون تحليل .

- واذ طرحت مخاوف انزلاق التعاون العربى الافريقى فى مزالق النظام الرأسمالى العالمى ، أو الصينغ الاستعمارية التقليدية ، فقد كان مهما - وما زال - طرح ابعاد المشروع التنموى العربى التى تجنبه هذه المزالق ، وخاصة بالنسبة للمشروعات الجماعية ، اذ يصعب وضع هذا المعيار . وليس علميا أن نتوقع وضعه بالنسبة للمشروعات الثنائية .

ولعل الندوة القادمة التى مهدت لها هذه الندوة - نداء وايحاء - أن تشهد ميلا أكثر الى التحديد والتخصيص ، وأن تفسح مكانا أكبر للكتاب والفنانين العرب

الاقتصادية أيضا ، الى جانب الاولوية السياسية التى يولونها العناية الكبيرة .

- لا معنى للتفريق بين دول تساعد على أساس العداء للاستعمار ، ودول لا تفعل ذلك ، كما أنه يمكن المساعدة على أساس الدين ، اذا كان ذلك مفيدا لدعم التعاون .

- ليس مع مدرسة مهاجمة الاستثمار فى الشمال ، كما تفعل ايران فى ألمانيا ، أو تفعل السعودية فى بريطانيا ، لأن ذلك يشكل « تغلغلا مضادا » من جانب الدول المستثمرة لصالح العرب . من خلال امكانية الضغط على الدول الاربوية بهذه الاستثمارات .

- أهمية اقامة العلاقات مع الافريقيين فى الدياسيورا ، وكذلك العرب الامريكيين ، لموازنة نشاط اليهود ، اذ يجب الاستفادة من وجود ٣٠ مليون افرو امريكى يعيشون فى وسط عالم التكنولوجيا .

ولقد كانت كلمة الدكتور منصور خالد « الوزير السودانى » مؤيدة لمزروعى فى تفسير أهمية الاستثمار العربى فى أوربا ، كنظرة سياسية تستهدف مساعدة أوربا للخروج من اسار الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت ، فإن افريقيا تحتاج الى مشروع مارشال ، لمساعدتها فى النمو ، وليس فقط توفير القروض . كما نبه الدكتور منصور خالد ، الى تخلف الاجهزة التنفيذية العربية عن السياسات التى يطمح اليها العرب .

وقد كانت مسألة الاستثمار العربى فى أوربا ، موضع جدل واسع ، فقد اعتبره جـ « افروامريكى وآخرون ، دعما للامبريالية الاربوية . كما ربط آخرون بينه ودخول أوربا كطرف ثالث فى افريقيا .

وكان حديث بعضهم ، وخاصة من الافروامريكيين باتجاهاتهم المختلفة فى الندوة عن ضرورة وضع الافروامريكيين بعناية فى خريطة التعاون العربى الافريقى ، ملفتا لعامل جديد يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، وأن كان سيثير فى المنطقة بالتاكيد ، بعض ما يثار عن حجم « المسألة اليهودية » فى أمريكا بالنسبة لحقيقة موقفها .

قبل الخاتمة :

لا يمكن أن يتسع صدر هذه الصفحات ، لكل ما لم تكفه بضعة أيام فى الشارقة ، حيث اتخم المشاركون بالعدد الكبير من الموضوعات ، فى الوقت الذى ضغط وقت الندوة بشكل ملحوظ . وقد يكون منظم الندوة ، قد استشعروا أهمية طرح معظم هذه الموضوعات على المثقف العربى والافريقى ، ولكن فى الندوات العربية عامة ، يحرم الراى العام الافريقى والعربى على السواء ، من التوغل الضرورى فى كثير من القضايا التى طرحتها الندوة . وثمة مسائل بالغة الأهمية ، كان لابد أن يناقشها هؤلاء المثقفون بنظرة نقدية متحررة - بقدر ما يتاح لهم - ومعظمهم لم يكن فى حالة تمثيل رسمى .

والافارقة - حيث أصبحت غالبية الاساتذة والمتخصصين الحرفيين - تقف بمثل هذه الندوات عند حدود لا تتجاوزها ، الى افاق المغامرات الفكرية التي تتطلبها هذه المرحلة .

وليس ببعيد أن تعرض مثل هذه الندوة ، على تمثيل مختلف التيارات الفكرية ذات الاساس ، في التجمعات الثقافية العامة والمتخصصة بالوطن العربي وافريقيا

ولقد أحس أعضاء الندوة ببعض هذه الحاجات ، وهم يصيغون البيان الختامي الذي حمل اسم « اعلان الشارقة ١٩٧٦ » متضمنا عددا من المبادئ العامة والتوصيات . كما حرص المنتدون على تأكيد الصلة الوثيقة بين التحرر السياسي والاجتماعي ومساعدة

حركات التحرير في فلسطين وزمبابوي وجنوبي افريقيا . كذلك حرصوا على تأكيد صلة التعاون العربي الافريقي ، بدفع محاولات وضع نظام اقتصادي دولي جديد ، يقوم على اساس لقاء القمة العربي الافريقي . وقد أن للمثقفين العرب والافارقة ، أن ينادوا أيضا باللقاءات الشعبية المشتركة على أوسع نطاق .

أما التوصيات ، فقد اتجهت للمطالبة بسلاحيات الدورية في اطار ندوة الشارقة سنويا ، تأكيدا للاتجاه لبحث موضوعات متخصصة . كنا اوصت بإنشاء مركز افريقي عربي للتوثيق ولجمع البيانات والمعلومات ، يكون مقره الشارقة . وقد كانت تحية رقيقة للندوة ، أن سميت قاعة الاجتماع بقاعة افريقيا ، وأن أعلنت الموافقة على إنشاء هذا المركز بالتعاون مع معهد الدراسات الافريقية والاسيوية بجامعة الخرطوم أثناء وجود المنتدين .

[٢] الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام

مونتون بفرنسا (١٠ - ١٥ يناير ١٩٧٧)

د. بطرس بطرس غالي

عنها السفير روبرتو جوير ، السكرتير العام المساعد للامم المتحدة ، كما تحدث عنها السفير الفرنسي فرانسيس لاكوست ، وكان لكل منهما دور عملي في محاولات تسوية هذه الحرب الاهلية . وتحدث عن الحرب الاهلية في لبنان السفير الفرنسي بيير ميليه ، الذي كان معتمدا لدى حكومة بيروت . أما الحرب الاهلية في الكونغو ، رغم مضي زمن طويل عليها ، فانها كانت موضوع المناقشات لها من قيمة أكاديمية . كذلك دارت مناقشة عن الحرب الاهلية في ايرتريا ، حيث وضع أحد الثوار الايرتريين موقف حركة التحرير الايرتري .

وقد أعقبت المناقشات العلمية عن هذه الحروب محاولة لتأصيل أبعاد الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولي ، ومن أبرز المتحدثين الجنرال الفرنسي ريبودي بوسوري ، وسفير النرويج لدى باريس ، والرئيس السابق للجمعية العامة للامم المتحدة السفير ادوار هامبرو ، والاستاذ الكندي ادوار ماكوين .

وانقسمت الندوة بأصالة المناقشات وتنوع الاراء واختلاف الاقتراحات العلمية والعملية لمواجهة الحروب الاهلية ، وكما جاء في أحد التعليقات الختامية التي

انعقدت الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام في مدينة مونتون في فرنسا فيما بين ١٠ و ١٥ يناير ١٩٧٧ ، وكان الموضوع الرئيسي للندوة الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولي ، وقد اشترك أكثر من ستين باحثا في هذه الندوة ينتمون الى ٢٤ دولة مختلفة ، منهم نحو عشرين دبلوماسيا ، ونحو عشرة من كبار الموظفين الدوليين ، ومجموعة من العسكريين والصحفيين والجامعيين .

وبعد تقديم عام عن طبيعة الحروب الاهلية انتقلت الندوة الى مناقشة ست حروب اهلية ، الحرب الاهلية في ايرلندا ، وكان من أبرز المتحدثين فيها السيد جاريث فيتز جيرالد ، وزير خارجية جمهورية ايرلندا ، ثم الحرب الاهلية في قبرص ، وكان من أهم المتحدثين السيد ليون المير العام للشئون السياسية في الامم المتحدة التي عاصر بعض جوانب الازمات المتتالية التي وقعت في جزيرة قبرص ، كما تحدث في هذا الموضوع سيادة السفير حاميت باتو ، السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية .

أما الحرب الاهلية التي دارت في بنجالاديش فقد تحدث

اشتركت في الندوة ، وهذا التفاعل بين هذه الخبرات المختلفة هو أحد الاهداف المقصودة لمثل هذه الندوات العلمية الدولية .

ولا شك أن من عيوب أمثال هذه الندوات أن المناقشات والمجادلات التي تجرى فيها تقسم بالسرية التامة ، وغير قابلة للنشر ، حتى يستطيع المسؤولون الذين يشتركون في مثل هذه الندوات أن يتكلموا بصراحة دون أى تقييد يرجع الى صفاتهم الرسمية . وبهذا المعنى تقتصر الفائدة من هذه الندوات على المشتركين فيها فقط .

وردت على لسان أحد الاساتذة البلجيكيين المشتركين : « ان الندوة قد اتسمت بعدة موجهات : مواجهة بين علماء القانون وعلماء علم الاجتماع ، مواجهة بين الاساتذة الاكاديميين والديبلوماسيين العاملين ، مواجهة بين انصار التسامح وانصار التعصب ، مواجهة بين أصحاب الحلول العاجلة وأصحاب الحلول الاجلّة ، مواجهة بين انصار السلام الدائم وانصار الهدنة المؤقتة ، مواجهة بين انصار العدالة والانصاف وانصار السلام على حساب العدالة والانصاف . »

وترجع هذه الموجهات الى اختلاف الخبرات التي

[٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم في البحر المتوسط

اثينا (٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٧٧)

نبذة الاصفهاني

الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين من مختلف دول البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر في اثينا تبناه معهد باثيون للعلوم السياسية ، اليوناني . وهو الذي سنتناوله اليوم .

فقد قسم المؤتمر الى ثلاثة اجزاء ، وفقا لنوع الدراسات التي سيجري عليها النقاش .

الجزء الاول : اختص بالعلاقات الاجمالية والشرق الاوسط ، والدراسات التالية تهم ما نوقش خلال المؤتمر :

١ - الالتجاء السياسي للقوى العسكرية في البحر المتوسط من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لباري م . بلوتشمان وستيفن س - كابلان . وبعد أن استعرض الكاتبان كافة مظاهر القوى العسكرية المتنامية للدولتين العظميين في منطقة البحر المتوسط ومراكز التأزم في الدول لمطة على هذا البحر ، يصلان الى النتيجة التالية ، وهي أن هذا الوجود العسكري ، قد بدأ يتسم بشيء من الاستقرار في المنطقة . وهو يقوم حاليا بوظيفة رادعة ، ولكن لا يستبعد أن يتدخل نتيجة لتطور الصراعات القائمة في البحر المتوسط ، وخاصة منها الصراع العربي الاسرائيلي ، والنزاع التركي اليوناني .

٢ - السياسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي ، لجون س . كامبيل . وتعد محاولة لتحديد مكان

أدى بروز البحر المتوسط على الساحة الدولية خلال السنوات الاخيرة ، الى نشاط كبير على الصعيد الاكاديمي ، يتوافق مع الاتجاه الذي بدأ يسود دول البحر المتوسط بشأن اكتساب المنطقة كيانا مستقلا له شغل على الساحة الدولية ، يتفق مع تاريخيته وجغرافيته واسهامه الحضاري

والجهود التي بذلها معهد الشئون الدولية الايطالي في هذا المجال ، قيمتها العلمية ، فقد أعاد هذا المعهد - بمثابة مشكورة - مشروعا ضخما لعدة بحوث واتصالات ولقاءات ، تستهدف اساسا التعرف على كافة عوامل التأزم والاستقرار في منطقة البحر المتوسط . وقد تم اختيار أهم الموضوعات التي تنساولها المشروع الايطالي ، من خلال لقاءات لجنة علمية وندوات ، ضمت الباحثين من مختلف اجزاء المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية .

ويشتمل مشروع البحر المتوسط الذي وضعه المعهد الايطالي للشئون الدولية بروما ثلاثة اجزاء : الاول يختص بعوامل التأزم في منطقة المتوسط . وقد عقد له مؤتمرا في روما (٢٤-٢٦ ابريل ١٩٧٥) تناول خلاله تطور ميزان القوى والمشاكل المتعلقة بالادارة ، والثاني يتناول احتمالات التكامل والتعاون بين دول منطقة البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر في ميلانو (٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٦) . أما الثالث والاخير ، فيشمل مناقشة باقي

الصراع ضمن السياسة والاستراتيجية التي تحاول الولايات المتحدة تطبيقها على منطقة البحر المتوسط ، والتي تتلخص في الاتجاه الى منع (أو الحد من) التوسع من النفوذ السوفييتي على نحو يشكل خطرا على توازن القوى بين الدولتين العظميين ، والحفاظ على (أو استعادة) مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي ، وكذلك الحفاظ على استقلال اسرائيل وامنها . واخيرا المتوسط الى تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي . وبعد أن استعرض الكاتب التحرك الامريكى في عهد كيسنجر ، يصل الى هذه النتيجة وهي أن على حكومة كارتر أن توفق بين تحركها وتوالي التطورات على منطقة الشرق الاوسط ، وأنه اذا فشلت في التوصل الى تسوية ، فإن هواقب هذا الفشل ستكون وخيمة على المصالح الامريكية وعلى مركزها العالمى .

٣ - الحرب الاهلية في لبنان وحركة المقاومة الفلسطينية ، للدكتور وليد قزحية . وهي الجزء الثانى من دراسة اوسع ، تختص بسالتاثير السياسى والايدىولوجى لحركة المقاومة الفلسطينية على العالم العربى منذ ١٩٦٧ ، ويقدم الكاتب فيها صورة كاملة من وجهة نظره ، عن تطور الازمة اللبنانية ، فيصل الى هذه النتيجة ، أن الحرب الاهلية اللبنانية والصراع العربى الاسرائيلي ، قد هيئة المناخ لاقامة نظام سياسى جديد فى لبنان ، اكثر اعتمادا على عناصر شابة من الزعماء المسلمين والمسيحيين ، كما أن المقاومة الفلسطينية قد انتكست فى الحرب الاهلية اللبنانية وخاصة فيما يتعلق بوجودها العسكرى وان كان هذا لا يعنى نهائية المقاومة التى سبق أن أصيبت بخسائر فسي ١٩٧٠ بأردن ، ومع ذلك نجحت فى أن تبرز من جديد . كل هذا يعنى أن الطريق الى جنيف طويل وصعب .

أما الجزء الثانى ، فقد اختص بالعلاقات بين دول الجنوب الاوروبى ، وقدمت دراسات كان أهمها :

١ - التغيرات فى نظام الحكم فى اسبانيا والبرتغال لانولد هوتنجر ، يقارن فيها بين الدولتين فى الوسائل المتبعة لاحداث تغيير فى نظام حكمهما . فيجد أن البرتغال قد حققت ذلك من خلال حركة انقلاب عسكرى . أما الاحزاب السياسية ، فكان دورها يقتصر على تشييط مجموعات مختلفة من الضباط . أما فى اسبانيا . فإن التغيير قد حدث على الصعيد المدنى ، بينما كانت المجموعات العسكرية يقتصر دورها على التلويح بضرورة احترام قواعد النظام القديم . ولكن مع ذلك ، يرى الكاتب أن التغيير السياسى فى مدريد ، قد وصل الى مرحلة لا بد معها من اجراء انتخابات عامة فى المستقبل قريب ، والا فان الجيش قد يتحرك ليتولى القيام بدور سياسى .

٢ - الوضع السياسى فى ايطاليا بين المتوقع وغير المتوقع ، لبيير هاسنيس ويرى الكاتب ان السياسات الايطالية ، قد التزمت بالحلول الوسط لمدة طويلة . وهى منهج لم يعد له نفع فى نظره ، فلا بد ان يأتى الوقت الذى ستضطر فيه الاحزاب الشيوعية الايطالية ، الى تأكيد الاولوية لغرب أوروبا على العلاقات التى تربط بينها وبين الاتحاد السوفييتى والعالم الثالث . كما أنه على

الاشتراكيين أن يكفوا عن الدور المزدوج الذى يقومون به ، وعلى اليسار ، أن يكفوا عن محاولتهم حث النقابات على التمسك ، بحقوقها ، وعلى اليمين أن يقوم بتشجيع الديمقراطيين المسيحيين على الامل فى العودة الى الوسط اليسار . وكذلك على الديمقراطيين المسيحيين ، أن يعطوا الاولوية لمكافحة التضخم على الميزة السياسية فى الالتجاء الى الشيوعية دون اتاحة الفرصة لهم لاضفاء شرعية على هذا التعاون . واخيرا على كل من الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة ، أن تعطى الاولوية للمصلحة السياسية فى الحفاظ على المجتمع الايطالى واقتصاده ، وعلى الاقل أن توليه نفس الاهتمام الذى توجبه لاحتياطتها الاستراتيجية ومعارضتها الايدىولوجية . وفى النهاية ، يحذر الكاتب من الابقاء على ما يسميه سياسة « الحل الوسط الزاحف » إذ يرى أنه سيؤدى اما الى حل وسط تاريخى على الصعيد الاوروبى أو الغربى ، واما أنه ستحل محله عزلة وانهايار لاطاليا فى المستقبل .

٣ - العلاقات بين دول البلقان والاستقرار فى شرق المتوسط لادور شتينباك . ويرى الكاتب ان الاستقرار والامن فى البحر المتوسط يهددهما الصراع العربى الاسرائيلي وازمة قبرص ، وبالتالي يرى ضرورة دعم التعاون الاقليمى بين الدول المعنية بالمنطقة كعامل هام للاستقرار فى شرق البحر المتوسط .

واخيرا اختص الجزء الثالث بالعوامل الداخلية والخارجية التى تقوم بدور ما فى منطقة البحر المتوسط ، وسواء كانت هذه العوامل تساعد على الاستقرار ، أو تشيى التآزم فى المنطقة ، وبصفة خاصة علاقات دول جنوب أوروبا بالجماعة الاقتصادية الاوروبية . واهم الدراسات فى هذا المجال ، كانت الاتية :

١ - « بعض الافكار عن امكانيات التصنيع فى البحر المتوسط » ، وهى لروبيرتو ليبونى . وفيها يستعرض الكاتب الاسس السياسية التى يمكن ان تؤدى الى تعاون بين دول البحر المتوسط على نحو يسفر عنه تقسيم دولى للعمل . فيرى أن الاستقرار السياسى والتكامل الاقتصادى والتعاون فى منطقة الشرق الاوسط ، لن يبقى كل منها مقصورا على المعونات المالية التى توزع فيما بين الدول العربية ، التى تشكل الجزء الاكبر من الاستثمارات فى هذه المنطقة ، بل سيتم فى المستقبل الى المشروعات التى تؤدى الى تكوين رأس المال ، الى تصنيع الدول المعنية ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ الكاتب ان هناك عوامل تحت الدول المنتجة على الاستثمار فى الدول الصناعية ، إذ ترى الاولى من خلال ذلك ، وسيلة لممارسة نوع من الاشراف على التكنولوجيات الحديثة التى تتطلع اليها ، وكذا فتح الاسواق الصناعية لمنتجاتها فى المستقبل على المدى الطويل .

٢ - « سياسة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ازاء دول جنوب القارة » وهى لجان سيوتيسى وتعد وجهة نظر يونانية ازاء التحفظات التى ابدتها الجماعة الاوروبية حيال الطلب الذى تقدمت به اليونان للانضمام اليها . ويقوم الكاتب موقف الجماعة الاوروبية ، فيراه نابعا عما يسميه بالسياسة الشاملة التى وضعتها منذ البدايه . والتى ترفض عضوية الدول التى كانت تحكمها نظم

٣ - « النظم التجارية التفضيلية والتنمية الاقتصادية مع الدول الاخرى ، نلاحظ مثلا ان اتفاقية الاقتصادية » (ج . ن . يانوبولوس) وتعرض هذه الدراسة للاتفاقيات التي عقدتها الجماعة الاقتصادية للمشاركة بين دولة نصف صناعية والجماعة ، تؤدي الى انعكاسات على صعيد المبادلات التجارية وهي تختلف عند الدولة المعنية عما هي بالنسبة للجماعة ، ويطالب الكاتب ايضا من الجماعة ، اعادة النظر في سياستها على نحو يضمن المعونة المناسبة للدول الاقل تصنيعا في القارة الأوروبية . ■

دكتاتورية ، وكان هذا وضع اليونان في ذلك الوقت . ولكن بما ان الامور قد تطورت ، فان الكاتب لا يجد مسرا لتحفظ دول الجماعة ازاء عضوية اليونان ، وهو يطالب باعادة النظر في هذه السياسة الشاملة ، بالاعتراض . بالوضع الجديد الذي اصبحت عليه اليونان ، ثم يميز الكاتب أيضا بين وضع اليونان التي تتفاوض حاليا للدخول في الجماعة الأوروبية ، وبين الدول الأوروبية التي لم تتقدم بعد بطلب العضوية فيها ، ليؤكد في النهاية ما كتبه صحيفة بريطانية ، من أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليست ناديا مغلقا على اعضائه ، بل يجب ان يفتح ابوابه أمام عضويات جديدة .

[٤] مؤتمر القمة الافريقي العربي الأول

القاهرة (٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

أحمد يوسف القرعى

القاعة الرئيسية لمبنى الاتحاد الاشتراكي العربي بالقاهرة بحضور وفود جميع الدول العربية والافريقية ماعدا وفد مالوي الذي اعتذر وافتتحت الجلسة الاولى برئاسة كل من وزير خارجية تونس بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر العربية ووزير خارجية توجو « بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر الافريقية ، وبحضور السكرتير العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام لجامعة الدول العربية والقى كلمة الافتتاح اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري « بوصفه وزير الدولة المضيفة » ثم القى وزير خارجية توجو كلمة المجموعة الافريقية وتلاه وزير خارجية تونس بكلمة المجموعة العربية .

وعاد المؤتمر الوزاري الى الانعقاد في جلسة مغلقة نظر خلالها عدة موضوعات اجرائية منها جدول الاعمال وقد اقره المؤتمر على النحو التالي « ١ » انتخاب هيئة المكتب « ٢ » تنظيم أعمال المؤتمر « ٣ » بحث تقرير لجنة الاربعة والعشرين « العربية الافريقية » بشأن التعاون الافريقي العربي « ٤ » مشروع جدول اعمال مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول « ٥ » ما يستجد من أعمال

وبعد ان تنازلت مصر « باعتبارها الدولة المضيفة عن الرئاسة لرئيس المجموعة العربية ، تقرر ان تكون

شهدت القاهرة انعقاد مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول فيها بين ٩،٧ مارس الماضي بعد مشاورات واتصالات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، استمرت نحو ٣٠ شهرا أي منذ توجيه الدعوة لعقد هذا المؤتمر . من قبل مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط في أكتوبر ١٩٧٤ ولقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماعات المؤتمر الوزاري الافريقي العربي في دورته الثانية فيما بين ٦٣ مارس .

ولاشك ان مجرد انعقاد المؤتمر في مواعده يعد نجاحا اوليا في حد ذاته ، ومما اكده هذا النجاح تخطى المؤتمر للتحديات المتعددة والمتنوعة التي واجهته قبل وخلال انعقاده ، هذا فضلا عن صدور وثائق المؤتمر التي تضمنت أقوى صياغات فكرية وسياسية جسدت ميلاد المجموعة الافريقية العربية أو الافرو عربية اما ردود فعل المؤتمر وانعكاساته على المستوى الدولي فلا يتسع المجال هنا لرصدها وتحليلها ومن الاهمية في هذا التقرير العاجل الاكتفاء بعرض وقائع المؤتمر والتعرف على وثائقه الأساسية .

وقائع الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري

الافريقي العربي ٣٠ - ٦ مارس ١٩٧٧ .

بدأ مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والافريقية في دورته الثانية اعماله بجلاسة علنية مساء ٣ مارس في

الرئاسة بالتناوب بين كل من رئيسي المجموعتين الأفريقيتين والعربية، وانتخاب مقرر مقررا، وبشأن تنظيم أعمال المؤتمر تم الاتفاق على تنظيم جلسات عمل المؤتمر بعقد جلسة صياغية « ١٠-١ ظهر » وأخرى صياغية « ٤-٧ مساء »، وتشكيل لجنة صياغة من أعضاء لجنة ال ٢٤، على أن يقوم ممثل السنغال بعمل مقرر لجنة الصياغة.

واستأنف المؤتمر الوزاري أعماله بعقد اجتماعه الثالث مساء ٤ مارس برئاسة ممثل تونس ونظر البند الخاص بتقرير لجنة ال ٢٤، والتقرير يضم وثيقتين أساسيتين هما مشروع الاعلان السياسي، تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي المشترك، وعلاوة على هاتين الوثيقتين أحالت لجنة ال ٢٤ وثيقة بعنوان « المهمة العاجلة لتطبيق برنامج التعاون العربي الأفريقي » إلى مؤتمر وزراء الخارجية، كانت لجنة الاثنى عشر الأفريقية قد أحاطت لجنة الاثنى عشر العربية علما بها، وتقرر أن يناقش المؤتمر وثائق تقرير لجنة ال ٢٤ كل وثيقة على حدة.

وبدأ المؤتمر الوزاري أولا بمناقشة مشروع الاعلان السياسي واقترحت بعض الوفود تعديلات مكتوبة أحالها المؤتمر إلى لجنة الصياغة للنظر فيها ثم ناقش المؤتمر وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي وأحال المؤتمر الوثيقة مع التعديلات التي رغبست بعض الوفود إدخالها إلى لجنة الصياغة التي قامت بإعادة مناقشتها في جلسة مطولة وأدخلت عليها التعديلات المطلوبة.

وعقد المؤتمر اجتماعه الرابع في الخامس من مارس وفي البداية قدم ممثل الكاميرون الاقتراح المقدم من تانزانيا بشأن بعض التدابير المتعلقة بالتعاون الأفريقي العربي في المجال المالي، وقال أنه لم يكن بوسع المجموعة العربية إقرارها في لوساكا في يناير ١٩٧٧ ذلك أنه لم يكن لديها تفويض بذلك، ورد رئيس المجموعة العربية، قائلا أن مجموعته بحثت الوثيقة وأعدت ورقة تتضمن التدابير اللازمة لتحقيق التعاون الاقتصادي المالي، وقام الأمين العام المساعد للجامعة العربية بتلاوة الورقة التي تضمنت عشر نقاط للتعاون في المجالين المالي والاقتصادي، ثم أعلن رئيس المجموعة العربية أن مجموعته قررت منح ٥ ملايين دولار أمريكي إلى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا.

وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري في ٦ مارس استهل المؤتمر أعماله بتبني ورقة التعاون المالي والاقتصادي التي تقدمت بها المجموعة العربية، وقرر المؤتمر أن يجرى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية ورئيس البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاورات فيما بينهم حول

أساليب تنفيذ هذه الخطة لا سيما فيما يتعلق بالنقاط ٣، ٤، ١٠ من الوثيقة.

كما أقر المؤتمر مشروع الاعلان السياسي كما قدمته لجنة الصياغة فيما عدا تعديلات طفيفة أدخلت عليه أثناء الجلسة لتقوية نصوصه، وجاء أهم تعديل من وفد بنين ويتضمن مزيدا من الإدانة لإسرائيل « كما يدين المؤتمر السلطات الإسرائيلية لتماديها في تغيير الظروف الجغرافية والسكانية في الأراضي العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولي ويطالب بأن تتوقف إسرائيل عن اتخاذ هذه التدابير ».

ثم تلى مقرر لجنة الصياغة « ممثل السنغال » مشروع تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي في صياغته النهائية، وحظي بموافقة المؤتمر، ثم انتقلت المناقشة إلى مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة وقد تضمن ما يلي : ١ - افتتاح الدورة ٢٠ - انتخاب هيئة المكتب ٣ - اقرار مشروع جدول الأعمال ٤ - تنظيم العمل ٥ - النظر في توصيات مؤتمر وزراء الخارجية الأفريقي العربي « أ - اعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي » ب - اعلان التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي ج - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي د - اعلان السياسي ٦ - ما يستجد من أعمال.

وقائع مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول « ٧ - ٩ مارس »

بدأت إجراءات انعقاد المؤتمر بكلمة من الهادي نويرة رئيس وزراء تونس بوصفه رئيس الدورة الحالية للجامعة الدول العربية، واقترح فيها استناد رئاسة المؤتمر إلى الرئيس محمد أنور السادات، ولقى الاقتراح موافقة اجماعية، وتقدم الرئيس السادات وألقى كلمته قبل أن يعطى الكلمة للسيوجار رام غلام رئيس وزراء موريشيوس بوصفه رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية ثم ألقى الهادي نويرة رئيس الدورة الحالية للجامعة الدول العربية كلمته، وأعطيت الكلمة بعد ذلك لوليام أتيكي السكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية، ثم لصفوة رياض الأمين العام للجامعة الدول العربية.

وفي الجلسة الثانية لمؤتمر القمة « مساء ٧ مارس » انتخب المؤتمر رئيس وزراء تونس، ورئيس وزراء موريشيوس نائبين للرئيس، واختير وزير خارجية توجو مقرا للمؤتمر.

وبدأت الجلسة الثالثة صباح ٨ مارس ١٩٧٧ وأقيمت خلالها عدة كلمات من الرئيس الأوغندي، الرئيس السوري، رئيس زامبيا، وزير خارجية الكويت، ملك الأردن، وأحاط الرئيس المجتمعين علما برسالة تلقاها من أمير قطر يعلن فيها المساهمات التالية لصاحب التعاون الأفريقي العربي.

والمالى الأفريقى العربى ٣ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقى العربى ٤ - الاعلان السياسى .
 « راجع نصوص هذه الوثائق ص ٢٣٦ من هذا العدد ،
 والوثيقة الاولى ، اعلان وبرنامج عمل التعاون
 الأفريقى العربى تعرف حاليا باسم اعلان دكاكر وكان
 المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى الاول المنعقد بدكاكر فى
 ابريل ١٩٧٦ قد اقر هذه الوثيقة واصدرها مؤتمر القمة
 بالقاهرة . والوثيقة تتضمن مبادئ التعاون الأفريقى
 العربى ومجالات هذا التعاون السياسية والاقتصادية
 والتجارية والثقافية والاعلامية .

والوثيقة الثانية وهى اعلان التعاون الاقتصادى والمالى
 الأفريقى العربى ، ترسم خطة متكاملة طويلة المدى
 للتعاون فى المجال الاقتصادى والمالى ، وحددت ترتيبات
 هذا التعاون فى عشر نقاط . والوثيقة على حد تعبير
 وزير خارجية الجزائر - لاتتضمن اية ارقام لان مدلول
 الارقام مهما كانت لا تعبر بالقدر الكافى عن المبادئ
 والنوايا الحقيقية ذات المدى الطويل .

والوثيقة الثالثة وهى تنظيم وطريقة العمل لتحقيق
 التعاون الأفريقى العربى ، هى اساسا وثيقة تنظيمية
 اعطت للتعاون الأفريقى العربى شكله التنظيمى وقد
 تضمنت الوثيقة الاجهزة والمؤسسات التى تتيح تطبيق
 التعاون وفضلا عن مؤتمر القمة الذى يعقد كل ثلاث
 سنوات ، والمؤتمر الوزارى « الذى يعقد كل ١٨
 شهرا » نصت الوثيقة على الاجهزة التالية : ١ - اللجنة
 الدائمة ٢ - مجموعات العمل واللجان المتخصصة ٣ -
 لجنة التنسيق ٤ - محكمة او لجنة خاصة للمصالحة
 والتحكيم . وحددت الوثيقة تكوين وصلاحيات وسير
 العمل فى كل من الاجهزة بما يتيح تطبيق كافة بنود
 التعاون الأفريقى العربى ، كما وردت فى اعلان وبرنامج
 عمل التعاون الأفريقى العربى ، والوثيقة الاولى .
 ولضمان تسيير الاجهزة التنفيذية سائلة الاشارة اليها
 فقد تقرر انشاء صندوق خاص لهذا الغرض .

اما الوثيقة الرابعة وهى اعلان السياسى فهى تعرف
 حاليا باسم اعلان القاهرة السياسى . والوثيقة تجسد
 الافكار التى تم التعبير عنها فى اعلان دكاكر وبعض
 المقترحات التى قصد بها تعزيز الجبهة الموحدة بين شعوب
 المجموعتين الأفريقية والعربية فى فضالهما المشترك من
 اجل التحرير والتنمية .

وختاما .. فان المؤتمر لم يكن نهاية مطاف بل بداية
 عمل جديد ارسى وثائق المؤتمر معالمه ومجالاته ومبادئه .
 وتشير الدلائل الى ان هذه الوثائق لن تبقى حبرا على
 ورق .

١ - مضاعفة مساهمة قطر فى المصرف العربى للتنمية
 الاقتصادية لافريقيا الى ٤٠ مليون دولار .

٢ - المساهمة بخمسة ملايين دولار فى بنك التنمية
 الأفريقى ٣ - المساهمة بثلاثة ملايين دولار للجنة التنسيق
 لتحرير افريقيا ٤ - المساهمة بمليونى دولار لدراسة
 الجدوى حول مشاريع التنمية والهيكل الاساسية
 الافريقية ٥ - المساهمة بخمسين مليون دولار لمشاريع
 الإنماء فى إفريقيا عن طريق مصرف قطر الوطنى .

وعقب هذا الاعلان القيت كلمات من قبل رئيس وزراء
 المغرب ، وزير خارجية دولة الامارات ، وزير خارجية
 غانا ، رئيس جمهورية لبنان ، ممثلين .

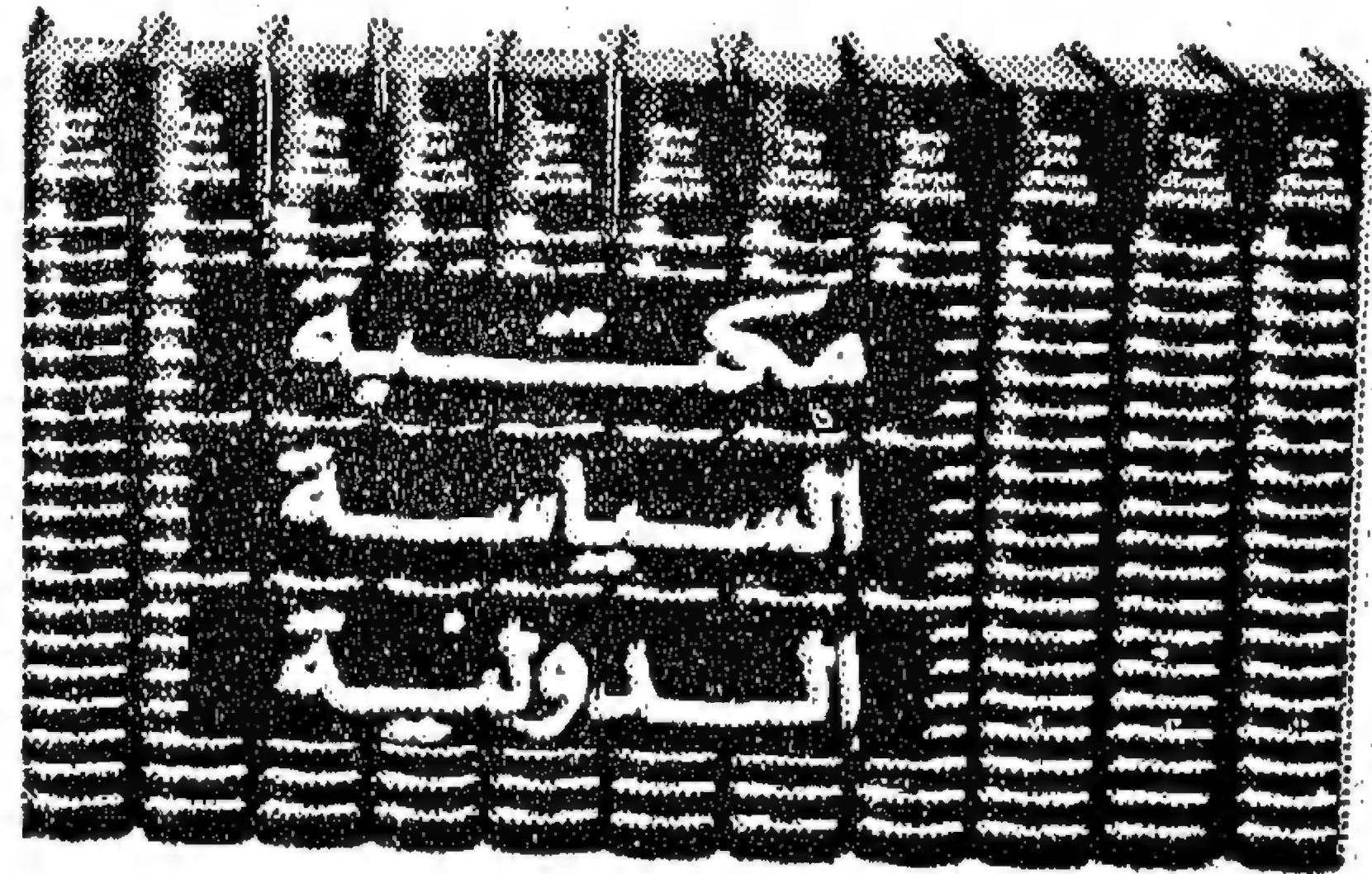
وعقد المؤتمر جلسته الرابعة مساء ٨ مارس وكانت
 جلسة علنية القيت اثناءها كلمات من وزير خارجية
 ليبيا ، وزير خارجية ليبيا ، ممثل اثيوبيا ، ممثل
 موزمبيق ، وزير خارجية مدغشقر ، نائب رئيس جمهورية
 الكومور ، وزير العلاقات الخارجية فى غينيا
 الاستوائية ، نائب رئيس جمهورية كينيا ، وزير خارجية
 افريقيا الوسطى ، رئيس جمهورية فولتا العليا ، ثم ممثل
 حركات التحرير الافريقية .

وبدأت الجلسة الخامسة صباح التاسع من مارس
 مغلقة وفيها تمت الموافقة على جدول الاعمال . ثم قام
 مقرر المؤتمر « وزير خارجية توجو » بتلاوة تقرير المؤتمر
 الوزارى الأفريقى العربى الثانى الى المؤتمر . وبعد ذلك
 قرأ رسالة موجهة من المؤتمر الى رئيس جمهورية بنين
 تضمنا مع شعبا بنين والدانة العدوان الذى تشنه
 الامبريالية على هذا البلد الشقيق .

اما بالنسبة للبند خامسا من جدول الاعمال الذى
 يتضمن توصيات المؤتمر الوزارى باعتماد وثائق المؤتمر
 فقد وافق المؤتمر عليها وقام الملوك ورؤساء الدول
 والحكومات ورؤساء الوفود بتوقيع الاعلان السياسى ،
 وبرنامج عمل التعاون العربى الأفريقى . وتلا هذا القاء
 كلمة من الرئيس الصومالى ، والرئيس السودانى ثم
 رئيس الكاميرون . وبعد ذلك احيط المؤتمر علما بدعوتين
 من جانب السودان وأوغندا لاستضافة مؤتمر القمة
 الأفريقى العربى الثانى . ثم القى الرئيس السادات
 خطابا فى نهاية المؤتمر .

وثائق المؤتمر :

ثمة اربع ثائق اساسية صدرت عن مؤتمر القمة
 الأفريقى العربى الاول هى : ١ - اعلان وبرنامج عمل
 التعاون الأفريقى العربى ٢ - اعلان التعاون الاقتصادى



الجزائر بين الثقافات والثورة

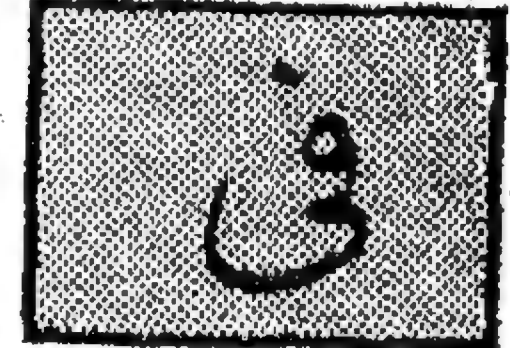
عاش فيه وتفاعل مع ثورته ، فإنه أقل دراية بالواقع العربي عامة ، والواقع في المشرق العربي خاصة . فليس صحيحا أن أول تأميم سياسي ذا مغزى قد تم في الجزائر ، بل أن أول تأميم سياسي هز العالم ، تم عندما امت مصر شركة قناة السويس ١٩٥٦ . إلا أن هذه الملاحظة ثانوية ، لو قورنت بالملاحظة التالية ، ألا وهي أن من بين مذات المؤلفات والدراسات التي تعرض لها المؤلف ، واستند إليها في تحليلاته ، لم نجد مرجعا واحدا ، قد كتب في المشرق العربي ، مع أن هناك عشرات وعشرات من المؤلفات والدراسات ، كتبت بأقلام عربية ، وتعرضت لقضايا المغرب العربي عامة ، وقضايا الجزائر خاصة ، بيد أن المؤلف لم يشر ولو إلى واحدة منها .

انني لا ادعى أن هذه الدراسات ضرورية لفهم قضايا الجزائر ، ولكنها تعطي نظرة شرقية للقضايا الجزائرية ، لا بد من الرجوع إليها لو أريد مقارنة التجربة الجزائرية ، بالتجارب العربية الأخرى كالتجربة المصرية أو السورية .

وينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول . وتقع الفصول الخمسة الأولى في نحو مائتي صفحة ، وتتعرض للأوضاع الداخلية للجزائر ، فيقدم لنا الكاتب تحليلا دقيقا للبيروقراطية الجزائرية ، وآخر لقضايا التعليم في الجزائر ، وثالثا لمشكلات الاشتراكية . ولئن كانت هذه الفصول تنقسم بالعمق والاصالة ودقة التحليل ، فسان تحمس المؤلف للتجربة الجزائرية ، يجعله يبرز كثيرا من إيجابياتها ، ويخفف كثيرا من سلبياتها .

- BRANO ETIENNE
- L'ALGERIE CULTURES ET REVOLUTION
- EDITION DU SEVIL
- PARIS, 1976.

حديث صريح مع الاستاذ الدكتور برونو ايتين ، سألته : « ماهي اتجاهاتك السياسية ؟ اليساري أنت أم شيوعي أم وسطي ؟ »



فضحك قائلا : « لو قرأت الكتاب الذي افته عن « الجزائر بين الثقافات والثورة » ، فأنك ستجد الإجابة عن سؤالك » .

وقد قرأت كتاب برونو ايتين عن الثورة في الجزائر ، فوجدت أنه ليس منحاذا لا إلى اليسار أو إلى اليمين ، بقدر انحيازه للعرب عامة والجزائر خاصة ، إلى درجة أن انحيازه هذا أفقده بعض الموضوعية التي تعد من ركائز الفكر الغربي الأوربي . ولكن كما يقول المؤلف في أكثر من موضع في كتابه ، أنه يريد أن يتخطى بعض ركائز هذا الفكر الأوربي الغربي ، لأنه بهذا التخطي فقط ، يستطيع أن يفهم الواقع الجزائري خاصة ، والواقع العربي عامة .

وإذا كان المؤلف فهم الواقع الجزائري ، لأنه

وقد يرد علينا المؤلف ؟ بأن كتابه خاص بال قضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية ، وأنه لم يعالج السياسة الجزائرية الخارجية الا لابرار تأثيرها وتأثيرها على الثورة الداخلية : ونرد بدورنا بأنه عالج في نحو ٦٠ صفحة ، اى ربع الكتاب تقريبا ، موضوعات تتعلق بصميم السياسة الجزائرية الخارجية ، ولم يتصد للقضايا الخارجية التى سوف تؤثر كل التأثير على الثورة الجزائرية .

ان هذه الملاحظات التى تصدر من أحد أبناء المشرق العربى ، لا تقلل من أصالة الكتاب . وأملنا ان تتاح للاستاذ الدكتور برونو ايتين ، الذى يعتبر من العلماء الشباب فى العلو لسياسية المهتمين بالشئون العربية ، الفرصة لعمل فى عواصم المشرق العربى ، حتى تتوازن نظراته المغربية للامور العربية بنظرة مشرقية ، وفى ظل هذا التوازن المنشود ، يستطيع ان يكتب لنا مزيدا من الدراسات المتعلقة بالعالم العربى ، ويعرف القارئ الاوربي بقضايا العالم العربى وآلامه وآماله .

د . بطرس بطرس غالى

أما الفصل الاخير من الكتاب ، فيختص بالسياسة الخارجية الجزائرية ، وان كان المؤلف يؤكد انه ليس من اهدافه معالجة الديبلوماسية الجزائرية ، بقدر ما يرمى الى ابراز العلاقة الوثيقة بين التجربة الثورية الجزائرية والاستراتيجية الخارجية الجزائرية .

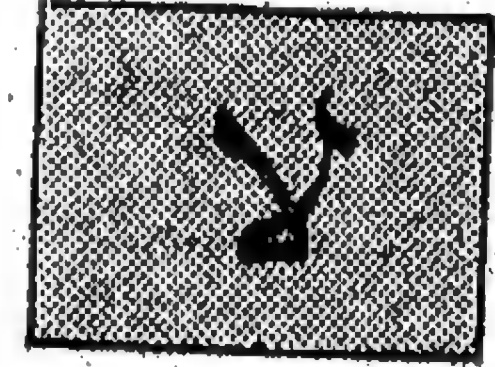
ونرى ان المؤلف قد أهمل فى دراسته ، بعض جوانب السياسة الخارجية الجزائرية ، مركزا تحليلاته على معركة الجزائر من أجل استتباب النظام الاقتصادى الجديد ، ناسيا او متناسيا قضايا خارجية خطيرة تهدد ، فى رأينا ، مصير الثورة الجزائرية ، ومنها المواجهة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣ ، او المواجهة الجديدة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٧٦ بخصوص الصحراء الغربية ، ولم يشر المؤلف الى هاتين القضيتين الا فى بضعة أسطر ، كذلك لم يتكلم عن دور الجزائر فى القضية الفلسطينية ودور الجزائر فى القارة الافريقية ، ومساعدتها لحركات التحرير الافريقية ، على الرغم من العلاقة الوثيقة بين تلك القضايا والثورة الجزائرية .

مناهج دراسة العلاقات الدولية

المصاعب والعراقيل التى ما تزال تعترض طريقها . ويرجع ذلك فى الاساس ، الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية ، فضلا عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها بعضا ، مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل الدافعة اليها أو المسببة لها ، أو تثبيتها ، أو تحييدها ، أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية . ومن ثم ، فان غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الان ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التى تكون فى مجموعها عدة نظريات محدودة ، لم تسمح طبيعتها حتى الان بادماجها فى نطاق نظرية عامة شاملة ، يمكنها أن تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولى والمصادر التى ينتج عنها ، او توفر لنا الادوات والمقاييس التى يمكننا ، عن طريقها ، التدبؤ باتجاهات هذا السلوك بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

— CHARLES BOSSON
— APPROACHES TO THE
STUDY OF INTERNATIONAL
RELATIONS
— VAN GORCUM & COMP. N.V.
ASSEN, 1972.

يخفى ان جهودا اكاديمية مكثفة ، قد بذلت خلال السنوات العشرين الاخيرة ، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية . على أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها المرجوة بعد ، بفعل العديد من



وكتاب الدكتور تشارلس بوسون ، عضو معهد دراسات الصراع الدولي التابع لجامعة جروننجن بهولندا ، هو أحد تلك المحاولات التي ترمى إلى تصميم إطار واقعي ومقبول لنظرية عامة في العلاقات الدولية . وبصورة مبدئية ، فإن قيمة هذا الكتاب لا ترجع إلى أنه ينفرد عن غيره من المراجع التي تبحث في نفس الموضوع بعمق أكبر في المعالجة ، أو بنظرة ابتكارية مستحدثة في التحليل ، ولكن لأنه ينقل إلينا فكرة عن الجهود التي يبذل داخل الأقسام ومراكز البحث المتخصصة في الجامعات الأوروبية ، وحسباً إلى نتيجة مرضية على نفس الطريق .

والكتاب في الأصل ، كان بحثاً تقدم به المؤلف إلى الجمعية الهولندية للعلاقات الدولية ، ثم أدخل عليه بعض المراجع والتغيير خلال الفترة التي أمضاها كأستاذ باحث بجامعة سيدني بأستراليا . وهي تقديمه لهذا البحث ، يقول الدكتور رولينج رئيس معهد دراسات الصراع بجامعة جروننجن أن بوسون يحاول في دراسته هذه أن يحقق نوعاً من الارتباط المنطقي أو التماسك العضوي بين الكثير من الآراء والنظريات المتضاربة ، وهو عندما يمحس هذه النظريات ويحللها من مختلف أبعادها وجوانبها ، فإنه يكشف في نفس الوقت عن بعض الإخطاء الجسيمة التي تردت فيها ، وبالتالي فإنه يضع كل واحدة من هذه النظريات في حجمها الحقيقي ، بعيداً عن الأهمية المفتعلة التي عادة ما ينسبها إليها أنصارها ومجندوها . ويخلص رولينج من ذلك إلى القول بأن هذه الدراسة تمثل إضافة قيمة على طريق وضع أساس متوازن لنظرية عامة للعلاقات الدولية .

يقول المؤلف في بداية الدراسة أن نقطة البدء في تحليله ، تتشكل من اعتبارين رئيسيين : أولهما ينصرف إلى محاولة الكشف عن طبيعة الصعوبات التي تحول دون تصميم نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية . وأما ثانيهما ، فإنه يركز على محاولة إجراء مسح أو حصر للفرق والمفاهيم النظرية غير المتنازع عليها بين أساتذة العلاقات الدولية ، والانطلاق منه إلى البحث في إمكانية التوفيق بينها بحسب ما تقتضيه ضرورات التكامل المنطقي . ومن هنا نكون قد وضعنا أقدامنا ، كما يقول ، على بداية الطريق الصحيح . وتأسيساً على ما سبق ، يذكر أن دائرة التحليل يجب أن تضيق إلى الحد الذي نقدر معه على

استقراء ما يحدث داخلها من تفاعلات وردود أفعال ونماذج سلوك . الخ ، أو بمعنى آخر ، فإنه يقول أن هناك بعض جوانب التعامل الدولي التي يمكن أن تعبرها روتينية . . وهذه يتعين فصلها عن دائرة التحليل ، لأنها تثقل عليه في الوقت الذي لا تعمق فيه من تفهماً للظواهر الحسوية التي تتضمنها هذه العلاقات . وعلى ذلك ، وكما يرى ، فإن التحليل يجب أن يتركز حول عدد من القضايا المحورية التي يمكننا أن نطرح بشأنها مختلف التساؤلات ، ثم من بين الأجابات التي نحصل عليها ، يمكننا أن نحقق شكلاً ما من اشكسال النماذج أو الترابط فيما بينها ، وحينئذ نكون قد وفقنا في ولوج أقصر الطرق وأكثرها مباشرة نحو الهدف النهائي ، وهو وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وعندما يستعرض بوسون بعضاً من تلك المصاعب التي نكتنف الجهود والمحاولات الراهنة ، فإنه ينفذ إلى تصميم المشكلة ، عندما يقرر أن أساتذة العلوم الاجتماعية عموماً ، ومن بينهم أساتذة العلاقات الدولية بالطبع قد اقتربوا خطيئة لا تغتفر ، عندما ساءت طرقاً في استخدام النظرية الرياضية بصورة يغلب عليها الافتعال ، وكذلك اندمغهم إلى معاملة الظواهر الاجتماعية والإنسانية على نسق الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، قبل أن يختبروا مسبقاً مدى إمكانية تلاؤم هذه النظريات الرياضية والطبيعية مع كنه الظواهر الاجتماعية التي يحاولون تفهمها بدرجة أكبر من التعمق والتعمق . ويستطرد ، أن أساتذة العلوم الاجتماعية شغلوا تماماً بالفكرة التي استبدت بهم ، وسيطرت على منطقهم في التحليل والمعالجة ، والتي تتعلق بمحاولة الوقوف على

في الكيفية التي تتعامل بها هذه الظواهر الاجتماعية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه العلوم الرياضية والطبيعية التي هي أكثر ثباتاً واستقراراً وانتظاماً بطبيعتها ، قد هجرت هذا المفهوم الضيق ، وتحولت باهتمامها إلى المواقف غير المنتظمة وغير المستقرة ، تبحث فيها وتحاول أن تقف على حقيقة الأسباب التي تحصل دون استقرارها وانتظامها .

ويضغط بوسون على الحقيقة السابقة - التي نقره عليها تماماً - فيقول أنه بالرغم من العفوية الهائلة في أبحاث النظرية الرياضية الاجتماعية ،

وربما هذا هو ما دعا ريمون أرون ، أحد دعاة هذا المنهج البارزين ، الى القول بأنه يصبح من المتعذر الوصول الى أحكام موثوق بها في العلاقات الدولية ، ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخي اجتماعي ، ويقصد بذلك ان يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع في سياق تسلسلها التاريخي الطبيعي ، ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها في نطاق بعض المفاهيم المحددة ، لأن ذلك وحده هو الذي يخلع على المادة التاريخية مضمونها ومغزاها . وعليه ، فإن مهمة المؤرخ في تصوير أرون ، يجب ألا تنحصر في مجرد سرد الوقائع ، وإنما تكون بالإنفاذ الى عمقها ، للوقوف على الاسباب التي تدفع اليها ، وتحديد الكيفية التي تتم عليها أو تتفاعل بها ، ومن هنا فهو يرى أن المؤرخ يجب أن تتوفر له بعض المعرفة الضرورية بعلم السياسة وعلم النفس والجغرافيا ، وغير ذلك من العلوم ذات الصلة بحركة التاريخ .

وبالرغم من هذا المفهوم المنقح أو المطور الذي يدعوا اليه أرون في معالجة المادة التاريخية ، إلا أن بوسون لا يقتنع بهذا المنهج الذي يقول عنه أنه مهما كان دفاع أصحابه عنه واقتناعهم به ، إلا أنه سيظل بمثابة سرد عام للوقائع والاحداث ، حقيقة أن معرفة الاحداث التاريخية الماضية تعد أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه ، إلا أن هذه المعرفة هي برغم كل شيء ، ليست أكثر من نقطة بداية أو مدخل الى التحليل .

أما المنهج التقليدي الثاني فهو الذي يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية للتحليل . ويعتمد تطبيق هذا المنهج على عدد من المصادر مثل : ١ - الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول وأقطاب الدبلوماسية والحرب ، ممن قاموا بأدوار بارزة في مواقف معينة . فهذه الذكريات قد تكشف عن بعض جوانب سرية لم تكن معروفة في حينها للباحثين ، وبالتالي فإنها تسد بعض الفراغ في عناصر الصورة التي يحاول الباحث أن يصل الى الحقيقة من خلالها . إلا أنه مما يعيب هذا المصدر ، أن تلك الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغات أو تضليل و افتعال مواقف لم تحدث في الواقع . ٢ - المعلومات والحقائق التي تقوم بتجميعها أجهزة العمل الدبلوماسي حول مختلف المواقف الدولية . ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية ، فقد تطورت وسائل الحصول على هذه

والدقة البالغة في طرق اعداد النماذج والمعادلات ، إلا أن هذا لم يدعم من مقدرة هذه النظرية على التنبؤ بمجريات السلوك الانساني الذي ما يزال غير قابل للقياس والتحديد بصورة نهائية وقاطعة . كما يخلص من ذلك الى نتيجة أخرى لا تقل أهمية ، وهي أنه إذا كانت المادة التي يشتملها التحليل ناقصة . فإن فجوة الحقائق والبيانات هذه لا يمكن تجاوزها بأسلوب التحليل الرياضي ، وحتى بافتراض أنه أمكن معالجة مثل هذا الموقف رياضيا ، فإن النتائج التي يتم التوصل اليها ، لا يمكن أن تكون دقيقة ، أو موثوقا فيها . ويضيف وهذا مهم - أن تحليل مواقف العلاقات الدولية ، لا بد أن يشتمل على قدر من الخيال الانساني الذي لا يمكن أن يتجمد وفي حدود صيغ ونماذج ميكانيكية ضيقة .

بعد ذلك يتطرق بوسون الى مناقشة المناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية ، وهو يقسمها الى مناهج تقليدية ، وأخرى حديثة أو معاصرة .

وأول هذه المناهج التقليدية في رأيه ، هو المنهج الذي يركز بشدة على التاريخ الدبلوماسي والعسكري للدول ، وهو أقرب لأن يكون منهجا وضعيا في طبيعته . وأصحاب هذا المنهج يعتقدون في قدرته على التوصل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية ، بادعائهم أن كتابة هذه المادة التاريخية لا تتم اعتباطا ، وإنما تخضع للقواعد والاصول العلمية ، ومن ثم فإن ما يصلون اليه من أحكام واستنتاجات من خلال هذا العرض التاريخي ، يصلح لأن يتخذ أساسا في تقسيم المواقف التاريخية ذات الخصائص المشابهة .

ويعطى المؤلف مثالا بارزا لتطبيقات هذا المنهج بما فعله المفكر والمؤرخ والدبلوماسي الانجليزي أ . ه . هكار ، عندما أرخ للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين المساضيتين ، وأطلق على دراسته « العلاقات الدولية بين حربين عالميتين » .

ومن الانتقادات التي توجه الى هذا المنهج في الكتابة والمعالجة ، هو أنه عادة ما يصبح مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تغيب عن صورة المعالجة ، حقائق على درجة بالغة من الخطورة مما ينال دون شك من سلامة الاستنتاجات والاحكام التي يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

الحقوقي وتجهيزها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها . ويقول بوسون انه قد أصبح في مقدور أي باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية التي يمكن أن تستخدم كأساس للتحليل . ولكن يلاحظ على المعلومات التي تجمعها الأجهزة الدبلوماسية ، انها غالبا ما تغالي في تركيزها على الامور السياسية أو الدبلوماسية ، وانها قد تغفل بعض الاعتبارات الاخرى ذات الطابع غير السياسي والتي قد يكون لها تأثير عميق في موقف من المواقف ٢ - القيام بتحديد بمادج السلوك الدبلوماسي للدول باعتبارها الأطراف الفاعلة في الدولي ، وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذي يقول ان النمط الدبلوماسي الخاص بكل دولة ، انما يعكس في العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية وباوضاعها المتميزة . ومن هنا يستطيع الباحث ان يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة ، والتي تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجري في الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .

ثم يتكلم بوسون عن النهج الجغرافي الذي يعني يبحث تأثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمنساح والحجم السكاني على سلوك الدولة الخارجي ، وما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع ، او الى التعاون والتعايش ان يكون الاداة نجو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمه من ظواهر معقدة ، وعلاقات متداخلة .

ومنه ينتقل الى الكلام عن النهج القانوني فيقول انه وان كان من المهم ان نبحت في الاطار القانوني الذي يحيط بالعلاقات الدولية على اعتبار انه يقرر الضوابط والمعايير القانونية التي تحدد ما يجب ان يكون عليه سلوك الدول في مختلف العلاقات ، والتعهدات التي تدخل اطرافها فيها ، الا ان ما يعيب التقيد بهذا النهج في البحث ، هو ان القانون الدولي يحاول ان يحقق وضعاً مثالياً لا يمت بصلة الى ما يجري على ارض الواقع . ويقول المؤلف ان هناك من المفكرين من يذهبون الى حد انكار وجود المجتمع الدولي ، وهو المجتمع الذي ينظرون اليه على انه ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة ، والتي تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق . وبالإضافة الى ذلك ، فان هناك فريقاً آخر من المفكرين ممن يتساءلون حول ما اذا كان هناك في الواقع ما يمكن أن يسمى بالمجتمع الدولي الذي يعمل في

غير ان هذا الجانب القانوني لايجوز ، كما يقول بوسون ، تجاهله كلية . فالقانون يتولى مثلاً تنظيم شروط دخول الدول الى المجتمع الدولي ، أو بمعنى آخر ، فهو الذي يقوم بتحديد واجباتها الدولية في مقابل الحقوق والمزايا التي تحصل عليها من وراء عضويتها في هذا المجتمع الدولي . ثم ان القانون الدولي هو الذي يعين شروط المسؤولية الدولية ، وهو الذي يحدد الحالات التي يجوز فيها استخدام القوة المسلحة ، وما اذا كان هذا الاستخدام يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعي عن النفس ، أم يندرج تحت بند التصرفات العدوانية التي يحظرها القانون ويعاقب عليها ، وهو أيضا الذي يعين وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، من تحكيم الى توفيق ، الى وساطة ، الى اجراءات التسوية القضائية امام المحاكم والهيئات الدولية المختصة . الخ . وما دام ان لهذه القواعد والاجراءات وجودها في الحياة الدولية ، فانها بالتالي يجب أن تكون موضع اعتبار .

وفيما يتعلق بالنهج الحديثة في دراسة العلاقات الدولية ، يشير بوسون أولا الى الاتجاه الذي يخلص العوامل الاقتصادية بنصيب وافر من الاهتمام ، ويرجع ذلك الى أكثر من سبب ، ومن ذلك على سبيل المثال ، التأثير القوي للعامل الاقتصادي على السلوك الانساني فالموارد الاقتصادية توجد دائما على حسالة من الندرة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللا نهائية أو غير المحدودة . ومن هنا تشكل الدجوة الكثنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والتطلعات الاجتماعية ، قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التي تختلف اتجاهها في البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لآخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعدوان ، في حين ان مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية ، بدلا من

قرارات السياسة الخارجية ، يجب أن تكمن في بؤرة هذه النظرية ، وهي تشكل في اعتقادهم النواة التي يجب أن يتركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث في ردود أفعالها . . الخ ، ومن ثم ، فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التي تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين التبعات الاجرائية التي يتقيد بها عمليات التداول والمشاور والاتصال في المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التي تأتي منها المعلومات التي تدنى عليها القرارات ، وأساليب تجميع هذه المعلومات ، واحتمالات التشويه التي تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمي الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التي كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التي أثبتت عليها كل منها ، والمؤشرات التي استخدمت في الترجيح والمفاضلة ثم أخيراً تحديد موقع السلطة الذي يمتلك قوة اتخاذ القرار . . الخ .

ومن الأمثلة البارزة لذلك الاتجاه كما يقول بوسون ، دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية . وفي رأى المؤلف ، فإن هذا الاتجاه تشوبه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك أن يفرق نفسه في تفاصيل لا حدود لها ، وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت قائمة فعلاً - وهو أمر مستحيل فيه - أمام متخذ القرار لحظة اتخاذه . وهو بهذا النقد يشارك ستانلي هوفمان اتجاهه الذي يقول أنه بدلاً من أن يقوم سنايدر بتبسيط الأمر ، فإنه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثم هناك الاتجاه الآخر المنبثق عن هذا الاتجاه السياسي العام ، والذي يركز على مبدأ الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ، ويأتي في مقدمته الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كويسى رايت استاذ العلاقات الدولية الأمريكي المعروف . ولكن بوسون يرفض هذا الاتجاه الذي يعمل على حصر نظرية العلاقات الدولية في نطاق هذا المفهوم الضيق ، لأن الصراع لا يمثل في رايه الا جانباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وإنما توجد الى جانبها علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق . وعلى ذلك فإن نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد أن تكون أبعث وأشمل في أمثلها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

اتجاهها الى اخضاع الآخرين والسيطرة على مواردهم ، وفي حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادي الدولي ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى نجد ان الدول الغنية نسبياً في المجتمع الدولي ، تتوفر لها القدرة على التأثير في الآخرين بشكل لا يمكن أن يكون متاحاً في ظل ضائقة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها .

وعلى ذلك ، وكما يقول بوسون ، تتضح الصلة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لا نستطيع مثلاً ان نستوعب كل الاسباب الدافعة في اتجاه الصراع والحرب . ما لم نتفهم الخلفية الاقتصادية لهذه الصراعات ، وفي هذا يشير الى النظرية الماركسية التي تخلع على جميع الصراعات الدولية مضموناً اقتصادياً طبقياً ، وهي لا ترى هذه الصراعات ولا تفسرها الا في اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمة اعتبار آخر يلجأ اليه بوسون في سياق عرض للاتجاه الاقتصادي الحديث في دراسة العلاقات الدولية وهو ان هناك من يندعوا هذا المنهج ، من ينظرون الى العلاقات الدولية على انها ليست سوى مجموعات من الأسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والذواضع التي تؤدي الى قيامها وفلسفتها واسلوب عملها . . الخ ، الا ان هذه الأسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضاً ، ويقولون اننا اذا كنا نراى بعينيين تماماً عن نظام السوق العالمية الواحدة ، فإن التعامل الاقتصادي الدولي سيظل محكوماً لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الأسواق المحلية والاقليمية الضيقة . وبالتالي فإنه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومنافسات ومشاكل مدامت لا توجد اجهزة للتخطيط الاقتصادي المركزي على مستوى العالم بأسره .

ومن ذلك ينتقل الى عرض الاتجاه الآخر الذي يركز في التحليل على المضمون السياسي للعلاقات الدولية . وقد تشعب هذا الاتجاه السياسي العام الى عدة اتجاهات فرعية .

فهناك أولاً الاتجاه الذي يرى أن عملية اتخاذ

ومحسوبة ، وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لأن المواقف الصراعية . كما يقول بوسون ، مواقف انفعالية بطبيعتها ، وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل . الخ .

كذلك فإن الاتجاه السوسيولوجي يعنى بببحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولى ، وهو يحظى هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ، ودور هذه الهجرات فى تسهيل أو تعقيد عمليات الاتصال الدولى عبر الجوانب الثقافية والتكنولوجية المختلفة ، والمشكلات التى يخلقها وجود الاقليات العنصرية او الثقافية الخ .

٢ - النظريات الاستراتيجية التى تبحث فى امسالىب ادارة الصراعات والازمات الدولية ، ودور المحالفات الدولية فى صيانة توازن القوى ، والاعتبارات التى تحيط بعملية التساموم الذى يجرى بين اطراف الصراع سواء فى ظروف التهديد باستخدام القوة ، او فى ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكولوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية الخ ، وتقويم التأثيرات الاختلالية الناتجة عن التغير فى معادلات التسليح الاستراتيجى بين القوى الكبرى ، والبحث فى استراتيجيات نزع السلاح أو الردع على التسليح المختلفة ، واثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغيو ذلك من الامور . وفى كلهم فإن هذا الاتجاه يحاول ان يتوصل الى نظرية عامة للصراع تكون المدخل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ - الاتجاه الذى يركز على نظرية الاتصالات الدولية ، وذلك بافتراض ان أى موقف دولى ما هو فى حقيقته الأخيرة ، الا اتصالات تجري بين اطرافه . ومن هنا يصبح من الضرورى تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث : الحقائق المتبادلة فى الموقف والتى تشكل مضامين عملية الاتصال والاجراءات التى تتسلكها ، والمستويات التى تشارك فيها ، والكيفية التى تفسر بها حقائق الموقف ، وردود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة . الخ .

٤ - الاتجاه الذى يركز على اسلوب تقمص الادوار Simulation ، ومنها الذى للتوسيع فى تطبيقه : الاسيچيم المتزايد للعقول الايكترونية الحاسوبية القس يمكن تغذيتها

والى جانب الاتجاهين السابقين ، يوجد أولئك الذين يستهويهم فكرة توازن القوى كمحور ارتكاز لنظرية العلاقات الدولية . ويرفض المؤلف من حيث المفهوم ، مبررا ذلك بان التوازن عملية ديناميكية متغيرة وغير محددة ، فضلا عن انه من غير المقبول الادعاء بان كل الدول تعمل فى اتجاه التوازن ، لان هناك دولا متعدية ، تستخدم قوتها فى عدم الامر القائم أكثر مما تستغلها فى الامضاء عليه . وهى فى ذلك تدور فى دوائر بالترجمة فى ارضاء تطلعاتها أو تنمية مصالحها . الخ .

ويضيف بوسون ان التوازن هو بطبيعته عملية تحيكية بحتة ، ومن هنا فإنه ليس أكثر من أداة بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولى ، وبذلك فإنه لا يمثل نظاما دوليا مستقرا ومحدد المعالم والأركان ، وبهذا يجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وعلى أنماط التفاعل التى تجرى فى نطاقه . وعلى ذلك ومادام أنه مجرد أداة ، فما هذه الصفة لا تؤهلها بالمرّة لان تكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

ولعل ذلك - كما يقول - هو ما دفع بآخرين من أمثال هورتون ، كابلان ، الى التركيز على تحليل العلاقات الدولية من خلال مفهوم النظم الدولية الرئيسية ، والنظم الفرعية المنبثقة عنها ، وينتقد بوسون هذا الاتجاه ويذهب بالغموض وبالتجريد النظرى المبالغ فيه ، ويقول ان ثمة تحفظات كثيرة تحيى بينه وبين الاعتقاد فى صلاحية هذا المدخل كأساس لنظرية عامة فى العلاقات الدولية .

ثم يتعرض بعد ذلك لبعض الاتجاهات الحديثة الأخرى مثل :

١ - الاتجاه السوسيولوجى فى عيالاته بالتوترات والصراعات الدولية وهو يركز على الاستكشاف والتصوير للنمطية التى تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا ، والنمطية التى تودى الى مركبات من الكراهية ، أو انطباعات عداوية ، أو فجوات من عدم الثقة التى تضاعف من التوتر الذى قد يتفاقم الى نقطة الصراع المسلح . وهذا الاتجاه يتناقض فى رأى بوسون مع الاتجاه الذى يدعو الى التوسيع فى تطبيق نظرية الجاذبيات Jam Theory فى تحليل المواقف الصراعية ، وهذه النظرية تقوم على افتراض أن الدول ، الاطراف فى أى صراع ، يتحركون فى مواجهة بعضهم بعضا ، تحركات عاقلة

بمعنى هذا لم نشعر في ختام التحليل أننا اقتربنا من الهدف الذي أعيا أمثاله العلاقات الدولية حتى الآن .

ولكن على الرغم من تلك الصدمة - وهي لم تكن بعيدة عن توقعنا بحال - فإن هذا الكتاب بما احتواه من ملاحظات ذكية وآراء قيمة ، يعد إضافة أوروبية إلى ذلك الرصيد الضخم من البحوث والدراسات التي توفرت حتى الآن حول هذا الموضوع الصعب والمعقد .

د . اسماعيل صبرى مقلد

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف من أطراف الأزمة أو الصراع ، والحصول من ذلك على تصور متحدد بشأن ما يحتمل أن يكون عليه سلوكه أو رد فعله ، ويقول دعاه هذا الاتجاه أن النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقربها من الواقع .

كانت هذه بإيجاز أهم الأفكار التي تضمنها كتاب د . تشارلس بوسو ، ولم يحاول المؤلف أن يطرح في نهاية بحثه بديلا لكل هذه المناسج والاتجاهات والنظريات التي وجه إليها سهام نقده . ومن ثم ، فقد انتهى بنا من حيث بدأ ،

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في غرب أفريقيا

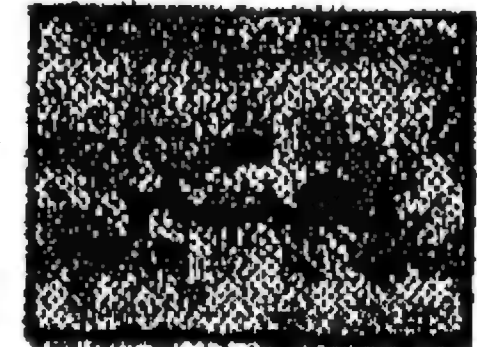
وبعض القضايا الهامة ، ويوضح كيف يسير كل من النمو السكاني والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا المدارية ، خلال القرن الحالي ، بسرعة متزايدة . وكل من هاتين الظاهرتين ، تؤثر في الأخرى وتتفاعل معها ، على نحو ما أبرزته الدراسات المتعددة في هذا الكتاب .

ويسير النمو السكاني في غرب أفريقيا - مثلاً - يسير في سائر أجزاء القارة - بمعدل ٢٠ في المائة . وهذا يعني - إذا لم يتم ضبط النسل - أن خلف كل جيل ضعف حجمه . وهذا المعدل أعلى من معدل النمو السكاني في معظم بلدان آسيا ، التي أولت القضية اهتماماً كبيراً ، ونظمت سفي معظمها - برامج ضخمة لضبط النمو السكاني . والقضية أكثر إلحاحاً بالنسبة لأفريقيا ، بالقياس إلى الصعوبات التي تعترض سبيل كثير من أقطارها ، لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، والإسراع بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

تضاف إلى ذلك ، الظروف البيئية والديمقراطية التي جعلت غرب أفريقيا ، منذ بداية القرن الحالي ، على رأس المناطق غير الصحية في العالم ، كما جعلت معدلات الوفيات أعلى نسبة من مثيلاتها في العالم . فهذا المعدل يبلغ عشرين في الألف بالنسبة للمنطقة ككل ، ويشير لتساؤل السكان عما إذا كان من الضروري تشجيع سياسة ضبط النسل ، وتخفيض معدلات المواليد .

J. CALDWELL
POPULATION GROWTH & SOCIO-
ECONOMIC CHANGE IN WEST AF-
RICA
LONDON, 1975.

هذا الكتاب أحدث وأهم مرجع في موضوعه ، بالنسبة لعلماء الديموجرافيا وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد، ولكل المهتمين



بالتفاعل بين النمو السكاني والتغيير الاجتماعي على السواء . ويتبع الكتاب في ٧٦٣ صفحة من القطع الكبير ، ويشتمل على ستة أقسام ، تضم سبعة وثلاثين فصلاً ، حوت أحدث الدراسات الميدانية التي قام بها أربعة وأربعون خبيراً بشئون السكان في غرب أفريقيا .

ولمضلا عن تغطية هذه الدراسة لمنطقة غرب أفريقيا كلها ، فإنها تجمع بين الباحثين الأفريقيين والباحثين الأجانب ، مما يكفل تفسيراً متوازناً لكافة العوامل التي يتناولها البحث .

قضايا التغيير الاجتماعي :

يتناول القسم الأول ، العمليات الاقتصادية ،

٤٤٠
أما السؤال الأساسي بالنسبة لمستقبل القضية ،
فيتعلق بأنسب الوسائل لتحقيق تفاعل النمو
الاقتصادي ، وانخفاض معدل المواليد ، بحيث يبلغ
كل منهما حده الأقصى أو يقاربه ، ~~في وقت واحد~~
وأنسبة المواليد في المدن أقل منها في الريف ،
كما ثبتت من الدراسات التي أجريت في غانا
وساحل العاج وفولتا العليا والنيجر والنيباد
وداهومي وسيراليون . وسكنى المدن تؤثر على
أنماط السلوك التي تحدد نسبة المواليد ، بسبب
الفارق في مستوى التحضر وفي الخدمات الصحية
والاجتماعية بين الريف والحضر ، وكذلك تأخير
سن زواج الإناث في المدن .

والقضية الأساسية في التغيير الاجتماعي في
غربي أفريقيا ، تتعلق بحجم هذا التغيير ،
وبالتغيير الاقتصادي الذي يعتبر أهم مسبباته ،
ومدى قدرة هذا التغيير في إحداث أى تغيير في
معدل المواليد . على أن التغيير الحديث في غربي
أفريقيا ، كان أعظم مما توجى به مؤشرات عديدة ،
مثل نمو مستوى الدخل الفردي ، وناقش جميع
فصول الكتاب ، تحول أساليب الحياة التقليدية ،
وأثر انتشار المنتجات الصناعية وأفكار التصنيع
والهجرة الداخلية إلى المدن . ومن العوامل الهامة
الأهمية في هذا المضمار ، مدى التغيير في
مستويات التعليم والتحضر . وقد أبرزت فصول
الكتاب ، أن معظم بلدان غربي أفريقيا ، سجلت
نموا واضحا في نسبة الأطفال الذين يتلقون التعليم
الأساسي ، كما أن الفجوة بين تعليم البنين
والبنات ، في بعض هذه البلدان ، أخذت في
التناقص . كذلك تزايد الاهتمام بنشر التعليم فيها
بعد المرحلة الابتدائية ، وإن كانت الأعباء المالية
للتعليم أصبحت مرهقة لكل من الحكومات والأهليين
على السواء .

إن أفريقيا الإدارية لا تزال أقل أجزاء العالم
توطنا (أي أخذت بأساليب الحياة في المدينة) ،
ولكنها إذا ما قيست باتجاه النمو السكاني في
المدن ، فإنها تعتبر أسرع مناطق العالم في هذا
المضمار . ومع التزايد الضخم في عدد السكان ،
يتلشى كثير من مظاهر الحياة التقليدية المرتبطة
بالحياة في الريف ، وإن كنا نجد أن أنماط السلوك
الحديثة والأنماط التقليدية ، يمكن أن تعيش جنبا
إلى جنب إلى درجة مذهلة . ومثل هذه المستويات
من التحضر ، لها آثارها الديموجرافية الهامة .
فكل الدلائل تشير إلى أن الإقامة في المدن ،

وارتفاع مستوى التعليم ، والعمل غير الزراعى ،
تؤدي إلى خفض معدل المواليد .
وتوضح هذه الدراسة ، أن الكثافة السكانية
اصطلاح نسبي ، ويمكن قياسها بالمقارنة مع
الثروات المتاحة . والبلدان الساحلية أكثر كثافة
سكانية من تلك التي تكثر بها مناطق الشاغبات في
الداخل . وعموما ، فإن كثافة السكان في غربي
أفريقيا خارج المناطق الجافة ، أقرب إلى مثيلاتها
في معظم أنحاء العالم . وهناك ٢٥ - ٤٠ مليون
نسمة في غربي أفريقيا ، كلهم يعيشون في مناطق
متأثرة جدا بالضغط السكاني . وقد تكون النيجر
مثالا واضحا على ذلك .

كما تشير الدراسة ، إلى أن الأطفال في المناطق
الزراعية التقليدية ، ينضمون إلى القوى البشرية
العاملة في سن ما بين ٤ و ٦ سنوات . فهم يشكلون
إلى حد ما ، قوة اقتصادية واجتماعية ، لقيامهم
بأنجاز بعض الأعمال ، كالعناية بالحيوانات وحمل
الرسائل ونقل المياه والأضاعة . وفي حالة
الفتيات ، العمل كمربيات أطفال ، وهى المهام التي
يجدها البالغون غير ملائمة ، أو دون مقامهم .
هذا فضلا عن تقدير الأهليين لدور الأبناء في توفير
الأمان لهم في الشيخوخة والمرض . كما لا تزال
الهيئة التي توفرها الأسرة الكبيرة الحجم ، بين
البواعت القوية على تشجيع النسل . أما في
المدن ، فإن تكاليف التعليم ، وتزايد التطلعات ،
يحدان نسبيا ، من الرغبة في زيادة النسل .

ومن القضايا الرئيسية ، موقف الحكومات من
تبني برامج تنظيم الأسرة . وتشير الدراسة إلى أن
السياسة السكانية وبرامج تنظيم الأسرة ، كانت
أبطأ في تطورها في غربي أفريقيا منها في آسيا .
وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات في
غربي أفريقيا من جهة ، وإلى انخفاض كثافات
الاستيطان بها من جهة أخرى . ومع ذلك فإن الستينات
وأوائل السبعينات من هذا القرن ، شهدت تطورات
هامة لدى بلدان غربي أفريقيا في هذا المضمار .
ومن هذه التطورات الهامة ، تبني غانا لسياستها
السكانية ، وبداية استقرار أجهزة تنظيم الأسرة
بها ، وكذلك إعلان نيجيريا اتجاهها إلى إقامة
برنامج تنظيم الأسرة بها . كما شهدت نفس
الفترة ، التفكير الجدى في كيفية مواجهة الآثار
الترتية على النمو السكاني السريع في داهومي
وجامبيا . هذا بينما كان النمو السكاني السريع
لا يزال يلقي التشجيع في الكاميرون وجابون ، كما
كان أمرا مرغوبا فيه في ساحل العاج . وهذا

تتأخر - بالاعتماد على اتجاه التطور - سوف لا يدوم طويلا .

وكما أوضح عدد من الباحثين في عدة فصول من الكتاب ، فإن تأثير المعدلات المرتفعة لنمو السكان في إعاقة الأهداف الاقتصادية ، وفي مشاكل التمدن والتعليم ، كانت باعثا على اهتمام الحكومات بالموضوع . وفقر أفريقيا ، يجعل من تدخل الحكومة لتوفير الخدمات الصحية وحملات التطعيم الجماعي ، الوسيلة الوحيدة لخفض معدلات الوفيات . ومن المستبعد إمكان خفض معدل المواليد في أي مكان من القارة في المستقبل ، دون تدخل مباشر . وكما يوضح الفصل الثالث من الكتاب ، فإنه ليس بين بلدان غربي أفريقيا ، ما يحتمل أن يصل خلال العقد القادم ، إلى نفس الدرجة من ضبط النسل التي تم التوصل إليها في أجزاء من شرقي آسيا . ولكن بناءً على ذلك الأساس خلال السبعينات ، يبشر بنجاح برامج ضبط النسل خلال الثمانينات . وتزايد عدد الأسر التي تقبل بضبط النسل ، يعني تقدما نحو نوع من المجتمع المستقر عن صنع قرار التقدم الاقتصادي . ولابد لبلوغ الهدف ، من تحقيق خفض معدل كل من المواليد والوفيات . ومما ييسر ذلك للإهالي في غربي أفريقيا ، أن تتأخذ مستوصفات تنظيم الأسرة على عاتقها أيضا ، الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة .

إن مسؤولية نجاح برامج تنظيم الأسرة ، تعتمد على تقبل كل من الحكومات والإهالي لها . وكما تبين من الفصل الثامن ، فإن اتجاه الحكومات لاتخاذ سياسة سكانية موجهة لخفض معدل المواليد ، يبدو الآن أعظم مما كان عليه الاتجاه منذ عامين أو ثلاثة . ومن المرجح أن تعم هذه السياسة في غربي أفريقيا في السبعينات ، بنفس الطريقة تقريبا التي انتشرت بها في آسيا في الستينات .

ومن القضايا الديموجرافية الرئيسية الأخرى في غربي أفريقيا التي تلي في الأهمية قضية السكان ، قضية التمدن . وفي هذا المضمار ، تدل الإحصاءات التي أوردها الكتاب ، على تزايد الهجرة الجماعية من الريف إلى الحضر ، والطريق إلى التقدم الاقتصادي نحو العصر ، وزيادة الدخل الفردي ، لا شك يمتد عبر التمدن والتنمية والتعليم العام . ويزيد من اهتمام حكومات غربي أفريقيا بالنمو السكاني السريع للمدن ، أن أنظار المسؤولين تقع على رؤس المدينت

التي منها تقع على رؤس الريف . ورغم أن الأخير أشد من الأول بشكل رهيب ، والهجرة إلى المدينة مطمح للمتعلمين ، ابتداء من المرحلة الابتدائية . أنهم يعتقدون أنهم معدون للعمل بالمدينة ، فاما أن يهاجروا إليها فيقيموا بها ، واما أن يشكروا مجموعة من العاطلين في المناطق الزراعية . ومن هنا تبرز ضرورة تزايد اهتمام حكومات غربي أفريقيا بقطاع الريف ، وبالحفاظ القومية لحمايته وتنميته ، سواء بالصحة الحضرة ، أم على المدى البعيد .

ويوضح الفصل السابع ، أن استجابة السكان للتمدن ، تعتبر جزءا من الاستجابة للتغيير الاجتماعي ، وعنصرا أساسيا للتحول البنائي الهام ، الذي يحدث الآن في مجتمع غربي أفريقيا . والنتيجة النهائية لهذه الاستجابة ، هي إعادة توزيع السكان بطريقة ما ، لتجعل من التغيير تنظيمي للعمل الاجتماعي ، لأحداث مزيد من التغيير الاجتماعي ، والتحول من الثقافات الريفية إلى الأساليب الحديثة في الحياة ، وأنماط السلوك الجديدة ، وكذلك العادات والمواقف الجديدة . والهجرة إلى المدينة يخضع أذن لتحول في الشخصية ، ولتغيير جوهري في قيمته وتطلعاته ، وهو يصبح بمعنى ما [متحضرا] . ولهذا فإن التحول من ثقافة ريفية إلى ثقافة حديثة ، يعني أن يوجه إليها القادة في دول غربي أفريقيا عناية أعظم ، كما يتعين أن يهتموا اهتماما بالغا بالدور الذي ينبغي أن تلعبه المدن في قضية التحضر . وفي هذا المضمار ، يمكن أن يفيد هؤلاء القادة من تجربة وخبرة الأمم الأكثر تمورا .

وللأسباب المتقدمة ، يعرب (جون كالدول) في الفصل الثامن ، عن اعتقاده بأن برامج تنظيم الأسرة ، سوف تحقق - خلال الثمانينات - نجاحا واضحا في البلدان الساحلية وفي المدن . وإذا كانت برامج تنظيم الأسرة ، تظهر وتطور وتبدأ في ضبط معدلات النمو المرتفع للسكان في السبعينات ، فإن الأمر يعتمد كثيرا على ما يحدث بالفعل في عشرة بلدان . فهناك أولا البلدان الثلاثة المزدحمة بالسكان : نيجيريا وزائير وغانا ، التي لم تحرك السياسات فيها بالفعل اتجاه تبني البرنامج ، ثم هناك ثانيا بقية البلدان الناطقة بالإنجليزية : سيراليون وجامبيا وليبيريا ، التي تأثرت جميعا بالنشطة تنظيم الأسرة في البلدان الأخرى الناطقة بالإنجليزية في أفريقيا ومما وراءها . وثالثا هناك السنغال وساحل العاج .

الأول مهتم بالتوسع البطيء في قرص السهل ، وبخاصة في العاصمة الضخمة داكار ، والثاني مهتم بتمهيد الاقتصادى السريع ، وخفض معدل وفيات الأطفال ، ورأبما هناك دأهمى وتوجو ومعدل الوفيات فيهما هابط نسبيا ، ويواجهان مشاكل عمل ضخمة في مناطقيهما الجنوبية الأكثر تطورا .

ان نجاح برامج تنظيم الأسرة - كما يتبين من الفصل السادس - سوف يحدد كثيرا من أخطار تزايد السكان على اقتصاد غربى أفريقيا خلال السنوات القادمة ، ومن أخطار استنزاف خصوبة التربة بسبب هذا التزايد ، وهى الأخطار التى تهدد مجموعة كبيرة من بلدان غربى أفريقيا .

نيجيريا :

والتقسيم الثانى من الكتاب ، مخصص للبحوث التى أجريت في نيجيريا [٨٠ مليون نسمة] . ومن أهم نتائجها فى مجال معدلات المواليد ، بروز الارتباط القوي بين قوى التمدن والتحضر ومعدلات المواليد في نيجيريا ، كما أن المنزلة الاجتماعية المكتسبة تسهم في خلق المواقف والعادات المؤدية الى معدل نسل منخفض ، وبمعارضة تنظيم الأسرة ، حيث تعرف تكنولوجياتها الحديثة ، ليستك فيسابقو مرتبطة كثيرا بالمعتقدات التقليدية فى أسرة كبيرة ، فهناك أيضا الخوف من فقد الطفل ، أو - بمعنى آخر - معدل وفيات الأطفال ، وكذلك عدم القبول بالوسائل الحديثة لمنع الحمل ، [ولكن الذين أجرى عليهم البحث ، سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية ، أعربوا عن هم بالغ بسبب نفقات التربية والتعليم بسانسبية لأسرة كبيرة] .

وتشير البيانات والاحصاءات والمعدلات الحالية للنمو السكانى ، الى أن عدد سكان نيجيريا سوف يتضاعف في نهاية القرن الحالى ، حتى مع معدل زيادة ٢ في المائة في العام ، فإن زاد الى ٥٠ في المائة فسوف يتضاعف عدد السكان قبل نهاية القرن بخميس سنوات . ولكن مع معدل ٣ في المائة - وهو المعدل الفعلى في نيجيريا حاليا - فإن السكان سوف يتضاعف عددهم قبل نحو خمسة عشر عاما من ختام هذا القرن ، أى ما بين عامى ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وفى الواقع فإنه في نهاية العام الأول من القرن القادم ، سوف تكون نسبة الثلاثة في المائة في النمو السكانى ، وقد حدثت لجموع سكان يمثل ثلاثة أمثال عدد السكان عام ١٩٦٣ .

كما يتضح من دراسة ضمن هذا القسم عن نمو لاجوس ومستقبله ، أطراد الهجرة الى العاصمة النيجيرية منذ بضع عشرات السنين . كما أن جاذبية لاجوس كميناء رئيسى ومركز رئيسى للتجارة والصناعة والتعليم ، تكفى لجذب المزيد من الأقوام القادمين من اقاصى القطر ، حيث تهبط لهم الضواحي الجديدة للمدينة ، مواطن الإقامة الرئيسية بالعاصمة .

والتقسيم الثالث عن غانا حوالى ١٠ ملايين نسبه ، ومن أهم فصوله ، فصل عن الهجرة والتغيير الاجتماعى الديموجرافى . ومن أبرز الخصائص الديموجرافية التى كشف عنها البحث ارتفاع متوسط العمر لدى المهاجرين (الوافدين) عنه لدى بقية السكان وأغلبية المهاجرين يعملون بالأجر في المزارع وفى المناجم ، بينما السكان المسلمون - عادة - ذوو مهنة حرة وأصحاب مهل . كذلك كشف البحث عن حركة اجتماعية كبيرة بين المهاجرين المولودين محليا ، كما تبين أنهم أكثر نسبيا فى الأعمال العليا ، وأقل نسبيا فى الأعمال غير الماهرة ، من أولئك المولودين بالخارج ، كما أنهم أحسن تعليما .

وهذا من الهجرة الوافدة من الخارج ، كما يضم القسم فصلا عن الهجرة الداخلية وتأثيرها على التغيير الاجتماعى - الديموجرافى . ويتبين من هذه الدراسة ، أن عملية الهجرة الداخلية ، قد تسبب تأثيرا عميقا وراسخا فى المنطقة موضع الدراسة ، وأن كان التأثير قد وجد بدرجات متفاوتة فى كل من المدن ، والمناطق الريفية ، وفى المنطقة الشرقية ، وفى العاصمة أكرا .

ونظرا لأن المهاجرين الداخلين ليسوا ممثلين لجموع السكان ، فإن خصائصهم تميل عادة الى أن تكون مختلفة عن غير المهاجرين . من ذلك أنهم أكثر نسبيا فى الأعمال العليا ، وأوفر حظا فى فرص العمل ، كما أنهم أرفع فى مستوى تعليمهم - عادة - عن غير المهاجرين . ومن الناحية الديموجرافية ، رفعت الهجرة الداخلية من نسبة السكان ذوي الفاعلية الاقتصادية فى المسدين . والسكان المهاجرون لديهم أطفال أقل نسبيا ، وشباب أكثر نسبيا مما لدى غير المهاجرين . ويعزى بعض السبب ، الى أن المهاجرين يتكون أطفالهم الصغار وأسرهم وراهم فى مدنهم وقراهم الأصلية .

السياسي ، او بتكوين معاهدات تجارية وأسواق مشتركة .

وثمة قيود واضحة للتمدد في جامبيا : ذلك ان سكان القطر كله ، اقل من سكان أكرا ، وهم يوازنون جزءا فقط في مدينة حقيقية مثل لاجوس . وهذه القيود قد تفرض صعوبات اقتصادية بالنسبة لنمو الصناعات ، كما أنها قد تعوق مظاهر التمدن الأخرى ، مثل انشاء جامعة محلية .

أما القسم السادس والآخر ، فيتناول بالبحث البلدان الناطقة باللغة الفرنسية . ومن بين نتائج البحث التي وردت بالفصل الخاص بالكاميرون [حوالي ٦ ملايين نسمة] ان معدل الوفيات في الكاميرون خلال الستينات من هذا القرن ، قد بلغ ٢٤ في الألف ، وهو معدل مماثل على وجه التقريب ، المعدل الذي سجل في بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر ، وفي البرازيل في بداية القرن العشرين . هذا مع وجود فارق واضح بين المناطق الريفية والحضرية ، بسبب تفاوت الخدمات الطبية التي هي أوفر في المدن منها في الريف ، وأكثر تقبلا لدى سكان الحضر منها لدى سكان الريف .

ومتوسط عمر الفرد في الكاميرون نحو ٣٧ عاما في المناطق الريفية ، مقابل ٥٠ عاما في المناطق الحضرية . ومن المؤكد ان التيسيرات والخدمات الطبية والاجتماعية تقف وراء هذا الفارق .

ويلقى الفصل الوارد عن تشاد [حوالي ٤ ملايين نسمة] الضوء على ظاهرة في هذا البلد ذات دلالة كبيرة بالنسبة لأفريقيا ، ألا وهي ظاهرة الفسارق الاقليمي بين التطور الاجتماعي الاقتصادي والنمو السكاني . ولقد واكب النمو الاقتصادي التشادي ، القدرة على ادخال التكنولوجيا لاستثمار مختلف البيئات ، وامكن حصر اتجاهاين في السكان : الاول اتجاها سكاني قومي النطاق ، أي انه شامل لأرجاء الدولة كلها ، بطيء ، وذو نمو طبيعي ، والاتجاه الثاني ، وهو معدل نمو اقليمي متغير ، يعتمد على الهجرة الى الداخل وإلى الخارج .

والهجرة الداخلية في الوقت الحالي ، هي

وهناك سببان وراء حركة السكان من المناطق الريفية الى المدن : الرغبة في الحصول على عمل في القطاع الاقتصادي الحديث ، والرغبة في الحصول على تعليم اعلى . ولقد نجحت المدن تماما في توفير التعليم لمن يرغبون فيه ، ولكنها لم تنجح حتى الان في ارضاء كل أولئك الذين يأتون من أجل العمل وحده .

ويتضمن القسم الرابع ، دراسات عن سيراليون وهي مثل معظم الدول النامية ، تعاني من عدم كفاية الدخل الفردي ، كما ان القوى العاملة بها ، تعاني من انخفاض مستوى التعليم والتدريب . ولما كانت معظم الاسر تعيش عند او قريبا من مستوى الحياة الضرورية ، فانها تميل الى استخدام دخلها او انتاجها في استهلاكها الخاص . وبناء على ذلك ، فان مستوى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي ، منخفض الى حد بعيد ، ومن المرجح ان يظل على هذا المنوال ، اذا اجبر النمو الاقتصادي على الدخول في سياق مع النمو السكاني السريع . فهذا النمو المتزايد ، سوف يؤدي على اقل تقدير الى اطالة امد عملية التحضر .

كما تتضمن هذه الدراسة عن سيراليون ، مبيلا عن بعض المواقف المؤثرة بشأن تحديد حجم الاسرة ، واستخدام وسائل منع الحمل بين جماعة المهنيين في سيراليون ، ومن تحليل نتائج البحث ، يتبين ان الابعاء الاقتصادية المتكاثرة مع التزامات القرابة التقليدية ، تمثل باعنا قويا لدى المهنيين لتقييد عدد الاطفال الذين ينجبونهم .

ويتناول القسم الخامس ، بعض البلدان الأخرى الناطقة بالانجليزية ، وفي الفصل الوارد عن جامبيا (حوالي ٤٠٠.٠٠٠ نسمة) يتضح ذلك التناقض الظاهري في الموقف السكاني للبلاد ، اذ بينما يلوح ان المعدل العالي لنمو السكان والكثافة السكانية المتزايدة ، يعوقان محاولات رفع مستوى المعيشة ، فان الحجم الصغير لمجموع السكان في الوقت نفسه ، ينتج الى احباط النمو الاقتصادي . وهذه المشكلة الأخيرة مترتبة من ناحية أخرى ، على مساحة القطر البالغة الصغر [٤٠٠٠ ميل مربع] ويمكن حل المشكلة ، في الاتحاد مع وحدات اكبر ، سواء بالاندماج

وقد تم التوصل الى هذه النتائج ، بفضل تزايد الحصة المخصصة من الميزانية للتعليم القومي ، وقد بلغت هذه الحصة نحو ٢٥ في المائة من الموارد الكلية عام ١٩٧٠ . واذا أضفنا ما يقسم من الابداء من نفقات ، وكذلك أنفاق السلطات المحلية ، الى جانب ثمن المساعدات التكنولوجية الاجنبية ، لوجدنا ان ذلك البلد يخصص للتعليم أكثر من خمسة في المائة من اجمالي إنتاجه القومي ، هذا عن السكان وانتشار التعليم . ولعل من أهم النتائج العامة لهذه الدراسة عن زائير ، ما أشار اليه الباحث ، من ان استخدام المعلومات الديموجرافية ، لم يكن معروفا الا بصورة نادرة خلال السنوات الاولى للاستقلال السياسي . وقد تطورت عملية جمع البيانات السكانية الاساسية بشكل بطيء جدا . وقد ساء الاحصاء الرسمي للسكان عام ١٩٧٠ هذه المثيرة .

وتتركز اهتمامات السلطات حاليا على زيادة الدخل الفردي ، وخلق مجالات عمل جديدة . ويعزز من التفاؤل السائد لدى الدوائر الحكومية تجاه المستقبل ، ذلك التحسن العام المحالة الاقتصادية . فقد تميزت الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بالانتقال من الركود الى الازدهار ، ومعدل نمو اجمالي الدخل القومي ، طبقا لما تم التخطيط له خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، هو ٦ في المائة .

ومع ذلك ، فان النمو الاقتصادي ، يتعين ان يعود بالنفع أولا على أولئك الذين يحيون بالفعل طبقا لخط : التقدم الاجتماعي التي أقرها الرئيس موبوتو : [لقد كان من الضروري لاصلاح الاضرار المترتبة ، ان تضعوا انفسكم في خدمة الاقتصاد ، فخلال العقد الذي بدأ ، سيكون الاقتصاد هو الفرد في خدمة الانسان] .

ويتضمن هذا القسم أيضا ، فصلا عن داهومي [حوالي ٣ ملايين نسمة] ويتضمن الاشارة في معرض الحديث عن السياسة السكانية - الى ان مشروع السنوات الخمس الاخيرة ، قد أولى بعض الاهتمام بمشاكل السكان في البلاد ، كما تبين ان [النمو السكاني السريع - يبطل قدرا كبيرا من الاستثمارات . والتساثير الوحيد لذلك هو خفض مستويات المعيشة] . كما ناقش المشروع مشكلة ضغط السكان على الارض ، ومشاكل العمل .

المتغير الديموجرافي الاعظم . وهؤلاء المهاجرون اما انهم [١] يبذلون محاولات لتفادي البيئات التي كانت الطرائق التكنولوجية الاستثمارية بها دون مستوى النجاح المأمول ، وبالتالي لم يتوفر النمو في تلك البيئات ، او [٢] انهم يحاولون الوصول الى بيئات يكون استثمارها ناجحا ، ويكون النمو فيها سريعا نسبيا .

وقد أثبتت الدراسة ، اهمية هذا المتغير الديموجرافي ، اففى نجاحينا الخاصية ، حيث ثبت نجاح التكنولوجيا الحديثة ، حدثت الهجرة الى الداخل ، مؤدية بذلك الى النمو السكاني السريع ، بينما في اوادي ، حيث التجديد التكنولوجي لم يوجد بعد ، فقد زادت الهجرة الى الخارج ، مؤدية بذلك الى تجمد عدد السكان . وتمثل كل من الهجرة الى الداخل والهجرة الى الخارج ، معيارا لنجاح او فشل الوسائل التكنولوجية الاستثمارية في تشاد .

ويتضمن هذا القسم فصلا عن زائير [حوالي ٢٣.٥٠٠.٠٠٠ نسمة] . ومن بين ما يتضمنه البحث الذي يتناول هذا البلد ، موضوع : [السكان وانتشار التعليم] وفيه يشير الباحث الى ان التعليم في زائير ، كان يحظى بجهود ضخمة دائما ، وأنه منذ الاستقلال ، وجهت هذه الجهود توجيهها نحو تطوير التعليم الثانوي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المستويات .

وكانت نتائج هذه الجهود مشجعة . فمن عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ زاد عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي من ٨٢.٠٠٠ الى ٢٠٣.٦٦٦ ، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٦.٥ في المائة . وزاد عدد التلاميذ في المدارس الثانوية من ٥٧.٠٠٠ الى ٢٢٢.١٩٦ خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ ، بمعدل نمو سنوي ٢١.٥ في المائة . وفي عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ كانت هناك ٣٨ بنتا ، مقابل كل مائة ولد في المدارس الابتدائية و ١٤ بنتا مقابل كل مائة ولد في المدارس الثانوية . وقد بلغت هاتان النسبتان في عام ١٩٦٨ : ٥٤ ، ١٩ في المائة على التوالي .

ويقول البحث : انه في عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ بلغ عدد الطلبة في ثلاث جامعات و ٢٩ مؤسسة للتعليم العالي غير الجامعي ١٣٧٩ طالبا . وقد زاد عدد الطلبة الى ١٠.٢١٢ عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ودل على معدل نمو سنوي يبلغ ٢٨ في المائة .

ويلى ذلك فصل عن دراسة لساحل العاج [٥٠٠.٠٠٠ نسمة] يتضح من نتائجها ان هذا البلد لا يزال حتى الان فى حالة تقليدية ، وتحضر القطاع الزراعى لم يتقدم بالقدر الكافى للاحتفاظ بالشباب هناك . وفى الوقت ذاته ، لم يتم التصنيع بعد ، بالقدر الكافى لجعل فرص العمل قادرة على الوفاء باحتياجات الفيض المتزايد لسكان المدن الجدد . وفى ظل هذه الظروف ، فان المستوى الذى يطمح اليه الشباب ، ياتى الى مقدمة مظاهر نجاح اقتصاد ساحل العاج ، وهو النجاح الجدير بالملاحظة رغم ذلك . وانه ليس من قبيل الواقعية ، استمرار الهجرة الريفية الى ما لا نهاية بالمعدل الحالى ، ففى بلد يشكّل الانتاج الزراعى الجزء الاكبر من دخله القومى ، يتعين ان تكون الحالة الديموجرافية للريف ، محسن اعتبار بالدرجة الاولى .

وحتى لو انخفضت الهجرة الريفية بشكل جوهري ، فانها - على المدى البعيد - قد تهدد رخاء البلاد بالخطر ، وبخاصة اذا كان سكان المدن على استعداد تام لرفض العمل كعمال يدويين او متوسطي المهارة . وتحضير المناطق الريفية ، وتغيير مواقف الشباب تجاه الأعمال الملائمة سوف يكون من المتغيرات الأساسية ، التى سوف تحدد شكل التغيير الاقتصادى والديموجرافى فى ساحل العاج خلال السنوات العشر القادمة .

ثم ننتقل الى فصل عن النيجر [حوالى ٥ ملايين نسمة] ويستخلص من دراسة هذا القطر ان معدلات النمو تتجه الى ان تكون نحو ثلاثة فى المائة فى السنة او اكثر . وتنبئ الترسديرات الرسمية ، بمعدل نمو نحو ١٥٪ فى خمس سنوات خلال السبعينات . وبافتراض معدل نمو مرتفع كهذا ، فانه سيترتب على ذلك عبء مشاكل للنيجر .

اولا : الضغط على الموارد الريفية وبخاصة على الارض الزراعية .

وثانيا : تاثير التعليم بعنف ، مع تقدير الصعوبة الفعلية فى رفع مستويات التعليم ، حتى بافتراض اتفاق سدوي عليه بواقع ١٢ فى المائة من اجمالى الانتاج القومى ، او اكثر من ٣٠٠ فرنك افريقى غربى لكل فرد . ومن المأمول فيه ، زيادته تسجيل الطلبة من ٨١٤٥٤ طالبا كما كانت الحال فى اول

اما عن ضبط النسل ، فانه لا يحظى - حتى الان - باهتمام واضح من السكان بصورة عامة ، ولكن مثل هذا الاهتمام متوفر لدى سكان المدن الكبرى فى الجنوب ، على نحو ما نجد فى المدن الافريقية الاخرى ،

ويشك الباحث فى وجود سياسة سكانية واضحة المعالم فى داهومى ويقول ، ان مثل هذه السياسة ليست فى الوقت الحالى متعارضة مع عادة انجاب اطفال كثيرين فحسب ، بل ومع القانون والفلسفة الموروثة من عهد الاستعمار الفرنسى . وعلاوة على ذلك ، فان قسما كبيرا من صفوة السكان من الكاثوليك ، قد يكونون حساسين اذا ما اتخذت الاسقفية المحلية ، موقفا رسميا تجاه الموضوع . ومع ذلك فسيبقى اغراء ادخال برامج تنظيم الاسرة ، خاصة مع استمرار نمو السكان ، وتعدد مشاكل التعليم ، وضرورة توفير العمل لاعداد متزايدة من السكان .

كما يتضمن احد فصول هذا القسم دراسة عن جابون [٥٠٠.٠٠٠ نسمة] من أبرز نتائجها ، ان العامل الديموجرافى يلعب دورا أساسيا فى كثير من مظاهر النمو الاجتماعى والاقتصادى . والهجرة من الريف الى الحضر يترتب عليها قيام مجتمع لا تتم تلبية احتياجاته من الطعام المحلى بما فيه الكفاية . وعلاوة على ذلك ، فان النمو السريع للتعليم ، يمكن ان يلعب دورا فى زيادة هذه الهجرة الداخلية من المناطق الريفية تجاه المدن والمناطق الاخرى التى تشهد نموا اقتصاديا . وتتجه المناطق الريفية التى فى طريقها الى الفراغ ، اتجاها واضحا الى الركود الاقتصادى ، ان لم يكن اتجاها نحو النهاية .

ان النمو السكاني لا يزال فى وضع غير مستقر . فالجذب الزراعى شديد جدا ، وحجم الاسرة الكامل منخفض تماما . وعلى الرغم من وجود تغطية طبية ممتازة ، فان حالات ولادة الاجنة الميئة ومعدل وفيات الاطفال ، لا تزال مرتفعة جدا . والارتفاع الشديد فى نسبة وفيات الذكور فى جميع مراحل العمر ، بما فى ذلك الاجنة ، مسألة تتطلب دراسة جادة . ونقص الذكور امر سوف يكون ملموسا بشكل جاد فى القريب العاجل ، ذلك لانه سسيتمتع على الجابونيين ان يعودوا الى الارض ، بينما سيبقى فى الوقت ذاته استمرار توفير القوة البشرية لمواصلة الامتداد الاقتصادى فوق العادة للبلاد .

يناير ١٩٧٠ الى ١٦٢٠٠٠ عام ١٩٨٢ وذلك بمضاعفة فصول الدراسة .

وثالثا : ربما حدثت زيادة في معدل التمدن . وهناك بالفعل شك كبير حول الحجم الفعلي لسكان نييامي العاصمة ، فقد يكون هذا الحجم ، أكبر مما هو معلن رسميا . وعلى أية حال ، فإنه يحتمل أن يكون النمو مستقبلا الى الحد الذي تنجم عنه مشاكل لكل من الريف والحضر في النيجر .

ويلي ذلك فصل عن السنغال « حوالى ٢٠٠٠ ر. ٢٥٠ نسمة » يستخلص منه أنه يندر أو ينعدم وجود ممارسة فعلية لتنظيم الأسرة لدى

النساء اللاتي شملهن البحث . ومع ذلك فإن معظمهن كن يعلمن بوضوح ، الآثار الضارة المترتبة على انجاب عدد كبير جدا من الاطفال على فترات قصيرة جدا ، ليس على أنفسهن فحسب ، بل وعلى أطفالهن . فهن يرين مثل هذه الآثار ، بصفة أساسية ، في المخاطر الصحية للأمهات ، والمخاطر الصحية ، ومخاطر سوء التغذية على السواء . كما يتضح ان النساء يصبحن أكثر ادراكا للاعباء الاقتصادية المتزايدة المترتبة على انجاب عدد كبير من الاطفال ، مع الارتفاع الحالي في مستوى المعيشة .

عبد المعطي سمرة

قرنان من الحروب والثورات

أعتاب الاعوام الثلاثين من اكتشاف الذرة ، تنظر بقلق بالغ الى عام ٢٠٠٠ ، وتتوحيس خيفة من اندلاع حرب عالمية ثالثة ، نووية هذه المرة ، قد تضع نهاية مفاجئة للحضارة البشرية ، بل والوجود الانساني ذاته .

وقد وقع اختيار المؤلفين على الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ الدراسة أهم ظواهر العنف الجماعي التي اشتعلت في العالم أجمع ، وذلك لان هذين القرنين الاخيرين ، قد ماجا بأحداث وتطورات لم يسبق للانسانية ان عرفت مثلها خلال القرون الماضية .

يبدأ الكتاب بداية طريفة وشيقة ، فيصور الحرب كما لو كانت آلهة تتحدث الى البشر وتسخر منهم ، تتحدى الانسان أن يحاول الخلاص منها ، الا يلجأ اليها ، أن يفلت من براثنها ، فهي القوة الهائلة التي تشكل وتغير المجتمعات الانسانية ، ومحكمة التاريخ التي تصنع الملوك والسادة والعبيد ، وهي الحل لكل نزاع ، والحكم فسي خلافت البشر ومشاكلهم . تتحداه أن يعرفها على حقيقتها . فهي تغير دائما من وجهها وصوتها ، وتحفظ بالسلام اسير الخدمة أهدافها .

هل يستطيع الانسان المعاصر مجابهة هذا

— GASTON BOUTHOU &
RENÉ CARRÈRE
— LE DEFI DE LA GUERRE
(1740 - 1974)

الكتاب ، ثمرة جهود متواصلة بدأت منذ عام ١٩٧١ قام بها جاستون بوقول مؤسس علم البوليولوجيا ، وهو علم ظهر



حديثا ، عقب الحرب العالمية الثانية يهدف الى دراسة ظاهرة الحرب والسلام ، عن طريق استخدام منهج اجتماعي جديد ، يتخطى العوامل التقليدية والأسباب الظاهرة للصراع ، الى دراسة الأسباب البنيوية التي تولد العدوانية الجماعية ، والبحث في العوامل المحركة لسلوك الفرد والشعوب والأمم .

ويقدم الكتاب دراسة خلاقة جديرة بالاهتمام ، هدفها في نهاية الامر ، مواجهة عالم الفساد والسيطرة عليه . فالانسانية ، وهي تقف على

متاحة البحث ، إلى استحالة الحكم على أحداث ما زالت ساخنة حكما موضوعيا ، أو دزانتها دراسة علمية ، فأى حرب أو ثورة ، لا تكشف عن وجهها الحقيقي إلا عندما تصبح فى حكم التاريخ ، ونحاول وجهة النظر الأخرى ، والتي تم الأخذ بها ، أن هذه الحروب لها من التأثير على حاضر المجتمعات ومستقبلها ، ما يفوق بكثير أى حرب من حروب القرن التاسع عشر ، التى نضرب كل أثر لها على حياة الأمم . ولكن بشرط أن يميز الباحث بين كل ما يتعلق بالماضى الثابت ، والماضى غير المستقر ، والمستقبل : أى استخلاص النتائج والدلالات التى لم تحسم بعد .

— يخلص المؤلفان إلى أن الصراع المسلح ، هو تعبير عن المجتمعات التى تولده ، وأيضا عامل حاسم فى تغيير وتطوير هذه المجتمعات . فالحروب والثورات تعبر عن نفسها فى صور شتى : مغارك ، عمليات فنية وسياسية ودعائية ، استراتيجيات ، تحالفات ، قطع علاقات ، مفاوضات ، معاهدات . ولكن الأهم من ذلك كله ، هو تعبيرها عن حقائق اجتماعية بنيوية أكثر عمقا ، وعن متغيرات للصراع تتجاوز هذه الظواهر المرئية المحدودة . يجب إذن دراسة هذه البنيات وهذه المتغيرات ، أى دراسة الاختلافات العنصرية والعرقية والديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والفكرية القائمة بين المجتمعات المتصارعة من جهة ، وبين المجتمع الدولى فى مجموعه من جهة أخرى . ويتبين لنا أن هذه الاختلافات إذا كانت محدودة ومتكاملة ، فإنها تفضى إلى نوع من التضامن والتبادل المكتسب ، أما إذا كانت قوية ومتضادة ، فإنها تؤدى بالضرورة إلى تفجر الحروب والثورات .

وعلى الرغم من تنوع أنماط الصراع المسلح الناتج عن تنوع الهياكل الاجتماعية ، فقد يمكن تقسيم هذه الحالات وتحليلها طبقا لبعض النماذج التى تم استخلاصها . فيوجد الصراع المتعادل ، ويحدث بين المجتمعات المتجاورة ذات الحضارة والعقلية المتشابهة ، ويكون جسد الصراع ومضمونه فى هذه الحالة ، واحداً فى العسكريين ، وهناك الصراع غير المتعادل ، ويحدث بين مجتمعات بعيدة ومختلفة حضاريا وفكريا وفنيا ، وهنا يختلف تماما مضمون الصراع وعلاقاته الجدلية ، مثل اشتراك الأمريكيين فى حرب فيتنام .

التحدى ؟ يبدو أن المؤلفين قد قبلوا تحدى الصراع ، فهذا الكتاب محاولة لدراسة الوجوه المختلفة للحروب خلال القرنين الماضيين ، بهدف إزاحة النقاب عن وجهها الجديد فى السنوات القادمة ، وإفشال مخططاتها .

تعدد فى مقدمة الكتاب ، مقارنة مثيرة بين عالم عام ١٧٤٠ وعالم عام ١٩٧٤ : يحافظ القارئ من خلالها علما ، بمدى التغيرات الهائلة التى حدثت فى المجتمع الإنسانى : ثورة شاملة فى سياسات العالم واقتصادياته وثرواته البشرية « كان عدد سكان العالم لا يكاد يبلغ عدد سكان الصين اليوم » ، تطورات فى نظم الحكم ومفاهيم السلطة ومراكز اتخاذ القرار ، انقلابات فى موازين القوى العالمية ، انتقال الإنسان من حالة الانغلاق داخل أرضه ومعتقداته البدائية ، إلى حالة الانفتاح على العالم الخارجى بلا حدود أو جواز ، تسلم المشاكل العصرية بالشمولية والعالمية ، بعيد أن كان كل مجتمع يعيش فى غربة شبه مطلقة ، وعزلة شبه تامة عن بقية المجتمعات ، للتطور الخرافى للعلم ، وتطور قدرات الإنسان . وتستوقفنا هنا ظاهرة بها دلالتها فى مجال هذا التطور ، وهى أن قدرة الإنسان على الخلق ، كانت تفوق قدرته على التدمير حتى عام ١٩٤٥ . يشهد بذلك التقدم الهائل الذى أحرز فى مجالات الطب والعلوم عقب الحرب العالمية لاولى . أما بعد ذلك ، فقد تطورت قدرته على التدمير ، وأصبح فى وسعه اليوم ، بعد اختراع الاسلحة النووية والكيمائية ، افناء الجنس البشرى بكوكبه الذى يعيش بوقته .

وقد تم استبعاد المواجهات القصيرة والمحدودة من مجال البحث ، ولم تستبق سوى الصراعات الكبرى التى ينطبق عليها واحد أو أكثر من هذه الشروط ، تورط أكثر من دولة — المساس بأكثر من إقليم أو عاصمة — استمرار لأكثر من سنة — عدد ضحايا يتعدى الألف — تغيرات داخلية هامة كقلب نظام حكم — تغيرات دولية هامة كضم أو استقلال دولة ، مولد دولة أو اختفاؤها . وقد بلغ عدد هذه الصراعات الكبرى خلال الفترة من ١٧٤٠ إلى ١٩٧٤ : ٣٦٦ صراعا . كما أثرت مشكلة إدراج أو استبعاد النزاعات القائمة والمستمرة ، وهى ست حالات بالتحديد : حرب فيتنام ، حرب تحرير أنجولا ، حرب تحرير موزمبيق ، رابع جولة اسرائيلية عربية ، حرب الأكراد ، حرب قبرص . وتستند الحجة القائلة باستبعاد هذه الحروب عن

الاحداث والتمييز بينها ، فان مهمة التفسير هي الربط بين هذه الاحداث وابداء الراى فيها . ولذلك عندما ينتقل المؤلفان من تحليل الظواهر ، الى تفسيرها ، فانهما يتناولان نفس العناصر ، وانهما بطريقة مختلفة واكثر تركيبياً ، فالتحليل يتسم بالموضوعية ، ويرتكز على معطيات كمية حقيقية ، أما التفسير فلا يحار من بعض الذاتيه المتعلقة بشخصية المفسر .

وتهتم الدراسة بوجه خاص ، بالاعوام ١٧٧٥ و ١٩١٤ و ١٩٤٥ باعتبار انها تمخضت عن اهم التغيرات التى طرأت على المجتمع القومى والدولى ، وادت الى تحول جذرى فى الهياكل السياسية والاقتصادية والفكرية . وفى عام ١٧٧٥ دخل الشعب ودخلت الايديولوجية لأول مرة الى السياسة والحروب ، واستطاع شعب مونتغمر أن ينال حريته عن طريق الحرب ، على الرغم من انتمائه عرفياً وحضارياً الى الدولة المستعمرة « حرب التحرير الامريكية » . وقد كان لهذه الواقعة أثرها على عقلية الشعب الفرنسى ، الذى قلبت ثورته جميع موازين القوى . وفى عام ١٩١٤ دخل ملايين من البشر فى صدامات تفوق فى عنفها اية مرحلة زمنية سابقة ، أدت الى حروب طاحنة دامت أكثر من أربع سنوات ، وتسببت فى خسائر مادية وبشرية فادحة . تغيرت على أثرها هياكل المجتمع القومى والدولى . ثم جاء عام ١٩٤٥ بأكثر هذه التغيرات عمقا ، فقد تطورت قوى الدمار ، وأصبح العالم مهدداً بالفناء الشامل ، فانحصرت الحروب الخارجية نتيجة لذلك فى مناطق محدودة ، وتمت السيطرة عليها ، تجنباً لاي تصاعد قد يفضى الى استخدام السلاح الذرى . وظهر الارهاب ، وبدأت حرب العصابات ، وكثر عدد الحروب الاهلية والمذابح داخل الدول ، واحتدمت الاستراتيجيات الاقتصادية والثقافية نتيجة لتفريد الاستراتيجيات الحربية .

ويجربى فى الفصل الثالث من الكتاب ، تعريف شامل لمفهوم الحروب والثورات ، ومدى الاختلاف والامتزاج بينهما ، وأحياناً تشب الحروب الخارجية تجنباً للثورات الداخلية وبالعكس ، وأحياناً يتدمج الاثنان فيوجدان معاً نوعاً جديداً من الحروب ، هي الحرب الثورية التى وضع ماوتسى تونج نظريتها ، وقام فى الوقت ذاته بتطبيقها .

ويسـتعرض الكتاب أيضاً أنماط التدخلات

ويجربى تصنيف حالات الصراع التى حدثت فيما بين ١٧٤٠ و ١٩٧٤ من زوايا تحليلية متنوعة . فمتلاً اذا نظرنا الى هذا الكم من الحروب والثورات من زاوية نوعية الصراع ، نجد انها تنقسم الى اربعة اقسام : صراع خارجى أى حروب بين الدول ، وعددها ١٤٥ بواقع ٤٢ فى المائة لحالات الصراع من المجموع الكلى ، صراع داخلى أى حروب أهلية وثورات ، ويبلغ عددها ١٧٤ فى المائة من المجموع ، صراع بدأ داخلياً ثم امتد الى الدول الخارجية مثل بنجلاديش وقبرص وهى ٣٦ حالة ، أى ١٠ فى المائة وأخيراً صراع بدأ بين الدول ثم افضى الى ثورة داخلية « مثل الحرب العالمية الاولى التى فجرت الثورة الروسية » وهى ثلاث حالات فقط .

واذا نظرنا الى هذه الحروب الخارجية والداخلية من زاوية السببية ، علماً بأن أى صراع من الممكن أن يجمع بين أكثر من سبب ، نجد أن الاسباب الاقتصادية فى ٦٠ فى المائة من الحالات ، أيديولوجية فى ٧٣ فى المائة ، انفعالية فى ٤٤ فى المائة ، تأكيداً للقوة فى ٦٨ فى المائة ، قومية فى ٧٦ فى المائة . وهكذا تستطرد الدراسة فى تحليل مفصل لحالات الصراع المسلح ، والتعرض لنتائجها داخليا وخارجيا ، مع حصر السنوات التى تميزت بهدوء نسبى ، وذلك التى تميزت بالاضطرابات الشديدة . ونلاحظ انه لم يمر عام واحد دون حرب او ثورة خلال هذه الفترة ، بل هناك أعوام احتدم خلالها أكثر من عشرين صراعاً مسلحاً . وتستوقفنا حقيقة هامة وسط هذا الكم من الأرقام والنسب المئوية ، فبالرغم من التماثل العددي للنزاعات المسلحة فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، إلا أن نمط النزاع قد اختلف ، فارتفع عدد الثورات والحروب الاهلية ابتداء من عام ١٩٠٠ بسبب تفقم الايديولوجيات ومحاولات التحرر فى العالم الثالث .

ويتعرض الكتاب خلال هذا الفصل « وهو الفصل الثانى » لمناطق تركز الصراع وتطورها على مدى هذين القرنين ، وظهور عامل البترول على المسرح الدولى ، الذى بدأ يلعب دوراً حريصاً واقتصادياً هاماً منذ ١٩١٤ . كما يتناول بالتحليل ، الدول التى انخرطت فى الحروب وترتيب أهميتها ومدى ارتباط مفهوم القوة بمفهوم الحرب .

- وإذا كان من مهام التحليل ، استعراض

منذ عام ١٩١٤ ، شكل المواجهة المباشرة العنيفة بين الدول . وقد استأثرت في الماضي اسبانيا وانجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا والصين والامبراطورية العثمانية بأسس القوة العالمية . أما اليوم ، فقد تغير مفهوم هذه القوة ، وأصبح يقوم على أسس مختلفة تماما : مساحة شاسعة مترابطة وغير مجزأة ، تبلغ خمسة ملايين متر مربع على الأقل . تكفل للدولة التعمق في مواقع متعددة من المعمورة ، مع تنوع ثروات هذه الاراضي المعدنية والزراعية - تعداد سكاني ضخم ، على الأقل ١٠٠ مليون نسمة ، لاستغلال هذه المساحة استغلالا سليما ، وايضا لتصدير الخبرات الى الخارج وهو ما يشكل دعامة النفوذ الاقتصادي والسياسي - اقتصاد ذاتي متنوع الثروات والمصادر - امكانيات تكنولوجية وقوة نووية حربية وسلمية - سلاح طيران قوى وبحرية حربية وتجارية تكفل استمرار العلاقات بين الدولة العظمى ومناطق نفوذها . وثلاث دول فقط جميع هذه الاسس تقريبا ، وهي : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيني والصين ، وثلاث دول اخرى تملك بعض هذه الاسس هي : كندا واستراليا واليابان .

- حدث تغير بيولوجي واجتماعي في طبيعة الحروب ، وفي تأثيرها على الضمير الانساني ، فقد اختفت علاقة الجرم بين الانسان وبين يقتل ، فقديميا كان لابد لقتل انسان من انسان آخر ، أما اليوم فقد أصبحت الآلة تقوم بهذا العمل ، فيكفي الضغط على جزء منها ، حتى يتساقط آلاف القتلى من الحربيين والمدنيين . ان هذا التغير لا يشكل فقط معطى فنيا أو حربيا نتيجة لتطور فنون الحرب والتسلح ، وانما يشكل أيضا معطى اجتماعيا نتيجة لتغير البنى والعقلية الاجتماعية . وتستطيع القول بأن هذا التغير ، لم يضيف ابعادا جديدة الى ظاهرة العنف لدى الانسان ، وانما عمق من عمق الحروب والقدرة على التحطيم . ونجد ان العنف السياسي ، يعبر عن نفسه حاليا في صورتين : العنف النووي ، والعنف الارهابي . وقد ظهر العنف النووي بشكل محدود في هيروشيما وناجازاكي ، وقتان كان السلام الذري حكرا على دولة واحدة . ومنذ ذلك الوقت ، والعالم مهدد بشبح حرب ذرية ، قد تحدث قصدا أو ياسا أو خطأ ، وهي حرب لا يمكن التنبؤ بمداها . أما العنف الارهابي ، فعلى الرغم من أنه لا يندرج تحت لواء الحروب والثورات الكبرى ، الا ان

الخارجية في شئون البلدان وتطوع اساليبها ، ويخوض في تفاصيل شتى ، وحقائق وتفسيرات متعددة ، قد لا تهم سوى القارئ المتخصص ، أو من لديه جافز للبحث ، أما القارئ العادي ، فيستطيع تجاوزها ، دون ان يؤثر ذلك على جوهر الدراسة . وسنقوم باستخلاص اهم الافكار عبر هذا السرد الطويل ، ونلخصها في بضع نقاط رئيسية :

- تميزت الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ بالحروب الاستعمارية وثورات التحرر . وقد عبرت كل هذه الحروب والثورات ، خلال مرحلتين زمنيتين ، عن ازدواجية الجدل في عالم ذي قطبين ، وبين مجموعتين مختلفتين تماما جيوبوليتيكا . ففي المرحلة الاولى ، كانت مجموعة الدول الاوروبية تشكل مركز القوة الديموجرافية والايديولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، وفي مواجهتها مجموعة الدول الممزقة والمجتمعات المعزولة دون ما رابط بينها . ومع بداية حروب التحرير ، بدأ مركز القوة في الانتقال التدريجي الى القارات الاخرى . وتغير الهيكل الاجتماعي للعالم ، واتخذ منذ عام ١٩٤٥ طابعائثنائي القطب من نوع آخر ، فأصبح هناك مجتمع الدول الشابة التي تحررت حديثا ، وتشكل بدورها قوة ديموجرافية ومادية هائلة «بتنول ومواد خام» ، وفي مواجهتها مجتمع الدول القديمة التي مازالت في اوج قوتها التكنولوجية ، ولكنها ضعفت ايدولوجيا وبشريا . وقد عرف العالم منذ ذلك الوقت ازدواجية وجدل مناقضين تماما لما مضى .

- تغيرت أسس القوة العالمية ودعائمها ، نتيجة لتغير الاساليب الفنية والعقلية السائدة في العصر . فقد كانت هذه الاسس تقوم فيها مضي على احتلال اكبر جزء ممكن من الاراضي الاجنبية في اجزاء متفرقة من الكرة الارضية والسيطرة عليها ، والتحكم في الممرات المائية التي تيسر الوصول اليها . ولم يكن ذلك عسيرا لضعف الاحساس القومي لدى الشعوب ، فكان من السهل على البلدان والاقاليم ، ان تبدل من حكامها وانتماؤها . كما ان الضغوط الديموجرافية والاقتصادية في الدول الاوروبية ، وجدت متنفسا لها في المساحات الخالية من العالم ، عن طريق الهجرة أو استعمار القارات الاخرى ، الامر الذي أصبح محالا بعد ان تم اكتشاف العالم بأكمله ، فأخذ التنافس عن هذه الضغوط المرتفعة يتخذ ،

نتيجة حركات التحرر . واختلعت الجبهة الامريكية
الاسيوية وجبهة شرق آسيا ، أكثر الجبهات
اضطرابا . ونخلص الى نتيجة هامة ، وهى ان
العدوانية من الممكن ان تنتقل من جبهة الى أخرى ،
وأنه لا وجود لما يسمى بالاحتمية المطلقة فى جبهات
العدوانية ، وذلك تبعا لتطور مراكز القرار فى
السياسة العالمية .

ومن الظواهر الجديرة بالذكر ، ان حدود الدول
تحتفظ بحالة استقرار غريب منذ عام ١٩٤٥ ، فلم
تحدث سوى بضعة تعديلات عقب حروب
الاستقلال ، وتغييرين فقط اثر الاحتلال الصينى للبت
وحرب بنجلاديش . ومرجع ذلك الى الوعى الدولى
بان التوسع الاقليمى فى العصر الحديث ، لا يصنع
القوة ، وانما قوة الدولة تكمن فى امكانياتها
ومقدرتها على التأثير الايديولوجى والاقتصادى ،
وقد اكدت أزمة البترول هذه الحقيقة . واذا كانت
الحدود الارضية قد استقرت مؤقتا ، فان الحدود
البحرية مازالت محل منازعات ، وهى المشكلة التى
يعاد من اجلها النظر فى قانون البحار ، تحت
اشراف الأمم المتحدة . أما بالنسبة للحدود
الفضائية ، فمن حسن الحظ لم يحدث بشأنها حتى
الان أى نزاع .

أما الفصل الرابع والاخير ، فيتميز بكونه أكثر
أجزاء الكتاب إثارة ، فمن خلاله تجرى محاولة
لطرح تصورات مستقبلية لظاهرة الحرب
والسلام ، وتأثيرها على الأحداث خلال السنوات
القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ .

يتبين لنا ان البوليولوجيا ترفض نظرية
الحتمية التاريخية ، وهى نظرية هيجل الشهيرة ،
ومؤداها ان الأحداث تسير فى طريق مرسوم ،
وليست لها سوى نهاية واحدة يحتملها التاريخ .
فهذه النظرية تستلزم جهدا مضنيا ومتواصلا من
جانب مؤيديها ، لادخال الوقائع عنوة فى اطار
مفاهيمهم ، مما أدى الى تشويه التاريخ ، وجعله
نوعا من النبوة . وتفضل على العكس الأخذ
بنظرية الاستقبالية ، التى تدرس اسباب تطور
العالم المعصرى ، وتحاول التنبؤ بالاوضاع التى قد
تنجم عن تلك الاسباب فى المستقبل . وهذه النظرية
تعتبر ان الأحداث لا يمكن ان يكون لها اتجاه قدرى
لا يتغير ، بل هناك من العوامل ما يدفع بأى ظاهرة
الى اتباع هذا الاتجاه أو ذاك ، لهذا يجب دراسة
الاحتمالات المتعددة للظاهرة الواحدة . وهذه الى

المتبين فقد قاما بدراسة هذه الظاهرة فى شتى
صورها ، نظرا لأهميتها فى مجال هذا البحث ،
وأهمية الدور الذى يلعبه الارهاب المعاصر ، فى
تصعيد العنف وتدويل أى ظلم محلى . ومن الممكن
ان يتسبب عمل ارهابى ، يستخدم سلاحا ذريا ،
فى إثارة حرب عالمية نووية . ولذلك يجب اتخاذ
الاجراءات الوقائية والدفاعية . والاهم من ذلك
كله ، تحييد البنى التى تؤدى الى العدوانية
الجماعية ، كالخوف والقلق واليأس . وفقد
استشرى الارهاب نتيجة لكبت وتجميد اتجاهات
العنف التقليدية بسبب الرعب النووى . لابد ان
من ايجاد بدائل أخرى تقوم بوظيفة العنف ،
فيالنسبة للبولىولوجيا ، لا يمكن التخلص من شئ
الا اذا حل بديل آخر مكانه .

— حدثت تقلبات عديدة فى جبهات العدوانية
الجماعية ، وفى الصراع الذى ارتبط بهذه الجبهات
خلال الفترة موضوع الدراسة . « وتشكل جبهات
العدوانية الجماعية فرضية أساسية فى علم
البولىولوجيا » . ونستطيع ان نميز بين مرحلتين
أساسيتين : أولا من عام ١٧٤٠ الى ١٩٤٥ ، وهى
المرحلة التى تواكب هيمنة أوروبا ونفوذها . وقد
تسببت خلالها جبهة شمال جنوب الاطلنطى ما بين
١٧٧٦ و ١٨٩٨ ، وأدت الى مواجهة أوروبا القديمة
« أسبانيا والبرتغال وانجلترا » بالعالم الجديد ،
واسفرت عن تحرير أمريكا فى النهاية . جبهة
شرق غرب البحر المتوسط ، التى امتدت من جبل
طارق الى الخليج العربى ، واستمرت من ١٧٤٠
الى ١٩٣٢ ووضعت أوروبا فى مواجهة العالم
العربى والتركى وشمال افريقيا ، وأدت الى تحرر
البلقان واستعمار افريقيا الساحلية والشرق
الأدنى . الجبهة الاسيوية من ١٧٤٠ الى ١٩٠٤
واثبتت خلالها أوروبا واليابان مع القسارة
الاسيوية . الجبهة الصينية من ١٧٤٠ الى
١٩٣٠ جبهة افريقيا السوداء من ١٨٢٠
الى ١٩٠٠ . جبهة أمريكا الشمالية من ١٨٢٥ الى
١٩٣٥ . الجبهة الأوروبية الغربية والأوروبية
الشرقية من ١٧٤٠ الى ١٩٤٥ .

ثم حدث تغير جذرى فى مراكز جبهات
العدوانية فى المرحلة الثانية من ١٩٤٥ الى
١٩٧٢ ، وهى المرحلة التى تتميز بظهور العالم
الثالث على المسرح الدولى . فقد اختلت الجبهة
الاطلنطية والجبهات الاسيوية المرتبطة
بالاستعمار ، وجرى تعديل فى الجبهات الأخرى

داخل العالم الثالث بين البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان ، والبلدان الثرية بالمواد الخام ذات التعداد السكاني الضئيل ، وايضا داخل العالم الصناعي بين الدول التي تتمتع بنوع من الاستقلالية في الطاقة والمعادن ، وبين تلك التي تلجأ الى الخارج ، لسد احتياجاتها في هذه المجالات ، وهناك الطابع المؤقت الذي يتسم به حاليا التوازن النووي ، فقد يحدث الانفجار لسبب أو لآخر ، ويدخل الانسان الى عصر الدمار ، وانهيار الحضارة الانسانية . وهناك ايضا التناقض المتزايد في الخل الديموجرافي الاقتصادي ، فمثلا تشكل نسبة عدد سكان العالم الثالث اليوم ، الى عدد سكان العالم المتقدم ٧ الى ٣ ، ولكن هذه النسبة ستبلغ عام ٢٠٠٠ ٩ الى ١ ، طبقا لحدث الدراسات في هذا المجال ، وهذا مؤشر خطير للغاية ، فقد يؤدي ذلك الى قلاقل وتوترات محلية يتبعها صراع ضخم بين الشمال والجنوب ، وغرق الدول المتقدمة بامواج من البشر المحرومين اليائس ، اى صورة للغزو السكاني الذي حدث في العصور الوسطى . وطبقا لتلك الفرضية ، فان جبهات العدوانية الجماعية قد تنحصر في جبهة عالمية واحدة شمالا وجنوبا تطوق كوكب الارض ، وتتجمع بين العديد من الجبهات التي سبقت ذكرناها ، وهو بالشكل أكثر الاحتمالات خطورة بالنسبة لمستقبل الحضارة الانسانية .

ان الفكرة الاساسية في علم البوليمولوجيا تقول بأن اختلال البنى الديموجرافية الاقتصادية والجغرافية والفكرية ، هو أساس اى عدوانية جماعية . لذلك لابد من ان يصحب هذه الدراسات المستقبلية ، فكر متعمق قائم على المنطق لتوجيه السلوك الانساني وجهه سليمة وسلمية وتحديد عناصره الضارة ، وتنمية الوعي بمدى الخطر الذي يهدد البشرية ، وبأهمية التضامن والتعاون الدولي من اجل تحقيق مستقبل افضل للجميع . كما يتحتم اعادة التوازن الى النظام الاقتصادي العالمي قبل فوات الاوان ، فقد اصبحت كل جماعة واعية تماما بمدى الفارق بين امكانياتها وتطلعاتها ، وبين واقعها وواقع الدول الاخرى ، وعندما يكون الفارق شاسعا ، يصبح احساس الظلم قادحا لا يحتمل ، ويؤد تدريجا الى الكبت والعنف . ونحن نعلم ان النزاعات الصغيرة تحمل في باطنها نيران الحروب الكبرى .

ان عالم اليوم قد تغير عن عالم الامس كما

هد ما وجهة نظر برجسون ؟ اخذها عنه جاستون برجيه مؤسس علم الاستقبالية . ومما لا شك فيه ، ان هذه الرؤى والدراسات المستقبلية ، تتخطى مجال علم البوليمولوجيا ، الا ان هذا العلم يستطيع ان يقدم للاستقبالية عناصر محددة في شكل امكانيات ، ويزودها بفرضيات تتعلق بتعاقب الاحداث واحتمالات الحرب والسلام في التطور النزاعي لموقف ما ، فيسهل بذلك معرفة من اين تأتي الشرارة التي ستؤدي الى الانفجار ، وبالتالي من الممكن تحويلها عن مسارها ، وتعطيل اشتعال الحروب .

ويفضل الكاتبان ، في مجال دراسة الاحتمالات المستقبلية ، الانطلاق من الشريحة الزمنية ١٩٤٥ - ١٩٧٤ وذلك لكونها المرحلة التي حملت في ثناياها اهم ما طرأ على العالم من تغيرات ، مدتها على سبيل المثال : الواقع النووي وما ادى اليه من التعايش السلمى بين القوتين العظميين - تحزر العالم الثالث وظهور مراكز جديدة لاتخاذ القرار - وجود منظمة الامم المتحدة وتزايد عدد الدول ذات السيادة - عديم التوازن الديموجرافي الاقتصادي - ظهور حركات الارهاب وتضاعفها المستمر .

ويتم طرح الفرضيات البوليموجية ابتداء من السلام النسبي ، وانتهاء بالدمار الشامل . ونتحقق في النهاية من عدم وجود ما يسمى بالحدث الحتمى او النهائى ، فاحتمالات المستقبل كثيرة ، وهناك من العناصر المجهولة والظروف المفاجئة ، ما قد يطرأ على الاحداث ، فيسرع بها او يؤجلها او يبطلها تماما .

فاذا اخذنا بفرضية استمرار الظروف المعاصرة كما هي خلال الحقيبتين الزمنيةتين القادمتين ، او تطورها تطورا بسيطا ، فسنجد ان الصراع المسلح في المستقبل القريب ، سيشبه الى حد كبير ذلك الذى وقع في الماضى القريب ، ولكن بعض هذه الظروف ستتغير حتما ، وبعضها الاخر احتمالا . بل لقد حدث بالفعل تغيرات كثيرة ، فهناك الاكتشافات التقنية المتلاحقة ، والتي ستؤدي بالضرورة الى احداث خلل في التوازن والتبادل ، وتحول في جبهات التوتر وعلاقات القوى ، فبالامس كانت السيطرة للفحم والطاقة المائية ، واليوم اصبحت للبترول ، وغدا ستكون لمصادر جديدة للطاقة . وما يتبع ذلك من اتساع الهوة

واذا كان مفهوم « العدو » هو شيء ضروري لتحريك الطاقات البشرية وتماسك المجتمع ، فلنبحث إذن عن عدد مشترك خارج المجتمع الانساني ، ليتحد الجميع من أجل مواجهته ، وليكن مثلا كل ما يهدد الانسانية بالفناء ، كال فقر والموت والحروب الذرية . ولنبحث ايضا عن مفهوم معاصر « للبطال » وليكن هو كل من اسهم بشجاعته او اختراعاته في القضاء على العوامل التي تعوق التطور السلمي للعالم . نضيف الى ذلك ، ان الحروب اذا كانت قد لعبت فعلا دورا هاما في تطوير المجتمعات الانسانية ، فقد كان ذلك قبل اختراع الذرة ، أما في عصرنا هذا ، فقد يصبح دورها هو التدمير الشامل للمجتمع الانساني لا تطويره .

لمن ستكون الغلبة ، للحرب أم للسلام ؟ ان هذا هو النضال بين حتمية الاثشاء وحرية الانسان ، فاذا تركنا الامور لقدرها المرسوم ، وتحملناها راضخين ، فستكون الحرب . أما اذا انتصرت حرية الانسان وارادته ، سيكون السلام ، ليس السلام التام وانما النسبي . ان انسان هذا العصر ، يستطيع ان يستمد من علمه وتجاريه وايمانه العميق بالانسانية ، القوة التي ستتمكنه من أن يخلع عن الحرب ثوب قداستها ، ويقبل تحديها ، وان يفرض السلام في النهاية . ■

سوسن حسين

راينا ، وعالم الغد يحتاج الى اسس جديدة لبنائه ، ويقتضى تغيرا شاملا في استراتيجيات الجنس البشري ، اذا اراد لنفسه البقاء والاستمرار . فلا بد للمجتمعات الانسانية من كبح جماح الشيطان بداخلها ، فيتخلص المجتمع الجديد من روح الانتقام التي ولدتها عقدة الكبت والذل على مدى سنين طويلة ، ويتخذ المجتمع القديم موقفا أكثر تفهما ، وأكثر نضجا ، وتجاوزا للأخطاء ، وأن يشعر الفريقان المعاصران ، بانتمائهما أولا وأخيرا الى الانسانية ، وبمسئوليتها المتبادلة والمتكاملة من أجل الافلات من خطر الانفجار النووي والسكاني وتلوث البيئة ونضوب المصادر الحيوية . ان المطلوب هو تحقيق العالمية ، فمن منا لا يريد أن يسهم في استمرار الحياة الكونية للانسان ؟

وقد يثار هذا التساؤل : اذا كانت الحروب قد لعبت الى الان دورا هاما في التعبير عن المجتمعات وتطويرها ، فكيف نفكر إذن في الغائها او حتى حصرها ؟ معنى ذلك الحكم على المجتمعات الانسانية بالجمود ؟ ولكن الحروب ليست هي الحل الوحيد لاحتياجات العالم وتطلعاته ، فالمجتمعات لديها وسائل أخرى للتعبير عن نفسها ، كاللغة والثقافة والاديان والفلسفة والسياسة والفنون ، وطرق أخرى للتطور أقل عنفا مثل التطور الطبيعي للفكر والوعي وتقدم العلوم والتكنولوجيا .

المؤلفات العربية السياسية

وقد وضعت الرسالة باللغة الانجليزية ، وتقع في ٥٤٦ صفحة ، وهي تتبع الحركة الوطنية الجزائرية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٤ .

واذا كان الجزء الاول من الرسالة ، الذي يغطي الفترة التاريخية التي تنتهي قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لم يضيف جديدا الى مئات ومئات الدراسات ، التي تناولت تلك الحقبة من تاريخ الجزائر ، وعن الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، فان الجزء الثاني ، الذي يغطي فترة الكفاح الجزائري التي عاصرها المؤلف وذاق الامها واحلامها ، تعد دراسة أصيلة أضافت جديدا . ففي هذا الجزء ، يشرح لنا المؤلف بالتفصيل ، الخلاف بين ميسالي الحاج والمقاومة الجزائرية ، كما يوجه انتقاداته

■ رباح بلعيد — الحركة الوطنية

الجزائرية (١٩٠٠ — ١٩٥٤) —

رسالة ماجستير في العلوم السياسية

(غير مطبوعة) — كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية • نوفمبر ١٩٧٦ ■

قدمت رسالة رباح بلعيد في نوفمبر ١٩٧٦ ، لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

مستمرة وبالتالي فجيوشها نتيجة وراثة الاستعمار وجيوش تشكلت نتيجة حرب تحرير وأخيرا الجيوش التي تكونت بعد الاستقلال وخاصة في المستعمرات البرتغالية والبلجيكية حيث كان الاستعمار يبنى سياسته على اساس الاستمرار وبالتالي لم يشكل جيش وطني . والصورة الثانية من هذه الصور الاربعة في افريقيا هي الصورة الثانية وفي مواجهة ذلك كان هناك منظار آخر للمؤسسة العسكرية الافريقية يقسمها الى «مغاوير القبائل» والحرس الملكي وجيش الانقلاب او الجيش الذي يتم تسييسه ثم الجيش الشعبي الثوري وجيش المستعمرات وأخيرا الجيش الوطني .

وينتهي الباحث من ذلك الاستعراض الى أن تعبير الجيش في الاطار الافريقي ينبغي ان يؤخذ بتحفظ . لهذا الجيش لم يكن يعبر خاصة في الفترة اللاحقة على الاستقلال الا عن فصائل مسلحة شبه بوليسية انحدرت عن القوات التي خلفها المستعمر من الاهالي وفي المرحلة التالية حمت ملامح تطورات ضخمة في تلك الفصائل بحيث بدأت تدريجيا تكتسب خصائص وسمات المؤسسة العسكرية الحديثة .

وتنتقل الدراسة الى بحث ملامح الموارث الاستعمارية التي تركت بصماتها على القوات المسلحة واثرت ذلك على الجيوش مما يفتح الطريق للجزء التالي وهو حول مراحل وأشكال التدخل العسكري في السياسة الافريقية وقد حددتها الدراسة في مراحل ثلاثة تبدأ بمرحلة السياسات السياسية وهي الفترة اللاحقة مباشرة للحصول على الاستقلال ثم مرحلة التمرد الداخلي أو بدايات التدخل والتي بدأت مع نهاية سنة ١٩٦٢ وان كانت تحركات الجيوش خلالها انعكاس لاعمال غير سياسية الا أنه قد تحقق لها تأثير مباشر على الشئون السياسية ونصل بذلك الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانقلابات العسكرية التي بدأت في منتصف سنة ١٩٦٥ وخلالها شهدت افريقيا في فترة النصف الثاني من الستينات ٢٠ انقلابا ناجحا في ١٦ دولة بمعدل ١٢ انقلاب في العام وهو نفس معدل الانقلابات في امريكا اللاتينية وبشكل عام شهدت افريقيا في فترة الستينات ٢٠ انقلابا عسكريا ناجحا غير ٢٣ انقلابا فاشلا بالاضافة الى ٢٩ محاولة قضى عليها في مهدها .

وقد أخذ الباحث في محاولة ايجاد الاسباب الداخلية والخارجية لكثرة ظاهرة الانقلابات في هذه الفترة .

بافريقيا لتنتهي الجزء الاول أو ما يمكن أن يكون الدراسة النظرية لتبدأ الدراسة التطبيقية على غانا .

وحقيقة أن هذه الدراسة بالغة الاهمية في حجم ما تقدمه من معلومات وان كان يعيب ذلك عدم استغلال هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة جيدة .

وبداية تفتقد الدراسة الى وجود البعد الزمني للاحداث أو بمعنى آخر الاطار العام الذي برزت فيه ظاهرة الانقلابات ومع أن الدراسة اساسا سياسية الا أن المعالجة السياسية تكاد لا تبدو وان ظهرت فهي تخرج في استحياء .

المرة الى الزعيم الجزائري فرحات عباس ، الذي يعتبره خائنا للقضية الجزائرية .

والحق يقال ان الاسلوب العاطفي والانفعالي يتغلب في الرسالة ، سواء في جزئها الاول عند كلامه عن الاستعمار الفرنسي ، أو في جزئها الثاني ، عندما يشرح توضيحات وخلافات الحركة الوطنية الجزائرية . مما أفقد الرسالة كثيرا من قيمتها . وهذا الحماس وذاك الانفعال ، جعل المؤلف لا يفرق بين الهام والاهم ، فيخصص عدة صفحات لمعالجة موضوعات ثانوية ، هي اقرب ما تكون الى الاقاصيص منها الى احداث التاريخ .

يضاف الى ذلك ، أن الجاذب الاقتصادي للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ودور المستوطنين الفرنسيين ، والناورات التي دارت في دهايز السلطة في باريس ، لم تعالج بشكل كاف . كما ان الظروف الدوائية التي لحاطت بالحركة الوطنية الجزائرية لم تذكر قط ، كان هذه الحركة قامت في جو خال من أي تأثير خارجي .

الا أن هذه الانتقادات ، لا تقال من المجهود الكبير الذي بذله الباحث الجزائري الشاب ، والمعلومات التي يقدمها عن الثورة الجزائرية في سنوات الحسم .

وان العالم العربي في حاجة الى مثل هذه الدراسة ، لو اراد لتاريخ ان يكتب باقلام عربية ، وليس باقلام اجنبية .

د. بطرس بطرس غالي

■ مجدى حماد - المؤسسة العسكرية

ونماذج بناء التنمية في افريقيا -

رسالة ماجستير في العلوم السياسية

(غير مطبوعة) - كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - ١٩٧٦ ■

تتناول هذه الرسالة الظاهرة العسكرية في السياسة الافريقية بشكل عام ودراسة تطبيقية على غانا بوجه خاص .

وتبدأ الدراسة بمحاولة تحديد نشأة الجيوش الافريقية وتركيبها الاجتماعي وقد عيز الباحث بين اربعة صور هي لجيوش دول لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ودول كانت

الحضاري ، يؤمن بقول ريتشارد رايت « لقد كانت لنا حضارتنا في أفريقية قبل أن نؤسر وننقل من بلادنا الى الارض الامريكية » .

وكتابات السفير نعيم قدام ، ترجمة لما سبق . فالكتاب الذي بين ايدينا هو الثاني له عن منطقة غرب افريقيا . وفيه ينحو نحو انثروبولوجيا ، مبينا اصول سكان هذه المنطقة ، وذلك كمدخل لدراسة الوثنية والاسلام والمسيحية في غرب افريقيا ، وأثرهم في تشكيل مظاهر الحياة الاجتماعية ، من عبادات وفنون وحياة اقتصادية وتعليم وقيم .

وفي الحقيقة ، يعتبر هذا الكتاب كتابا جامعا ، فهو الى جانب ما سبق ، يبحث من ناحية أخرى في الفرق الدينية الاسلامية في غرب افريقيا (التيجانية والعمرية والمريدية والشريفية) . ومن ناحية ثالثة ، يتناول بالبحث تجارة الرقيق ، باعتبارها من مخازي أوروبا في افريقية ، كما يتناول بالبحث المتعمق ، السدول والحضارات الوثنية كالمدينت الافريقية الوثنية في الكاميرون والنيجر وداهومى (بنين حاليا) ومدينة الاشانتى في غانا وساحل العاج وفولتا العليا . كذلك يفرد مبحثا كاملا لمملكة غانا وحضارتها الوثنية ، ومظاهر تلك الحضارة الدينية والاجتماعية والاقتصادية .

ويورد المؤلف قرب نهاية الكتاب ، سجلا للنصوص الدينية المتعلقة بأوضاع الرق في الاديان (اسلام - مسيحية - يهودية) مما يدل على سعة ثقافته واستعداده للتصدى لهذا الموضوع .

والسفير نعيم قدام ، كان واعيا فلم يغفل أثر الاستعمار في افريقيا ، مبينا رد الفعل لهذه الاديان تجاه السياسة الاستعمارية في افريقية الغربية ، فبحث في موقف في الاسلام الاسود من هذه السياسة ، وأثره في تنمية روح الكفاح . كما بحث في موقف الافريقى المسيحي وكنائسه من هذه السياسة ، وأثره في رفض الاستغلال والتفرقة . كذلك تناول من ناحية أخرى ، أثر الاستعمار على الاقتصاد الافريقى ، ومما سببه من ايجاد تمييز عنصري في الاقتصاد وتدميره .

وفي النهاية يصل الى أنه ، لو لم يفرض الاستعمار العزلة على الشعب الافريقى ، لتوصل الى المستوى الحضارى اللائق الذى تتمتع به كثير من دول اسيا وافريقية . . . وهكذا كان الاستعمار ولا يزال ، آفة تقضى على مظاهر التقدم والحضارة .

وتتمثل أهمية هذا الكتاب ، باعتباره مدخلا ضروريا لفهم هذه الشعوب عند التعامل معها ، ورسم السياسات تجاهها ، خاصة ونحن العرب نسعى الى المساندة الافريقية لقضايانا العادلة تجاه اسرائيل والاستعمار الامبريالى . . . حقا ، انه كتاب يستحق القراءة والدراسة والمناقشة . ■

جهاد عودة

وقد ترك ذلك أثره الواضح عند أخذ حالة غانا للدراسة التفصيلية التى كان لابد من وضعها فى داخل اطار الحركة الوطنية الافريقية ودور نكروما فى دعم تيار الثورة فى القارة . ما ترتب على ذلك من صدام بين نكروما وحركة الاستعمار العالى . وقد تمثل ذلك فى ضرب الاقتصاد البعائى باللعب بأسعار الكاكاو مثلا سلعة التصدير الاولى لغانا ورغم أن الباحث عرض نصائح البنك الدولى لغانا فى نهاية سنة ١٩٦٥ التى تهدف الى إلغاء محاولات التنمية فى غانا الا أنه لم يستطع استغلالها وتحليلها كمقدمة لاحداث تنابعت بعد ذلك بل أنه يقرر بوضوح أن القيادة العسكرية فى غانا التى جاءت بعد نكروما اكنّت القيادة العسكرية فى غانا التى جاءت بعد نكروما كانت والتعامل مع الغرب على حساب الاقتصاد الوطنى الا أنه لم يستطع ربط الحوادث ببعضها بمعنى ربط هذا الخط الاقتصادى ببيانات الانقلاب الاولى واغفال عدد من الحقائق مثل اعتراف عدد من قيادة الانقلاب بعلاقتهم وتنسيقهم مع اول اجنبية بل وكان أحدهم قد اعترف ليكون حلقة اتصال مع حركة الاستعمار العالمى . ولو كان الباحث قد اهتم بعدد من مثل هذه الوقائع لكان من السهل عليه النظر الى الانقلاب فى غانا بل وظاهرة الانقلابات فى افريقيا فى اطار موجة المد الاستعماري على العالم الثالث الذى كانت الحركة الوطنية وضمنها الحركة الافريقية قد قاربت من النجاح فى وضع نهاية للاستعمار .

د. سامى منصور

■ السفير نعيم قدام - حضارة

الاسلام وحضارة أوروبا فى افريقيا

- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

■ الجزائر - ١٩٧٦ ■

يعتبر السفير نعيم قدام من كبار المتخصصين العرب فى الشؤون الافريقية ، فهو فى كتاباته الافريقية بصيغة عامة ، وكتابات عن غرب افريقيا بصيغة خاصة ، قد مزج بين الاكاديمية والخبرة العملية .

وتعتبر افريقيا بالنسبة له قضية مصير ، فعلى المستوى الوظيفى ، كان وكيل وزارة الخارجية السورية للشؤون الافريقية ، وهو حاليا مدير مكتب الجامعة العربية فى نيروبي ، كما أنه قضى جزءا من حياته الدبلوماسية فى افريقيا . وعلى المستوى القومى باعتباره عربيا مسلما يؤمن بأن الاسلام قد استطاع كحضارة راقية أن يثبت وجود المدنية الافريقية ، وأن يطورها . وعلى المستوى الانسانى ، يؤمن بأن البشرية السوداء لا تقلل من شرف النفس الطاهرة ، ولا تنتقص من علم العالم ، وما له من سمو الفكر . وعلى المستوى

وتتمتع تركيا آنذاك - من وجهة نظر الغرب - بالاستقرار السياسي الذي تفتقر اليه معظم دول الشرق الأوسط . وبعد هذه المقدمة الموجزة ، يتناول الكاتب علاقات تركيا بالمعسكر الغربي على مدى أربعة فصول أولها تطرق الى انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ ، وعرض الفصل الثاني للسياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ ، وخصص الفصل الثالث للحديث عن قضية قبرص ، مبينا تأثير هذه المشكلة على السياسة الخارجية التركية ، وردود الفعل في الرأي العام . أما الفصل الرابع ، فيركز على التطورات الحديثة في تركيا تجاه الغرب .

وجاء الباب الثالث في الرسالة تحت عنوان « تركيا والشرق الأوسط » وقسمه الى أربعة فصول تناولت بالمبحث المواضيع التالية : حلف بغداد وتركيا ، موقف تركيا من اسرائيل والدول العربية فيما بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٦ ، موقف تركيا من العرب واسرائيل بعد انقلاب ١٩٦٠ ، التطورات الحديثة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية .

وفي الخاتمة ، يلخص الكاتب العناصر التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية فيما يلي :

١ - التأثير الفعال للمؤسسات الرسمية على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، فضلا عن دور المؤسسات غير الرسمية « الاحزاب السياسية - جماعات الضغط » الخ في هذا الصدد .

٢ - انضمام تركيا للمعسكر الغربي ، لاعتمادها الكلي اقتصاديا على الولايات المتحدة من ناحية ، الذعر التقليدي من الاتحاد السوفيتي غلى الرغم من تحسن العلاقات بينهما من ناحية أخرى ، وتأثير عدة متغيرات محلية ودولية منذ انقلاب مايو ١٩٦٠ ، عادت تركيا الى سياسة التوازن ، إذ لم يعد حلف شمال الاطلسي غاية في حد ذاته ، بل وسيلة لتحقيق مصلحة تركيا القومية . وثمة فرصة كبيرة في تطوير السياسة الخارجية التركية نحو سياسة عدم الانحياز بعد الاستقلال النسبي في سياستها عن الولايات المتحدة .

٣ - توطيد اواصر الصداقة مع العالم العربي ، خدمة لمصالح تركيا القومية .

وبعد هذا العرض المختصر ، ثمة ملاحظة عامة بشأن تركيز الرسالة على العلاقات التركية مع كل من المعسكر الغربي والشرق الأوسط في الدائرتين الثانية والثالثة ، وهما صلب الرسالة أساسا ، دون افراد باب خاص لتطور العلاقات التركية مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وكذا موقف تركيا بصفة عامة مع دول العالم الثالث ، وأيضا السياسة التركية في المحافل الدولية ، وخاصة في الأمم المتحدة ، ولا شك أن معالجة مثل هذه الموضوعات تحقق توازنا اعتقد أن الرسالة تفتقر اليه .

■ أحمد نوري النعيمي - السياسة

الخارجية التركية بعد الحرب العالمية

الثانية - رسالة ماجستير منشورة -

دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٧٥ ■

يرجع الكاتب اختياره « السياسة الخارجية التركية » موضوعا لرسالته الجامعية ، لعدة اعتبارات منها افتقار المكتبة العربية الى بحث مستقل في هذا الصدد ، مجاورة تركيا لدولتين عربيتين «العراق وسوريا» ، موقع تركيا الاستراتيجي في السياسة الدولية ، عزوف تركيا عن الاعتراف باسرائيل ، وأخيرا عضوية تركيا في التكتلات العسكرية الغربية .

وقد جاءت الرسالة ثمرة طيبة لقراءات عديدة ودراسة ميدانية في تركيا ، استطلاع المؤلف خلالها الاطلاع على كثير من المراجع والوثائق التركية . والرسالة مقسمة الى ثلاثة ابواب رئيسية ، يسبقها باب تمهيدي يتناول خلفية جغرافية وتاريخية لتركيا .

وقد خصص الكاتب الباب الاول للحديث عن « صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية » حيث قدم أولا « الاطار النظري » ، ثم تحدث عن دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية .

وتناول الكاتب في الباب الثاني ، موضوع « تركيا والمعسكر الغربي » ، واستهل بطرح سؤالين : لماذا انضمت تركيا الى الغرب ؟ وماذا حمل المجلس الوطني التركي الكبير على الموافقة باجماع الراء في ٢ فبراير ١٩٥٢ على الدعوة التي وجهتها دول حلف شمال الاطلسي الى تركيا للانضمام اليه ، ويجيب الكاتب قائلا ان هناك عوامل ثلاثة دفعت تركيا الى صف الدول الغربية ، هي : باختصار : تعزيز الامن القومي بدعوى درء الطامع السوفيتية ، الحصول على المساعدات والقروض الامريكية والغربية خلا للمعضلة الاقتصادية التركية ، التشجيع بالذنية الغربية للتخلص من الافكار والعادات العثمانية . اما اسباب كل هذا الاهتمام من الغرب لتركيا ، فيمكن تلخيصها اساسا في طبيعة الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا ، باعتبارها مدخلا للسيطرة على البحر المتوسط والشرق الأوسط وقارة افريقيا ، وقبرة تركيا على الوقوف امام أي ضغط خارجي نظرا لوفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام بها ،

على أن هذا لا يقلل من أهمية الرسالة ومادتها العلمية الرصينة ، والجهد الطيب الذي بذله الكاتب في إعدادها . حقيقة لقد سدت الرسالة نقصا في المكتبة العربية .

أحمد يوسف القرعى

■ شفيق السمرائى — حزب البعث

العربى الاشتراكي وأثره فى السياسة

العربية — رسالة دكتوراة فى العلوم

السياسية — جامعة نيس (فرنسا)

— نوفمبر ١٩٧٦ ■

توقشت فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه دولة فى العلوم السياسية بجامعة نيس بفرنسا ، بعنوان « حزب البعث العربى الاشتراكي وأثره فى السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » ، للطالب العراقى شفيق السمرائى .

والرسالة المذكورة ، تقع فى خمسمائة وست عشرة صفحة من الحجم المتوسط ، ومقسمة الى أربعة أقسام أساسية جمعت فى بابين (١) انشاء حزب البعث العربى فى الاقطار العربية وايدىولوجيته « ٢ » نضال حزب البعث وتنظيمه .

وقد تناول الباحث فى القسم الاول من الباب الاول من الرسالة ، تكوين حزب البعث فى سوريا ، وقد عالج فيه بشكل موجز ، الظروف السياسية فى سوريا بعد الاستقلال ، أى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتناول بايجاز أيضا الاحزاب السياسية التى كانت سائدة آنذاك ، وهى : الكتلة الوطنية ، الحزب الوطنى ، حزب الشعب ، الحزب القومى السورى ، الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان ، الاخوان المسلمون .

وتناول أيضا مؤسسى حزب البعث العربى ، مستعرضا حياة كل منهم ، وهم : ميشيل عفلق ، وصالح البيطار ، وجلال السيد . . . وقد ذكر فى هذا الصدد ، أن ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار ، قد درسوا فى فرنسا ابتداء من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٣ وأن الاول درس ليسانس التاريخ ، وفى حين درس الثانى الفيزياء . . . وقاموا بسهم كل منهما فى النشاطات الطلابية السياسية والادبية ، فانشأ الجمعية العربية السورية ، وجمعية الثقافة العربية .

وكانت الجمعية الاولى ، جمعية ذات أهداف سياسية ، تطالب بالاستقلال التام للاقطار العربية ، وانتمى لها عدد كبير من الطلاب العرب من المشرق والمغرب ، كما أقامت صلات مع الحزب الاشتراكي الفرنسى ، والحزب الشيوعى الفرنسى اللذين كانا يؤيدان استقلال الدول العربية ، وحققا فى تقرير مصيرها . أما الجمعية الثانية ، فكانت جمعية ثقافية ، هدفها التعريف بالادب العربى والحضارة العربية ودور العرب فى التاريخ . . . كان أكثر اهتمامها ينصب على الادب العربى القديم .

واستعرض المؤلف المرحلة الاولى من نشوء حزب البعث ، وهى المرحلة الممتدة من بداية الاربعينات حتى السابع من أبريل ١٩٤٧ ، حيث عقد المؤتمر التأسيسى لحزب البعث فى دمشق فى أحد مقاهيها . وذكر المؤلف عددا من الشخصيات السياسية التى حضرت هذا المؤتمر . وقد قام المؤتمر بانتخاب أول قيادة لحزب البعث ، شغلها ميشيل عفلق مع جلال السيد وصالح الدين البيطار ووهيب الغانم ، كأعضاء لأول قيادة ، كما انتخب ميشيل عفلق عميدا للحزب . وقد تم فى هذا المؤتمر ، تبني دستور حزب البعث ، الذى أوضح الخطوط الايدىولوجية الاساسية للحزب ، والتى بقيت الاساس فى تطويره الفكرى .

وبعد فترة سنتين من المؤتمر التأسيسى ، قامت فى سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية على أثر الهزيمة العربية الاولى فى فلسطين ، فقام انقلاب حسنى الزعيم ، ثم انقلاب سامى الحناوى ، فانقلاب أديب الشيشكلي . وقد رفض الحزب اساقب الانقلابات العسكرية التى لا تمثل امتدادا لمطالب الجماهير الشعبية . . . وتحت ظل حكم الشيشكلي ، الذى رفض السماح للاحزاب بالعمل ، وأسس حزبا وحيدا فى سوريا ، ورفض السماح للطلاب بالعمل السياسى ، فقد قام حزب البعث بالاتحاد مع الحزب العربى الاشتراكي ، الذى كان يتزعمه أكرم الحوراني ، واتخذ له اسم حزب البعث العربى الاشتراكي ، وذلك للتقارب الايدىولوجى بينهما . وكان نشاطه سريا فى ذلك الوقت ، وقد كافح ضد نظام الشيشكلي الذى سقط فى عام ١٩٥٤ على أثر انقلاب مصطفى حمدون ، فترك سوريا الى البرازيل ، يعمل فى مزرعة خاصة ، الى أن قتل هناك فيما بعد .

ثم تناول المؤلف انشاء حزب البعث فى البلدان العربية ، مستعرضا دخوله العراق ، والاحزاب السياسية التى كانت قائمة فى العراق بعد الحرب العالمية الثانية بشئ من الايجاز أشار الى أن دخوله كان على أيدي الطلاب السوريين ، الذين درسوا فى المعاهد العراقية ، وعلى أيدي الطلاب العراقيين الذين درسوا فى سوريا .

وانتقل الباحث الى دخول الحزب الى الأردن ، على أيدي الطلاب الاردنيين الذين درسوا فى سوريا وعادوا الى الأردن ، وإلى انتشار أفكار الحزب بين أبناء الضفة الغربية من الفلسطينيين ، وإلى انتخاب اثنين من ممثلى الحزب للبرلمان الاردنى ، وهما عبد الله الريماوى وعبد

داخل ج . ع . م . مروراً بقيام الاتحاد القومي ، وحل الأحزاب ، وتطورات الوضع الداخلي ، وما هنالك من صعوبات سياسية واقتصادية .

وعلى المستوى العربي ، استعرض الكاتب الالتزامات التي حدثت بين العراق و ج . ع . م . وقيام حركة عبد الوهاب الشواف في العراق ، ثم محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم على أيدي حزب البعث ، وفشل هذه المحاولة ، وتزدى العلاقات مع ج . ع . م . وكذلك استعرض تزدى العلاقات بين ج . ع . م . وتونس ثم تغتر العلاقات بين ج . ع . م . والاتحاد السوفيتي في ١٩٥٩ .

وأردف ذلك بوقوع الانفصال بين مصر وسوريا ، وأثره على مصر ، وإعادة الحياة الحزبية لسوريا بعد الانفصال ، حيث أعاد حزب البعث تنظيم نفسه من جديد هناك .

كذلك استعرض الباحث ، المؤتمرات القومية لحزب البعث ، وذكر أعضائها وأشار إلى قيام المؤتمر القومي الثاني عام ١٩٥٤ معتبراً أن تأسيس الحزب بمثابة المؤتمر القومي الأول ، وكان أعضاء قيادة الحزب القومية ، هم ثلاثة من سوريا ، واثنان من الأردن ، واثنان من لبنان ، وواحد من العراق ، إذ كان مجموع أعضاء القيادة آنذاك سبعة ، كما أوضح الكاتب .

وأشار إلى عقد المؤتمر القومي الثالث لحزب البعث عام ١٩٥٩ في لبنان ، حيث تم فيه فصل عضو القيادة القومية عبد الله الريماوي من الحزب . ثم انعقاد المؤتمر القومي الرابع في أغسطس ١٩٦٠ الذي ناقش موقف ج . ع . م . من حزب البعث ، وقضية اغتيال عبد الكريم قاسم في العراق ، التي اعتبر مسئولاً عنها فؤاد الركابي ، الذي تم فصله من الحزب في هذا المؤتمر ، بسبب عدم موافقة القيادة القومية على أسلوب الاغتيال السياسي . كما أدان المؤتمر حل الحزب في إطار ج . ع . م . واستطرد المؤلف من ذلك إلى مناقشة المؤتمر القومي الخامس للبعث الذي انعقد في ١٩٦٢ ، أي بعد انفصال مصر وسوريا ، والذي تقرر فيه إعادة تنظيم حزب البعث في سوريا ، ثم انتخاب قيادة قومية لحزب من عشرة أعضاء .

ويأتي الباحث إلى ثورتى فبراير ١٩٦٢ في العراق ، ومارس ١٩٦٢ في سوريا ، وعودة البعث من جديد للسلطة في كلا القطرين . ومطالبته لعبد الناصر بإعادة قيام الوحدة العربية بين الاقطار الثلاثة هذه المرة ، وهي مصر وسوريا والعراق ، وعالج الخلافات التي قامت بعد توقيع ميثاق ١٧ إبريل ١٩٦٢ الذي نص على قيام الوحدة الاتحادية بين الاقطار الثلاثة المذكورة ، وعدم الثقة التي كانت قائمة بين عبد الناصر من جهة ، والبعث من جهة أخرى ، ثم أشار إلى محاولات التآمر التي جرت في العراق ثم في سوريا والتي أدت إلى انسحاب عبد الناصر من ميثاق ١٧ إبريل في ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ومهاجمته حزب البعث ، وإعلانه قيام الحركة العربية

البله النعواس منذ عام ١٩٥٠ . ثم تطرق إلى الدور الذي لعبه الحزب بعد قيام حلف بغداد في الاقطار العربية ، وخصوصاً في سوريا والعراق والأردن ولبنان وما كان من رفضه هذا الحلف . ثم تحالفه مع الحزب الوطني الاشتراكي ، الذي يقوده سليمان التابلسي ، ودورهما في عظم ضم الأردن إلى حلف بغداد ، بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى .

كما انتقل الباحث إلى دخول الحزب لبنان ، من طريق الطلاب أيضاً ، ثم أشار إلى تطور الحزب هناك في ظروف مختلفة عن ظروف الاقطار العربية الأخرى . ذلك أشار إلى المؤتمرات القطرية للحزب في لبنان .

وانتقل الباحث إلى نمو حزب البعث في الاقطار العربية الأخرى كالسعودية واليمن الجنوبي والشمالي واقطار الخليج ومصر والسودان وليبيا وتونس ، وذلك بإيجاز وعرض سريع .

وفي الجزء الثاني من القسم الأول ، عالج الباحث أيديولوجية حزب البعث ، تناول فيها بالشرح ، حزب البعث كحزب عقائدي . ومفهوم الرسالة الخالدة ، والبعث كحركة نضالية ثورية ، ومفهوم الطليعة لدى البعث ، وتعرض للعلاقة بين الأيديولوجية الاستراتيجية والتكتيك ، ثم مفهوم القومية العربية لدى البعث ، وفكرة الوحدة العربية والحرية ، واشتراكية البعث ، وبالتالي موقف البعث من الصراع الطبقي ، والصراع القومي ، والعلاقة الجدلية بين مفاهيم الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

ثم يأتي الباب الثاني من الرسالة ، الذي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما نضال حزب البعث ، وتنظيمه .

وقد استعرض فيه الباحث ، نضال حزب البعث في العراق ، ثم نضاله في الأردن ، وتطرق إلى مشكلة سليمان التابلسي ، وحل حكومته على يد الملك حسين ، ثم نضال الحزب في لبنان ، وعاد ليلقى المزيد من الضوء على نضال البعث في سوريا ، من أجل الوحدة العربية ، ابتداءً من النضال ضد الشيشكلي ، وقيام حكومة العسلي ، ثم حكومة الخوري ، فالانتخابات البرلمانية لغام ١٩٥٤ ، واغتيال عدنان المالكي ، ثم عودة العسلي على رأس الحكومة ، وقيام الجبهة الوطنية ، وبدء التقارب بين مصر وسوريا ، فالانتخابات التكميلية في سوريا عام ١٩٥٧ ، ومشروع أيزنهاور ، فقيام الجمهورية العربية المتحدة ، بوحدة مصر وسوريا ذلك الحدث الهام الذي كان له صدى واسع في الاوساط العالمية العربية .

واستعرض الباحث الصعوبات التي واجهت الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلي والعربي والدولي فعلى الصعيد الداخلي ، ما حدث من صعوبات مع الحزب الشيوعي السوري ، الذي رفض حل نفسه ، وتأييد قيام ج . ع . م . ثم نشوب الخلاف بين عبد الناصر والبعث

الواحدة التي استعان في وضع أسسها الفكرية باثنين من البعثيين السابقين ، وهما عبد الله الزيماري وهشاد الركابي ، ولكن لم يكتب النجاح والاستمرار لهذه الحركة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ ، سقط نظام البعث في العراق ، على يد عبد السلام هارث مما اثار المشاكل لدى حزب البعث في سوريا ، خصوصاً بين العسكريين من جهة ، والقيادة القومية من جهة أخرى . هذه المشاكل التي عالجها المؤلف بالتفصيل ، والتي أدت في نهاية ١٩٦٥ الى حل القيادة القطرية في سوريا من قبل القيادة القومية لحين اجراء الانتخابات الجديدة . الا ان العسكريين الممثلين في القيادة القطرية ، والذين كانوا يطمحون للسيطرة على الحزب ، استقطبوا النظام بانقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦ ، واعتقلوا اعضاء القيادة القومية ، مما أدى الى انقسام الحزب على المستوى العربي ككل ، بين مؤيد للقيادة القومية ، وعدم شرعية الانقلاب ، وبين مؤيد للانقلاب ، الذي ادعى انه في حركة يسارية « لطردي » القيادة اليمينية في الحزب . تحريراً لقيام الانقلاب .

ثم شرح المؤلف بالتفصيل ، الاجراءات التي زادت من انقسام الحزب ، كالمؤتمر القطري في سوريا بعد الانقلاب ، والمؤتمر القومي التاسع الذي لم تعترف به قيادة الحزب القومية ، ورفض قيادة القطر العراقي للمؤتمر مع بعض منظمات الحزب داخل وخارج الوطن العربي .

ويشير الباحث الى تطورات الوضع في سوريا ، وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم استلام حزب البعث بقيادته القومية للسلطة في العراق في ١٧ يوليو ١٩٦٨ ، وتطوراتها ، واهم المتجزات التي قامت بها من اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ التي ارسيت قواعد السلام في شمال العراق بين العرب والاكرد ، بتقرير الحكم الذاتي في شمال العراق ضمن الجمهورية العراقية الى تأميم نفط العراق فقيام الجبهة الوطنية في الحكم الذاتي للاكسراد ، وتطورات الحركة الكردية ، وانشاق الحزب الديمقراطي الكرديستاني الى قسمين اساسيين : جناح البرازاني الرافض للحكم الذاتي الذي اقرته اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ ، وجناح آخر يؤيد اتفاقية الحكم الذاتي ، ثم انتهاء تمرد جيب حبيب مصطفى البرازاني في الشمال ، على اثر الاتفاقية العراقية الايرانية التي وقعت في الجزائر في ابريل ١٩٧٥ خلال مؤتمر الاوبك ، حيث تمت الوساطة بين الطرفين عن طريق الرئيس الجزائري هواري بومدين ، وقد اعلنت فيها ايران تخليها عن تأييد تمرد البرازاني ، والتي التحولات الاشتراكية في العراق .

وفي القسم الثاني من الباب الثاني ، هاجم المؤلف تنظيم حزب البعث ، ذلك التنظيم الهرمي الذي يبدأ من القواعد ، مكونا الخلايا أو الحلقات ، والتي منها تخرج الفرق ، ومن مؤتمراتها تتكون الشعب ، والتي من مؤتمراتها تتكون الفروع ، التي تخرج منها المؤتمرات القطرية والقيادات القطرية التي يخرج منها المؤتمر القومي ، فالقيادة القومية التي تمثل الوطن العربي بأكمله ، وهي اعلى قيادة في الحزب ، وترتبط بها مكاتب عدة ، منها المكاتب السياسي .

هذا عرض سريع للمجهود العلمي القيم الذي احتوته الرسالة ، وهو من أوائل الابحاث العلمية باللغة الفرنسية عن حزب البعث ، باعتبارها حزبا سياسيا عربيا يتولى السلطة السياسية في دولتين عربيتين هما سوريا والعراق ، رغم الخلافات بينهما . وهذا يؤدي الى تزويد المكتبة الفرنسية بنوافذ جديدة على النشاط السياسي العربي .

الا أننا نجد ان الباحث ، رغم هذا المجهود القيم ، كان عليه ان يورد احصائيات عن عدد اعضاء حزب البعث ، خلال مراحل المختلفة ، وكذلك عن نوعية اعضائه خلال هذه المراحل ، اذ انه لم يورد أية احصائية خلال بحثه عن ذلك ، مما لا يعطي القارئ صورة مجسمة عن التطور العددي والنوعي لاعضاء هذا الحزب السياسي .

وكذلك نجد انه كان على الباحث ، ان يسعى وراء الوثائق الكافية لعرض أكثر تفصيلا عن كيفية نمو حزب البعث في الاقطار العربية ، مدبلا على ذلك بالاحصائيات والبيانات التي توضح انه ليس مجرد حزب اقليمي ، وانما هو حزب قومي ، كما يوضح ذلك في معظم أجزاء المؤلف ، خاصة وأن عنوان الرسالة هو « حزب البعث العربي الاشتراكي وأثره في السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » .

هذا من الناحية الموضوعية ، أما من الناحية الشكلية أو التنظيمية ، فنجد ان الباحث قسم دراسته الى بايين : الاول عن انشاء الحزب وايدولوجيته ، والثاني عن نضال حزب البعث وتنظيمه . ونجد انه كان من الافق ، ان يشمل الباب الاول انشاء الحزب ونضاله ، والباب الثاني تنظيم الحزب وايدولوجيته ، اذ يحقق بذلك تسلسلا أكثر منطقيا عند قراءة البحث .

ورغما من هذا ، فان هذا لا يقلل من القيمة العلمية للبحث ، ولا من المجهود العلمي الواضح في مساهمة الدراسة .

نبيل احمد حلمي

■ د. عبد الله حسن الاشعل :

الجزاءات غير العسكرية في الهم

المتحدة - رسالة دكتوراه غير

منشورة - كلية الاقتصاد - جامعة

القاهرة - مارس ١٩٧٦ ■

يجادل المؤلف في رسالته هذه الإجابة على سؤال واحد هو الى أي مدى يسهم نظام الضبط والجزاءات خاصة غير العسكرية في الأمم المتحدة في اقرار العدل والسلام وحكم القانون في مجتمع الدول ؟

تقسم المؤلف رسالته الى قسمين رئيسيين يسبقهما باب

تمهيدى يتناول فى إيجاز النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى والمنظمات الدولية . والجزاء فى أبسط معانيه كما يوضح المؤلف رد فعل طرف ازاء انتهاك طرف آخر لقاعدة من قواعد النظام الاجتماعى التى تتوزع بين العرف والتشريع والدين والاخلاق . ولما كان النظام الدولى لم يصل بعد الى ما وصل اليه المجتمع الداخلى من احتكار للسلطة والقوة فى أيدي أجهزة مركزية تستخدم وفق قواعد وضوابط . فيمكن تبين ردود فعل فردية وهى الجزاءات التى توقعها الدول بنفسها وردود فعل جماعية وهى الجزاءات التى توقعها المنظمات الدولية باسم المجتمع الدولى . وكلما تماسك المجتمع الدولى وقويت أواصر التضامن والتكافل « المصالح المشتركة بين أعضائه تطلب رد الفعل الجماعى الدولى على ردود الفعل الفردية » .

وعالج المؤلف فى القسم الاول من رسالته النظرية العامة للجزاءات فى الامم المتحدة ، ويتناول تجربة الجزاءات فى عصبة الامم . وقد لاحظ المؤلف أن جزاءات عهد العصبة على نواضعها وعمودى أحكامها قد أصابها الوهن والفتور تحت ضغط الظروف السياسية التى سادت أوروبا فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية . ثم عالج المؤلف مركز الجزاءات فى نظام الامم المتحدة وقد اتسمت بعدد من الخصائص القانونية أهمها محاولة تحسين وسائل رقابة المنظمة على مدى وفاء الدول للالتزاماتها ، ومساعدة المتضررين من تنفيذ قرارات الجزاءات ، ومعاقبة من يستهين بها ، فضلاً عن تقوية جانب الطرف المتضرر من الفعل غير المشروع وإبطال آثار هذا الفعل ، واضعاف جانب المعتدى . وفى كل الأحوال يجب أن يتقرر الجزاء بقرار صريح ويستمر الجزاء قائماً الى أن يرفع بقرار صريح من الجهاز المختص فى المنظمة ولا حاجة الى تكرار النص على استمرار الجزاء فى قرارات لاحقة سوى أن يكون ذلك من قبيل الحيططة السياسية .

أما أنواع الجزاءات فى الميثاق ، فيمكن تقسيمها الى جزاءات نظامية مباشرة فورية ، وتعنى الطرد والوقف ، واجراءات القمع التى تقررها المنظمة ، لكن تنفذها الدول وفق أوضاع معينة .

ورغم أن الميثاق لم يقدم تعريفا لاجراءات القمع ، فإن المؤلف بعد دراسة لعرف المنظمة الدولية وموقف الفقه انتهى الى أنها تلك الاجراءات التى يقررها مجلس الامن أو

الجمعية العامة سواء كانت اجراءات عسكرية أو غير عسكرية فى أحوال تهديد السلم أو الاخلال به أو حال وقوع عمل عدوانى وكلها شروط سياسية مطاطة ليس للغير الجهاز المختص سلطة تفسيرها .

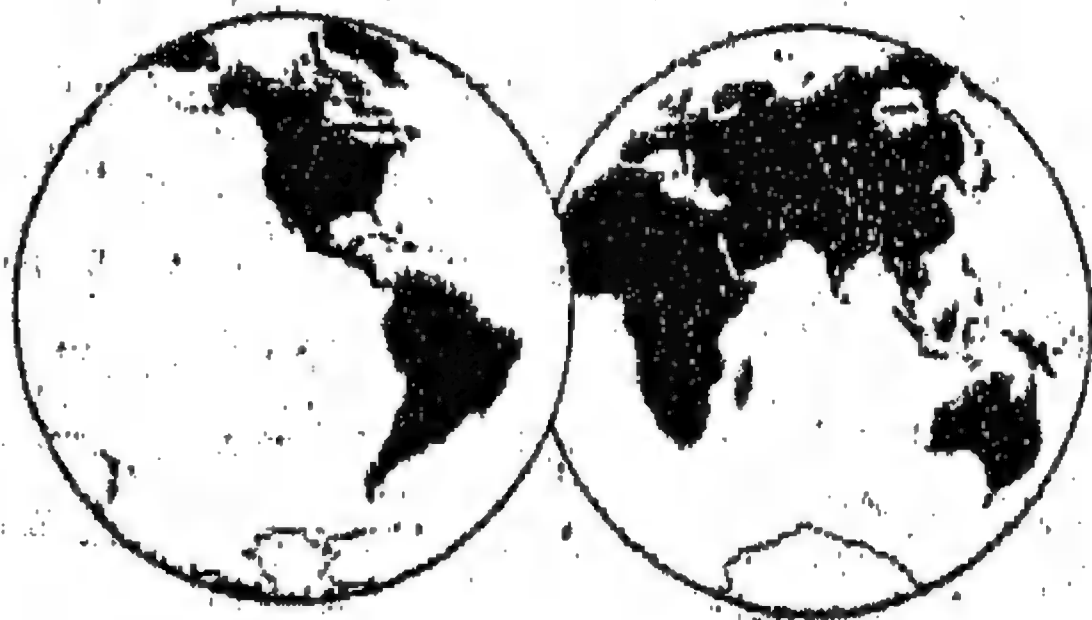
وفى دراسة عن أحكام الجزاءات العسكرية فى الميثاق خالف المؤلف فى رأى كثير من الكتاب فى اعتبارهم الازمة الكورية « ١٩٥٠ - ١٩٥٣ » من قبيل الجزاءات العسكرية ورأى أنها اجراء أمريكى صرف واستند بها الامم المتحدة لاضفاء المشروعية عليه وذلك لم يعد أن يكون سوى حالة حرب قانونية ومعلية بين كوريا والصين الشعبية من ناحية وبين الدول الستة عشرة التى اشتركت فى هذه الحرب من ناحية أخرى وقدم المؤلف عدة أدلة على صحة هذه النتيجة .

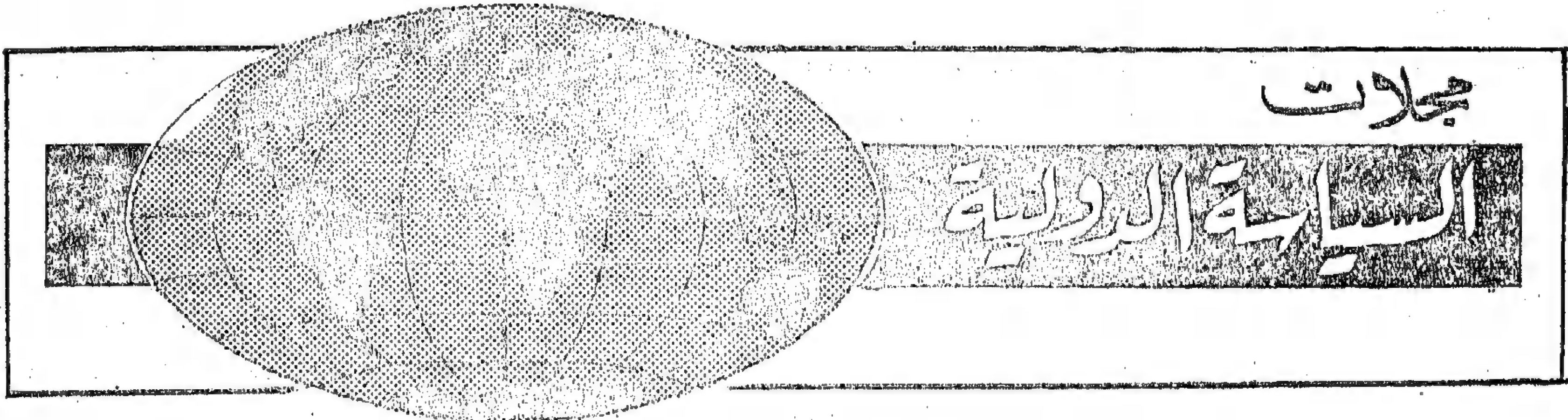
أما القسم الثانى من الرسالة فيتناول تطبيق الجزاءات التى تقرها الامم المتحدة وتناول المؤلف بالدراسة مدى التزام الدول بتطبيق هذه الجزاءات وتطبيقها من خلال الوكالات المتخصصة ودرس المؤلف أول تجربة حقيقية طبقت فيها الجزاءات وهى المسألة الروديسية بوصفها اختباراً لمدى فعالية نظام الضبط فى المجتمع الدولى ومبدأ فعالية نظام الجزاءات فى الامم المتحدة فى المساهمة فى تعزيز نظام الضبط الدولى .

وفى الفصل الختامى سجل المؤلف بعض نتائج هذه الدراسة ومن أهمها اقتراحه بتعزيز الاحكام الخاصة بالجزاءات غير العسكرية وتغليبها على اجراءات القمع العسكرية ضد الدولة المستهدفة لهذا الوقت . والعاء النص الخاص بالطرد والتركيز على الوقت خاصة فى كل جهاز لايجترم العضو قواعد العمل فيه ويحدث يتم وقف حقوق العضو تلقائياً فى جميع الوكالات المتخصصة فى وقت واحد وتعديل دساتير الوكالات المالية ، واتفاقيات الوصل بينها وبين الامم المتحدة بهذا المعنى وكذلك التزم المؤلف انشاء قوات دائمة لحفظ السلم من دول العالم الثالث يترك أمر توجيهها الى الجمعية العامة والامين العام للامم المتحدة - وإعادة النظر فى امتيازات الدول الكبرى . وذلك بنقل سلطة مجلس الامن الملزمة فى مجال الجزاءات الى الجمعية العامة .

وختاماً . فالرسالة جهد علمى ، ثرى بهادته ، جديد فى عرسته ، غنى باجتهاداته الفقهية .

أحمد يوسف القرعى





استبعدت منه جميع العناصر المتطرفة وخاصة اليسارية ، ثم سقطت اليمن بعد ذلك في غياهب النسيان .

وعندما استولى المقدم ابراهيم الحمدي على السلطة عقب انقلاب صنعاء في ١٣ يونية ١٩٧٤ ، حاول بعث الحياة في السياسة الخارجية للدولة ، بعد خمسة أعوام من الانزواء والعزلة . وتدعمت السلطة المركزية ، وبسطت نفوذها داخليا عن طريق القضاء التدريجي على تحالف القبائل في الشمال ، وتجريد شيوخها من كل سلطة أو سند شعبي .

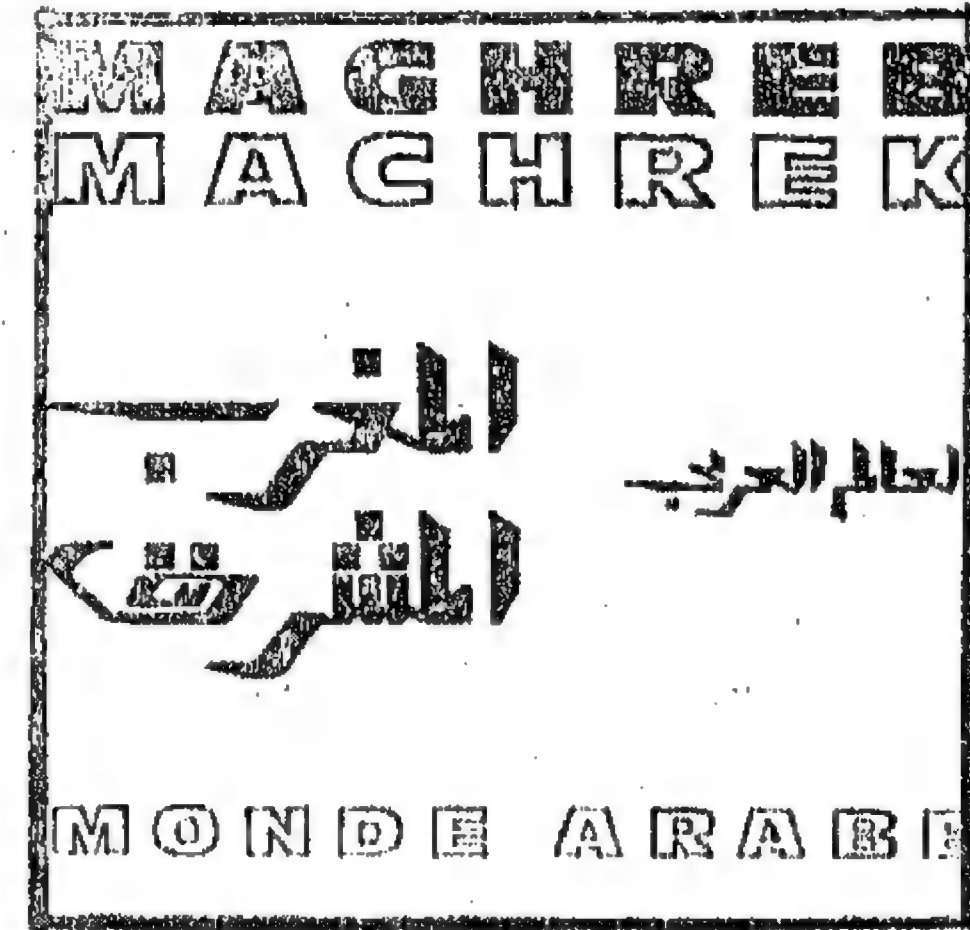
وتشكل هذه الدولة الجبلية الصغيرة ، ثقلا ديموجرافيا هاما ، في منطقة شبه الجزيرة العربية ، اذ يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ونصف نسمة ، أي ما يقرب من نصف مجموع سكان المنطقة تقريبا . ويوجد حاليا حوالي مليون يمني يعملون في السعودية وامارات الخليج . كما هاجر الكثير من اليمنيين الى افريقيا الشرقية .

وتعتمد هذه الدولة اقتصاديا على الخارج ، ويتصاعد معدل استيرادها من المواد الاستهلاكية ومعدات التجهيز عاما بعد آخر ، ولا تصدر سوى بعض الجلود والبن . ولولا المعونات التي تأتيها من جيرانها منتجي البترول ، لاختل ميزان مدفوعاتها ، وتوقفت تماما حركة البناء والتعمير فيها .

وقد اكتسبت جمهورية اليمن العربية ، أهمية استراتيجية بالغة عقب مبادرة اغلاق مضيق باب المندب عند اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وأيضا لدى إعادة فتح قناة السويس . كما أسهمت الاوضاع القلقة في الاقليم الفرنسي عفار وعيسى وفي أثيوبيا واريتريا ، في تدعيم هذه الأهمية الاستراتيجية .

العلاقات مع المملكة العربية السعودية :

أما العلاقات بين جمهورية اليمن العربية



المجلة : مغرب - مشرق

عدد : ٧٤ « أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٧٦ »

المقال : جمهورية اليمن العربية
تبحث عن سياسة خارجية

الكاتب : مارتان البير

هذا المقال هو جزء من ملف أعدته مجلة «مغرب مشرق» عن الدولتين اليمنيتين وهو يختص بعلاقات اليمن بالدول المجاورة لها وما تؤدي اليه هذه العلاقات الى صياغة سياسة خارجية لهذه الدولة . ويبدأ الكاتب بأن يستعرض الاحداث التي مرت باليمن بعد سقوط الامام البدر في سبتمبر ١٩٦٢ والمكانة التي احتلتها على مدى سبعة أعوام . حيث أصبح هذا البلد موطننا للمجابهة ومركزا للصراع بين أتباع الامام المخلوع والجمهوريين . وقد انحازت مصر الى جانب الجمهوريين ويساندها في ذلك المعسكر الاشتراكي في حين أن السعودية والاردن ومن ورائهما المعسكر الغربي لم يدخلا وسعا لنصرة الملكيين . ثم انتهت الحرب بعقد صلح بين الجبهتين « ١٩٧٠ » فأرسى قواعد حكم جمهوري

وعندما قررت السعودية في صيف ١٩٧٥ تحريم حق التملك لغير السعوديين ، غضبت صهيون واحتجت السلطات اليمنية على هذا الاجراء الذي يضر بمواطنيها . وقد تاجل العمل بهذا القرار ، ولكنه نفذ نهائيا في مايو ١٩٧٦ ، واضطر اليمنيون الى بيع محاصيلهم وعقارهم الى السعوديين .

وقد ظلت الحدود بين البلدين نقطة خلاف هامة ومستمرة ، على الرغم من عدم اثارها حاليا . ففي عام ١٩٣٤ ، وعقب حملة حربية ، احتل الملك سعود اقليم العسير والنجران ، ووقعت اتفاقية من نفس العام لتحديد خط الحدود بين البلدين ونتهى عام ١٩٧٤ . ولكن اليمنيين لم يكفوا عن المطالبة بما يعتبرونه حقا لهم . واتهموا القاضي الحجري بالخيانة ، وبتخليه نهائيا عن هاتين المنطقتين عند زيارته الرسمية للسعودية في مايو ١٩٧٣ وتفاوضه بشأن الاتفاقية . ولم تنشر نتيجة هذه المفاوضات الى الان .

وقد وقعت حادثة حدود عام ١٩٧٥ ، أدت الى مواجهة السعوديين واليمنيين شمال صعدة ، واحتل السعوديون ثلاثين كيلو مترا من المنطقة الواقعة بين حدود البلدين . وعلى الرغم من رغبة السعودية في استئناف المفاوضات بشأن الربع الخالي ، الا ان اليمن رفضت دائما أى نقاش في هذا الصدد ، مدركة تماما انها في موقف الضعيف ، وأن ميزان القوى ليس في صالحها .

كما يشكل موضوع تسليح القوات اليمنية نقطة خلاف ايضا بين البلدين ، فقد كان وزير الدفاع السعودي يأمل وقت زيارته لليمن في أبريل ١٩٧٦ ، أن يتم الاستغناء عن المستشارين السوفييت . وأن تستبدل اليمن بمصادر السلاح من الاتحاد السوفيتي ، مصادر غربية وأمريكية . وهذا ما لم يحدث ، رغبة من حكومة اليمن الشمالية في الاحتفاظ باستقلالها الوطني ، وعدم الاعتماد على معسكر واحد ، على الرغم من الالحاح المتزايد من جانب السعودية .

وازاء هذه العلاقات المركبة بين البلدين ، سمعت اليمن الشمالية الى تدعيم صلاتها بالسعودية ، فأضى ابراهيم الحمدي أكثر من أسبوعين وقت الحج في السعودية . وانعقدت « لجنة التنسيق » بين البلدين على مستوى التوررء لأول مرة في جدة ، وتناولت العلاقات الثنائية الاقتصادية

وجارتها القوية ، فان الكاتب يراها علاقات مركبة ، وتمارس على مستويات مختلفة . فقد كانت الحرب الاهلية ، وما أدت اليه من اضعاف السلطة المركزية ، سببا في تطور هذه العلاقات ونموها ، بعيدا عن رقابة الدولة . فكانت السعودية تقوم بتمويل الجيش اليمني مباشرة ، وعلى الرغم من محاولات رئيس الوزراء السابق محسن العيني ، اخضاع الجيش للدولة ، عن طريق انشاء وزارة الدفاع ، الا ان جهوده ذهبت سدى ، بسبب معارضة السعوديين ورجال الجيش .

وكانت السعودية تقدم المعونات المالية الى قبائل الشمال وشيوخها ، تلك القبائل التي كانت تتمتع بحكم ذاتي شبه مطلق ، والتي جرت حكومة الشمال الى صراع مسلح مع الجنوب ، عندما اخذت زمام المبادرة ، بمساعدة لاجئي الجنوب ، وشنت هجومها على اليمن الجنوبيه . وقد اختفى الدور السياسي لهذه القبائل في ظل الحكومة الحالية ، كما فقدت الى حد كبير ، مساندة المملكة العربية السعودية . ولكن الملك خالد لم يتردد في ارسال ابن اخيه تركي بن فيصل الى الشيخ عبد الله الاحمر ، عندما اقبل هذا الاخير من منصبه كرئيس للمجلس الاستشاري بعد حله في نوفمبر ١٩٧٥ . وقد هزت مذكره الاحتجاج التي قدمها شيوخ القبائل ، السلطات في صنعاء ، اد اتهموا فيها الحكومة بالدكتاتورية .

وقد ساعدت السعودية لاجئي الجنوب المقيمين قريبا من الحدود في عملياتهم ضد حكومة عدن ، ولكن حكومة الشمال ، استطاعت اخضاعهم لسلطتها ، كما اوقفت الرياض مساعداتها بعد الاتفاقيات التي وقعت مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مارس عام ١٩٧٦ . وبذلك لم يعد أمام هؤلاء اللاجئين ، سوى الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه .

ويشكل النمو والتطور السريع في البلدان المنتجة للبترول ، قوة جذب هائلة للشمال اليمنيين ، وتقول المصادر ان عدد العمال اليمنيين الموجودين في العربية السعودية يتراوح بين ٧٠٠ ألف ومليون عامل ، مما أدى الى ندره الايدي العاملة في اليمن ذاتها ، وارتفاع اجورها . وقد تنبعت الحكومة الى خطورة هذه الهجرة الجماعية ، فمنعتها رسميا ، ولكن هذا لم يمنع استمرار الهجرة سرا .

والسياسية والثقافية والحربية . كما انعقدت مرة أخرى في صنعاء برئاسة وزير الدفاع السعودي ورئيس وزراء اليمن . واحتل موضوع تطوير الجيش اليمني والدعم السعودي لليمن ، مكان الصدارة في المحادثات التي تمت في الاجتماع . وعلى الرغم من أن حجم المعونات التي تمنحها السعودية لليمن غير معروف ، إلا أنه يشكل أكثر من نصف ما تحصل عليه اليمن بوجه عام . ونرى أن التنسيق الاقتصادي بين البلدين ، يزداد منذ بداية هذا العام . فسيتم إنشاء شركة طيران مشتركة ومعمل لتكرير البترول في الصليف ، كانت العراق تتنافس مع السعودية بشأنه ، وانتهى الموقف لصالح السعودية .

التقارب مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

أما العلاقة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، فإن الكاتب يراها علاقة من نوع خاص . ولا يوجد تبادل دبلوماسي بينهما ، لأنهما يشكلان رسماً وطنياً واحداً ، فيقوم ممثل عن كل من رئيسي الدولة بإدارة العلاقات بين البلدين .

وتختلف الاتجاهات السياسية في البلدين اختلافاً جذرياً ، فتتخذ صنعاء سياسة اقتصادية ليبرالية ، موطدة بذلك علاقاتها بالأنظمة العربية المحافظة ودول الغرب ، وتميل عدن إلى التنمية الاشتراكية ، معتمدة على الاتحاد السوفيتي والصين . وتعتبر اليمن الشمالية أكثر قوة اقتصادياً ، نظراً لمواردها الزراعية وقوتها الديموغرافية ، فتعداد اليمن الجنوبية ، لا يكاد يبلغ مليون ونصف نسمة ، يعيشون جميعاً في منطقة صحراوية قاحلة . ونقطة التفوق الوحيدة لليمن الجنوبية ، هي الجيش ، بسبب تنظيمه وتسليحه الحديث . ومع ذلك ، تبذل اليمن الشمالية حالياً جهوداً جبارة لتطوير وتدعيم جيشها .

وعلى الرغم من هذه الخلافات ، فإن احساساً عميقاً بالانتماء إلى حضارة واحدة ، والاشتراك في تاريخ واحد ، يقرب بين سكان اليمنين ، ويدفعهم إلى البحث عن الوحدة . ومع ذلك لم تتم هذه الوحدة عام ١٩٦٧ ، عندما حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها . وقد أدى انهيار الأمل لدى الشعبين ، وازدياد الهوة بين النظامين ، وكثير من العوامل الأخرى ، إلى تنجيز الصراع

عام ١٩٧٢ . وانتهت الحرب بين البلدين بعقد اتفاقية صلح ، تتحد بموجبها الجمهوريتان خلال عام واحد من توقيع الاتفاقية . ولكن محسن العيني رئيس الوزراء الذي وقع الاتفاقية أجبر على الاستقالة وخلفه القاضي الحجري ، وهو شخص لا يميل كثيراً إلى الوحدة مع الجنوب . وتجمدت أعمال اللجان المكلفة دراسة مشاكل الوحدة ، ولم تستؤنف إلا عند عودة محسن العيني في ١٣ يونيو ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الوقت ، واللجان تجتمع بانتظام ، أحياناً في الشمال وأحياناً في الجنوب ، ولكن دورها اقتصر على تذليل الصعاب التي تعترض العلاقات بين البلدين . وتعتبر النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن ، نتائج متواضعة ، كتجارة المنتجات الزراعية ، والقضاء الرسوم الجمركية ، واجتماع اتحاد الكتاب والصحافيين الذي يجمع بين الشخصيات من البلدين ، وتبادل الزيارات على مستوى الوزراء .

وقد أسهم الاتفاق الذي وقع بين السعودية واليمن الجنوبية في ربيع ١٩٧٦ في إزالة التوتر بين شطري اليمن ، والذي بمقتضاه تنسوقت السعودية عن مساعدة اللاجئين من الجنوب ، في مقابل أن تكف عدن عن حملات التشهير العدائية التي تشنها ضد السعودية ، وهو ما أفضى إلى خمود الحركة الفدائية التي كانت قد نشطت بالقرب من اليمن الجنوبية .

كما أدى تطور الموقف في مدخل البحر الأحمر ، إلى المزيد من التقارب بين جمهوريتي اليمن ، فقد نسفتا معاً جهودهما وسياستيهما من أجل السيطرة على مضيق باب المندب والتحكم في هذا الممر المائي . وعلى الرغم من اتفاق وجهات نظرهما حول استقلال جيبوتي ، إلا أن تقديرهما يختلف فيما يتعلق بأثيوبيا وبمشكلة إريتريا ، فعدن لا تخفي تعاطفها مع النظام الاشتراكي في أثيوبيا ، وقد أغلقت أخيراً مكتب جبهة تحرير إريتريا . أما صنعاء ، فعلى العكس ، يزداد عداؤها حدة للقادة الأثيوبيين يوماً بعد يوم . وعلى الرغم من وجود بعض الشك المتبقى بين البلدين ، إلا أن اتفاق مصالحيهما في البحر الأحمر ، كفيل بأن يزيل هذا الشك ، وأن يزيد من التقارب بين صنعاء وعدن .

السيطرة على البحر الأحمر :

ويحدد الكاتب هدف المملكة العربية السعودية

بهذه الأخيرة منذ البداية على استنزاف صنعاء ، فكانت الجالية اليمنية أولى ضحايا الإجراءات الاشتراكية التي اتخذتها اثيوبيا ، واضطرت الى مغادرة البلاد وترك ثرواتها ، كما رفضت اديبي ابابا ، السماح لوفد من المهاجرين اليمنيين ، بالتوجه الى صنعاء لحضور مؤتمر يضم المهاجرين القادمين من جميع أنحاء العالم ، وذلك على الأرجح خوفا من أن يثار موقف الجالية اليمنية في اثيوبيا ، كما أن مساندة الجمهورية اليمنية العربية لا رتيريا ، ومشروع السيطرة على باب المندب ، لا يصادف هوى في نفس اثيوبيا ، وقد زاد التوتر بين البلدين ، اثر استيلاء البحرية الاشوبية على سفينتي الصيد اليمني ، واعترضت اليمن على ما أسمته « عملا عدوانيا » . وقد أثارت هذه المشكلة موضوع السيادة على جزر البحر الاحمر مرة أخرى ، إذ كانت بريطانيا قد احتلت ، عن طريق وجودها في عدن ، بعض هذه الجزر عام ١٩٦٧ ، ومنها جزيرة كرمان وأبو علي وبريم ، وعند انسحابها من عدن تنازلت عن كرمان وبريم لليمن الجنوبية . وقد اتهمت اليمن الشمالية عام ١٩٧٣ الحكومة البريطانية بتنازلها سرا عن جزيرة أبو علي لاثيوبيا ويحتمل أن تتسبب مسألة السيادة على هذه الجزر الصغيرة في مدخل البحر الاحمر في إثارة العديد من التوترات في المنطقة .

ثم يحاول الكاتب ان يحدد معالم الدور الجديد التي ترغب الجمهورية اليمنية العربية ان تقوم به في العالم فيلاحظ أولا ، تنويع علاقاتها داخل مجتمع الدول العربية ، وسعيها الى أن يكون لها دور اكبر في محيط هذا المجتمع ، ونظرا لحرمان هذه الدولة من أية ثروة مصنعة ، فانها تعتمد بالدرجة الاولى على جيرانها من الدول المنتجة للبترول ، لضمان تنميتها الاقتصادية . وقد حاول محسن العيني عام ١٩٧٤ قبل استبعاده ، ان يحصل على مساعدات من دول الامارات والعراق وليبيا ، حتى يقلل من تبعية اليمن الاقتصادية للسعودية ، وفسار الحمدي ، على نفس الخط الاقتصادي ، وانما بطريقة مستترة ، فسرار الامارات والعراق ، ولم يتردد في استغلال التنافس بين ايران والسعودية من جهة ، والعراق والسعودية من جهة أخرى . وقد فتحت الكويت والسعودية والعراق ، مكاتب لها في صنعاء لدراسة مشروعات التنمية وتمويلها . وتقدم الكويت مساعدات غير مشروطة لليمن ، كما ان الامارات لم تكف عن دعمها لهذا البلد منذ ١٩٦٢ ،

من البحر الاحمر على أنها تتطلع الى ان تجعل من هذا البحر بحيرة عربية ، وتساعدتها جمهورية اليمن العربية كثيرا في بلورة هذه السياسة ، فقد سمعت بموافقة جميع الدول العربية المطة على البحر الاحمر الى أن تفرض رقابة مشتركة على باب المندب ، مكونة من جمهورتي اليمن واقليم جيبوتي المستقل . وقد كانت الملاحة في هذا المضيق الى الان ، ملاحة حرة يؤمنها الوجود الفرنسي في جيبوتي . ولكن من المنتظر ان يتم الاتفاق بين هذه الدول الثلاث ، على عدم السماح للسفن بالمرور الا اذا كانت حائزة على موافقة مسبقة ، كما سيتم اغلاق هذا الممر المائي في وجه الاعداء في حالة الحرب . وقد بدأت بالفعل ، بالتنسيق بين جمهورتي اليمن ، أعمال تدعيم المنشآت الحربية في منطقة باب المندب .

وتهدف جمهورية اليمن العربية الى توقيع اتفاقية دولية بشأن هذا المضيق ، تشبه الاتفاقيات التي تنظم المرور في قناة السويس ومضيق البوسفور ، وبذلك تصبح لها السيادة المطلقة على هذا الممر المائي . ولكن هذا المشروع يصطدم حاليا بمعارضة شديدة من جانب اثيوبيا ، نظرا لان جميع جوانبها تطل على البحر الاحمر ، ومن جانب اسرائيل ، بسبب قلقها المستمر على حرية المرور في خليج العقبة ، ومن جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لعدم موافقتها على ان تعرقل دول صغرى حرية الملاحة في ممر مائي دولي .

وقد سعت اليمن الشمالية منذ ١٩٧٣ ، وبعد مؤتمر جدة الذي ضم الدول العربية المطة على البحر الاحمر ، الى توطيد علاقاتها مع جيرانها جميعا ، فتبادل النيميري والحمدي الزيارات ، وتوثقت العلاقات بينها وبين الاردن ، كما ساعدت سرا جبهة تحرير اريتريا ، ويصل اللاجئين الاريتريون عن طريقها الى الدول البترولية . وقد تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الصومال عام ١٩٧٥ ، وزار الرئيس الصومالي صنعاء ، حيث تحدث عن انشاء اتحاد للدول المطة على باب المندب وهي : الصومال ، اليمنيان « الشمالي والجنوبي » جيبوتي ، اريتريا ،

وتتدهور العلاقات بصفة مستمرة بين جمهورية اليمن العربية واثيوبيا . فقد عمل النظام الجديد

أما ليبيا فقد تسبب موتها المذبذب في إثارة الخلافات بين البلدين .

وتقوم الدول العربية بتدعيم اليمن فنيا ، بسبب النقص الذي تعاني منه في هذا المجال ، فلديها أكثر من ألفي مدرس مصري ، يحصل معظمهم على مكافآتهم من الدول المنتجة للبتترول ، وهكذا يحدث نوع من التعاون الثلاثي . كما يرسل السودان والاردن كثيرا من الفنيين أيضا . وتسود العلاقات مع العراق عدم ثقة واضحة ، فقد وضعت السفارة العراقية في اليمن الشمالية تحت رقابة مشددة ، واتهمت صنعاء الحكومة اليمنية بمساعدة العيني في المنفى ، لتمكينه من الدخول الى البلاد .

وقد كان هذا البلد الصغير حقلا للمواجهات العديدة لمختلف الايديولوجيات ، مثل الناصرية والتقدمية والبعث السوري والبعث العراقي والاتجاه المحافظ ، ولكنه اعتمد بالدرجة الاولى على الجامعة العربية ، ابتغاء التخفيف من حدة هذا التنافس . واعلنت جمهورية اليمن العربية مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانحازت الى جانب التقدميين الفلسطينيين في لبنان ، وادانت بشدة القوى الانفصالية ، وكانت اول دولة طالبت بارسال قوة عربية ، مشتركة لوضع حد للحرب الاهلية . ولكن اليمن اللبناني اعترض على اشتراك اليمن في هذه القوة ، بسبب مواقفها المتشددة . وقد اعلن الحمدي عند زيارته لمصر عام ١٩٧٦ موافقة دولته على سياسة مصر في سيناء ، وعلى الجهود التي تبذلها مصر من اجل تحرير الارض العربية .

العلاقات مع القوى العظمى :

من وجهة نظر الكاتب فان الاتجاه الاساسي لجمهورية اليمن العربية حتى عام ١٩٧٠ كان يميل نحو الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية . وقد قامت هذه الدول بتسليح الجيش اليمني ، ووضع اليني التحتية لهذه الدولة ، وتولى الاتحاد السوفيتي الاشراف على قطاعات الصناعة والمستشفيات والطرق . ولكن العلاقات بدأت تفتر ابتداء من ١٩٧١ ، فقد أثر الاتحاد السوفيتي مساعدة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ولم يلتفت كثيرا الى اتفاقية التسليح المبرمة مع اليمن الشمالية ، على الرغم من استمرار هذه الأخيرة في ارسال مائه طالب كل عام للدراسة في

جامعات الاتحاد السوفيتي . . ومن هنا نجد أن اللغة - الروسية منتشرة أكثر من الانجليزية في محيط الاطباء والعسكريين اليمنيين . ويحتفظ الاتحاد السوفيتي بحوالي مائتي خبير حربي في الجيش اليمني . وعلى الرغم من التلميح الى احتمال وضع حد للدعم الحربي الروسي ، الا أن اليمنيين لا يريدون في الواقع الوصول الى هذه النتيجة ، لان الوجود السوفيتي يلطف من حدة المطامع السعودية ومن ورائها الولايات المتحدة . وتدعم اليمن علاقاتها بالصين . وتقول صراحة ان التقارب مع الصين هدفه اجبار السوفييت على اتخاذ سياسة واقعية لا عاطفية ، الى جانب أن هذا التقارب ، يسمح ايضا بالحد من النفوذ الغربي المتصاعد . ولا تشكل المعونات الامريكية لليمن شيئا ذا بال ، لان الولايات المتحدة تعتبر ان هذا واجب يقع أولا على عاتق الجارة الشرية ، أي السعودية . وستشارك الولايات المتحدة دون شك مع فرنسا في تسليح الجيش اليمني ، فقد قام وزير الدفاع الفرنسي بزيارة سرية الى صنعاء ، تلتها مباشرة زيارة رئيس الاركاب اليمني لباريس . وقد ظلت ألمانيا الاتحادية منذ استئناف العلاقات عام ١٩٦٩ تشكل الناصر الاوروبي الاول لجمهورية اليمن العربية . ونشطت الشركات الكبرى الألمانية وعمل الفنيون الالمان في جميع المجالات باليمن ، فقاموا بالطرق ، وأنشأوا شبكة التليفونات وشيدوا مطار صنعاء ، كما عملوا كذلك في القسطاع الزراعي .

والمعروف عن جمهورية اليمن العربية ، مهارتها في المناورة فهي تملك بضع أوراق رابحة تستطيع ان تلعب بها . وقد تعرضت اليابان لهذه التجربة ، فبعد توقفها عن شراء ملح المناجم وهو الثروة المعدنية الوحيدة التي تملكها جمهورية اليمن ، فرضت هذه الأخيرة الحظر على جميع وارداتها من اليابان .

وهذا يجد الكاتب أن جمهورية اليمن العربية ، تتخذ سياسة خارجية طموحة ولكنها لا تملك الإمكانيات الكافية بسبب ضعفها الاقتصادي . وهناك حلم يداعب خيال كل يمنى ، وهو أن يرى الذهب الاسود يندفق في بلده ، حتى يستطيع التخلص من هذا الخضوع الثقيل لدول البترول .

كما ان الاحساس الراسخ في نفوس اليمنيين في الشمال والجنوب ، بانتمائهم الى نفس

النضال من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي :

يقول الكاتب ، اذا نحن تأملنا قليلا مراحل المعركة من أجل ايجاد نظام اقتصادي جديد ، دولي وقومي في نفس الوقت ، يتبين لنا أن هذه المعركة ليست بالجديدة ، فقد بدأتها بلدان العالم الثالث منذ أكثر من عشرين عاما ، غير أنها لم تكتسب هذه الأهمية ، وتأخذ تلك الأبعاد ، الا خلال السنوات الأخيرة ، حتى لقد أصبح هذا النظام الجديد موضوع الساعة حاليا .

لقد بدأت دول العالم الثالث ، بعد الحرب العالمية الثانية ، نضالها من أجل الاستقلال السياسي ، وخاصة دول آسيا وأفريقيا ، فخاضت سلسلة من المعارك السياسية والحربية لتقصية جميع صنوف التبعية السياسية للاستعمار . كما انشغلت ، ولوقت طويل ، بحركات التضامن لمساعدة الدول التي لم تحظ بنصيحتها من الاستقلال السياسي بعد . وقد كان التحرر السياسي هو الهدف الرئيسي لحركة عدم الانحياز ، التي تبلورت في منتصف الخمسينات ، عقب مؤتمر باندونج التاريخي .

ولم تكن الحكومات التي انبثقت عن حركات التحرير الوطنية ، تتمتع بأي نوع من الرؤى المبتكرة أو الجديدة على الصعيد الاقتصادي ، بل لقد خيل الى هذه الحكومات ، إمكانية مواصلة ما كان متبعاً من استراتيجيات التنمية في عهد الاستعمار ، أو اخضاع هذه الاستراتيجيات لبعض التغييرات الطفيفة . كما اعتقدت أن عملية ادماج الدول المستقلة حديثاً في التقسيم الدولي للعمل ، وفي النظام الاقتصادي العالمي ، يشكل في حد ذاته كسبا رائعا لا مجال لإعادة النظر فيه أو مناقشته . وكانت الفكرة السائدة ، هي أن الاستقلال السياسي ، لابد أن يعقبه ، بصورة آلية ، الاستقلال الاقتصادي .

ولم يتنبه العالم الثالث ، سوى أخيراً ، إلى مدى ضعف محتوى التحرر السياسي ، إذا لم يؤد إلى التحرر الاقتصادي ، وذلك لن يحدث تلقائياً ، ولن يتأتى عن طريق استراتيجيات التنمية التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل ، أو التنمية الداخلية . كذلك أدركت دول العالم الثالث في الآونة الراهنة أن عليها أن تخوض معركة لا تقل ضراوة عن تلك التي خاضتها من أجل الاستقلال السياسي .

الحضارة ونفس المجتمع ، وباشتراكهم في نفس العادات والتقاليد ، سيؤدي بالضرورة إلى الوحدة بين شطري اليمن . وهو ما بدأ يحدث بالفعل ، فقد توجه سالم ربيع رئيس اليمن الجنوبية في ١٥ فبراير عام ١٩٧٧ إلى اليمن الشمالية ، حيث عقد مع إبراهيم الحمدي اجتماعاً خاصاً في مدينة تعطبة لبحث القضايا الرئيسية التي تهم البلدين ، وتنسيق سياستهما ، توطئة لتنفيذ الوحدة اليمنية .

CULTURES

المجلة : « ثقافات » « مطابع اليونسكو »

عدد : الجزء الثالث - العدد - ٤

المقال : العالم الثالث والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

الكاتب : سمير أمين

يستعرض الكاتب في هذا المقال وضع العالم الثالث داخل النظام الاقتصادي الدولي الراهن ليطالب بعدد من الموصفات يجب أن يتصف بها النظام الجديد الذي تطالب به الدول النامية . وهو يرى أن ما تم التوصل إليه من نتائج الآن بشأن النظام الدولي الاقتصادي الجديد ليعت على التباؤم ويشهد بذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٦ . فقد رفضت مجموعة الدول المتقدمة رفضاً باتاً وقاطعاً مشروع القرار المقدم من بلدان العالم الثالث والخاص بهذا النظام الجديد وذلك على الرغم من افتقار هذا المشروع إلى الجودة والفعالية .

وإن استطيع القول بأن التفكير الجاد في هذا الصدد، لم يبدأ إلا عام ١٩٧٠ عند انعقاد مؤتمر لوساكا لدول عدم الانحياز، أو على الأصح، في مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣. وقد أصبح الاستقلال الاقتصادي، هو الهدف الأساسي لمجموعة الدول السبع والسبعين، كما كان الاستقلال السياسي هو الفكرة المحورية في حركة عدم الانحياز.

ومن وجهة نظر الكاتب يتضمن النظام الاقتصادي الجديد الذي تطالب به بلدان العالم الثالث، فكرتين أساسيتين:

الأولى، هي إنشاء اتحادات الدول المنتجة للمواد الخام، للتنظيم فيما بينها، مع مراعاة المواقف المختلفة لكل دولة، والوضع الخاص لكل مادة من المواد الخام في السوق العالمية، من حيث الطلب وانتشار الإنتاج واشتراكه بين دول منتجة أخرى ومع الدول المتقدمة ذاتها. وتستطيع هذه الاتحادات أو الجمعيات، أن تصبح من القوة، بحيث تفرض إعادة النظر في نظام التبادل، وتحدث انعكاسا حقيقيا وجوهريا في أسعار المواد الخام، وتؤدي إلى حوار حقيقي لا هزلي، أي حوار بين شركاء قد تختلف مصالحهم، ولكنهم يبحثون سويا عن صيغ للتفاهم، وتقريب وجهات النظر، لا فرضها من جانب واحد.

أما الفكرة الثانية، فتتلخص في إيجاد أسس للتضامن بين دول العالم الثالث، من أجل الاستقلال الاقتصادي، على غرار التضامن الذي أثبت فعاليته في مجال الاستقلال السياسي، وذلك حتى نستطيع هذه الاتحادات، أن تشعل المعركة، وأن تحصل على نتائج ايجابية، ونخفف من الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول النامية. ونحن نعلم أن أحد هذه الاتحادات، وهو منظمة الدول المصدرة للبترول «الوبك»، لم تبدأ في اتخاذ موقف سياسي واقتصادي إيجابي إلا في عام ١٩٧٠، أو بتعبير أدق في عام ١٩٧٣. لفرض زيادة سعر الطاقة، والوصول إلى صيغ للتبادل، كانت قد تآكلت تدريجا على مدى عشرين عاما. وهنا فقط أدرك الغرب أن المعركة من أجل التحرر الاقتصادي قد تخطت مجرد الأمنيات والعبارات المبهمة.

ثم يتناول الكاتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيجد أن الدول النامية قد أرادت تعادي خطر نضال حقيقي للعالم الثالث من أجل الاستقلال

الاقتصادي، عملت على إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ليحل محل فكرة العمل الموحد المتضامن لدول العالم الثالث. ولم يحرز هذا المؤتمر أية نتيجة ايجابية، على الرغم من حركته التفاوضية المستمرة على مدى اثني عشر عاما. كما دأبت الدول المتقدمة، على إحلال الأفكار البراقة التي لا تشكل خطورة على النظام الاقتصادي، بل والتي تسهم في استمرار الوضع القائم، محل فكرة الاتحاد، وإيجاد أسس للعمل المشتركة ابتقاء خوض المعركة. وتواري مبدأ التفاوض من موقع القوة مدعما بمساندة جميع دول العالم الثالث، وراء الحوار المتصل بين منتجين ومستهلكين، وهو حوار لفرض وجهة نظر من جانب واحد، فلم يعر مؤتمر التجارة والتنمية المنعقد في نيروبي أي اهتمام للمقترحات التي قدمتها دول عدم الانحياز، في المؤتمرين اللذين انعقدتا في داكار ومانيلا.

والعجيب أن العالم المتقدم، يتشدد حاليا بالآخطار الجنسية التي ستترتب على استنزاف المواد الخام من الكرة الأرضية، وبمقائله الدول النامية، على مدى ثلاثة قرون، من ارتقاع الأسعار المفروض عليها ضمن أشياء أخرى، في الوقت الذي تقدم فيه هذه الدول ثرواتها من المواد الخام مجانا أو شبه مجان. وكل ما يقال من جانب العالم المتقدم، ليس سوى عبارات دون أي محتوى فعلي، فقد ثبت أن الدول المتقدمة، ليست مستعدة لتقديم أية تنازلات، حتى ولو كان ذلك لصالح استخدام أفضل لموارد وتروات الكرة الأرضية. فلو كانت هذه الدول متطقية مع نفسها، لرحبت بقرار رفع سعر البترول، ولكنها سعت جاهدة، ولجأت لجميع الوسائل، لتخطيط اتحاد الدول المنتجة، مما يدعو إلى الاعتقاد، بأنه لا مناص فعلا من خوض معركة حقيقية.

وعندما كشف أسلوب الحوار والتفاوض عن ضعفه وعدم جدواه، ولم يؤد إلى أي تغيير في النظام الاقتصادي العالمي، اللهم إلا بعض التغييرات الفردية التي لا تذكر، بدأت فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لدول العالم الثالث تنشق طريقها إلى الوجود. أي أن تبحث هذه الدول عن طريق آخر للتنمية، يقوم على الانسحاب الكامل أو التدريجي من التقسيم الدولي للعمل، في حالة استمرار هذا التقسيم في تفاوته وفي تشكيله لدعامة الاستقلال والاستقطاب على

الشيوعية ، لم يستطع أن يقدم نموذجا خاصا به ، بل نعتقد أنه ليس أهلا لذلك ، لأن جميع دول هذا العالم ، مازالت خاضعة اقتصاديا لقوانين التنمية فى النظام الرأسمالى العالمى ، على الرغم من اعتراضها جزئيا على بعض هذه القوانين . فلا جدوى إذن من التساؤل هل نعطى أو لا نعطى الحرية للشعوب ، لتصنع بنفسها النماذج التى تناسبها ، لأنها لو أرادت ، لاخذت هذه الحرية . والسؤال الجدير بأن يثار ، هو هل يوجد ضمن هذه النماذج المقترحة ، نموذج يحترم التنوع داخل نظام شامل للتنمية ، ويبقى على هذه الاختلافات الثقافية والاجتماعية ، ولا يعتبرها عقبة فى طريق التنمية ؟

ان النظام الرأسمالى نظام هدام ، حاول القضاء على هذا التنوع ، ولم ير فيه أية ميزة يمكن الاستفادة منها لصالح الشعوب ، ولكن لا يمكننا انكار أن النظام الرأسمالى ، قد أنجز الكثير ، بل لقد خلق مستوى للتنمية قوى الانتاج ، لولاه لما استطعنا بدون شك ، أن نصل الى ما وصلنا اليه الآن . بل قد نتساءل الا يشكل ذلك مرحلة تاريخية ، من شأنها تهيئة المناخ والظروف من أجل تغيير أفضل للبشرية ، وبالتالي تصبح عملية تدمير الثقافات غير واردة فى القوانين الاساسية لهذا النظام ؟

ويقول الكاتب : لا ينبغى اتهام الآلة ذاتها ، وإنما العلاقات الاجتماعية التى تملأ تقاليد معينة ، وخضوع معين لهذه الآلة من خلال التنظيمات الاجتماعية المختلفة وتقسيم العمل . بمعنى أنه لا ينبغى اتهام علوم التكنولوجيا وفنونها ، وإنما العلاقات الاجتماعية التى تمارس من خلالها هذه العلوم .

والواقع أن الحديث عن التنوع الثقافى يشتم دائما بالفهموض ، فهل سيمكننا استخدامه كصرخة احتجاج ايجابية وكافية ضد النظام الرأسمالى ؟ يعتقد الكاتب أن الكفاح ضد هذا النظام ، لن يتأتى الا اذا وضعنا فى مواجهته ، نظاما ذا طابع عالمى ، وفى نفس الوقت يحترم التنوع ويستخدمه من أجل رفاهية الشعوب . ومن رايه أن مراعاة التنوع ليست فقط ثقافية ، وإنما أيضا اقتصادية . وعندئذ ستنهيا بلا شك الظروف المواتية لتحقيق تعاون ثقافى وفكرى ، لا يمكن الا أن يكون ايجابيا . ■

المستوى العالمى . وقد نتساءل هل من المهم فعلا ادماج العالم الثالث فى النظام الاقتصادى العالمى ؟ وهل يشكل هذا الادماج ضرورة فعلية من أجل التنمية ؟ علما بأنه قائم على أسس تؤدى فى نهاية الامر ، الى التوزيع غير العادل للدخول .

ويرى الكاتب أنه لا مناص من وضع نظام اقتصادى جديد ، ان أجلا أو عاجلا . ويتساءل ألا ينبغى أولا تحطيم النظام القديم ، لكي نستطيع بناء النظام الجديد ، وذلك بأن يخرج العالم الثالث عن هذا النظام . فقد يؤدى الانسحاب من التقسيم الدولى للعمل ، الى خلق ظروف موضوعية ، من شأنها أن تعمل على تغيير هذا التقسيم لصالح الدول النامية ، وتبرز الامكانات الحقيقية لشعوبها . والواقع أن ثروات وموارد الارض ، ليست موزعة بطريقة متجانسة ، وبالتالي هناك مصلحة فى اعادة بناء نظام عالمى جديد .

ولكن هذا الانسحاب يتضمن الكثير من الضغوط والسلبيات . ان أية استراتيجية للتنمية على الصعيد الاقتصادى ، لابد أن يصحبها فكر ايدىولوجى وسياسى . ترى هل سيكون الدافع الى خروج العالم الثالث من النظام العالمى ، هو تأكيد الكيان الثقافى الوطنى والحفاظ عليه ؟

ان جميع نماذج التنمية ، على اختلافها ، ذات نزعة شمولية عالمية ، ابتداء من النموذج الرأسمالى الذى فرض على معظم بلدان العالم على مدى ثلاثة قرون ، والذى ما زلنا نعيش فى ظله ، وانتهاء بالنموذج المتبع فى أوروبا الشرقية ، وخاصة الاتحاد السوفيتى ، أو التجربة الحالية لاسيا الشرقية والصين وفيتنام وكمبوديا .

وقد خلقت الرأسمالية نظاما عالميا ، نستطيع أن نستمر فيه ، ونستخدم نفس منطقته ، أو أن نبتعد عنه نهائيا . والحقيقة التى لا يمكن تجاهلها ، هى أن كل نموذج لتطوير المجتمعات وتنظيمها ، يفترض على المدى القصير أو على المدى البعيد ، أهدافا للتنمية التقنية والفنية ، وأهدافا للانتاج والاستهلاك ، ووضع الخيرات المادية فى خدمة البشرية ، لذلك نكون الايدىولوجيات التى تصحب هذه النماذج جميعها ذات مغزى شمولى وعالمى .

ان العالم الثالث ، ونعنى بذلك مجموعة دول اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، باستثناء الدول

LE MONDE diplomatique

اسم المجلة : ليومند دبلوماسيك

عدد : فبراير ١٩٧٧

المقال : أسبانيا وسط « المطبات »

الكاتب : جوزيه فيدال بنيوتو

يحلل الكاتب في هذا المقال ، الوضع الذي أصبحت عليه أسبانيا منذ أحداث يناير الدامية ، فيرى أولا أن هذه الأحداث لم تستطع إجبار الحكومة الأسبانية على أن تحيد عن الطريق الذي رسمته لنفسها ، بل على العكس ، أدت هذه الأعمال المتطرفة ، إلى تدعيم مساندة معظم رجال السياسة في أسبانيا لمشروع التحول السلمي إلى الديمقراطية ، الذي أعده ويقوم بتنفيذه الملك جوان كارلوس ومستشاروه .

أما عن الانتخابات التي ستجرى في مايو القادم ، فيستقوم كل مقاطعة بانتخاب اثنين من النواب وأربعة لعضوية مجلس الشيوخ على الأقل . ولابد أن تحصل القائمة المقدمة من كل مقاطعة على : من ٣ إلى ٥ في المائة من الأصوات ، يتسنى الأخذ بها . والواقع يؤكد أن مسافة طويلة قد قطعت على الطريق منذ وفاة فرانكو في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، ولكن هذا لا يعنى أن جميع الصعاب قد ذلت ، وخاصة ما يتعلق منها بإرساء أسس الملكية الدستورية ، والأزمة الاقتصادية . كما أن المتطرفين سيلجأون إلى أعمال العنف الدموي ، نظرا للتضاؤل فرصهم يوما بعد يوم .

ويرى الكاتب أن لعبة التحالفات التي تجرى الآن بين قوى المعارضة ، تشير إلى أن أربعة اتجاهات رئيسية ستخوض غمار المعركة : ١ - « الجبهة

الوطنية » وتضم التحالف الشعبي ، وهو عبارة عن ستة من وزراء فرانكو السابقين وعلى رأسهم جيجون ، والقوى الجديدة وعلى رأسها بلامس بينار ، والفالانج الأسباني وعلى رأسه فرنانديز كاستا . وقد تستطيع هذه « الجبهة الوطنية » أن تحصل على حوالى ١٠ في المائة من الأصوات .

٢ - « الوسط الديمقراطي » الذي يضم حاليا الحزب الشعبي ، والاتحاد الديمقراطي ، والتحالف الليبرالي ، والحزب الشعبي الديمقراطي المسيحي ، ويحتل أن تنضم مجموعات أخرى إلى الوسط الديمقراطي ، كالاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ، وفريق الديمقراطيين المسيحيين . أن كتلة كهذه ، قد تحصل على ٦٠ في المائة من الأصوات .

٣ - المعسكر الاشتراكي ، ويتكون من الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ، والحزب الاشتراكي الشعبي ، واتحاد الأحزاب الاشتراكية . ومن المرجح أن هذه الأحزاب ستتقدم إلى الانتخابات ، كل على حدة ، وقد تحصل جميعها على حوالى ٢٠ في المائة من الأصوات .

٤ - وأخيرا الحزب الشيوعي . ومما لا شك فيه ، أن هذا الحزب لن يدخل في تحالفات مع بقية التشكيلات التي تدعى الشيوعية . وسيحصل على من ٥ إلى ١٢ في المائة من الأصوات .

أن هذه الانتخابات ، من وجهة نظر الكاتب ، تشكل مرحلة حاسمة وجديدة في تاريخ أسبانيا السياسي . فهما تكن نتيجة هذه الانتخابات ، فأنها ستفتح طريقا إلى التئيم مع المؤسسات ، وستضع أطارا تدور داخله المواجهات السياسية والاقتصادية . ويرجع ذلك إلى اللعبة البارة للقوى الحاكمة ، ورباطة جأشها في مواجهة الأعمال اليائسة التي يقوم بها المتطرفون .

وقد بدأ الضغط الديمقراطي يشتد منذ السبعينات ، واضطر نظام فرانكو نفسه ، وفي حياته ، إلى قبول بعض التطورات الديمقراطية السكليه . وقويت فكره تحول أسبانيا إلى النسخ الديمقراطي العربي بعد وفاته ، فهذا شرط أساسي لاثبات حيائها ودخولها إلى المجتمع الأوروبي ، والا سيحكم عليها بالعزلة والانزواء . وقد وضعت الطبقة الحاكمة نصب أعينها ، منذ ذلك الوقت ، هدف التحول السلمي نحو الديمقراطية ، مع محاولة عدم المساس ، بقدر المستطاع ، بهيكل

السلطة وامتيازاتها . وكان على جوان كارلوس بعد وفاة فرانكو ، أن يمزج بين نقيضين : شرعية حكم فرانكو الذي ورثه ، والشرعية الديمقراطية التي تشكل ضرورة حتمية لاستمرار حكمه شخصيا . فلكي يمارس جوان كارلوس سلطته المستمدة من مبدأ أوتوقراطي ممارسة ديموقراطية ، لابد أن يقر الشعب أولا هذه السلطة . وقد حاول جوان كارلوس ومستشاروه ، أن يخففوا من حقيقة الصعوبة اللازمة لهذا التناقض ، فاختاروا القيام بسلسلة من العمليات التكتيكية ، تتضمن مخاطر محسوبة ، بدلا من مواجهة الشعب مواجهة مباشرة ، حتى يضمنوا اكساب النظام الملكي الشرعية الديمقراطية اللازمة .

وقد استلزم هذا أولا : تصفية الهيكل الرمزي للنظام الفرانكوي ومؤسساته كعربون للتغيير ، ثانيا : تحويل الاشتباكات في الشوارع الى مناقشات بين المتخصصين في السياسة ، لضمان القضاء على ما يمارسه الشعب من ضغوط .

ثالثا : استرداد العناصر الأقل تخلفا في طبقة السياسة الفرنكويين ، استرداد ديمقراطيا ، واختيار جزء من المعارضة التي لا تشكل خطرا كبيرا .

رابعا : الانتخابات كاجراء لا يمكن مناقشته للتحويل الديمقراطي .

ويقول الكاتب ان بعض التطورات قد حدثت ، فساعدت الطبقة الحاكمة المتضامنة مع الملك في استراتيجيتها للامساك بزمام الامور : فعندما انتهت فترة رئاسة رودريجز سالكارسيل ، استطاعوا تعيين توركاتو فرنانديز ميراندا رئيسا لمجلس الشيوخ والمجلس الملكي ، وهو المربي السابق لجوان كارلوس ومحل ثقته ، وينتمي تاريخيا الى « الحركة الوطنية » وميراندا معروف ببراعته ومهارته في ادارة جميع المؤسسات لصالح الهدف الكي . وقد ابقى المجلس الملكي على ارياس نافارو كرئيسا للوزراء ، واكد هذا اصرار جوان كارلوس على المضي في التغيير التدريجي المنضبط ، الذي يضمن ان يظل الموقف في نهاية المطاف ، مطابقا تماما للموقف في نقطة الانطلاق . وقد اكد رئيس الوزراء في تصريحاته للنيوزويك في ٥ يناير ١٩٧٦ ، انه سيعجل بالتغيير ، واعلن ضمن اجراءات اخرى ، الاعتراف بالاحزاب قبل نهاية العام . ولكنه في خطابه يوم ٢٨ يناير ، اشار الى بعض الامتيازات الفرانكوية التي اقتتت الجناحين اليميني واليساري . وقد تضمن هذا

وقد تفجر الموقف في ٦ يناير ، في شكل سلسلة من اعمال العنف والاضرابات نتيجة لاثتداد تيارات المعارضة وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، ونشاط الحركات الانفصالية والارهابية . وحاولت الحكومة دون جدوى ، السيطرة على هذه الحركة عن طريق اعتقال المحرضين عليها ، ولكنها امتدت الى قطاعات مختلفة من البلاد . وطلاب المتظاهرون بالحرية والحقوق السياسية والعفو عن المعتقلين السياسيين . وردت الحكومة على ذلك ، بأعمال قمع بوليسية ، وقامت بسلسلة من الاعتقالات في فبراير ومارس ١٩٧٦ استهدفت اساسا الشيوعيين وفي ابريل اجتاحت البلاد موجة اخرى من الاضرابات والمظاهرات ، تركزت على الاخص في بلاد الباسك ، فشهد تجمعهم يوم ١٢ ابريل ما يقرب من ٢٠ ألف عامل في بلاد الباسك ، وفي اليوم التالي اشترك ١٥ ألف شخص في مظاهرة بمدريد ، يطالبون بالعفو عن المعتقلين . وقد ألقي البوليس القبض على اعداد غفيرة ، كما قتل وجرح كثيرا من المتظاهرين . وادى ذلك الى أن عمت حركة المظاهرات جميع البلاد . واعلنت الصحافة ان عدد المتظاهرين قد بلغ ١٧٦ شخصا .

ويستطرد الكاتب الى القول بأن الاتجاهات المختلفة للمعارضة ، قد رأت بوضوح ، انه لا بديل للتحالف امامها حتى تتمكن من مواجهة استمرار النظام الحاكم ، وحتى تستطيع ان تمارس ضغوطها على هذا النظام ، بصورة أقوى ، وان تحسن من موقفها التفاوضي . هذا في الوقت الذي واصلت فيه الحكومة السير على خطتها للانتقال السلمي نحو الديمقراطية وقد استطاع نافارو ، ان يجعل مجلس الوزراء ، يلقى اربعة عشر بندا من القانون ضد الارهاب ، كما تمت الموافقة على القانون الخاص بالتجمع . هذا مع اخضاعه لانواع من الرقابة ، تجعل استخدامه شبه مستحيل كما وافق المجلس على تعديل قانون العقوبات ، وقانون الانضمام السياسي ، ويلغى هذا التعديل في

القادة والضباط ، ليشرح لهم برنامج الوزارة ، ويكتسبهم الى جانبه . كما عين الجنرال كوتيريز ميلادو ، بسبب افكاره الليبرالية ، نائبا لرئيس الوزارة ، بدلا من سانتياجو الذى أبدى معارضة لمشروع الملك .

وهكذا أصبحت الارضية مهيأة لاستفتاء ١٥ ديسمبر الذى أكد بطريقة لا تقبل الشك ، مساندة الاغلبية العظمى لحظسة التحول السلمى الى الديمقراطية ومنذ ذلك الوقت تتركز الجهود والانشطة السياسية فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى مايو القادم .

ويرى الكاتب ان الشواهد كلها تدل على ان هذه الانتخابات ، ستجرى فى نطاق فرانكوى يخدم اختيارات الحكومة ، ويسمح بتعبئة القوى المنظمة للحركة الوطنية ورؤسائها المحليين وعمد القرى ومحافظى الاقاليم ، لمساندة هذه الاختيارات . ويقول ان الشعب الاسبانى ، قد عاش مدى أربعين عاما مشلول الفكر سياسيا ، يستمع الى مختلف الدعايات ضد الديمقراطية ، لذلك فهو يعاني من حالة ارتباك ونشوش بشأن هذه الانتخابات وضماناتها . ومن المتوقع ان يميل معظم الناخبين الى الاتجاهات المتوسطة او المعتدلة . وهذا ما يرضى رغبات الحكومة ، فتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية من اعادة تشكيل الهيكل الدستورى ، الذى سيتوج جهودها المبذولة من أجل الشرعية الديمقراطية للنظام الملكى .

ويتساءل كثير من الاسبانيين - بلا ريب - عن الحيلة البارة التى سيتم استخدامها من أجل صبغ طبقة السياسيين الفرانكويين بالصبغة الديمقراطية . ومما لا شك فيه ، ان بعض الاقليات اليسارية المتطرفة ، ستفضل الوقوف بعيدا ، ولكن التشكيلات اليسارية الرئيسية ستشارك فى الانتخاب .

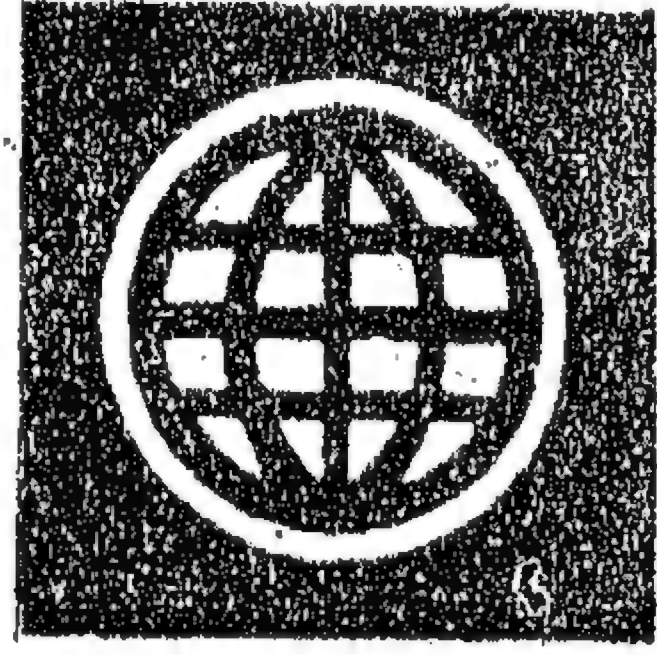
ومن رأى الكاتب ، ان القاعدة هى التى ستعمل على تنمية نفسها من أجل الاستيلاء على مواقع اجتماعية ومراكز قوة على المستويات المحلية والمهنية ، تاركة لعبة السياسة البرلمانية وسمومها ، لورثة الفرانكوية واليمين ورفاقه على الطريق . ان القاعدة ستكون هى المجال فيما بعد لبلورة بديل ديمقراطى حقيقى دائم ، ونابض بالحياة ■

قانون العقوبات ، المادة رقم ١٧٣ التى تحرم قيام الاحزاب ، ولكن هذا لا يفيد الاحزاب التى تتلقى اوامرها من الخارج ، وتهدف الى اقامة نظام استبدادى ، والمقصود هنا طبعاً الحزب الشيوعى . اما تعديل قانون الانضمام ، فسيؤدى الى تفكك المؤسسات الفرانكوية . وكل ذلك يهدف فى نهاية الامر الى الإبقاء على المعارضة المعتدلة التى تخدم فكرة التحول الى الديمقراطية واستبعاد ما يشكل خطرا حقيقيا على مشروع الملك .

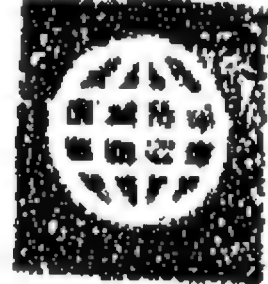
ويقول الكاتب ان النكسة التى أصابت سياسة جوان كارلوس ، تتعلق بشكل هذه السياسة أكثر من محتواها ، أى أن السبب لا يكمن فى السياسة ذاتها ، وانما فى الاشخاص المكلفين تنفيذ هذه السياسة . ولذلك عندما قبل الملك استقالة نافارو من منصبه فى يولييه ١٩٧٦ ، عقب النقد اللاذع الذى وجهه الى برنامجه «لأرساء قواعد الديمقراطية فى البلاد» ، اختار ادولفو سواريز سكرتير عام «الحركة الوطنية» ليرأس الوزارة . ولم يحدث أى اختلاف جذرى بين الحكومتين بل على العكس ، استمر سواريز على نفس خط سياسة سلفه ونفس برنامجه ، ولكنها استمرارية رجل بارع محنك وخبير بالعلاقات الانسانية . ويملك سواريز مقدرة فائقة على المناورة ، تجلت عندما دافع عن قانون الضم امام الكورتيز «البرلمان الاسبانى» وقد استطاع سواريز ان يعيد الثقة مرة أخرى الى برنامج الإصلاح السياسى والتحول الى الديمقراطية . كما أتاح التشكيل الجديد للوزارة ، الفرصة للتخلص من الشخصيات المعروفة بانتمائها للفرانكوية ، والذين أساءوا الى المشروع الملكى . وقد بذلت الحكومة جهودها لكى تنقسم المعارضة على نفسها ، فتستطيع بذلك ان تضم بعض عناصرها المفيدة ، وتضم أيضا بعض عناصر ، الطبقة الفرانكوية ، لاستخدامها فى تحقيق الهدف المنشود . وأعلنت الحكومة يوم ٢٦ يولييه ، اجراء الانتخابات قبل صيف ١٩٧٧ ، واجراء استفتاء شسعى حول ادخال تعديلات ديمقراطية على الدستور الاسبانى . كما أعلنت انه سيتم اصدار العفو عن المعتقلين السياسيين ، وتأكيد سيادة الشعب ، وهذا شئ جديد ! وقد صدر بالفعل العفو بعد أربعة أيام من هذا الاعلان ، ولكنه عفو عن أربعمئة سجين فقط ، وظل بقية المعتقلين من التنظيمات اليسارية المتطرفة ، قابعين فى السجون . وقد التقى سواريز بالوزراء الحربيين ورئيس اركان الحرب وكبار

ديسمبر ١٩٧٦
نوفمبر ١٩٧٧
فبراير ١٩٧٧

شهریات



ديسمبر ١٩٧٦



الاتحاد السوفيتي :

- ٢ : وصل الى موسكو ، الرئيس البلغاري تودور جيفكوف في زيارة للاتحاد السوفيتي .
- ٦ : وصل الى موسكو ، الرئيس الليبي معمر القذافي ، في أول زيارة رسمية له للاتحاد السوفيتي .
- ٨ : وافقت الحكومة السوفيتية ، على أن تباع للهند ٢٠٠ طن من الماء الثقيل ، لاستخدامه في مشروعاتها الخاصة بالطاقة النووية .
- ٩ : أنهى الرئيس الليبي زيارته للاتحاد السوفيتي ، بعد أن أتم التوقيع مع الزعماء السوفيت ، على عدد من اتفاقات التعاون في مجالات الاستسطول البحري ، والاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والمجال العسكري بين ليبيا والاتحاد السوفيتي .
- ١١ : دعت صحيفة برغدا ، حكومة الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر ، الى الاسراع باعادة قوة المبادرة والدفع لسياسات التفاهق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .
- ١٥ : سافر وفد حزبي شيوعي من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل ، برئاسة الكسندر اكسينوف عضو اللجنة المركزية والسكرتير الثاني للحزب الشيوعي لجمهورية روسيا البيضاء ، وذلك تلبية لدعوة من الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي يعقد مؤتمره الثامن عشر في اسرائيل .
- ١٧ : دعا نيكولاي مانوليسيف وزير التجارة الخارجية السوفيتي ،

الاردن :

- ٦ : بدأ الرئيس السوري حافظ الاسد بمباحثاته الرسمية في عمان مع الملك حسين ، حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط ، في ضوء الجهود التي تبذل لاستئناف مؤتمر جنيف ، وحول القضية السياسية ذات الالهمية المشتركة بين البلدين ، ومنها قرارات توحيد الخطة التعليمية والقانونية والاقتصادية ونظم الجمارك والاتصالات .
- ٨ : ذكر البيان المشترك الصادر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس السوري حافظ الاسد ، أن سوريا والاردن قررتا العمل ، بصورة مشتركة ، لتعبئة القدرات العربية من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، يقوم على انشاء كيان فلسطيني .
- ١٧ : أعلن الملك حسين ملك الاردن ، أن بلاده تعتبر القضية الفلسطينية ارضا فلسطينية ، وأنه لا يريد عودتها الى الاردن .
- ١٨ : وصل اللواء مصباح البديري رئيس أركان حرب جيش التحرير الفلسطيني الى عمان ، في زيارة رسمية للاردن ، يجري خلالها اتصالات مع قوات جيش التحرير الفلسطيني المأبضة في الاردن .
- ٢٣ : طالب وزراء الثقافة العرب ، في ختام أول مؤتمر لهم استمر ٤ أيام في عمان ، بوقف الغزو الفكري الاستعماري في العالم العربي ، وادانوا العدوان الذي تشنه السلطات الاسرائيلية على

الى عقد اجتماع قمة بين الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ، وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، لبحث وسائل تدهيم العلاقات التجارية وسياسة التفاهق بين البلدين .

١٨ : شهدت العواصم العالمية موسكو وجنيف وزيوريخ وباريس ، أول عملية تبادل المعتقلين السياسيين بين دولتين من دول العالم ، حينما أطلقت الحكومة العسكرية في شيلي ، سراح لويس كورمالان السكرتير العام للحزب الشيوعي الشيلي ، مقابل اطلاق السلطات السوفيتية سراح فلاديمير بوكوفسكي أحد كبار المنشقين في الاتحاد السوفيتي .

١٩ : أقيم في الكرملين احتفال رسمي ضخم بمناسبة بلوغ الزعيم السوفيتي بريجنيف سن السبعين ، قام خلاله بوجورني رئيس مجلس السوفيت الاعلى ، بتمسليم بريجنيف وسام لينين والذخمة الذهبية الخاصة بلقب بطيل الاتحاد السوفيتي .

٢٢ : أعلن المتحدث رسمي تسوفيتي أن يوري بريجنيف ابن ليوونيد بريجنيف الزعيم السوفيتي ، قد عين نائبا لوزير التجارة الخارجية السوفيتية .

أنظر أيضا : ايران ١٥ -
بيرو ٣١ - جمهورية مصر العربية
١٠ - الصين ٢٠ - فلسطين
٢٢ الولايات المتحدة [٢ - ٣ -
٩ - ٧]

الثقافة العربية في الاراضي المحتلة .
أنظر أيضا : فلسطين ١٩ -

اسبانيا :

٤ : نظمت مجموعة كبيرة من الشباب العربي ، مظاهرة ضخمة أمام الفندق الذي تعقد فيه اجتماعات المؤتمر اليهودي العالمي ، ونددوا بالفاشية والصهيونية ، وطالبوا بسقوط اسرائيل .

٥ : افتتح في مدريد ، المؤتمر السابع والعشرون « للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني » .

٨ : انسحب وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، من الجلسة النهائية لمؤتمر الحزب الاشتراكي الاسباني احتجاجا على عدم السماح له بالتحدث في الجلسة .

٨ : أكد مارسيلينو أوريجسا وزير خارجية اسبانيا ، أن بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، عندما تتاح الفرصة لذلك ، وأن نفس السياسة ستتبع مع الاتحاد السوفيتي وسائر دول الكتلة الشرقية .

٩ : أكد مارسيلينو أوريجسا وزير خارجية اسبانيا ، خلال اجتماع عقده مع سفراء الدول العربية في مدريد ، أن اسبانيا لن تدعم على أية خطوة تؤدي الى الاضرار بالصداقة التقليدية بين اسبانيا والدول العربية .

١١ : اختطف أربعة من المسلحين ، أنطونيو ماريادي أوربول رئيس مجلس الدولة الاستشاري الاسباني ووزير العدل السابق .

١٣ : أعلن البوليس الاسباني ، أن جماعة « أول أكتوبر لمقاومة الفاشية » ، وهي إحدى المنظمات اليسارية المتطرفة ، هي المسؤولة عن اختطاف رئيس مجلس الدولة .

١٦ : فاز برنامج الإصلاح السياسي الديمقراطي في اسبانيا ، بأغلبية ساحقة في الاستفتاء الشعبي ، فيما يعتبر تحولا تاريخيا واساسيا في نظام الحكم المطلق ، الى النظام الديمقراطي الحر .

٢٥ : وعد رودلفو مارتين ميللا وزير الداخلية الاسباني ، بتوسيع

نطاق العفو الملكي عن المعتقلين السياسيين ، والذي صدر في ٣٠ يوليو الماضي ، اذا أطلق المختطفون سراح أنطونيو ماريادي أوربول رئيس مجلس الدولة الاستشاري .

٢٢ : أعلنت وكالة الأنباء الاسبانية ، اعتقال سانتياجو كاريلو سكرتير عام الحزب الشيوعي الاسباني ، وخمسة آخرين من كبار قادة الحزب .

٢٤ : أعلن الحزب الشيوعي الاسباني ، أنه أمر بتعبئة اعضائه ، للاحتجاج على اعتقال سكرتير عام الحزب . وقد امتدت مظاهرات الاحتجاج من العاصمة الى ست مدن اسبانية رئيسية .

٢٨ : استمرت موجة المظاهرات في اسبانيا ، احتجاجا على اعتقال سكرتير عام الحزب الشيوعي . فقد نظمت مظاهرات ضخمة في اقليم الباسك ، كما وجهت الكنيسة الرومانية في الاقليم نداء بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين .

٢٩ : هددت الاحزاب اليسارية المعارضة في اسبانيا ، بسحب مقترحاتها الخاصة بالتوصل الى اتفاق مع الحكومة بشأن امكانية اجراء انتخابات عامة في عام ١٩٧٧ ، ما لم يتم اطلاق سراح زعيم الحزب الشيوعي سانتياجو كاريلو .

المانيا الغربية :

٦ : أعلن هانز جورج ناث وزير خارجية ألمانيا الغربية ، أنه لا يمكن إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، دون اشتراك الشعب الفلسطيني واحترام حقوقه .

٦ : أطلقت حكومة ألمانيا الغربية ، الحكومة المصرية رسميا ، استعدادا لتمويل الدراسات الفنية والاقتصادية الميدانية لمنخفض القطارة بالكامل [٣٦ مليون مارك ألماني] .

١٦ : أكد هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية ، أن استعمرار وجود القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا ، يعد أمرا ضروريا لأمن ألمانيا الغربية . والقنطرة الأوروبية .

٢٨ : أعلنت حكومة بون ، أن

استثمارات ألمانيا الاتحادية في الدول النامية ، قد زادت خلال النصف الأول من العام الحالي ، بنسبة ٢٥ ٪ ، إذ بلغت أكثر من مليار مارك .
أنظر أيضا : اليابان ٢٥

ايران :

٩ : أعلن شاه ايران ، أن بلاده على استعداد لشراء ما قيمته ٥٠ مليار دولار من الولايات المتحدة ، خلال السنوات الخمس القادمة ، ان وافقت امريكا على بيع ما تريده لايران . وأوضح الشاه ، أن حوالي ٣٥ مليار دولار من هذا المبلغ ، سيخصص لشراء البضائع والمصانع ، والباقي للمعدات العسكرية .

١٥ : وقعت ايران اتفاقية لشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي قيمتها ٢٣٠ مليون جنيه استرليني

١٨ : أعلن في طهران ، عقب توقيع البروتوكول الاقتصادي التجاري الأول بين ايران ودولة الامارات العربية ، أن البلدين قررا انشاء بنك مشترك للاستثمارات والتعاون لاتامة شبكة لتوزيع الغاز في الامارات العربية ، وتحسين المواصلات بينها .

٢١ : أعلنت الحكومة الايرانية ، أن الطيار الايراني الذي أسرته اليمن الجنوبية عقب اسقاط طائرته الفانتوم في أراضيها في الشهر السابق ، قد عاد الى طهران واعربت الحكومة الايرانية عن شكرها لحكومة السعودية السكوت ، لوسيطتهما لدى حكومة اليمن الجنوبية .

انظر أيضا : جمهورية اليمن الديمقراطية - دولة الامارات العربية ٨ - المملكة العربية السعودية ١٣ -

ايطاليا :

٢ : أثار حصول ليبيا على ١٠ ٪ من أسهم شركة فيات الإيطالية ، ردود فعل واسعة في الدوائر المالية والسياسية في ايطاليا ، تتراوح ما بين تأييد هذه الخطوة ورفضها .

٢ : أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار

جمهورية مصر العربية

٣ : أصدر الرئيس السادات ، توجيهاته بالبدء فوراً في إنشاء مدينتي « العبور » و « ١٠ » رمضان الصناعية ، على طريق القاهرة - الاسماعيلية ، بعد ان انتهت بيوت الخبرة وهيئة التخطيط العمراني ، من وضع خرائط التخطيط الشامل لها .

١٠ : بدأت الحكومة المصرية ، في اجراء اتصالات مع السكرتير العام للأمم المتحدة وسفيري الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، للبدء فوراً في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بدعوة مؤتمر جنيف للانعقاد قبل نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٧ ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ : أعلن رئيس مجلس الشعب المصري ، أن خط مصر المبدئي الذي لم يتغير منذ عام ١٩٤٧ حتى اليوم ، هو تبني القضية الفلسطينية ، ودعمها بالكامل في كافة مراحل تطورها .

١٧ : وقعت في القاهرة ، اتفاقية قرض بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، بين هيئة الخليج والحكومة المصرية ، لدعم الاقتصاد المصري .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس السوري حافظ الأسد ، على رأس وفد يضم القيادات السياسية والاقتصادية والعسكرية في سوريا ، وذلك في زيارة لالتزام بأى برنامج رسمى ، تجرى خلالها مباحثات بين الرئيسين المصري والسوري ، باعتبار أن مصر وسوريا هما أكبر قوتين من قوى المواجهة العربية مع اسرائيل .

١٩ : بدأت مباحثات الرئيسين المصري والسوري ، حول الجهود التي تبذل لعقد مؤتمر جنيف ، والاتفاق على استراتيجية موحدة للعمل العسكري خلال المرحلة التالية ، وتعميق العلاقات بين مصر وسوريا ، ومشكلة نزع الاسلحة الثقيلة في لبنان ، وضمان الوجود الفلسطيني هناك .

١٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور لانسانا بيافوجي رئيس وزراء

تونس

١٣ : قادرتونش عائدا الى باريس ، ايغون بورج وزير الدفاع الفرنسي بعد زيارة رسمية لمدة ٤ ايام ، أجرى خلالها مباحثات مع عبدالله فرحات وزير الدفاع التونسي ، شملت التعاون بين البلدين في المجال العسكري .

١٨ : أعلن الحبيب الشطي وزير خارجية تونس ، أن بلاده ترمع الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي ، لدراسة التعاون المالي والاقتصادي بين الدول العربية .

٢٩ : ندد اتحاد العمال التونسي ، بالاضراب الذي بدأه ٥٥٠ مدرسا للمطالبة برفع اجورهم ، وأمر بحل النقابات التي اشتركت في هذه الحركة .

الجزائر

١١ : فاز الرئيس الجزائري هواري بومدين ، في الاستفتاء على الرئاسة ، بحصوله على نسبة ٩٣٪ من الاصوات .

١٤ : وصل الى الجزائر ، هضام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ، لاجراء مباحثات مع الرئيس بومدين حول المسائل التي تهم البلدين .

١٨ : وصل الى الجزائر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء محادثات مع الرئيس الجزائري بومدين .

جمهورية افريقيا الوسطى

٤ : اذاع راديو نجابينا ، أن جمهورية افريقيا الوسطى ، أصبحت « امبراطورية افريقيا الوسطى » وذلك بتنفيذ الدستور الذي وضعه المؤتمر الطارئ لحركة « نيسان رينومي » .

الجمهورية العربية اليمنية

٦ : بعث المقدم ابراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية ، برسائل الى جميع الملوك والرؤساء العرب ، تتعلق بحوادث اقتحام الطائرات للاجواء اليمنية .

ديستان ، في ختام محادثاته مع جوليو اندريوتي رئيس وزراء ايطاليا ، انفرنسا وايطاليا انفتتا على الدعوة الى عقد مؤتمر قمة في عام ١٩٧٧ ، يضم الدول الصناعية الرئيسية ، لبحث الموقف الاقتصادي والتقدي .

١٦ : قررت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية الايطالية ، استجواب المتهمين في فضيحة رشاي شركة لوكهيد علنا ، ومن بينهم ماريانو رومور رئيس وزراء ايطاليا السابق ، و ٢ من وزراء الدفاع السابقين و ١٣ مسؤولا سابقا . انظر أيضا : الولايات المتحدة ٧

بولندا

٢ : أعلن بيوترجاروفيتش رئيس وزراء بولندا أمام البرلمان ، اجراء تعديل وزارى كبير في حكومته شمل تعيين ٣ نواب لرئيس الوزراء واربعة وزراء جدد .

البرتغال

١٢ : اسفرت النتائج النهائية لانتخابات المجالس المحلية في البرتغال ، عن فوز حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بنسبة ٣٣٪ من مجموع الاصوات ، كما فاز الحزب الاشتراكي الحاكم بنسبة ٣٢٪ .

بيرو

٣١ : أعلن فرانسيسكو بيرمودو رئيس بيرو ، أن بلاده اشترت طائرات حربية سوفيتية بشروط مالية وافية لا يمكن مقارنتها بالعروض التي تقدمتها لبيرو بلاد اخرى مودة للسلاح .

تركيا

٣١ : طلب عدد من نواب حزب العدالة الحاكم في تركيا ، اجراء تحقيق برلماني يتناول دور بولنت ايجيدت رئيس الوزراء السابق ، فيما يتردد عن تورطه في رشاي مبيعات شركة لوكهيد للطائرات في تركيا .

غينيا ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، لأجراء مباحثات مع ممدوح متسلم رئيس وزراء مصر ، تتناول وسائل دعم التعاون بين البلدين

٢١ : وقع الرئيسان السادات والاسد ، في ختام زيارة الرئيس السوري لمصر ٢ وثائق : الوثيقة الأولى خاصة بإعلان إنشاء قيادة سياسية موحدة بين البلدين ، والوثيقة الثانية عبارة عن قرار تنفيذي من الرئيسين بإنشاء ٦ لجان مشتركة من الدولتين لتدعيم العلاقات الودية بين البلدين في الشؤون الدستورية ، والدفاع والأمن القومي ، والسياسة الخارجية والاعلام ، والشئون المالية والاقتصادية ، والتعليم والعلوم والثقافة ، والتشريع والنظم الادارية والمالية . أما الوثيقة الثالثة ، فهي بيان مشترك عن محادثات الرئيسين حول موقف البلدين العربيين من قضية الشرق الاوسط ، والتضامن العربي والعلاقات الدولية .

٢٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون اده زعيم حزب الكتلة الوطنية في لبنان ، لأجراء مباحثات مع كبار المسؤولين في مصر ، حول آخر تطورات الموقف في لبنان

٢٢ : وصل الى القاهرة ، مبعوث خاص من الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي ، التي يتزعمها جوشوا نكوموا ، لاطلاع المسؤولين المصريين على ماتم في مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا

٢٩ : وصل الى القاهرة ، الزعيم جوشوا نكوموا قائد الجبهة الوطنية لزييمبابوي الذي ترأس مفاوضات السوطينيين في مؤتمر جنيف بشأن روديسيا ، لأجراء اتصالات مع المسؤولين المصريين ، بعد توقف اعمال مؤتمر جنيف الخاص بقضية روديسيا .

انظر ايضا : المانيا الغربية ٦ - سوريا ٢ - الصين ٢ - فلسطين ١٩ - كوريا الشمالية ١١ - لبنان ١٤

جمهورية اليمن

الشعبية الديمقراطية :

٤ : اعلن متحدث باسم وزارة خارجية

اليمن الجنوبية ، ان اهدى طائرات الفاتوم الايرانية ، هزمت المجال الجوي شمالي البلاد ، واستفكر المحدث هذا الانتهاك للقانون الدولي ، واكد ان اليمن الجنوبية ، مستتخذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على سيادتها واستقلالها

انظر ايضا : كوريا الشمالية ٢٧ -

جنوب افريقيا :

٦ : شهدت مدينتا نيانجا وجوهوليتسا الافريقيتان في شبه جزيرة الكاب بجنوب افريقيا : اعنف مصادمات دموية منذ الاشتباكات العنصرية في اغسطس الماضي

دولة الامارات العربية المتحدة

٨ : وصل الى ابو ظبي ، عباس علي خلعبري وزير الخارجية الايراني ، في زيارة لدولة الامارات تستغرق ٣ ايام ، يجري خلالها مباحثات مع الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات ، وفي حول القضايا المشتركة ، وفي مقدمتها قضايا منطقة الخليج ، ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الامارات وايران

١ : كلف الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات ، الشيخ مكتوم بن راشد ولي العهد في ابو ظبي ورئيس الوزراء ، تشكيل حكومة اتحادية جديدة

انظر ايضا : ايران ١٨ -

روديسيا :

٤ : شنت قوات روديسيا ، هجوما عنيفا تعمسززه الطائرات على محطة اتصال تابعة لموزمبيق ، على بعد ٨٠ كيلو مترا من الحدود ، اسفر عن تدمير المحطة جزليا .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٢ - ٢٩ - المملكة المتحدة ١١ -

سوريا :

١ : تعرض عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ، لمحاولة اغتيال فاشلة .

٢ : اعلن الرئيس الاسد ، تأييده لاقتراح الرئيس السادات ، بإنشاء دولة فلسطينية على الاراضي التي تحتلها اسرائيل حاليا في قطاع غزة والضفة الغربية للاردن

٤ : اعلن الرئيس السوري حافظ الاسد ، ان القاهرة ودمشق قد تجاوزتا الخلافات السابقة الى مرحلة جديدة من الوئام والتعاون

٢٨ : اعلن النائب الامريكى الدكتور سمير زاهم ، الذى يزور سوريا ، ان الراى العام الامريكى قد تغير بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وانه بدا يبدى تفهما اكبر للقضية العربية وللحق العربى .

٢٩ : اعلنت وزارة الداخلية السورية ، انها خصصت مكافاة ٢٥ الف ليرة سورية لاي شخص يدلى بمعلومات تؤدي الى القبض على ٣ من المتهمين الهاربين في حادث اغتيال عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة جمهورية مصر ١٨ - ١٩ - ٢١ - فلسطين ١٩ - الكويت ١١ - لبنان ١٤ - ١٧ -

السودان :

٦ : تسلم الرئيس السودانى جعفر نميرى ، شيكا بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني هدية من الملك خالد بن عبد العزيز ملك السعودية ، لتطوير الهيئة المركزية للكهرباء والمياه في السودان

١٢ : أبرمت السودان وكوريا الجنوبية ، اتفاقا يقضى بالتعاون التجارى والاقتصادى والتكنولوجى بين البلدين .

ثيلى :

٥ : اعلنت الحكومة الفرنسية في ثيلى ، اطلاق سراح كل

فرنسيا ٥
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي
١٨ - ايطاليا ٢ - تونس
١٢ - يوغوسلافيا [٧٦] -

الفلبين

- ٤ : صدق الرئيس فرديناند ماركوس رئيس الفلبين ، على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والفني مع ليبيا .
٢٢ : أعلن الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، أن حكومته توصلت الى اتفاق بشأن العديد من المسائل في المفاوضات التي تجري مع الثوار المسلمين .
٢٤ : أصدر الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، أوامره للقادة العسكريين ، بوقف القتال ضد الثوار المسلمين في جنوب الفلبين ، وذلك بما يتماشى مع اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه بين ممثلي الحكومة الفلبينية وزعماء الثوار ، بعد محادثات استغرقت ٩ أيام في ليبسا .
٢٥ : أعلن أحمد كريم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، أنه تم الاتفاق مع الحكومة الفلبينية ، على منح الحكم الذاتي للمسلمين في جنوب الفلبين .

فلسطين

- ٢ : تعرض ماريو سيوتشين وزير المالية البرازيلي ، للتفتيش الذاتي في مطار بن جوريون ، عند هبوط الطائرة التي كان يستقلها في مطار الاسرائيلي ، في طريقه من باريس الى طهران . وقد طُلبت حكومة البرازيل اعتذاراً رسمياً من اسرائيل على هذا الحادث ، واضطرت اسرائيل لتقديم اعتذارها .
٥ : بدأت حكومة اسرائيل ، تعرض لانتقادات داخلية شديدة ، بعد ان وصلت نسبة التضخم الى ٣٥٪ ، وتنامت العجز في ميزانها التجاري وارتفاع نسبة الاعباء العسكرية الى ٤٠٪ .

٢٥ : دعا البابا بولس السادس ، في رسالته الى العالم المسيحي ، العالم كله ، الى الالتزام بالقيم الانسانية المسيحية ، واحترام قيمة الحياة .

فرنسا

- ٣ : احتجبت الصحف الباريسية من الصدور ، بسبب اضراب عمال المطابع ، تضامنا مع عمال صحيفة « ليبرتيه باريسيين » التي اقتحم البوليس مكاتبها بعد اضراب عمال المطابع بها .
٥ : بدأ حزب « التجمع من اجل الجمهورية » ، وهنري الحزب الديجولي المجدد بزعامه جمال شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، حملته لمواجهة تحالف اليسار المؤلف من الشيوعيين والاشتراكيين ومنعه من الفوز في الانتخابات العامة التي ستجرى في فرنسا عام ١٩٧٨ .
١٤ : اجتاحت فرنسا موجة من الاضرابات ، احتجاجا على برنامج التقشف الحكومي لمكافحة التضخم ، وللمطالبة بزيادة الاجور ، وقد بدأ ١٣٠ الف عامل في تطاع الغاز والكهرباء اضرابا لمدة يومين ، بسبب رفض الادارة منحهم نسبة ٢٪ من المرتب كفلاء معيشة .
١٦ : قررت الحكومة الفرنسية ، التوقف عن توقيع أية عقود جديدة لبيع المفاعلات الذرية الى دول العالم الثالث .
٢٠ : بدأ خبراء النقد في الدول الصناعية ، اجتماعهم في باريس ، لدراسة الآثار المترتبة على زيادة اسعار البترول ، التي قررت منظمة الاوبك ، ووسائل مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول .
٢٤ : لقي جان دى بروجلي النائب الجمهوري المستقل ووزير الدولة لشؤون الخارجية السابق مصرعه . واعلنت منظمة نادي شارل مارتل ، وهي منظمة يمينية متطرفة ، مسؤوليتها عن اغتيال بروجلي ، بحجة مسؤوليته من قرايد اشغال الاسرقة في

المعتقلين السياسيين في اتجاه البلاد ، فيما عدا ١٨ شخصا ، لن يطلق سراحهم الا في حالة استعداد أية دولة لاستضافتهم

الصين

- ٢ : اذاعت وكالة انباء الصين الجديدة ، أنه تم تعيين هوانج هوا مندوب الصين السابق في الامم المتحدة ، وزيرا للخارجية الصينية ، خلفا لشياو كوان الذي أقيل من منصبه .
٧ : أكد الزعيم الصيني هيوكوا فينج ، في رسالة بعث بها الى الرئيس السادات ، تأييد الصين لمصر في كفاحها المشروع والعدل ضد الامبريالية والصهيونية .
١٤ : ارسلت حكومة الرئيس الروماني نيكولاى شاوميسكو ، وفدا رسميا على مستوى عال برئاسة نائب رئيس الوزراء ، الى الصين ، في محاولة جديدة من قبل رومانيا لاستئناف جهود الوساطة التي تقوم بها بين الاتحاد السوفيتي والصين .
١٩ : أعلن رسميا في بكين ، أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، قررت عقب الاطاحة بعصبيانية الاربعة التي كانت تنزعها ارملة ماو ، عقد مؤتمر قومي خلال عام ١٩٧٧ ، للحد من معدل وطرق تطوير الصناعة الصينية على سقي المركز البترولي النموذجي في تاتشنيج ، الذي يزيد انتاجه بمعدل ٢٠٪ سنويا .
٢٠ : شنت الصين هجوما عنيفا على سياسة السوفييت في الشرق الاوسط ، في بداية الزيارة الرسمية التي يقوم بها المقدم ابراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالي لبكين .
٣١ : أكدت الاداعة المحلية لاقليم تشينشوان ، اكبر اقاليم الصين وتعداد سكانه ١٠٠ مليون نسمة ، ان المنازعات السياسية التي تجتاح ١٢ اقليما صينية ، قد تحولت في هذا الاقليم الى حرب اهلية ، ادت الى خسائر جسيمة في الارواح .
انظر ايضا : الاردن ٦-٨ -

٨ : أعلن أيجال ألون وزير الخارجية الإسرائيلية ، أن إسرائيل توافق على إعادة قطاع غزة في إطار اتفاقية سلام . وأعلن أيضا أن إسرائيل مستعدة لإبرام اتفاق مع لبنان بشأن الموقف على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ، من أجل المحافظة على الهدوء في المنطقة .

٨ : بدأ الجيش الإسرائيلي مناورات عسكرية واسعة النطاق ، في الجزء الجنوبي من إسرائيل ، للتدريب على نقل المعدات والجنود في ظروف الحرب .

١٤ : تمكنت الحكومة الإسرائيلية ، من الحصول على ثقة الكنيست « البرلمان » ، بفارق ضئيل في الأصوات .

١٤ : شهدت مدن الضفة الغربية ، مظاهرات طلابية عنيفة ضد السلطات الإسرائيلية .

١٤ : أكد عهد مدن الضفة الغربية ، اعترائهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على أنها الممثل الوحيد للفلسطينيين ، وذلك في أول رد فعل لتصريحات اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل ، من عدم استعدادهم للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واقتراحه بأن يمثل وفد من سكان الضفة الغربية ، فلسطين ، في المفاوضات الخاصة باتقرار السلام في جنيف .

١٥ : بدأ الاضراب العام الذي دعا اليه الزعماء العرب في رام الله ونابلس ضد السياسة التعسفية للسلطات الإسرائيلية .

١٩ : طالب الحزب الشيوعي الإسرائيلي « رايكاح » ، في القرارات الختامية التي اتخذها مؤتمره الثاني عشر ، باجتماع عاجل لمؤتمر جنيف ، تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك من أجل ضمان السلام في الشرق الأوسط .

١٩ : أعلن في القدس ، تأجيل توقيع البروتوكول الإضافي للتجارة بين إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة . وأعلن راديو القدس ، أن مصر وسوريا والأردن ، هي التي طلبت تأجيل توقيع البروتوكول ، إلى أن توقع هي

اتفاقياتها مع السوق .

١٩ : نشبت أزمة وزارية عنيفة في إسرائيل ، تهدد بسقوط حكومة رابين ، وأجراء الانتخابات العامة ، وذلك على اثر قيام رابين بطرد وزيرين من الحزب القومي السديني من الائتلاف الوزاري .

٢٠ : كشف استطلاع للرأي العام الإسرائيلي ، أجراه معهد « يوري » ، أن ٤٧٪ من الاسرائيليين يعترضون على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في جنيف ، على حين أن ٣٧٪ من الأصوات تؤيد اشتراك المنظمة في جنيف ، بشرط اعترافها بشرعية وجود دولة إسرائيل .

٢٠ : أعلن الميراييم كاتزير رئيس إسرائيل ، استقالة حكومة اسحق رابين .

٢١ : قرر شيمون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي ، ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء ، منافسا لاسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل المستقيل .

٢٢ : تقدم حزب العمل الحاكم في الوزارة الانتقالية في إسرائيل ، بمشروع قانون لحل الكنيست ، وأجراء الانتخابات العامة المبكرة يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ ، متقدمة على موعدها المقرر بمدة خمسة شهور كاملة .

٢٢ : أذاع راديو إسرائيل ، أن الاتحاد السوفيتي قد بعث بقوات عسكرية إلى حدود بارفاريا ، مع كل من يوغوسلافيا ورومانيا .

٢٤ : أعلنت الحكومة الإسرائيلية ، تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية بنسبة ٢٪ ، وبذلك يصبح السعر الجديد للعملة الإسرائيلية ٨٩٠ ليرة ، لكل دولار أمريكي .

٢٠ : عقد اتحاد العمال الاسرائيلي « الهستدروت » ، اجتماعا طارئا ، لمناقشة احتمال اعلان اضراب شامل في إسرائيل ، في الوقت الذي يبحث فيه اتحاد المدرسين ، المشاركة في هذا الاضراب ، للاحتجاج على مشروع القانون الذي تقدمت به كتلة ليكود اليمينية المعارضة إلى

البرلمان الاسرائيلي ، والخاص بفرض التحكيم الإلزامي فيما يتعلق بالاضرابات في الخدمات الأساسية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
١٥ - الأردن ١٧-٢٣ - ألمانيا الغربية ٦ - الجزائر ١٨ - مصر ١٠ - الكويت ٢٠ - لبنان ٢٠ - مالاياش ٢٧ - يوغوسلافيا ٤ - ١٦ -

كندا

٢٦ : حذر بيير ترودو رئيس وزراء كندا ، من أن تواجه البلاد أحداثا عنيفة ، إذا حاول إقليم كوبيك الانفصال عن كندا . وقال أن الخطر قائم ، لأن هناك من يريد أن يشهر السلاح .

كوبا

٣ : أعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، في الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية ، أن الجمعية الوطنية قررت نقل السلطة التشريعية من مجلس الوزراء إلى الجمعية الوطنية المنتخبة .

كوريا الجنوبية

٤ : أجرى الرئيس بارك شيونج هي رئيس جمهورية كوريا الجنوبية ، تعديلا وزاريا في حكومته ، شمل خمسة وزراء ، بالإضافة إلى اقضاء رئيس جهاز المخابرات المركزية .

انظر أيضا : السودان ١٣ -

كوريا الشمالية

٢٧ : استقبل كيم ايل سسونج رئيس جمهورية كوريا الشمالية ، ابراهيم الحمدي رئيس جمهورية اليمن الشمالية ، وتناولت المحادثات بين الرئيسين ، تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما ، والمشكلات الدولية ذات الاهتمام المشترك .

رئيس مالاياش ، موافقته على
فتح مكتب لمنظمة التحرير
الفلسطينية في تاناناريف ، وقال
ان بلاده تساعد البلاد التي
تتاضل من أجل نيل حريتها .

المملكة العربية السعودية

- ١٠ : أصدر الأمير نايف بن عبد العزيز
وزير الداخلية السعودي ، أوامر
جديدة لتطبيق قرار منع الاجانب
من ممارسة الاعمال التجارية
بالسعودية ، ابتداء من ٢٩
ديسمبر ١٩٧٦ .
- ١٢ : وصل الى جدة ، عباس على
خلعبري وزير خارجية ايران ،
في بداية جولة له في دول
الخليج ، لاجراء مباحثات رسمية
مع المسؤولين ، حول القضايا
الدولية الهامة .
- ١٤ : أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني
وزير البترول السعودي ، ان
السعودية ترى وجوب استمرار
تجميد اسعار البترول القائمة
لمدة ٦ شهور أخرى .
انظر أيضا : ايران ٢١ -
السودان ٦ - لبنان ١٤ -

المملكة المتحدة

- ٦ : وافقت الحكومة البريطانية ،
على العمل على تخفيض العجز
في ميزانيتها بمقدار ٨ مليارات
دولار خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ،
وذلك تنفيذا لشرط صندوق النقد
الدولي ، حتى تحصل على قرض
منه قيمته ٣٩ مليارات دولار .
- ١١ : عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية
الامريكية ، اجتماعا مغلقا في
لندن ، مع أنطوني كروسلاندر
وزير الخارجية البريطاني ، لبحث
امكانية التوصل الى حل وسط
للازمة الروديسية ، يتيح
لبريطانيا الوجود الشرعي في
روديسيا ، من خلال تولي
مندوبين بريطانيين مسؤولية
وزارتي الدفاع والعدل ، خلال
فترة الحكومة الانتقالية .
- ١٤ : وافق صندوق النقد الدولي ،
على تخفيف الشروط التي تحصل
بمقتضاها بريطانيا على القرض ،
بعدما توصل خبراء البنك

السياحية الصناعية ، تشكيل
الوزارة اللبنانية الجديدة .

- ٩ : أعلن سليم الحص ، تشكيل
الحكومة اللبنانية الجديدة ، وتضم
وزراء كلهم من الفينيين .
- ١٤ : عقدت اللجنة الرباعية العربية ،
التي تضم ممثلين عن مصر
وسوريا والسعودية والكويت ،
أول اجتماع لها برئاسة الرئيس
اللبناني الياس سركيس .
- ١٧ : عاد الى بيروت ، سليم الحص
رئيس وزراء لبنان ، بعد زيارة
مفاجئة وقصيرة لدمشق ، أجرى
خلالها محادثات مع الرئيس
السوري حافظ الأسد ، حول
الوضع اللبناني .
- ٢٠ : أعلن الرئيس اللبناني الياس
سركيس ، أنه مصمم على نزع
الاسلحة الثقيلة من كل الاطراف
التي اشتركت في الحرب الاهلية
اللبنانية .
- ٢١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين عدد
من المنظمات الفلسطينية ، وبين
القوات السورية التابعة لقوة
الردع العربية ، عندما تدخلت
قوة الردع ، لتطويق القتال الذي
نشب بين منظمة الصاعقة الموالية
لسوريا ، وبين منظمات الرفض
الفلسطينية ، وخاصة الجبهة
الشعبية .
- ٢٢ : أصدرت الحكومة اللبنانية
أوامرها ، بفرض حظر تجول
جزئي في بيروت لمدة يومين ،
وذلك لتمكين أعضاء مجلس النواب
اللبناني ، من الاستماع الى
البيان الذي يلقيه الدكتور سليم
الحص رئيس الوزراء عن سياسة
الحكومة الجديدة .
- ٢٤ : وافق البرلمان اللبناني بالاجماع
على الثقة بحكومة الدكتور سليم
الحص ، ومنحها سلطات
استثنائية خلال الشهور الستة
القادمة ، تمكنها من إصدار
قرارات لها قوة القانون ، في
مجالات الامن والصحافة
والاقتصاد ، حتى تتم عودة
الحياة الطبيعية الى لبنان .
انظر أيضا : مصر ٢٢ -

مالاياش

- ٢٧ : أعلن الرئيس ديدية راتسيراكا

الكويت

- ١٠ : وافق مجلس الوزراء الكويتي ،
على قانون احتياطي الاجيال
القادمة ، الذي يقضي بتكوين
احتياطي من عائدات الثروة
البتروولية للاجيال القادمة من
أبناء الكويت .
- ١١ : أعلن الشيخ صباح السالم
الصباح أمير دولة الكويت ، ان
المصالحة بين القاهرة ودمشق
أمر نهائي ولا رجوع عنه .
- ١٣ : أعلن الشيخ جابر السالم الصباح
نائب رئيس الوزراء الكويتي
ووزير الاعلام ، ان الكويت طلبت
رسميا من العراق ، ان يسحب
قواته التي ترابط في منطقة
الحدود العراقية الكويتية ،
حرصا على علاقات الأخوة وحسن
الجوار بين البلدين .
- ٢٠ : أكد الشيخ صباح الاحمد الجابر
وزير خارجية الكويت ، ان
الشرط الوحيد لنجاح مؤتمر
جنيف ، هو اشتراك الفلسطينيين
فيه .
- ٣٠ : وافق صندوق التنمية الكويتي ،
على تقديم قرض لمصر قيمته
٣٠ مليون دولار ، لبناء مصنع
للغزل والنسيج .
انظر أيضا : ايران ٢١ -
لبنان ١٤ -

لبنان

- ٢ : أعلن متحدث رسمي ، باسم
لجنة الصليب الاحمر الدولي في
بيروت ، ان الحرب اللبنانية
قد تركت نحو مليون و ٣٥٠ الف
لبناني في حاجة الى المساعدات
المالية او الطبية .
- ٤ : وقعت اشتباكات بين مليشيا
الوطنيين واليمينيين في شمال
وجنوب لبنان .
- ٥ : واصل الرئيس اللبناني سركيس ،
اتصالاته المكثفة مع مختلف
اطراف الازمة اللبنانية ، بهدف
الوصول الى قرار نهائي حول
مشكلة جمع الاسلحة الثقيلة .
- ٨ : أعلن بيان صادر عن قصر الرئاسة
اللبناني ، تكليف سليم الحص
مدير البنك الوطني للتنمية

والحكومة البريطانية ، الى خفض
الاتفاق الحكومي بمقدار يتراوح
بين ٥٠ و ٢٤ مليار دولار
فقط ، وهو ما يمثل نصف النسبة
التي كان البنك يطالب فيها .

١٧ : وافق مجلس الموم البريطاني ،
بأغلبية ٢٩٢ صوتا ضد ٢٤٧ على
مشروع القانون الذي اعده
الحكومة بشأن منح مقاطعتي
ويلز وسكوتلاند ، الحكم الذاتي
الحدود .

٢١ : قدم ريجالد بوتييس وزير التنمية
البريطاني ، استقالته من
الحكومة ، عقب الخلافات
المتزايدة داخل حزب العمال .
ويعتبر الوزير المستقيل من أكثر
أعضاء حزب العمال الحاسم
اتجاها الى اليمين .

المملكة المغربية

٤ : أعلنت وزارة الداخلية المغربية ،
نتائج الانتخابات البلدية في
المغرب . وقد فاز فيها المستقلون
بنسبة ٥٩٪ ، وحصل حزب
الاستقلال المعارض على ١٧٪ ،
كما حصل الاتحاد الاشتراكي
للقوى الشعبية على ٨٪ .

نيجيريا

٢٤ : أعلن راديو لاجوس ، أن الحكومة
النيجيرية وقعت اتفاقا مع شركة
« أسو استاندرد » للبترول ،
يتم بمقتضاها نقل ملكية الشركة
في نيجيريا الى حكومتها ، مقابل
مليون و ٧٥٠ ألف جنيه
استرليني .

الولايات المتحدة الأمريكية

٢ : أعلن رونالد رامسسفيلد وزير
الدفاع الأمريكي ، أنه امر ببدء
إنتاج قاذفة قنابل « ب - ١ »
بعد التشاور مع الرئيس الأمريكي
فورد ، وذلك لمواجهة التفوق
الاستراتيجي السوفيتي .

٣ : أعلن جيمي كارتر الرئيس
الأمريكي المنتخب ، أنه سيد
اختار سيسروس روبرت فانس
التشيلوماني الأمريكي ووزير

الجيش السابق ، وزيرا
للخارجية خلفا لهنري كيسنجر .
٢ : ذكرت مصادر أجهزة المخابرات
الأمريكية ، أن صاروخا سوفيتيا
أطلق من غواصة ، فقطع مسافة
قياسية ، بلغت حوالي ٦٠٠
ميل ، محطما بذلك كل الأرقام
السابقة .

٧ : أعلن المتحدث عسكري أمريكي ،
أن القوات الجوية طورت قنابل
« سمارت » الى سلاح بعيد
المدى ، بحيث يمكنه أن يحمل
رؤوسا نووية ، تستطيع أن
تلقها القاذفات الاستراتيجية من
مسافة بعيدة عن مدى صواريخ
سام السوفيتية المضادة
للطائرات .

٧ : تسلم جيمي كارتر الرئيس
الأمريكي المنتخب ، دعوة لزيارة
الصين الشعبية ، وذلك فور
تولية سلطاته في يناير ١٩٧٧ .

٧ : أجرى جوليو اندريوتي رئيس
وزراء إيطاليا ، مساعشات في
واشنطن مع الرئيس فورد
وكيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ،
حول العلاقات الثنائية بين
البلدين ، واستمرار كافة
الالتزامات الأمريكية تجاه
إيطاليا .

٩ : وجهت المجموعة الديمقراطية في
مجلس النواب الأمريكي ، نقدا
شديدا الى اللجنة المشتركة
للطاقة الذرية المؤلفة من أعضاء
من الشيوخ والنواب ، واتهمتها
بأنها تزيد من خطر الحرب
النووية ، بالموافقة على تصدير
محطات نووية لأغراض تصفها
بأنها سلمية ، ولكنها تعطيها
لدول لديها إمكانيات لمصناعة
القنابل النووية .

٩ : وجهت اللجنة الأمريكية للعلاقات
بين الولايات المتحدة والاتحاد
السوفيتي ، نداء الى الرئيس
الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ،
لكي يستأنف الحوار مع موسكو .

١٠ : أبرمت البحرية الأمريكية ، عقدا
قيمه ٣١٥٦ مليون دولار ، مع
أحدى الشركات الأمريكية ، لبناء
سفينة حربية جديدة ، تسير على
وسادة هوائية بسرعة مائة ميل
في الساعة ، وتستخدم في
مكافحة الغواصات على المدى

القريب ، وفي عمليات الانزال
البحري على المدى البعيد .

١٣ : أكد الخبراء الأمريكيون في
واشنطن ، أن حكومة الرئيس
فورد ، ترفض تسليم ١٣ طنا من
اليورانيوم الى محطة الكهرباء
الهندية في تالابور مادام أن الهند
لم توافق على إعادة الفضلات
المشعة ، وفقا لما جاء في
الاتفاقات البرمة بين البلدين .

١٤ : أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب
كارتر ، تعيين مايكل بلومنتال
وزيرا للخزانة ، والنائب
الديمقراطي بروك آدمز وزيرا
لنقل في حكومته المقبلة .

١٦ : أعلن أندرو يونج النائب
الديمقراطي الزنجي من ولاية
جورجيا ، أنه قد قبل ترشيحه
للمنصب مندوب الولايات المتحدة
في الأمم المتحدة .

١٦ : أعلن جيمي كارتر الرئيس
الأمريكي المنتخب ، اختياره
لريجنو برزوفسكي مستشارا
لشئون الأمن القومي .

٢١ : أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب ،
تعيين هسارولد براون ، عالم
الطبيعة النووية ، وزيرا للدفاع ،
وباتريشيا روبرتس هاريس ،
وهي محامية زنجية ، وزيرة
للاستكان ، وتيدوروسورنسن
مديرا لوكالة المخابرات المركزية
الأمريكية .

٢٩ : تسلمت مكتبة الكونجرس
الأمريكي ، من هنري كيسنجر
وزير الخارجية ، جميع التسجيلات
الخطية لمكالماته التليفونية ،
طوال فترة عمله في الحكومة
الأمريكية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
١١ - ١٧ - ألمانيا الغربية
١٦ - إيران - مصر - ١٠ -

سوريا ٢٨ - المملكة المتحدة
١١ - اليابان ٢٥ -

اليابان

٦ : أسفرت النتائج النهائية للانتخابات
العامية في اليابان ، عن هزيمة
الحزب الليبرالي الديمقراطي
الحاكم بزعامة تاكايوميكي رئيس
الوزراء ، وفقدانه للأغلبية التي

جيسكار ديستان ، بزيارة رسمية ليوغوسلافيا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس تيتو ، حول السياسة المستقلة التي تتبناها يوغوسلافيا . وأكد البيان الذي صدر في ختام الزيارة ، على حق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي بحرية ، وعلى حرية كل الدول في الانضمام أو عدم الانضمام إلى معاهدات التحالف العسكري أو السياسي ، وفقا لما تراه مصلحة سياستها الخارجية .

١٦ : - أذاعت وكالة الأنباء اليوغوسلافية ، أن الرئيس اليوغوسلافي تيتو ، قد أجرى مباحثات مع نابوم جولدمان رئيس المجلس اليهودي حول أزمة الشرق الأوسط ، وذلك بعد الزيارة التي قام بها ياسر عرفات ليوغوسلافيا . وأجرى خلالها مباحثات تناولت فيها تناولت - امكانية إقامة الدولة الفلسطينية .

انظر أيضا : فلسطين ٢٤ -

السابق .

٢٥ : - دما تاكيو فوكودا رئيس وزراء اليابان الجديد ، إلى اجتماع زعماء الدول المتقدمة صناعيا ، وإلى زيادة التعاون بين اليابان وكل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وذلك بهدف مساعدة المسالم على تخطي الركود الاقتصادي الذي تعاني منه دول الغرب .

يوغوسلافيا

٤ : - استقبل الرئيس تيتو ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي وصل في زيارة رسمية إلى يوغوسلافيا ، لإجراء مباحثات مع المسؤولين اليوغوسلاف ، حول مدى ملائمة التطورات الحالية الراهن ، لاتخاذ القرار الخاص بإعلان تشكيل حكومة ثورية مؤقتة تمثل الشعب الفلسطيني .

٦ - ٧ : - قام الرئيس الفرنسي فاليري

غل يتنح بها ٢١ عاما في مجلس النواب .

٧ : - بدأ تاكيو ميكى رئيس وزراء اليابان ، في بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على مساعدة أحزاب الوسط ، لتشكيل أول حكومة ائتلافية في اليابان منذ ٢١ ما .

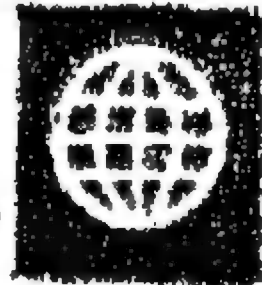
١٧ : - قدم تاكيو ميكى رئيس الوزراء الياباني ، استقالته من رئاسة الحزب الديمقراطي الحر ، لكن يهدف الطريق لانتخاب رئيس جديد للحزب وللمجلس الوزراء .

٢١ : - وافق مجلس الدفاع الوطني الياباني ، برئاسة تاكيو ميكى رئيس الوزراء ، على تأجيل شراء المقاتلات الأمريكية من طراز « اف - ١٥ » .

٢٣ : - انتخب الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان ، تاكيو فوكودا نائب رئيس الوزراء السابق ، رئيسا للحزب بالأجماع .

٢٤ : - انتخب البرلمان الياباني ، تاكيو فوكودا رئيسا لوزراء اليابان ، خلفا لتاكيو ميكى رئيس الوزراء

يناير ١٩٧٧



الاتحاد السوفيتي :

٤ : - أعلن الاتحاد السوفيتي أنه سيتوقف عن دفع جزء من أسهمه في نفقات قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على جبهة سيناء .

٩ : - أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، أن الاقتصاد السوفيتي يعاني من نقص في اللحوم ، وأن الاتحاد السوفيتي سيشتري هذا العام لحوما من الخارج .

١١ : - بدأت في موسكو ، المحادثات بين أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي ، وارانالدو فورلاني وزير الخارجية الإيطالية ، الذي وصل إلى الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية تستغرق ٣ أيام .

١٤ : - وجه ليونيد برهجنيتس السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي نداء لنزع السلاح ووضع حد للسباق على التسليح ، في رسالة وجهها إلى الندوة الدولية للدول المحبة للسلام التي بدأت اجتماعاتها في موسكو .

٢٥ : - رفع الاتحاد السوفيتي أسعار البترول التي يبيعها لدول أوروبا الشرقية بنسبة ٢٥ ٪ .

٢٢ : - أعلنت الإحصاءات الرسمية السوفيتية أن الاقتصاد السوفيتي خلال العام الماضي ، قد فشل في تحقيق عديد من الأهداف التي كان من المقرر تحقيقها خلال عام ١٩٧٦ .

٢٩ : - أذاعت وكالة تاس السوفيتية ، أن فلاديمير فينوجرادوف ممثل الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف للشرق الأوسط ، قسّد

عن ستيرا لبلاد في إيران .

انظر أيضا : فرنسا ٦ -

الولايات المتحدة الأمريكية ٥ -

الأردن :

٥ : - أجرى للسواء هبند الرحمن خليفة رئيس وزراء سوريا ، محادثات مع الملك حسين ملك الأردن ، حول إجراءات الوحدة التي يجري تنفيذها بين البلدين ، والظروف العربية الراهن .

٢٠ : - أصيب الملك حسين ، من استعداداته لإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع المواطنين الفلسطينيين ، ليبحث اشترك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف بالشرق الأوسط .

٢١ : - تقرر تدعيم وتنسيق العمل بين

الأردن وسوريا في مجال

- ٢٥ : عقد اجتماع سرى في عمان ، بين الملك حسين ملك الأردن ، وهانى الحسن أحد قادة فتح والمستشار السياسى لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو أول لقاء يفقد بين الملك الأردن وأحد زعماء المقاومة منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠ .
- ٣١ : أكد مضر بدران رئيس الوزراء الأردنى ، أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مباحثات السلام الخاصة بحل مشكلة الشرق الأوسط ، تشكل ركنا أساسيا فى هذه المباحثات .
- انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٣ - سوريا ٩ - فلسطين ٢٣ -

اسبانيا :

- ٥ : أعلنت أحزاب المعارضة فى اسبانيا ، عن تشكيل لجنة رباعية للتفاوض مع الحكومة بشأن اعلان عفو عام جديد ، وعلان شرمية كافة الاحزاب الاسبانية . ولم تشمل هذه اللجنة ممثلين عن الحزب الشيوعى الذى أعلن أدولفو سواريز رئيس الوزراء أن الحكومة لن تتفاوض معه .
- ٩ : غادر مدريد ، مارشيلو أوريجا وزير الخارجية الاسبانى ، متجها الى تونس فى زيارة رسمية لمدة يومين ، فى بداية تحرك دبلوماسى واسع من جانب اسبانيا للتقارب مع الدول العربية .

- ١٤ : أضرب عشرات الآلاف من العمال فى إقليم الباسك الاسبانى تأييدا لمطالبهم الخاصة بالامراج عن المعتقلين السياسيين .

- ٢١ : تم أول لقاء رسمى بين ممثلى أحزاب المعارضة والسلطات الحكومية منذ بداية الحرب الأهلية فى عام ١٩٣٦ ، وذلك لعرض مسألة إصدار العنوعن المسجونين السياسيين فى اسبانيا .

- ٢٢ : اشتبك البوليس الاسبانى فى معارك عنيفة لليوم الثالث على التوالى ، مع المتظاهرين فى

- معظم مدن إقليم الباسك ، للمطالبة بالامراج عن ٢٥٠ من المعتقلين السياسيين .

- ١٤ : أجرت الحكومة الاسبانية ، تعديلات كبيرة فى قيادات الجيش الاسبانى ، بتعيين بعض الشخصيات المعتدلة فى المناصب القيادية ، وذلك لابعاد العسكريين عن التدخل فى الشؤون السياسية ، كخطوة نحو تحقيق الإصلاح الدستورى الديمقراطى فى اسبانيا .

- ١٩ : ارتفعت الاعلام الوطنية الخاصة بإقليم الباسك ، على عديد من المباني فى الاقليم ، فى أول مظاهر استجابة الحكومة لبعض مطالب سكان الاقليم .

- ٢٤ : اختطف أربعة من المسلحين ، الجنرال أميليو فيلا سكوزا رئيس المجلس الأعلى للقضاء العسكرى ، بعد يوم شهدت فيه المدن الاسبانية الرئيسية ، مصادمات عنيفة بين رجال البوليس والمتظاهرين المطالبين بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين .

- ٢٦ : أعلنت الحكومة الاسبانية ، مجموعة من الإجراءات لمكافحة النشاط الهدام ، مثل حظر المظاهرات ، وإعادة النظر فى كافة تراخيص السلاح ، وتغويض البوليس سلطة القيام بالاعتقال دون انتظار تصريح من القضاء .

- ٢٩ : خولت الحكومة الاسبانية قوات الامن والبوليس ، صلاحيات غير محدودة للقيام بحملة واسعة النطاق لمقاومة الاضطرابات وأعمال العنف .

- ٣٠ : أعلن أدولفو سواريز رئيس وزراء اسبانيا ، أن موجة أعمال العنف السياسية لن تنتهى حكومته عن ارشاء دعائم الديمقراطية فى البلاد لأول مرة منذ نصف قرن .

- انظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠ - تونس ١٢

ألمانيا الغربية :

- ٦ : أعلن مكتب العمل الفدرالى بألمانيا الغربية ، أن البطالة ارتفعت بنسبة ١٠ ٪ فى

- ديسمبر الماضى ، إذ بلغ عدد العاطلين ١٥٨٩٠٠٠ شخص .
- ٢٥ : اجتمع والتر مونديل نائب الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ، مع هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية ، لاجراء مباحثات حول الحد من الانتشار النووى ، وبعض المسائل الاقتصادية .
- انظر أيضا : المملكة العربية السعودية ٢٣ -

أوغندا :

- ٩ : استقبل الرئيس الاوغندى عيذى أمين ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى أوغندا ، وأكد له أن أوغندا ستواصل مساندة نضال الشعب الفلسطينى من أجل نيل حقوقه الوطنية .

ايران :

- ٩ : انخفض الانتاج الايرانى من البترول بمقدار ٥١٥ مليون برميل يوميا ، منذ أول يناير سنة ١٩٧٧ ، مما أدى الى خفض الانتاج من الغاز الطبيعى بمعدل ٢٠ ٪ .

- ١١ : وصل الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجية العراقى الى طهران ، فى زيارة لايران ضمن التحرك السياسى العراقى فى دول منطقة الخليج .

- ١٣ : وقعت ايران وبريطانيا ، بروتوكولا يقضى بزيادة نطاق التعاون الاقتصادى والفنى بينهما ، ليشمل جميع المجالات ، وخاصة استغلال آبار البترول والغاز فى بحر الشمال .

- انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ٢٩ - البحرين ٢٣ - المملكة المتحدة ٢٥ -

إيطاليا :

- ٧ : أعلن الحزب الشيوعى الايطالى ، تأييده الكامل لزعماء نقابات العمال الذين رفضوا اقتراحات الحكومة الخاصة بدعم الاقتصاد الايطالى والحد من التضخم .
- انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١١ -

المتحدة : أكدت فيها أن الجزائر تدعو إلى عودة سكان الصحراء إلى ديارهم ، ضمن شروط تسمح لهم بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ، وأنه ليست للجزائر أية مطالب توسعية ، ولا أية أطماع اقتصادية في الصحراء ، وأنها لازالت متمسكة بسياسة الأخوة وحسن الجوار والتعاون الإقليمي ، مع تأييد كفاح الشعوب .

١١ : وصل إلى الجزائر ، الزعيم الفلسطيني « أبو داود » قادما من باريس ، وذلك بعد أن أصدرت محكمة باريس قرارا بالانحراج فورا عن الزعيم الفلسطيني الذي اعتقله البوليس الفرنسي ، بتهمة تدبير عملية ميونخ عام ١٩٧٢ . وأكدت المحكمة أن قرار الانحراج عن أبو داود ، تم لعدم ثوان الأدلة ضده .

١١ : أنتجت الجزائر ٥٠ مليونا و ١٠٠ ألف طن بترول خلال عام ١٩٧٦ ، بزيادة قدرها ٩٤ ٪ عن العام السابق ، وبلغ دخلها من البترول خمسة مليارات دولار .

أنظر أيضا : فرنسا - ١٠ -

١١

جمهورية مصر العربية :

٤ : وصل إلى القاهرة ، الجنرال فيليكس معلوم رئيس جمهورية تشاد ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٥ أيام ، لأجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول المسائل التي تهم البلدين .

٥ : بدأت المباحثات الرسمية بين الفريق أول عبد الغنى الجبلى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، وايفون بورج وزير الدفاع الفرنسى ، حول إقامة مصانع حربية بمصر لتصنيع الأسلحة الفرنسية ، وتقديم الخبرة الفرنسية الفنية لمشروع التصنيع الحربى الذى تقوم به الهيئة العربية للتصنيع ، والمكونة من مصر والسعودية وقطر والامارات .

٥ : وقعت هيئة كهرباء مصر ، وهئة المعونة الأمريكية ، اتفاقا بمنح المكتب الاستشارى الأمريكى جالبرت اسوشيتى ، لاعتماد

كمبوديا ، بعد الهجوم الذى قام به الكمبوديون على بعض القرى التايلاندية ، ردا على الحركة التى قامت بها القوات التايلاندية لتطهير مناطق الحدود من المتسللين من كمبوديا .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠ -

تركيا :

١ : أعلن احسان نصيرى وزير خارجية تركيا ، أن بلاده تؤمن بضرورة انسحاب إسرائيل من القدس ، ومن جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبضرورة الاعتراف بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٢ -

توجو :

٢٢ : وصل إلى تونس ، الرئيس الليبى معمر القذافى ، فى أول زيارة رسمية يقوم بها لتوجو .

تونس :

٨ : أكدت تونس والنيجر فى بيان مشترك صدر فى ختام زيارة بامونى أمادو وزير خارجية النيجر لتونس ، أن تحقيق السلام الدائم فى الشرق الاوسط ، يقتضى انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الاراضى العربية المحتلة .

١٢ : أكد البيان التونسى - الاسبانى المشترك ، عقب الزيارة التى قام بها مارسلينو أوريجا جويرى وزير خارجية اسبانيا لتونس - على الضرورة الملحة للتوصل الى تسوية للمراع فى الشرق الاوسط ، لأنه يهدد السلام فى حوض البحر المتوسط .

الجزائر :

٤ : أعلنت الجزائر زيادة ميزانيتها العسكرية بمقدار الربع تقريبا .

٥ : بعث عبد العزيز بوق تليقة وزير خارجية الجزائر ، برسالة الى السكرتير العام للأمم

باكستان :

٣ : نددت الحكومة الباكستانية بشدة ، بالضغط الذى تمارسه كندا ضد الاتفاق الفرنسى الباكستانى الخاص بإقامة مفاعل نووى لإعادة معالجة المواد المشعة فى باكستان .

٦ : قررت باكستان ، تزويد قواتها المسلحة بأسلحة حربية من انتاج المصانع الحربية التابعة لهيئة التصنيع الحربى العربية .

١٠ : أعلن الرئيس الباكستانى شوردى ، حل الجمعية الوطنية الباكستانية بناء على طلب ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الذى دعا إلى إجراء انتخابات عامة فى ٧ مارس سنة ١٩٧٧ .

١٢ : طالبت تسعة من الاحزاب الباكستانية المعارضة ، ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء ، بإنهاء حالة الطوارئ المعلنة منذ الحرب الهندية الباكستانية فى عام ١٩٧١ .

البحرين :

١٦ : بدأ احمد خليفة السويدي وزير خارجية دول الامارات العربية المتحدة ، زيارة رسمية للبحرين تستغرق يوما واحدا ، لبحث آخر تطورات الوضع فى الخليج والعلاقات بين البلدين .

٢٣ : بدأت فى المنامة ، اجتماعات مؤتمر « حماية مياه الخليج من التلوث » الذى تحضره وفود من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وعمان وايران .

بنين (داهومى) :

١٦ : قضت قوات بنين على محاولة الغزو الفاشلة التى قامت بها مجموعة من المرتزقة الاجانب وأعلن رئيس بنين ، ماينو كيريكو ، أن بلاده تعرضت لهجوم شنته مجموعة من المرتزقة التى تعمل لحساب « الامبريالية الدولية » ضد شعب بنين وثورته الديمقراطية .

تايلاندا :

٣ : أغلقت تايلاندا حدودها مع

الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعات قطاع الكهرباء ، وفي مقدمتها مشروع محطة كهرباء الاسماعيلية .

٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور كيجو كورهنين وزير خارجية فنلندا ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٦ أيام ، لاجراء محادثات رسمية مع وزير الخارجية المصري حول التطورات الراهنة في الشرق الاوسط ، والقضايا الدولية المختلفة التي تهم البلدين ، والتعاون الثنائي بينهما .

١٥ : وقعت مصر وفنلندا ، اتفاقية لتوزيع الطاقة الكهربائية في القاهرة .

١٢ : وصل الى انوان ، الملك حسين ملك الاردن ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٣ أيام ، بجرى خلالها محادثات مع الرئيس السادات ، تتركز حول التنسيق بين دول المواجهة الثلاث : مصر ، وسوريا ، والاردن ، ومناقشة التحركات القادمة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ومسألة انشاء دولة فلسطينية ، ووسائل تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين مصر والاردن .

١٥ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق الدفاع المشترك بين مصر والسودان .

٢٤ : تم الاتفاق من ناحية الجدا بين مصر وصندوق النقد الدولي ، على أن تقوم مصر خلال هذا العام ، بتنفيذ برنامج استقرار اقتصادي ، وأن يقدم الصندوق قرضا يقدر بحوالى ١٤٠ مليون دولار ، للاسهام في ضغط العجز في ميزان المدفوعات .

٢٧ : استمرت مصر مع المجموعة العربية في الأمم المتحدة ، في تقديم احتجاج رسمي لمجلس الأمن ، بشأن المعاملة السيئة التي يلقاها المسجونون العرب على أيدي السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٤ - السودان ١ - ٢٣ - فرنسا ١٠ - ٢٤ -

جنوب أفريقيا :

٢ : اجتمع اينور زينسارد ميسوث

بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص لبحث مستقبل روديسيا مع جون فورستر رئيس وزراء حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، من اجل الحصول على موافقة فورستر بشأن المقترحات التي تدعيها كحل وسط لعلاج الجمود الذي ساد المفاوضات الخاصة بمنح الاستقلال لروديسيا ، ونقل الحكم الى الاغلبية الوطنية : واجهت حكومة جون فورستر العنصرية في جنوب افريقيا ، أزمة خطيرة مع الكنيسة الكاثوليكية ، بسبب رفضها تطبيق التفريعة العنصرية في المدارس الخاصة التي تديرها ، بغلق بعض هذه المدارس .

ما دعا فورستر الى التهدئة انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ١٦

الدانمرك :

٢٢ : أعلن انكر جورجنسين رئيس وزراء الدانمرك ، فشل المفاوضات التي أجرتها حكومته مع الاحزاب التي تساندها ، وهي الحزب المسيحي الشعبي ، والحزب الراديكالي ، وحزب الوسط الديمقراطي ، والحزب المحافظ ، حول سياستها الخاصة بالاسكان

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢ : أعلن التشكيل الوزاري الجديد لدولة الامارات العربية برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد ، وعين الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان نائبا لرئيس الوزراء ، واحتفظ وزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع بمناصبهم . وترك الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد ابو ظبي منصبه كنائب لرئيس الوزراء ، وتفرغ لمنصبه كنائب للقائد الاعلى للقوات المسلحة في دولة الامارات .

انظر ايضا البحرين ٢٣ -

روديسيا :

٢ : رفض ايان سميث وزراء روديسيا اقتراحا بريطانيا بأن يكون تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستتولى نقل السلطة الى الاغلبية الوطنية

برئاسة شخصية بريطانية . ١٥ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء الحكومة العنصرية في روديسيا أن مؤتمر جنيف الخاص بشسوية مشكلة روديسيا ، قد باء بالفشل وأنه ينتظر أن تساند حكومة الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ، حكومته دبلوماسيا في السعي الى التوصل لاتفاق مع الوطنيين الافريقيين .

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، رفض حكومته التام للمقترحات البريطانية الجديدة المتعلقة بحل الجمود الحالي في مؤتمر جنيف الخاص بنقل السلطة الى الاغلبية الوطنية الامريكية في روديسيا .

انظر ايضا : زامبيا ١٠ - ٣٠ - المملكة المتحدة ١١ -

٢٥ -

زامبيا :

٨ : اجتمع في لوساكا مؤتمر القمة لدول المواجهة الافريقية ، وهي تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وأنجولا وبوتسوانا ، لبحث نتائج مهمة رئيس مؤتمر جنيف ، ولتحديد موقف هذه الدول مستقبلا .

١٠ : أعلن زعماء دول المواجهة الافريقية الخمسة ، في بيان صدر في نهاية اجتماع القمة ، تأييدهم المطلق والكامل سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا وماديا ، للجبهة الوطنية التي يشترك في زعامتها جوشوا نكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي ، وروبرت موجهي زعيم الجناح العسكري لاتحاد شعب زيمبابوي .

٢٢ : لقي جيسون مويو ، النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الافريقي الذي يقزعه جوشوا نكومو في روديسيا ، مصرعه في مناه في لوساكا . وكان مويو يترأس الجناح الخارجي للحزب ، ويتولى مسئولية تنظيم حركة المساومة ضد حكم الاقلية العنصرية في روديسيا .

٢٥ : بدأت في لوساكا ، اجتماعات اللجنة الفرعية للتحرير الوطني التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

شمل وزارات البلديات والتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والمعادن ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، والعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والدولة للشؤون الخارجية .
انظر أيضا : ايران ١١ -

فرنسيين :

١ : شن جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي ، هجوماً على ضد الاتحاد السوفيتي ، وأعلن أنه لن يستجيب لاية انتقادات تصدر من موسكو ضد السياسة المستقلة للحزب الفرنسي .

٢ : ألقى البوليس الفرنسي ، القبض على محمد داود عودة «أبو داود» أحد قادة منظمة فتح ، بناءً على أمر دولي تقدمت به المانيا الغربية الى البوليس الدولي ، عقب حادث دورة الألعاب الاولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ .

٣ : قرر السفراء العرب في باريس ، تشكيل وفد من سفراء مصر والجزائر والسعودية ، للاجتماع مع وزيرى الداخلية والخارجية الفرنسيين ، لمطالبتهما بالاعراج عن أبو داود .

٤ : أفرج السلطات الفرنسية عن «أبو داود» الذي استقل طائرة الى الجزائر .

٥ : استدعت وزارة الخارجية الفرنسية القائم بالأعمال الأمريكي في باريس ، وأبلغته احتجاج فرنسا على التصريحات الرسمية الأمريكية ضد فرنسا في أعقاب إطلاق سراح «أبو داود» .

٦ : أعلن الرئيس الفرنسي ديستان ، استعداد بلاده للاسهام بشاغلية في ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط خلال عام ١٩٧٧ .

٧ : أعلن جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، أنه قرر ترشيح نفسه لمنصب عمدة باريس لكي يجنب العاصمة ، احتمال قيام مجلس بلدي يسيطر عليه الائتلاف الشيوعي الاشتراكي .

٨ : وصل الى باريس ، المهندس أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء ، لتوقيع بروتوكول التعاون بين مصر وفرنسا ، في

الميزانية الجديدة لعام ١٩٧٧ لمجلس الشعب ، وتبلغ قيمتها الاجمالية ٢٢ مليار دولار .

٩ : وصل الى دمشق ، وفد برلماني برازيلي برئاسة سلفيو بورجا رئيس مجلس النواب الاتحادي ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٥ أيام ، من أجل توثيق العلاقات بين سوريا والبرازيل .

١٠ : تم في دمشق ، التوقيع على ثلاثة عقود لتنفيذ مشاريع كهربائية بين سوريا والمانيا الديمقراطية انظر أيضا : الاردن ٥ -
١١ : الكويت ١٥ - النمسا ٢٧ -

الصين :

١ : أعلن لي هين بنين نائب رئيس وزراء الصين ، أن التضاؤل الثوري المتحد ضد أعوان «عصابة الاربعة» قد امتد ليشمل مختلف أنحاء الصين .

٢ : طالبت اذاعة اقليم «تيبي» في الصين ، أن يمثل أعضاء «عصابة الاربعة» أمام العدالة ، بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لوفاة شواين لاي رئيس وزراء الصين السابق .

٣ : تصاعدت موجة المظاهرات والمسيرات التي تطالب برده اعتبار تنج هسياو بنج النائب السابق لرئيس وزراء الصين ، الذي كان قد ألقى من جميع مناصبه في أبريل سنة ١٩٧٦ .

٤ : دعا ، واكو لينج زعيم الحزب الشيوعي الصيني ، اليابان ، الى اتخاذ قرار سريع لتوقيع معاهدة صداقة وسلام ، تنهى الأعمال العدائية بين البلدين التي ترجع الى الحرب العالمية الثانية .

العراق :

١ : وصل الى بغداد ، الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان ، في زيارة رسمية للعراق ، لاجراء مباحثات مع المسؤولين حول المسائل التي تهم البلدين .

٢ : أجرى تعديل وزارى في العراق ،

اجتماعاتها التي تستهدف بحث وسائل زيادة الدعم العسكري لحركات التحرير الوطنية ، ضد نظام الاقلية العنصرية في روديسيا بزعامة ايان سميث .

٣ : أعلن الزعماء الوطنيون ، وأعضاء الجبهة الوطنية الروديسية ، أنهم لن يجسروا اية مباحثات أخرى مع ايفور ريتشارد المبعوث البريطاني لحل الأزمة الروديسية ، حتى تقسم بريطانيا بدور أكثر ايجابية من أجل تحقيق حكم الاغلبية الوطنية في روديسيا .

السودان :

١ : أشاد الرئيس السوداني جعفر نميري ، بالتكامل بين السودان ومصر في كافة المجالات .
٢ : أذاعت وكالة الأنباء السودانية ، أن ثلاثة من الضباط الايوبيين و ١٣ جندياً آخرين ، لجأوا الى السودان ، وذلك بعد سيطرة بينهم وبين ثوار أريتريا وقعت في شمال اثيوبيا .

٣ : أعلن الرئيس نميري ، أنه أصدر قراراً بالنفاه تأشيرات الدخول الى السودان بالنسبة للمصريين .

٤ : أعلن الرئيس نميري ، أن بلاده ستزسسل الى مصر معونات غذائية قيمتها ٥ ملايين دولار .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٥ - العراق ١٧ -

سوريا :

١ : بدأت اللجنة السورية الفرنسية للتعاون الاقتصادي أعمالها في دمشق برئاسة وزيرى التجارة الخارجية للبلدين .

٢ : بدأت في مدينة درعا السورية ، اجتماعات الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية المشتركة ، وذلك لبحث خطوات بناء المنطقة الحرة .

٣ : أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد ، أن سوريا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة .

٤ : قدم اللواء عبد الرحمن خليفاتي رئيس الوزراء السوري ، مشروع

مجال استخدام الطاقة الشمسية
في توليد الكهرباء بمصر .

٢٧ : اجتاحت فرنسا موجة من
الاضرابات ، شملت قطاعات
الطيران والتعليق والبريد ،
للمطالبة بتحسين المرتبات .

٢٨ : وصل الى باريس ، والترموديل
نائب رئيس الجمهورية الامريكية
لاجراء محادثات مع الرئيس
الفرنسي ديستان ، حول الاجراءات
الامريكية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد
الفرنسي ، والحوار بين الدول
المتقدمة اقتصاديا والدول النامية
انظر ايضا : باكستان ٣ -
الجزائر ١١ - مصر ٥ -
السودان [١ - ٢٣] -
سوريا ٣ - فلسطين ١٤ -
السعودية [٢٢ - ٢٥] -
الولايات المتحدة [١٥ - ٢٧] .

الفلبين :

٥ : وافقت الحكومة الفلبينية
على تشكيل حكومة مؤقتة يمين
اعضاءها الرئيس الفلبيني في
اتليم جنوب الفلبين ، الذي
يقلته أغلبية من المسلمين ،
وذلك في اطار التسوية السلمية
التي بموجبها سيحصل الاقليم
على الاستقلال الذاتي .
١٢ : أعلن الرئيس الفلبيني ماركوس ،
أن بلاده تعزز الغاء جميع
الاتفاقيات العسكرية مع الولايات
المتحدة ، اذا كان ذلك يخدم
المصالح القومية للبلاد .

فلسطين :

٣ : انتحر افراهم أوفر وزير الاسكان
الاسرائيلي ، عقب اتهامه في
فضيحة مالية .
٥ : وافق الكنيست الاسرائيلي على
حل نفسه ، واجراء انتخابات
عامة في ١٧ مايو القادم .
٧ : طالب النائب الاسرائيلي المعارض
شموئيل تامير ، بأن يتناول تحقيق
البوليس بشأن المخالفات المالية
التي ارتكبها افراهم أونير وزير
الاسكان الاسرائيلي ، احتمال
وجود علاقات مالية مريبة بين
اتحاد عمال اسرائيل «الهستدروت»
وبين حزب العمل .
١٥ : طالبت المعارضة البرلمانية والصحف

قبرص :

٢٧ : التقى الرئيس القبرصي الاسقف
مكاربوس ، للمرة الاولى منذ
١٤ سنة ، مع رؤوف دنكتاشي
زعيم الطائفة التركية القبرصية ،
في محاولة جديدة لاجراء
محادثات بين الطائفتين القبرصيتين
واليونانية والتركسية .

كندا :

٢٢ : حث بيير ترودو رئيس الوزراء
الكندي ، رؤساء الحكومات
الاقليمية على القيام بجهود
مضاعفة ، لاجراء التعديلات
الدستورية لتحويل مصدر التشريع
الاساسي في البلاد من بريطانيا
الى كندا .
انظر ايضا : باكستان ٣ -

لبنان :

١ : اصدرت الحكومة اللبنانية
قرارا بفرض الرقابة على الصحف
وجميع المطبوعات .
٧ : قررت اللجنة الرباعية العربية
برئاسة الرئيس اللبناني سركيس
تحديد يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ كآخر
موعد لجمع الاسلحة الثقيلة من
مختلف اطراف الازمة اللبنانية ،
بما فيها المقاومة الفلسطينية ،
على أن يتم خلال الفترة نفسها
انسحاب جميع القوات النظامية
الفلسطينية « جيش التحرير
الفلسطيني » من لبنان ، كاجراء
ضروري ومكمل لعملية جمع
الاسلحة الثقيلة .
١١ : بدأت وحدات جيش التحرير
الفلسطيني في مغادرة لبنان ،
عائدة الى الدول التي كانت
ترابط فيها قبل دخولها لبنان .
ابان الحرب الاهلية اللبنانية .
١٢ : قامت معظم اطراف النزاع ،
بتسليم اسلحتها الثقيلة الى قوات
السلام العربية وفقسا للانداز
النهائي .
٢٤ : دخلت قوات الردع العربية مدينة
النبطية في جنوب لبنان على بعد
٣٠ كيلومترا عن حدود اسرائيل
ودعمت مواقعها في بيروت .
٢٥ : أقر مجلس قيادة الحزب التقدمي
الاشتراكي ، نوز كمال جنبلاط
برئاسته بالتركية .

الاسرائيلية ٦ : باستمرار التحقيق
في الشبهات التي تحوم حول
تورط وزير الاسكان المنتحر في
فضائح مالية .

١٠ : أعلن فاروق قدومي رئيس الدائرة
السياسية لمنظمة التحرير
الفلسطينية ، أن المقاومة الفلسطينية
اجرت اتصالات مع اعضاء في
حزب رايحاشيوع الاسرائيلي .

١١ : بدأت اجتماعات المجلس المركزي
لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة
ياسر عرفات ، لمناقشة تطورات
الموقف في لبنان ، ونتائج
الاتصالات الفلسطينية على
المستويين العربي والدولي ،
بشأن تطورات المرحلة المقبلة .

١٤ : سلم السفير الفرنسي في تل أبيب
مذكرة فرنسية الى وزارة الخارجية
الاسرائيلية ، تتضمن الحثييات
القانونية التي اطلقت الحكومة
الفرنسية على اساسها سراح
أبو داود .

٢٣ : دعا المجلس المركزي لمنظمة التحرير
الفلسطينية ، اللجنة التنفيذية ،
الى اجراء حوار مع الاردن ،
على اساس قرارات مؤتمر قمة
الرباط الذي عقد عام ١٩٧٤ .

٢٤ : قررت الحكومة الاسرائيلية ،
زيادة ميزانية الدفاع الاسرائيلي
للعام القادم الى ٤٦ مليار
دولار .

٣١ : هدد حزب المابام المشترك في
الائتلاف الوزاري مع حزب العمل
الحاكم ، بالانسحاب من الائتلاف
اذا لم تعد الحكومة الاسرائيلية ،
بأن يكون الانسحاب هو الطريق
لتحقيق السلام .

انظر ايضا : الاردن ٢٠ -
اوغندا ٩ - تركيا ١ -
الجزائر ١١ - مصر ٢٧ -
سوريا ١٧ - فرنسا ٩ -
[٢٦] - لبنان [٧ - ٢٤] -
الولايات المتحدة [٢٠ - ٣١] .

فيتنام الشمالية :

٥ : اذاعت وكالة الانباء الفيتنامية ،
أنه تم افتتاح أول كلية عسكرية
في هانوي ، لتدريب الجيش
الفيتنامي الذي يزيد تعدادة على
مليون مقاتل .

يجب عقد اجتماع قمة مع الرئيس الأمريكي المنتخب ، جيمى كارتر بعد توقيع اتفاق جديد للحد من الاسلحة الاستراتيجية .

١٢ : أعلن الرئيس الأمريكى المنتخب جيمى كارتر ، أنه يتفق مع زعماء الكونجرس على أن هناك فرصة لتحسين الموقف فى الشرق الأوسط .

١٦ : دعا أندرو يوتنج الزنجرى الأمريكى الذى اختاره الرئيس الأمريكى المنتخب جيمى كارتر ، مندوبا للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بلاده الى البدء فى تدريب الزعماء الأفريقيين فى جنوب أفريقيا على تولى السلطة ، توطئة لنقلها الى الأغلبية الأفريقية فى جنوب أفريقيا .

١٧ : أعلن تيودور سيورنفس المرشح لتولى منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، انسحابه بمحض إرادته ، عن شغل هذا المنصب .

١٨ : أعلن المؤتمر اليهودى الأمريكى الذى يشرف على أكبر عمليات تنظيم السياحة والسفر من الولايات المتحدة ، إلغاء جميع رحلات السفر السياحية الى فرنسا ، وذلك ردا على قرار الحكومة الفرنسية بإطلاق سراح « أبو داود » .

٢٠ : أبلغت حكومة الرئيس الأمريكى جيرالد فورد ، فى آخر يوم لعملها ، الكونجرس الأمريكى ، بأنها تعزم بيع أسلحة قيمتها ١٨٨ مليون دولار لسبع دول هى : إسرائيل ، وتايلاند ، واسبانيا ، واليونان ، والسويد وهولندا .

٢٠ : تولى الرئيس جيمى كارتر مهام منصبه بعد تنصيبه ، باعتباره الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية .

٢٢ : أصدر الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ، أولى قرار بعد توليه منصبه رسميا ، بالعفو عن مئات الآلاف من الهاربين من الحرب الفيتنامية .

٢٢ : تقدم مليح ايسنبيل سفير تركيا بالولايات المتحدة ، بشكوى الى وزارة الخارجية الأمريكية بشأن طلب الحكومة الأمريكية الجديدة الذى أرسلته الى الكونجرس ،

النمسا

٢٧ : رفضت الأغلبية الاشتراكية فى البرلمان النمساوى ، مشروعات القرارات المختلفة التى قدمتها المعارضة ، والتى تتعلق بتوجيه اللوم للحكومة ، وذلك بسبب موضوع بيع النمسا معدات عسكرية لسوريا .

٢٩ : اجتمع برونو كرايسكى مستشار النمسا ، بالدكتور عصام سرطاوى أحد المسؤولين فى منظمة التحرير الفلسطينية ، الذى شرح له وجهة نظر المنظمة فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة فى مشكلة الشرق الأوسط .

الهند

١٩ : أعلن فى نيودلهي ، حيل البرلمان الهندى ، تمهيدا لاجراء انتخابات عامة فى البلاد .

٢٠ : أعلنت أربعة أحزاب معارضة غير شيوعية فى الهند ، أنها قررت التجمع فى حزب واحد أطلق عليه حزب مؤتمر الشعب لخوض الانتخابات النيابية .

٢١ : قررت الحكومة الهندية ، إلغاء الرقابة على الصحف ، كجزء من الاجراءات التى اتخذتها لتخفيف حالة الطوارئ التى أعلنت فى الهند منذ ١٩ شهرا .

٢٤ : أعلن جورج فرناندز زعيم الحزب الاشتراكى الهندى استقالته من زعامة الحزب ، بسبب رفض مؤيديه النداء الذى وجهه لكى تقاطع الأحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية ، التى أعلنت أنديرا غاندى اجراءها فى شهر مارس القادم .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ : بدأ الرئيس الأمريكى المنتخب جيمى كارتر ، العام الجديد ، بتحذير الشعب الأمريكى من أن البلاد ستواجه مشاكل داخلية وخارجية بسبب الأزمة الاقتصادية والتضخم .

٥ : أعلن أناتولى دوبرنين سفير الاتحاد السوفيتى فى واشنطن ، أن ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى ،

٢٦ : استعادت قوة الردع العربية ٣ ثكنات عسكرية كانت قسوات جيش لبنان العربى تحتلها .
أنظرا أيضا : فلسطين [١١-٣٠]

المملكة العربية السعودية

١٢ : أعلن الشيخ أحمد زكى اليماني وزير البترول السعودى ، أن بلاده قررت زيادة انتاجها من البترول من ٨ ملايين الى ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الشهور الثلاثة القادمة .

٢٢ : وصل الى السعودية ، هانز تديك وزير الاقتصاد بألمانيا الغربية ، فى زيارة للسعودية لحضور اجتماعات اللجنة الاقتصادية السعودية الألمانية المشتركة .

٢٥ : أكد البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس الفرنسى ديستان والملك خالد ، على المخاطر التى ينطوى عليها الوضع الراهن فى منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسلام العالمى . وأشعار الى أهمية الحوار بين العالم العربى وأوروبا .

أنظر أيضا : البحرين ٢٣ - فرنسا ١٠ -

المملكة المتحدة

٢ : قررت الحكومة البريطانية ، وقف نشر وثائق مجلس الوزراء التى تعود الى سنة ١٩٤٦ والخاصة بوضع فلسطين تحت الانتداب لمدة ٢٠ سنة أخرى .

٤ : حصلت بريطانيا على موافقة صندوق النقد الدولى ، على تقديم قرض يبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار الى بريطانيا ، بسحب على مدى عامين . وهو اضعف مبلغ بموافق الصندوق على اقراضه دفعة واحدة .

١١ : أعلن أنتونى كروسيلاند وزير الخارجية البريطانى ، تأجيل مؤتمر جنيف بشأن روديسيا لاجل غير مسمى ، لانفاحة الفرصة امام ايفور ريتشارد رئيس المؤتمر لمواصلة مشاوراته .

أنظر أيضا : روديسيا [٢ - ٢٤] - كندا ٢٢ -

بمستخدم القيام بدراسة مشروع معاهدة الدفاع والتعاون الأمريكية - التركية ، حاليا .

٢٧ : عقد مجلس الشيوخ الأمريكي بالاجماع ، على قرار تضمن أن افراج لنفسه عن أبو داود قد اضر بالجهود الرامية الى القضاء على الارهاب .

٢٩ : أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ، أوامير بفرض رقابة مشددة على تصدير التكنولوجيا والمعدات الخاصة بتوليد الطاقة النووية .

٣١ : أعلن سسبروس لانس وزير الخارجية الأمريكي ، أن المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ، ستلعب دورا هاما في المفاوضات المقبلة بشأن الشرق الأوسط .

وأشار الى أن الكثير يعتمد على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨

انظر أيضا : ألمانيا الغربية ٢٥ - مصر ٥ - روديسيا ١٥ - فرنسيسا [٢٣ - ٢٨] - الفلبين ١٢ - اليابان [٢٧ - ٣٠]

اليابان

١٢ : قررت حكومة اليابان ، بيع مائة طن من احتياطي الذهب الموجود في حوزتها ، للمساعدة في تخفيض العجز في الانفاق في الميزانية اليابانية لعام ١٩٧٧ .

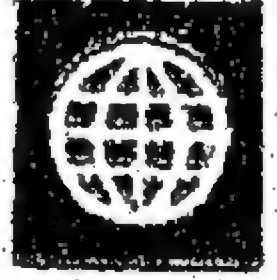
٢٧ : بذات في طوكيو ، محاكمة

كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان السابق و ١٤ آخرين ، بتهمة قبول ١٧٧ مليون دولار رشاوي من شركة لوكهيد الأمريكية لصناعة الطائرات ، لتسهيل مبيعات الشركة في اليابان .

٣٠ : وصل الى طوكيو ، والتر مونديل نائب رئيس الجمهورية الأمريكية - لاجراء مباحثات مع تاكيسو بوكودا رئيس الوزراء الياباني ، حول أفضل الوسائل لاعسادة تنشيط الاقتصاد في المسالم الغربي ، ومؤتمر القمة الاقتصادي المقترح لدول الغرب المتقدمة صناعيا ، واحتمالات التسامح التدريجي للقوات الأمريكية البرية من كوريا الجنوبية .

انظر أيضا : الصين ٢٢ -

فبراير ١٩٧٧



الاتحاد السوفيتي :

٧ : اذاع راديو موسكو أن الاتحاد السوفيتي أطلق سفينة الفضاء «سويوز - ٢٤» وذلك لمواصلة التجارب التي بدأها طاقم «سويوز - ٢١» في محطة «ساليوت - ٥» خلال شهر يوليو الماضي .

١٥ : شنت صحيفة برافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي أعنف هجوم لها على الحكومة الصينية منذ وفاة الزعيم الصيني ماوتس تونغ ، اتهمتها فيها بترويح دعاية الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وزيادة التوتر القائم بين البلدين منذ عام ١٩٦٩ .

١٨ : وافق الاتحاد السوفيتي على طلب السوق الاوربية المشتركة بسان يحصل مقدما على تراخيص تملك حق الصيد في المناطق البحرية التابعة لدول السوق .

١٩ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية أن وزارة الخارجية السوفيتية بعثت مذكرة شفهية الى السفارة الفرنسية في موسكو اعربت فيها

عن احتجاجها الشديد على الهجمات التي توأصل بعض العناصر ارتكابها ضد المنشآت السوفيتية في فرنسا .

٢٠ : أثنى الاتحاد السوفيتي على موقف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ووزير خارجيته سسبروس لانس «لانها يدعون الى الضرورة العاجلة للتوصل الى اتفاق بين واشنطن وموسكو حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومنع انتشار الاسلحة النووية» .

٢٥ : عادت سفينة الفضاء السوفيتية «سويوز - ٢٤» الى الارض بعد ١٩ يوما في الفضاء الخارجي انتقل فيها رائدا الفضاء فيكتور جورباتكو ويوري جلازكوف الى المحطة الفضائية المدارية «ساليوت - ٥» حيث اجريا بعض التجارب العلمية .

انظر أيضا : الصين ٩ - الولايات المتحدة ٥ - ١٩ -

أثيوبيا :

٤ : أعلن راديو اديس ابابا أنه تم تنفيذ حكم الاعدام في تيسرى

جائفي رئيس اثيوبيا ورئيس المجلس العسكري مع ستة آخرين بتهمة القامر على الثورة الاشتراكية ووحدة البلاد ومحاولة تدبير انقلاب ضد النظام العسكري لاثيوبيا .

٢٨ : اغتيل في اسسيرة جيتنسي هاجوس عضو اللجنة الاثيوبية المكلفة من قبل الحكومة بايجاد حل لمشكلة اريتريا . وقد وجهت السلطات الاثيوبية الاتهام رسميا الى «حزب الشعب الثوري» في اريتريا .

انظر أيضا : السودان ٩ -

الارجنتين :

١٩ : نجا الجنرال جورج غيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله في بوينس ايرس .

الاردن :

٨ : وصل الى عمان كورت بالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة لاجراء مباحثات رسمية مع المسؤولين حول إشراك الاردن

العلاقات في هذه المنطقة .

٢٦ : أكد الرئيس عيسى أمين أنه لا يعتزم احتجاز الأميركيين المقيمين في أوغندا كرهائن وأن الاجتماع الذي تقرر عقده بين الرئيس الاوغندي وأعضاء الجالية الأميركية في أوغندا أمر لا يمتح على التلق .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٨ - السودان ٢٠ -

إيطاليا :

٥ : قررت الحكومة الإيطالية فرض مجموعة جديدة من الضرائب تبلغ محصولها حوالي ٩٣٠ مليون جنيه استرليني وذلك في محاولة للحد من تصاعد موجة التضخم في البلاد .

٢٠ : عقد في ميلانو لقاء إيطالي مصري مشترك ، نظمته بنك الادخار الإيطالي لبحث وسائل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

انظر أيضا : المملكة العربية السعودية ٢١ -

باكستان :

٢٤ : أصدرت المحكمة العسكرية في بنجلاديش حكمها على مشنق أحمد رئيس بنجلاديش السابق بالسجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة ودفع غرامة قيمتها ٦٧٠٠ دولار لاتهامه بالفساد واختلاس ٤٣ ألف دولار واستغلال مركزه كرئيس للجمهورية .

تركيا :

٣ : وافقت الحكومة التركية على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة منحه وضعاً دبلوماسياً

١٧ : أعلنت وكالة الأنباء التركية «تاك» أن الاسقف مكاريوس يعتزم الاستقالة من منصبه بعد عقد الاتفاقية الخاصة بقبرص .

١٨ : أعلن وزير الصناعة التركي أنه سيتم إعداد نصو ٢٠٠ مشروع سناعي تمهيدا لعرضها على وزراء الصناعة في كسل من

التسريح الاشتراكي .

٢٤ : دعا الحزب الشيوعي الإسباني إلى تنظيم اجتماع قمة لرؤساء الأحزاب الشيوعية في دول غرب أوروبا يهدف إلى معالجة الاسيانية لممارسة الضغوط على حكومة الملك خوان كارلوس في أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة الاسبانية مؤخرا بعدم السماح للحزب الشيوعي بحق العمل الشرعي .

٢٥ : اتهم شريك موجيكا السكرتير السياسي لحزب العمال الاشتراكي المعارض الحكومة الاسبانية بمحاولة عزل اليسار الاسباني عن الحياة السياسية في البلاد .

المانيا الغربية :

١٩ : حشدت سلطات ألمانيا الغربية ستة آلاف جندي بوليس لصد المحاولة التي قام بها ١٠ آلاف من المظاهرات اليساريين المتطرفين لاحتحام محطة توليد الطاقة النووية التي تقام على ضفاف نهر «الب» بالقرب من مدينة بروكدورف الألمانية الغربية .

انظر أيضا : سوريا ٩ -

إيران :

١٧ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن إيران لن تخفض سعر بترولها .

أوغندا :

١٧ : أعلن راديو أوغندا أن الاسقف جانان لوم الاسقف الانجليكاني لأوغندا مع شارلز ابوت وأوسبي وزير الداخلية والكولونيل أورما وزير الاراضي والموارد المائية قد لقوا حتفهم في حادث سيارة بعد ساعات من اعتقال الشخصيات الثلاث بتهمة تدبير مؤامرة للاطاحة بالحكومة الاوغندية .

١٨ : اقترح الرئيس الاوغندي عيسى أمين على الرئيسين جوليوس نيريري رئيس تنزانيا وجومو كينيا رئيس كينيا عقد اجتماع قمة لمجموعة دول شرق القارة وذلك لبحث اشباب تدعوت

في مؤتمر جنيف وتطورات أزمة الشرق الاوسط .

١٣ : أعلن الملك حسين ملك الاردن أن الاردن وسوريا عازمتان على ازالة كافة العقبات القائمة بينهما للتوصل الى تحقيق اتحاد حكومتيهما يمكن ان يستخدم كنقطة انطلاق في المنطقة .

١٤ : نفى المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاردنية ما رددته صحيفة واشنطن بوست الأميركية عن قيام المخابرات الاميركية بدسّخ مبالغ سنوية للملك حسين . ووصف تقرير الصحيفة الاميركية بأنها محض افتراء واكاذيب وزوجها الصهاينة .

٢٢ : بدأت أول محادثات رسمية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠

٢٤ : أكدت الاردن في بيان رسمي صدر في نهاية المحادثات الاردنية - الفلسطينية على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف الخاص بمفاوضات السلام في الشرق الاوسط وذلك بوصف المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٢٦ : بدأ وفد عسكري امريكي جولة لتفتد مراكز التدريب العسكرية الاردنية ومعسكرات الجيش .

انظر أيضا : قطر ٢٣ -

اسبانيا :

٩ : أعلنت وزارة الخارجية الإسبانية أنه تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين اسبانيا والاتحاد السوفيتي وعلى تبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء لأول مرة منذ انتهاء الحرب الأهلية الإسبانية عام ١٩٣٩ .

١٢ : نجحت قوات البوليس الإسباني في اطلاق سراح كل من الجنرال اميليو فيلا سكيوزا رئيس مجلس القضاء العسكري وأنطونيو ماريادي أوريول رئيس مجلس الدولة الإسباني الذين ظلوا محتجزين كرهائن لدى منظمة «جرايو اليسارية المتطرفة» .

١٨ : أصدرت الحكومة الإسبانية قرارا «بشرعية» ٧ أحزاب سياسية بينها حزب العمال الاشتراكي والحزب

السعودية والكويت والعراق وليبيا في اجتماعهم الثاني بانقرة خلال شهر ابريل ١٩٧٧ .

تنزانيا :

٢. وصل اندرو يونج المندوب الأمريكي الجديد في الامم المتحدة الى دار السلام قادما من لندن في اول رحلة يقوم بها مسئول أمريكي في حكومة الرئيس كارتر الجديدة الى أفريقيا ، في زيارة لتنزانيا تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات هامة مع الرئيس نيريري بشأن الازمة الروديسية ، في اطار جولته بالجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

٤. أعلن اندرو يونج المندوب الأمريكي في الامم المتحدة ، أثناء زيارته لتنزانيا ان الولايات المتحدة لن تقع في فخ يجرها الى تورط عسكري في جنوب التارة الافريقية ، وان حكومة الرئيس كارتر لم تنقد الامل في التوصل الى حل سلمي لمشكلة نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية في روديسيا .

٧. دعا الرئيس الثنائي جوليوس نيريري الولايات المتحدة الى التخلص من ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصري في روديسيا كخطوة اولي نحو ايجاد تسوية سلمية للازمة الروديسية .
انظر أيضا : كينيا ٥ -
نيجيريا ٨ - اوغندا ١٨ -

تونس :

١٠. بدأت في تونس اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربي الاوربي حيث يطالب الجانب العربي بوقف أوربي أكثر وضوحا تجاه النزاع في الشرق الاوسط وخاصة تجاه القضية الفلسطينية .

١٢. طالب الدكتور أحمد صدقي الدجاني مندوب منظمة التحرير الفلسطينية والمحدث باسم المجموعة العربية في اجتماعات الحوار العربي - الاوربي في تونس الجانب الاوربي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٣. أكد البيان المشترك الصادر عقب

انتهاء اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربي الاوربي ان أي حل للصراع العربي الاسرائيلي يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

الجزائر :

٢٥. توجه نحو ٨ ملايين جزائري الى مناديق الاقتراع في انحاء البلاد لانتخاب ٢٦١ نائبا يشكلون الجمعية الوطنية الجزائرية .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧. اتفق رئيسا اليمن الشمالية والجنوبية على تشكيل مجلس يضم رئيس الدولتين ووزراء الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية في البلدين للاجتماع كل ستة أشهر بالتناوب في عدن وصنعاء ، ويختص بالاشراف على اللجان المشتركة التي تقوم بالتحضير لتوحيد الدولتين خلال ٤ أعوام .

انظر أيضا : كوريا الشمالية ١٤ -

جمهورية مصر العربية :

١٧. عقد الرئيس السادات اجتماعا مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي الذي وصل في زيارة رسمية لمصر ، تناول اتخاذ الخطوات الضرورية لتحرك نحو السلام في الشرق الاوسط ، والجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن .

٢٠. تم الاتفاق بين صندوق التنمية السعودية والحكومة المصرية على اعطاء مصر قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار بالإضافة الى ١٥ مليونا من البنك الاسلامي لتمويل مشروع تطوير قناة السويس .

٢٤. بدأت المناقشات الاقتصادية بين مصر وبلجيكا باجتماع بين الامير البرت ولى عهد بلجيكا وممدوح سالم رئيس وزراء مصر .

٢٧. أعلن الرئيس السادات ان السلام

قد يسود منطقة الشرق الاوسط في خلال شهر واحد اذا قامت الولايات المتحدة بدور فعال في حل النزاع العربي الاسرائيلي لان الولايات المتحدة تتمتع بثقة الجانبين .

٢٧. تم وضع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي في صيغته النهائية في الجلسة الختامية بالقاهرة ، وتضمن الاتفاق تقديم قروض لمصر قيمتها ٦٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٨٠ ، للمساهمة في اصلاح الميزان في ميزان المدفوعات المصري .

انظر أيضا : ايطاليا ٢٠ -
السودان ٢٧ - ٢٨ - الولايات المتحدة ٣ - ٧ -

جنوب أفريقيا :

١٧. أعلن سام نجوما رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] ان ثوار المنظمة يسيطرون على اجزاء واسعة من اقليم ناميبيا [جنوب غرب افريقيا] ، وان سلطات جنوب افريقيا العنصرية قد زادت من قواتها في الاقليم .

١٨. وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات حكومة جنوب افريقيا العنصرية وبين قوات حكومة أنجولا وقوات حركة التحرر الوطني في ناميبيا وذلك في منطقة الحدود بين جنوب افريقيا وأنجولا .

دولة الامارات العربية :

١٥. أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات مرسوما بتشكيل المجلس الوطني الجديد ويتكون من ٤٠ عضوا حيث تم اختيار ٨ أعضاء من كل من اماره أبو ظبي ودبي ، ٦ أعضاء من كل من اماره الشارقة ورأس الخيمة و ٤ أعضاء من كل من اماره أم القيوين وعجمان والفجيرة .

٢٥. دعا الدكتور مانع العتيبة وزير البترول بدولة الامارات الى عقد مؤتمر قمة لدول منظمة الاوبك لمواجهة مشكلات الانخفاض والاضطراب التي تهدد الدول

الذهاب الى جنيف في النصف الثاني من هذا العام لمناقشة التسوية السلمية الشاملة اذا أمكن حل المشكلة الاجرائية الخاصة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر .

٢٤ : أعلن متحدث باسم منظمة فتح في دمشق ان الرئيس السوري حافظ الاسد أجرى معاهدات طويلة مع وفد منظمة فتح برئاسة صلاح خلف [ابو أياد] .

٢٥ : دعا البيان المشترك الصادر في اعقاب انتهاء الزيارة التي قام ديمتري بيسويوس وزير الخارجية اليوناني لسوريا ، الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

أنظر أيضا : الاردن ١٢ -
رومانيا ١٥ - السودان ٢٧ -
٢٨ - لبنان ٢ -

سيراليون :

٢ : أعلن الرئيس سيباكا بروين ستينيز رئيس سيراليون حالة الطوارئ في البلاد وفرض حظر التجول في جميع المدن والمواجعة أعمال العنف ومظاهرات الطلبة التي تفجرت في فريتاون تطالب باستقالة رئيس الجمهورية وبالإسراع في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي وإجراء انتخابات عامة .

الصين :

١ : اذاعت وكالة أنباء الصين الجديدة لأول مرة أنه يعقد في الوقت الحالي أربعة مؤتمرات قومية في بكين حول تنمية الدفاع الوطني الصيني مع التركيز على أبحاث تطوير الدفاع الجوي وإنتاج المعدات الحربية بالجهود الذاتية الصينية .

٩ : أعلن مسئول صيني رسمي ان ليونيد بيتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية قد قام بزيارة مجاملة لهوانج هوا وزير الخارجية الصينية يوم ٢٢ يناير الماضي . وأكد المسئول الصيني ان الزيارة قد تمت بناء على طلب بيتشيف

الجمهورية ورئيس وزراء السودان ايمن بلاده بأن البحر الاحمر بحيرة عربية وضرورة استمرارها كبحيرة سلام .

٢٠ : أكد بونا مالورال وزير الثقافة والاعلام السوداني ان اوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تعرضت لضغط من جانب دولة كبرى لكي تأوى النشاط التخريبي ضد السودان .

٢٧ : بدأ في الخرطوم مؤتمر القمة الثلاثي بين الرئيس السوداني نميري والرئيس السوري حافظ الاسد والرئيس المصري السادات ، بشأن استراتيجية التحرك العربي تجاه قضية الشرق الاوسط والوضع العربي الراهن .

٢٨ : وقع الرؤساء انور السادات وحافظ الاسد وجعفر نميري في قصر الشعب بالخرطوم وثيقة اعلان تشكيل القيادة السياسية الموحدة للدول الثلاث .

أنظر أيضا : الكويت ٧ - ٢٠

سوريا :

٣ : اتهم راديو دمشق الحكومة الليبية بتدبير حادث اقتحام منزل رئيس فرع مكتب العلاقات السوري في بنغازي واساءة معاملة الدبلوماسيين السوريين في بنغازي والقيام بحملة طرد وترحيل واسعة النطاق للرعايا السوريين المقيمين في ليبيا .

٧ : بعث الاتحاد العام لنقابات العمال السورية ببرقية الى اتحاد العمال الليبي يحتج فيها على الاجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات الليبية ضد العمال السوريين المقيمين في ليبيا .

٩ : استقبل الرئيس الاسد هانز جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية والوفدين الرسمي والاقتصادي المرافقين له .

٢٠ : استقبل الرئيس الاسد سيروس فانيس وزير الخارجية الامريكي حيث بحثا تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

٢١ : أعلن سيروس فانيس وزير الخارجية الامريكي قبل مغادرته دمشق في ختام رحلته للشرق الاوسط ان جميع القادة العرب والاسرائيليين وافقوا على

المصدرة للبترول :

٢٧ : أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية قانونا بتأسيس شركة ابو ظبي للاستثمار برأسمال ٥٠ مليون دولار لعمليات الاستثمار الداخلية والخارجية .

رومانيا :

٢ : أكد الرئيس الروماني نيكولاى شاوشيسكو أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل دائم في الشرق الاوسط الا من طريق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة والمستقلة جاء ذلك خلال الاجتماع الذي تم في بوخارست بين الرئيس الروماني ووفد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يزور رومانيا .

١٥ : وصل الى بوخارست الرئيس السوري حافظ الاسد في زيارة رسمية لرومانيا للتباحث مع الرئيس شاوشيسكو حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

السودان :

٢ : اذاع راديو أم درمان بياناً لاييل البير نائب جمهورية السودان ورئيس المجلس التنفيذي الاعلى لمنطقة جنوب السودان أعلن فيه ان قوات من الجيش والبوليس اجبرت تمرداً عسكرياً استهدف السيطرة على مطار جوبا في الجنوب وتدمير الوحدة الوطنية للبلاد .

٨ : طلب الرئيس السوداني جعفر نميري من الوزارة السودانية الحالية انهاء تكليفها من مهام عملها الوزاري .

٩ : أكد مجلس الشعب السوداني تأييده الكامل لقضية شعب ارتيريا في كفاحه العادل لنيل حقوقه المشروعة وتقرير مصيره .

١١ : أعلن الرئيس السوداني نميري تشكيل الوزارة السودانية الجديدة برئاسة الرشيد الطاهر .

١٧ : أكد الرشيد الطاهر نائب رئيس

- ١٨ - أعرب عن عداوتهم لاسرائيل عن استيائهم بصوب قرار الحكومة الامريكية حظر بيع قنابل الارتجاج لاسرائيل
١٩ - فلسطين ١٠ - قطر ٥
٢٠ - الكويت ٧ - مالي ١٥ المملكة المغربية ٢٦ -

فلسطين :

- ١٤ : اداع راديسو اقليم يانسان في الصين ان الرئيس الصيني هواكو لينج قد عين بينج شينج كسكرتير اول للحزب في الاقليم الذي يواجه بعض المصاعب بسبب ما وصفه بعمليات التخريب من جانب عصابة الاربعة والتي اثرت على الانتاج الصناعى والزراعى في المنطقة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى

غينيا :

- ١٤ : اذيع في كونا كرى بيان مشترك من زيارة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لغينيا بناء على دعوة من الرئيس سيكوتورى . وأكد البيان على ادانة المزدوجين المسجونين على فلسطين وانتهاك الاماكن المقدسة والتحصان العنصرى بين تل اببيب وبريتوريا وسالزبورى .

فرنسا :

- ١٤ : أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيانا أشار الى استنكار الحكومة الفرنسية لعمليات الصحف الاسرائيلية فيما تدعيه من ان مجلس وزراء السوق الاوربية قد رفض اقتراحا فرنسيا لاستئناف مؤتمر جنيف مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وفيه ، وأكد البيان ان هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة .

١٤ : بدأ في باريس اجتماع القبة الفرنسى الالماني التاسع والعشرون باجتماع مغلق بين الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان وهيلموت شميت مستشار المانيا الغربية .

١٧ : طلبت رابطة التضامن الفرنسى العربى من الحكومة الفرنسية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة تزايد الارهاب ضد الفلسطينيين . انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى

٣ : طالب خالد الحسن -عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية- بضرورة عقد مؤتمر قمة عربى لوضع خطة عربية كاملة قبيل الاتصالات القادمة التى ستقوم بها الدول العربية مع الولايات المتحدة .

٤ : عاد الى تل اببيب اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل بعد زيارة سريعة وسرية لجنيف اجتمع خلالها مع فيليكس بوانيه رئيس ساحل العاج فى محاولة من اسرائيل لاستعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الافريقية .

٧ : استدعى ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل القائم بالاعمال الامريكى فى تل اببيب ليعرب له عن قلق اسرائيل ازاء الموقف فى جنوب لبنان .

١٤ : أعلن ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ان بلاده لا يمكنها ان تقبل الامم المتحدة كوسيط محايد فى مفاوضات الشرق الاوسط وانها ترحب بسكورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة إلا أنها لا تعتبر الامم المتحدة منظمة تعمل على اقرار السلام لانها استجابت لضغوط الاغلبية فى الجمعية العامة .

١٤ : أعلنت محمود عباس -عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية- انه جرت اتصالات بين الفلسطينيين ومجلس السلام الاسرائيلى الفلسطينى فى باريس .

١٧ : اضرب فى اسرائيل أكثر من ٣٥ ألف من العاملين فى الحكومة والقطاع العام الاسرائيلى احتجاجا على التضخم فى اسرائيل والمطالبة بزيادة الاجور .

٢٢ : فاز اسحق رابين رئيس الحكومة المؤقتة فى اسرائيل بفارق ضئيل فى الاصوات على شيمون بيريز وزير الدفاع الذى يترشح حزب العمل لمنصب رئيس الوزراء فى الانتخابات العامة التى تجرى فى ١٧ مايو القادم .

٢٥ : أعلن ماروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة تطالب بضمانات دولية تقدمها الدول الكبرى لحل نزاع الشرق الاوسط الكبرى أعلن ٥٠ ألفا من موظفى الحكومة الاضراب لمدة غير محددة بعد ان فشل الاجتماع الذى عقد بين ممثلهم والحكومة لمناقشة زيادة المرتبات .

٢٧ : أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال فلسطين بيانا طالبت فيه القوى الرسمية والشعبية العربية بالتصدي لما يجرى فى جنوب لبنان وعيىدم السماح لاسرائيل بتنفيذ مؤامراتها حفاظا على الارض العربية .

انظر ايضا : الاردن ٢٢-٢٤ - تركيا ٦ - تونس ١٠-١٢ - رومانيا ٢ - سوريا ٢٤ - غينيا ١٤ - فرنسا ٣-٧ - الكويت ٢٠ - لبنان ١٠ - الولايات المتحدة ٢١-٧ - اليونان ٢٧ -

قبرص :

٩ : أعلن الرئيس القبرصى الاستقلال مكاريوس انه على استعداد لقبول حل وسط للمشكلة القبرصية لا يعرض للخطر مستقبل قبرص كدولة مستقلة غير منحازة .

١٢ : عقد في نيقوسيا ثانى اجتماع خلال ١٢ عاما بين الرئيس القبرصى الاستقلال مكاريوس ورؤوف دنكتاش زعيم طائفة القبارصة الاتراك وحضر الاجتماع كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة فى محاولة منه لدفع الزعيمين القبرصيين الى اجراء مفاوضات لقرار التسليم فى الجزيرة .

وأضاف البيان أن الدولتين تكرران مساندتهما لكتفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه .

انظر أيضا : تركيا ١٨ -

كينيا :

٥ : أعلنت كينيا حكومة تنزانيا بأن تمديد فورا ٢٠ طسائرة كانت السلطات التنزانية قد احتجزتها في دار السلام وأعربت كينيا عن قلقها البالغ إزاء تنزانيا بسبب إغلاق الحدود بين البلدين .

انظر أيضا : أوغندا ١٨ -

لبنان :

٢ : أعلن البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس اللبناني إلياس سركيس مع الرئيس السوري حافظ الأسد أن الرئيسين قررا اتخاذ موقف موحد تجاه الوضع السائد في جنوب لبنان بهدف إعادة الهدوء والأمن إلى المنطقة .

٨ : عقد مؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية خامس اجتماع مع جورج لين القائم بالأعمال الأمريكي لبحث مسألة طلب إسرائيل الخاص بانسحاب قوة الردع العربية من جنوب لبنان .

١٠ : وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات الردع العربية وعناصر من جبهة الرقص الفلسطينية حول مخيم صبرا الفلسطيني جنوب لبنان .

١٧ : اجتمع الرئيس إلياس سركيس مع لوي دي جيرانجو وزير خارجية فرنسا الذي وصل إلى بيروت ضمن جولته إلى لبنان وسوريا ومنصر لبحث الدور الذي يمكن أن تساهم به فرنسا في إقرار السلام في الشرق الأوسط .

انظر أيضا : فلسطين ٧-٢٧ -

مسالى :

١٥ : وصل إلى باماكو الرئيس الفرنسي جاسكار ديستان في زيارة رسمية لمسالى أعلن الرئيس الفرنسي عند وصوله أن فرنسا قد اتخذت

محادثات مع المسؤولين الكوريين حول العلاقات الثنائية بين البلدين والاهتمامات المشتركة بين البلدين

الكويت :

٦ : وصل إلى الكويت نيكولاي لسويفيتشيتش وزير الدفاع اليوغسلافي في زيارة لمدة ٤ أيام لإجراء محادثات مع الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية لتناول احتمالات بيع صفقة أسلحة يوغسلافية للكويت .

٧ : وقعت الكويت والفلبين اتفاقية بشأن فتح شط جوي بين البلدين اجتمع مأمون بحيري وزير المالية والاقتصاد والتخطيط السوداني مع مسعود عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت في وقت لاحق للاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين اجتمع راشد الرائد وكيل وزارة الخارجية الكويتية مع وفد الجمعية الوطنية الفرنسية الذي بدأ زيارة الكويت تستغرق ٣ أيام في نطاق جولته لعدد من دول المنطقة وتناولت المباحثات التطورات العربية الراهنة والعلاقات بين الكويت وفرنسا .

٨ : بدأ مأمون بحيري وزير المالية السوداني إجراء مفاوضات مع المسؤولين الكويتيين من أجل تحديد طرق اسهام الكويت في تمويل بعض المشروعات الزراعية والصناعية في السودان .

١٢ : أعيد فتح الحدود الكويتية العراقية بعد أن أغلقها السلطات العراقية لمدة ١٢ ساعة بسبب الاجراءات التي اعتبرت الاضطرابات التي حدثت في كربلاء ونجف .

٢٠ : حذر عبد اللطيف الكاظمي وزير البترول الكويتي بأن استمرار سريان نظام المسعمرين للبترول لفترة طويلة سيؤدي إلى انهيار منظمة الاوبك .

٢٠ : أكد البيان المشترك الصادر في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها الرشيد الطاهر رئيس وزراء السودان للكويت لمدة ٥ أيام ، ان الكويت والسودان تعتبران « أنهن البحر الأحمر مسألة تخص في المقام الأول العرب وتنبع من المسؤولية المشتركة العربية » .

١٣ : أعلن الرئيس القبرصي الاسبق مكاريوس أن القبارصة الأتراك واليونانيين اتفقوا على إقامة دولة فيدرالية في قبرص تجمع بين الطائفتين وتكون مستقلة غير منجزة .

انظر أيضا : تركيا ١٧ -

قطر :

٥ : استقبل الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر وفدا من النخبة الوطنية الفرنسية حيث بحث معه توطيد العلاقات القطرية الفرنسية في كافة المجالات .

٩ : وقعت الحكومة القطرية وشركة « شل قطر » اتفاقية تنقيسية تمتلك بمقتضاها قطر باقى حصص شركة شل قطر للبترول وقدرها ٤٠٪ .

٢٢ : وافق مجلس الوزراء القطري في اجتماعه برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر على تقديم مساعدات لعدد من الهيئات الإسلامية في الأردن وفي غينيا بيساو .

كوبا :

٩ : أعلن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو أنه يرغب في إعادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة كوسيلة لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين إلى وضعها الطبيعي .

١٥ : أعلن جوناثان بنجهام عضو الكونجرس الأمريكي ومهندسو الرئيس الأمريكي كارتر في كوبا عقب اجتماعه بالرئيس الكوبي فيدل كاسترو أنه يمكن البدء في إجراء مفاوضات بمسئولية بين الدولتين لإعادة العلاقات الطبيعية بينهما .

كوريا الشمالية :

١٤ : وصل محمد صالح مطيع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية إلى بيونغ يانغ في زيارة رسمية لكوريا الشمالية يجري خلالها

المملكة المغربية :

٢٥ : أعلن أحمد العراقي وزير خارجية المغرب أن بلاده قررت وقف اشتراكها في نشاط منظمة الوحدة الافريقية . وذلك احتجاجا على اشتراك وفد لجبهة البوليزاريو التي تطالب باستقلال اقليم الصحراء في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة .

٢٦ : اتفقت المغرب وفرنسا على برنامج للمساعدات الاقتصادية للعام الحالي تقدم فرنسا بهوجيه قرضا للمغرب يبلغ ١٣٠٠ مليون فرنك لتنفيذ المشروعات الصناعية

نيجيريا :

٨ : أعلن اندريو يونج مندوب أمريكا بالامم المتحدة في لاجوس أنه رفض دعوة الرئيس الشناني جوليوس نيريري للولايات المتحدة بالتخلص من ايان سميث كخطوة أولى لتحقيق تسوية سلمية في روديسيا .

الهند :

٢ : حدث انقسام خطير في حزب المؤتمر الحاكم في الهند بعد أن استقال منه ٣ من أبرز أعضائه وشنوا هجوما عنيفا على سياسة انديرا غاندي رئيسة الوزراء على أساس أنها « تفرض حكما دكتاتوريا داخل البرلمان وخارجه »

٣ : أصدر ٩ من الوزراء البارزين في الحكومة الهندية بيانا أعلنوا فيه تأييدهم لرئيسة الوزراء .

٥ : اضطرت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند إلى إنهاء الاجتماع الشعبي الذي عقده في نيودلهي ضمن الحملة الانتخابية الجديدة ، بعد أن تحول الاجتماع الذي كان يضم أكثر من ١٠٠ ألف شخص إلى معركة كبيرة .

٧ : أعلن رسميا أن وفدا هنديا في سبيله إلى مفادرة نيودلهي إلى دكا لأجراء محادثات حول تحسين العلاقات التجارية بين الهند وبنجلاديش .

٨ : أعلنت انديرا غاندي رئيسة

جميع الإجراءات اللازمة من أجل حظر ارسال أية صفقة جديدة من الاسلحة الفرنسية الى جنوب افريقيا .

المملكة العربية السعودية :

١٦ : بدأ سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي مباحثاته في الرياض مع الامير فهد بن عبدالعزيز ولي عهد السعودية والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ، حول دور أمريكا في تحقيق السلام ومسألة اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف والعلاقات الأمريكية السعودية .

٢١ : اجتمع وزير التجارة السعودي بوزير الخارجية الايطالي وتباحثا بشأن مجالات التعاون بين البلدين ووسائل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية .

٢٤ : وقعت المملكة العربية السعودية مع شركة موبيل اويل عقد انشاء خط أنابيب يربط حقول الاغوار في شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الاحمر بطول ٧٥٠ ميلا ، وتكاليفه تصل إلى ١٥٠٠ مليون دولار .

انظر أيضا : تركيا ١٨ - مصر ٢٠ -

المملكة المتحدة :

٢ : وصل إلى لندن اندويونج المندوب الأمريكي الجديد في الامم المتحدة للاجتماع بايفور ريتشارد مندوب بريطانيا في مفاوضات جنيف الخاصة بتسوية مشكلة روديسيا من أجل التوصل إلى أفضل الطرق لاستئناف المفاوضات التي تهدف إلى نقل السلطة للأغلبية الافريقية الروديسية .

١٩ : توفي أنتوني كروسلاند وزير خارجية بريطانيا .

٢١ : عين دافيد اوين وزيرا للخارجية البريطانية خلفا لانتوني كروسلاند .

٢٣ : رفض مجلس العموم البريطاني الموافقة على الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة لاختصار المناقشات حول مشروع قرار منح صلاحيات الحكم الذاتي لاقليم اسكتلندا وويلز .

وزراء الهند وزعيمة المؤتمر الحاكم وثيقة البرنامج الذي ستدخل على أساسه الانتخابات العامة المقبلة ودعت فيه إلى الاستمرار في بناء دولة قوية في الهند على أساس من العدل الاجتماعي والسلام .

١١ : توفي الرئيس الهندي فخر الدين علي أحمد . وأدى بأسبابا وأنايا جاتي نائب رئيس الجمهورية الهين الدستورية أمام قاضي المحكمة العليا في الهند كرئيس مؤقت .

١٤ : أعلنت فيجايا لاکشميت عمدة انديرا غاندي وشقيقة زعيم الهند الراحل جواهر لال نهرو (٤) أنها ستشترك إلى جانب المعارضة في الانتخابات العامة القادمة في الهند . وذلك احتجاجا على قرارات رئيسة الوزراء بفرض حالة الطوارئ على الهند منذ عام ١٩٧٥ .

١٧ : قدمت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند وابنها سانجاي غاندي زعيم شباب حزب المؤتمر (٤) أوراق ترشيحها في ولاية أوتار براديش للانتخابات البرلمانية التي تجري في شهر مارس سنة ١٩٧٧ .

٢٣ : أكدت تقارير مركز فيكرام سارابهايا الهندي لأبحاث الفضاء أن الخبراء الهنود سيتمكنون في عام ١٩٧٩ من إطلاق صاروخ هندي من طراز اس. ال. في ٣ - (٤) يمكنه حمل قمر صناعي يزن ٤٠ كيلوجراما إلى مدار حول الأرض

الولايات المتحدة الأمريكية :

٣ : أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن سياسته الخارجية ستقوم على أساس التعاون الوثيق مع حلفاء الولايات المتحدة وعلى أساس احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وأبرز القيم الخلقية للشعب الأمريكي .

٣ : أعلن الرئيس الأمريكي في أول كلمة يوجهها إلى الأمة بعد توليه الرئاسة أن الزيارة القادمة التي سيقوم بها سيروس فانس وزير الخارجية إلى الشرق الأوسط تهدف إلى إيجاد الطرق الكفيلة بإقرار سلام حقيقي في الشرق الأوسط .

اليابان :

٧ : أعلن بنك طوكيو أن اليابان زادت بدرجة ملحوظة استثماراتها في آسيا خلال السنوات الأخيرة وذلك بمقدار ٢ مليار دولار . وهي أكبر زيادة سجلتها الاستثمارات اليابانية في جميع المناطق .

يوغوسلافيا :

١٤ : قرر مجلس الرئاسة في يوغوسلافيا تعيين فيزليين دجورانوفيك رئيسا للحكومة خلفا لرئيس الوزراء الراحل جمال بيديتشي .
انظر أيضا : الكويت ٦ -

اليونان :

٥ : تعرضت مكاتب الحزب الشيوعي اليوناني الى عدة هجمات بالقنابل اليدوية مما أدى الى تدميرها تماما .
١٧ : وصل الى أثينا كلارك كليفورد المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر لاجراء محادثات مع المسؤولين اليونانيين حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة لحل الخلاف التركي اليوناني بشأن المشكلة القبرصية والحقوق الإقليمية للبلدين في بحر ايجه ، وكذلك حول العلاقات الأمريكية اليونانية ومستقبل القواعد الأمريكية في الاراضي اليونانية .

٢٧ : أكد ديميتريوس بيتسيوس وزير خارجية اليونان تأييد بلاده للعرب ولل قضية العربية في جميع المحافل الدولية . وكذلك ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .
انظر أيضا : سوريا ٢٥ -

أن فترت في عهد الرئيس المكسيكي السابق آنشيليريا .

١٧ : أعلنت الحكومة الأمريكية أنها قررت عدم بيع قنابل الارتجاج الى اسرائيل .

١٩ : اجتمع أناتولى دوبرينين السفير السوفيتي في واشنطن مع آرثر هارتمان وزير الخارجية الأمريكية بالنسبة (٤) وأبلغه احتجاج الكرملين على تأييد الولايات المتحدة « لحركة المنشقين السوفييت » في إطار الحملة الدولية لحكومة كارتر « دفاعا من حقوق الانسان » .

٢١ : أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في رسالة الى مؤتمر أبناء صهيون المنعقد في نيويورك - أن أمن اسرائيل سيتحقق مع تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط .

٢٢ : تقدم الرئيس الأمريكي كارتر الميزانية الأمريكية للعام الحالي للكونجرس بعد أن أدخل عليها تعديلات تهدف الى زيادة الاتفاق على الخدمات الاجتماعية لحدودي الدخل . وبلغت الزيادة ١١ مليون دولار .

٢٨ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الاوغندية دعت الولايات المتحدة الى ارسال مراقبين لحضور اللقاء المزمع بين الرئيس الاوغندي عيدي أمين والرعايا الأمريكيين المقيمين في اوغندا .

انظر أيضا : الاتحاد

السوفييتي ٢٠ - الأردن ١٩ -
٢٦ - اوغندا ٢٦ - تنزانيا
٣-٧ مصر ١٧-٢٧ - سوريا
٢٠-٢١ - فلسطين ٧-١٨ -
كوبا ٥-١٩ - لبنان ٨ المملكة
السعودية ١٩ - المملكة المتحدة
٢ - نيجيريا ٨ - اليونان ١٧ -

٣ : أعلن الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن تقديم المساعدات لمصر أمر هام بالنسبة لتدعيم موقف مصر والدور الهام الذي يقوم به الرئيس السادات في عملية اقرار السلام في الشرق الاوسط .

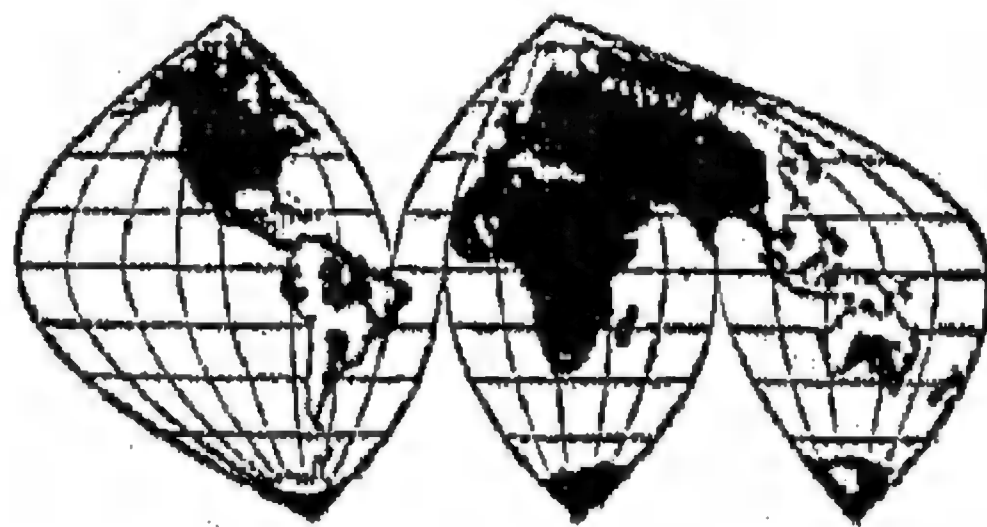
٥ : طلبت الحكومة الأمريكية من فلاديمير الكسيف مراسل وكالة تاس السوفيتية مغادرة الولايات المتحدة خلال أسبوع وذلك ردا على طرد الاتحاد السوفييتي لجورج كريمسكي مراسل وكالة أسوشيتد برس في موسكو بعد أن وجهت اليه تهمة التجسس .

٧ : قررت وزارة الخارجية الأمريكية زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي كانت حكومة الرئيس السابق فورد قد أقرتها لاسرائيل وذلك بمقدار ٣٠٠ مليون دولار بالإضافة الى ١٨ مليار دولار للسنة المالية ١٩٧٨ . كما رفعت الحكومة الأمريكية حجم مساعداتها الاقتصادية المخصصة لمصر في عام ١٩٧٧ من ٩٠٠ مليون دولار الى ٩٦٠ مليونا .

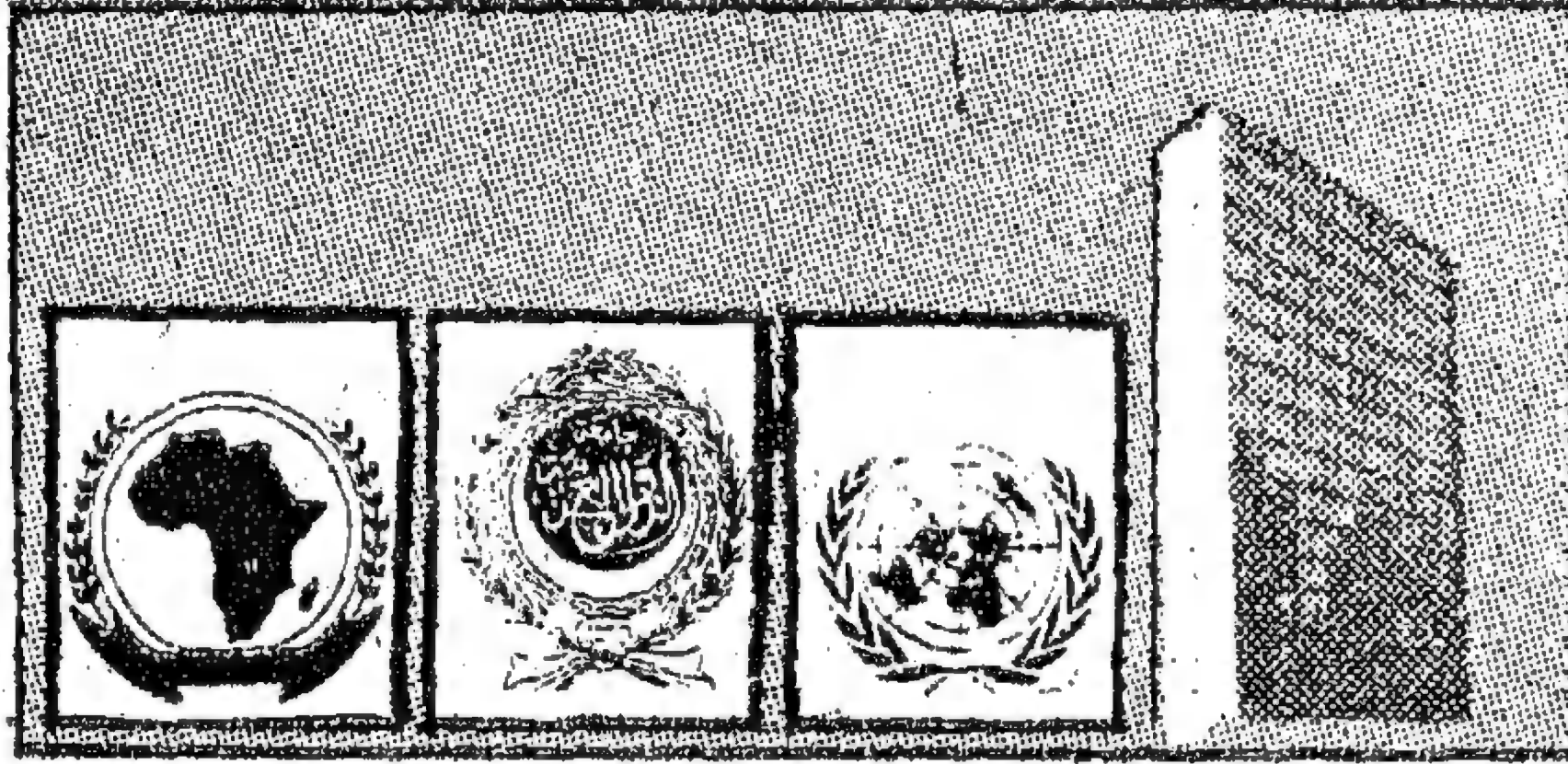
١١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي أنه توجد ثلاثة عوامل رئيسية بالنسبة لتسوية أزمة الشرق الاوسط وهي : السلام ، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة والتوصل الى طريقة تكفل تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني .

١٤ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعترض على استغلال اسرائيل لبقول خليج السويس .

١٥ : اتفق الرئيس الأمريكي كارتر والرئيس المكسيكي جوزيه لوبيز على ضرورة توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد



الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



المؤتمرات الدولية

في منظمة الأمم المتحدة ، انتهى النشاط المكثف الذي شهدته آنوثة تلك المنظمة ، بتوقف أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . فقد انتهت الدورة في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ مناقشة كافة البنود الواردة بجدول الأعمال ، ولكن تقرر رفع جلسات تلك الدورة دون إنهائها ، ليتسنى العودة الى الانعقاد في أعقاب مؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب .

وبصفة عامة ، فإن هذه الدورة للجمعية العامة ، لم تتسم بأية مفاجآت ، وإنما سار العمل فيها بهدوء وجدية لإنجاز قدر هائل من الأعمال . وتناولت الجمعية العامة في هذه الدورة ، عددا من المشاكل الدولية الحساسة ، على رأسها مشكلة الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية ، وقضايا التفرقة العنصرية ونزع السلاح . ومن أهم القرارات التي صدرت عن هذه الدورة ، ذلك القرار الذي يعتبر أن مراعاة الحق الفلسطيني أساسا لتسوية مشكلة الشرق الأوسط . كذلك شهدت هذه الدورة ، للمرة الأولى ، معارضة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء لإعلان استقلال دولة جديدة هي الترانسكسكي . فلقد صوتت ١٢٤ دولة ضد لا شيء ، مع امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت ضد إعلان استقلال الترانسكسكي ، على اعتبار أن هذه الدولة المصطنعة التي أقامها النظام العنصري في جنوب أفريقيا ليست إلا خدعة تحاول من خلالها هذه الحكومة العنصرية ، الاستمرار في فرض سيطرتها التامة .

وشهد مجلس الأمن نشاطا معتدلا ، فلم تكن هناك أية أزمة تمثل تهديدا فوريا وطارفا للسلام الدولي ، وإنما وافق مجلس الأمن ، على مدفترات بقاء قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط وفي قبرص ، كما وافق على التوصية بقبول أنجولا عضوا في الأمم المتحدة .

ولقد قام الدكتور كورت فالدهايم الذي تمت الموافقة على تجديد خدمته كسكرتير عام لمدة ثانية ، قام برحلة عمل الى الشرق الأوسط ، بناء على تكليف من الجمعية العامة ، لمتابعة تطورات الوضع ، وبحث امكانيات عقد مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن .

وفي العالم العربي متركز نشاط جامعة الدول العربية ، على متابعة سير الحوار العربي الأوروبي ، الذي كان محل بحث بين الجانبين ، في المقابلة التي أجريت في تونس في فبراير ١٩٧٧ . ومن جانب آخر ، جرت اتصالات للتحضير لمؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية والأفريقية الأولى ، الذي تقرر عقده في القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ . وقد تركز أيضا نشاط منظمة الوحدة الأفريقية ، على الإعداد لهذا اللقاء الكبير ، الذي جمع في القاهرة أولا وزراء خارجية الدول العربية والأفريقية ، ثم ابتداء من يوم ٧ مارس ١٩٧٧ ملوك ورؤساء ٦٠ دولة في واحد من أكبر لقاءات القمة وأهمها .

ومن المنتظر أن تكون لأعمال هذا المؤتمر أهمية خاصة في توطيد روابط التعاون بين المجموعتين العربية والأفريقية . ولم يتح لنا الوقت ، لتقديم موجز لأعمال مؤتمر وزراء الخارجية ، أو مؤتمر القمة في هذا العدد ، وسنقدم تقريراً كاملاً عنهما في العدد القادم من السياسة الدولية .

وفي القارة الأوروبية ، استمرت الجماعة الأوروبية (السوق المشتركة) في عملها المكثف ، لحل وتسوية المشاكل الناجمة عن تطور الاندماج الاقتصادي . وقد تولى مجلس وزراء الخارجية ، بحث مشكلة الشرق الأوسط ، واتخذ قرارا في هذا الشأن في لندن في يناير ١٩٧٧ ، ولكنهم - أي وزراء الخارجية - اتروا الامتناع عن نشر البيان الذي وضعوه ، متذرعين في ذلك بالرغبة في إتاحة الفرصة لتفهم أكبر للموقف في الشرق الأوسط ، بعد الزيارات التي تقرر أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية الدول التسع الى دول المنطقة .

ومن أهم أنشطة المنظمات الأخرى ، الاجتماع الذي عقدته منظمة الدول المصدرة للبترول في

منتصفا ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة الواجب اتخاذها في اسعار الزيت الخام لعام ١٩٧٧ . وانعقدت الدول الأعضاء الى مجموعتين ، فرات عالية الدول ان تكون الزيادة ١٠ في المائة ، ولكن المملكة العربية السعودية ، ومعها دولة الامارات ، تمسكت بزيادة قدرها ٥ في المائة فقط . ويعد هذا اول انقسام منذ قرارات الزيادة الكبيرة في عام ١٩٧٢ . وقد اعتبره بعضهم انه يهدد كيان المنظمة وصلاية جبهة الدول المصدرة للبترول ، في مواجهه جبهة الدول المستهلكة . لا أن الامر لا يبدو كذلك . وقد بدأت فعلا اتصالات لعقد اجتماع آخر ، يتم فيه التقريب بين وجهات النظر . وعلى أية حال ، يبدو أن الخلاف ليس جوهريا ، وانمسا هو تكتيكي ، إذ أن المملكة السعودية تريد الاحتفاظ بقوة ضغط على الولايات المتحدة ، لأسباب تتعلق بدورها في تسوية مشكلة الشرق الاوسط . ويبدو أن الشتاء القارص الذي تعرضت له الولايات المتحدة ، قد اضغف مركزها كثيرا ، فيما يخص حاجتها للبترول المستورد ، واصبحت أية زيادة تقررها المملكة السعودية ، تشكل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الأمريكي .

ونعرض فيما يلي أهم جوانب النشاط للمنظمات الدولية الرئيسية خلال ديسمبر ١٩٧٦ ويناير وفبراير ١٩٧٧ :

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة ٣١ : اجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دورتها العادية الحادية والثلاثين في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقررت أن تعود في الربيع الى الانعقاد ، لبحث نتائج مؤتمر باريس للصوار بين الشمال والجنوب . كما أنهت الجمعية العامة مناقشة وبحث جميع المسائل التي كانت مدرجة بجدول أعمال الدورة . وقد عرضنا في العدد السابق من المجلة ، نشاط الجزء الاول من الدورة . ونتابع فيما يلي أهم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة .

- في يو ١٩ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٩ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت ، بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، وتطبيق قرارات الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . وفي قرارها ، أعربت الجمعية ، عن قلقها وخيبة أملها ، نظرا لفشل مؤتمر التعاون الاقتصادي في تحقيق أية نتائج ايجابية . وطالبت الجمعية الدول المشتركة في هذا المؤتمر ، بأن تبذل كل ما في وسعها لضمان نجاح المؤتمر ، كما حثت الدول المتقدمة ، على الاستجابة ، بشكل ايجابي للمقترحات المقدمة من الدول النامية .

- وبعد ذلك استأنفت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية والتي دارت حول تقرير لجبه الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني . وفي ٢٢ نوفمبر ، تقدمت ١٨ دولة بمشروع قرار الى الجمعية العامة ، يتضمن التعبير عن تقدير الجمعية للجنة ، بذاته من جهود في أداء مهمتها ومساندة ما جاء بتقرير اللجنة ، وحث مجلس الأمن على النظر فيما جاء في هذا التقرير للعمل على تطبيق ما حواه من توصيات . وفي ٢٢ نوفمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية . وقصد جري التصويت على هذا القرار ، وجاءت النتيجة بالموافقة في يوم ٢٤ نوفمبر ، وذلك بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ١٦ مع امتناع ٣٠ دولة عن تصويت . وبالموافقة على تقرير لجنة الحقوق الفلسطينية ، وافقت الجمعية العامة على جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة في اول يونيو ١٩٧٧ ، مع اعادة الفلسطينيين الى ديارهم على مرحلتين .

- هذا وكانت الجمعية العامة قد أصدرت خمسة قرارات في ٢٢ نوفمبر حول عمل وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين .

- وفي ٢٤ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة أيضا قرارا نحث فيه الدول المشتركة في المؤتمر الدبلوماسي الرابع لتطوير القوانين المتعلقة بحقوق الانسان في المنازعات المسلحة ، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٧

مارس الى ١٠ يونيو ١٩٧٧ ، على حل كل الجهود في تسجيل تصديق الاتفاق على مجموعة متكاملة من القواعد المنظمة لممارسة وحماية تلك الحقوق .

- وفي ٢٦ نوفمبر ، ناقشت الجمعية العامة مسألة عضوية فيتنام ، وأصدرت في هذا الشأن قرارا بأغلبية ١٢٤ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) ، وامتناع ٢ دول عن التصويت ، وأوصت الجمعية العامة في قرارها ، هذا الى مجلس الأمن (الذي كان قد عجز عن اصدار توصية ايجابية في هذا الشأن نظرا للمعينو الأمريكي) باعادة النظر في قبول عضوية فيتنام في الأمم المتحدة .

- وفي ٢٩ نوفمبر ، تمسست الجمعية العامة بدون تصويت ، استمرار لجنيتها الخاصة بمراجعة عيثاق الأمم المتحدة ، واتخاذ التدابير لتدعيم دور الأمم المتحدة في حفظ السلام ، وطلبت من اللجنة تقديم تقريرها الى الدورة القادمة . وفي نفس اليوم ، أصدرت الجمعية العامة أربعة قرارات في شأن نصيبه لاستعمار ، ومن أهم هذه القرارات ، قرار صدر بأغلبية ١٢٠ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع ٥ دول عن التصويت ، يدعو المنظمات والوكالات المتخصصة المنسبة الى أسرة الأمم المتحدة ، الى الامتناع عن تقديم أي عون الى حكومتى جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، كما أن تقوما بتحرير اقليمى سامبي

وزمبابوي . كما دعت الجمعية العامة تلك المنظمات والوكالات ، الى مساندة شعوب جنوب القارة الافريقية في كفاحها من أجل التحرر . ومسن القرارات الاخرى في ذلك الميدان ، قرار بشأن تقديم المعلومات عن الاقاليم غير المحكومة ذاتيا ، وفقا للمادة ٧٢ من الميثاق .

- وفي ٣٠ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٧ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، ينص على دعوة مجلس الامن الى فرض حظر تام على نقل السلاح الى جنوب أفريقيا ، ومطالبة الدول بالامتنثال الدقيق ، وذلك باحترام العقوبات المفروضة على حكومة الاقلية العنصرية في جنوب أفريقيا وقد أفاد القرار ، بأن كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، قد استخدمت الفيتو عدة مرات في مجلس الامن ، لمنع هذا الاخير من اتخاذ التدابير الفعالة ضد جنوب أفريقيا . كما أدان القرار ، تدعيم بعض الدول علاقاتها مع جنوب أفريقيا ، مخالفة بذلك ميثاق وقرارات الامم المتحدة . وأصدرت الجمعية العامة قرارا ثانيا بأغلبية ١٠٩ أصوات ضد ٤ ، مع امتناع ٢٤ دولة عن التصويت ، يدين منظمة حلف شمال الاطلسي ، لما تتبعه من سياسة تعاون مع النظم العنصرية في جنوب القارة الافريقية ، ويدين أي تدخل خارجي في الشئون الداخلية لجزر الكومور ، ويعيد اعلان اداة الجمعية العامة لاستخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني ، ويدين بشدة أية حكومة لا تعترف بحق جميع الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير . كما اتخذت الجمعية العامة سبعة قرارات أخرى بصدد التفرقة العنصرية .

وفي أول ديسمبر ١٩٧٦ صوتت الجمعية العامة بأغلبية ١١٦ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع دولة واحدة (الولايات المتحدة) عن التصويت ، بقبول أنجولا عضوا في الامم المتحدة ، وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء ١٤٦ دولة . كما اتخذت في نفس اليوم قراراتين بشأن تقديم العون لكل من الكومور وموزمبيق . كذلك وافقت على مد صلاحية تمويل

قوتى حفظ السلام في الشرق الاوسط الى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، انتظارا لقرار من السكرتير العام بهذا الشأن ، قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بما يتم بعد ذلك التاريخ . وجاء التصويت على هذا القرار بواقع ١١٢ صوتا موافقا ، ضد ٠ و ٠ صوتين (سوريا والبايما) . وتبلغ تكاليف القوات شهريا ٨٠ ملايين دولار ، مقسمة الى ستة ملايين دولار للقوات على الجبهة المصرية و ٢٣ مليون دولار للقوات المرابطة في الجولان .

كما صدرت الجمعية العامة في نفس اليوم ١٥ قرارا بشأن تصفية الاستعمار ، بالاضافة الى خمسة نصوص صدرت بلا تصويت ، وجميعها صدرت بناء على توصية اللجنة العامة الرابعة .

- وفي ٢ ديسمبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة الوضع في الشرق الاوسط . وكان القرار رقم ٣٤١٤ - ٣٠ الصادر عن الدورة السابقة في ٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، قد طلب من السكرتير العام متابعة تطبيقه وتقديم تقرير الى الدورة التالية للجمعية العامة . وفي ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، قدم السكرتير العام تقريره ، وضمه تطور الموقف ، والجهود المبذولة في سبيل استئناف المفاوضات .

وفي يوم ٦ ديسمبر ، قدمت اسرائيل مشروع قرار الى الجمعية العامة ، تطالبها بمقتضاه باستئناف مؤتمر جنيف بحضور مصر وسوريا والاردن واسرائيل ، وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، لاجراء مباحثات بدون شروط مسبقة .

- كذلك تم تقديم مشروعين آخرين ، ينص الاول منهما ، على أن السلام العادل والدائم ، لا يمكن أن يتحقق بدون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . أما المشروع الاخر ، فينص على أن تدعو الجمعية العامة لانعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية مارس ١٩٧٧ . وقد تقدمت دول عدم الانحياز بمشروعتي القرارين .

- وفي ٨ ديسمبر ، بدأت الجمعية

العامة أعمالها ، باستعراض خطاب موجه من رئيس مجلس الامن ، يتضمن نص القرار رقم ٤٠٠ (١٩٧٦) الصادر عن المجلس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتوصية الجمعية العامة ، بتعيين كورت فالدهايم سكرتيرا عاما للامم المتحدة لفترة ثانية من أول يناير ١٩٧٧ الى آخر ديسمبر ١٩٨١ . وقدمت رومانيا مشروع قرار الى الجمعية العامة ، باعادة تعيين كورت فالدهايم لفترة ثانية ، ووافقت الجمعية العامة على القرار بدون تصويت ، والقى فالدهايم كلمة بهذه المناسبة أمام الجمعية .

- وفي ٩ ديسمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة مسألة الشرق الاوسط ، وتم التصويت على مشروع القرارين المقدمين من دول عدم الانحياز . وجاء التصويت على القرار الاول بأغلبية ٩١ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، وجاءت في هذا القرار ، المطالبة بعقد مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط في أقرب فرصة ، باستدراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدان القرار استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، وطالب الدول بالامتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية لاسرائيل أو عون آخر يساعد على تدعيم احتلالها لهذه الاراضي العربية .

وأما القرار الثاني الذي صدر بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد ٠ صوتين والولايات المتحدة واسرائيل (مع امتناع ٨ دول عن التصويت ، فيقضى بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد قبل نهاية مارس ١٩٧٧ . وكانت اسرائيل قد سحبت مشروع القرار الذي كانت قد تقدمت به من قبل ، بعد أن اقترحت بعض دول من مجموعة عدم الانحياز ، ادخال تعديل على مشروعها ، ينص على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أيضا في مؤتمر جنيف .

وقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرارين ، بدعوى أن القرار الاول يعوزه التوازن ، أما القرار الثاني ، فليس للجمعية العامة ، على حد تعبير المندوب الامريكى ، وضع موعد نهائي لاستئناف مؤتمر جنيف .

من جنوب افريقيا في سبتمبر ١٩٧٦ ، وأكدت الطلبة الافريقية ، ان الطلبة الزنوج في جنوب افريقيا ، في حاجة الى العون ، بعد ان اضطروهم الارهاب العنصري الى الهروب خارج جنوب افريقيا ، حيث لجأ حوالي ٤٠٠ طالب الى سوازيلاند و ٣٠٠ الى ليسوتو و ٣٠٠ آخرين الى بوسوانا . وتحديث رئيس اللجنة ، فاكد أن كافة التقارير تؤكد ان الطلبة الزنوج ، اضطروا الى الهرب ، بسبب اغلاق الحكومة العنصرية الجامعات والمدارس الخاصة بالزنوج في كثير من الاماكن .

وفي ٢٣ نوفمبر ايضا ، قدم ليزلي هاريمان رئيس اللجنة الخاصة بمكافحة الابرتهايد ، تقريره الى اللجنة ، حول المهمة التي قام بها في دبلن ولندن وجنيف من ١٣ الى ١٧ نوفمبر ، حيث أجرى مشاورات مع عدد من الهيئات والمنظمات بصدد تطبيق برنامج العمل ضد سياسة الابرتهايد ، والذي تبنته الجمعية العامة في ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

- وجه ليزلي هاريمان رئيس اللجنة ، رسالة خاصة الى لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، لمكافحة الابرتهايد ، التي بدأت اجتماعاتها في ٢٦ نوفمبر في المكسيك .

- طالبت لجنة الابرتهايد في ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بتقديم كل العون الممكن الى لسوتو ، بسبب الضغوط التي تمارسها جنوب افريقيا على هذه الدولة ، لكي تتعامل مع دولة رانسكي المصطنعة . كذلك بدت اللجنة التقارير الواردة عن هبوط عسكرية لقوات جنوب افريقيا في ناميبيا .

لجنة اعادة تنظيم الامم المتحدة :

في يوم ٣٠ نوفمبر ، اختتمت اللجنة المؤقتة لدراسة اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، دورتها الرابعة ، بعد أن رفعت تقريرها الى الجمعية العامة ، وأوصت بأن تمتد الجمعية العامة عمل اللجنة ، لتتمكن من تقديم توصياتها ومقترحاتها النهائية الى الدورة ٢٢ للجمعية العامة .

اللجنة تحقيق ثلاثية بالدخول الى اسرائيل ، وادانت سياسات اسرائيل في ضم الاراضي ، واقسام المستعمرات ، ونهب الثروات الثقافية ، والتدخل في الحريات الدينية . وادان القرار الرابع اسرائيل ، لتدميرها مدينة القنيطرة . وساند مطالب سوريا بالحصول على تعويضات .

- وفي ١٧ ديسمبر ، اتخذت لجمعية قرارا بأغلبية ١٣٢ صوتا ضد لا شيء ، وامتناع دولتين عن التصويت ، بشأن ضرورة تحقيق اوسع انتشار للمعلومات الخاصة بمضار وأخطار الاستعمار . وفي قرار آخر ، طلبت الجمعية العامة بأن تنظم الامم المتحدة مؤتمرا دوليا ساند شعوب زمبابوي وناميبيا ، يعقد في موزمبيق عام ١٩٧٧ . كما وافقت على قرار ثالث ، يدعو الدول الاستعمارية الى الانسحاب فورا ، ويسدون شروط ، من قواعدها العسكرية في الاقاليم المستعمرة .

وفي ٢٠ ديسمبر ، وافقت الجمعية العامة على قراراتين ، يؤكدان حق شعبي روديسيا وناميبيا في الكفاح المسلح لتحرير اراضيها .

- وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، توقفت الجمعية العامة دورتها الحادية والثلاثين ، على أن تعود لاستئناف جلساتها في الربيع القادم ، لينتج نتائج مؤتمر باريس الخاص بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد اتخذ قرار الوقف هذا ، بناء على طلب مجموعة الدول النامية . وقد قررت الجمعية العامة ميزانية العام الجديد ، وتبلغ ٧٨٤ مليون دولار ، بزيادة ٥ في المائة عن الميزانية لاصليه ، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بالموافقة على هذه الميزانية ، بينما اعترض الاتحاد السوفيتي عليها .

هذا وقد وافقت الجمعية العامة على عقد دورة خاصة في مايو ويونيو عام ١٩٧٨ بشأن موضوع نزع السلاح .

اللجان الخاصة :

لجنة الابرتهايد :

- استمعت اللجنة يوم ٢٣ نوفمبر ، الى اقوال طالبة لجنة هربت

- وفي ١٠ ديسمبر ، اصدرت الجمعية العامة ١٢ قرارا بشأن نزع السلاح . وقد تناولت الجمعية العامة في هذه القرارات ، كافة جوانب مسألة نزع السلاح . ومن أهم هذه القرارات ، القرار الذي أحال الى جميع الدول الاعضاء ، معاهدة حول حظر الاستخدام العسكري او غير العسكري لاي أساليب تغير البيئة . وقد أحييت المعاهدة الى الدول الاعضاء للنظر فيها ، وتوقيعها والتصديق عليها . وفي قرار آخر ، أعربت الجمعية العامة ، عن أسفها للنتائج القليلة التي حققها عقد الامم المتحدة لنزع السلاح ، فيما يختص بالانجازات الفعلية في هذا المجال .

- وقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع ، على قبول دولة ساموا عضوا في الامم المتحدة ، وأصبحت العضو رقم ١٤٧ في المنظمة الدولية . كما اتخذت الجمعية العامة قرارا ، طالب بمعاهدة دولية بخصوص اختطاف الرهائن ، وتشكيل مجموعة لوضع هذه المعاهدة . كذلك تبنت الجمعية العامة ، قرارا يدعو الى استمرار عمل اللجنة الخاصة بمكافحة الارهاب الدولي . وقد أقر هذا القرار شرعية كفاح الشعوب الخاضعة لتنظيم استعمارية أو عنصرية ، كما أدان استمرار اضطهاد هذه النظم للشعوب . وجاء التصويت على هذا القرار الاخير بواقع ١٠٠ صوت ضد ٩ أصوات ، مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت . والدول التي عارضت القرار هي : استراليا وبلجيكا وبريطانيا واسرائيل والولايات المتحدة وكندا ولوكسمبرج وهولندا واليابان .

كذلك وافقت الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ، على ٤ قرارات حول تصرفات اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، فقد ادانت الجمعية العامة اجراءات اسرائيل التي تؤدي الى تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي لتلك الاراضي . كما أعادت الجمعية العامة تأكيد ضرورة تطبيق معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين في اوقات الحروب ، على الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفي قرار ثالث ، أعربت الجمعية العامة ، عن أسفها تجاه رفض اسرائيل السماح

وكانت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد أقرت تشكيل هذه اللجنة المؤقتة في سبتمبر ١٩٧٥ .

مجلس الامن :

- في يوم ٢٢ نوفمبر ، أصدر مجلس الامن توصيته الى الجمعية العامة ، بقبول انجولا عضوا في الامم المتحدة . وأسفرت نتيجة التصويت عن ١٢ صوتا بالموافقة ، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، بينما لم تشارك الصين في عملية التصويت .

- في يوم ٣٠ نوفمبر ، وافق مجلس الامن بأغلبية ١٢ صوتا ضد لا شيء (لم تشارك ثلاث دول هي بنين والصين وليبيا في التصويت) على قرار بتجديد مدة بقاء قوات الامم المتحدة في الجولان لمدة ستة شهور جديدة تنتهي في ٣١ مايو ١٩٧٧ ، وقد طالب قرار مجلس الامن الاطراف المعنية بالعمل الفوري على تطبيق قراره رقم ٢٣٨ - ١٩٧٣ . كما طالب السكرتير العام متابعة الموقف ، وتقديم تقرير عن التطورات الى المجلس .

- في اول ديسمبر ، قرر مجلس الامن احوالة مسألة عضوية ساموا الغربية الى لجنة الاعضاء الجدد . وبعد ان قدمت اللجنة توصيتها ، قرر المجلس في نفس اليوم الترشية لدى الجمعية العامة ، بقبول ساموا الغربية عضوا في الامم المتحدة .

- وافق مجلس الامن في ١٤ ديسمبر ، على تجديد فترة بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لستة شهور أخرى . وكانت نتيجة التصويت ١٢ صوتا بالموافقة ، مع امتناع الصين وبنين عن التصويت .

- اتخذ مجلس الامن في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، قرارا بصدور تصويت يهنئ ليسوتو على الموقف الحازم الذي اتخذته تجاه جنوب افريقيا ، ويدين موقف هذه الاخيرة تجاه غلق الحدود بين ليسوتو ومنطقة ترانسكي . وطلب قرار مجلس الامن من جميع الدول

والمنظمات المتخصصة ، تقديم العون الى ليسوتو ، لمعاونتها على مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من جانب الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا

- اصدر مجلس الامن في ١٤ يناير ١٩٧٧ ، قرارا بشأن الشكوى التي تقدمت بها بوسوتوانا ضد النظام العنصري الحاكم في روديسيا الجنوبية . وكان المجلس قد بدأ بحث هذه المسألة يوم ٢ ايفير ، واستمرت المناقشات ثلاثة ايام ، ثم انتهت باصدار قرار بأغلبية ١٢ صوتا ، مع امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن التصويت ، يسدين الاعمال الاستفزازية التي يرتكبها النظام العنصري في روديسيا الجنوبية ضد بوسوتوانا ، ويطلب وقف هذه الاعمال فورا . كما قرر المجلس ايفاد بعثة الى بوسوتوانا لتقدير حجم المعونة التي تحتاجها هذه الدولة .

هذا ، وكان مجلس الامن قد عقد ١١٢ اجتماعا خلال عام ١٩٧٦ . وهو رقم يفوق جميع السنين السابقة باستثناء عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وكان اول اجتماع للمجلس عام ١٩٧٦ في يوم ١٢ يناير ، وآخر اجتماع في يوم ٢٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس ٢٥ مسألة تتعلق ٧ منها بمشكلة الشرق الاوسط و ٨ بمشاكل جنوب افريقيا .

وكانت عضوية المجلس عام ١٩٧٦ ، الاضافة الى الخمسة الاعضاء الدائمين ، تضم : بنين وجويانا وايطاليا واليابان وليبيا وساكستان وبناما ورومانيا والسويد وتانزانيا . ومع بداية عام ١٩٧٧ خرجت جويانا وايطاليا واليابان والسويد وتانزانيا - وانضم الى المجلس كندا ، ألمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

- الدورة ٦١ : اختتم المجلس اعمال الجزء الثالث والاخير من دورته ٦١ في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكان المجلس قد بدأ هذا الجزء في ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ .

- الدورة ٦٢ : بدأ المجلس الاقتصادي التحضير لاعمال

دورته ٦٢ بعقد دورة تنظيمية في الفترة من ١١ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ . وسيدأ الجزء الاول من الدورة ٦٢ في ١٢ أبريل ، ويستمر حتى ١٣ مايو ١٩٧٧ . وقد وافق المجلس في اثناء دورته التنظيمية ، على جدول أعمال مؤتمر الامم المتحدة للمياه ، الذي يعقد من ١٤ الى ٢٥ مارس في مارديل بلاتا بالارجنتين . ويضم جدول الاعمال ١٢ بندا ، سيقسم اعماله بين لجنتين فرعيتين :

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

- في ١٩ نوفمبر ، انتهى الاجتماع الثاني الافريقي عن الطاقة ، والذي استمر اسبوعين في أكرا عاصمة غانا ، بعد ان قبلي ٢٩ توصية حول سياسات واستراتيجيات تطوير وتنمية مصادر الطاقة في القارة الافريقية . وقد اهتم الاجتماع بالطاقة الكهربائية ، كما اوصى بانشاء بنك للطاقة ، الغرض منه تمويل الاستثمارات اللازمة لتنمية مصادر الطاقة ومشاريع توليدها .

- اجتمع المؤتمر الافريقي الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية في الاسكندرية في الفترة من ١٠ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ .

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

- انعقد في بانجكوك في الة من ١٧ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ ، مؤتمر الامم المتحدة الثامن للخرائط في اسيا والشرق الاقصى واشترك في المؤتمر خبراء من أربعين دولة ، ومن عدد من المنظمات الدولية المتخصصة .

عقدت اللجنة الاحصائية دورتها الثانية في طهران من ١٢ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٦ .

لجنة حقوق الانسان :

- اجتمعت في جنيف من ٧ فبراير الى ١١ مارس ١٩٧٧ ، الدورة ٣٣ للجنة حقوق الانسان وقد ضم جدول اعمال الدورة ٢٨ بندا ، من أهمها مخالقات مبادئ حقوق الانسان في الاراضي المحتلة بسبب الحرب في

١٧ ديسمبر سايبروس فانس كما قابل ممثل الاتحاد السوفيتي ودمشقي مصر والاردن .

وبعد الاتصالات التي أجراها فالدهايم في مقر المنظمة الدولية ، تقرر أن يقوم بزيارة لدول الشرق الاوسط لاجراء مباحثات مع حكومات هذه الدول . وقد بدأ فالدهايم زيارته بالقاهرة في ٢ فبراير ١٩٧٧ ، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السيد اسماعيل فهمي . وفي ٤ فبراير ، توجه السكرتير العام الى دمشق وأجرى هناك مباحثات مع المسؤولين في الحكومة السورية كما استقبله الرئيس السوري حافظ الأسد ، وقد استمر السكرتير العام بعد ذلك في دورته ، فزار المملكة العربية السعودية ، ثم لبنان ، حيث أجرى مباحثات مع المسؤولين في الحكومة اللبنانية ، وكذلك مع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم توجه بعد ذلك الى الاردن واختتم زيارته لدول الشرق الاوسط بإسرائيل ، التي وصل اليها يوم ١٠ فبراير وقد دارت المباحثات التي أجراها كورت فالدهايم نسي العواصم العربية وإسرائيل حول إمكانية استئناف أعمال مؤتمر جنيف ، والخلافات القائمة في وجهات النظر بين الدول العربية وإسرائيل ، بالنسبة للمسؤة وبالنسبة لموضوع التسوية النهائية .

— وبعد أن أنهى السكرتير العام زيارته لإسرائيل ، توجه في مساء يوم ١١ فبراير ١٩٧٧ الى القاهرة للمرة الثانية ، حيث مكث ليلة واحدة ثم عقد في صباح يوم ١٢ فبراير ، اجتماعا مع السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ، وتوجه في المساء الى قبرص حيث اشترك في المباحثات التي بدأت هناك للمرة الاولى بين رئيس قبرص الاسقف مكاريوس ورئيس الجالية التركية لقبرصية رؤوف دنكتاش .

وفي يوم ١٥ فبراير ، توجه فالدهايم الى النمسا ، ثم سافر بعد يومين الى نيويورك عائدا الى مقر الأمم المتحدة الرئيسي .

ديسمبر ١٩٧٦ وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة ستة بنود تتعلق جميعها بتطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية ودور التعاون في هذا المجال ، في التغلب على مشاكل التخلف .

لجنة متابعة الفساد في الشركات المتعددة الجنسية :

— عقدت اللجنة المختصة بدراسة اساليب الفساد والمخالفات المالية والرشاوى التي تقدمها الشركات والهيئات المتعددة الجنسية ، دورتها الثانية في نيويورك في الفترة من ٢١ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ . وقد تضمن جدول أعمال الدورة ، اربعة بنود موضوعية تتعلق بدراسة المخالفات التي ترتكب في المبادلات التجارية ، علاقات العمل في المجال الدولي .

لجنة المرأة :

— عقدت لجنة المرأة الجزء الثاني من دورتها ٢٦ في جنيف من ٦ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد كرست اللجنة التي تضم ٢٢ عضوا ، هذه الدورة لعدد من المواضيع على رأسها وضع اتفاقية لانهاء التفرقة ضد المرأة .

لجنة السكان :

— عقدت لجنة السكان دورتها في نيويورك من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ .

السكرتير العام :

— في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ احتفلت الأمم المتحدة بيوم حقوق الانسان وقد اصدر السكرتير العام بيانا بهذه المناسبة أعرب فيه عن أمل في أن يكون الاحتفال بهذا اليوم تذكرا بضرورة الاستمرار من أجل تحقيق الاهداف التي وضعها ميشاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

— على اثر صدور قرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر جنيف للمرة الاولى في الشرق الاوسط ، بدأ كورت فالدهايم مشاورات في الأمم المتحدة مع الاطراف المعنية فقد قابل في ١١ ديسمبر هنري كسينجر ، وقابل في

الشرق ، الاوسط ، والمقصود بذلك الاراضي العربية التي تحتلها إسرائيل كذلك بحثت اللجنة موضوع تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك موضوع الحقوق الانسانية والتطورات التكنولوجية وحقوق المسجونين والمخالفات التي تقع لحقوق الانسان .

وتضم اللجنة ٢٢ دولة يختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

مكافحة المخدرات :

— عقدت لجنة مكافحة المخدرات دورتها العادية ٢٧ في جنيف من ٧ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ . وقد صرح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة مكافحة المخدرات ، بعقد هذه الدورة لبحث تطبيق الاتفاقية الدولية للمواد المخدرة والمبرمة عام ١٩٧١ ، والتي بدأ سريانها في ١٦ اغسطس ١٩٧٦ . بعد ان صدقت اربعون دولة عليها . هذا وقد بحثت اللجنة عددا من المسائل الاخرى منها وسائل مكافحة الادمان والتجارة غير الشرعية ، واستعرضت تقارير ادارة المخدرات والابحاث العلمية الحديثة في ميدان المخدرات ومكافحتها .

وتضم لجنة مكافحة المخدرات ٢٠ دولة من بينها مصر .

لجنة الموارد الطبيعية :

— عقدت لجنة دورة خاصة ثانية في نيويورك من ٣ الى ٨ يناير ١٩٧٧ صفتها الجهاز التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه ، الذي يعقد في مارديل بلاتا بالارجنتين من ١٤ الى ٢٥ مارس ١٩٧٧ وقد استعرضت اللجنة تقريرا من السكرتير العام بشأن التحضير للمؤتمر كما راجعت جدول الأعمال وأسلوب عمل المؤتمر .

لجنة العلوم والتكنولوجيا :

— عقدت اللجنة دورتها ٢٢ في جنيف في الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٢

برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، دورته ٢٣ في نيويورك من ١٨ يناير إلى ٤ فبراير ١٩٧٧ . وتولى المجلس في هذه الدورة ، بحث الوضع المالي للبرنامج ، الذي ظل طوال العام الماضي يواجه صعوبات في الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشروعات التي يقوم بها ، وأوصى المجلس بتوخي جانب الحرص نظرا لهذه الصعوبات .

هذا وقد اعتمد المجلس ١٥ برنامجا للمعونة ، يقدمها المشروع في ١٥ دولة في الفترة الزمنية ١٩٧٧ - ١٩٨١ يبلغ إجمالي المبالغ المخصصة لهذه المشاريع ١٥ مليون دولار .

كما وافق المجلس على مشاريع بين الدول تقدر بمبلغ ٣٠٨ ملايين دولار ، ومشاريع اقليمية جملها ٣٠ مليون دولار ، بالإضافة الى مشاريع ذات طابع عالمي قيمتها ٥٠ مليون دولار .

وافق المجلس على برنامج المعونة الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للنشطة السكانية ، واقر النظام الذي وضعه الصندوق لتميز الدول الأكثر حاجة الى معونة وناقش المجلس الابعاد الجديدة للتعاون الفني الذي يتعرض لعدد من المشاكل المتعلقة بالاعداد للمشاريع الاستثمارية باستخدام الخبرات الفنية ، وعلى سيطرة الطرق الذي يمول المشروع على اتصامه وتنفيذه والدور الاستشاري والاداري الذي يجب أن تقوم به الوكالات المتخصصة والمادة على ذلك ، ناقش المجلس الدور الذي يمكن لحكومات الدول التي تحصل على العون ، أن تقوم به في الإدارة وتنفيذ البرامج الموضوعية ، وكيفية قياس وتقويم امكانيات كل حكومة في هذا المجال - واستعرض المجلس تقريراً وضعه مدير البرنامج بصدده تطور التعاون الفني بين الدول النامية والدور الذي يلعبه البرنامج ، في دفع وتنمية هذا التعاون -

والجدير بالذكر ، أن مجلس إدارة البرنامج ، يضم ٤٨ دولة فسي عضويته يتم اختيارهم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، لمدة ثلاث سنوات .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

- انعقد في الكويت من ٦ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٦ مؤتمر يضم خبراء من الدول المطلة على الخليج العربي ، لوضع برنامج لمواجهة التلوث ، وذلك تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

- اجتمع خبراء من ١٥ دولة في نابروبي في الفترة من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ ، لوضع المبادئ الخاصة بتنظيم العلاقات في حالات الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر .

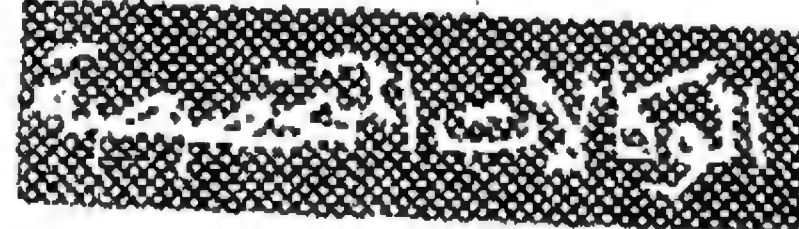
صندوق الطفولة

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق الطفولة في يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ مبلغ ١٠ ملايين دولار ، لتمويل عدد من مشاريع المعونة التي اقترحها مدير الصندوق ، فيخصص مبلغ ٩٦٥ مليون دولار لمشاريع في ١٩ دولة ، ومبلغ ٣٥٠ ألف دولار لتمويل جزء من مصاريف مؤتمر الرعاية الصحية الاساسية الذي ينعقد في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٨ .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- في يوم ١٩ نوفمبر ، اختتمت لجنة معدن التسونغستين دورتها العاشرة التي عقدت في جنيف .

- عقدت لجنة برامج السلع عدد من الاجتماعات وخصص كل اجتماع لسلعة محددة ، فخصص الاجتماع من ٦ الى ١٠ ديسمبر للمنسوجات الصناعية الصلبة ومن ١٧ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ للمطاط ، ومن ٢٤ الى ٢٨ يناير للتخصير ، لصندوق مشترك لسلع ، ومن ٣١ يناير الى ٤ فبراير لمادة الجوت ، ومن ٧ الى ١٨ فبراير للنحاس .



اليونسكو :

عقد المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو دورته العادية ١٠١ في نابروبي يومي ١ و ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، عقب انتهاء اجتماعات المؤتمر العام مباشرة . وتم انتخاب ليونارد

مارتن - من بريطانيا - رئيساً للمجلس ، وانتخاب السيد شمس الدين الوكيل من مصر رئيساً للجنة البرامج والعلاقات الخارجية .

هذا وكان المؤتمر العام لليونسكو ، قد انتخب يوم ٢٠ نوفمبر ، ٢٥ دولة من بين ٤٥ ، لعضوية المجلس التنفيذي . وتم تقسيم الدول على أساس تمثيل خمس مجموعات اقليمية ، وجاء الاختيار كالآتي :

المجموعة الاولى ، غرب أوروبا : البرتغال ، وإيطاليا ، وسويسرا .
والمانيا الاتحادية .

المجموعة الثانية ، شرق أوروبا : بولندا ، ورومانيا .

المجموعة الثالثة ، أمريكا اللاتينية ، والكاريبي : بنساما ، وفنزويلا ، والمكسيك ، وبيرر ، وإكوادور ، وبربادوس .

المجموعة الرابعة ، آسيا : الصين ، الهند ، واندونيسيا .

المجموعة الخامسة ، أفريقيا والعالم العربي : موريشوس ، وسيراليون ، وروندا ، ونيجيريا ، وليبيريا ، ومصر ، والأردن ، وتشاد ، وساحل العاج ، وليبيا .

هذا وقد تقرر زيادة عدد الدول الاعضاء في المجلس من ٤٠ الى ٤٥ لضمان تمثيل اقليمي أوسع . هذا وقد كان الاختيار الذي عرضنا لنتيجته آنفاً ، يتناول اختيار خمسة وعشرين دولة فقط .

- في يوم ١٠ يناير ، أصدر مدير عام اليونسكو ، احمد مختار أمبو ، من اثينا ، نداء الى كافة الدول للاسهام في انقاذ معبد الاكروبوليس الذي أصيب في السنوات الاخيرة بخسائر بالغة ، بسبب عوامل التعرية . وقد بدأت اليونسكو ، حملة دولية لانقاذ هذا المعبد ، بناء على ما تمت الموافقة عليه في الدورة ١٩ للمؤتمر العام لليونسكو في نابروبي في نوفمبر ١٩٧٦ .

منظمة العمل الدولية :

- عقدت لجنة عمال المزارع دورتها السابعة في جنيف من ٨ الى ١٦

٥.١

دولة ، هي الدول الاعضاء في المنظمة . ويبدو من الارقام ، أن عام ١٩٧٦ شهد زيادة قدرها ١٠ في المائة ، عما كانت عليه الحركة في عام ١٩٧٥ ، وهو رقم لا بأس به ، بالمقارنة بالزيادة التي حدثت في عام ١٩٧٥ (٥ في المائة) وعام ١٩٧٤ (٦ في المائة) . هذا وقد بلغ حجم النقل المدني الجوي في عام ١٩٧٦ : ٩٣٢٠٠ مليون طن كيلو متر ، وعدد الركاب ٥٨٠ مليون راكب .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

انعقدت في الاسبوع الاخير من نوفمبر ١٩٧٦ في فيينا ، ندوة حول الابحاث الخاصة بتحسين العلاج بالاشعة - وقد اشترك في الندوة ١٣٠ مشتركاً من ٢١ دولة .

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت المنظمة الدولية لارصاد الجوية ، مؤتمراً فنياً بشأن تطبيقات الارصاد البحرية لاعالي البحار والمناطق الساحلية ، وذلك في جنيف في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ - وقد اشترك في المؤتمر أربعون خبيراً من ١٥ دولة . والهدف منه تحديد أساليب مساندة العمليات التي تتم في اعالي البحار وفي المناطق الساحلية ، وضمان حصول هذه العمليات على أكبر قدر من التأمين ، من خلال توفير التوقعات عن تقلبات الحالة الجوية .

الاتحاد الدولي للمواصلات

المسلكية واللاسلكية :

انعقد المؤتمر العالمي للاتصالات بوساطة الاقمار الصناعية والبحث الاداعي بوساطة هذه الاقمار في جنيف من ١٠ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ .

صندوق النقد الدولي :

- في ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، أعلنت اتفاقية صندوق النقد الدولي على شراء نيوزلندا مائتيه ٥٠ مليون حدة سحب خاصة ، لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات في ذلك البلد .
- وفي ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، وافق الصندوق على شراء جويانا ما

الحبوب ، اذ بلغ ١٣٤٥ مليون طن ، بزيادة ٨ في المائة عما كان عليه عام ١٩٧٥ .

وطالب المجلس من برنامج الغذاء العالمي ، تقديم العون الى لبنان الذي يواجه أزمة في الغذاء ، بسبب ما مر به من أحداث .

وقد تبني المجلس في ختام دورته ، تقريراً أثنى فيه على جهود الدول النامية ، التي تمكنت من استغلال الظروف الجوية الطيبة في زيادة انتاجها من المواد الغذائية بشكل ملحوظ - وحذر المجلس من التراخي في الجهود ، من أجل زيادة انتاج المواد الغذائية .

الصندوق الدولي

للتنبؤ الزراعي :

اختتمت اللجنة التحضيرية للصندوق ، دورتها الثانية في ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكانت الدورة قد بدأت يوم ١٣ ديسمبر في روما . وقد بحثت اللجنة نظام عمل الصندوق ، واسلوب تقديم القروض ، وتوزيع هذه القروض بين الدول المحتاجة الى مساعدة فعلا - والمفروض أن يتكون الصندوق ، عندما يجتمع لديه رأسمال قدره مليار دولار . وكانت الولايات المتحدة الامريكية من أولى الدول التي شاركت في رأسماله ، فقدمت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، بينما قدمت الدول الاعضاء في الاوبك ٤٢٠ مليون دولار ، والدول الصناعية الاخرى ٣٤٠ مليون دولار . وبعد أن يتجمع رأسمال الصندوق ، يجب على الدول أن توقع على اتفاقية انشاء الصندوق . وسوف يعمل الصندوق كجهاز مستقل ، وان كان يأخذ في الاعتبار ، توصيات مجلس الغذاء العالمي ، ويستخدم الخبرات الفنية لمنظمة الاغذية والزراعة .

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية انشاء الصندوق في ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ .

منظمة الطيران المدني الدولية

نشرت المنظمة في بداية يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام عن حركة النقل الجوي عام ١٩٧٦ . ويغطي التقرير حركة نقل الركاب والبضاعة في ١٣٥

ديسمبر ١٩٧٦ ، وخصصت هذه الدورة ، لبحث حالة عمال مزارع المطاط والشاي والبن وقصب السكر والقطن ، في عدد من الدول النامية . وقد أجرت منظمة العمل الدولية ، عدداً من الدراسات بشأن ظروف عمل هؤلاء العمال ، فأتضح أن هناك منهم من يتقاضى اجرا يقل عن دولار واحد في اليوم . وقد وضعت اللجنة عدداً من التوصيات التي تقدمها للحكومات ، ابتغاء رفع مستوى العمال وحمايتهم . كذلك بحثت اللجنة عدداً آخر من المسائل الخاصة بظروف معيشة عمال المزارع ، والامراض التي يتعرضون لها ، ونوعية التغذية التي تقدم لهم .

- عقدت لجنة عمال البناء دورتها ١٩ في جنيف من ١٢ الى ٢٠ يناير ١٩٧٧ ، وبحثت وضع عمليات الانشاءات المدنية ، وتطورات هذه الصناعة ، ووضع العاملين بها .
- عقد مكتب العمل الدولي دورته العادية ٢٠٢ في جنيف من ١٤ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٧ .

منظمة الصحة العالمية :

بدأت الدورة ٥٩ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ . وقد كرس المجلس هذه الدورة بصفة أساسية ، لدراسة وسائل زيادة التعاون بين المنظمة والدول النامية . وقد استغرقت الدورة ثلاثة أسابيع .

منظمة الاغذية والزراعة :

- عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته السبعين في روما من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد افتتح مدير عام المنظمة ادوار صاووما الدورة ، مقدماً ملخصاً لتقريره الى المجلس ، جاء فيه أن هناك بعض السلبيات في الوضع العالمي للزراعة ، وان كان وضع الغذاء قد اظهر بوادر التحسن الاولى منذ أزمة ١٩٧٢ .

واستعرض المجلس في هذه الدورة ، الاتجاهات العامة لانتاج الغذاء في المدى المتوسط والطويل ، علماً بأن الوضع الحالي خلال عام ١٩٧٦ كان مرضياً ، بسبب الرقم القياسي الذي تحقق في انتاج

يوازى ١٠ ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة ، لمواجهة العجز التجارى الناجم عن انخفاض الصادرات .

- فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، قام الصندوق بمراجعة النسب التى يدفع على أساسها الفوائد للدول ، على ماتملكه لديه من ذهب ومراجعة سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة .

وفى ربع السنة الذى يبدأ فى أول يناير ١٩٧٧ ، يكون سعر الفائدة المدفوع على الذهب ٤ فى المائة سنوياً ، تطبق نفس النسبة على حقوق السحب الخاصة هذا ويعاد النظر فى هذه النسبة كل ثلاثة شهور .

- وافق صندوق النقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ على شراء بنسباً ما يوازى ١٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وذلك أيضاً لمواجهة النقص الذى تعانيه هذه الدولة فى قيمة صادراتها .

- وافق الصندوق فى ٣ يناير ، على شراء حكومة بربادوس ما يوازى ٢٠ ملايين وحدة سحب خاصة .

- وفى ١٨ يناير وافق الصندوق على شراء فيتنام ما يوازى ٣١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة .

البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، تقرر حصول ثلاث دول هى : البرازيل وهندوراس وتونس ، على قروض من البنك الدولى ، فحصلت البرازيل على قرض مقداره ٨٢ مليون دولار ، لتمويل محطة محولات كهربائية وشبكة كهربائية لتوصيل التيار الى الجنوب والجنوب الشرقى وحصلت هندوراس على ٣٥ مليون دولار لتمويل جزء من مشروع إعادة بناء وصيانة طرق فى المنطقة الشمالية الشرقية . كذلك حصلت تونس على قرض قيمته ١٢ مليون دولار لمشروع تسليف زراعى .

فى ٣ ديسمبر ، قدم البنك قرضاً قيمته ١٠ ملايين دولار الى قبرص ، لتمويل بناء طريق رئيس بالجزيرة .

وفى ١٤ ديسمبر قدم البنك قرضاً قيمته ٢٦ مليون دولار الى اليونان ،

لتمويل تنظيم الصرف الصحى فى سالونيكيا -

وقدم البنك قرضاً بمبلغ ٨ ملايين دولار ، وقدمت منظمة التنمية الدولية قرضاً مقداره ٤ ملايين دولار الى باراجواي ، لتمويل تحسين الخدمات التعليمية فى المناطق الريفية .

وفى ٢٠ ديسمبر ، أعلن البنك الدولى ، عن تقديم قرض مقداره ٨ ملايين دولار الى الكونغو ، لتحسين نظام التعليم ، وعن قرض مقداره ٣٠ مليون دولار الى ساحل العاج (٣٠ سنة وفائدة ٨.٧ فى المائة سنوياً) وآخر مقداره ١٤ مليون (٢٥ سنة و ٧.٤ فى المائة سنوياً) الى ساحل العاج أيضاً ، للتنمية المعمارية فى العاصمة ابجيان ، هذا وبالنسبة للقرض الأخير من القرضين ، فإن صندوق دعم الفائدة ، سيدفع الى البنك نسبة ٤ فى المائة الباقية .

أعلن البنك الدولى فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، موافقة على قرضين جملتهما ٦٠ مليون دولار ، لتمويل مشاريع للتسليف الزراعى فى شيلي ، وتدعيم خدمات توصيل التيار الكهربائى هناك ، بحيث يخصص مبلغ ٢٥ مليون دولار للمشروع الاول و ٣٥ مليون دولار للمشروع الثانى .

فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقع البنك الدولى على اتفاقية مع مجموعة البنوك الألمانية ، لاصدار سندات جديدة للبنك ، قيمتها ٢٥٠ مليون مارك .

فى ٢٩ ديسمبر ، أعلن البنك عن تقديمه قرضاً مقداره ٥٢ مليون دولار ، الى كولومبيا ، وقرض مقداره ٩٥ مليون دولار الى الفلبين ، وقرضاً مقداره ١٥ مليون دولار الى تانزانيا وقرضاً مقداره ١٤.٥ مليون دولار الى تونس ، وقرضاً مقداره ١٣.٢ مليون دولار الى زامبيا .

وفى ٣ يناير ١٩٧٧ ، أعلن البنك الدولى موافقة على تقديم قرض مقداره ٦٤ مليون دولار الى كولومبيا كذلك عن قرض مقداره ٢٦ مليون دولار الى اكوادور وقرض مقداره ٣٥ مليون دولار الى بيرو .

منظمة التنمية الدولية :

أعلنت منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى لالانشاء والتعمير ، موافقتها على عدد من القروض ، من أهمها :

فى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ قرض مقداره ١٢ مليون دولار ، الى تشاد وآخر مقداره ٢.٧ مليون دولار الى موريتانيا ، وقرض ثالث مقداره ٥ ملايين دولار الى سريلانكا -

- فى ٢٠ ديسمبر قرض مقداره ١٥.٥ مليون دولار الى مالي ، وقرض مقداره ١٤ مليون دولار الى رومانيا .

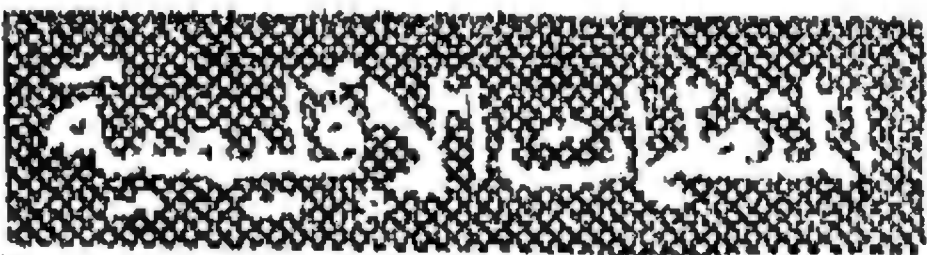
- فى ٢٨ ديسمبر ، قرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى بورما ، وقرض مقداره ٦.٥ ملايين دولار الى الكامرون وقرض وقدره ١٠ ملايين دولار الى اليمن الشمالية .

- فى ٢٩ ديسمبر قرض مقداره ٦ ملايين دولار الى أفغانستان .

- فى ٣ يناير ١٩٧٧ قرض مقداره ٥٠ مليون دولار الى بنجلاديش وقرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى هايتى .

مؤسسة التمويل الدولية :

شاركت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى لالانشاء والتعمير ، فى تمويل مشروع لصناعة الصلب فى البرازيل ، بأن قسامت باستثمار ٩٤٠ ألف دولار ، وقدمت قرضاً بمبلغ ١٠ ملايين دولار الى شركة جازبارا للمعادن ، وهى من كبرى شركات الصلب فى البرازيل ، يتكلف المشروع ٢٩.٥ مليون دولار



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

- فى يوم ٥ يناير ١٩٧٧ ، وجه السيد حبيب الشطى ، وزير خارجية تونس ورئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية ، الدعوة الى اجتماع استثنائى لمجلس الجامعة ،

٥.٢

عربية أوروبية متعددة الاطراف لحماية الاستثمارات وتم الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء مركز أوروبي عربي لنقل التكنولوجيا .

وسوف تعقد اللجنة اجتماعاتها القادمة في بروكسيل في شهر سبتمبر ١٩٧٧ .

- صرح السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية في ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بأن الامانة العامة ستجرى اتصالات مع الدول الاعضاء لاجراء دراسة عن الوسائل الكفيلة بإزالة الصعوبات التي تعترض حرية انتقال رؤوس الاموال العربية وأن نتائج هذه الدراسة ستعرض على اللجنة الأساسية ، التي تضم وزراء المال والاقتصاد لكل من مصر والكويت والعراق والسعودية والسودان والمغرب ، في اجتماعها التالي في شهر مارس ١٩٧٧ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية ، اجتماعاته بحضور وزراء المالية والاقتصاد للدول الاعضاء في المجلس وذلك في الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ واختتم اجتماعاته يوم ١٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس وضع الاستثمارات العربية ، وضرورة العمل على تشجيعها ، وذلك بتطبيق اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي ، واعداد قانون لتشجيع الاستثمارات ، تطبيق في جميع الدول العربية .

وقد استعرض المجلس أيضا ، وضع استراتيجيات عربية موحدة لمواجهة التضخم كما بحث وضع الشركات العربية المشتركة .

أودعت موريتانيا يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتسائق تصديقها على اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية .

بدأت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية يوم ٥ يناير ١٩٧٧ تنفيذ عدد من الاجراءات التي تستهدف توسيع نطاق السوق العربية المشتركة وانتهت من عملها هذا يوم ٢٢ يناير ،

اللجنة الدائمة للاعلام العربي :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربي دورتها في القاهرة من ١٢ الى ١٧ فبراير ١٩٧٧ ، وناقشت وضع التحرك الاعلامي العربي في مواجهة الصهيونية ، كما ناقشت برنامج العمل الاعلامي حتى عام ١٩٨٠ وبرنامج دعم النضال الفلسطيني في الاراضي المحتلة -

وأوصت اللجنة باعداد ميثاق الشرف الاعلامي العربي ، وتشكيل لجنة من خبراء الاعلام والقانون وغيرهم من الخبراء لاعداد مشروع هذا الميثاق .

الامانة العامة :

- في ١٠ يناير ١٩٧٧ ، استقبل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد وليام أنيكى سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، وبحثا سويا الخطوات التحضيرية لمؤتمر القمة العربي الافريقي الذي تقرر عقده في القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ -

وفي ١٢ يناير اجتمع السيد محمود رياض بسفراء الدول الافريقية في القاهرة واستعرض معهم تطورات الحوار العربي الافريقي .

- عقدت اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي اجتماعاتها في تونس في غضون المدة من ١٠ الى ١٣ فبراير ١٩٧٧ وصدر بيان مشترك عقب الاجتماعات جاء فيه أن أي حل للصراع العربي الاسرائيلي ، يجب أن يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن ذلك يشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط

وأعرب الجانب الاوروبي عن قلقه إزاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وعارض سياسة اسرائيل الخاصة باقامة مستعمرات في هذه الاراضي -

وقد أعرب الجانب العربي عن تقديره لهذا الموقف الايجابي .

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد أصر الجانب الاوروبي على رفض مناقشة أي نظام تفضيلي شامل مع الدول العربية ، من ثم وتقرر استمرار الدراسات لاعداد اتفاقية

يعقد في القاهرة يوم ١٥ يناير ، لبحث وضع الحوار العربي الاوروبي بعد اجتماعات تونس للجنة العامة للحوار ، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي .

وقد أرسلت الامانة العامة للجامعة العربية الدعوة الى جميع الدول الاعضاء متضمنة مشروع جدول الاعمال الذي تضمن بصفة اساسية موضوعين الاول الاتفاق على خطة عربية مشتركة للتعاون العربي الاوروبي والثاني وضع تصور عربي مشترك لما يكون عليه التعاون العربي مع الدول الافريقية

وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم ١٥ يناير في القاهرة ، واستعرض موضوعي الحوار العربي الاوروبي ووضع النقاط الاساسية الواجب اتخاذ قرارات بشأنها ومنها :

- مطالبة المجموعة الاوروبية باتخاذ مبادرات جديدة للضغط على اسرائيل لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإدانة سياسات اقامة المستعمرات الاسرائيلية .

- الامتناع عن مساعدة اسرائيل بما يدعم استمرار احتلالها للاراضي العربية كذلك ناقش المجلس عددا من المسائل الاقتصادية الخاصة بالعلاقات بين المجموعة الاوروبية والدول العربية .

- أما فيما يخص التعاون العربي الافريقي فقد ناقش المجلس برنامج التعاون المشترك الذي يشمل جوانب سياسية ، مثل دعم حركات التحرر الوطني ، وتصفية الاستعمار وتسوية مشاكل الحدود بين عدد من الدول العربية والافريقية كما ناقش المجلس الجوانب الاقتصادية للبرنامج . وقد تضمن البرنامج التنفيذي للتعاون ٩ مبادئ تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

هذا وقد اشترك ١٢ من وزراء الخارجية العرب ، يمثلون الجانب العربي في اجتماعات لجنة الاربعة والعشرين العربية الافريقية التي اجتمعت في لوساكا يومي ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٧٧ للتحضير للمؤتمر العربي الافريقي لرؤساء الدول والحكومات الذي ينعقد في مارس .

بوضع برنامج عمل ينفذ خلال عام ١٩٧٧ ، من أهم بنوده ، العمل لازالة العقبات أمام تحرك رؤوس الاموال العربية والعمالة الفنية في العالم العربي .

صندوق النقد العربي :

في ٥ يناير ١٩٧٧ ، اودعت تونس وثائق تصديقها على اتفاقية صندوق النقد العربي ، وبذلك تكون ٧ دول قد صدقت على الاتفاقية ، وهي مصر والجزائر وليبيا والكويت والاردن والعراق وتونس وقد بلغت مساهمة هذه الدول ١٢١٥ مليون دينار عربي حسابي وتصيح الاتفاقية سارية المفعول عندما تبلغ حصة المساهمات ١٣٧٥ مليون دينار ، من أصل رأسمال الصندوق ، وهو ٢٥٠ مليون دينار عربي .

مؤتمر وزراء الثقافة العرب :

عقد وزراء الثقافة العرب مؤتمرهم الاول في عمان بالاردن في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد افتتح الملك حسين ملك الاردن المؤتمر ، الذي اشترك فيه ١٨ وزيرا للثقافة العرب ، ورأس وفد مصر الدكتور جمال العطيفي وزير الاعلام والثقافة .

وقد بحث المؤتمر ، وضع سياسة ثقافية موحدة للدول العربية ، وتنظيم اجهزة الثقافة فيها ، كما بحثوا امكانيات التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

مجلس الصحة العربي :

عقد وزراء الصحة العرب اجتماعاتهم في ليبيا ، ابتداء من ١٩ فبراير ١٩٧٧ ولمدة اسبوع ، في اطار مجلس وزراء الصحة العرب .

وزراء الشباب العرب :

عقد في الفترة من ١٣ الى ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر وزراء الشباب العرب في القاهرة . وقد ناقش الوزراء النظام الاساسي للصندوق العربي للمنشآت الرياضية والشبابية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

مؤتمر القمة العربي الافريقي :

عقد بالقاهرة فيما بين ٩،٧ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول ، وقد سبقه مؤتمر وزراء الخارجية ، وضع جدول أعمال مؤتمر القمة ، وقام بالاعمال التحضيرية . واشترك في المؤتمر ممثلو ٦٠ دولة عربية وأفريقية ، الى جانب ٦ حركات افريقية للتحرير (راجع تقريراً عن المؤتمر في قسم مؤتمرات وندوات دولية في هذا العدد) .

مجلس المنظمة :

عقد مجلس منظمة الوحدة الافريقية ، دورة استثنائية في كينشاسا عاصمة زائير في الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ ، استعرض فيها تطورات الحوار العربي الافريقي ، وتناول ايضا بحث المشكلة الفلسطينية وقد اصدر المؤتمر « اعلان كينشاسا » متضمنا مبادئ التعاون بين الدول الافريقية ، بالاضافة الى عدد آخر من القرارات ، حول حق كل دولة افريقية في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية ، ومحاربة العدوان ، ورفض الاحتلال الاجنبي للارض ، ومكافحة التفرفة العنصرية بكل أشكالها ، وضرورة إقامة مشروعات مشتركة بين الدول الافريقية .

الدورة ٢٨ : عقد مجلس المنظمة دورته العادية ٢٨ في لومي من ٢١ الى ٢٨ فبراير ١٩٧٧ ، وانتخب أريم كودجو وزير خارجية توجو رئيساً للدورة ، ومن الامور الهامة التي استعرضها المجلس ، اعادة تنظيم هيكل منظمة الوحدة الافريقية لاعطائها مزيداً من القوة والفاعلية . كما ناقش المجلس تقرير لجنة التحرير ، والاوضاع الافريقية العامة ، ومؤتمر القمة العربي الافريقي . وقد استعرض المجلس تقريراً وضعه وليام ليتكي سكرتير عام المنظمة عن الشرق الاوسط والارض العربية المحتلة .

صندوق التضامن الافريقي :

تم في باريس في ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنشاء صندوق التضامن الافريقي ، برأسمال ٥ مليارات فرنك افريقي (١٠٠ مليون فرنك فرنسي) . وقد وقعت على الاتفاقية كل من : فرنسا وبنين وبوروندي ووسط أفريقيا وساحل العاج وجابون وفولتا العليا ومالي وجزر موريس والنيجر وروندا والسنگال وتشاد وتوجو وزائير .

القارة الاسيوية

لجنة جنوب المحيط الهادي :

انعقد المؤتمر السادس عشر للجنة جنوب المحيط الهادي في نوميا من ٢٠ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦ .

الجناب المركزي :

عقد مجلس التعليم والبحث العلمي التابع لمنظمة الحلف المركزي ، اجتماعاته في طهران من ١٦ الى ١٨ نوفمبر ١٩٧٦ ، واستعرض النشاط العلمي والتعليمي لدول الحلف في عام ١٩٧٦ .

اجتمعت في طهران في المدة من ١٤ الى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، ندوة تضم ممثلي الدول الخمس الاعضاء في الحلف المركزي وهي : ايران وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، لبحث التطورات العلمية الاخيرة في مجال مكافحة الازار الناجمة عن الزلازل من خلال توقع حدوثها في اوقات مبكرة .

القارة الاوروبية

مجلس أوروبا :

في ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، وافق ممثلو وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس أوروبا ، على نص الاتفاقية الاوروبية لمواجهة الارهاب . وتعرب مقدمة الاتفاقية ، عن القلق المتزايد الناجم عن تفاقم أعمال الارهاب ، والامل في أن تتخذ اجراءات فعالة ، حتى لا يفلت المرتكبون من العقاب . وتنص الاتفاقية ، على مجموعة من

الاوروبية ، أنه من الملائم التعبير عن الاهتمام المباشر الذي تشعر به تجاه احراز تقدم على وجه السرعة ، على طريق التوصل الى حل شامل للنزاع . ان استمرار حالة « الملاحق واللاسلم » لا يمكن الا أن تضر فعلا وبصورة خطيرة بالامن في المنطقة وفي العالم .

٢ - من هذا المنطلق ، تؤكد الدول التسع أنه لا بد ان يقوم اتفاق السلام على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨ والمبادئ الواردة في بيانها المشترك الصادر في ١١-١١-١٩٧٣ :

- عديم جواز احتلال الاراضى بالقوة .

- ضرورة ان تنهى اسرائيل احتلال الاراضى المستعمرة منذ نزاع ١٩٦٧ .

- احترام سيادة وسلامة اراضى واستقلال كل دولة فى المنطقة ، وحققا فى ان تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

- الاعتراف بأنه ينبغي ان تؤخذ فى الاعتبار ، لدى اقرار سلام عادل ودائم ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

٣ - على أننا ، نود أن نؤكد مرة أخرى ، رأينا الحاسم فى أن جميع الجوانب ينبغي أن يتم تناولها فى مجموعها . كما أننا نرى ، أنه فى إطار التسوية ، ينبغي على اسرائيل ، ان تكون على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، كذلك نعتقد أن الجانب العربى يجب أن يكون على استعداد للاعتراف بحق اسرائيل فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤ - فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ترى الدول التسع ، أنه لن يكون حل نزاع الشرق-الوسط ممكنا ، الا اذا ترجم حق الشعب الفلسطينى المشروح فى التعبير الفعلى عن شخصيته الوطنية الى الواقع .

وفى هذا الشأن فهى تؤكد ، كما أعلن ممثلها فى نيويورك فى ٧-١٢-١٩٧٦ أن « ممارسة حق الشعب الفلسطينى فى التعبير الفعلى عن شخصيته

وسائل الحفاظ على قوة دفاعية كافية ، فى ضوء انتشار القوى السوفيتية الاخير .

- عقد مجلس منظمة حلف شمال الاطلسى اجتماعاته العادية فى بروكسيل ما بين يومى ٧ و ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

خلف وارسو :

- عقدت اللجنة الاستشارية السياسية لحلف وارسو ، اجتماعاتها فى بوخارست عاصمة رومانيا ، يومى ٢٤ و ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

- أعلن رسميا فى ٨ يناير ١٩٧٧ ، تعيين الجنرال السوفيتى فيكتور كوليكوف قائدا عاما لقوات حلف وارسو ، خلفا للمارشال ايفان ياكوفسكى الذى توفى فى ديسمبر ١٩٧٦ .

الجماعة الاوروبية الاقتصادية :

- اجتمع وزراء خارجية الدول التسع يومى ١٤ و ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، وبحثر إعادة احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، من خلال اصدار تعليمات جديدة لوفد الجماعة الاوروبية فى مؤتمر باريس ، بشأن تقديم الاجابات الى المشاكل التى تطرحها وفود العالم الثالث ، واتخاذ موقف أكثر تفهما لمسألة ديون الدول الفامية .

- عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاوروبية الاقتصادية مؤتمرهم فى لاساى فى نهاية نوفمبر ١٩٧٦ .

نشر يوم ٢١ فبراير ١٩٧٧ نص البيان الذى وافق عليه مجلس الجماعة الاوروبية فى اجتماعه بلندن فى يناير ١٩٧٧ ، بشأن الشرق الاوسط ، ولكنه امتنع عن اصداره على أساس ، انتظار ما تسفر عنه الزيارات التى كان مقررا أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية دول الجماعة الى منطقة الشرق الاوسط .

وفيما يلى نص البيان :

١ - ابرزت التطورات الاخيرة لاحداث الشرق الاوسط امكانيات جديدة للتفاوض ، وترى دول المجموعة

المخالفات لن تعدد مخالفات سياسية ، وانما سوف تعامل على أنها مخالفات للقانون العام ، مثل أعمال اختطاف الطائرات ، أو الجرائم ضد الشخصيات التى لها الحق فى حماية دولية ، أو عمليات الخطف وأخذ الرهائن .

ومع ذلك ، فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية ، على أن للدولة ان ترفض تسليم شخص ، اذا ما قام لديها سبب جدى فى الاعتقاد بأن طلب تسليمه ، مقدم لغرض معاقبته ، لاعتبارات عنصرية أو دينية أو قومية ، أو لكونه صاحب آراء سياسية .

وقد اجتمع وزراء خارجية الدول السبعة عشر الاعضاء فى مجلس أوروبا يوم ٢٧ يناير ١٩٧٧ ، وقاموا بالتوقيع على الاتفاقية . وقد رفضت مالطة وايرلندا التوقيع بينما ابدت كل من فرنسا والنرويج وايطاليا والبرتغال بعض التحفظات .

- عقدت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، دورتها ٢٥ فى ستراسبورج من ٩ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ .

- عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دورتها ٢٨ فى ستراسبورج من ٢٤ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ .

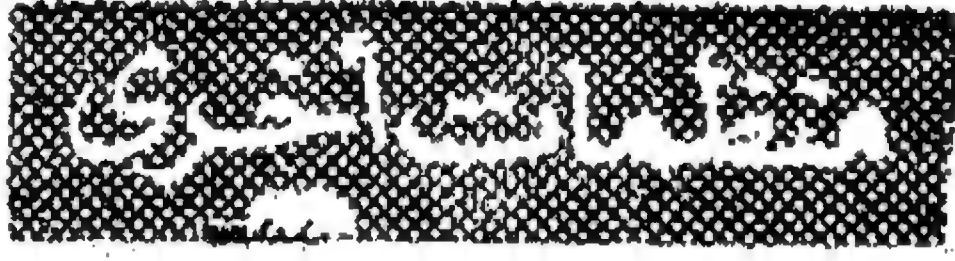
اتحاد غرب أوروبا :

فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، تسلم ايموند نسلر رئيس جمعية اتحاد غرب أوروبا من السكرتير العام المؤقت للاتحاد ، نص التفويض الصادر من مجلس وزراء الاتحاد الى لجنة التسليح ، ويكلفها فيه دراسة وضع الصناعات الحربية فى الدول السبع الاعضاء فى الاتحاد ، وجمع المعلومات الاقتصادية الخاصة بتلك الصناعات .

حلف الاطلسى :

- عقدت لجنة الخطط النووية لحلف شمال الاطلسى دورتها العادية العشرين فى لندن يومى ١٧ و ١٨

نوفمبر ١٩٧٦ ، واستمع الاعضاء لى تقرير من وزير الدفاع الأمريكى ، حول علاقة القوى الدفاعية فى الغرب الشرق . وبحث وزراء الدفاع ،



الصليب الاحمر :

- نشرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر خلال يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام والمعلومات حول المعونة التي قدمتها الى لبنان منذ أكتوبر ١٩٧٦ التي بلغت قيمتها ٨ ملايين فرنك سويسري .

- قام مندوب عن الصليب الاحمر في أواخر ديسمبر ١٩٧٦ ، بزيارة الى منطقة ماشونلاند الشرقية في روديسيا الجنوبية ، لزيارة أربعين قرية في هذه المنطقة ، سوف تعمل هيئة الصليب الاحمر الدولية على تقديم العون لها .

الابوك :

عقد مجلس منظمة الدول المصدرة للبترول ، دورته في الدوحة من ١٥ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة في أسعار الزيت الخام ، ابتداء من اول يناير ١٩٧٧ . وكانت أسعار الزيت الخام قد جمدت لمدة ١٥ شهرا قبل ذلك . وانقسم المجلس الى مجموعتين ، فرأى غالبية الاعضاء ، أن تكون الزيادة في الأسعار بنسبة ١٠ في المائة ، بينما رأت السعودية أن تكون الزيادة ٥ في المائة فقط ، وانضمت اليها دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد انفض اجتماع المجلس دون التوصل الى تسوية بين المجموعتين ، وعملت كل مجموعة على تطبيق الزيادة التي اقترحتها .

اجتماعهم دون التوصل الى تسوية بشأن فائض المنتجات الزراعية لدول الجماعة .

القارة الامريكية

مجموعة الانديز :

بدأ في أول يناير ١٩٧٧ ، سريان النظام المشترك للاستثمارات الاجنبية في دول مجموعة الانديز . وكان قد تم تعديل هذا النظام بمقتضى قرار اللجنة رقم ١٠٢ في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٦ .

ومن ضمن التعديلات التي أدخلت ، رفع نسبة ما يحول من إيرادات الاستثمارات الاجنبية الى الخارج ، من ١٤ الى ٢٠ في المائة ، والسماح للهيئات الاجنبية باللجوء الى الاقتراض المحلي قصير ومتوسط الاجل .

النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية :

نظمت السكرتارية الدائمة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، الاجتماع المشترك الاول لممثلي كل من الجماعة الامريكية اللاتينية للتبادل الحر ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ومجموعة الانديز ، وجماعة الكاريبي ، وذلك في مدينة كراكاس من ٢١ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ .

وقد هدف هذا الاجتماع ، الى تنفيذ ما جاء في اتفاقية بناما بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ التي أرسست النظام ، وذلك بمتابعة سير الاندماج الاقتصادي في أمريكا اللاتينية .

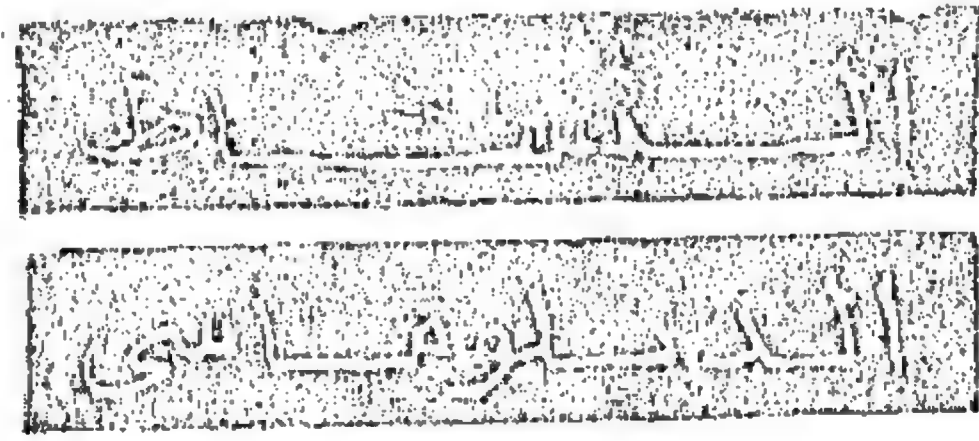
الوطنية ، يمكن أن يشتمل على أساس اقليمي في اطار التسوية التي يتم التفاوض بشأنها .

٥ - وبالتالي ، ترى دول المجموعة الأوروبية أن مفاوضات السلام التي تهدف الى تحديد وتطبيق تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع ، يجب أن تستأثف على الفور ، وهي تقدر الجهود التي يبذلها في هذا الشأن السكرتير العام للأمم المتحدة تطبيقا للقرار ٦٢-٣١ الصادر في ١٢-٩-١٩٧٦ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي ترى أن ممثلي أطراف النزاع ، بما فيها الشعب الفلسطيني ، ينبغي أن يشتركوا بصورة ملائمة يتم تحديدها بالتشاور بين كافة الأطراف المعنية ، وهي تطلب بالحاح من جميع الأطراف ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي تشجع على هذا الاساس ، وفي أقرب وقت ، البدء في مفاوضات واقعية وبناءة .

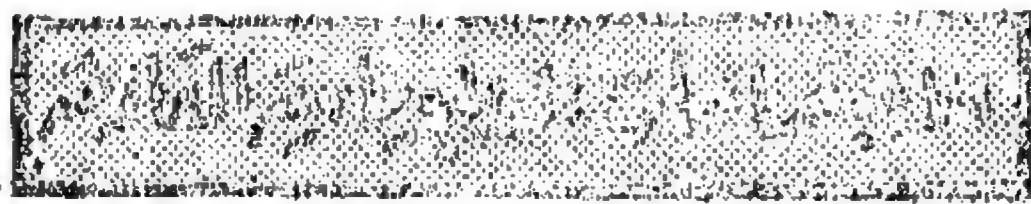
٦ - ان دول المجموعة الأوروبية على استعداد لتساعد بأقصى ما في وسعها ، وفي الحدود التي ترغب فيها الأطراف ، على تحقيق التسوية ، وإن تسهم ، عندما تتم موافقة كافة الأطراف على التسوية ، في جعلها حقيقة . وفي هذا الشأن ، سوف تكون هذه الدول على استعداد ، كما أعلنت من قبل ، للتفكير في الاشتراك في نظام ضمانات دولية من أجل تطبيق التسوية السلمية .

- عقد وزراء الزراعة في دول الجماعة الأوروبية التسع ، اجتماعهم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وانفض





- فينتنام الجنوبية
- ١٢ يونيو يوم استقلال الفلبين
- ١٢ يونيو عيد ميلاد ملكة بريطانيا
- ١٧ يونيو عيد استقلال أيسلندا
- ٢٦ يونيو العيد الوطني لدغشتر
- ٣٠ يونيو عيد تشويج البابا بولس السادس
- ٣٠ يونيو عيد استقلال زائير



• - ينعقد في فيينا من ٤ أبريل إلى ٦ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولي حول توارث الدول للمعاهدات الدولية • ويشترك في المؤتمر مبعوثين مفوضين من قبل دولهم للدراسة مشروع اتفاقية دولية بهذا الخصوص وضعتها اللجنة القانونية للأمم المتحدة •

• - تنعقد في نيويورك من ٢٣ مايو إلى ٨ يوليو ١٩٧٧ الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار • وجدير بالذكر أن الدورة الأولى انعقدت في كراكاس عاصمة فنزويلا في عام ١٩٧٣ •

• - ينعقد في لندن في يومي ٧ و ٨ مايو ١٩٧٧ مؤتمر قمة للدول الصناعية الغربية الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان • وسوف يرأس وفد الولايات المتحدة الرئيس جيمي كارتر •

- ١٨ أبريل عيد ميلاد ملكة الدانمارك
- ١٧ أبريل عيد الجلاء في سوريا
- ١٧ أبريل عيد النصر في كمبوديا
- ٩ أبريل عيد الجمهورية في سيراليون
- ٢٥ أبريل يوم البرتغال
- ٢٦ أبريل عيد الوحدة في تانزانيا

- ٢٧ أبريل عيد استقلال توجو
- ٢٩ أبريل عيد ميلاد امبراطور اليابان

- ٣٠ أبريل عيد ميلاد ملكة هولندا
- ٣٠ أبريل عيد ميلاد ملك السويد
- ٩ مايو العيد الوطني لتشييكوسلوفاكيا

- ١٥ مايو عيد استقلال باراجواي
- ١٧ مايو عيد الدستور في النرويج
- ٢٠ مايو عيد الجمهورية في الكامرون
- ٢٢ مايو عيد الجمهورية في مريلانكا
- ٢٣ مايو عيد القانون الاساسي في ألمانيا الاتحادية

- ٢٥ مايو عيد الثورة في الأرجنتين
- « ١٨١٠ »

- ٢٥ مايو عيد استقلال الاردن
- أول يونيو عيد النصر لتونس
- ٢ يونيو عيد الجمهورية الإيطالية
- ٦ يونيو عيد الحكومة المؤقتة في

السلطة الفلسطينية في مصر

في يوم ٤ يناير ١٩٧٧ تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد ثلاثة سفراء جدد إلى الرئيس محمد أنور السادات • والسفراء هم حسب أولية تقديم أوراق الاعتماد :

رينيه بانيس سفيراً لبلجيكا ،
هويسالا كادكر يواوا نجنو تشنج سفيراً لتشاد ،
ذوقان الهنداوى سفيراً للاردن •

كما تم في يوم ٥ مارس ١٩٧٧ الاحتفال بتقديم أربعة سفراء جدد أوراق اعتمادهم إلى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :
ميروسلاف سبولك سفيراً لتشييكوسلوفاكيا ،
صيدة شريف محم الأمين سفيراً لجزر الرأس الأخضر ،
مصطفى سيزيه سفيراً للسنگال ،
جولى مياها سفيراً لجابون •

الأيام الرسمية القادمة

- ٤ - أبريل عيد التحرير للمجر
- ٤ - أبريل عيد الاستقلال للسنگال
- ١٣ أبريل العيد الوطني لتشاد

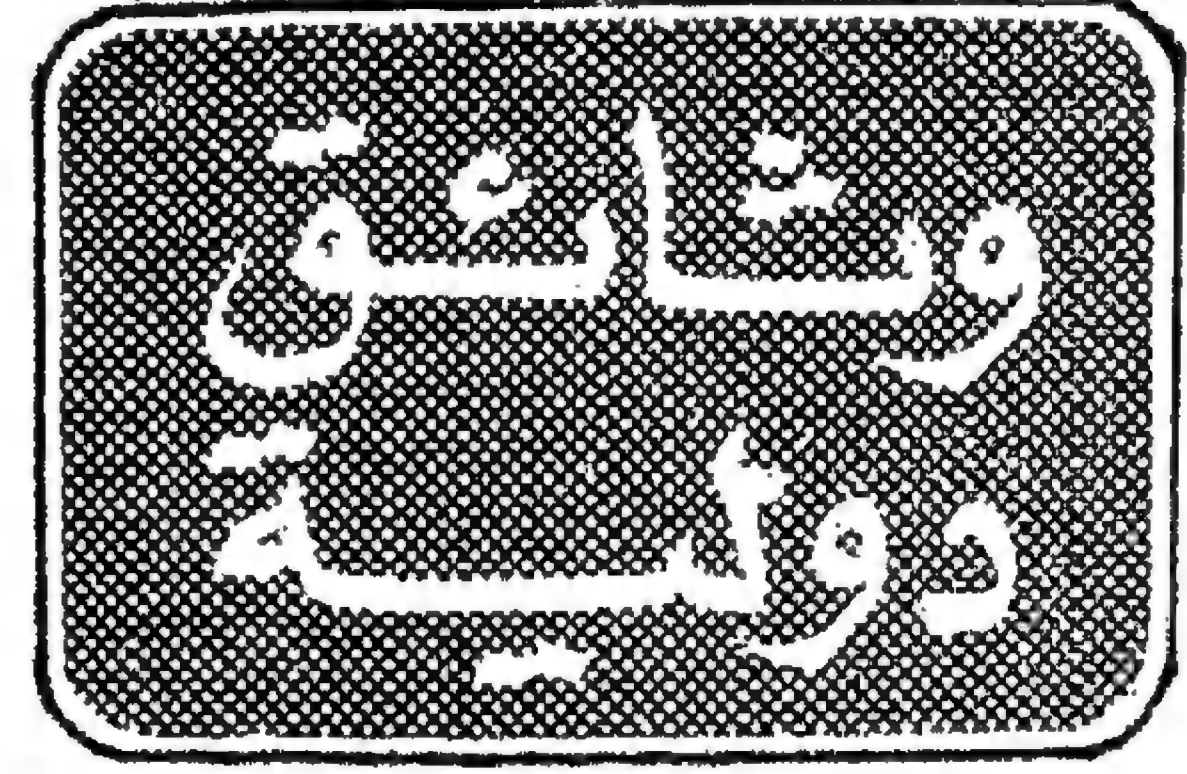
• - تم في يوم ٩ فبراير ١٩٧٧ الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسبانيا والانحصار السوفيتي ، وعلى تبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين • وكانت العلاقات بين البلدين قد قطعت منذ عام ١٩٣٩ على اثر انتصار قوات الجنرال فرانكو على القوات الشيوعية •

• - وافقت الحكومة التركية في يوم ٦ فبراير ١٩٧٧ على أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في أنقرة يكون له وضعاً دبلوماسياً • ومن جانب آخر جرت اتصالات بين منظمة التحرير ووزارة الخارجية البريطانية في محاولة لاقامة علاقات مع بريطانيا تشبه العلاقات القائمة مع عدد من الدول الأوروبية واساسها السماح للمنظمة بفتح مكتب لها في هذه الدول • كذلك اجرت منظمة التحرير اتصالات بالحكومة الاردنية حيث جرت محادثات رسمية تهدف الى بدء حوار اردني فلسطيني ، وقد بدأ الحوار فعلاً في ٢٢ فبراير ١٩٧٧ ورأس الجانب الفلسطيني السيد خالد الفاشرم •

اهم

الاحداث

الدولية



وثائق مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول [مارس ١٩٧٧]

١ الاعلان السياسي

١ - اجتمع المؤتمر الاول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من ٧-٩ مارس - آذار ١٩٧٧ .

٢ - وقد قام رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ، مسترشدين بايمان شعوبهم بتعزيز التعاون الافريقي العربي القائم على المبادئ والاهداف الواردة في ميثاق كن . من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وبارادتهم السياسية المشتركة التي أعربوا عنها في العديد من القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الافريقية والعربية للمنظمتين ، ببحث وقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الذي أعده المؤتمر الوزاري المشترك المنعقد في داكار من ١٩ الى ٢٢ من ابريل - نيسان عام ١٩٧٦ بشأن التعاون في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية .

٣ - ويؤكد مؤتمر القمة الافريقي العربي من جديد التزامه بمبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي وباقامة نظام اقتصادي دولي عادل .

٤ - ويؤكد مؤتمر القمة الافريقي العربي التزامه بمبادئ احترام السيادة والوحدة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الاراضي بالقوة ، وحل الخلافات وانزاعات بالطرق السلمية .

٥ - ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية من جديد الحاجة الى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة في كفاحها للتحرر الوطني . ويدعون الامبريالية والاستعمار والفصل العنصري وجميع الاشكال الاخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالاخص مظاهرها كاستتباع في افريقيا الجنوبية وفلسطين وفي الاراضي العربية والافريقية الاخرى المحتلة . وفي هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا وساحل العنومال المسمى بالفرنسي (جيبوتي) لاستعادة حقوقها الوطنية الشروعة وممارسة حقها في تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والاقليمية لجزر القمر .

٦ - يدعو مؤتمر القمة الافريقي العربي ، منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية الى تبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبها من أجل التحرر في افريقيا والشرق الاوسط كي تتمكن الدول الاعضاء من القيام بدور فعال وايجابي في هذا الميدان .

٧ - ان رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ليدعون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التي تمارسها الامبريالية من خلال النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهي أنجولا ، بيسوانا ، ليسوتو ، موزامبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسي لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التي تبذلها في سبيل الانماء الاقتصادي .

وان مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجة ضد العالم الافريقي العربي وتهديدا للسلم العالمي . ويدعو المؤتمر ايضا الاعمال المشابهة التي تقوم بها اسرائيل ضد مصر والاردن ولبنان وسوريا وشعب فلسطين . كما قرر رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادي الذي تقدمه ، واي نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك

* اصدر المؤتمر ايضا اعلان وبرنامج التعاون الافريقي العربي وقد نشرت المجلة النص الكامل له في عدد يوليو ١٩٧٦

لمساعدتها في النضال الوطني من أجل التحرر .

١١ - ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة .

١٢ - كما يقرر مؤتمر القمة الافريقي العربي اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية المباشرة والمبادلات في جميع المجالات ، وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الافريقية والعربية .

١٣ - يعرب رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية عن ايمانهم الراسخ بالتعاون الافريقي العربي ، ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الاهداف الواردة في الاعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقي العربي ، وذلك دعماً للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وارساء روابط الاخوة الافريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة . ■

والرياضية والاقتصادية الكاملة ، خاصة الحظر البترولي ، ضد تلك الانظمة .

٩ يعرب مؤتمر القمة الافريقي العربي عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الافريقي العربي سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الافريقية والعربية ودعم استقلالها السياسي وسيادتها ، وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفي كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والأمن العالميين .

١٠ - اعرب مؤتمر القمة الافريقي العربي بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق ازاء مشاكل فلسطين والشرق الاوسط وزمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا . ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هي قضايا افريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التي تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية ، ولدول الخط الامامي التي تجاور مناطق المواجهة

البلدان من دعم استقلالها والذود عنها .

ويدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديتها في تغيير الظروف السكانية والجغرافية في الاراضي العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة . ويطالب المؤتمر بأن تكف اسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر ايجاد تسوية في المنطقة .

٨ - قرر مؤتمر القمة الافريقي العربي مواصلة بذل مزيد من الجهود في نطاق منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة وجميع المنابر الدولية الاخرى للتوصل الى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لاسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولي مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعتد سياساتها العنصرية والتوسعية والعنصرية . ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستثمار في فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية

٣ اعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الافريقي العربي

قد تضاعف سبع مرات وقام في معظمه على أسس تفضيلية وشروط ميسرة تتناسب والاضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتنمية العربية والافريقية وعلى رأسها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والصندوق العربي لاقرض الدول الافريقية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية ، وبذلك التنمية الافريقي وصناديق التعاون الثنائي الافريقي العربي .

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الافريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي ، تتضمن ما يأتي :

وانها تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الراهن القائم أساساً لخدمة اهداف الدول الصناعية المستغلة .

وتعبيراً عن ايمان الدول الافريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الافريقية والعربية قضية واحدة لا تتجزأ .

واذ يلاحظ (المؤتمر) ان التعاون الافريقي العربي قد قطع مراحل ايجابية نحو الاسهام في عملية التنمية وسيطرة الشعوب الافريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية .

واذ يلاحظ كذلك ان حجم التعاون الافريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي في السنوات الثلاث الماضية

ان مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول المنعقد في القاهرة من ٧ الى ٩ مارس (آذار) ١٩٧٧ .

بالنظر الى أن الشعوب الافريقية والعربية تخوض نضالاً مشتركاً من أجل مواجهة اغواء التنمية . وانتهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل .

واذراكا من مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول حقيقة ان التخلف والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الشعوب الافريقية والعربية انما نشأت أساساً عن ظروف الاستغلال والاستعمار قروناً طويلة ، كما تكمن في الوضع غير المتكافئ في الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ،

شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع .

٩ - تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الأفريقية .

١٠ - زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية الى الدول الأفريقية .

١١ - ان تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الأفريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الأخص البنود : الثالث والرابع والسابع والعاشر . ■

من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الأفريقية .

٥ - تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الأفريقية والعربية عن طريق اسطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

٦ - تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية ، وذلك تعزيزا للأثر الانمائي لتلك المساعدات في الدول الأفريقية المستفيدة .

٧ - تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق انشاء مشروعات أفريقية عربية مشتركة ، والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات في الدول الأفريقية .

٨ - تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الأفريقية في

١ - تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى للمشروعات الانمائية وهيكل البنية الأساسية في أفريقيا واعدادها للتمويل ، بما في ذلك المشروعات الأربعة التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢ - تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الأفريقية .

٣ - المساهمة في تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الأفريقي عن طريق الاقتراض من اسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة .

٤ - زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتسكينه

٣٥ تنظيم وطريقة العمل لتعسيق التعاون الأفريقي العربي

وتوجه ذلك التعاون نحو الاهداف السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها اعلان وبرنامج عمل التعاون الإفريقي العربي .

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة

ويكون من بين ما تقوم به ما يأتي :
أ - ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

ب - النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها الى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الإفريقي العربي .

ج - انشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الإفريقي العربي وتحديد صلاحياتها وقواعدها الاجرائية .

د - الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل المختصة .

الدول العربية أو ممثلهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة : يكون رئيسا كل من مجموعة الاثنى عشر في منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الاثنى عشر في جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة .

الاجتماعات وامكثتها : تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام في مقر المنظمين بالتبادل الا في حالة توجيه دعوة من احدى الدول الاعضاء وتعقد اجتماعات غير حادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين .
وتحدد مسواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجراء مشاورات بين الرئيسين والامينين العامين للمنظمين .

الصلاحيات :

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الإفريقي العربي ومتابعة تطوراتها في المجالات المختلفة وتراجع

بالاضافة الى مؤتمر القمة الإفريقي العربي ومجلس الوزراء الإفريقي العربي تنشأ الأجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الإفريقي العربي ، كما تحدد في اعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي وهي : -

١ - اللجنة الدائمة .
مجموعات العمل ، واللجان المتخصصة .
٢ - لجنة التنسيق .
٣ - محكمة أفريقية عربية خاصة او لجنة التحكيم .

أولا - مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركين .

يعقد مؤتمر القمة الإفريقي العربي مرة كل ثلاث سنوات ، ويعقد الاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهرا .

ثانيا - اللجنة الدائمة

التكوين : تشكل اللجنة الدائمة من اربعة وعشرين وزيرا يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الإفريقية واثنى عشر بواسطة جامعة

جانب ، ورئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الاخر .

- الرئيسين المشاركين ومقرى كل من لجان العمل المعنية اذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا .

خامسا - محكمة افريقية - عربية خاصة او لجنة للتوفيق والتحكيم :

تنشأ محكمة افريقية - عربية خاصة او لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الافريقى العربى ولفضى أى نزاع قد ينشأ .

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

سادسا - وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الافريقى العربى ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمين بنسبة ٥٠ فى المائة فيه ، تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص .

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص . ويكون هذا الصندوق خاضعا لادارة الامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تحت اشراف ومسئولية لجنة التنسيق التى تقدم تقارير منتظمة عن أعماله الى اللجنة الدائمة ■

القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الاحوال .

الصلاحيات :

١ - لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأى اقتراح ملائم ضمن اختصاصها الى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التى تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار .

٢ - تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها الى اللجنة الدائمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

٣ - لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر انشاء لجان متخصصة ، لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها .

٤ - تحدد كل من مجموعات العمل فى نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك اسلوب عمل تلك اللجان .

٥ - لمجموعة العمل أن تقرر انهاء أعمال أية لجان متخصصة .

رابعا - لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق ، تحت سلطة اللجنة الدائمة ، مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى ، وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الامور ذات الطابع العملى والادارى فحسب والتى تتطلب قرارات عاجلة .

التكوين :

تتألف لجنة التنسيق من ،

- رئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من

هـ - معالجة الامور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل اقامة التعاون .

و - للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك .

ثالثا - مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى الميادين الاتية ، طبقا لاجلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ، كلما دعت الحاجة الى ذلك :

أ - التجارة ب - التعدين والصناعة ج - الزراعة والغابات ومصايد الاسماك وتربية الحيوانات د - الطاقة ومصادر المياه - النقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية و - التعاون المالى - ز - التعاون التعليمى والاجتماعى والثقافى والاعلامى ح - التعاون العلمى والفنى .

ويجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل اخرى .

التكوين :

تتألف كل مجموعة عمل من عدد متساو - بقدر الامكان - من خبراء واخصائيين من الجانبين . وعلى كل جانب بقدر الامكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة .

يعين كل من الجانبين رئيسا لكل مجموعة عمل ويقوم بابلاغ الاختيار الى الجانب الاخر . وتعيين كل مجموعة عمل مقررا .

يجوز لكل مجموعة عمل - عند الحاجة - استشارة اخصائيين من

مجلة دولك الخليج والجزيرة العربية



فصليّة عالمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية العلمية

رئيس التحرير الدكتور محمد الميحي

صدر العدد الأول في كانون ثاني ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيري نحو ٧٥,٠٠٠ قارئ
توزع في ٣٧ بلداً في أميركا وأوروبا وآسيا وأفريقيا

يحتوي كل عدد على حوالي ٣٠٠ صفحة
من القطع الكبير
تشتمل على

- محروقات من الأبحاث والبحوث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية
- عدد من المراسلات الخاصة من أهم الكسب التي تحدث في الساحة السياسية
- المراسلات الخاصة من أهم الكسب التي تحدث في الساحة السياسية
- المراسلات الخاصة من أهم الكسب التي تحدث في الساحة السياسية

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناراً كويتياً في الكويت / ٩,٥٠٠ دينار في البلدان العربية،

١٥ دولاراً أميركياً في الخارج بالبريد الجوي

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ ديناراً في الكويت / ٤٠ دولاراً أميركياً في الخارج

العنوان : جامعة الكويت / بناية ١٧٠٧٢ هاتف ٨١٦٨٠٧ / ٨١٦٧٩٩ / ٨٢١٧٣٠

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

الشؤون الفلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والانشـاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥ ل.لسا في الكويت والعراق ،
٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ،
بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الإدارة والتحرير والاعمال
مؤسسة الاهرام - ش الجلاء - القاهرة
تمن المسدد في مصر والسودان العربية

مصر	٣٠٠	مليم مصري	المسعودية	٤	ريال سعودي
المغرب	٤	درهم مغربي	الكويت	٤٠٠	فلس كويتي
الجزائر	٤	دينار جزائري	العراق	٤٠٠	فلس عراقي
تونس	٤٠٠	مليم تونسي	قطر	٤	ريال قطري
ليبيا	٤٠٠	مليم ليبي	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سوداني	اليمن	٤٠٠	فلس يمني
سوريا	٤٠٠	قرش سوري	اليمن (د)	٨	شطن
لبنان	٤٠٠	قرش لبناني	عمان	٤٠٠	بنسبه
الأردن	٤٠٠	فلس اردني	البحرين	٤٠٠	فلس بحراني

مطابع الاهرام التجارية